

مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة القاهرة

الطوائف المهنية والاجتماعية في مصر في العصر العثماني

تحرير: ناصر إبراهيم

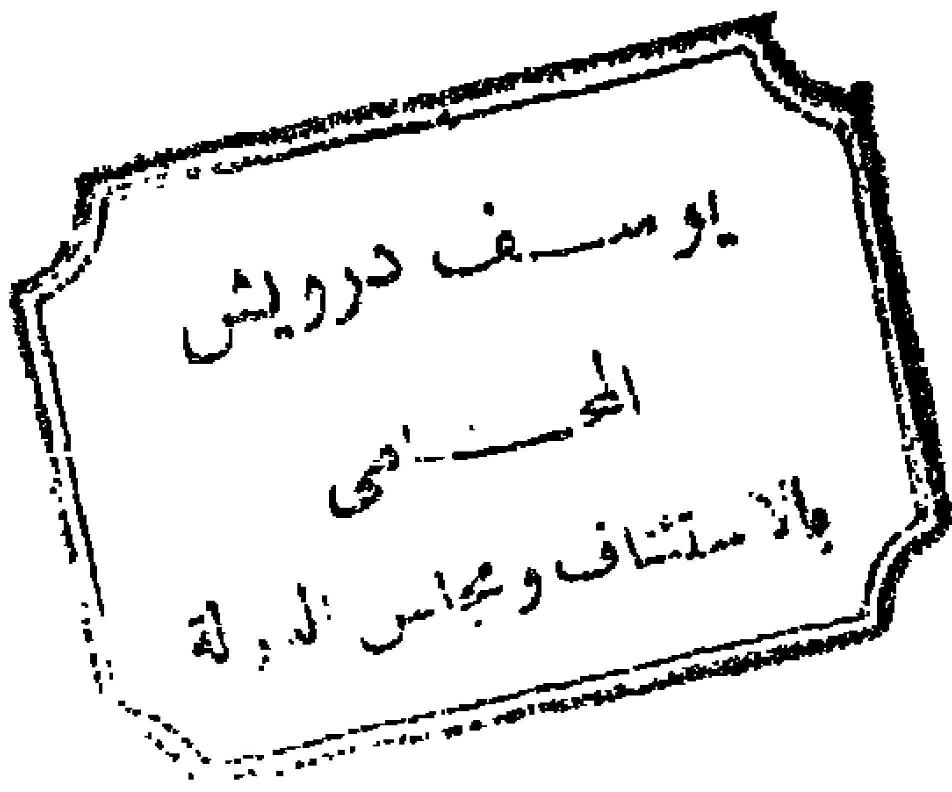
إشراف: رؤوف عباس

مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة القاهرة

الجمعيـــة المصريـــة
للدراسات التاريخيـــة

الطوائف المهنية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى

تحريـــر
ناصر إبراهيم



إشراف
رءوف عباس

الطبعة الأولى
٢٠٠٣

مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة القاهرة
١ ش الشهيد عبدالهادى صلاح - الرماحة سابقاً - الجيزة
ت: ٣٣٨٥٣٦٦

المشاركون حسب الترتيب الأبجدى

حسام عبدالظاهر	باحث دكتوراه بجامعة القاهرة
حسام عبدالمعطى	دكتوراه فى التاريخ الحديث وباحث فى مركز تاريخ مصر المعاصر
خالد فهمي	الأستاذ المساعد بجامعة نيويورك
خالد الناغية	مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الزقازيق (فرع بنها)
صبري العدل	دكتوراه فى التاريخ الحديث وباحث بدار الوثائق القومية
عبدالحميد سليمان	الأستاذ المساعد بكلية التربية بدمياط – جامعة المنصورة
عبدالمنعم الجميعي	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية التربية – جامعة القاهرة (فرع الفيوم)
على السيد على	أستاذ تاريخ العصور الوسطي بكلية التربية – جامعة القاهرة (فرع الفيوم)
غادة طوسون	معيدة بكلية الآداب – جامعة القاهرة (قسم المكتبات والوثائق والمعلومات)
لطيفة سالم	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب – جامعة الزقازيق (فرع بنها)
ناصر عثمان	باحث دكتوراه بجامعة الأزهر (فرع أسيوط)

المحتويات

مقدمة

يضم هذا الكتاب مجموعة البحوث التى قدمت إلى "سمنار الباحثين الشبان فى تاريخ العصر العثمانى" الذى ترعاه الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ويتولى تنظيمه وإدارته الباحثون أنفسهم، ويشترك معهم عادة بعض الأساتذة، سواء بالمساهمة فى المناقشة أو تقديم بعض الأوراق، وغالباً ما يشاركهم هذا النشاط - أيضاً - بعض الباحثين من الجامعات الأجنبية من المصريين وغير المصريين مما يساعد على التواصل وتبادل الخبرات.

والكتاب يسجل أعمال السمنار فى دورته الثانية (عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) وقد خصصت أعمال تلك الدورة لدراسة "الطوائف المهنية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى" فى إطار زمنى رحب ضم استطلاعاً لأحوال الظاهرة المتصلة - أساساً - بالمجتمع الحضرى فى العصر المماليكى السابق على العصر العثمانى، حتى نتبين مدى التواصل أو الانقطاع بين العصرين، وامتد الإطار الزمنى ليشمل القرن التاسع عشر، باعتباره عصر التغيرات التى كان محورها دعم سلطة الدولة المركزية على أسس (حديثة)؛ للوقوف على مدى التغير أو الاستمرار، واختبار علاقة ذلك بفكرة "التحديث".

وهكذا جاءت نتيجة الجهد العلمى الذى بذلته المجموعة التى شاركت فى أعمال تلك الدورة من دورات "سمنار تاريخ العصر العثمانى"، هذه المجموعة من الدراسة التى يضمها هذا الكتاب، نظر بعضها إلى الطوائف ككل من خلال ظاهرة معينة أو ظروف ذات طابع خاص، واختار البعض الآخر الدراسة المجهرية لطائفة واحدة. وقد اتخذ هؤلاء وأولئك من الوثائق الخاصة بالعصر، وكتابات معاصريه المخطوطة، مصدراً أساسياً استقوا منه مادتهم، فضلاً عن استخدامهم لأدبيات تاريخ العصر العثمانى التى نشرت بالعربية وغيرها من اللغات. وعلى حين اكتفى البعض برسم صورة الطائفة موضوع دراسته، اهتم البعض الآخر بالتحليل والمقارنة والنقد، وأدى ذلك إلى وجود تفاوت واضح فى الحجم الكمى (من حيث عدد الصفحات) للبحوث التى ضمها الكتاب، ولم نشأ أن نطالب أصحاب الدراسات التى كبر حجمها أن يقوموا باختصارها، فهى تضم معلومات تطرح على مائدة البحث لأول مرة، ولم يسبق نشر هذه المعلومات من قبل بأى لغة من اللغات، لذلك فضلنا التغاضى عن الجرى وراء

اتساق الحجم الكمي للدراسات التي جمعها هذا الكتاب، حتى يصبح هذا الفيض الزاخر من المعلومات بين يدي من يرجع إلى هذا العمل من الباحثين المتخصصين في هذا المجال، في مصر والوطن العربي، والمجال الأكاديمي الدولي أيضاً. ولاشك أن هذه المعلومات الجديدة تفيد الباحثين في تطور المجتمع المصري على اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية، وتضيء العديد من الزوايا المعتمة في هذا المجال، وهو ما يضفي على هذا الكتاب قيمة علمية بارزة.

* * *

لقد كانت الفكرة السائدة – حتى السبعينات من القرن العشرين – أن المجتمع الحضري في العصر العثماني تكون من مجموعة من "الطوائف" المتراصة إلى جانب بعضها البعض، تعد كل منها خلية قائمة بذاتها، لا يربطها بغيرها إلا روابط المصلحة والتبادل، وقد تجتمع عدة طوائف في "حارة" واحدة، إذا كان ثمة صلة من إنتاجها وبعضه البعض مثل وجود الغزالين والنساجين والمجهزين والصباغين في حي واحد، أو "حارة" واحدة. وأنه لم يكن باستطاعة أحد أن يسكن المدينة إلا إذا كان منتمياً إلى إحدى طوائفها، فله أن يفد إليها للتعامل مع سكانها بيعاً وشراء، وخدمة، طوال النهار، فإذا حل المساء غُلّقت أبواب المدينة دون الغرباء، بل وغُلّقت أبواب الحارات لحماية الممتلكات. وكان أبناء الطائفة يصهرون لبعضهم البعض، فلا تخرج فتاة في حياتها من البيت إلا مرتين: الأولى عندما تزف إلى بيت عريسها، والثانية عندما تحمل إلى قبرها. كما كانت الطائفة كياناً منغلقاً أيضاً من الناحية الإنتاجية، والقانونية لكل طائفة تنظيمها التراتبي (الهيراركي)، ولها وحدها تقرير أسلوب الإنتاج، والأدوات المستخدمة فيه، والبت في النزاع بين أفرادها، فلا تتعامل مع الإدارة إلاّ عند سداد الضرائب، ولا تخضع للقضاء إلاّ فيما اتصل بالحدود المنصوص عليها شرعاً.

تلك كانت صورة المجتمع الحضري في كتابات مدرسة الاستشراق التقليدية التي كانت جناحاً هاماً للمدرسة الاستعمارية (الكولونيالية) في تفسير تاريخنا، والترويج لفكرة "التخلف" و"الركود الحضاري" الذي جعلنا نعيش في مجتمع "تقليدي" في ظل اقتصاد معاشي، ننتج فيه ما نستهلك من ضرورات الحياة، ولا نتصل بغيرها إلا عندما نبادلهم بعض القدر "الضئيل" من فائض إنتاجنا بسلع ضرورية لنا من إنتاجهم. وهم

يرجعون هذه الحال إلى أصول جينية في ثقافتنا الإسلامية العربية، فهي تدعو إلى التواكل والتكاسل، ولا تحض على الإبداع والابتكار، فحاق بنا "التخلف"، الذي عشناه قروناً حتى جاءنا "الغرب" بأنوار علمه ومعارفه، وسعى لانتشالنا من وحدة التخلف، باعتبار ذلك "رسالة" حضارية في عنق الغرب نحو عباد الله محدودي الأفق من أمثالنا. فإذا طالت إقامة "الغرب" في بلادنا، وظل جاثماً على صدورنا، فمرجع ذلك إلى حيرته في أمرنا، لأننا مشدودين دائماً إلى تلك "الثقافة" التي جرت علينا نكبات "التخلف"، ولا تتسع آفاقنا للتخلص منها تماماً، وتبني الثقافة الغربية، حتى نسعد "بالتقدم"، ونصبح - حقاً - جديرين بالانتساب إلى هذا العصر.

والغريب أن تلك المنظومة الفكرية بمختلف مكوناتها وأبعادها التي روجت لها مدرسة الاستشراق كانت ترى المجتمعات الإسلامية كلها صورة واحدة، فلا تدخل في اعتبارها الفروق الإقليمية والمحلية، والاختلافات الهامة في الواقع الاجتماعي - الاقتصادي هنا وهناك، وكذلك الاختلاف في الملامح الثقافية عند من ينتمون إلى ثقافة سائدة واحدة، لأنها لو أخذت بذلك كله، لزلزلت الأساس الذي تقوم عليه نظريتها، وهو سلبية الثقافة العربية الإسلامية التي تجعلها لا تنتج سوى "التخلف".

ومن عجب أن مؤرخينا أخذوا بالإطار الذي رأت تلك النظرية مجتمعاتنا داخله، فرددوا مقولات المجتمع "الراكد" الذي فقد القدرة على الحركة حتى تفتحت عيونه على "تقدم" الغرب، فحاول أن يلحق بركبه. فرددوا تلك المقولات في كتبهم حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، ولازال بعضهم - للأسف - يرددها حتى اليوم دون أن يعي الأبعاد الثقافية - السياسية لها.

ولكن مع بداية الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي في أواخر الستينيات، والبحث في أصول مجتمع ما قبل القرن التاسع عشر من خلال المصادر الأصلية، وخاصة سجلات المحاكم الشرعية، بدأت الصورة تتضح شيئاً فشيئاً، وبدأت الأرض تميد تحت أقدام نظرية الاستشراق التقليدية. جاء ذلك على يد باحثين عرب مثل: عبدالكريم رافق، ونيللي حنا، وعبدالرحيم عبدالرحمن، وغيرهم من الباحثين الذين اجتذبهم هذا الميدان في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وكذلك لعب الباحثون الأتراك من أمثال خليل ساحلي أوغلي، وخليل انيالجك، وشوكت باموك، وغيرهم، دوراً في هذا

المجال. وعلى الصعيد الأكاديمى الغربى جاء أندريه ريمون، وثريا فاروقى، وبيتر جران فى مقدمة مجموعة من الباحثين فى تاريخ هذا العصر فى البلاد العربية عامة ومصر خاصة.

وقد أثبتت تلك الدراسات أن القرون الثلاثة من السادس عشر حتى آخر الثامن عشر، كانت حافلة بالتحولات والتغيرات فى مصر والشام والأناضول، وأن تلك التحولات، نبعت من معطيات الظروف الإقليمية المحلية، واتخذ التغير ملامح مختلفة هنا وهناك. وتنفى تلك التطورات صحة الصورة الجامدة للطوائف التى رسمتها المنظومة النظرية الاستشراقية العتيدة، فقد أثبتت الدراسات أن الطوائف لم تكن جامدة، بل استجابت للظروف الاقتصادية والاجتماعية وتطورت معها، وأن فكرة هيمنة الطائفة على الحرفة فكرة زائفة، فهناك من مارسوا حرفاً هامة دون أن ينتموا إلى الإطار التنظيمى للحرفة، وأن الدور الفعلى للطائفة – كمؤسسة اجتماعية بالدرجة الأولى – كان يتمثل فى المحافظة على مصالح أفرادها من خلال السلطة القضائية الشرعية، وأن المدينة لم تكن قلعة لا يعيش فيها سوى من ينتمى إلى طائفة، فقد حكم التكوين الديموجرافى للمدينة عوامل هامة يأتى فى مقدمتها التطورات الاقتصادية ذاتها.

كذلك أثبتت الدراسات أن الرأسمالية التجارية التى كانت قد بلغت ذروة نضجها فى القرن العاشر الميلادى ثم انتكست نتيجة للتحديات الخارجية (الغزو الصليبى والمغولى) الإقطاعى، أثبتت الدراسات أن الرأسمالية التجارية استردت عافيتها فى النصف الثانى من القرن السادس عشر، وظلت تمسك بزمام النشاط الاقتصادى حتى عودة العسكر إلى الهيمنة على السلطة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، فأصابتها انتكاسة أقل حدة، ولكنها تابعت دورها بصورة أو بأخرى حتى أخضعها محمد على باشا لهيمنة الدولة فى العقدين الأولين من القرن التاسع عشر.

وتجلى الدور الاقتصادى والاجتماعى للرأسمالية التجارية فى إقدامها على تتجير الزراعة، وتطويرها للانتاج الصناعى فى جوانب معينة، مثال ذلك انتاج السكر، والمنسوجات وغيرهما من السلع التى اشتد عليها الطلب فى أوروبا، فكانت مصر تصدر معظم إنتاجها إلى أسواق أوروبا حتى مطلع القرن الثامن عشر – على أقل

تقدير – وصحب ذلك تطور هام لأسلوب الإنتاج الذى كانت غالبيته تتم خارج إطـــار الطائفة، وغلب عليه أسلوب العمل المنزلى، فتحولت بعض المناطق الريفية إلى مراكز للإنتاج الصناعى يمولها رأس المال التجارى.

وكان لهذه التحولات آثارها الاجتماعية، فترسخ منذ القرن السابع عشــر وضــع طبقة جديدة احتلت مكانها بين "الخاصة" وهم أهل السلطة، وبين "العامة" وهــم أولئــك الذين ترعاهم السلطة، وتعتمد عليهم فى إعالتها، فأصبح هناك طبقة وسطى من التجـار بمختلف مستوياتهم والحرفيين والمتعلمين ممن لم يصلوا إلى مرتبة العلماء، وشــغلوا وظائف تجارية أو اتصلوا بالسوق، واعترف أهل العصر أنفسهم بهذا التغــير، فــترى الجبرتى يتحدث عن "مساتير الناس" أو "أوساط الناس" أو "ميسورى الحال"، تمييزاً لــهم عن "خاصة الناس" و"عاميتهم" الذين اعتبرهم مــن "الحرافيــش" و"الزعــر" وحتــى "الحشرات".

وتركت التحولات التى شهدها المجتمع الحضرى أثرها أيضاً فى الواقع السياسى، تمثل فى التحالف الذى قام بين الشرائح العليا من الطبقة الوسطى ومؤسســة الســلطة، كما كان له أثره على المشهد الثقافى الذى شهد تغيرات هامة رصدتها نيللى حنــا فــى دراستها الأخيرة عن "التاريخ الثقافى للطبقة الوسطى القاهرية فى العصر العثمانى".

لذلك لم يكن غريباً أن يختار "سمنار تاريخ العصر العثمانى" أن يخصص دورتــه الثامنة (٢٠٠١/٢٠٠٢) لهذا الموضوع الهام، ولاشك أن البحوث التى يضمـــها هــذا الكتاب تشى بالجهود العلمية العامة التى تبذل لإلقاء الضــوء علــى عصــر سُــحِبَتْ الأضواء من حوله عمداً، ورُسِمَتْ له صورة كشفت البحوث الرصينة الجادة زيفها.

واعترافاً بالفضل لأهله، لا يسعنى إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل – باسم الجمعيــة المصرية للدراسات التاريخية – إلــى الصديــق الأســتاذ الدكتــور محمــد محمــود الجوهــرى، مدير مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، لعنايته الكريمة بنشــر هــذا العمل ضمن مطبوعات المركز، إيماناً منه ومن المركز بأهمية جهد أولئــك البــاحثين الذين ينقبون فى تاريخ المجتمع المصرى؛ فى تأصيل البحوث والدراسات الاجتماعيــة لمصر المعاصرة.

أما الصديق والإبن العزيز ناصر أحمد إبراهيم، فلا تفيه كلمة الشكر حقه لما بذل ويبذل من جهد مضنى فى تنظيم السمنار، وعنايته بإعداد هذا العمل للنشـــر، فنـــاصر وزملاءه ممن يحملون على كاهلهم عبء هذا النشاط العلمى، خير دليل علـــى طيـــب عنصر شباب الباحثين من أبناء هذا الوطن العزيز، لو رفعت عنهم الوصاية، وامتـــدت إليهم الأيدى بالتشجيع، ورُفِعَتْ من طريقهم العقبات. ويمضى السمنار فى طريقه قدمـــاً إلى السنة التاسعة، وجمعه لشباب الباحثين من مصر وخارجها حوله، برهان ســـاطع على ذلك.

والله، والوطن العزيز - دائماً - من وراء القصد.

رءوف عباس حامد

٢٠٠٣/١/١٠

سبل نقل الخبرة لدى أبناء الطوائف الحرفية
فى عصر سلاطين المماليك

على السيد على محمود

ليس من شك في أن الذين ساهموا في بناء صروح الحضارة العربية علــى أرض مصر الحبيبة يستحقون منا التوفر على دراسة أحوالهم وظروف معيشــتهم . ونقصــد بهم طوائف أرباب الحرف ، والذين جاء ذكرهم في بعض مصادر العصر المملوكـــي على أنهم يمثلون الشريحة السادسة في التقسيم الطبقي للمجتمع • أما الشريحة الأولـــى فهم أهل الدولة ، تليهم شريحة أهل اليسار من التجار ، ثم الباعة، يليها أهل الفلـــح ، فطلاب العلم والعلماء ، ثم هذه الشريحة وهم أرباب المهن والأجراء والحمالين والخـدم والسواس والحاكة والبناة والفعلة ونحوهم ، وأخـــيرا ذوو الحاجــة والمســكنة وهــم السؤّال.(١) وواضح أنهم كانوا في تناقص مستمر بسبب الأوبئة والمجاعات التى حلـت بالبلاد ؛ فقد قال عنهم المقريزى في بداية القرن التاســع للــهجرة ، الخـامس عشـر للميلاد: "لم يبق منهم إلا القليل لموت أكثرهم" (٢) .

وبالرغم من أنه في الآونة الأخيرة قد حظيت الدراسات الحضاريـــة المملوكيـة باهتمام كبير من الباحثين ، إلا أنه فيما يتعلق بأرباب الحرف بوجه خاص فليس هنــاك سوى النادر من الدراسات حول هذه الموضوع ، وأننى وإن كنـــت ســأحاول اليــوم الحديث عن وسائل نقل الخبرة لدى أبناء الطوائف الحرفية ، فهذه المحاولة ما هــى إلا مجرد إلقاء بعض الضوء ، لأن الموضوع شائق وشائك ، ويحتاج لمزيد مــن الوقـت والجهد وهما أمران لم يتوافرا لى •

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإننى أرى أن أفضل تسمية للتنظيمـــات التــى انضوى تحتها أرباب الحرف في العصر المملوكي هي "طوائف أرباب الحرف" ، على الرغم مما يردده بعض الباحثين من أن نظام النقابات كان موجودا في مصـــر علـــى الأقل منذ فترة سابقة على العصر الروماني ؛ أي سنة ٣٠ ق٠م إلى سنة ٢٨٤م(٣)•

وإذا كان برنارد لويس قد أفاض في الكلام عن النقابات الإسلامية ونظمـــها ، إلا

أنه لم يخص عصر سلاطين المماليك في مصر والشام والحجاز بجزء من بحثه الذى يركز فيه على وجود هذه النقابات . [٤] ويرى بعض الباحثين أن نقابات أرباب الحرف كانت شائعة في مصر إبان الفتح العربى ، ويعلل ذلك بأن العرب ورثوا هذا النظام ضمن ما ورثوه من النظم البيزنطية ، والتى أبقوا عليها ، وظل هذا النظام معمولا به منذ عصر الولاة إلى نهاية الدولة الفاطمية أى من سنة ٢٠ – ٥٦٧هـ/٦٤١-١١٧١م [٥] .

أما عن وجود نقابة أو نقابات حرفية في العصر المملوكى بالذات ، فلم نعثر في المصادر التاريخية المعاصرة على نص يفيد ذلك ، وإن كان مصطلح "نقيب" قد كان معروفا وتم استخدامه في المصادر المعاصرة للدلالة على رئيس الأشراف ، وهم سلالة الرسول ﷺ وسلالة على بن أبى طالب رضي الله عنه ، أو رئيس أرباب العمامة أى جماعة المثقفين ؛ حيث وردت العبارات : "نقيب الأشراف" ، و"نقيب الطالبيين" ، و"نقيب المتعممين" . [٦] وهناك بعض المؤشرات التى قد توقع في الخطأ مثل مصطلح "شيخ القراءات" ، و"كبير التجار" ، و"شيخ الحرافيش" ، و"شيخ الأطباء" ، "الرئيس" ، "عمدة المؤرخين" ، و"عين المحدثين" ، و"شيخ الحجارين" ، والحقيقة أنها كلها ما هي إلا مجرد ألقاب شرفية ، أطلقت على من كان حاذقا لمهنته ، قديما فيها ، معولا عليه ، ثقة في مجال تخصصه .

كذلك لم تتحدث كتب الرحلات عن وجود مثل تلك النقابات في مصر في ذلك العصر ، وحتى كتب التراجم لم تشر إلى هذه النقابات من قريب أو بعيد ، وكذلك كتب الحسبة لم تشر إليهم إلا على أنهم أرباب الصناعات ، أو السوقة والمتعيشون فقط، ولعل السبب في ذلك راجع إلى ما تميز به ذلك العصر من مميزات ، فهو عصر إقطاع أولا ، احتكرت فيه الدولة كثيرا من وسائل الانتاج ، وانتشرت فيه كثير من الحمايات التي فرضها بعض كبار الأمراء على الأسواق . فضلا عن سياسة البذل والبرطلة التى شاعت فيه .

أضف إلى ذلك أننا لم نعثر على أية إشارة تفيد أنه كان لكل نقابة مجلس إدارة، ورئيس، ولائحة تنفيذية تنظم شئونها، وتنص على أهدافها، وتوفر أفضل ما يمكن من الفرص لمستوى معيشتهم وكسب رزقهم ، فضلا عن مساعدتهم في المناسبات التى تقتضى ذلك.

ومما يؤكد أن أرباب الحرف كانت تضمهم مجموعة الطوائف التي اختفت عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ليحل محلها نظام النقابات ، وأن هذه الطوائف حرفية واجتماعية في نفس الوقت[٧] ، أن أرباب هذه الطوائف تركزوا في سكنهم وعملهم في أماكن بعينها كشارع أو جزء من مدينة ؛ ذلك لأن الإنسان بحكم غريزته الاجتماعية يميل إلى ممارسة نشاطاته ومن جملتها النشاط الاقتصادى في إطار جماعة متعاونة ، لا سيما إذا ارتبطت كل شئون عملهم بهذا المكان دون غيره • وفي بعض الحالات تباعدت أماكن ممارسة العمل بعضها عن بعض مثل "الحمامية" ؛ أى المشتغلون في الحمامات لتباعد مراكز العمل ، أو مثل "الحجارين" أو "قلائي الأسماك" ، وباعة النقانق ، وكذلك "القصارين" و"الصباغين" ، و"صناع الفخار"و"الخبازين" و"الطحانين" ، إلى جانب تفرق "الرباع" ؛ أى المساكن الشعبية التي سكنها كثير من أرباب الحرف المختلفة • [٨] على أن أهم ما يميز أرباب هذه الطوائف هو شعورهم بالكيان الاجتماعي الواحد ؛ حيث قويت الرابطة بينهم ، وصار كل يشعر بالارتباط الوثيق بزملائه من أهل خرفته ، بل ولعله سار من أقوالهم المأثورة : "الصناعة نسب"[٩].

ومن المرجح أنه كان من تقاليد الطوائف الحرفية في ذلك العصر اختيار شيخ الطائفة ، وربما جرت العادة – وكما كان الحال منذ العصر الفاطمى على الأقل – أن يتم اختيار هذا الشيخ بناء على رضاء كبار أرباب الحرفة ورغبتهم في شغله لهذا المنصب • أما بالنسبة لاختصاصات شيخ الطائفة – رغم عدم وجود نص صريح يتعلق بأرباب الطوائف الحرفية – فإننا نستطيع قياسا على ما ذكرته بعض المصادر عن نقابة الأشراف والطالبيين أن نقول : "لا يكون إلا من شيوخ هذه الطائفة وأجلهم قدرا ، وله النظر في أمورهم ، ومنع من يدخل فيهم من الأدعياء ، وإذا ارتاب بأحد أخذه بإثبات نسبه ، وعليه أن يعود مرضاهم ، ويمشي في جنائزهم ويسعي في حوائجهم ، ويأخذ على يد المعتدى منهم ، ويمنعه من الاعتداء ، ولا يقطع أمرا من الأمور المتعلقة بهم إلا بموافقة مشايخهم ونحو ذلك•[١٠] ولما كان دخول أى فرد جديد في حرفة من الحرف من شأنه أن ينافس أصحابها الأصليين ، فإنهم كانوا لا يمرنون أحدا على طرق صناعتهم إلا أن يكون من أبنائهم ، ولا يسمحون لأى شخص بمشاركتهم إلا أن يكون أتى ليحل محل أحدهم ، وفي هذه الحالة يقبل بشروط خاصة. وقد وصف لين Lane الاحتفال الكبير الذى كان يقام عند قبول عضو جديد في إحدى

ما قبل ذلك .

وفي القرن السابع عشر للميلاد كان مشايخ الطوائف يقومون بتحصيل رسوماً للقبول في الطائفة ، وعند التحول إلى أسطى ، ويفتح حانوت ، وكذلك رسوم على المنتجات المصنوعة . (١١) كل هذا يؤكد أن هذه الطوائف كانت عبارة عن تجمعات لم تنضج بعد النضج الكافي لتصبح نقابات .

التدريب وأصوله :

بداية يجب أن نشير إلى أن مسألة التدريب ، ومدته ، والأجر عليه كانت كلها معروفة وممارسة قبيل الفتح العربى لمصر ، وأن التدريب شمل الصبيان والبنات. إذ تشير أوراق البردى إلى قيام طوائف أرباب الحرف بمساعدة هؤلاء الحرفيين وتدريبهم على يد معلمين مهرة في المهنة أو الحرفة . كما وجدت عقود تدريب ترجع إلى العصر البيزنطى ، وتتضمن مدة التدريب والجر عليه ، وبعد الفتح العربى استمرت التقاليد التى كانت معروفة من قبل ، كما كانت الخبرة مما يساعد على تعلم المهن واكتسابها ، كما كانت أسرار الصناعات تنقل شفهيا وعمليا من أرباب الحرفة وشيوخها إلى أبنائهم داخل الحوانيت(١٢) .

وفي عصر سلاطين المماليك فمنذ العصر الفاطمى وطوال عصر سلاطين المماليك شهدت البلاد تطورا كبيرا في مجال الفنون والصناعات المختلفة ، ونشاطا ملحوظا في الحركة العلمية وازدهار العلوم والآداب ، إذ نرى العديد من المؤلفات التى وضعت في مجال صناعة الزجاج وسك النقود والصناعات المدنية الدقيقة ، وفي صناعة التشييد والبناء ، وكان أكثر المؤلفات في صنعة الكيمياء وتطبيقاتها العملية ، ولا شك أنه أمكن الاستفادة منها في مجال التدريب والتعليم ، وهذا يدل على أن الحرفى في ذلك العصر أصبح رجلا متعلما يمارس مهنته على أصول مقرة مسطورة في كتب وضعها رجال الصنعة الممارسين لها ، ومن العلماء البارزين في نفس الوقت، والذين ربما كانوا من أبناء أرباب الحرف المختلفة ، لأنهم كانوا يستخدمون المصطلح الدارج بينهم والعبارات التى لا يفهمها إلا أرباب الحرفة أنفسهم . أدرك المعاصرون ما أدركناه نحن في العصر الحديث من أن الفرد منذ بداية وعيه في حاجة إلى التدريب حتى يصبح عضوا منتجا في مجتمعه. وأن ذلك لن يتأتى إلا عن طريق التدريب الذى هو بمثابة عملية تعليم مقصودة ومنظمة ومقننة لتعليم وإجادة حرفة

معينة ، وأن تدريب الفرد يعد من أكبر العوامل التى تؤدى إلى رفع مستوى إنتاجيته ، وزيادة كفاءته على الأداء ، والتقليل من كمية التلف في الأدوات والمواد المستخدمة في عملية الإنتاج [١٣] وهذا ما عبر عنه خير تعبير إبن خلدون – وهو معاصر – عندما قال : إنه لابد للصانع من معلم ، وعلى قدر جودة التعليم وملكة المتعلم تكون المهارة وحصول الملكة[١٤] ولأن كثيرا من الحرف كانت تمارس بشكل وراثي داخل العائلة الواحدة ، وتنتقل من الآباء إلى الأبناء ليرثوها ضمن ما يرثون من وضع اجتماعي عبر عصور موغلة في القدم[١٥] ،فإن التدريب كان بقصد المحافظة على أسرار الحرفة في نطاق الأسرة الواحدة التى تتوارث هذه الحرفة أو تلك ، بالإضافة إلى الاشتهار بالمكانة وجودة الأداء ، وكسب رضا المنتفعين ، وما يترتب على ذلك من رواج ، إلى جانب تجنب الوقوع تحت عقاب السلطة الحاكمة ممثلة في المحتسب وأعوانه[١٦] .

ولأن الخروج من دائرة أرباب الحرف كان أمرا متعذرا ؛ لذلك دأب أصحاب الحرف على استمالة ذويهم إلى ممارستها بغرض الحث على استمرار وتوارث الحرفة، وتوريث الأبناء أدوات ممارسة الحرفة ومهارتها مما أثمر بقاء الحرفة وتوريثها بين ظهرانى ممارسيها . [١٧] كما كان من تقاليد الطوائف الحرفية أن يحتفظ أفرادها بالأسرار الفنية الدقيقة للحرفة التى حصلوا عليها بالخبرة والممارسة العملية . [١٨] ومن الواضح أنهم كانوا يراعون القدرات الفردية لكل متعلم ،فيكلفونه بالأعمال التى تتفق وهذه القدرات ، وكذلك الإمكانات العقلية الفردية[١٩].

كما كان من النادر أن يقوم بعض شيوخ الحرف أو المعلمين في ذلك العصر بوضع مؤلفات ، يمكن الاستفادة منها في أعمال التدريب ، ولكن تولى هذه المهمة بعض الفقهاء الذين دونوا كثيرا من تلك المعلومات في كتاباتهم خاصة منها ما يتعلق بكتب الحسبة ، أو كتب النقد الاجتماعي ؛مثل المقريزى في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة ، والسبكى في كتابة معيد النعم ومبيد النقم ، وابن الحاج في كتابه المدخل إلى الشرع الشريف ، وابن خلدون في كتابة المقدمة ، وإن كانت هناك بعض كتب في فن الطهى مثل كتاب المؤلف المجهول واسمه كنز الفوائد في تنويع الموائد، وكتاب وصلة الحبيب في وصف الطيبات والطيب لمؤلف مجهول كان موجودا سنة ٦٩٦هـ ، يتحدث فيه عن كيفية طبخ الأطعمة حسب الطريقة المتبعة في عصر سلاطين المماليك.

وبالرغم من اتخاذ الأبناء حرفة آبائهم ، غير أنه لم يكن هناك ثمة ما يقتضي إتباع هذه القاعدة على الدوام ، فبعض الأبناء اتخذوا من الحرف ما يشاءون عن طريق التلمذة الصناعية ، وكلمة تلمذة معربة عن السريانية ، وهى تطلق على المتعلم على يد أستاذ ، كما شاع استخدام الكلمة على الصانع الذي ينتسب لأستاذ في صنعته ، وذلك كما ورد في بعض الكتابات على التحف الفنية العربية ۰ (٢٢) أضف إلى ذلك أن الكثيرين من الفقهاء ، وكبار رجال الدين ، والشعراء ، وأرباب الوظائف المختلفة عند الترجمة لهم نعثر على ألقاب نسبتهم إلى كثير من الحرف كأن يقال لواحد منهم : ابن الخياط ، ابن الجزار ، ابن الصائغ ، ابن النجار ، ابن البناء ، ابن الخياط ، ابن القيم ، ابن الخراط ۰

ومما لا شك فيه أن نظام الطوائف الحرفية نفسه كان بمثابة مدارس فنية تشرف على إعداد الصبية "الصبيان" ليكونوا بدورهم أرباب حرف ۰ فالعبارة التى ذكرها المقريزى في حديثه عن قيسارية طاشتمر وقال فيها : "كان بها عدد كبير من عقادى الأزرار حتى غصت بهم مع كبرها وكثرة حوانيتها ، وكان لهم منظر بهيج فإن أكثرهم من بياض الناس وتحت يد كل يعلِّم منهم عدة صبيان من أولاد الأتراك وغيرهم" ۰ (٢٣) فكلمة "معلِّم" هنا قصد بها ذلك الحرفى الذى حذق أسرار مهنته ، وجلس يشرف على "الصبيان" يلقنهم ويعلمهم أسرار المهنة ، ويدربهم عليها ليكونوا من أرباب هذه الحرفة مستقبلا ۰ ونراه في موضع آخر وهو يتحدث عن سوق المحايريين – والمحاير جمع محارة وهى مرادفة للمحنة ، صندوقان يشدان إلى جانب الرحل كالهوادج التى تحمل على الجمال ويُسافر فيها إلى الحجاز والقدس وغيرها – هذا السوق مكانه قرب الجامع الأقمر، واستحدث آخر قرب الجامع الطولونى على عهد المقريزى ، واشتهر الباعة فيه بتجديد أثمان منتجاتهم بغير مساومة ۰ يقول المقريزى : "وبلغنى عن شيخ كان بهذا السوق أنه أوصى بعض صبيانه فقال له: يا بنى لا تراع أحدا في بيع فإنه لا يحتاج إليك إلا مرة في عمره فخذ عدلك في ثمن المحارة فإنك لا تخس من عوده مرة أخرى إليك وسوف إذا عاد من سفره إما إلى الحجاز أو القدس يحتاج إلى بيعها فتراقد عليه في ثمنها واشترها بالرخيص وكذلك يفعل أهل هذا السوق إلى اليوم فإنهم لا يراعون بائعا ولا مشتريا" ۰ (٢٤) ويفهم من هذا النص أن التدريب شمل أيضا فن البيع والشراء، وأنه كان يتم تدريب الصبيان على ضرورة مراعاة الزبائن والبيع لهم بسعر معقول لاجتذابهم ،و ليصبحوا زبائن

مستديمين عندهم . ومن فنون البيع التى حرص أرباب الحرف على تعليمها لصبيانهم ألا يثنى الواحد منهم على السلع بما ليس فيها ، ويتعلم أن يثنى على السلعة بما فيها من مزايا ومحاسن وفوائد وغير ذلك[٢٥].

وكما شمل التدريب الإتقان ، فقد شمل ضرورة تحرى الصدق ؛ فعند تعاقد الواحد منهم على أداء عمل معين يجب عليه الصدق كل الصدق ، فلا يُـهوّن على الزبون شيئا قبل الشروع في تنفيذه ، ويظهر له قلة التكلفة ، وبعد الشروع يفاجئه بزيادات رهيبة تربك ميزانيته . كذلك شمل التدريب محاربة الرشوة "البرطلة" ، فقد جاء في بعض كتب المعاصرين بعض التعليمات الصارمة بهذا الشأن ، ولنضرب مثلا بما جاء بخصوص طائفة البنائين ، والذين تحتم عليهم ألا يأخذوا من "الجيارين" ولا من "الجباسين" رشوة ولا هدية ليكفوا عنهم قلة نضج الجبس ورداءته ، هذا إلى جانب ضرورة تحرى دقة المواعيد ، لأن عدم الدقة من شأنه الإضرار بالزبائن لكثرة ترددهم في طلب حاجياتهم[٢٦] .

كذلك شمل التدريب بعض الأمور الصحية ، ومنها رش الماء أمام الدكاكين لعدم إثارة الغبار الضار بالصحة العامة ، ولتلطيف درجة حرارة الجو ، إلى جانب ملء الزير الموضوع بجانب كل دكان ؛ مخافة حدوث الحريق في مكان فيطفأ بسرعة، فضلا عن تعليق القناديل على أبواب الحوانيت ليلا بعد إشعالها[٢٧] .

كما كان يتم تزويد "الصبى" بعدة وصايا تعتبر نموذجا لآداب الحرفى المصرى، فقد جاء في وصية أحد المعلمين : "وأوصيه كما أوصى إخوانى ونفسى المخالطة بالأدب الجميل ، وتواضع النفس ، وحملها على مكارم الأخلاق ، وأن لا يرفع نفسه على أحد ، وأن لا يحقر أحدا من خلق الله ، وأن يجعل دأبه لزوم الصمت والإدمان والقناعة بالقليل مع المداومة على ذكر الله بالسكينة والوقار ، وأن يسمى الله في أول مسكه في صنعته ، ويستمد من الله القوة والحلول ، ولا يضجر ولا ييأس من روح الله.." [٢٨] ولعله حدث في ذلك العصر ما كان يحدث في العصر العثماني من أنه عندما يجيز شيخ الطائفة ترقية أحد الصبيان إلى المرتبة الأعلى فإنه كان يوصيه قائلا: "يابنى إن جميع الحرف هى كارات أمانة على الأموال والأعراض والأرواح ، والأمانة هى الدين ، فإذا نفق كارك احفظ دينك ، كن صادقا وأمينا ، وأعلم أن كارك مثل عرضك فحافظ عليه بمقدرتك ، وإذا استلمت أموال الناس فلا تفرط بها ، وإياك

أن تخون أهل الحرفة ، والخائن قبيله الديان " [٢٩] .

وعن موقف المشتغلين بالحرف من التدريب واكتساب الخبرة ، فواضح أنهم كانوا مدركين تماما لأهمية التدريب لما فيه من رفع مستواهم الفني والحرفى ، وهذا وحده يكفى لرفع أجورهم وتحسين مستوى معيشتهم . وفي ذلك يقول ابن خلدون : "قيمة كل امرئ ما يحسن ، بمعنى أن صناعته هى قيمته أى قيمة عمله الذى هو معاشه . ." [٣٠] ثم يبين للمعاصرين أهمية التدريب في السن الصغيرة فيقول : "ومن كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات وأحسن استعدادا لحصولها . فإذا تلونت النفس بالملكة الأخرى وخرجت عن الفطرة ضعف فيها الاستعداد باللون لحاصل من هذه الملكة ، فكان قبولها للملكة الأخرى أضعف . وهذا بين يشهد له الوجود . فقل أن تجد صاحب صناعة يحكمها ثم يحكم من بعدها أخرى ويكون فيهما معا على رتبة واحدة من الإجادة . ."[٣١] .

وينبغى أن نشير إلى أن المعاصرين في ذلك الزمان قد أدركوا الجو النفسى الذى قد يحيط بعملية التدريب ، وأن "الصبى" قد يعانى من توتر وصراع نتيجة الخوف من العجز عن الوصول إلى ما يتوقعه منه الأخرون ، أو ما يتوقعه هو من نفسه ، أو نتيجة الخوف من نبذ الطائفة له ، أو فقدان مكانته بينهم ، أو من اكتشاف نقائصه . [٣٢] لذلك أوصوا بأن يقوم بالتدريب الأشخاص الحاذقون لحرفهم ، لأنهم بذلك يكونون قادرين على تقديم التدريب الجيد والنافع الذى يتناسب مع مهارتهم وحذقهم ، وبقدر ما هم عليه من مهارة وحذق بقدر ما يفيدون صبيانهم فيتخرجون مهرة أمثالهم . وهذا ما أشار إليه ابن خلدون في قوله : "وعلى قدر جودة التعليم وملك المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته"[٣٣] .

وفي موضع آخر يبين لنا القواعد التى يجب أن يسير عليها "المعلم" فيقول : "أعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا إذا كان على التدريج شيئا فشيئا وقليلا قليلا" ، مع "مراعاة قوة عقل "الصبى" واستعداده لقبول ما يرد عليه ، حتى ينتهى إلى آخر الفن ، وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك الفن"[٣٤] . وعندما يتقن الصبى جزئية تعلمها ، يطلب منه "المعلم" تنفيذ هذه الجزئية كثيرا "لأن الملكات إنما تحصل بتتابع الفعل وتكراره ، وإذا تنوسى الفعل تنوسيت الملكة الناشئة عنه" . ولا يطلب منه "المعلم" تعلم جزئيتين معا "لما في ذلك من تقسيم البال وانصرافه عن كل واحد منهما

إلى تفهم الآخر ، فيستغلقان معا ويُستَصعبان ، ويعود منهما بالخيبة • وإذا تفرغ الفكر لتعليم ما هو بسبيله مقتصرا عليه ، فربما كان ذلك أجدر بتحصيلة.•" (٣٥) وبعبارة أخرى يمكننا القول: إن "الجو التدريبي" كان يسهل للصبى المحاولة والتجريب ، وكان "المعلم" يتحمل نتيجة الوقوع في أخطاء المحاولات الأولى للقيام بأنواع جديدة من السلوك • وأن إحساسه بالانتماء إلى إحدى الطوائف الحرفية كان دافعا له لأن ينقل إلى غيره في محيط العمل خبرته التى تعلمها ، وطبيعى أن تزداد احتمالات نجاحه في هذا الاتجاه كلما وجد استجابة مناسبة من جانب أولئك "الصبيان" الذين يرتبط بهم في العمل • (٣٦) والذين كانوا في حاجة ماسة إلى التعرف على أسرار المهنة ، حتى يصبح الواحد منهم جيدا فيها ويصل إلى مرحلة يطلق فيها عليه "الصانع" ، ثم يتدرج إلى أن يصل إلى مرحلة النضج والكمال والتى يطلق عليه فيها "المعلم" ثم "الأستاذ" أو "شيخ الصنعة" وهى أرفع درجة في الحرفة • كما يدربه على ما سوف يطلب منه فى الاحتفالات التى تقام لترقيته من مرحلة لأخرى أمام شيخ الطائفة وكبار الأساتذة (٣٧). هذا التدرج في الحرفة جاء عند الخالدى عندما تحدث عن "أستادار الصحبة" ؛ أى المشرف على مطبخ السلطان ومائدته، فقال عنه : إنه هو المتحدث على "معلمى الطبخ وصناعهم وصبيانهم" ، أما كلمة "أستاذ" فقد وردت في توقيعات بعض أرباب الحرف على القطع الخزفية المصرية ، وكذلك عبارة "ابن المعلم الأستاذ" و"شيخ الصنعة" ، أما كلمة "الأسطى" فقد كانت اكثر شيوعا في العصر العثمانى • (٣٨) أما "العريف" فقد أطلقت في ذلك العصر على من يختاره المحتسب معاونا له من أرباب الطوائف الحرفية ، لكى يساعده على معرفة أحوال كل طائفة وما يقدمون به من غش ، لعدم خبرة المحتسب بهذه الحرف كلها ، يبلغه بكل ما يخصهم •

التدريب العملى :

شمل التدريب العملى كل المشتغلين بالحرف من الصبيان ، ونظرا لضخامة أعداد الحرف في ذلك العصر ، ومراعاة لطبيعة البحث ، فإننا سنقصر حديثنا على عدة نماذج مختارة من الحرف التى ترتبط بالغذاء والخدمات العامة ومنها : **قلاء قلاء السمك.**

تأتى حرفة قلاء السمك في مقدمة الحرف المتعلقة بالغذاء في مصر المملوكية؛ وذلك راجع إلى أن أهل مصر كان لهم ولع خاص بأكل الأسماك الطازجة

والمحفوظة؛ أى "المملحة" ، لذلك كثر عدد السماكين في كل مكان ٠ وهذا ما عبر عنه المقريزى عمدة مؤرخى ذلك العصر في قوله : "وكثير من أهل مصر يكثرون أكل السمك طريا ومالحا ٠٠" [٣٩] واستمر إقبالهم على تناول مقادير كبيرة من الأسماك في العصر العثمانى كذلك[٤٠] .

ويبدو أن وفرة إنتاج الأسماك في مصر ورخصى ثمنها دفعت المصريين إلى الإقبال على أكلها ، وعدم إكثارهم من اللحوم ، هذا إلى جانب أن الأسماك كانت تصاد بكميات كبيرة في أيام الفيضان ، فعند فتح الخلجان والقنوات ليتدفق إليها ماء الفيضان، يدخل السمك الوفير ويبقى في الخلجان بعد انحسار الماء فيصبح من السهل اصطياده ، فيأخذه الناس ويأكلون كفايتهم ويكبسون ما بقى منه بالملح ويبيعونه للتجار لينتقل إلى أنحاء البلاد ٠ [٤١] بالإضافة إلى ما كان يرد لمصر من سمك البقلة "البقلاة" أو "البكلاة" والذى كان يصاد من بحيرة وأن ببلاد الأرمن ويملح ، ويأتى إلى مصر شبه مجفف ومحفوظ في الملح ٠ [٤٢] وبوجه عام كانت الأسماك في مصر كثيرة لكثرة مصايد الأسماك ، كما كانت أسماكها تلقى رواجا هائلا في السوق المحلية وفي الأسواق الخارجية ، وخصوصا سمك الأبرميس ، وهو نوع من السمك كان يعيش في بحيرة تنيس ، ويحمل إلى الآفاق مملوحا ٠[٤٣] وهذا النوع من السمك ، وغيره من الأسماك المملحة كانت ذات شهرة في العصر البطلمى ، وربما من قبل ذلك في العصر الفرعونى ٠[٤٤] واعتمد الناس عليها في طعامهم معظم أيام السنة ، إلى جانب الخضروات الطازجة ، حتى القرن الثامن عشر للميلاد وكذا عند مجيء الحركة الفرنسية إلى مصر[٤٥] .

كان "المعلم" يدرب "الصبيان" الصغار على كيفية غسل القفاف والأطباق التى يحملون فيها السمك ، وينثرون فيها الملح الناعم "المدقوق" كل ليلة بعد الغسل ، وغسل الموازين والآنية المصنوعة من الخوص ؛ حتى لا يكون ذلك سببا في فساد الأسماك وتغير رائحتها ٠ وبالنسبة للأسماك التى سوف يتم قليها أو حشوها بالبصل والتوابل وطبخها مع الأرز ، أو الكشك ، أو مع الأرز مضافا إليها ماء الليمون ، فكان يطلب منهم غسل هذه الأسماك جيدا بعد شقها وتنظيفها وتنقية ما بها من قشور ٠ أما الأسماك التى سيتم قليها فينثرون عليها الملح والدقيق ، وغالبا ما تكون نسبة الدقيق إلى السمك ١٠% من وزن السمك ، ثم يقلونه بعد أن يجف من نداوته حتى لا يتناثر الزيت المغلى عند القلى بكميات كبيرة ٠ [٤٦] أما الأسماك التى ستطبخ فقد كان

يدربهم على طبخها في طواجن مع بصل مخروط وزيت حار ووضعها على النـار أو دفنها في رماد الفرن الساخن إلى أن يتم نضجها مع التوابل التى تضاف إليها ، ومنـها الكزبرة والكراوية ، والكمون ، والقرفـة ، والفلفـل ، والزنجبيـل ، والمصطكـى ، والقرنفل، وجوز الطيب ، والصعتر "السعتر أو الزعتر" ، وأوراق النعنع وغيرها(٤٧) . وربما كان يدربهم على عمل بعض الأكلات من السمك مثل أكلة "السمك المسـكبج " وهو سمك يقلى ثم يوضع فى خل مصبوغ بالزعفران(٤٨) .

كما كان يدرب صبيانه على كيفية تجهيز "الصحناه" أو "الصير" ، وهى السـمك الصغير الذى يصاد من النيل عند الفيضان وانصراف الماء ، ولا يزيد عـن الإصبـع في حجمه ،ويسمى أيضاً الملوحةً إذا كبس بالملح ،ويسمى إذا كان طازجا " البسـارية " وتؤكل مشوية ومقلية(٤٩) .

كذلك كان يدرب أحد صبيانه على قلى السمك ، وآخر على شى السمك ، وثـالث على سلقه بإلقائه في الماء المغلى ، ورابع على تمليح السمك . (٥٠) ويدربهم علـى تجهيز السمك المملح بنقعه أولا في الماء لمدة طويلة ليتخلـص السـمك مـن الملـح ويستعيُد بعض طراوته ، ثم نقعه في الخل والزيت والتوابل حتى ينصلح مذاقه تمـهيدا لقليه وتقديمه للراغبين في تناوله . (٥١) وبالنسبة للأسماك المملحة والتى يراد حفظـها فإنه يعلمهم ضرورة زيادة كمية الملح إليها حتى لا تفسد بسرعة، وفي حالـة فسـادها فكان عليهم أن يتخلصوا منها بإلقائها في المزابل ، خارج البلد(٥٢).

كما كان يدرب صبيانه على حفظ الأسماك من الذبـاب بـالذب عنـها بالمذبـة "المنشة" ويدربهم على نزع ما يتخلف في المقلاة من بقايا الدقيق ، أو بقايا السمك حتى لا يسود زيت القلى أو يتغير طعمه أو رائحته . (٥٣) ويدربـهم علـى ألا يخرجـوا السمك المقلى من المقلاة حتى يتم نضجه من غير سلق ولا إحراق عندما يصفر اونـه، أما السمك المشوى فيجهزون له التوابل بنسبة ١٠% من وزنه ، وألا يخرجـوه مـن الفرن حتى يكتمل نضجه . (٥٤) كذلك كان يتم تدريبهم على التميـيز بيـن السـمك الطازج "الطرى" وغير الطازج "البائت" عن طريق فتح الخياشيم ، فالسـمك الطـازج تكون خياشيمه محمرة والعكس صحيح . وبعض السماكين كان يدرب صبيانه علـى غش الزيت عند القلى بوضع الشحم المستخرج من بطون الأسماك مع بعض الزيـت عند قليه ، أما الذين يحافظون على سمعتهم فإنهم يتبعون أفضل طريقة للقلى ويدربـون

صبيانهم عليها ، وهى التى تتم في زيت الشيرج ، مع ضرورة تغيير زيت القلـــى إذا أخذ في التغير من حيث اللون أو الطعم(٥٥) .

وأخيرا ينبغى أن نشير إلى أنه في أوقات الأزمات الاقتصادية لم يتقيد كثير مــن أرباب هذه الحرفة بما يجب أن تكون الحال عليه ، فلجئوا إلى الغش فـــي الموازيـن والمكاييل ونوع المبيعات رغبة في تعويض الأموال التي غرموها في كثرة الضرائـب من جهة ، وتحقيقا لمزيد من الأرباح من جهة ثانية . فقد ذكر السخاوى في حـــوادث سنة ٨٤٧هـ أنه "كثر التطفيف في الموازين والغش في البضائع ، وفشا ذلـك فشـوا منكرا وطمع السوقة لما جُعل عليهم من الرواتب الشهرية والجمعية" ، وهو ما يؤكـده إن إياس في سنة ٩٠٧هـ مرة أخرى(٥٦) .

النقانقـــى :

هو من يصنع "النقانق" ، بأن يأخذ أمعاء الخروف فتغسل وتنظف ثم تحشى بلحـم الضأن المفروم والبصل والصنوبر والتوابل ، ثم تقلى بزيت الشـيرج ويبيعـها لمـن يرغب فيها ، وهى من الأكلات المفضلة في كثير من أنحاء العالم العربى وبخصوصـا في مصر والشام في ذلك العصر ، بل وحتى في عصرنا الحالى .(٥٧) أما عـن السر في انتشار هذه الأكلة ، أو هذا النوع من الطعام في مصر فراجـع إلـى حـب المصريين للحم الضأن قبل كل شيء ، ولكن الطبقات الشعبية لا يمكنـها أن تسـتمتع بهذا الترف إلا أيام المناسبات الهامة .(٥٨) أضف إلى ذلك أن العملة قد فقدت قوتـها الشرائية منذ بداية القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد بسبب التضخم النـاجم عن عدم استخدام الذهب والفضة والاعتماد على النحاس كقاعدة للمعاملات ، ممـا أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل مهول . (٥٩) وخصوصا لحم الشأن الذى تضاعف سـعره ، وأصبح هذا النوع من اللحوم أبعد من أن يكون طعاما يوميا لعامة الناس ، فأقبلوا على الأطعمة التى بها بعض لحوم الشأن وبخاصة النقانق(٦٠).

وأرباب هذه الحرفة كانوا يدربون صبيانهم على تنقية لحم الضأن محابـه مـن جلد وعظام ، والقيام بدقة دقا ناعما على القرم النظيفة ، بينما يقوم أحدهم وفـى يـده مذبة "منشة" يطرد بها الذباب ، كما يتم تدريبهم على خلط اللحـم بـالبصل والتوابـل بنسب متعارف عليها بحسب الوزن ، إلا أن لم يتم التقيد بهذه النسب بسبب الارتفـاع المستمر في الأسعار . بحيث نسمع عن تدريب هؤلاء الصبية على عمليـات الغـش

التى شاعت ، ومنها وضع لحوم رءوس الماشية المذبوحة مع البصل والتوابل بدلا من لحوم الضأن ، أو خلطهما معا ، ومنهم من يدربهم على حشو النقانق بالكبد والكلاوى والقلوب بعد فرمها ، ومنهم من يغشها باللحوم الواقعة الهزيلة ، أو يخلطها بلحوم الإبل والبقر الواقعة . ومنهم من كان يطلب من صبيانه رش الماء على اللحم قبل دقه حتى يزيد وزنه ، أو حشوها بلحم السمك المشوى والتوابل ، ومنهم من يغشها بالفول النابت المقشور وقلب البصل المقشور المقطع ، ويدربهم على قلى هذه النقانق في الدهن المستخرج منها عند تنظيفها وتنقيتها ، ثم ينثرون عليها بعد قليها التوابل المسحوقة والصالحة لها[٦١] .

ومنهم يدرب صبيانه على خلط لحم الضأن بالشحم "الدهن" ، ومنهم من يدربهم على الغش بوضع شيء من لحوم بطون البهائم ، أو خلط لحم الضأن بشيء من السميذ ، ومنهم من يغشها بلحوم الماعز . كذلك كانوا يدربون صبيانهم على ضرورة تغيير الطاجن الذى تقلى فيه النقانق كل ثلاثة أيام ، وتغيير زيت الشيرج بزيت طازج، كما يتم تدريبهم على كيفية نثر الملح عليها بعد قليها ، وكذلك التوابل المسحوقة[٦٢] .

وتجب الإشارة إلى أن الحرص على حشوها بلحوم الضأن ، راجع إلى أن الضأن من أفضل اللحوم طعما ، وأغلاها سعرا ؛ ذلك لأن الضأن كانت لا تعتمد في طعامها على الكلأ والمراعى فقط ، بل كان أصحابها يعلفونها على مدار السنة بالفول وتبن القمح والشعير والعدس والحلبة وعيدان الذرة الخضراء[٦٣] ومن الحرف المتعلقة بالغذاء أيضا تأتى حرفة :

اللبان :

كانت الألبان ومنتجاتها من الأطعمة التى يقبل عليها العامة والخاصة في مصر منذ العصر الفاطمى .[٦٤] وتشير بعض المصادر المعاصرة إلى أن مصر كانت تنتج مقادير كبيرة من الألبان ؛ وذلك لوجود أعداد كبيرة من البقر الحبشية المؤبدة للحلاب أى المخصصة للحليب ، مقصورة عليه[٦٥] .

ومن الملاحظ أن اللبان أو بائع اللبن في العصر المملوكى لم يقم بعمل الجبن وكما هى الحال في عصرنا الحالى ، فقد ذكرت بعض المصادر أن من يقومون بعمل الجبن وبيعه هم الذين عرفوا باسم "قلائى الجبن المقلى" ، وأنهم كانوا يقومون بعمل نوع من الجبن عرف باسم "الجبن المشوى" ،

وأنه كان من النوع "الناشف من الماء"[٦٦] .

كان بائع اللبن أو اللبان يدرب صبيانه على ضرورة تغطية الأواني التي يحفظ فيها اللبن بأغطية من القماش النظيف ، وعند غسلهم تلك الأوانى وهى التي عرفت باسم "القصارى والمواعين" أن يقوموا بغسلها بقطع من الليف الجديد والماء النظيف لئلا يسارع الفساد إلى اللبن في زمن الحر بوجه خاص[٦٧] .

وواضح مما أشارت إليه بعض المصادر أنه كان يقسم العمل عليهم ، بحيث يكون كل صبى منهم مسئولا عن عمل بعينه ؛ حيث جاء النص "ولا يعمل كل واحد منهم فوق وظيفته" [٦٨] كما كان يدربهم على عمل اللبن الرايب ، بإضافة بعض المواد الحمضية ، وكذلك لبن السلاطة بإضافة الملح إلى الحليب بعد نزع الدهون منه، ومن المرجح أنه كان يدربهم على عمل "اللبن الزبادى" ، والذى استمد اسمه هذا ؛ لأنه كان يعبأ في زيادى مصنوعة من الفخار[٦٩] .

كذلك كان يدربهم على كيفية الكشف عن غش اللبن عند استلامه ممن يحضره من "الزريبة" ، وذلك بوضع قطعة من نبات يسمى "حشيشة الطحلب" فى الحليب ، فإن من خواصها أن تفصل الماء عن الحليب ، أو بغمس شعرة في الحليب ثم إخراجها ، فإن لم يعلق بها شيء من الحليب يكون مغشوشا بالماء وإن علق عليها شيء من الحليب كان خالصا . أو بوضع قطرة من الحليب على قطعة قماش فإن كان مغشوشا تشربت قطعة القماش الماء ، وإن لم تتشرب كان الحليب خالصا وبقى مكانه . [٧٠] كما كان يدربهم أيضا على معرفة غش اللبن عن طريق التذوق والشم ، فاللبن الصافي هو ما كان طبيعيا لا يخالطه شيء من الحموضة والحرافة والملوحة ، بل تكون فيه حلاوة يسيرة ورائحة طيبة . [٧١] ومن الحرف المتعلقة بالخدمات تأتى حرفة :

الحمامى :

ذخرت جميع المدن المملوكية في مصر والشام والحجاز بالحمامات العامة ، والتى قصدها الناس من مختلف الطبقات رجالا ونساء للاستحمام ؛ ذلك أن الناس في ذلك العصر – وطوال العصور الوسطى – لم يألفوا الاستحمام في منازلهم ، ولعل ذلك راجع إلى مشاكل الصرف الصحى في مدن ذلك العصر والتى كانت السبب في

عدم وجود حمامات في المنازل بصفة عامة • فضلا عن أن بعض الحمامات كانت تستخدم لعلاج بعض الأمراض لما بها من مياه معدنية والتى غالبا ما كان يطلق على الواحد منها "حمام الشفا" •[٧٢] ومن المعروف أن وظيفة الحمام في ذلك العصر شملت إلى جانب الاستحمام الحلاقة وإزالة الشعر من بعض مناطق الجسد ، فضلا عن أن الحمام كان يعتبر أحد المراكز الاجتماعية ، فدخول مريض للحمام كان يعنى شفاءه من مرض ، وفي الحمام يتناقل المستحمون كثيرا من أخبار حياتهم الاجتماعية ، فضلا عن أن العريس والعروس يجب على كل منهما دخول الحمام قبل الزفاف •

وقد كان للحمام باب يؤدى إلى مسلخ به بعض الأواوين والتى كانت بمثابة المصاطب المكسوة بالرخام حيث يستريح طالب الاستحمام ، ومن المسلخ ينتقل المستحم إلى غرفة دافئة يتم فيها نزع ملابسه ويضع حول وسطه فوطة تصل إلى الركبتين ، ثم ينتقل إلى الغرفة الرئيسية وغالبا ما تسمى "بيت الحرارة" ؛ حيث يقوم عامل مخصوص بتدليك جسمه وغسله بالماء الساخن الذى يوجد بالمغطس ، وبعد الاستحمام يجفف المستحم جسمه بالمناشف ويزيل البلان الشعر من بعض المواضع إذا لزم الأمر ، ثم ينصرف المستحم إلى الغرفة الأولى حيث يقضى بعض الوقت ويرتدى ملابسه وقد يتناول بعض المرطبات[٧٣] •

وقد كان يتحتم على "الحمامى" أن يدرب أحد صبيانه على كيفية غسل وكنس الحمام ، وتنظيفه بالماء الطاهر غير الماء المستخدم في الاستحمام ، وأن يفعل ذلك مرارا في اليوم ، وأن يدلك البلاط بالأشياء الخشنة ، وأن يغسل في كل يوم حوض النوبة من الأوساخ المتجمعة فيه ، وكذلك الفساقى والقدور من الأوساخ التى تتجمع فيها ، والمجارى من الماء العكر الراكد في أسفلها في كل شهر مرة[٧٤] •

وعليه أن يدرب بعض صبيانه على تنظيف المقاصير باستمرار ، وكذلك المسلخ ومقاصيره التى تخصص لبعض علية القوم ، وغلق الأبواب عليهم لمنع اختلاط عامة الناس بهم أثناء استحمامهم • كما يدرب بعضهم على تفقد القدور التى يتم فيها تسخين المياه بدرجات مختلفة ، وتزويدها بالماء اللازم لنقص الماء منها كل حين ، ولأنها هى المصدر الرئيسى للمغطس في بيت الحرارة ، كما يدرب بعضهم على فرش الأتون التى هى مقر النار بنحو خمسين أردبا ملحا ، وهكذا يفعلون بأرض الأفران ، لأن الملح من طبعه حفظ الحرارة • كذلك يدرب عددا من صبيانه على المسارعة إلى

خدمة المترددين على الحمام ، وخصوصا عند قيامهم بتكييس أعضاء الجسم ، وأن يضع كل واحد منهم في يده كيسا من الساف [شعر الذنب] ، وكذلك عند قيامهم بتليين المفاصل أن يقوموا بطقطقة كل الأطراف برفق.(٧٥) كما يدرب بعضهم على كيفية تدليك أجسام المستحمين ، مع مراعاة أن يدلك الواحد منهم يديه بقشر الرمان لتصير خشنة فتخرج الوسخ ، ويستلذ بها الإنسان ، وألا يدلك الواحد منهم يديه بالفول والعدس لأنهما من الطعام ، ولا يجوز أن يمتهنا . (٧٦) وألا يأكل الواحد منهم في يوم نوبته ما يغير رائحة فمه كالبصل والثوم والكرات وأشباه ذلك ، لئلا يتضرر الناس برائحة فيه . (٧٧) وأن يستخدم البخور مرتين في اليوم على الأقل ، وألا يدع الواحد منهم أحدا من الأساكفة وأصحاب اللبد يغسلون شيئا من اللبد ولا من الجلد في الحمام حتى لا يتضرر الناس برائحتها ، وأن يحرصوا على تزويد الزير الكبير في الحمام بالماء العذب ولا سيما في زمن الحر ، وأن لا يسمحوا لمجذوم أو أبرص بدخول الحمام لأى سبب كان حرصا على سلامة المترددين(٧٨) .

وعلى الحمامى أن يدرب بعض صبيانه على إعداد المآزر التى يقدمها للمستحمين لستر عوراتهم . وكان يعلمهم كيفية إعداد هذه المآزر؛ بحيث تكون عريضة وتستر ما بين السرة والركبة ، كذلك يدرب بعضهم ليكون مسئولا عن حفظ ملابس الناس، وهو الذى عرف باسم "الوقاف" ، فيدربهم منذ الصغر على تسلم ملابس الأشخاص ومتعلقاتهم وحفظها في أماكن مخصصة ، وكتابة اسم صاحبها عليها حتى لا تختلط مع بعضها . (٧٩) وعادة ما يتراوح عدد هؤلاء الصبية ما بين ١٢ و ١٣ صبيا . ومن الطبيعى أن يستبدل هؤلاء الصبيان الذكور الذين يخدمون الرجال بفتيات صغيرات لخدمة النساء(٨٠) .

وتشير المصادر المعاصرة إلى أن كل حمام كان له مستوقد لتسخين الماء الخاص بالحمام ، ويستغل أيضا فى تدميس الفول . ومما لاشك فيه أن الحمامى ارتبط بباعة الفول بشكل مباشر ، لذلك كان عليه أن يدرب بعض صبيانه على كيفية وضع القدور التى تستخدم في تدميس الفول في المستوقد ، ثم توزيع تلك القدور على من يقومون ببيع الفول في الأنحاء المختلفة ، وتسليمهم إياها عقب صلاة الفجر . (٨٢) كذلك كان عليه أن يدرب عددا من صبيانه على غسل قدور من الفخار كبيرة الحجم ، ثم ملئها حتى ثلاثة أرباعها بالفول المغمور بالماء مع قليل من القمح والحمص ، وبعد أن تملأ بهذة الطريقة يغلقون فوهتها تماما بالليمون وطين الطفل ، ثم تدفن فى رماد

المستوقد الملتهب ،وتترك هكذا لمدة تتراوح ما بين ٥-٦ ساعات ، بعدها يصبح الفول مطهوا وصالحا للبيع ، فيشتريه الجمهور مع قليل من الملح والخس المقطع إلى قطع صغيرة موضوعة مع الفول ، بعد رش قليل من التوابل عليه ، وهذه التوابل عادة ما تكون من الفلفل الأسود ، والفلفل الأخضر، والزنجبيل ٠ (٨٣) ومن الناس من يضع عليه عصير الليمون ، أو الرمان ، أو الخل ، وماء مذاب به مسحوق الثوم ، ومفروم البقدونس ، والطماطم ، ومن الناس من يفضل أكل الفول بالملح والصعتر (الزعتر)(٨٤) .

من هذا العرض السريع يتضح لنا أهمية التدريب العملى لخلق كوادر مدربة وماهرة من أرباب الحرف في ذلك العصر ٠ وخلال هذا التدريب ينقل أرباب الحرف المهرة خبراتهم العملية إلى صبيانهم ٠

الهوامش

(١) المقريزى "تقى الدين احمد بن على ت ٨٤٥هـ" : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، حمص ، ١٩٥٦م ، ص ٧٣ ٠

(٢) المصدر السابق : نفسه ، ص ٧٦ ٠

(٣) حسين محمد أحمد يوسف : النقابات في مصر الرومانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨م ٠ ص ١٢

(٤) النقابات الإسلامية ، ترجمة إلى العربية – د٠ عبد العزيز الدورى ، مجلة الرسالة ، الأعداد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، سنة ١٩٤٠م ٠

(٥) أبو سديرة "السيد طه السيد" : الحرف والصناعات في مصر الإسلامية – منذ الفتح العربى حتى نهاية العصر الفاطمى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١م ، ص ٥.

(٦) أبو المحاسن "جمال الدين يوسف ت ٨٧٥هـ" : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، طبع دار الكتب المصرية ١٩٣٩-١٩٧٢ ، حـ١١ ، ص ٥٦-٥٧ ؛ ابن بطوطة "أبو عبد الله بن إبراهيم اللواتى ت ٧٧٩هـ": الرحلة، نشر دار صادر بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ٣١ ٠

(٧) صلاح هريدى : الحرف والصناعات في عهد محمد على ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٣٦ ٠

(٨) المقريزى : الخطط ، حـ٢ ، ص ٨٥ – ٩٩ ٠

(٩) اليعقوبى "احمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح" : البلدان ، طبع مطبعة بريل ، ليدن ١٨٩٢م ، ص ٢٣٨-٢٤٦ ٠

(١٠) القلقشندى "أبو العباس احمد بن على ت ٨٢١هـ" : صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، طبع المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩١٤م ، حـ٣ ، ص ٤٨٥-٤٨٦ ٠

(١١) سعيد عاشور : المجتمع المصرى في عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٣٦-٣٧ ؛ د٠ نللى حنا : بيوت القاهرة في القرن السابع عشر والثامن عشر ، دراسة اجتماعية معمارية ، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ، ص ٢٣-٢٤ ٠

(١٢) السيد طه السيد أبو سديرة : نفسه ص ٣٨٧-٣٨٨ ٠

(١٣) فرج عبد القادر طه : علم النفس وقضايا العصر ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ١٤٨-١٧٠ ٠

(١٤) ابن خلدون "عبد الرحمن بن محمد ت : ٨٠٨هـ" : المقدمة ، مطبعة الشعب ، بدون تاريخ طباعة ، ص ٣٥٢ ٠

(١٥) حسين محمد أحمد يوسف : نفسه ص ١٤٧ ٠

(١٦) ابن الأخوة "محمد بن محمد بن احمد القرشى ت : ٧٢٩هـ" : كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٤ ٠

(١٧) حسين محمد أحمد يوسف : نفسه ، ص ١٤-٢٠ ٠

(١٨) السيد طه السيد أبو سديرة : نفسه ، ص ٣٨٩ ٠

(١٩) الشيزرى : نهاية في طلب الحسبة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨١م ، ص ١١٢ ٠

(٢٠) السيد طه السيد أبو سديرة : نفسه ، ص ٣٨٩ ٠

(٢١) السيد طه أبو سديرة : نفسه ، ص ٣٩٠ ٠

(٢٢) حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، حـ١ ، ص ٣٣٨ ٠

(٢٣) المقريزى : الخطط ، طبع بولاق ، ١٢٧٠هـ ، حـ٢ ، ص ٩١ ٠

(٢٤) المصدر السابق : نفسه ، حـ٢ ، ص ١٠١ ٠

(٢٥) محمد سعيد القاسمى : قاموس الصناعات الشامية ، دمشق ١٩٨٨ ، ص ١٢ ٠

(٢٦) ابن الأخوة : نفسه ، ص ٢٣٥-٢٣٦ ، الشيزرى : نفسه ، ص ٦٧ ٠

(٢٧) المقريزى : الخطط ، حـ٢ ، ص ١٠٧ ٠

(٢٨) الجبرتى : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، حـ٢ ، ص ٢١٦ ٠

(٢٩) المصدر السابق : نفسه ، حـ٢ ، ص ٢١٦ ٠

(٣٠) ابن خلدون : نفسه ، ص ٣٦٢-٣٦٤ ٠

(٣١) المصدر السابق : نفسه ، ص ٣٦٤ ٠

(٣٢) د٠ لويس كامل مليكة: العلاقات الإنسانية في التدريب على تنمية المجتمــــع، ١٩٦٤م، ص ٤ ٠

(٣٣) ابن خلدون : نفسه ، ص ٣٥٢ ٠

(٣٤) المصدر السابق : نفسه ، ص ٥٠٢ ٠

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٥٠٣ ٠

(٣٦) د٠ لويس كامل مليكة : نفسه ، ص ٤ ٠

(٣٧) ابن أبى أصيبعة : عيون الأنباء وطبقات الأطباء ، حــ١ ، ص ٢٥ ٠

(٣٨) الخالدى : المقصد الرفيع المنشا ، مخطوط ، ورقة ٠ ١٢٨ب ؛ د٠ زكى محمد حسن : فنون الإسلام ، ص ٣٢٤ ؛ د٠ حسن عبد الوهاب : توقيعات الصناع على آثار مصــــر الإسلامية ، ص ٥٤٧-٥٥٧ ٠

(٣٩) الخطط ، حــ١ ، ص ٤٤-٤٥ ٠

(٤٠) ابن سعيد المغربى : النجوم الزاهرة في حلى حضــــرة القــاهرة ، القــاهرة ، ١٩٦٩-١٩٧٠ ، ص ٢٨ ؛ الخيارى "إبراهيم بن عبد الرحمن الخيارى المدنى ت : ١٠٨٣هــــ" تحفة الأدبا وسلوة الغربا ، تحقيق د٠ رجاء محمود السامرائى ، بغداد ، ١٩٨٠م ، حــ٣ ، ص ١٥١ ٠

(٤١) المقريزى : الخطط ، حــ١ ، ص ١٠٧-١٠٨ ؛ أبو المحاسن : المنــــهل الصــافى ، حــ٣، ص ٢٤٩ ٠

(٤٢) الشيزرى : نفسه ، ص ٣٣ ٠

(٤٣) ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة ، مطبوعــــات دار الكتـــب ، ١٩٦٩م ، ص ١٣٣-٢٠٢ ٠

(٤٤) حسن محمد احمد يوسف : نفسه ، ص ٣٨ ٠

(٤٥) شابرول : وصف مصر ، المصريون المحدثون ، ترجمـــة زهـــير الشـــايب ، مكتبـــة مدبولى، ١٩٨٩م ، ص ٩٢ ٠

(٤٦) الشيزرى : نفسه ، ص ٣٣ ٠

(٤٧) الشربينى : هز القحوف في شرح قصيدة أبى شادوف ، ص ١٥٧ ٠

(٤٨) المؤلف المجهول : الوصلة إلى الحبيب في وصف الطيبات والطيب ، ، ورقـــة ٦٦ب ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٧٤٥ طب ٠

(٤٩) المقريزى : الخطط ، حــ١ ، ص ١٠٨ ؛ د٠ عبد المنعم سلطان : المجتمع المصـــري في العصر الفاطمى ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٢٤٨ ٠

(٥٠) النويرى "شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب ت ٧٣٢هــ" : نهايـــة الأرب فـــي فنـــون الأدب، القاهرة ، ١٩٣٤-١٩٧٨ ، حــ١٢ ، ص ٣٠٧-٣٠٨ ؛ المرجع السابق : نفسه، ص ٢٥٠ ٠

(٥١) الرازى "أبو بكر محمد بن زكريا" منافع الأغذية ودفع مضارها ، القاهرة ١٣٠٥هـ ، ص ٢٦ .
(٥٢) الشيزرى : نفسه ، ص ٣٣ .
(٥٣) الشيزرى : نفسه ، ص ٢٦ .
(٥٤) ابن الأخوة : نفسه ، ص ١١١ .
(٥٥) الشيزرى : نفسه ، ص ٣٣ ؛ ابن الأخوة : نفسه ، ص ١١١ .
(٥٦) التبر المسبوك في ذيل السلوك ، القاهرة ، ١٩٧٤م ، ص ٧٧ ؛ بدائع الزهور في وقائع الدهور ، القاهرة ١٩٦٠-١٩٧٢ ، حـ٤ ، ص ١٦ .
(٥٧) محمد سعيد القاسمى : نفسه ، ص ٤٨٨ .
(٥٨) شابرول : نفسه ، ص ٩٢ .
(٥٩) المقريزى : إغاثة الأمة ، ص ٨٤-٨٦ .
(٦٠) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق د. سعيد عاشور ، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٢م ، حـ٣ ، ق٣ ، ص ١١٠١ ؛ شابرول : نفسه ، ص ٩٢ .
(٦١) الشيزرى : نفسه ، ص ٣٨ ؛
(٦٢) ابن الأخوة : نفسه ، ص ٩٤-٩٥ .
(٦٣) جيرار : الأحوال الزراعية في القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابرت ، ترجمة يوسف نحاس ، القاهرة ، ١٩٤٢م ، ص ٣٧، ٤٨ ، ٥٣ .
(٦٤) المقريزى : الخطط ، حـ١ ، ص ٤٥ ؛ ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ، حـ٣ ، ص ٢٤٨ .
(٦٥) ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة ص ١٣٥ .
(٦٦) ابن الأخوة : نفسه ، ص ١٢٨-١٢٩ .
(٦٧) المصدر السابق : نفسه ، ص ١٣٠-١٣١ .
(٦٨) المصدر نفسه ، ص ١٣١ .
(٦٩) الشيزرى : نفسه ، ص ٥٩ .
(٧٠) ابن الأخوة : نفسه ، ص ١٣١ ؛ الشيزرى : نفسه ، ص ٥٨-٥٩ .
(٧١) الشيزرى : نفسه ، ص ٥٨ .
(٧٢) على السيد على : القدس في العصر المملوكى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤٥ وما بها من مصادر ومراجع .
(٧٣) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٩٤-٩٥ ؛ كامل جميل العسلى : وثائق مقدسية تاريخية ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٣ ، حـ١ ، ص ١١٠ ، على السيد على : نفسه ، ص ٢٤٥-١٤٧ .
(٧٤) الشيزرى : نفسه ، ص ٨٧ ؛ ابن الأخوة : نفسه ، ص ١٥٤ .

(٧٥) عبد اللطيف البغدادى "موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف بن محمد ٦٢٩هـ" : الإفـادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصـــر ، ١٩٣١ ، ص ٥٣-٥٤، ٢١٦ .

(٧٦) الشيزرى : نفسه ، ص ٨٨ .

(٧٧) المصدر السابق : نفسه ، ص ٨٨ ؛ ابن الأخوة : نفسه ، ص ١٥٦ .

(٧٨) المصدر نفسه ، ص ٨٧ ؛ نفسه : ص ١٥٦ .

(٧٩) ابن الإخوة : نفسه ، ص ٢٤٠-٢٤١ .

(٨٠) شابرول : نفسه ، ص ١٢٤-١٣٥ .

(٨١) المقريزى : الخطط ، حـ٢ ، ص ٨٠ ، ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ، حـ٣ ، ص ٢٨٩ .

(٨٢) ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ، حـ٣ ، ص ٢٨٩ .

(٨٣) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ ؛ شابرول : نفسه ، ص ٩٢ .

(٨٤) الشيزرى : نفسه ، ص ١١٦ ؛ محمد سعيد القاسمى : نفسه ، ص ٣٤٤ .

النازحون إلى القاهرة فى العصر المملوكى

د. على السيد على

سيكون حديثنا قاصراً على النازحين من الريف المصرى إلى القاهرة المملوكية وذلك لعدة اعتبارات. منها كثرة ما كتب عن النازحين من مشرق العالم الإسلامى ومغربه إلى القاهرة فى ذلك العصر. فضلاً عما كتبناه عن الهجرات المغولية وأثرها، وكذلك هجرات بعض أبناء الغرب المسيحى فى دور الأسرى الأجانب فى مصر عصر سلاطين المماليك".

ويجب أن نذكر أن ظاهرة نزوح أهل الريف إلى العاصمة ظاهرة معروفة ومتكررة طوال عصور مصر التاريخية، أشارت إليها كثير من المصادر المعاصرة. من قديمة ووسيطة وحديثة بل والمعاصرة.

وموضوع النازحين يقوم على فكرة التأريخ المعتمد على الحياة اليومية عن الشرائح الاجتماعية التى شكلت عدداً كبيراً من سكان القاهرة المملوكية، والذين أمكن حصرهم فى عدة جماعات، كان لكل جماعة ظروفها التى دفعتها للنزوح، وهم:

١- طلاب العلم والمعرفة. ٢- أرباب الحرف والصناعات.

٣- جماعة الفلاحين. ٤- جماعة التجار.

وما تركته عمليات النزوح من آثار عمرانية، واجتماعية، وسياسية، وأدبية لذا فقد قسمنا الموضوع إلى مقدمة ، ثم جماعات النازحين ودوافعهم إلى النزوح، وأحوالهم المعيشية فى القاهرة، ثم ملاحظات عامة على عمليات النزوح، وأثر عمليات النزوح فى التوسع العمرانى للقاهرة، ودور النازحين فى الحياة الثقافية عامة وإنتاجهم الأدبى، والأمثال العامية خاصة.

فعن دوافع طلاب العلم فيمكن حصرها على النحو التالى:

١- منذ البدايات الأولى لعصر سلاطين المماليك "٦٤٨- ٩٢٣/ ١٢٥٠- ١٥١٧م" غدت القاهرة أهم صرح للثقافة والحضارة العربية فى العالم الإسلامى، وكعبة شوامخ

الفكر الإسلامى، وخصوصاً بعد سقوط بغداد على أيدى المغول سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م، وانهيار صرح الخلافة الأموية فى الأندلس فى منتصف القرن السابع الهجرى/ الثالث عشر للميلاد.

٢- صعوبة نقل العلم إلا تلقياً مباشراً من الشيوخ، وذلك بالرحيل إليهم- لعدم توفر الإمكانات المادية التى يتيسر معها نقل العلم- للحصول على الإجازات العلمية من كبار مشاهير العالم الإسلامى الذين احتشدوا فى القاهرة.

٣- كانت القاهرة حاضرة مصر وأهم مدنها الثقافية، كما كان الوصول إليها أسهل من الوصول إلى بعض حواضر مصر الثقافية فى الصعيد أو فى الوجه البحرى. فضلاً عن قصور الدراسة فى بعض هذه الحواضر على نوع معين من أنواع العلوم. بالإضافة إلى كثرة المكتبات بها وتعدد أنواع الكتب.

٤- فى القاهرة هناك فرص للتكسب لطلاب العلم والمعرفة من نسخ الكتب بالإضافة إلى الاشتغال بتأديب الأطفال، وهى من المهن التى كانت تدر على المشتغلين بها دخلاً معقولاً.

- كما أن التواجد فى القاهرة كان فرصة للانخراط فى فئة أهل العمامة أو أرباب الأقلام – الذين رغم تعرضهم أحياناً لبعض الامتهان- إلا أنه كان لهم نفوذهم فى الدولة، وتمتعوا بسعة وبسطة فى العيش، لتوليهم المناصب الدينية والسياسية العليا مثل منصب قضاة القضاة الأربعة، والحسبة، والإمامة والخطابة، والوزارة وغيرها. فضلاً عن مكانتهم المرموقة فى المجتمع، وثرواتهم من الأوقاف بخلاف المرتبات والأرزاق العينية.

٥- كما يبدو أن انتشار الفقر والفاقة واليأس من الحياة، وبخاصة فى أواخر العصر المملوكى جعلت كثيرين يقبلون على التصوف من ظلم المماليك، فراراً من قسوة الحياة ورغبة فى الهناء دون عناء.

كما أن القاهرة بما استأثرت به من عناية ورعاية سلاطين وأمراء المماليك، وما شيدوه فيها من منشآت ثقافية واجتماعية، وما أوقفوه عليها من أوقاف ضخمة، كان لها بريقها الذى جذب أعداداً ضخمة إليها من طلاب العلم والمعرفة من شتى الأنحاء.

٦- ومما شجعهم على النزوح فى طلب العلم- وبخاصة منذ عهد الظاهر بيبرس-

الاهتمام الشديد بتوفير تجمعات معيشية وسكنية واجتماعية ومذهبية لطلاب العلم وأساتذتهم، ومراعاة اختلاف عادات وتقاليد أبناء أقاليم مصر العليا والسفلى في تجمعاتهم هذه.

مثل الجامع الأزهر، الذى بلغ عدد النازلين به سبعمائة وخمسين رجلاً ما بين عجم وزيالعة ومن أهل ريف مصر، ولكل طائفة رواق يعرف بهم مثل رواق الشراقوة ، ورواق الصعايدة[1]. وجامع الحاكم بباب الفتوح- وجامع الظاهر- وجامع شيخو "شيخون الآن" وجامع الناصر حسن- وجامع منجك- وجامع قوصون "قيسون" والجامع المؤيد بجوار باب زويلة- والجامع الباسطى خارج باب الوزير وجامع الجيوشى- ومسجد الأمير مؤسك بين القصرين بالإضافة إلى كثير من الربط والخوانق والزوايا[2].

- كما أن هناك بعض المدارس التى تم تخصيصها لطلبة العلم الذين قصدوا القاهرة من الريف، مثل مدرسة السلطان الملك الظاهر برقوق التى أنشأها بين القصرين، وكان ينزلها "طلبة العلم من الريف".
- وعن أرباب الحرف، فقد أمكن التعرف على بعض حرفهم التى مارسوها فى مواطنهم الأولى مثل:

عمال النسيج- المشتغلون بمعامل السكر وصناعة السكر والحلوى "من تماثيل، عرائس ، حلوى المولد". وقد كانوا يشكلون أكثرية من أرباب الحرف فى الصعيد: المشتغلون بصناعة الحصر-الحدادة- عمال المناجم والمحاجر- صيادو الأسماك من النيل والبرك والترع والبحيرات وغيرها- العاملون فى الأساطيل المملوكية الحربية وخاصة من أهل الصعيد- العاملون بقطع الأخشاب من الغابات الموجودة فى الصعيد.

أما عن دوافعهم للنزوح فقد تمثلت فى:

- كثرة المظالم والمغارم- التضخم الاقتصادى وما نجم عنه من ارتفاع ضخم فى الأسعار، فمثلاً ارتفع سعر قنطار السكر فى بداية العصر من ١٧٠ درهماً إلى ٤,٠٠٠ درهم فى عصر الجراكسة "بعد حوالى خمسين سنة من بداية عصر الجراكسة" ، أى تضاعف سعر السكر فى حوالى خمسين سنة إلى أكثر من عشرين ضعفاً[3].

- مما أدى إلى تدهور كثير من الصناعات، والتى كانت تضرب بها الأمثال فى جودتها وشهرتها.

- عدم قدرتهم على العمل فى ظل عمليات طرح المواد الأولية للصناعة عليهم بأسعار مجحفة.

- انحسار فرص التصدير أمامهم وتفوق السلع المستوردة على منتجاتهم حتى فى الأسواق المحلية ؛ لرخص أسعارها وتفوقها فى جودتها (من إيطاليا – الفلاندرز – إنجلترا).

- عجز سلاطين المماليك الجراكسة عن معالجة المشكلات الاقتصادية بصورة إيجابية، فبدلاً من أن يبحثوا عن طرق جديدة لتطوير مصادر الإنتاج، بحثوا عن وسائل جمع الأموال غصباً "سياسة الاحتكار السلعى"(٤).

- اختلال الأمن بسبب ثورات أهل الريف، وانتشار الزعار وقطاع الطرق.

- القاهرة لها بريقها بالنسبة لهم بعد انتشار نظام "الحمايات" على يد كثير من كبار أمراء المماليك والأعيان بوضع رنوكهم على الكثير من المنشآت الاقتصادية لحمايتها من عمليات الطرح رغم محاولة بعض السلاطين رفع هذه الحمايات حتى يتسنى لعمال السلطان "رمى البضائع" وفشلهم فى الغالب"(٥).

- توقف الإنتاج فى كثير من المناجم والمحاجر فى الوجه القبلى.

- تعطل كثير من مصايد الأسماك عن الإنتاج من برك وبحيرات.

وفى ذلك يقول المقريزى: "وقد بطل فى زماننا اليوم– يقصد عصر المماليك الجراكسة– أمر هذه المصايد إلا من بحيرة نسترو بالبرلس وبحيرة تنيس بدمياط فقط..." وإما بسبب الجفاف "مثل بحيرة إسكندرية" أو خروجها عن يد سلطنة المماليك الجراكسة مثل ثغر أسوان فقد خرج عن يد السلطنة وتغلب عليه أولاد الكفرة" بينما كانت القاهرة تزخر بالعديد من مصايد الأسماك وخصوصاً البرك "وقد كانت البرك فى أيدى أقوام كبركة الفيل بيد أولاد الظاهر بيبرس وبركة الرطلى بيد أولاد الأمير بكتمر الحاجب وغير ذلك"، أى برك قطاع خاص، وبعضهم لجأ إلى نهر النيل، ثم يحمل سمكة إلى دار السمك فيباع ويؤخذ منه مكس السلطان(٦).

- هذا فى الوقت الذى كانت فيه محاجر القاهرة فى حاجة إلى جهود هؤلاء لمواجهة حركة التوسع العمرانى فنزحوا إليها.

أما عن دوافع الفلاحين:

- تدهور النظام الإقطاعى منذ عصر خلفاء الناصر محمد بن قلاوون الذى توفى سنة ٧٤١ ه/ ١٣٤٠ م وما ترتب عليه من تدهور الإنتاج الزراعى وما دهى به أهل الريف من كثرة المغارم وتنوع المظالم.
- ارتفاع قيمة إيجار الفدان من الأرض حتى بلغت من ١٢ مثلا إلى ٢٠ مثلا.
- تزايد كُلفة العمليات الزراعية من حرث وبذر وحصاد وغيره.
- تحصيل أضعاف قيمة الخراج ، وهذا واضح منذ منتصف القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر للميلاد فى عهد جقمق ، وقايتباى ، والغورى.

وفى عهد الغورى رحل غالب الفلاحين من قرى الشرقية والغربية بسبب المغالاة فى تقدير الخراج والإجحاف بهم[٧].

- تزايد الأعباء المالية "من حقوق" يدفعها عند تسلمه الأرض ليزرعها "ما يدفعه للشهود" كأجر على حضورهم عملية تقسيم المحصول "الضيافة والهدايا) ، وتشمل منتجات الريف من غلة ودجاج وكشك وبرسيم وخراف وكعك وغيره.

"السخرية الإقطاعية" بالإضافة إلى تعجل المقطعين الخراج وتحصيله قبل موعده فاضطروا إلى بيع ما لديهم من خيول وخلافه حتى يوردوا ما عليهم من خراج.

- نظام المسئولية المشتركة فيما يستحق عليهم من أموال.
- تعرضهم لبطش العربان المسلح[٨].
- هناك عامل نفسى يجب أن نضعه فى الاعتبار:

فالفلاح فى جميع المؤلفات المملوكية المعاصرة موصوف بالجهل والتأخر وخشونة الطبع. وقذارة المظهر. بل إن بعض المؤلفين المعاصرين كتبوا القصص الطويلة ليثبت أن الصفات السابقة متأصلة فى الفلاح، حتى أصيبوا بمركب الشعور بالنقص، والذى لا نشك فى أنه كان أحد أسباب النزوح إلى القاهرة للتحرر من حياة

الذل والعبودية[٩].

أو بعبارة أخرى: إن التمايز الطبقي الحاد بين الذين يحكمون والذين ينتجون قد عبر عن نفسه في عزوف الشرائح المنتجة في الريف عن ممارسة نشاطها الزراعي.

أما دوافع التجار إلى النزوح فهي:

- انتعاش التجارة في القاهرة لما لها من علاقات تجارية مع آسيا وأفريقيا وأوربا- خصوصاً بعد أن صارت: عاصمة العالم الإسلامي كله، ومركزاً للنشاط السياسي والدبلوماسي في العالم المعروف آنذاك- وهو ما جعل هولاكو خان يسميها "كروان سراي"، أي محط الرجال والمتاجر والمال، وهذا ما أكده الراهب جاك دي فيرون Jacque de Verone عام ١٣٢٥ من أن تجار القاهرة يتمتعون بثراء كبير نتيجة للتجارة الهندية[١٠].
- كما أن الرغبة في تحقيق أرباح أوفر من تلك التي يمكن تحقيقها في مواطنهم الأولى، وارتقاء مكانة أرفع بين التجار، كانت من الدوافع وراء نزوحهم إلى القاهرة.
- أما عن أحوال النازحين المعيشية فمن حيث السكنى، فقد تجمعوا في كل مكان في القاهرة تقريباً في ذلك العصر. عاش كثير منهم في بعض الأحياء التي سنتحدث عنها عما قليل، وفي "الرباع" وهي للسكنى المؤجرة للغير والتي وصل ارتفاعها في الغالب إلى أربعة
- طوابق أو خمسة، وخصصت للسكنى بأجور شهرية زهيدة وزادت هذه الرباع طوال العصر المملوكي باضطراد لمواجهة تزايد النازحين.

كما كانت "السويقات" وهي الأسواق الصغيرة أحد أماكن تجمعهم، ارتبطوا بها ليس بهدف البيع والشراء فحسب، ولكن للنزهة والترويح عن النفس، وخدمة المترددين عليها، أو للعمل فيها "كدلالين" أو "سماسرة" أو "وزانين" أو "كيالين" أو "مغربلين"[١١].

وتجدر الإشارة إلى أنه وجدت للفقراء منهم بعض الأسواق التي تلبي احتياجاتهم، مثل أسواق الملابس المستعملة، ومنها "سوق الخلعيين" وأسواق بعض المأكولات مثل "سوق السقطيين"[١٢].

كذلك تواجدوا فـــى (الرحـــاب)- جمـــع رحبـــة- أى الأمـــاكن الواســعة- واستخدموها كمأوى لهم، واشتغل بعضهم فيه كمكاريين يمشون أمام الحمـــير، وهـــى وسيلة مواصلات غالبية الشعب. بينما عاش بعضهم بلا مأوى فـــى النـــهار والليـــل، يهيمون فى الطرقات وأجسادهم شبه عارية.

ونزل العديد منهم فى "الخانقاوات" و "الربط" و "الزوايا"، حيث يجـــدون مـــا يعينهم على مجابهة ضروريات الحياة، كما نزل العديد من طلاب العلم فى المؤسســات الثقافية المختلفة.

ومن حيث حرف بعضهم التى مارسوها فى القاهرة : فمنـــهم مـــن اشـــتغل برعاية البساتين والحدائق داخل القصور، أو فى الإشراف على السواقى لرفع الميـــاه من الآبار، وإدارة الطواحين والمعاصر، وفى الإســـطبلات، وكحفـــارين للقبـــور، أو بوابين وفراشين فى المنشآت الدينية(١٣).

وانضم بعضهم لبعض الطوائف المهنية التى لم يكن الإقبال عليها كبيراً، مثـــل مهنة "جامعى القمامة" أى الزبالين، أو العاملين فى المستوقد أو السقائين، أو العـــاملين فى تنظيف رءوس الماعز والضأن والأكـــارع فـــى ســـوق الرواســـين، أو تنظيـــف الحمامات، أو فى الأفران والمخابز.

ومنهم من اشتغل بصناعة الأوانى الفخارية ، ومنهم من اشتغل فى المحـــاجر والجيارات أو بيع نشارة الخشب، وفى محلات بيع العصائر، ومنهم من أقبـــل علـــى الاشتغال بوسائل اللهو لما لها من رواج فى المجتمع. وعندما طالت إقامة بعضهم فـــى القاهرة نجد منهم من اشتغل بحرفة "الدلالة" ونقصد به "الدلال"، أى "الخاطب" وما لـــه من دور فى إتمام بعض حالات الزواج، ويحدثنا أحد شعرائهم وهو "المعمـــار" بخـــبر هام عن الدلال الذى غشه وزوجه بعروس قبيحة فيقول:

لما جلوا عروسى وعاينتها   وجدت فيها كلٌ عيب يقال

فقلت للدلال مـــاذا تـــرى   فقال ما أضمن إلا الحلال(١٤)

وكثيراً ما يتصادف أن يرتقى رجل أصله من الريف إلى بعض وظائف الدولـــة، الكبيرة، ولدينا العديد من الأمثلة على ذلك(١٥).

وربما كان منهم من كونوا العصابات "وهى المناسر" وتلثموا، وحملوا الســلاح

نتيجة لاختلال الأمن، فكثر السلب والنهب، ولكل جماعة رئيس يسمى "شيخ المنسر"[١٦].

ومنهم من اشتغلوا "باعة جائلين" أو بتجارة الكتب، ومنهم من اشتغل على ظهر الأساطيل المملوكية وبخاصة من الصعيد. وصيد السمك، وصناعة الحلوى. كما أن منهم من اشتغل بحرفة لها صلة بمواطنهم الأولى مثل "الخواصين" و"التبانة" و"الحطابة"، وكثير منهم اشتغلوا "كشحاذين" وكانت لهم عبارات مستخدمة لذلك منها: "لوجه الله فلس" و "بشيبة أبى بكر فلس"[١٧].

أما عن حرف النساء:

فقد اشتغلت كثيرات منهن بالغزل، سواء فى منازلهن أو فى كثير من قيساريات الغزل المنتشرة فى كثير من أحياء القاهرة مثل منطقة الجودرية ما بين الغورية وباب الخلق، وفى جنوب القاهرة ومصر القديمة مثل قيسارية ابن ميسر الكبرى فى خط سويقة وردان[١٨].

واشتغل عدد كبير منهن بتربية الطيور، فكن يحضرن ما لديهن من بيض الدجاج والبط والأوز إلى معامل "ترقيد الفروج" ويتسلمن الفراريج بعد ثلاثة أسابيع ويقمن بتربيتها من جديد، ثم يدخلن بيضها بعد ذلك فى تلك المعامل المنتشرة بطول القاهرة بين بولاق ومصر القديمة[١٩].

ومنهن من قمن ببيع البيض والجبن والخضر فى الأسواق. واشتغلت أعداد منهن بعمل "الوشم"، وكانت الواحدة منهن تمشى فى شوارع القاهرة وتنادى "الصانعة يا بنات"، حيث

اعتادت كثير من نساء القاهرة أن يزين أجسامهن بالرسومات المختلفة، ومنهن من اشتغلت بعملية الخضاب، وطلاء الأظافر باللون الأحمر، ومنهن من عملت "كدلالة" أو "قابلة" أو "ماشطة"[٢٠].

أما عن طعامهم:

فإن غالبيتهم لم يختلفوا عن سكان القاهرة من ذوى الدخول المحدودة، فكان أكثر طعامهم من الفول المدمس "الدميس" و "البليلة" و "الجبن القريش" و "البصل" و " بعض الخضر" وكذلك من الأسماك الصغيرة قدر الإصبع، ويسمى هذا الصنف "

البسارية" فيؤكل مشوياً أو مقلياً. إلى جانب "الملوحة"[٢١].

وعن وسائلهم للتسلية: فقد استمتعوا بسماع "الراوى" الذى يروى الكثير من القصص الشعبية فى الميادين العامة، مثل "سيرة الظاهر" أو "سيرة ذات الهمة" أو "قصة أبوزيد" و "سيرة عنترة" وتمتعوا بكثير من النوادر المضحكة من نمط "ما يحكى عن جحا"، وشاهدوا تمثيليات خيال الظل[٢٢].

كذلك اشتهر عنهم كثرة التزاور والتلاقى فى شهر رمضان، والخروج إلى شواطئ النيل، وزيارة المقابر فى الأعياد، إلى جانب خروج مجموعة من البنات كان يطلق عليهن بنات العيد إلى الشوارع ويأخذن فى الغناء والرقص والضرب على الدفوف، ويطفن فى الشوارع والأسواق ويدخلن على الناس للحصول على بعض العطايا[٢٣].

كذلك عرف عنهم إعداد بعض الأطعمة فى المواسم، وزيارة أضرحة الأولياء والمشايخ والخروج للاحتفال بعودة أحد السلاطين من رحلة الحج، أو عند عودته منتصراً فى إحدى المعارك، وكذلك للاحتفال بوفاء النيل، وعيد النيروز [٢٤].

كما تلهى بعضهم ببعض الألعاب لها طابع المقامر، مثل تطيير الحمام، ومناقرة الديوك، ومناطحة الكباش والثيران، ولعبة المعالجة، "أى رفع الأثقال"، وألعاب الحواة والألعاب البهلوانية التى تقام فى الميادين العامة. ومشاهدة بعض من يقومون بألعاب السيرك الآن والذين عرفوا باسم "المشعوذين وأصحاب القرود ومن ضاهأهم من أصحاب اللعب بأنواع الحيوانات كالدب والحمير والتيوس والكلاب..." [٢٥].

بالإضافة إلى مشاهدة ما يشبه حدائق الحيوان فى عصرنا الحالى. وما فيها من حيوانات مثل الزراف، والفيلة، والثيران الهندية وغيرها. إلى جانب قراءة الطالع بواسطة بعض الطيور [٢٦].

كذلك كانت لهم معتقداتهم فى الأولياء والمجاذيب وفى الحسد والعين والجان والعفاريت والسحر.

كما كانت لهم معتقداتهم فى الفأل والطيرة والتشاؤم، إذ كان بعضهم يقوم بوضع حجر أو قليل من الملح فى الغربال عند إعارته للآخرين؛ وذلك من باب التطير ودرء الشر. كما يتشاءمون عند مرور المتوفى أمام أبوابهم.

كما شغف كثير منهم وبخاصة من النساء بعملية التنجيم وقراءة البخت وفتح المندل وضرب الرمل(٢٧).

وأخيرا يمكن القول: إن غالبية هؤلاء النازحين كانوا أكثر ضحايا الكثير من الطواعين والأوبئة التى اجتاحت القاهرة، وبخاصة فى العصر المملوكى الثانى، نظرا لسوء التغذية ولتدنى مستوى معظمهم المعيشى(٢٨).

ملاحظات عامة على عمليات النزوح.

من الملاحظ أن عمليات النزوح ازدادت بشكل ملحوظ فى العصر المملوكى الثانى أو عصر المماليك الجراكسة عنه فى العصر الأول.

ومرجع هذا أن الأحوال الاقتصادية فى دولة المماليك كانت أفضل بكثير عنها فى دولة الجراكسة، وذلك للاستقرار النسبى فى حالة العملة، وسياسة الإصلاح الزراعى من اهتمام بالجسور وشق الترع وتوسيع الرقعة الزراعية، فضلا عن استمرار تدفق ذهب السودان "بلاد التكرور"، وقلة الكوارث من نقص الفيضان أو انتشار الأوبئة والطواعين أو كثرة الزلازل(٢٩).

كما أن أثر الأزمات الاقتصادية واضح فى ازدياد عمليات النزوح، وهو ما يؤكده لنا أكثر مؤرخى العصر المملوكى بأنه " تلاشى أمر الصعيد منذ سنة الشراقى فى أيام الأشرف

شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون، سنة ست وسبعين وسبعمائة، وتزايد تلاشيه فى أيام الظاهر برقوق لجور الولاة ولم يزل فى إدبار... ثم دمر فى أيام المؤيد شيخ فلم يبق منه إلا رسوم تبذل الولاة الجهد فى محوها نسأل الله حسن الخاتمة"(٣٠).

فى حديثهم عن الناصر فرج بن برقوق (٨٠١- ٨١٥ هـ/ ١٣٩٨- ١٤١٣م).

"وكان الناصر هذا من أشأم ملوك الإسلام، فإنه خرب بسوء تدبيره جميع أراضى مصر وبلاد الشام.. وطرق ديار مصر الغلاء من سنة ست وثمانمائة، فبذل أمراء دوله ومدبروها جهدهم فى ارتفاع الأسعار... ثم زيادة أجرة أطيان أراضى مصر..."(٣١).

ثم يذكرون أنه منذ عصر الناصر فرج بن برقوق فصاعدا "زاد تشرد

الفلاحين فى البلاد". مما دفع بكثير من سلاطين الجراكسة إلى المناداة فى كل مكان بالقاهرة باستمرار أو بين الحين والحين بخروج أهل الريف من القاهرة وعودتهم إلى بلادهم، وتهديد من يرفض العودة بأقسى العقوبات وإن لم يعمل بهذه التهديدات(٣٢).

كما ترتب على اشتداد تيار النزوح هذا خراب كثير من القرى والضياع، وقيل: إنها كانت حوالى عشرة آلاف قرية قبل بداية العصر المملوكى، فوصلت إلى حوالى ألفين قرية فى أواخر عصرهم(٣٣).

عاش هؤلاء النازحون فى كثير من الأحياء، كان كل منها يضم جماعة متجانسة نسبياً من الناس، أو كعمال يمارسون نفس الحرفة مثل "الطحانين" الذين عملوا فى الطواحين المنتشرة فى جنوب وغرب القاهرة بالقرب من سور مجرى العيون وكوم الجارح، ومنطقة "باب البحر" فيما بين باب الشعرية وشارع كلوت بك حالياً، و "النخالين" فى المنطقة ما بين القاهرة والفسطاط، و "الطوابين" فى منطقة الكوم الأحمر بالقرب من جامع الظاهر "منطقة الضاهر وغمرة الآن"، ومنطقة "بركة الرطلى من أرض الطبالة" بالفجالة الآن، و "الحجارين" الذي سكنوا بالقرب من باب زويلة "بوابة المتولى"، لقربهم من منطقة المحاجر. و "التبانة" فى منطقة الدرب الأحمر، لقربهم من القلعة. و "الحطابة" إلى الشمال الشرقى من القاهرة وبخاصة فى منطقة الدراسة الحالية التى كانت جزءاً من حارة "البرقية" بين سور القاهرة الشرقى والمشهد الحسينى(٣٤).

أو أناس تنتمى أصولهم لبلدة واحدة مثل "السنابطة" و "الشراقوة"و"الصعايدة" و"العياطين"، وجماعات ذات أصول مذهبية أو دينية واحدة "مثل جماعة اليهود الذين هجر كثير منهم مدينة الفسطاط واستقروا فى حارة اليهود منذ بداية العصر المملوكى". ومن الطبيعى أن تختلف مناطق تجمعاتهم فى حجمها واتساعها وعدد سكانها، إلا أنهم شكلوا وحدات اجتماعية ذات روابط أسرية(٣٥).

أو بعبارة أخرى فإن نزوحهم إلى القاهرة ساعد على استمرارية التقسيم الإيكولوجى "الحرفى" لأحياء القاهرة.

أدت عمليات النزوح هذه إلى ظهور نوع من صراع القيم بين هؤلاء النازحين والمجتمع القاهرى – وهو واضح تماماً فى أدب ذلك العصر– فمن تندر القاهريين ببعض هؤلاء النازحين قولهم: عمر الفلاح إن فلح، الفلاح مهما اترقى ما تروحش منه

الدقة[٣٦].

وكان لكثير من هؤلاء النازحين دورهم فى اشتداد تيار النقد الاجتماعى لسائر مجتمع القاهرة المملوء بمواضع النقد، فمنهم من نقد المستخدمين وفضح أعمالهم، وهتك أسرارهم، ومنهم من انتقد الأتراك واستئثارهم بالرزق، ومنهم من انتقد الصوفية، ومنهم من انتقد بعض العادات والتقاليد الفاسدة والمجون والخلاعة.

أى أنهم عبروا عن أخلاق القرية فى مواجهة الفساد المنتشر فى المجتمع الجديد الذى نزحوا إليه[٣٧].

ويبدو أن القليل منهم من جذبهم بريق الحياة فى القاهرة فنسوا تقاليدهم تدريجياً، بل إن منهم تبرأ من أصله الريفى بسرعة شديدة[٣٨].

كذلك من المرجح أنه كانت هناك بعض عمليات النزوح المضاد من القاهرة إلى غيرها من الأقاليم الأخرى، وبخاصة أمام الذين لم ترق لهم الحياة فى القاهرة، أو تتحقق لهم طموحاتهم فيها. فقد عثرنا على إشارة طريفة عند الإدفوى فى كتابه الطالع السعيد، يتحدث فيها عن أحدهم وقد ترك القاهرة وتوجه إلى مدينة قوص، فسئل عن السبب فى ذلك فقال: "لو وجدت بالقاهرة رغيفين ما خرجت منها"[٣٩].

أما عن المناطق التى نزحوا منها، فقد شملت جميع أنحاء الديار المصرية، وقد أمكن التعرف عليها من ألقاب النسبة التى امتلأت بها المصادر المعاصرة مثل[٤٠]:

الفارسكورى- السنباطى- المحلى- الدمياطى- السبكى- البرلسى- التنيسى- القليوبى - والبلبيسى - الإسكندرانى وغيرها من بلدان الوجه البحرى. والفيومى - السوهاجى- القوصى- الإخميمى- البهنسى- الملوى- السمهودى- الجيزاوى أو الجيزى- البباوى- الأسوانى- السيوطى- الإسنائى- الإدفوى- القناوى- القفطى. وغيرها.

استمرار ظهور كثير من المناطق العشوائية وخصوصاً فى الأحياء الفقيرة، نخص منها بالذكر المنطقة ما بين باب الشعرية وباب الحديد. وهى التى عرفت باسم "باب البحر"- المنطقة المعروفة فى وسط القاهرة باسم "الحنفى" نسبة إلى الشيخ شمس الدين محمد بن حسن بن على الحنفى، حيث أنشأ بها جامع الحنفى سنة ٨١٧هـ وحارة السقائين بمنطقة عماد الدين نسبة إلى الشيخ عماد الدين الذى أنشأ جامعاً هناك.

ومنطقة غيط العدة "بالقرب من باب الخرق"- باب الخلق حالياً. و "منطقة الطحانين" فى جنوب القاهرة والملاصقة لسور مجرى العيون وغيرها[٤١] من المناطق. على الرغم مما توصى به كتب الحسبة من عمليات التنظيم والتخطيط والتى روعيت على ما يبدو فى قلب المدينة كمركز تجارى هام[٤٢].

إضفاء الطابع الريفى على كثير من أحياء وضواحى القاهرة المملوكية، والذى تمثل فى وجود كثير من الأعشاش أو "العشش" لتربية الأنواع المختلفة من الطيور، وهو ما لفت أنظار كثير من الرحالة الأجانب طوال ذلك العصر من أمثال الرحالة "سيجولى" الذى قال: ليس هناك شباك إلا وتجد به عشاً لهذه الطيور[٤٣].

إقامة مناطق ريفية بحتة فى كثير من ضواحى القاهرة، ولقد أمكننا التعرف على بعضها مثل "سويقة السنابطة" فى الشوارع المسلوك من باب النصر إلى الريدانية "العباسية"، عرفت بقوم من أهل سنباط إحدى قرى الغربية كانوا قد سكنوها. و "منية الشيرج" – وهى منية السيرج – بآخر شارع شبرا حالياً والتى ازدهرت منذ أواخر عهد الناصر محمد بن قلاوون، الذى أمر بزراعة البساتين الفائقة بها وأحضر إليها من يقومون بخدمتها والعمل بها من مصر وبلاد الشام، وأقام بقربها الخانقاة "قرية أبى زعبل"، والتى صارت بعد قليل من شق الخليج الناصرى من أعمر الأماكن. و"منية الإصبغ" وهى المنطقة المعروفة الآن باسم "منطقة الدمرداش" ، وعندما كانت تبدأ الطريق الموصلة إلى بلبيس. ومنها المنطقة التى عرفت باسم "جزيرة الفيل"، وهى جميع المنطقة المعروفة الآن باسم المهمشة والزاوية الحمراء الممتدة ما بين شبرا وسرياقوس. وكذلك المنطقة المعروفة الآن باسم العطوف بمنطقة الجمالية، والتى عرفت فى العصر المملوكى باسم "سويقة اللفت" شمالى مصلى الأموات، وكانت تشتمل على عدة حوانيت يباع فيها اللفت والكرنب، ويحمل منها إلى سائر أنحاء القاهرة. وقرية "الخندق" والتى أمكن تحديد موقعها فى المنطقة ما بين باب الفتوح والمقس، وقد نسبت إلى الخندق الذى كان موجوداً منذ الفتح الإسلامى لمصر، ثم ردم وتم الشروع فى حفره مرة أخرى سنة ١١٩٢م أيام الأيوبيين[٤٤].

حدوث نوع من الحراك الاجتماعى بشكل ما، ساعد عليه كثرة الأوبئة والطواعين، مما أدى إلى نوع من الليونة بدلاً من الصرامة فى القواعد والنظم التى وضعتها الطوائف الحرفية، مما أتاح الفرصة لكثير من هؤلاء النازحين للانخراط فى

كثير من الطوائف الحرفية المختلفة، وكان على رأسها تلك التى مارسوها أو كان لـــها صلة بمواطنهم الأولى(٤٥).

كما أننا نرجع تأثير هؤلاء النازحين فى طبـــاع أهـــل القـــاهرة وســـلوكياتهم وأخلاقهم، والتى وصفها "بيلوتى الكريتى": بأنهم يميلون دائماً إلى المسالمة والوداعـــة ويبتعدون عن المشاحنات، وهم على جانب كبير من الظرف، معتدلون فى كـــل شـــئ وبخاصة مساكنهم، وليسوا شديدى الانفعال والتأثر، كما أنهم يتعاملون بتعاطف شـــديد وحرارة مع من يقابلهم، ولديهم قدر كبير من القناعة، ولذا فهم يعيشون فـــى ســـعادة يفتقدها الكثيرون(٤٦).

ويؤكد ما ذهبنا إليه الرحالة "فريسكو بالدى" بقوله: وعندما يتشاجرون يخيـــل إليك أنهم على وشك أن يمزق بعضهم بعضاً إرباً، ولكـــن ســـرعان مـــا ينـــادى أى شخص قائلاً : "استغفروا الله"، ففى الحال تنفض المشاجرة وكأن شيئاً لم يكن(٤٧).

دورهم فى الأحداث الأساسية.

انضم بعضهم إلى- الحرافيش- أو الزعر- أو العياق- والمقصود بهم الدهمـــاء والرعاع وضعاف الخلق. وكثيراً ما كان يستعملهم الأمراء والسلاطين ضد منافسـيهم، فكانوا ينهبون منزل المغلوب، وسرعان ما ينقلبون على الغالب إذا ما لاح أن نجمـــه فى الأفول ولم يقتنعوا دائماً بأن يكونوا أداة لخدمة من يغدق عليهم، بل كثيراً ما ثـاروا ضد بعض رجال السلطة، إما بسبب التلاعب فى العملة، أو ارتفاع الأسعار، أو نقـص المواد الغذائية، أو لتغيير بعض الولاة الظالمين، لدرجة أنـــه إذا مـــات أحـــد الـــولاة الظالمين، دفنته الدولة فى مقابر النصارى خوفاً عليه من أن يحرقـــوا جثتـــه لظلمـــه وتعسفه. ولعل هذا كان أحد دوافع بعض السلاطين والأمراء لتخصيص نصيـــب مـــن ثروتهم للفقراء أو الإكثار من توزيع الأموال على المســـاكين والمعدميـــن، أو جمـــع الفقراء والمعدمين وتوزيعهم على الأغنياء وقت الأزمات الشديدة(٤٨).

كما كانوا يدعون على كبار الظلمة جهاراً، مما يضطر بعض السلاطين إلـــى تهدئة خواطرهم بعزلهم، وكثيراً ما كانوا يكثرون الدعاء على السلاطين أنفسهم، ممـــا دفع بعضهم إلى تعديل سياستهم أو ترضيتهم(٤٩).

ولعل حالات السلب والنهب التى قاموا بها كانت وراء ما اتخذتـــه الســـلطات

المملوكية من إجراءات فى الليل، حيث تشدد الحراسة على الشوارع، ويرتب لها جماعة من الطوائف لكشف الأزقة وغلق الدروب وتفقد أصحاب الأرباع وتأديب المخالف، ومن سار فى الليل لغير سبب مقبول قبض عليه(٥٠).

كذلك كان لهم دورهم فى مساندة الجيوش المملوكية بانضمام بعضهم كقوات مساعدة ضمن جند عصر الجراكسة على وجه الخصوص(٥١).

أثر النزوح إلى نمو القاهرة فى جميع الاتجاهات تقريباً؛ ففى الغرب حدثت ثلاث عمليات "لطرح البحر"؛ أى ظهور أراض جديدة لابتعاد النيل عن القاهرة فى السنوات ١٢٦٠م، ١٢٨١م و ١٤٠٣م. فظهرت منطقة بولاق التى قال عنها ابن ظهيرة: "فصارت مدينة ضخمة ذات أسواق وحمامات وشوارع وأزقة، يتيه السالك فيها إن لم يكن معه دليل. وسكنها خلق عظيم من سائر البلاد"(٥٢).

وفى منطقة شمال شرق القاهرة تطلبت المنشآت العديدة لسلاطين وأمراء المماليك قيام أحياء سكنية لخدمة وصيانة هذه المنشآت، أو لاستغلالها. وفى جنوب القاهرة شهدت منطقة "القرافة الحالية" ازدهاراً عمرانياً ضخماً، لدرجة أن بعض الرحالة وصف هذه المنطقة بأنها غدت قدر ثغر الإسكندرية وذلك بما اشتملت عليه من مدارس وجوامع وأسبلة وحمامات ومساكن(٥٣).

وفى وسط القاهرة أضيف حى جديد هو حى الأزبكية نسبة إلى منشئه الأمير أزبك أحد أمراء السلطان قايتباى، الذى بدأ فى إنشائه سنة ١٤٨٠م. كما تم التوسع فى المنطقة المعروفة منذ ذلك العصر "بغيط العدة" ومنطقة "عماد الدين"، وكذلك المنطقة المعروفة "البندقانيين" و "الخشابين" و "الزجاجين"– ما بين الدرب الأحمر وباب الخلق حالياً، إلى جانب منطقة "تحت الربع" لإنشاء الكثير من المبانى من مساجد وحمامات ورباع، ومدارس وغيرها، بالإضافة إلى التوسع فى مناطق "الكبش"، و"السيدة عائشة"، "الروضة" و "المنيل" حالياً(٥٤).

هذا مع ملاحظة أن قاهرة القرن الرابع عشر أقل مساحة من قاهرة القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتى ظلت تشغل المساحة نفسها حتى أوائل القرن التاسع عشر(٥٥). والدليل على ذلك التطور العمرانى أقوال كثير من الرحالة نذكر منهم:

سيمون فيتز سيمون الذى زارها سنة ١٣٢٤م وقال إنها: ضعف حجم مدينة باريس[٥٦]، وزارها جوتشي دى دينو سنة ١٣٨٤ وقال إنها: تمتد لمسافة عشرة أميال طولاً وخمسة أميال عرضاً، وإن عدد سكانها يصل إلى ثلاثة ملايين نسمة[٥٧].

وذكر فريسكو بالدى سنة ١٣٨٤ أن كثير من مائة ألف من سكانها ينامون في الحدائق أو على قارعة الطريق لاكتظاظ المدينة بالسكان، وأنها أكبر من باريس سبع مرات[٥٨].

وزارها الرحالة الفرنسي Ogier سنة ١٣٩٥م، أى بعد الفناء الأسود بحوالى نصف قرن مع مجموعة حجاج فرنسيين، وقد شد انتباههم كبر حجمها، والعدد الهائل من سكانها، والذين قدرهم أحد المؤرخين بأكثر من ستمائة ألف[٥٩].

وزارها الرحالة جيليرت دى لانوى سنة ١٤٢١، وذكر أن المدينة كانت مزدحمة جداً بالسكان، كما أن أسوارها تبدو لمن يمر بها غير مرئية بسبب كثرة المنازل في الضواحى المجاورة للأسوار فى كل جانب[٦٠].

ويذكر بيلوتى الكريتى الذى قضى فيها الفترة من ١٣٩٦- ١٤٣٨م أن عدد سكانها لا يحصى[٦١].

وفى سنة ١٤٥٨ قال عنها " روبرتو سانسفرينو": إنها عظيمة الاتساع إلى حد لا يصدق، فهى أكبر من ميلانو أربع مرات[٦٢].

وقال عنها الرحالة اليهودى موشلام بن مناحم الفولتيرى سنة ١٤٨١م: إنه لو أمكن وضع كل من مدن "روما" و "ميلان" و "فلورنسة" بالإضافة إلى أربع مدن أخرى إليها، فإنها لن تستوعب معاً عدد سكان القاهرة[٦٣].

بينما يذكر الرحالة "فان دى جوز سنة ١٤٨٣م" أنه وجد أعداداً كبيرة جداً من السكان، حيث كانوا يعيشون كل ثلاث أو أربع عائلات فى منزل واحد، ولا يمكن أن تتسع المدينة لهذا العدد الضخم من السكان، لذا ترى كثيراً منهم يسكنون حول المدينة[٦٤].

وقال عنها الرحالة باسيل سنة ١٤٦٥: إن بها أربعة آلاف شارع ودرب، وكل منها له بابان وحارسان، وفى بعض هذه الشوارع ما يقرب من خمسة عشر ألف مسكن، وكل شارع سوق كبير لسد احتياجات سكانه اليومية[٦٥].

وقال عنها الأب فرنسيسكو سوريانو رئيس طائفة الرهبان الفرنسيسكان بالقدس سنة ١٤٨٩م : إن سكانها بلغوا مليوناً ونصف المليون، واتفق معه فى الرأى الرحالة " الأب باجانى " الذى زارها نفس العام. بأن سكانها ليسوا أقل من ذلك(٦٦).

وقال عنها ابن ظهيرة "من علماء القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى": ولقد تواترت الأخبار وأجمع المسافرون والسائحون فى بلاد الله تعالى الشاسعة، وأرضه الواسعة، أنه ليس فى الدنيا تحت السماء من مشرقها إلى مغربها مدينة أعمر بكثرة الخلق منها، لا يكاد ينقطع الزحام بشوارعها العظيمة...(٦٧).

وذكر ليو الإفريقى "الحسن بن الوزان" الذى زارها سنة ١٥١٧م: بأنها القاهرة الكبرى الباهرة، أكبر مدن العالم، وأكثرها رونقاً وبهاء(٦٨).

وأخيراً وصفها الرحالة الفرنسى تينو Thenaud الذى زارها سنة ١٥١٨م بأنها أكبر من باريس خمس مرات(٦٩).

كل هذا يعكس النمو المطرد لعدد السكان وتأثيرهم فى تضخمها العمرانى.

إنتاجهم الأدبى:

كان من بين هؤلاء النازحين الكثير من الشعراء، فمنهم من التقط بعض أمثلتهم ونظمها فى شعره، وكثرت فى أشعارهم اللقطات السريعة التى كثيراً ما تكون تعليقاً ساخراً على الأحداث وما تتميز به من روح الفكاهة وسرعة الخاطر، وكثيراً ما جعل شعراؤهم من أنفسهم موضع السخرية، فيصور الواحد منهم نفسه فى صورة الجاهل أو الأحمق أو الأبله الذى لا يكاد يعى شيئاً(٧٠).

واصطنع كثير منهم المواويل. ومن نتاجهم الأدبى الزجل الذى لمعت فيه أسماء كثيرة- شرف الدين بن أسد- إبراهيم المعمار- أبوعبدالله خلف الغبارى، وكان لهؤلاء الزجالين مكانة عظيمة فى نفوس الشعب المصرى، لدرجة أن من يلمع اسمه فى هذا الفن يسمونه "قيماً".

وشارك الزجالون بزجلهم فى السياسة وأحداثها، فالغبارى مثلاً يقول مستبشراً بعهد السلطان الأشرف شعبان(٧١):

حب قلبى موفق رشيد   وجمالو أشرق ومالو حدود

وأبوه الحسن وعمه الحسين وارث الملك من جدود الجدود

كما أنهم اخترعوا نوعاً من الزجل يسمى البلاليق، وهو لون يتضمن الهزل والخلاعة "إن اختراع البليق تم فى القرن السابع الهجرى". ولسيرورة البلاليق وخفتها على الألسنة عمد الزجالون إلى تضمينها آراءهم ونقدهم اللاذع للنواحى السياسية والاجتماعية، من ذلك ما كانوا يتغنون به فى سلطنة بيبرس الجاشنكير:

سلطاننا ركين ونائبه دقين

يجينا الماء من أين هاتوا لنا الأعرج

أى أطلقوا على السلطان بيبرس الجاشنكير الذى لقبه "ركن الدين "ركين" وسموا الأمير "سلار" نائب السلطنة فى عهد بيبرس هذا "دقين" لأنه كان أجرد فى حنكه بعض شعيرات.

" الأعرج" قصدوا به الناصر محمد بن قلاوون لما كان به من العرج(٧٢).

أما عن دور هؤلاء النازحين فى الحياة الثقافية فيمكن القول بوجه عام : إنهم عبروا عن أنفسهم فى الأدب، وفنون القول والشكل، وفى الأمثال والنوادر والحكم الشعبية، وفى التراث الشعبى عامة.

وحيث إن هناك العديد من الدراسات عن "خيال الظل" وتمثيلياته، "والسير الشعبية" وأبطالها، والأدب العامى، والحكم والنوادر فإننى سأنتهز الفرصة للحديث قليلاً عن الأمثال التى شاعت فى ذلك العصر، لما تعكسه من علاقات بين مختلف فئات الشعب آنذاك.

فعن موقفهم من القوى السياسية:

فمن المعروف أن ظاهرة "البذل" و " البرطلة" وكثرة عمليات عزل وتولية أرباب الوظائف الذين يدفعون الأموال الجمة، وكثرة تصيد سلاطين وأمراء المماليك، الجراكسة لمن يدفع فى المنصب أكثر لذلك فقد قالوا عن السلطان برقوق ونائبه الأمير بركة(٧٣):

"إن برقوق وبركة نصبا على الدنيا الشبكة"

كذلك قالوا: البرطيل شيخ كبير أى الرشوة تحل المشكلات وتصرف الأمور،

كالشيخ الواصل إذا التجأ إليه ملتجئ[٧٤].

ومن أمثالهم التى توضح العلاقة بين الحاكم والمحكوم قالوا:

آخر خدمة الغز علقة[٧٥].

أى إن خدمتهم وأخلصت لهم فإنهم يكافئونك فى آخر خدمتك بالضرب.

ومن أمثالهم التى توضح العلاقة بينهم وبين أولاد الناس قولهم:

إكمن أبوك جندى   داير تهز وسطك

أو إكمن أبوك سنجق   داير فى حل شعرك

والمعنى: ألأن أباك أمير ذو سطوة أبحت لنفسك كل محذور، وفعلت ما تشتهى بلا مبالاة.

وكذلك قالوا عنهم:

زى شحات الترك جعان ويقول مش لازم. ويضرب لما يتعالى عن قبول ما ساقه الله إليه من الرزق وهو محتاج إليه[٧٦].

كذلك كان لهم تندرهم بهؤلاء المماليك فيما أطلقوه عليهم من ألقاب، فعند اشتهار أحدهم بحب أكلة معينة أطلقوا عليه لقباً يفيد ذلك. مثل الأمير طشتمر البدرى الناصرى ٧٤٣هلقبوه بلقب "حمص أخضر" والأمير قطلوبغا الفخرى ت ٧٤٢هلقبوه "بالفول المقشر".

ولأن الأمير "بدر بكتوت" كانت له عين زرقاء والأخرى سوداء، وهذا هو الأحيف فى لغة العرب، فسموه "بكتوت الأزرق"[٧٧].

كما أنهم عكسوا لنا عناية بعض ولاة القاهرة بتطهيرها من الكلاب، والذين أصدروا التعليمات بتكليف كل أمير وتاجر بإحضار عدداً معيناً من الكلاب وتسليمها إلى الوالى. والذين قاموا بدورهم بتكليف الكثيرين من المعدمين من هؤلاء النازحين بصيد هذه الكلاب وبيعها لهم الكلب بدرهم فى سنة ١٣٧٩م. فقالوا:

فرّجت عليه كلاب البلد[٧٨].

ومن أمثلتهم التى يسخرون بها ممن يجعل الضعيف وسيلة لنفعه ولو

بالإضرار به قالوا: أتعلم الحجامة فى روس اليتامى[٧٩].

ومن أمثلتهم التى تعكس التقلبات الاقتصادية، وخصوصاً التلاعب بالعملة وتذبذب أسعارها، قولهم: " الميدى الأبيض ينفع فى النهار الأسود"، والميدى نسبة إلى المؤيد شيخ أحد سلاطين الجراكسة[٨٠].

وفى تندرهم بالجبان فى عصر الجراكسة ويقصد بهم من تم جلبهم كباراً، قالوا : " لا للسيف ولا للضيف" وهو مثل يضرب للشخص عديم الفائدة[٨١].

وفى تنـ ـرهم بالمصادرات قالوا: المفلس يغلب السلطان" أو "المفلس فى أمان"[٨٢].

وفى نقدهم ممالأة الحكام قالوا: أرقص للقرد فى دولته"[٨٣].

ومن أمثالهم فى السخرية بمن لا يفهم ما يقال له قولهم: " أقول له أغا يقول ولاده كام". أى إذا قلت له: هذا أغا أى خصى، قال لك: كم له من الأولاد[٨٤]. وفى تعبيرهم عما كان سائداً من تفضيل الجوارى على النساء الحرائر قولهم:" ألف رفيقة ولا لزيقة"[٨٥]. أى ألف خليلة ولا زوجة تلتصق بك العمر كله.

وفى تعبيرهم عن المثل العربى الشائع: كما تدين تدان قالوا: "اللى تعمله المعزة فى القرض يخلصه القرض من جلدهم". يقصدون نبات القرظ المستخدم فى دباغة الجلود[٨٦].

وفى تعبيرهم عمن يحاول إصلاح أمر لا يصلح قالوا: "إيش تعمل الماشطة فى الوجه العكر"[٨٧].

وفى تعبيرهم لمن يفخر بما ليس له فيه شئ قالوا:" زى الأغوات يفرحوا بولاد أسيادهم"[٨٨].

كما تجد فى أمثالهم كثيراً من الدلالات الطبية، فقد فطنوا إلى أثر الهواء فى انتشار الأوبئة فقالوا: "إن فلاناً أصابته لفحة هواء" أو "استهوى"، كما أدركوا أن الريح تحمل الأمراض لسخونتها أو برودتها أو رطوبتها أو لفعل الجراثيم التى قد تحملها فقالوا: "إن البطيخ إذا شم الهوا فسد"[٨٩].

كما جرت العادة أن تكون زيادة النيل فى شهر "أبيب" قليلة، حتى قيل: فى

أبيب يدب الماء دبيب"، أما شهر "مسرى" فتكون الزيادة كثيرة يقال لها "عرس النيـــل" مظنة الوفاء حتى قيل: "إذا لم يوف النيل فى مسرى فانتظره فى السنة الأخرى"(٩٠).

وهناك العديد من الأمثلة التى رددوها، وما زال بعضها متداولا حتى عصرنـا الحالى(٩١).

الهوامش

(١) المقريزى "تقى الدين أحمد بن على" الخطط ، القاهرة ١٩٠٧، ج، ص ٥٣– ٥٤.

(٢) المصدر السابق، ج، ص ٥٤-١١٢؛ ابن الحاج: المدخل ، مدخل الشرع الشـــريف على المذاهب، القاهرة ١٩٢٩، ج، ص ٢٢٧– ٢٦٤.

(٣) المقريزى: إغاثة الأمة بكشف الغمة، القاهرة، ١٩٤٠، ص ٢٦-٥٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٢– ٦٠؛ ابن اياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، نشـــر د. محمد مصطفى، القاهرة ١٩٧١– ١٩٧٢ ج، قسم ١، ص ٢٢٤.

(٥) المقريزى: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج٤، قسم ١، ص ٤٥٨؛ ابن إياس: نفســه، ج، قسم١ ، ص ٢٧٠.

(٦) يشير المقريزى إلى جفاف "بحيرة الإسكندرية" و "خليـــج الإســكندرية" أى ترعــة المحمودية منذ سنة ٧٧٠هـ، وما استتبع ذلك من هجرة كثير من الصيادين والفلاحيــــن بحثا عن مناطق أخرى يزاولون فيها نشاطهم، وفشل المحاولات فـــى إصـــلاح هــذا الخلل، انظر السلوك، ج، ق٢، ص٦٠، كذلك انظر، الخطط، ج،٢، ص ٣١٨.

(٧) المقريزى، السلوك، ج، ص ٦٣٣– ٦٣٦، إغاثة الأمة، ص ٣٦– ٤١.

(٨) أبوالمحاسن" جمال الدين يوسف بن تغرى بردى" حـــوادث الدهـــور، كاليفورنيـــا ١٩٣١، ج،ص ٦٥٤، النجوم الزاهرة ج، ص ١٤٩؛ المقريزى: الســـلوك،ج، ق٣،ص ٩٢٠؛ د.سعيد عاشور: نفسه،ص ٥٠.

(٩) الشربينى "يوسف بن محمد بن عبدالجواد بن خضر": هز القحوف فى شرح قصيـدة أبى شادوف، طبعة بولاق ١٨٩٠م ، ص ٢–١٥؛ د. سعيد عاشور: المجتمع المصـرى فى عصر سلاطين المماليك، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩١٣، ص ٤٨– ٤٩.

(١٠)فؤاد عبدالمعطى الصياد: المغول فى التـــاريخ، بـــيروت ١٩٧١، ص ٢٣٠؛ ابـــن إياس: بدائع الزهور، ج، ص١٠٢– ١٠٣.

(١١)المقريـــزى : الســـلوك، ج، ق٢، ص ٥٩٧– ٥٩٨؛ الخطـــــط ، ج، ص ١٤٤؛ السخاوى: التبر المســبوكفى ذيــل الســلوك، بـــولاق، ١٨٩٦، ص ٢١١؛ د. ســعيد عاشور:المجتمع المصرى، ص ٣٦– ٣٩.

(١٢) المقريزى: الخطط الخطط، ج، ص ٨٩.
(١٣) سعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص ٣٧-٤٠ وما به من مصادر.
(١٤) المقريزى: السلوك ، ج، ق٢، ص ٥٩٧- ٥٩٨.
(١٥) المصدر السابق نفسه، ص ٥٩٨.
(١٦) سعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص ٣٨.
(١٧) السيوطى "جلال الدين عبدالرحمن" : الكنز المدفون والفلك المشحون، ص ١٨؛ السخاوى:التبر المسبوك، ص ١٤٦- ١٩٠؛ سعيد عاشور: نفسه ، ص ٣٩-٤٠.
(١٨) المقريزى: الخطط، ج، ص ١١٨.
(١٩) لقد جذبت هذه المعامل أنظار كثير من الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في ذلك العصر، والتى انتشرت بكثرة فى غرب القاهرة بطول المنطقة الممتدة من بولاق إلى "مصر العتيقة"، والتى كان لها الفضل فى أن القاهرة كانت مليئة بالدجاج والأوز والبط. أما عن الطريقة التى كانت تعمل بها هذه المعامل فمن الواضح أنهم توارثوها عبر الأجيال والتى كانت شائعة عند قدماء المصريين انظر: على السيد على: القاهرة فى عيون الرحالة الأوربيين فى القرن الرابع عشر والخامس عشر للميلادى، مجلة فكر للدراسات والبحوث، العدد ١٣ أكتوبر ١٩٨٨، ص ٧٤- ٧٦؛ وليم نظير: الثروة الحيوانية عند قدماء المصريين، ص ١٦٩؛ السيوطى، حسن المحاضرة، ج؛ ص ٣٢٧؛

(20) Thomas Wright: Early Travels in Palestine. P. 152; Prescott: theWanderings of Felix Fabri, PP. 146-147; Dopp: L.Egypte au commencment du quanzieme siecle, he Caire 1950, P. .38

(٢١) سعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص ١١٩- ١٢٤.
(٢٢) الشربينى: هز القحوف، ص ٥٤، المقريزى: الخطط، ج، ص ١١٨- ٢٤٠.
(٢٣) ابن اياس: بدائع الزهور،ج، ص ٢٤٣.
(٢٤) أحمد صادق الجمال: الأدب العامى، ص ١١٨- ١٤٢.
(٢٥) ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة فى محاسن مصر والقاهرة، دار الكتب ١٩٦٩، ص ٢٠٠- ٢٠١.
(٢٦) يذكر الرحالة فيلكس فابرى الذى زار القاهرة سنة ١٤٨٣م أن منازل بعض الأمراء كانت تحتوى على مجموعات من الطيور والحيوانات النادرة، وأنه شاهد بعض المصريين يقومون بتدريبها على القيام ببعض الألعاب المسلية مثل ألعاب السيرك فى عصرنا الحالى. انظر:

(27) Prescot: Once to Sinia, London, 1957, P. 118 'Martin Baumgarten:

The Travels of Martin Baumgarten. N.D, PP. 441-442.

(٢٨) يصف الرحالة العياشى الذى زار القاهرة عام ٩٠٧ هما رآه بقوله: "وهناك خلق من المصريين يلعبون فى سائر الأيام كأنواع المشعوذين وأصحاب القرود، ومن ضاهأهم من أصحاب اللعب بأنواع الحيوانات كالدب والحمير والتيوس والكلاب... وبالجملة فأهل مصر لهم ذكاء رائد، وحيل غريبة، قد سخر لهم أنواع الحيوانات، فقليل من أصناف الحيوانات مالا يوجد عندهم مسخرا" انظر : الرحلة العياشية، ص ١٢٥، ١٢٩، ١٣٢، ١٥٥؛عبدالرحمن زكى:القاهرة، تاريخها،وآثارها،القاهرة ١٩٦٦،ص ١٩٥- ١٩٦.

(٢٩) عبدالرحمن زكى: القاهرة، ١٩٦.

(30) Francesco Suriano: Treatise on the Holy Land, Jerusalem 1948, P. 192.

(٣١)قاسم عبده قاسم: النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، ١٩٧٨، ص ١٣٠- ١٣٧.

(٣٢) د. قاسم عبده قاسم: دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص ٢-١٨.

(٣٣) المقريزى: السلوك، ج،ص ٤٢٨؛ ابن تغرى بردى: النجوم، ج، ص ٤٢؛ ابن اياس: بدائع الزهور، ج، ص ٣٤٧.

(٣٤) المقريزى: الخطط ، ج، ص ٢٨٠- ٢٩١.

(٣٥) المقريزى:السلوك، ج، ص ٤٧٧؛ د. سعيد عاشور: نفسه،ص ٥١.

(٣٦) ابن الجيعان: التحفة السنية، ص ٨٠- ٢٤٠.

(٣٧) على السيد على: القاهرة فى عيون الرحالة الأوربيين، ص ٨٦ وما بها من هوامش؛ المجلة التاريخية المصرية، المجلد العشرون لسنة ١٩٧٣م ، ص ٢١٣- ٢١٩.

(38) Thevet, André: Voyage en Egypte, Le Caire, 1984, P. 455.

(٣٩) أحمد صادق الجمال: الأدب العامى فى مصر ، ص ١٨٨.

(٤٠) المرجع السابق: ص ١٥٠- ١٧٥.

(٤١) زكى مبارك: التصرف الإسلامى فى الأدب والأخلاق، القاهرة ١٩٣٨، ج، ص ٣٦١؛ د. سعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص ٤٩.

(٤٢) الطالع السعيد، ص ٢١٨.

(٤٣) راجع : المقريزى: السلوك؛ ابن تغرى بردى: النجوم؛ الشربينى: هز القحوف؛ ابن اياس: بدائع الزهور؛ ابن الجيعان: التحفة السنية.

(٤٤)، المقريزى: السلوك، ج، قسم ٢، نشر د. سعيد عاشور، ١٩٧٢، ص ٦٢٦،على

باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، الهيئة المصرية العامـــة للكتـــاب ١٩٨٢، ج، ص ١٨٣- ٣٢٣.

(٤٥) انظر على سبيل المثال: ابن الأخوة: معالم القرية.

(46) Avisit to the Holy Places Jerusalem 1948, P. 77.

(٤٧)وراجع كذلك : المقريزى: الخطط ، ج، ص ٩٦، السيوطى: حسن المحاضرة، ص ٣٢٧.

(٤٨) على باشا مبارك: نفسه ،ج، ص ٤٢٠.

(٤٩) المرجع السابق ، ج، ص ، د. سعيد عاشور: نفسه، ص ١٣٨.

(50) Dopp: op. Cit. P. 67.

(51) Ibid, P. 67; Frescobaldi: A visit to the Holy Places, Jerusalem, 1948, P. 48.

(٥٢) المقريزى: الخطط، ج، ص ٨٩؛ ابن تغـــرى بـــردى: النجـــوم، ج، ص ١٣٧؛ السخاوى: التبر المسبوك فى ذيل السلوك، ص ٣٢٢.

(٥٣) ابن تغرى بردى: النجوم، ج، ص ٤٦٤، المقريزى: الســـلوك، ج، قسـم٢، ص ٦٣٨.

(٥٤) المقريزى: السلوك ، ج، ص ١٩؛ سعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص ٨٤.

(٥٥) ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، ج، ص ٤٣٩، حوادث سنة ٧٩٨هـ.

(٥٦) ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة، ص ٢٠٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٢- ٢٠٤.

(٥٨) على باشا مبارك: نفسه، ج، ص ٢١٨.

(٥٩) عن عمليات طرح البحر راجع المقريزى، الخطط ، ج، ص ١١٣؛ د.عبدالرحمن زكى: القاهرة، ص ٢٣٩- ٢٤٠؛ على السيد على: القـــاهرة فـــى عيـــون الرحالـــة الأوربيين، ص ٨٥- ٨٦.

(٦٠) على السيد على: القاهرة فى عيون الرحالة الأوربيين، ص ٨٧.

(61) A visit to the Holy Places, PP.99-100.

(62) Loc. Cit.

(63) Jusserrand: English Wayfaring Life in the Middle Ages, London, 1961, P. 238.

(64) Atiya (A.S): The Crusade in the later Middle Ages, London, 1938, P. 193.

(65) Dopp: Op. Cit. 3, 101.

(66) Ibid: PP. 105- 120.

(67) Adler: Jewish Travelers, London,1930,PP.166-167; Lapidus: Muslim Cities in

(68) the later Middle Ages Cambridge 1967, PP. 85-95.

(٦٩) على السيد على: نفسه ، ص ٨٨ ؛ Van de Joose: Le Voyage en Egypte, PP. 18-20

(٧٠) سعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص ٨٤؛ على السيد على: نفسه، ص ٨٩.

(71) Treatise on the Holy Land,Jerusalem, 1948,PP. 191- 1903

(٧٢) ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة ص ١٨٨.

(٧٣) وصف أفريقيا، ترجمة عبدالرحمن حميدة، الرياض، ١٣٩٩ ه، ص ٥٧٩.

(74) Thenaud, Jean: Le Voyage D'Outremer, Paris, 1884, P. 46.

(٧٥)محمد فوزى حسين:المجتمع المصرى فى أدب العصر المملوكى، القاهرة ١٩٨٢،ص ١١٥- ٢٥٠.

(٧٦) أحمد صادق الجمال: الأدب العامى فى مصر فى العصر المملوكى، ص ١٣٩- ١٨٠.

(٧٧) المقريزى: السلوك، ج، ص ٥٥؛ ابن حجر العسقلانى، إنباء الغمر، ج،ص ٢٩٣- ٢٩٤؛ سعيد عاشور:المجتمع المصرى، ص ١١٠.

(٧٨)قاسم عبده قاسم: دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى، ص ١٧٨؛ د. أحمد عبدالرازق أحمد: البذل والبرطلة فى عصر سلاطين المماليك، والكتاب كله عن عمليات الرشوة والمزايدة فى الحصول على المناصب جميعها.

(٧٩)أحمد تيمور باشا:الأمثال العامية،مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة ١٩٨٦، ص ١٨، ١٢٩.

(٨٠) المرجع السابق، ص ١.

(٨١) المرجع نفسه، ص ٣٨.

(٨٢)ابن تغري بردى: النجوم الزاهرة،ج، ص٣٤؛ د. شعيد عاشور: المجتمع المصرى، ص ٢٠٠- ٢٠١.

(٨٣) المقريزى: السلوك، ج، ق٢، ص ٤٣٩؛ ابن تغرى بردى: النجوم ، ج، ص ٣٨٠؛ ابن حجر العسقلانى: إنباء الغمر، ج، ص ١٢٥.

(٨٤) أحمد تيمور باشا: المرجع نفسه، ص ٩.

(٨٥) المرجع السابق، ص ٤٨٣.

(٨٦) أحمد تيمور باشا: نفسه، ص ٤٢٠.

(٨٧) المرجع السابق ، ص ٤٦١.
(٨٨) المرجع السابق ، ص١٨.
(٨٩) المرجع السابق ، ص ٣٤.
(٩٠)المرجع نفسه ، ص٤٠.
(٩١)المقريزى: السلوك، ج، ق٢، ص ٦١٧، أحمد تيمور : نفسه، ص ٤٧.
(٩٢)أحمد تيمور: نفسه، ص ١١٧.
(٩٣)المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٥.
(٩٤)أحمد صادق الجمال: الأدب العامى، ص ١٨٠.
(٩٥)المقريزى: السلوك، ج، ق٢، ص ٦١٦.
(٩٦)راجع: أحمد تيمور: المرجع السابق حيث تزخر صفحاته بالكثير والكثير من الأمثال.

طائفة الصحافين في القرن السابع عشر

أ. ناصر عثمان

علي ما يبدو أن هذه الطائفة لم تعان من التهميش اجتماعياً بقدر ما عانتــه فــي المصادر التاريخية ؛ إذ أن المصادر ضنت علينا بالكثير من المعلومـات عـن هـذه الطائفة ؛ ولكن في ضوء ما أمكن الحصول عليه من معلومـات سـوف نحـاول أن نجيب عن بعض الأسئلة التي تتبادر إلي الذهن عن هذه الطائفة .

فإذا نظرنا إلي التنظيم الداخلي لهذه الطائفة نراه يتكون من الوراقين و النسـاخين؛ والمجلدين والكتبيين (أو الدلالين لبيع الكتب)، إضافة إلي شيخ الطائفـة الـذي يتـم انتخابه بناء علي اختيار مسبق من أعضاء الطائفة ؛ ويتم التصديق علي هذا الاختيـار أمام قاضي القضاة الذي كان بدوره يقوم بتقرير من وقع الاختيار عليه ليكـون شـيخاً ومتكلماً عن هذه الطائفة ، الذي كان من بين صلاحياته الكبرى أن لا يقوم أحـد مـن بائعي الكتب ببيع كتاب بعينه إلا بعد عرضه عليه![١]

وقد كان من أهم أعمال هذا الشيخ القيام بدلالة أو تقييم الكتـب التـي يخلفـها الموتى ضمن تركاتهم ،مما يمكّن الورثة من تقسيم ثمنها ، ونادرا ما كان شيخ الطائفـة يبعث مندوباً عنه لتقييم تلك الكتب المخلّفة ؛ ويحدث هذا عادة عندمـا تكـون الكتـب المخلفة قليلة العدد [٢] وكان شيخ الطائفة يأخذ في نظير دلالته للكتب المخلفة (عمولة) تقرب من ٢ إلي ٣,٥ % من سعر الكتب إجمالاً علي أن أهم ما يلاحظ علـي عمـل شيخ الطائفة ؛ ومن معه من الدلالين في هذا الشأن ؛ أنه لا يقوم بتصنيف الكتب كمـا ينبغي – بمعنى يضع كتب كل علم علي حده – بل كان يكتفي بذكر سعر كـل كتـاب فقط .

ومما هو جدير بالذكر في هذا الشأن أن دلالي الكتب لم يقتصـر وجودهـم فـي العاصمة – القاهرة – فقط ؛ بل وجدوا في بعض الأقـاليم أيضـاً ؛ كدميـاط – ذات النشاط العلمي الملحوظ في تلك الآونة ؛ ومما تجدر الإشارة إلية أن الدلاّل كـان يتـم تقريره في تلك الوظيفة من قبل القاضي مع وجوب توافر عدة شروط فيه علي رأسـها أن يتُعامل مع العلماء وطلبة العلم بالصدق و الأمانة و الرفق [٣] ولعل اشـتراط مثـل

هذه المواصفات فيمن يتولى تلك الوظيفة يشير إلي وجود رقابة إدارية علـي متوليـها الأمر الذي يمنع أن تكون (العمولة) التي أشير إليها سابقاً حافزاً- لدى شيوخ الطائفـة و الدلالين -علي رفع أسعار الكتب التي كانوا يقيِّمونها .

وأما عن النسخ وكيفية تعامل محترفيه مع أفراد مجتمع ذلك الحيـن فكمـا هـو واضح من إشارات المصادر أن النسخ كان بالطلب ؛ وليس للعـرض فـي السـوق ؛ وكان علي المتعاقد أن يحضر معه للناسخ نسخة من الكتب المراد نسخها ؛حيـث يتـم التعاقد بينهما بناء علي حساب كل كراس من كراريس الكتاب ، وكان يتراوح حسـاب كل كراس ما بين أربعة عشر و خمسة عشر نصف فضة ، مع الاتفاق علـى نوعيـة الورق التي سيكتب عليها الكتاب كما كانا يتفقان على المدة التي ينتهي فيها الناسخ من نسخ الكتاب ؛ وضمانا لذلك كان صاحب الكتاب يأخذ علي الناسخ لأيمـان المغلظـة علي أنه سوف ينتهي من نسخ الكتاب في الموعد المحدد (٤) .

ومن السهل علينا أن نلاحظ ارتفاع تكاليف النسخ في تلك الفـترة ؛ إذ أن تكلفـة نسخ كتاب كشرح " الأطول علي التلخيص"المكون من سبعة وأربعين كراسـاً كـانت توازي ثمن تسعة عشر إردبا ونصفاً من القمح في وقت الرخاء آنـذاك (٥). ولعـل غلاء النسخ بهذه الصورة مع ارتفاع سعر الكتب يشيران إلي قلة عدد النسـاخين فـي القرن السابع عشر ، ويتضح هذا الأمر بصورة أكبر عند قراءتنا لتواريخ نسخ الكتـب في تلك الفترات ؛ حيث إن الكتب التي يرجع تاريخ نسخها إلي القرنين الثامن عشر و التاسع عشر الميلاديين تقدر بأضعاف الكتب التي يرجع تاريخ نسخها إلي القرن السابع عشر الميلادي .

وعند اطلاعنا علي أي كتاب منسوخ باليد في تلك الفترة نلمس من أول وهلـه أن كان ناسخه ممن هو في مصاف العلماء ، أم كان ناسخاً عاديا ؛ وذلك من ملاحظة مـا إذا كانت هناك أية إضافة أو حذف من المؤلَّف الأصل، فكثيراً ما نلاحظ فـي معظـم الكتب المنسوخة تلك أن بها حذفاً من المؤلَّف الأصل ؛ وهو مـا يؤكـد لنـا أن اليـد الناسخة لهذا الكتاب كان صاحبها من النساخ العاديين الذين اتخذوا من النسـخ حرفـة للتكسب ؛ في حين أننا نجد العالم عند نسخة لكتاب سبقه غالبـاً مـا كـانت تظـهر تدخلاته في ذلك الكتاب، وليس معني هذا أن يتدخل في نصه بل تكون إضافاته علـي هامش الكتاب، ومن ذلك ما نراه من الشيخ العالم يوسف الملواني الشهير بابن الوكيـل

عند نسخه لكتاب "القول المقتضب " فيما وافق لغة أهل مصر من كلام العرب " لابـــن أبي السرور البكري (ت ١٠٨٧هـــ – ١٦٧٦م الذي اختصر فيه كتاب " دفع الإصـــر عن كلام أهل مصر " للشيخ الأديب يوسف المغربي (ت ١٠١٩هــــ – ١٦١٠ م) إذ يقول : " فإني لما شرعت في كتابة هذا الكتاب مَّن الله علي ،و له الحمد بأصل النسخة المنتخبة لها هذه ، وهي المسماة بـــ (دفع الإصر ....) فوجدته كتاباً مشــــتملاً علي شفاء الصدور وبهجة النفوس ، مرتبا على حروف الهجاء لــــترتيب القــاموس ، حاويا من الأشعار الراقية والنكات الفايقة ما يشهد لصاحبة بطول اليـــد فـــي اللغــات ،واستكماله من العلوم لساير الأدوات. وإن المرحوم الشيخ أبا السرور البكـــري قصـــد في الانتخاب ورأيت ذلك أخل بالمقصود خوفا من الإسهاب من وضع الأصل وإن مـــا آتى به لا فايدة فيه؛ لوجوده في كتب اللغة المشهورة عند أهل الفضـــل ، فـــأحببت أن أضم له ما تفرد به أهل مصر من اللغة التي لا يستعملها أحد من الأمم سواهم وباعثـــا لمطالعته، لان النفس توله بكل غريب وجديد ؛ فأخلوت كتابـــة مـــا تركـــه صـــاحب المختصر بالأسود ليمتاز بذلك عن كتابه، تاركا ما أتى به الشيخ يوسف المغربي مـــن الاستطراد ؛ ليكون اسهل في فهم المعنى المراد " .(٦) وغير ذلك الكثير حيـــث نـــرى لأقلام ممن هم في مصاف العلماء تدخلات وإضافات عند نسخهم لكتب الآخرين.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال هام ،هل كانت هناك علاقة عضوية بين النســـاخ في تلك الفترة وبين فرص الهيمنة العثمانية في نشر مذهب الدولة الرســـمي ؟ وممـــا يدعو إلى إثارة مثل هذا السؤال أمور ثلاثة ؛ أولها – وهو الأهم ،والذي يتحقـــق بعـــد النظر في قوائم المكتبات الخاصة لأفراد المجتمع في تلك الفترة إذ أن السواد الأعظـــم من كتب الفقه في تلك المكتبات تنتمي إلى المذهب الحنفي ،ويتأكد هذا بصـــورة أكـــبر عند النظر في قوائم مكتبات العلماء التابعين للمذاهب الأخرى ؛حيث نجد أن الغلبة فـــي كتب الفقه بمكتبات هؤلاء للمذهب الحنفي ،ومن ذلك مكتبة القاضي عبد الرءوف بـــن القاضي عبد الوهاب ابن عبد الجواد سبط البكرى الصديقى .إذ نجد أن مكتبته كـــانت تحتوى على ثمان وثلاثين كتاب من كتب الفقـــة منـــها ١٢ % شـــافعى ،١٨و٤٢ % للمذهب الحنبلى ، ٧٨.٩٤ للمذهب الحنفى (٧) وغير ذلك من المكتبات الأخرى . ثـــانى هذه الأمور هو إعادة النظر فيما أعطى لشيخ الطائفة من صلاحيـــات علـــى أعضـــاء طائفته، وهى عرض الكتب عليه قبل بيعها من بائعى الكتب. أما آخر تلـــك الأمـــور الثلاثة فهو ذلك التحول الذى حدث فى حرفة الدلال فبعد ان كانت فى الفـــترات التـــى

سبقت العصر العثمانى من المهن الحرة؛ حيث كان صاحبها يجوب الأقطار بحثا عن الكتب الحديثة وشرائها بأغلى الأثمان لنقلها الى مختلف الأقطار؛[٨] باتت خلال العصر العثماني وظيفة يقرر فيها صاحبها من قبل الإدارة كما رأينا ذلك سابقا.

وثمة تساؤل آخر ، هل كان لحالة التحرج الشديد التى كان يعيشها علماء العصر العثمانى عامة و علماء القرن السابع عشر الميلادى خاصة علاقة بعدم نسخ إنتاج العلماء فى الفترة التى كانوا يعيشونها واعادة نسخها فى الفترات اللاحقة بعدهم ؟ فعلى ما يبدو كان لهذه الحالة التى كان يعيشها علماء تلك الفترة اثر شديد فى عدم نسخ انتاجهم بصورة كبيرة فى الفترة التى كانوا يعيشونها بخلاف انتشارها بصورة واسعة فى الفترات المتعاقبة لهم .ومما يؤيد هذا الراى ما نراه مثلا فى مكتبة الشيخ العالم على الأجهورى المالكى (ت ١٠٦٦ هـ -١٦٥٥ م)إذ كانت تحتوى على اثنين وثلاثين مؤلفا للشيخ الأجهورى ، كاد ينعدم وجود اى منها فى المكتبات الخاصة لمعاصرى فترتة .[٩] وأهم من ذلك - ما يتأكد لنا بعد النظر فى تواريخ نسخ مؤلفات القرن السابع عشر الميلادى -أن معظمها يرجع إلي القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، ومن ذلك مثلا كتاب" إتحاف المريد بجوهرة التوحيد" للشيخ العالم عبد السلام اللقانى (ت ١٠٧٨ ه-١٦٦٧ م) على منظومة والدة إبراهيم اللقانى "جوهرة التوحيد "الذي نجد له في فهرس المكتبة الازهرية ما يقرب من اثنتى عشرة ومائة نسخة ، نسخ معظمها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ،ولا يتعدى نسبة واحد أو إثنين فى المائة منها تم نسخه فى القرن السابع عشر ، كذلك نجد كتاب " الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية " للشيخ الشبراخيتي المالكي (ت ١١٠٦ هـ - ١٦٩٨م) له ما يقرب من سبعين نسخة معظمها تم نسخه فى القرنين التاليين للقرن السابع عشر .

وأما بالنسبة للورق وأنواعه المستخدمة فى ذلك الوقت فنجد أنها كانت كثيرة ومتنوعة ومتباينة فيما بينها من حيث الجودة والقيمة وأهم تلك الأنواع هي :

النوع	الكمية	السعر
ورق بندقي لف	الروزمة	٣١ بارة
ورق بندقي لف بلدي	الروزمة	٥٥ بارة
ورق بندقي بلدي	الروزمة	٥٠ بارة
ورق بندقي خام	الروزمة	٤٥.٤٥ بارة
ورق بندقي رومي	الروزمة	١٠٥ بارة
ورق رومي	الروزمة	٨٥ بارة
ورق رومي أبو إبريق	الروزمة	٩٥٦ بارة
ورق رومي ثقيل	الروزمة	١٧٢ بارة
ورق بلدى خام	الروزمة	١١١ بارة
ورق بلدى مسعود	الروزمة	٦٠ بارة
ورق بلدى حسام	الروزمة	٣٧,٥ بارة
ورق أبو ابريق حسام	الروزمة	٦٠ بارة
ورق جنوي	البالة	٦٠٠ بارة
ورق أطناشري خام	الرزومة	٥٤,٤٥ بارة
ورق أربع أطناشرى	البالة	٦٦٠بارة
ورق حوشف	الروزمة	٤٠ بارة
ورق حوشف	البالة	٣٣٠ بارة
قزدير	القنطار	١٥٤٠ بارة (١٠)

ويتبين لنا مما سبق أن أغلى تلك الأنواع سعراً ، أنواع الورق الرومي ،ولعلنـــا نجد في ذلك تفسيراً منطقيا لغلاء سعر الكتب التي كانت تحتويها مكتبات الأتراك عـــن كتب المصريين بصفة عامة وهو ما توضحه لنا هذه المقارنة:

مكتبات المصريين			مكتبات الأتراك		
صاحب المكتبة	عدد الكتب	سعرها	صاحب المكتبة	عدد الكتب	سعرها
العالم على الحلبـــي الشافعي	٢٥٥	٩٦٠ بارة [١١]	محمد أفندي قاضي رشيد	٧١	٦٦٠٠بارة [١٤]
الشيخ نـــور الديـــن المطولسي	٢٣٥	٥٥٨٠ بـــارة [١٢]	مصطفي أفندي الشـــهير بالواعظ	٤٩٢	٥٠٣٢٩ بارة [١٥]
الشـــيخ أبو الفتـــح الدنوشرى	٦٥	٩٢٠ بارة [١٣]	عبدالرحمن أفندي مفتـــي السلطنة	٦٧٨	١٨٣٤٥٧ بارة [١٦]

وبعد فيمكننا الخروج من دراسة هذه الطائفة بعدة أمور هامة ، أهمها أن ظـــاهرة إقبال الناس وشغفهم على جمع الكتب والمخطوطات – التى كانت منتشرة فيما ســـبق العصر العثماني من فترات – ظلت مستمرة حتى نهاية القرن السابع عشر الميـــلادي ،وهو ما تؤكده لنا تكاليف النسخ وغلاء أسعار الورق والكتب بالصورة التى رأيناهـــا ، وان دل هذا على شئ فإنما يدل على أن الشعب المصرى شعب حضـــارى بطبعـــة ؛ يعطي الاهتمامات العلمية والنهوض بالنواحي الحضارية الأولوية على كثيرمن الأمور الحياتية الأخرى .

ومن الأمور التي يخرج بها من هذه الدراسة أيضا ، أن العلاقـــات التجاريـــة التى كانت قائمة بين مصر والمدن الأوربية ظلت كما هي حتى نهاية القرن الســـابع عشر الميلادي ، الأمر الذى أكدته لنا أنواع الورق المنتشرة فى ذلك الوقـــت والتـــى كانت تحمل أسماء المدن التى صنعت بها . وقد نجد فى هذا رداً علـــى دعـــاة الآراء

القائلة : بإن الدولة العثمانية فرضت عزله كاملة بين مصر والبلاد الأوربية .

ومن الامور التى وضحت لنا من خلال هذه الدراسة مدي الدور الخطير الذى كـــانت تلعبة طائفة الصحّافين فى ذلك الوقت من نشر الثقافة والأفكار العلميـــة حتـــى لمســـنا وجود خطوط رفيعة بين هذه الطائفة والدولة العثمانية من فرص هيمنتها فـــــى نشـــر المذهب الرسمي لها – الحنفي – دون غيره من المذاهب الأخرى

الهوامش

(١) دار الوثائق القومية : محكمـــــة البـــاب العـــالي ؛ س ١٧٤ ص ١١٣ ؛ م ٣٤١ بتاريخ(١ شوال ١٠٩٩هـــ – ١٦٨٨م)

(٢) ومن ذلك ما نراه عندما قام الشيخ مراد شيخ طائفة الصحّافيين – فـــي وقتـــه – بإرسال الشيخ يوسف الدماميني أحد التجار بسوق الكتبيين لتقييم كتب الشيخ محمـــــد أبن الشيخ العالم حسن الشرنبلالي الحنفي حيث لم يزد عدد الكتب عن أربعـــــة عشـــر كتاباً مع بعض الأوراق . دار الوثائق القومية : محكمة القســـمة العســـكرية ؛ س ٧٧ ص. ص ١٢– ١٣ م ١٢ بتاريخ (جمادى الثاني ١٠٩٣ – ١٦٨٢م)

(٣) نفس الأرشيف : محكمـــــة دميـــاط ؛ س ١٤٢ ؛ ص ١٥٩ ؛ م ١٩٧ بتـــاريخ (شوال ١٠٩٥ هـــ – ١٦٨٤ م)

(٤) دار الوثائق : محافظ الدشت ؛ محفظة رقم ١٣٢؛ ص ٢٧٨ بتـــاريخ (جمـــادى الثاني ١٠٢١هـــ ١٦١٢م)

(٥) نفس الارشيف : محكمة القســــمة العســكرية ، س ٧٥ ، ص ٤٠٩ ، م ١٦٦٠ بتاريخ (محرم ١٠١٠هـــ – ١٦٠١ م)

(٦) الملوانى:مقدمة كتاب القول المقتضب فيما وافق لغة اهل مصر من كلام العـــرب لابن ابى السرور البكرى ،مخطوط بدار الكتب تحت رقم ميكروفيلم ١٨٣٧ ،لغة ٦٤٠

(٧) دار الوثائق القومية : محكمة القســـــمة العســكرية ، س ٤٢ ، ص ص ٦٠٣ – ٦٠٧ م ١٠٤٥ بتاريخ (رمضان ١٠٤٢هـــ– ١٦٣٢م)

(٨) زيغريد هونكة :شمس العرب تسطع على الغرب ، ترجمة فـــــاروق بيضـــون ، كمال دسوقي، ط دار الجيل بيروت ٨ / ١٩٩٣م . ص ٣٩١ .

(٩) دار الوثائق القومية : محكمة القسمة العســكرية ، س ٦٢ ، ص ص ٢٢ –٢٥ ،

م ٣٩ بتاريخ (جماد الاول ١٠٦٦هـ – ١٦٥٥م)

(١٠) دار الوثائق القومية : محكمة القسمة العربيـة س ٤١ ، ص ص ١٧٤ – ١٧٥ ٢ م٢١٨ بتاريخ (شعبان ١٠٦٠ هـ - ١٦٤٩م) . محكمة القسمة العسكرية ، س ٨٦، ص ٢٨٨ م ٢٩١ بتاريخ (حماد الاول ١١٠٤هـ - ١٦٩٣م)

(١١) دار الوثائق القومية : محكمة القسمة العسكرية ، س ٤٤ ، ص ص ١٣ – ١٤ ، م م ١٥ – ١٦ بتاريخ (١٠٤٤ هـ - ١٦٣٣ م)

(١٢) نفس الارشيف والمحكمة ، س ٦١ ، ص ص ٢٧٢ – ٢٧٤ ، م ٤٦٣ بتـاريخ (١٠٦٤ هـ - ١٦٥٣ م)

(١٣) نفس الارشيف والمحكمة ، س ٦١ ، ص ص ١٠٠ – ١٠٢ ، م ١٨٣ بتـاريخ (١٠٦٤ هـ - ١٦٥٣ م)

(١٤) نفس الارشيف والمحكمة ، س ٦٠ ، ص ص ٤٨ – ٥١ ، م ٥٧ بتاريخ (١٠٦٣ هـ - ١٦٥٢ م)

(١٥) نفس الارشيف والمحكمة ، س ٦١ ، ص ص ٦٣ – ٦٤ ، م ١٢٤ بتاريخ (١٠٦٤ هـ - ١٦٥٣ م)

(١٦) نفس الارشيف والمحكمة ، س ٦٩ ، ص ص ٢٤٠ – ٢٤٧ ، م ٣٩٠ بتـاريخ (١٠٨١ هـ - ١٦٧٠ م)

"مقاطعة الخردة وتوابعها"

دراسة التنظيم المالى والضريبى للحرف الهامشية والبسيطة فى مصر العثمانية

د. عبد الحميد حامد سليمان

منذ أن دانت مصر للعثمانيين فإنها قد تراجعت وضعيتها الدولية التى حازتها زمن المماليك ومن قبلهم وتحولت إثر ذلك من دولة مركزية واسعة المساحة وعظيمة التأثير فى منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط إلى مجرد ولاية من ولايات الدولة العثمانية العديد، وأن بقى لها حظ من الاهتمام والتميز على قريناتها جعل الإدارة العثمانية فى استنبول تضع في اعتبارها إعادة تنظيم إدارة تلك الولاية مع منح الباشوات الذين يديرونها دوراً متميزاً ومسئوليات أوسع تتناسب مع أهمية دور مصر وتأثيرها، واقترب أولئك الباشوات من حيازة مكانة تساوى منصب الصدارة العظمى فى استنبول.

وقد راعت التنظيمات المالية والإدارية الإبقاء على بعض مما استخدمه المماليك من تنظيمات ضرائبية، بهدف الاستفادة التامة من إمكانات مصر الاقتصادية، وجعلها رافداً هاماً للخزينة السلطانية مادياً وعينياً(١)، وقد اهتمت بعض الدراسات بتفاصيل التنظيمات المالية والإدارية المركزية فى استنبول المتعاملة مع مختلف الولايات العثمانية، كما اهتم البعض الآخر بتفاصيل ذلك فى كل ولاية على حدة، وقد مثل ذلك الاهتمام وتلك النوعية من الدراسات تطوراً هاماً وإيجابياً فى مسيرة الدراسات العثمانية، إلا أنه يلاحظ انصراف الاهتمام إلى الهياكل الإدارية والمالية المتعاملة مع العناصر الرئيسية والكبيرة فى النشاط الريفى والحضرى، أما الأنشطة الهامشية والبسيطة التى باشرتها طوائف حرف متواضعة فرغم كثافتها واتساعها فإن الاهتمام من الدارسين قد مسها مساً خفياً أبقى على ضرورة البحث المعمق فيها بشكل يحصر ذلك النشاط ويفرد لآليات السيطرة الإدارية والمالية عليه ويتقصى ما جادت به الوثائق من فروع أنشطته وما أسهمت به تلك الفروع تفصيلاً وإجمالاً فى مالية مصر العثمانية وصولاً إلى تقييم شامل للدور الذى أسهمت به تلك الحرف الهامشية وأهلها فى الوضع

العام لولاية مصر وللدولة العثمانية.

وقد عولنا في هذا البحث على تقصي مفردات النشاط الحرفي الهامشي والبسيط في مصر العثمانية، وكيفية التعامل الإداري والمالي من قبل الأجهزة الإدارية مع ذلك، والتنظيم الضرائبي الذي ابتع في هذا الشأن، والدور الذي أسهم به شتيتها، وتلك مهمة كانت بالغة الصعوبة سيما وأن ذلك النشاط قد بدأ كثيفاً وصغيراً ومتأثراً بطبيعة ودور كل حرفة أو طائفة تتدرج في إطاره، وكانت الإدارة المالية لمصر العثمانية قد نظمت الرسوم المطلوبة من تلك الحرف والأنشطة الكثيفة المتنوعة في مقاطعة ضرائبية، تسميتها في النصف الثاني من القرن ١٧ الميلادي على التسمية التي غدت أكثر شهرة من سابقاتها وهي **(مقاطعة الخردة وتوابعها)**، واتسعت تلك المقاطعة لتغطي نواحي ولاية مصر المختلفة، وقد جعل هذا الاتساع الجغرافي لحدود تلك المقاطعة الوثائق المعنية بها تبدو قليلة ونادرة مما ألقى بالمزيد من الصعوبة على تتبع عناصر إيرادات تلك المقاطعة، غير أن القليل الذي جادت به الوثائق كان من الندرة والطرافة والأهمية بشكل مثل دافعاً وحافزاً على الاستمرار والمداومة في ذلك البحث، ونخلص في بحثنا هذا إلى محاولة التقييم الشامل لها أسهمت به موارد تلك المقاطعة مالياً في إيرادات ومصروفات مصر، والمؤثرات الإيجابية والسلبية التي اعتورت ذلك الدور الذي اضطلعت به تلك المقاطعة.

أولاً: تطور التسمية لمقاطعة الخردة[٢]:-

سجلت موارد ديوان النظر في العصر المماليكي بعضها من جهات التمويل الضرائبي التي اندرجت فيها بعد في مقاطعة الخردة وتوابعها في العصر العثماني، وكان ديوان النظر معنياً بمالية مصر زمن المماليك، وقد أفرد المقريزي لذلك في خططه، وأشار إلى أن مهتار الطشتخاناه السلطاني في العصر المملوكي له حق تحصيل الرسوم والضرائب على بيوت صناعة الحشيش **(ضمان الحشيش)** وحرف اللهو والترفيه والتسلية **(ضمان الملعوب من أرباب الملاعب)**، وما يؤخذ من البغايا والفواحش والمنكرات تحت اسم **(ضمان المغاني والأفراح)**، وما يؤخذ من البغايا السود تحت بند **(شد الزعماء)**، وما يؤخذ من دباغي الجلود تحت اسم **(مقرر الجلود ودباغتها)** وغير ذلك[٣]، ولما قدم العثمانيون وخضعت لهم مصر ابقوا على كثير من النظم والأساليب السائدة قبلهم، وإن أدخلوا تعديلات غير جوهرية بهدف تحقيق أقصى درجات الفائدة والسيطرة الضرائبية على كافة الأنشطة والحرف وما يمكن أن يدر دخلاً أو يحقق عائداً.

ورغم الاختلاف النسبى فى التنظيم الضرائبى المتعامل مع عناصر التمويل المنضوية، تحت مظلة مقاطعة الخردة وتوابعها فى العصر العثمانى عنه فى العصر المملوكى، ورغم تعدد التسميات، فإن التنمية المبكرة لتلك العناصر فى بدايات الفترة العثمانية أشارت إلى الجهات الرئيسية من تلك المقاطعة تحت اسم (**الطشتخاناه**[٤])، كما نقلت وثيقة أخرى فى تلك الفترة المبكرة تسمية أوسع، وهى (**مقاطعة طشتخاناه وأمرية علم محروسة مصر**)، وتعود وثائق أخرى[٥] لاحقة تعكس الاضطراب فى التسمية وعدم الاستقرار عليها، فتسميها تسميتين منفصلين مختلفتين، كانت أولاهما (**جهات الطشتخاناه**) والثانية كانت (**جهات أمير جكار**[٦]).

وقد استأثر بحيازة المقاطعة افراد جماعة (**مهتران قلعة مصر**)، وكان المنتسبون إلى تلك الجماعة يوصفون بالمسمى الوظيفى لعملهم وهو (**المهتار**) وتجمع على كلمة (**المهاترة**)، وهم من يوكل إليهم الإعلان عن أوقات المناوبات بقلعة الجبل وتقدم مواكب الباشوات عند نزولهم إلى المدينة[٧].

رغم ذلك فإن تحول تسمية مقاطعة (**الطشتخاناه**) إلى (**مقاطعة المهترة**) أو (**مهترة الطشتخاناه**) لم يظهر إلا فى أربعينيات القرن ١٧الميلادى، حيث بدأ التأثير المتبادل[٨]، فى التسمية بين المقاطعة وبين حائزيها، فأصبحت الصفة الوظيفية للمهتار تربطه بالمقاطعة، فتسميه الوثائق باسم (**مهتار الطشتخاناه**)، وعلى العكس من ذلك بدأت المقاطعة الرئيسية تشهد جديدة تعكس تلك العلاقة وهى (**مهترة مصر وتوابعها**)، كما أطلق على حائزيها أحيانا صفة (ملتزمة المهترة[٩]).

على أن ظهور اصطلاح مقاطعة الخردة كان أسبق من مصطلح (**المهترة**) ظهور حيث بدأ تداوله فى وثائق السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر الميلادى على استحياء إلى جانب تداول المصطلح الأشهر آنذاك (**الطشتخاناه وأمرية علم**) ومعهما مصطلح (**المهترة**)، وتزامن استخدام المصطلحات الثلاثة معاً وإن كان مصطلح مقاطعة (**مقاطعة الخردة**) فى بداية الأمر أقل استخداماً من غيره، وشيئاً فشيئاً بدأ تداوله فى الاتساع على حساب المصطلحين الآخرين حتى أصبحت له الغلبة، واختفى تداول ما سواه تدريجياً ليتناسب ذلك المصطلح (**مقاطعة الخردة وتوابعها**) مع طبيعة النشاط الذى يغطيه ضرائبياً وكثافة وبساطته وهامشيته، وقد وصفت إحدى الوثائق النادرة المقاطعة بأنها (**مقاطعة الخردة وسوق الخيل**)، لتربط بين المقاطعة الرئيسية وإحدى جهات التمويل فيها، كما وصفت وثيقة أخرى الملتزم الرئيسى للمقاطعة بأنه (**المترف بديوان الخردة**).

وتأكيداً على أن التصرف بالمقاطعة يعنى الالتزام بها وصف القـائم علـى إدارة الالتزام بأنه (**ملتزم مقاطعة الخردة**[١٠])، أما التتبع الزمنى لتاريخ ظـهور مصطلـح (**مقاطعة الخردة وتوابعها**) ورحلته إلى الذيوع والانتشار واختفاء ما عداه فقد بدأ ذلـك فيما أوردته وثائق المحاكم الشرعية المتداولة فى أواخر القرن السادس عشر الميـلادى وطوال النصف الأول من القرن الذى تلاه، واسـتقرت التسـمية لمقاطعـة الالـتزام الرئيسية على اسم (**مقاطعة الخردة وتوابعها**) فى نهايات ذلك القرن وطـوال القـرن ١٨الميلادى، كما نهجت سجلات ديوان الروزنامة الضابطة لمالية مصر العامـة فـى العصر العثمانى نهج سجلات المحاكم الشرعية، واعتمدت ذلك المصطلح منذ سـتينات القرن ١٧وطوال القرن ١٨الميلاديين، ليصبح المصطلح تسمية ثابتـة ودائمـة لتلـك المقاطعة العامة المتضمنة لعدد من المقاطعات الفرعية الكبـيرة وعـدد أكـبر مـن المقاطعات الصغيرة وأعداد واسعة من الجهات والحرف والصناعات وغير ذلـك[١١] وهو ما سوف نفرد له تفصيلاً.

ثانياً:- عناصر وجهات تمويل مقاطعة الخردة:-

نعنى بعناصر وجهات التمويل ألوان النشاط المختلفة التى تخضـع بشـكل عـام لملتزمى مقاطعة الخردة، أو وكلائه، أو الملتزمين مـن باطنـهم، أو للأفـراد الذيـن خولوهم تحصيل الرسوم والضرائب من أفراد حرفهم وعائلاتهم وغير ذلك.

غير أنه من الضرورى أن نشير إلى أن التلاؤم والانسجام والتطابق بين تسـمية المقاطعة الرئيسية بتسميتها الأشهر والأكثر استعمالاً وتداولاً، وهى (**مقاطعة الخـردة وتوابعها**)، ذات الأنشطة الصغيرة والبسيطة والهامشية التى تتسـم بـالكثرة والكثافـة واتساع رقعة الانتشار مع طبيعة ومفردات تلك المقاطعة- قـد أكسـبها خصوصيـة كبيرة، على عكس كبريات المقاطعات الحضرية، كمقاطعات الجمارك فـى الموانـى المتخلفة- مثل (**اسكله إسكندرية ورشـيد وتوابعـها**)، ومنـاطق (**دميـاط وبرلـس وتوابعها**)، ومقاطعة (**عشور أصناف بهار**) المعينة بثغر السويس[١٢]، وغـير ذلـك، وكذلك على عكس باقى المقاطعات الريفية التى تتحدد جغرافياً كل ولاية سـواء فـى الوجه البحرى أو القبلى.

وذلك لأن تلك الطبيعة التى وسمت مقاطعة الخردة وتوابعها، والتى امتدت مظلتها إلى كل مراكز العمران الإنسانى فى ولاية مصر فى الفترة العثمانية- جعلت الوثـائق الراصدة للتعاملات والعلاقات الخاصة بها تبدو قليلة مبعثرة، أو بالأحرى نـادرة فـى سجلات مختلف المحاكم الشرعية لأخطاط القاهرة والأقاليم، وألقى ذلك بظلاله ويمزيـد

من الغموض والصعوبة على التتبع التام لكل عناصر وجهات التمويل عبر سنوات البحث المختلفة وهو المر الذى لا نجد معه بدأ من اللجوء إلى التوصيف العام لتلك العناصر، وتقصى كل ما توحى به الوثائق، للوصول إلى ما يفى بحاجات ذلك البحث الرئيسية دون أن نستطيع الزعم بأننا قد أحطنا تفصيلاً بكل تلك الجهات والمفردات المكونة في مجموعها لما اصطلح عليه ضرائبياً باسم (**مقاطعة الخردة وتوابعها**)، وقد أشرنا آنفاً إلى اختلاف واتساع عناصر التمويل الضرائبى. وفيما يلى نتناول تفصيل ذلك:-

- **المقاطعات الفرعية الكبيرة:-**

اتسعت تلك المقاطعات لتشمل عدداً كبيراً من المقاطعات الفرعية المتباينة فى حجم تمويلها، وأعداد العاملين بها، وتاريخ إلحاقها بالمقاطعة الرئيسية، وأسباب ذلك، وما تحققه لأربابها وملتزميها من فائض التزام يمثل الفارق بين ما يستؤدى من ضرائب ورسوم، وما يدفع للملتزمين الأصلاء أو لديوان مقاطعة الخردة، وفى تناولنا لتلك المقاطعات سوف نرصدها الأقدام فالأقدام، وكذلك بحسب أهميتها، وحجم نشاط المنتسبين لها، ودورها التمويلى فى المقاطعة الرئيسية، مع ضرورة التأكيد على أن التنظيم الداخلى لمقاطعة الخردة وتوابعها قد نظم جهات التمويل الكثيرة والمتنوعة فى مقاطعات فرعية لكل منها ما يجب لها من مصادر التمويل وما يجب أن تؤديه من حصة فى المطلوبة الإجمالية للخزينة السلطانية عن المقاطعة الأم، كما تضمن ذلك التنظيم الداخلى تحديد عدد من الجهات والأنشطة الحرفية والأنشطة الحرفية كجهات مستقلة داخل المنظومة الكلية للمقاطعة الرئيسية. وفيما يلى نرصد فى تلك المقاطعات الفرعية:

أ- مقاطعة الطشتخاناه:-

دفعاً للاضطراب والتداخل يجب التأكيد على أن مقاطعة الطشتخاناه الفرعية ليست إلا جزءاً من تسميتها (**مقاطعة الطشتخاناه وأمرية علم**) وهى المقاطعة الرئيسية، وربما دعا إلى ذلك الاضطراب أن العقود الأولى للحكم العثمانى فى مصر لم تشهد الاتساع الكبير والتداخل فى جهات تمويل المقاطعة الأم على النحو الذى شهدته سنوات النصف الثانى من القرن ١٧ الميلادى والقرن الذى تلاه؛ حيث لم تكن...إلخ، حيث لم تكن تلك الجهات الإضافية والمقاطعات المختلفة التى كثرت واتسعت فى تلك الفترة قد ألحقت بعد بالمقاطعة الرئيسية، وقد أسعفتنا بعض الوثائق بما يعضد ما ذهبنا إليه، حيث فرقت بين المقاطعة الفرعية والمقاطعة الأم، وأطلقت

على الأخيرة اسم **(مهترة مصر الكبرى)**، كما أطلقت عليها أيضاً اسم **(مقاطعة الطشتخاناه وأمرية علم)**، وذلك تمييزاً لها وتفريقاً بينها وبين المقاطعة الفرعية التى أسمتها ذات الوثائق باسم **(مقاطعة مهترة مصر الصغرى)**، كما أسمتها **(مقاطعة الطشتخاناه)**، وفى تفصيلات الوثائق اتضح محدوديتها قياساً إلى المقاطعة الرئيسية[١٣].

غاية القول فى هذا: أن التعبير بمقاطعة الطشتخاناه كمقاطعة فرعية غنما يعنى أنشطة معينة ومحدودة، مثل الحرف المعينة بالترفيه واللهو وغير ذلك فى مختلف نواحى القاهرة وباقى مدن الدلتا والوجه القبلى دون أن يمتد ليتضمن مقاطعات فرعية أخرى مثل **(ياج بازران)** ومقاطعة **(بيت مال عامة)** وغيرها من الجهات الخاصة للمقاطعة الأم، وهو ما سوف نفرد له لاحقاً. وكان اتجاه الحكومة العثمانية المركزية وسياستها فى الولايات تقوم على أساس مفهوم وفلسفة تخضع خلالها مل ألوان الأنشطة وطوائف الحرف للسيطرة الضرائبية.

وقد تضمنت مقاطعة الطشتخاناه أو المهترة الصغرى حرفاً عديدة أجملتها الوثائق بأن أهلها هم **(أرباب الأصناف والحرف)** وتفصيلها يأتى على النحو التالى:-

- **حرف اللهو والترفيه والتسلية:-**

اختصت بتلك الأنشطة حرف وأسر عديدة يربو عددها على أربعين حرفة لكل منها فروعها الممارسة لنفس النشاط فى كل نواحى مصر، وهو ما لم نتمكن من حصره تحديداً، وذلك لطبيعة التعامل الضرائبى مع كل حرفة من خلال شيخ للحرفة الرئيسية يمد سلطانه ونفوذه على شيوخ نفس الحرفة فى أماكن تواجدها، وقد رصدت الوثائق الحرف من خلال طبيعة النشاط لا عدد العاملين به أو عدد المشايخ التابعيين والممثلين لذلك النشاط، وقد حددت بعض الوثائق المبكرة تبعية تلك النوعية من الحرف بأنها **(جهات أمير جكار)**، تمييزاً لها عن غيرها من الحرف التابعة لمقاطعة الطشتخاناه، وقد تمثلت[١٤] تلك النوعية فيما يلى: (الشعرا والأدبا والحكويين فى القهاوى والمحدثين والغوازى والغياش والحواة والمشعبذين وخيال الظل والمحبظيين والبرامكة وبيوت القنب بالقاهرة والمحلة الكبرى صندفاً ودمياط والطبالين والزمارين والمواشط والمغانى بالوجه القبلى والبحرى والفيوم وأرباب الملاعب والنورة والشطار والعطل ونساء الغوازى والنسا العياق ومغانى العرب والحوشه والطبالين العربى والزوامل الحلبيه والمفذلكين والحلقية والسيرية والمبالقية والمذاكرية والحواة والقرادة والربابة والثالاتية واليهود الطرقية والعاملين بصناعة الطبل والزمر والهزل والقواجى

الشامية وأرباب الملاعيب بالزط والرق وطائفة الفرحية العاملين بالأفراح بالمدن المختلفة وغيرها).

على أن رصد الوثائق لبعض طوائف الحرف العالمة فى الترفيه واللهو المتعارض مع الوضعية الدينية للدولة العثمانية- باعتبارها دولة تنهج نهجاً إسلامياً وتضع على رأس أجهزتها الإدارية قضاء الشرع لضمان ذلك التوجه وشكلها العام وتعاطيها ضرائبياً مع طوائف التبذل والدعارة مثل (الغوازى والخواطى الفواحش والنوره...) وغيرهم واعتبار تحصيل الرسوم والضرائب منهم بمثابة اعتراف رسمى وإقرار لذلك النشاط هو ما يصطدم مع التوجه السابق، ويوقع إما فى الازدواجية أو التناقض؛ الأمر الذى يتنافى مع إشارات غليه بعض الوثائق وما سجلته كتابات المؤرخين، مما يؤكد أن إخضاع ذلك النشاط الغير أخلاقى للمنظومة الضرائبية لم يتم إلا وفق طمع ورغبة بعض الباشوات أو الملتزمين الأصلاء أو ملتزمين الباطن فى المزيد من الكسب حتى ولو كان بذلك الأسلوب، وقد سجلت تلك المصادر رفع تلك الطوائف من قوائم دافعى الرسوم والضرائب وإلغاء جزء من المطلوب عن مقاطعة الخردة وتوابعها للخزينة السلطانية فى أزمنة عديدة ومرات كثيرة، وقد رصد شوفى قائمة عودة تحصيل الضرائب عن البغايا القاطنات فى حدائق القبة وهو مبلغ ١,٦١٦ بارة وعلى غوازى الصعيد مبلغ ١,٠٠٧بارة[٦٥] وذلك أواخر القرن ١٨الميلادى.

- **حرف الخدمات:**

أثرنا جمع تلك الحرف التى تقدم خدمات مختلفة للناس فى سياق واحد، ويربو عددها الذى أمكننا حصره على ٤٩حرفة وطائفة، وتلك الحرف منها (**المنجدين والقباقبية والمسرامجية البلدى والحمالين والحمارة والخواصين والرختاويه السروجيه والشماعين والدخاخنية مبيضين النحاس والزلباتية والكنفانية والحلوانية والاسكافيه والحصرية والبوابين والسيارجين والحمامية ومشايخ الفتيان والمناخية والمغربلين والسماكرة والأدمية والخيمية والفراشين والعتقيه والبسيطة والعوامين ووقادين القناديل والمداقنية والبغاله والمنبرين بالمحلة وصندفا وطلاعين النخل بدمياط وسيوه والشرياتلية والخياطين واليقسماطية والطوائف بالحصر البلدى والفيومى ومشايخ الغفر ببولاق والأخفافية البلدى ومشيخة الدلالين بالمحلة ومنف وإسكندرية ودمياط ورشيد والفيوم والطحانين والعجانين والفرانين وغيرهم من صناع العيش والمرابعين والسرماطية والسقائين بالكوز ومشيخة سوق أخفاف النسا وطلاعى النخل وصيادى الطير ببركة الحج والخصوص والحلوانية العربانية بأسواق**

الغيار الطواف واليهود البطيطية الطوائف بالقصعة).

- **حرف التجارة والصناعة:-**

من تلك الحرف التى رصدتها الوثائق والتى لا تخضع لسلطة المحتسبين، ويربو عددها على ٢٩ طائفة من طوائف الحرف، منهم **(فواتيل دمياط وفارسكور ودباغين الجلود والقزازين والمطرفجين والمدارجية والحبالين والحور المحضر من القفول للخانات، كخان الصابون وغيره وكامل أهل القاعات-** أى أصحاب المحلات حيث كان عليهم أن يدفعوا رسوماً لملتزم الخردة إضافة إلى ما عليهم من التزامات أخرى- **وسفرى الصينى والخزازين والبزازين والبيكن الدراكة والمثمنين وباعة الحديد الخردة فى القاهرة والوجهين القبلى والبحرى والسماسرة والدلالين بالبقجة والسوقة والدلالين بالقماش ودلالين الرقيق والحمالين بالقفص على رءوسهم والصباغين ودلالين الأسباب وسمسرة السخيتان والجلود الواردة من الشام والحلقية).**

- **الحرف العالمة فى مجال الطب والعلاج:-**

أدرجت الوثائق ضمن ذلك طائفة **(المزينين الجرايحية والكحالين والأطبا والجرايحية والمزينين الصناع بالحمامات وأولاد العرب والمجبرين وجهة الحوشه الحكما وأهل الشرط والرهن وأرباب الأرواح والمنجمين والرمالة والرقايقية وأهل الدكاكين من ترك وأولاد عرب والطواهر).**

- **طوائف الحرف ذات التبعية المشتركة:-**

وقد أسلفنا أنها طوائف للحرف تابعة لمشرفين من كبار رجال الإدارة الذين لهم إشراف فنى ومهنى على الحرف التابعة لهم، مثل **(الحدادين والأمواسية والدقاقين والخراطين والسيوفية والمردانية)**، وبتعبير الوثيقة المتضمنة لهم **(وكل ما يتعلق أغاة جبجيان)** وبعض طوائف تابعة لمعمار باشا مثل **(البنائين والمهندسين والحجارين والفعلة والنشارين)** كما تبعت بعض الطوائف **(جراح باشا)**، ومنهم **(الجرايحية فى المثقلات والمجبرين ومشايخ المراكب)** ويبدو أنهم العاملون فى المعديات فى نهر النيل وكانوا يخضعون ضرائبياً وإدارياً إلى جانب ذلك للمعرفين وولاة البحر وغيرهم، وقد رصد شوفى قائمته المطلوب عن أولئك فى منتصف القرن ١٨الميلادى بعد أن أورد المطلوب عن المواكب العاملة فى نقل الناس فى بولاق بمبلغ ٥٠,٠٠٠ واعتبرها جهة مستقلة[١٦].

* **بعض العائلات والأسر:-**

رصدت الوثائق تبعية بعض العائلات والأسر لمقاطعة الالتزام فـي الطشـتخاناه قبل وبعد اندماجها فى مقاطعة الخردة دون أن تحدد طبيعة نشاطهم وغير ذلـك، مـن ذلك ما رصدته بتفصيل واسع إحدى وثائق محكمة الباب العالى؛ حيث سجلت أسـماء لأسر مختلفة بالوجهين القبلى والبحرى وبعض مدن مصر المختلفة ومنـهم عـائلات **(الوحشية وأولاد هندى وأولاد على الأحمدية وأولاد يحيى وأولاد عبية والدشـناوية والحملاوية وأولاد عزيزة وأولاد سليمان)**، كما أشارت وثيقة أخرى إلى عند آخر من ألسر مثل (عربان هيثم وأولاد عبدربه وأولاد أبى رضوان والعيادية والحلبية الحشـليدة والشعتية والأنشاصية والبحاروة والشريفية وجماعة بن جوده الصعـايدة وفقـرا أبـى طاقية وفقرا أبى قفه وفقرا بولاق ومشايخ الغفر بها)(١٧).

ومثل تلك الأسر ورصدها يدل دلالة واضحة على شمولية التنظيـم الضرائبـى وإحكامه بشكل لا يفلت منه به أحد، أما عن تلك الأسر وهل كانت من المتصوفـة أم من العاملين فى حرف يتجولون بها فى الأعياد والحفلات والمواسم أم كانوا حراساً أو زوايا ذلك كله مالا يستطيع التكهن به أو ترجيح شئ منه، رغـم مـا ذكـره بعـض المؤرخين من تحصيل رسوم على القائمين على الأضرحة والزوايا لحسـاب ملـتزم مقاطعة الخردة، حيث رصد شوفى قائمة المتضمنة للمبالغ المدفوع عن الالتزام ببعض جهات مقاطعة الخردة فى السنوات من سنة ١١٥٥/ ١٧٤٢م ما دفع من العاملين علـى تحصيل النذر فى ١٢ضريح من أضرحة الأولياء فى القاهرة وبولاق ومصر القديمـة وهو مبلغ ١٥٤,٤٦٤ بمعدل ١٢,٦٨٧ نصف عن كل ضريح(١٨).

وقد ظلت مقاطعة الطشتخاناه مقاطعة هامة وأساسية داخل المقاطعة الأم إلـى أن ألحقت تماماً بمقاطعة الخردة سنة ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م، وقد عبرت عن ذلك صراحـة إحدى وثائق محكمة الباب العالى بعد ذلك بست سنوات، سـنة١٠٥٩/ ١٦٤٩، حيـث رصدت طوائف الطشتخاناه المختلفة وذيلت ذلك كله بوصفها بأنـها **(المضافـة إلـى مقاطعة الخردة)**، والتزم بها بعض من المهاترة من قبل الملتزم آنذاك وهو الأمير على المتصرف بالخردة على نحو ما وسفته الوثيقة(١٩).

وظل الأمر على ذلك لفترة طويلة، وقد أورد شو فى قائمته التعامل المالى فـى منتصف القرن ١٨الميلادى على طوائف اللهو والترفيه والتسلية على نحو قسـم تلـك الحرف والتعامل معها جغرافياً حيث التزم ملتزمون بالمنتمى إلى تلـك الحـرف فـى القاهرة نظير مبلغ ٧٠.٠٠٠بارة، على حين دفع نظراؤهم من حرف اللـهو والترفيـه

بالوجه البحرى مبلغ ٩٧,٠٠٠بارة بينما دفع ملتزم والصعيد عن ذلك مبلغ ١,٠٠٧بارة[٢٠].

أما حصة مقاطعة الطشتخاناه التى كان يحاسب عليها ملتزم المقاطعة الرئيسية أمام ديوان الروزنامة، حيث يدفعون إلى الخزينة السلطانية إجمالى المطلوب عن المقاطعة الرئيسية وفروعها- فقد ذكر شو أنها ظلت مبلغاً ثابتاً وقدره ٣٠,٠٠٠بارة سنوياً، منذ نهايات القرن ١٦الميلادى سنة ١٠٠٥/ ١٦٩٦ إلى سنة ١٢١٣/ ١٧٩٨، وهى تلك الفترة التى تم رصد حساباتها وذلك لوجود سجلات المالية بدور الوثائق المختلفة، وقد اتسم التنظيم المالى والضرائبى لمصر العثمانية بشكل عام بثبات المال الميرى الأصلى المربوط على المقاطعات، وتمثلت الزيادات فى المضافات على إجمالى الميرى وغير ذلك وهو ما سوف نفرد له فى حينه.

ب- مقاطعة الخردة:-

فى رصدنا لتلك المقاطعة نتناولها كمقاطعة فرعية تشكل جزءاً هاماً من مقاطعة الالتزام الأم والتى سوف نميزها عن سابقتها باسم (**مقاطعة الخردة وتوابعها**)، وذلك دفعاً للتشاكل والتضارب والاضطراب، وقد انضمت مقاطعة الطشتخاناه إلى مقاطعة الخردة على نحو ما أشرنا إليه آنفاً تداخلتا بعد فترة وجيزة حتى أصبحتا، مقاطعة واحدة، وقد بلغ المطلوب عن مقاطعة الخردة منفردة فى ميزانية سنة ١٠٠٥/ ١٥٩٦ مبلغ ٦٠,١١٣ بارة مع استمرار التنظيم المحاسبى لديوان الروزنامة بعد ذلك فى اعتبارهما مقاطعتين فرعيتين، كل منهما تعامل على حدة، وقد عاملهما شو بذلك الأسلوب تمشياً مع الرصد والتسجيل فى ديوان الروزنامة وهو الأسلوب الذى تعامل به مع المقاطعات الفرعية الهامة مثل (**باج بازاران**) ومقاطعة (**بيت مال عامه**)، وقد حدث الاندماج بين الخردة والطشتخاناه سنة ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١، وكذلك انضمت باقى المقاطعات الفرعية وإن ظل التسجيل المحاسبى يفرد للمطلوب لكل على حدة حتى أجملت سجلات أصول مال أسلكها ومقاطعات المطلوب عن الجميع تحت بند (**الخردة وتوابعها**) منذ سنة ١٠٨٨/ ١٦٧٧م، ويحفظ الثبات الشديد للتسجيل المحاسبى ذلك الأمر على تلك الحالة حتى نهاية القرن ١٨الميلادى.

على أن الرصد الفعلى لتعاملات الملتزمين الأصلاء مع عناصر المقاطعات الفرعية المختلفة يورد تداخلاً شديداً ومعقداً بشكل يبدو معه أن الجميع اندمجوا فى مقاطعة واحدة، ويؤكد ذلك رصدته العديد من وثائق المحاكم الشرعية المختلفة فى نهايات القرن ١٧الميلادى والقرن الذى تلاه[٢١]. وفيما يلى تفصيل الجهات التابعة

لمقاطعة الخردة والمقاطعات المنضوية تحت سلطة ملتزميها:-

١ – مقاطعة باج بازاران:-

كانت تلك المقاطعة تمثل ما يجبى من رسوم على بعض الأسـواق الغـير ثابتـة والتى تقع خارج نطاق سيطرة وإشراف المحتسبين وكذلك التجار الوافدين إلى القـاهرة للبيع والشراء بصفة غير ثابتة، كما كانت تتضمن بعـض الحـرف المعينـة بـالبيع والشراء، حيث اعتبر شو أن هناك ثلاثة أنواع من الحرف أولـها يخضـع لإشـراف المحتسب والثانى يخضع لمقاطعة باج بازاران والثالث للخردة، وظلت مقاطعة (**بـاج بازاران**) تعامل بصفة مستقلة وتؤدى ما عليها للخزينة السلطانية مباشرة إلى أن ألحقت بمقاطعة الخردة سنة ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م.

عند ذلك أصبح على ملتزمى الخردة، أن يدفعوا عنها إلى الخزينة السلطانية مـالا ميريا قدره ٦٦٦٦٧بارة مقابل تخويلهم حق تحصيل الرسوم والضرائب عـن جـهات ومصادر تلك المقاطعة[٢٢]. ويبدو ذلك أقل مما رصدته سجلات ميزانية مصـر سـنة ١٠٠٥/ ١٥٩٦ كمال ميري مطلوب عن تلك المقاطعة قبل انضمامها إلـى مقاطعـة الخردة بسبعة وسبعين عاماً حيث كان المطلوب ٧٠,٦٨٨، ورغـم ذلـك فقـد ظـل المطلوب بعد انضمامها ثابتاً إلى القرن ١٨الميلادى.

٢ – مقاطعة بيت ماله عامة:-

كانت تلك المقاطعة تعطى لملتزميها حق تحصيل تركات من يموتـون، ولا وأرث لهم أو من يتبقى من تركاتهم حصص بعد استيفاء أصحاب الفروض أنصبتهم، وتلـك المقاطعة عرفت باسم (**جهة المواريث الحشرية**) حتى أوائل القرن ١٧الميلادى حيـث شاع مصطلح (**بيت مال عامة**[٢٣])، وكان قانون نامة قد أفرد لنظام تحصيل الضرائـب على التركات من المسلمين وغير المسلمين وكفل من الإجراءات مـا يمنـع افتئـات القائمين على ذلك على تركات الموتى ممن لاحق للخزينة السلطانية أو من تنبيه شرعاً فى تركاتهم، غير أن الممارسة الفعلية قد أظهرت نكوص بعض الباشوات عـن ذلـك وما أورده ابن أبى السرور البكرى فى ذلك المقام عن محمد باشا سـنة ١٠٤٧هـ/ ١٦٣٧م. (**أنه بطل أمر الميراث فى زمنه لاستيلاء على التركات وقد أمر ألا يخـرج ميت إلا بإذنته**). ولم يكن هذا الباشا بدعاً فى ذلك فقد سبقه قبل خمس سـنوات أحمـد باشا إلى ذلك سنة ١٠٤٢هـ/ ١٦٣٢م، أما حسين باشا الذى سبق الرجلين بسنتين فقـد أورد البكرى فى تاريخه عن ذلك الباشا أنه صار يأخذ تركة كل ميت حتى لو كان لـه

مائة وارث[٢٤].

ودون الدخول فى تفاصيل ذلك الموضوع الواسعة فإن تلك المقاطعة أضيفت لملتزمين الخردة وتوابعها فى فترة سبقت سنة ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م التى حددها شو كتاريخ لذلك الانضمام، حيث أفادت إحدى الوثائق المتعلقة بعام سنة ١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م فى وصفها لأحد الملتزمين بأنه (**ابن المرحوم مصطفى جلبى من أعيان المتفرقة وأمين مقاطعجى بيت المال العامة والخردة**) وهو يطرح تاريخاً يسبق ذلك لخضوع مقاطعة بيت مال عامة لجهة مقاطعة الخردة وتوابعها[٢٥].

أما ما ربطته الخزينة السلطانية بصفة سنوية على مقاطعة بيت مال عامة من المال الميرى فقد بلغ سنة ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م فى رصد شو لميزانية تلك السنة مبلغ ٢٧,٩٨٧ إلا أن ذلك المبلغ ارتفع ارتفاعاً كبيراً عقب إضافة تلك المقاطعة إلى مقاطعة الخردة الرئيسية وأصبح المربوط عليها هو ١٧٥,٠٠٠بارة منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية القرن ١٨الميلادى.

٣- جهة مسبك تراب الفضة:-

وقد حددت إحدى الوثائق مكانة وقيمة ما دفعه أحد ملتزمى الباطن سنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٦٧م نظير التزامه به من الباطن لجهة الخردة، حيث ذكرت أن الذمى يوسف بن إبراهيم التزم نظير مبلغ ٣٩ ألف نصف بمسبك تراب الفضة فى خط سويقة أبو الوفا، وكان ذلك المسبك يتم به تجهيز الذهب والفضة المستخدمين فى أعمال تطريز الثياب وغيرها، وقد عوملت كمقاطعة مستقلة زمن الحملة الفرنسية ومنحت لملزمين لقاء ٣٠٠,٠٠٠بارة[٢٦].

٤- حملة الخردة والصباغة بفارسكور ومعمل الفروج[٢٧]:

تمثل تلك الجهات إحدى جهات التمويل التى ارتبطت كجهة أصلية من جهات تمويلها، وقد التزم بها أحد الملتزمين لمدة تربو على خمسة وعشرين عاماً، وقد دفع فى العام السادس والعشرين عنها ٢٦ألف نصف وذلك سنة ١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م[٢٨].

٥- جهة المطاحن الثلاثة:

وقد وصفتها إحدى الوثائق بأنها تقوم بطحن الحبوب وغرقتها وثيقة أخرى بأنها (**الأحجار الثلاثة المتعلقة بطحين الذرة والرقاق والقمح بخط باب البحر وبيعه بالمحلات المعتادة وتوابع ذلك**) وقد دفع عنها ملتزمها من الباطن سنة ١٠٨٨هـ/

١٦٧٧م مبلغ ٢٢ألف نصف فضة[٢٩].

٦- جهة طحن السدر والزقاق وبيع البقم:

يقوم ذلك الطاحون بطحن أشجار السدر (النبق) وتجهيزه لاستخدامه فى صناعة الصابون وتمثل تلك الجهة إحدى الجهات الأصلية من جهات مقاطعة الخردة، وقد أضيف إليه طاحون آخر لشجر البقم، حيث ينتج عن ذلك أصباغ حمراء كانت تستخدم فى صباغة النسيج والأقمشة، كما أضيف إليه معمل معد لتصنيع بعض أنواع الجلود التى تستخدم لحفظ السوائل[٢٩].

٧- جهة صناعة الحلوى:

وهى تختص بمعامل صناعة الحلوى السمسمية ونوع من الحلوى يعرف بالحلوى اليمنية وكذلك معامل الحلوى الطحينية فى القاهرة وبولاق ومصر القديمة وكامل المحلات لبيع ذلك، وقد بلغ المدفوع كالتزام عن صناعة الحلوى الطحينية فقط سنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧ن مبلغ ألف نصف[٣٠].

٨- جهة مشيخة القللية والقدارية:

وهى معينة بطائفة صانعى القدور والقلل الفخارية، وتسمى طائفة صناعها **(جماعة الكيزانية والقدارية)** أو القللية والقدارية، وقد رصد شو المطلوب عنها فى قائمته وهو مبلغ ٩,٠٠٠بارة وهى بخلاف ما رصد على جهة **(عمل الفخار)** المعينة بالأماكن المعدة لصناعة الأدوات الفخارية والتى عوملت طوال القرن ١٦الميلادى كالتزامات متفرقة ثم ألحقت بمقاطعة الخردة فى القرن١٧، وشملت معامل الفخار بالحسينية وبولاق ومصر القديمة، ومثلت الأوانى الفخارية المعدة لحفظ السوائل كالعسل والسكر والخل وغيره وما فرض عليها من ضرائب مصادر تمويل تلك الجهة.

٩- وكائل بيع النبيلة:

وهى معينة ببيع وشراء النيلة فى وكالة النيلة البلدى بخط الجامع الأزهر ووكالة[٣١]. اليلة بمصر المحروسة، وتستخدم بذور النيلة لاستخراج الأصباغ المطلوبة لتجهيز الأقمشة.

١٠- مقاطعة احتساب ولاية الفيوم:

وقد اشتملت تلك المقاطعة على متحصلات الرسوم والضرائب على مبيعات الأطرون، وكان من منتجات التصدير ذات الهمية البالغة والجير الوارد من ناحية الطرانة، وكذلك تحصيل الرسوم على أسواق الغلال والجمال المباعة في الأسواق وعلى الجزارين والسماكين والباعة، كما اشتملت على تحصيل الرسوم على تركات الموتى بلا وارث أو من لم يستغرق ورثته كل تركته، وذلك في نواحي الوجه القبلي والفيوم والبهنساوية والفشن وبني سويف وأرمنت وطنبشي والقيس من قوى مغاغة وبني مزار[٣٢]، والواحات وقد رصد شو في قائمته المطلوب عن تلك الجهة واعتبرها مقاطعة فرعية وهو مبلغ ١٧٧,٧١٦بارة، بينما ذكر جهة احتساب بني سويف كجهة مستقلة ورصد عنها مبلغ ٢٠,٨٠٠، ويبدو أن انفصال بني سويف عن مقاطعة احتساب ولاية الفيوم جاء في الربع الأول من القرن ١٨الميلادى نتيجة اتساع حجم النشاط فيها، وهو ما يعكسه حجم المطلوب عنها قياساً إلى حجم المطلوب عن الفيوم على اتساعها وتعدد جهاتها ومصادر تمويلها.

١١- جهة تحصيل الرسوم على المستفيدين من جلود الحيوانات الميتة:

وتضمنت الميت من الحمير أو الخيل أو غيرها، وكذلك العاملين في دباغة تلك الجلود وغيرها من الجلود، وقد التزم بها ملتزم في فترة مبكرة تحت اسم جهة **(الكواغض والجمعيات والجلديات اللقط ببولاق والقاهرة)** وقد بلغ ما دفعه ملتزمها حسبما ذكر شو سنة ١١٥٥/ ١٧٤٢ وحتى ١١٧٤/ ١٧٦٥ في قائمته المتضمنة للمتحصلات عن الالتزام لبعض جهات الخردة مبلغ ٦٢,٤٠٠بارة.

١٢- جهة تحصيل الرسوم على الجمال:

وهي على الوارد من الوجه القبلي إلى السوق التي كانت تقوم في ميدان الرميلة في مواجهة القلعة وقد رصد شو في قائمته المبلغ المدفوع عن ذلك التزاماً وقدره ٣,٥٣٦بارة[٣٣].

١٣- جهات السلخانات المعدة لذبح الجمال:-

مثلت القاهرة سوقاً كبيرة للحوم الجمال والسوائم، وقد نظمت عملية استخدام السلخانات في ذبح تلك الحيوانات بحيث كانت لملتزمها حقوق مادية وعينية على

الذبائح المعدة للاستهلاك فى القاهرة وبولاق ومصر القديمة[٣٤].

١٤- جهة القنب:-

وهى أماكن كان يتم تصنيع الحشيش والأفيون بداخلها ومنها بيت القنب دمياط وبيت القنب بالمحلة الكبرى وبيت القنب القاهرة وبيت القنب بصندفا[٣٥].

١٥- جهة مصبغة الحرير وغيرها:-

اشتملت تلك الجهة على حق تقاضى الرسوم من العاملين فى تلك المصبغة، وقد حددت إحدى الوثائق مكانها فى خط بين الصورين بالقاهرة ومعها بعض المصابغ، عرفتها إحدى الوثائق بأنها (**المصابغ البرانية**)، وجمعت إليها ما يؤخذ من المغازل (**منافع الأنوال**)، وضمت إليها الرسوم على عمليات بيع السكر الخام الوارد من الوجه البحرى والصعيد، وقد التزم بها ملتزمها نظير مبلغ ٣٧الف بارة بينما رصدها شو فى قائمته باسم المطلوب عن صناع الحرير وقد بلغ المطلوب عنها فى تلك القائمة مبلغ ٢١٨,٢٨٠بارة[٣٦].

١٦- جهة سمسرة السكر:-

مثلت صناعة السكر أحد أهم ركائز النشاط الاقتصادى فى مصر، حيث كانت مصر أهم مصدر لإنتاج السكر فى الدولة العثمانية، وكانت أسواق الاستهلاك الواسعة فى الأناضول فى حاجة دائمة وماسة للكسر المصرى، كما لم تستثن القصور السلطانية وغيرها من الجهات الرسمية من الحاجة الماسة للسكر المصرى، وبلغت كمية السكر المرسل سنوياً إليها حوالى ٨٠٠ قطار من السكر[٣٧]، وقد مثلت الرسوم المتحصلة على عمليات الإنتاج والبيع أهمية كبيرة، حيث أضيفت إلى حقوق ملتزم الخردة سنة ١٠٥٣/ ١٦٤٣ بعد أن كانت جهة مستقلة مند إنشائها سنة ٩٦٣هـ/ ١٥٢٩، والتزم بها فى تلك السنة أحد الملتزمين بمبلغ ٩٠٠٠ نصف فضة وهو مبلغ كبير إذا قيس بالمطلوب عن تلك المقاطعة فى ميزانية سنة ١٠٠٥/ ١٥٩٦ وهو مبلغ ٥٠٠٠بارة[٣٨].

١٧- جهة معامل النشا:-

وهى معينة بعمليات صناعة وبيع النشا، وكانت تمثل إحدى خامات صباغة الملابس، وقد ذكر شو فى قائمته أن المطلوب عن تلك الجهة كان مبلغ ٣١٢٠بارة.

١٨- جهات سوق الرميلة:-

كان ميدان الرميلة فى مواجهة القلعة ميداناً لسوق أسبوعية كبيرة، تتداول فيه سلع مختلفة كان من أهمها الدواب من خيول وحمير وبغال، وسميت تلك الرسوم (**موجب الدواب**)، ومن باطن ملتزمى الخردة قسمت عملية تحصيل الرسوم بين أفراد عديدين، حيث مثلت الرسوم على مبيعات الحصر الفيومى ومبيعات الحبوب وعمليات بيع الحمير والخيول والجمال عناصر تلك الجهة فى هذا السوق[٣٩]، وقد أورد شو فى قائمته المطلوب على عمليات بيع الجمال وحدها فى سوق الرميلة فى منتصف القرن ١٨الميلادى بمبلغ ٣,٥٣٦بارة.

١٩- جهة تحصيل الضرائب على صناعة الخل وعمليات بيعه فى القاهرة وبولاق:-

حيث كان بالقاهرة ١٢٣ معملاً للخل وببولاق ثلاثة، وبلغ المطلوب عنها فى قائمة شو ٣٦٠٠ بارة.

٢٠- جهة الضرائب على طلاعى النخل:-

هم العاملون بواحة سيوة الذين يقومون بعمليات تنظيف وتأبير النخيل بتلك الواحة، وقد ذكر شو عدد أفراد تلك الجهة بأنه سبعة افراد بالإضافة إلى صبيانهم، وقد بلغ المطلوب عنها ١٠,٥٦٧بارة، أما طلاعى النخيل بدمياط ورشيد فكان عليهم الانضواء تحت نفوذ ملتزم بالطوائف المتعددة فى كل بلد منها والذى اصطلحت الوثائق على تسمية (**المتحدث على مشيخة دمياط والمتحدث على مشيخة رشيد**[٤٠]).

٢١- جهة صناعة وتجارة النارجلية والتبغ المستخدم لها (المعسل):-

وقد بلغ المطلوب عن صناع المعسل فى مصر القديمة وفق ما أورد شو فى قائمته ١٠,٤٠٠نصف، وبلغ المطلوب عن زملائهم بالقاهرة ٧,٠٠بارة أما باعة الدخان فى سمنود والمحلة فقد بلغ المطلوب عنهم ١٨,٠٠٠بارة.

٢٢- جهة الضرائب على النجارين العاملين فى صناعة الأبواب والنوافذ الخشبية:
وقد أورد شو فى قائمته المطلوب عنها فى منتصف القرن عشر وهو مبلغ ٧,٠٠٠بارة.

٢٣- جهة قاعة الزفف بالديار المصرية وضواحيها وتوابعها:

وقد رصدت إحدى الوثائق تفاصيل أوسع عن توابع تلك الجهة وهى (**مسيك**

الزهر وأحمال القناديل وأحمال الشمع وأحمال النحاس والحطب السلطانى وقاعة الزفف الأمشاطى بمصر القاهرة وأعمالها)، بينما وصفت وثيقة أخرى تلك التوابع بأنها **(المزهرات للأحمال النحاس وأحمال القناديل والقبح والمجامع والكوامل وقصور الشمع بالديار المصرية وضواحيها والخانكاه وتوابع ذلك)**، وبنظرة لتلك المفردات يتضح أن تلك الجهة كانت تتضمن حرفاً صناعية هى سباكة الزهر وتشكيله وتضييع النحاس والشمع وغير ذلك، وقد التزم بها ملتزمها سنة ٩٤٢هـ/ ١٥٣٦م بمبلغ ٥٠٠ نصف فضة[٤١].

٢٣- جهة مشتركة مع مقاطعة بولاق وخضرا وتوابعها:-

رصدت إحدى الوثائق اقتسام إحدى الجهات بين مقاطعة **(اسكلة بولاق وخضرا وتوابعها)**، وهى إحدى مقاطعات الجمارك الهامة المتضمنة لإيرادات جمارك بولاق ومصر القديمة وعديد من الفروع. وبين مقاطعة الخردة وتوابعها، وتلك الجهة التابعة للمقاطعتين هى **(موجب القطن ببولاق القاهرة)**، وتختص بالرسوم على القطن الوارد لبولاق والمباع فى كافة القطن وبذورها، واختصت مقاطعة الخردة بما يوازى ٣٨% من التحصيل بالرسوم، واختصت مقاطعة بولاق بالباقى[٤٢].

هكذا كانت الجهات العامة والمقاطعات الصغيرة والفرعية المكونة لجهات التمويل الضرائبى لمقاطعة **(الخردة وتوابعها)** الرئيسية، وهى على ما أوضحنا شبكة كثيفة ومعقدة من الجهات، وما ينتمى إلى كل جهة أو مقاطعة من طوائف الحرف وعناصر النشاط الإنسانى المختلف، ولكن تبقى الإشارة إلى ما أوردناه فى ذلك الخصوص لم يكن حصراً شاملاً لكل عناصر التمويل فقد حاولت دون ذلك ندرة الوثائق فى سجلات المحاكم الشرعية وأسلوب سجلات الروزنامة فى الرصيد الإجمالى للمطلوبات المالية للخزينة السلطانية عن تلك المقاطعة الأم والذى جاءت به سجلات (دفتر ميزان أصول مال اسكلها- ومقاطعات دفتر ميزان واردات مال خراج أراضى ومال اسكلها- دفتر بسط وتطبيق واردات ومصاريف خزينة)، ورغم ما بذلته الكتابات المختلفة فى هذا الاتجاه، يبقى القول: بإن الإحاطة بكل جهات تلك المقاطعة والمطلوب عن كل جهة وتطوره هو ما حاولنا إماطة اللثام عنه دون الزعم بالوصول إلى دقائق ذلك ومنتهاه.

– حيازة الالتزامات بالمقاطعة الأم وتوابعها:

أشرنا آنفاً لاتساع وتنوع وتعدد فروع وجهات مقاطعة الخردة وتوابعها، ونوهنا إلى تعرض بعض تلك الفروع للإضافة أو الإلغاء فى ظروف مختلفة، وكان طبيعياً أن

يقود ذلك التنوع والاتساع وما كانت تفيض به عمليات الالتزام بالمقاطعة وفروعها المختلفة من أرباح إلى تعدد الجهات والأفراد الحائزة على الالتزام بها، وكذلك الجهات والأفراد المتطلعة إلى حيازتها ومنافسة حائزيها وانتزاعها منهم، وكان بديهياً أن تصبح المقاطعة وفروعها ميداناً للصراع ومرآة عاكسة لمبلغ النفوذ والتأثير والحجم لأولئك المتنافسين من كبار رجال الفرق العسكرية **(الأوجاقات)** وغيرهم من أصحاب المناصب والنفوذ من البكوات المماليك وغيرهم، وقد كانت مقاطعة **(الطشتخاناه)** أو **(المهترة الصغرى)** على ما أسلفنا عماداً وأساساً للمقاطعة الأم طوال سنوات القرن ١٦الميلادى وسنوات النصف الأول من القرن ١٧ حينما بدأت المقاطعة فى الاتساع والتمدد وابتلعت فى رحلتها تلك عديداً من المقاطعات الفرعية، والجهات التى أفردنا لها فيها قبل والتى كانت تعامل كجهات ومقاطعات مستقلة يتعامل ملتزموها مع الخزينة السلطانية، وكذا أسلفنا أن حائزيها فى تلك الفترة المبكرة من العصر العثمانى كانوا أفراداً من جماعة (مهتران قلعة مصر) الذين أدوارها كأمناء وملتزمين اصلاء، واعتبر ذلك امتداداً لما شهده العصر المماليكى حيث كان المهاترة يتضمنونها- أى يحوزونها فى نظام يتفق مع نظام **(الالتزام)** فى معظم تفاصيله[٤٣]، وفى تتبعنا لمعطيات وثائق القرن ١٦الميلادى التى جاءت بها سجلات المحاكم الشرعية فى القاهرة والأقاليم أمكننا رصد أسماء معظم من تولى الالتزام بتلك المقاطعة الرئيسية فى سنوات متعددة، تغطى مساحة زمنية واسعة من سنوات ذلك القرن، وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أن بعض الأفراد من الملتزمين بتلك المقاطعة كان يظل ملتزماً بها عدداً من السنوات، وقد جاء رصدنا لأسماء الملتزمين من المهاترة على النحو.التالى

السنة	اسم حائز المقاطعة	المصدر	رقم السجل	الوثيقة
٩٣١هـ	الشهابى أحمد المهتار بالطشتخاناه	محافظ دشت	٤	٤٨١
٩٣٦هـ	يوسف بن وفا بن أحمد الزردكاش	محافظ دشت	١٠	٦٥٦
٩٤١هـ	الزينى جانم بن يوسف المهتار	محافظ دشت	١٥	بلا رقم
٩٤٢هـ	الأمير ماماى المهتار بالطشتخاناه	محافظ دشت	١٦	٨٥٣
٩٤٣هـ	محمد الغزولى المهتار بالطشتخاناه	محافظ دشت	٢٧	٢٣٢
١٠٠٤هـ	الناصرى محمد بن عسكر المهتار	محكمة دمياط	٣٥	١٥٤
١٠١٣هـ	الشهابى أحمد بن أحمد المهتار	باب عالى	٨٥	٢٣٥
١٠٢٣هـ	الأمير رجب المهتار	دمياط	٥٣	٤٢٠
١٠٤١هـ	الأمير أحمد أغا مهتران جكار	دمياط	٧٧	٨٥٣
١٠٤٩هـ	سنقر أغا مهتران باشا	دمياط	٨٥	١١٧
١٠٥٣هـ	مكندريس بن إسكندر المهتار	محكمة قناطر السباع	١٢٠	٩٧٦
١٠٥٧هـ	الزينى جعفر بن عبد الله الرزمى	باب سعادة و الخرق	٣٨١	٤٠٢

وبنظرة بسيطة إلى دلالات ذلك الجدول يتضح السيطرة شبه الكاملة لرجال **(جماعة مهتران قلعة مصر)** على مدار القرن ١٦الميلادى كاملاً وحيازتهم للمقاطعة الرئيسية، وهى السيطرة التى كان يتبعها حيازة بعض الفروع الكبيرة أو الجهات من تلك المقاطعة لبعض عناصر تلك الجماعة من غير كبار رجالها، وقد رصدت إحدى وثائق الدشت نزاعاً بين الملتزم الرئيسى بمقاطعة الطشتخاناه واسمه الزينى جانم بن يوسف مع ملتزم الجهات التابعة للمهترة فى المحلة وقد عرفته الوثائق بأنه على المهتار بالمحلة(٤٤)، تتميزاً لها عن ملزمة فى المقاطعة الأم، على أن سنة ١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م قد شهدت دخول بعض كبار رجال أو جماعة المترفة فى الالتزام بمقاطعة الخردة وتوابعها بقوة بعد أن شارك بعضهم على فترات متقطعة متباعدة منذ سنة ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م وذلك بعد عشر سنوات من تأسيس ذلك الأوجاف(٤٥)، ومع أواخر القرن ١٦الميلادى بدأت المشاكل والأزمات الاقتصادية تواجه الإدارة المركزية للدولة العثمانية فى استنبول واشتدت حاجتها للأموال، وبدأ اتساع دائرة الالتزام الضرائبى من خلال العسكرين، وتزامن ذلك مع تزايد أعداد الجنود المستحقين للرواتب المادية والعينة وتضاعف أعدادهم، واتساع الحاجة للتجهيزات العسكرية والتسليح فى تزامن مع تزايد الجهد العسكرى العثمانى فى أوروبا، وهنا لجأت الدولة العثمانية لتعويض العسكريين عن نقص دخولهم الناشئ عن الأسباب السابقة إضافة إلى تخفيض أعباء التضخيم الناشئ عن التراجع فى قيم العملات وقدرتها الشرائية، والخلل النقدى الناشئ عن تراجع نسبة الفضة داخل البارة وأوزانها بما يزيد على نسبة ٣٠% وزاد على كل هذه الاختلالات الناشئة عن تدفق الفضة الأوروبية إلى الدولة العثمانية وما أعقبها مما يمكن تسميته بتفريغ الدولة العثمانية من العملات الذهنية، وصاحب ذلك كله تغيرات حادة فى الموازين التجارية بين الدولة العثمانية ودول أوروبا الغربية(٤٦).

وقد اجتمعت تلك الأسباب إلى اضطرار الدولة العثمانية وإداراتها المركزية إلى مواجهة مشاكل فى هيكل التنظيم المالى العثمانى؛ حيث كانت مداخيل الدولة وإيراداتها تجبى وفقاً للسنة الشمسية، بينما كانت مصاريفها تحسب وفقاً للسنة القمرية، ومن تلك الإيرادات كانت تصرف رواتب الجنود، وقد وصلت تلك الرواتب ارتفاعها قياساً إلى الإيراد العام للدولة حتى بلغ الإنفاق على رواتب العسكريين حوالى ٦٧% من إجمالى كل النفقات التى تنفقها الدولة العثمانية ١٠٠٨هـ/ ١٥٩٩م، وكانت تلك الرواتب تدفع وفقاً للتقويم الهجرى مما أدى إلى نشوء اختلالات حادة بين الإيرادات والمصروفات،

ونشوء فراغ فى الميزانية يحدث كل ثلاثة وثلاثين عاماً تكون فيه نفقات الدولة كما هى بينما تتلاشى الإيرادات نتيجة لفارق التقويم[٤٦]. وقد اجتمعت تلك الأسباب وما تمخض عنها من نتائج مختلفة لتؤدى إلى ما يمكن أن نسميه ظاهرة ثورات المعسكر وما أسفرت عنه من الاضطراب الأمنى والسياسى، وكان أحد نتائجه التوسع فى منح الأوجاقات العسكرية الالتزامات المختلفة كلون من ألوان التعويض والاسترضاء[٤٧]، وعلى هذا تراجع إلى درجة الاختفاء دور المهاترة كملتزمين أصلاء لمقاطعة الخردة وتوابعها فى أربعينات القرن ١٧الميلادى، ويعزى ذلك لضعف الثقل السياسى والإدارى واختفاء الظهير العسكرى الذى يدعهم فى حلبة الصراع على المقاطعة وبدأ تنامى دور رجال أوجاق متفرقة الذى أنشأ سنة ٩٦٢هـ/ ١٥٥٤م. لإحداث توازن بين أوجاقى مستحفظان وعزبان وهذان هما أبرز الأوجاقات وأكثر نفوذها. وقد بدأ رجالهم فى حيازة تلك المقاطعة تاركين باقى المقاطعات الحضرية للأوجاقين الأكبر مستحفظان وعزبان والأقاليم لأوجاق الأسباهية، وقد سجلت بعض الوثائق كثافة السيطرة لرجال أوجاق متفرقة على مقاطعة الخردة فى السنوات من ١٠١٧/ ١١٠٨ وعلى مدار نصف القرن الأول من القرن ١٧ وفيما يلى قائمة لبعض حائزى المقاطعة فى بعض سنوات تلك المدة:-

السنة	اسم حائز المقاطعة	المصدر	رقم السجل	الوثيقة
١٠١٧	الأمير محمد بن عبد الله متفرقة	محافظة دشت	١٢٨	٧٩٢
١٠١٨	الأمير سليمان بن مصطفى أغا متفرقة	باب عالى	١٢٧	٢٨٩
١٠٥٠	الأمير عبد الله بن جلويش بالخدمة العالية المتفرقة	باب سعادة	٣٧٥	١٨
١٠٥١	الأمير الناصرى بن العلاى جاوشان	باب سعادة	٣٧٦	٨١
١٠٥٤	الأمير أحمد جاويش ديوان مصر	دمياط	٩٠	٥٤
١٠٥٩	الأمير على جلبى جاويش	باب عالى	١٢٧	٩٨٦
١٠٧٥	الأمير مصطفى جلبى أغا متفرقة	محافظة دشت	١٨٥	٢
١٠٨٨	الأمير حسن اغا متفرقة	محافظة دشت	١٩٨	٥٠٩
١٠٨٩	الأمير اغا كتخذا جاويشان	محافظة دشت	١٩٨	٥١٩

وبقراءة بسيطة لمدلولات القائمة السابقة يتضح مشاركة رجال أوجاق جاويشان نظراءهم من أوجاق المتفرقة فى حيازة مقاطعة الخردة وتوابعها، وإن شهدت سنوات

نهاية العقد الخامس وكل سنوات العقد السادس من القرن ١٧ استيلاء رجال جاويشان على المقاطعة كملتزمين ثم استعادة رجال أوجاق المتفرقة لزمام الأمور، وفى تقديرنا أن ضعف الظهير العسكرى والسياسى وحجم الدور والمسئوليات وهو الذى أقصى المهاترة من حيازة الالتزام بالمقاطعة الرئيسية **(الخردة وتوابعها)** كان هو نفسه السبب وراء الظهور السريع والاختفاء الأسرع لرجال أوجاق جاويشان من ميدان الصراع، حيث يعلن النفوذ والحجم والدور والتحالفات عن نفسه فيه بقوة، وما اجتمع من أسباب لتراجع واختفاء دور المهاترة ورجال متفرقة وجاويشان كانت نفسها وراء تصاعد دور رجال أوجاق عزبان الذين بدأ ظهور رجاله كملتزمين أصلاء بمقاطعة الخردة بشكل فردى ونسبة ضئيلة فى العقد السابع والثامن من القرن ١٧الميلادى، ولكن سرعان ما سيطروا بشكل كامل على الالتزام بتلك المقاطعة، وتمثلت مشاركة غيرهم بشكل ضئيل فى الالتزام من باطنهم ببعض الجهات الفرعية إلى أن دانت لهم السيطرة التامة، وأصبحت عوائدهم من الخردة وتوابعها وكذلك مقاطعة سمسرة بحرين المعينة بالملاحة النيلية[٤٨] أهم مصادر دخولهم على الإطلاق، وأصبح رجال عزبان يتداولون تلك الالتزامات على كافة مستويات الالتزام، كل حسب رتبته ومكانته فى أوجاقه، وصار الحفاظ علي الالتزام بالخردة وتوابعها وغير ذلك من النواحى التابعة لأوجاق عزبان أمراً حيوياً ودونه يهون كل شئ حتى ولو اقتضى الأمر الدخول فى حرب طاحنة مع المتنافسين والدخول فى تحالفات مع أوجاقات وعداءات مع أخرى. وفى تلك الظروف تداخلت العلاقة بين الأوجاقات وبين الحرفيين المختلفين وطوائفهم ويأتى فى القلب من ذلك أوجاق عزبان باعتبار اقترابه إلى درجة الالتصاق بطوائف كثيرة من طوائف الحرف من خلال الالتزام الضرائبى بمعظمهما، وكانت العلاقة بين الأوجاقات والحرفيين علاقة تبادلية انتسب فيها كثير من الحرفين للأوجاقات؛ احتماء بنفوذها، وفرض[٤٩] رجال الأوجاقات حمايتهم على الحرفين وانتسب كثير منهم للحرف، وخصوصاً الطبقات الدنيا فى الأوجاقات[٥٠].

وعبثاً حاولت الإدارة المركزية العثمانية التصدى لتلك الظاهرة دون جدوى، ومما أورده أحمد شلبى فى هذا الشأن فى تاريخه لسنة ١١٢٣/ ١٧١١ ما يؤكد أن رفض تلك المحاولات كان إرادة اجتمع عليها المجتمع من عسكرين وحرفيين، وقد أفراد مؤرخو القرن ١٨الميلادى لتفاصيل تلك الصراعات بين الأوجاقات والبيوت المملوكية المتحالفة معها على الاستحواذ على مقاطعات الالتزام الحضرى وعلى التجاوزات والحمايات والعوائد الإضافية التى كان كل فريق يفرضها على أوجه النشاط الخاضعة له كالتزام، كما باءت محاولات الإدارة المركزية العثمانية انتزاع مقاطعات الالتزام

من الأوجاقات بالفشل(٥١)، وفى النصف الثانى من القرن ١٨ الميلادى استأثر بمقاطعة الخردة رجال من بيوت القازدغليه والجلفية، حيث تحول عزبان ومستحفظان من حامية عسكرية مواليه للدولة العثمانية إلى محالفة ومساعدة النظام المملوكى المتمثل فى البيوت المملوكية المختلفة، وبذلك حاز المماليك المناصب داخل الأوجاقات، وأسهم ذلك فى نقل ولاءات والأوجاقات على نحو ما أشرنا، ورغم ما أصابه على بك الكبير من نفوذ توهم معه أنه قد سيطر على مقاطعات الالتزام المختلفة إلا أنه على العكس من ذلك ترك مقاطعة الخردة وتوابعها فى حيازة أوجاق عزيان(٥٢).

وقد سجل حسين أفندى واستيف استقرار مقاطعة الخردة وفى حوزة أوجاق عزبان، ونوه استيف إلى ضخامة العوائد عن تلك المقاطعة، وفى نفس الوقت أشار إلى كثافة فروعها وتعقدها، بحيث بات من الصعب على الإدارة الفرنسية الإحاطة التامة بها(٥٣)، وهو الأمر الذى نوهنا إليه فى رصدنا لمختلف المقاطعات الفرعية والجهات والمصادر التى تتعلق بمقاطعة الخردة وترتبط بها والذى حاولنا ما أسعفتنا الوثائق والسجلات المختلفة تداركه.

١- نظام التعامل الضرائبى:

يبدو من الضرورى الحديث عن النظام الذى اتخدته الإدارة المركزية العثمانية فى ولاية مصر كوسيلة وأسلوب لجباية الضرائب من الجهات والمقاطعات الحضرية عموماً، ومقاطعة الخردة وتوابعها على وجه الخصوص، باعتبار أن هذا البحث معنى بها فى المقام الأول، وقد بدت الوثائق التى باحت بها المحاكم الشرعية والتى صدرت للتعاملات المختلفة على جهات وفروع المقاطعة لنصف الأول من القرن ١٦الميلادى متضاربة فيها تبوح به من معلومات حول ذلك النظام، ومرد ذلك التضارب يرجع إلى وصفها للقائم على إدارة تلك المقاطعة بأنه (**الأمين بمقاطعة الطشتخاناه وأمرية علم**) حيناً، وحيناً آخر بأنه (**المتحدث على المهترة**)، وأحياناً بأنه (**أمين الخردة**) أو (**ناظر الخردة**) بتعبير وثيقة أخرى، كما وصفت مقاطعة الخردة بأنها (**ديون الذخيرة الشريفة جهة الطشتخاناه المشمولة بتحدث مماى المهتار**)، وإن بدأ الترادف فيما رصدته الوثائق من توصيفات فإن التناقض يبدو سافراً حينما تصف وثائق أخرى القائم على إدارة المقاطعة- موصوع البحث- فى ذات الوقت- بأنه (**الملتزم بمقاطعة الطشتخاناه وأمرية جكار**)(٥٣)، وذلك للفارق الكبير بين نظام الالتزام الذى يدير أصحابه ما التزموا عنه من مقاطعات أو جهات بالأسلوب الذى يرونه مناسباً لهم، وذلك بغرض الانتفاع من الفارق بين ما أدوه للدولة وبين ما حصلوه وبين نظام الأمانات الذى تدفع فيه

الخردة السلطانية بموظفين لديها (أمناء) تدفع لهم رواتبهم لتحصيل مستحقاتها الضرائبية، وهكذا فإن ظاهر النصوص الوثائقية يشير إلى استخدام الإدارة المركزية لأسلوبين مختلفين، هما أسلوب ونظام **(الأمانات)**، حيث الأصل فيه أن كل الإمكانيات الدولة وولاياتها هى ممتلكات سلطانية، وأن الدخول المتحصلة عنها هى فى حقيقة الأمر دخول سلطانية تجمع بواسطة أولئك الموظفين **(الأمناء)**، وهو ما أشار إليه قانون نامة ولاية مصر، ثم تؤدى حصيلة ما جباه أولئك الموظفون **(الأمناء)** إلى ناظر الأموال، والذى حل محله الديوان الدفترى المشرف على مالية مصر العثمانية(٥٤)، والذى أصبح فيه الفتردار مضطلعاً بما كان على ناظر الأموال من مسئوليات، واختصت إحدى جهات الديوان الدفترى وهى جهة ديوان الروزنامة بتحصيل وتسجيل إيرادات المقاطعات المختلفة، وما تحدد من تلك المبالغ كنفقات فى مختلف الجهات ولمختلف الأغراض(٥٥).

أما الأسلوب الثانى الذى أوحت به الوثائق فهو نظام الالتزام، وذلك من خلال توصيفها على إدارة مقاطعة الطشتخاناه فى تلك الفترة بأنه **(الملتزم بمقاطعة الطشتخاناه وأمرية علم)**، أو **(الملتزم بالمهترة)** ونظام الالتزام- دون الدخول فى تفاصيله الواسعة وما يصحبه من تراتيب إدارية- هو نظام يرتكز على وجود جهتين تتفق كل منهما على تخويل الجهة الأخرى حقوقاً معينة مقابل التزامات محددة يتعهد بتقديمها كل طرف لصاحبه، وتكتب حجج وعقود بتلك الاتفاقات، ويشهد الشهود عليها بعد تضمينها لكل تفاصيل الاتفاق وشروطه فى المحكمة الشرعية، والطرف الأول من تلك المعادلة هو الديوان العالى ومن يمثله الذى يخول الطرف الثانى حقوقه وواجباته الإدارية، ويعطيه قانونية جمع الرسوم والضرائب من جهات ذات أنشطة محددة بوضوح، وذلك نظير سداد الطرف الثانى لمبالغ محددة يدفعها للطرف الأول بصفة معجلة، وهو ما اصطلحت الوثائق على تعريفه باسم **(حق التصرف والانتفاع)**، ويكفل الطرف الأول باعتبار سلطته على مختلف الأجهزة الإدارية وأجهزة الضبط الاجتماعى والإدارى فى الناحية والنشاط محل الاتفاق حق التمكين والحماية والمساءلة للطرف الثانى، كما يعطيه حق نقل تلك الحقوق إلى وكلاء أو ملتزمين من الباطن أو ملتزمين من باطن ملتزمى الباطن، وتنسحب كل تعهدات الطرف الول، وهو الديوان العالى الممثل لجهة الإدارة المركزية لولاية مصر على كل من خوله الطرف الثانى حقوقه، وذلك من خلال معادلة جديدة يلعب الطرف الثانى- وهو الملتزمون فيها- دور الطرف الأول- وهو الديوان العالى حين يلزمون آخرين من باطنهم ببعض فروع ما حدد لهم أساساً(٥٦). من جهات التمويل وفروع النشطة المختلفة التى تدور فى إطار

وحدود ما تضمنته عقد الالتزام الأصلى، أما الطرف الثانى أو من ينيبه أو يوكله أو يلزمه من باطنه فله حق استرداد الضرائب فى إطار محدد تغل فيه يداه عن الزيادة فى الضرائب عن النطاق المستقر والمتعارف عليه، ويصبح من حق الطرف الأول والذين خولوا سلطاته من الملتزمين الأصلاء إلغاء ذلك التعاقد إن تقاعس عنه أو عن أدائه متقاعس، وهو على ذلك نظام استثمارى يستثمر فيه الملتزمون به ما يدفعونه مقدماً، وتتمثل عوائدهم فى الفارق بين ما يجبى على الأنشطة من رسوم وضرائب وبين ما يؤدى إلى الخزينة السلطانية أو الملتزم الأصلى، فى حالة الالتزام من الباطن من مبالغ، وهذا الفارق هو اصطلح على تعريفه بأنه **(فائض الالتزام)**.

ورغم ما ذكره البعض من تأخر العمل بنظام الالتزام إلى القرن ١٧الميلادى، أو استخدام النظامين بطريقة تبادلية وبتداخل كبير، وما عزى إلى سنة ٩٧٦/ ١٥٦٨ باعتبارهما بداية لمعاملة الأمناء كملتزمين، رغم أن نظام الالتزام أكثر تعقيداً من نظام الأمانات، ولكن أصحاب ذلك الرأى اعتبروا أن العدول عنه إلى نظام الالتزام كان هروباً من الأعباء المالية لنظام الأمانات وما يحتاجه من رواتب للأمناء ربما تعوزهم الدافعية والحماسة للتحصيل الضرائبى، وهى التى توافرت بداهة عند الملتزمين على كافة مستوياتهم(٥٧). ورغم ذلك فإن نصوص وثائقية مبكرة تثبت استخدام نظام الالتزام منذ دخول العثمانيين إلى مصر- لاسيما وأنه هو نفسه كان نظاماً متعاملاً به على معظم جهات النشاط الحضرى فى العصر المملوكى- تحت اسم نظام التضمين أو الضمان(٥٨).

وقد عرفت إحدى الوثائق سنة ٩٣١هـ/ ١٥٢٥م المسئول عن إدارة المقاطعة بأنه **(الشهابى أحمد الملتزم بجهات الطشتخاناه)**، كما أوردت إحدى الوثائق سنة ٩٣٦هـ/ ١٥٣٠م نصاً يؤكد تطبيق الالتزام كنظام ضرائبى منذ السيطرة العثمانية على مصر، جاء فيه **(التزم يوسف وفا بن أحمد المعروف بالزدكاش طشتخاناه وأمر عليه بمحروسة مصر فى عشرين ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وتسعمائة وذلك لسنة كاملة فى الشهر نصف نصف دينار واثنين وأربعون ديناراً كل دينار خمسة وعشرين نصف فضة كبار سليمانى...)**، كما تواترت وثائق عبر سنوات مختلفة تلت ذلك تتضمن نفس المعنى(٥٩)، ويؤكد استخدام الإدارة العثمانية لنظام الالتزام كنظام ضرائبى للتعامل مع المقاطعات الحضرية ومنها مقاطعة الخردة.

وهكذا فإن على الأرجح فى ذلك الشأن الذى عولنا عليه بعد استقراء عديد من نصوص الوثائق واستجلائها أن استخدام الوثائق لمصطلح **(الأمين كان من قبيل**

الترادف مع مصطلح الملتزم)، خاصة وأن ما أوردته تلك الوثائق من تفاصيل تعاملات الأمناء القائمين على مقاطعة الطشتخاناه وما تفرع عنها مع غيرهم تؤكد أن تعاملهم هذا خضع لكل قواعد وتراتيب وفلسفة نظام الالتزام، وقد رصدت وثيقتان متتابعتان ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م توصيفين مختلفين لشخص واحد عندتعامله على جهات التزامه، وجاء في أولهما أنه (**الأمير مراد جاويش الأمين بالثغر**) وجاء في الأخرى أنه (**الأمير مراد أمين السكة السلطانية سابقاً الملتزم بمقاطعة الثغر**)[٦٠].

وقد اعتمد نظام الالتزام لنجاح عملية التحصيل الضرائبي أسلوب الضمان الجماعي، حيث لابد أن تنص وثيقة التعاقد على الالتزام على تحديد مدة التعاقد، وهي تتراوح بين سنة وأكثر، وإن سجلت بعض وثائق الالتزام من الباطن مدداً أقل من ذلك، ثم ضرورة وجود ضمناء يضمون وفاء الملتزم بسداد ما عليه، وهو ضمان تتوافر فيه كل الشروط القانونية للضمان، من حيث اعتبار الضامن كالأصيل في الوفاء بشروط التعاقد، وينصرف الضمان إلى الذمة والمال والنفس[٦١]، ولا ينصرف الضمان أو كما أسمته بعض الوثائق (**الكفالة**) إلى كفلاء من غيره الطرفين فقط، وإنما كان التزام أكثر من رجل بجهة واحدة يعني تكافلهم وتضامنهم معاً ذمة ومالاً ونفساً[٦٢].

وفي حالات الالتزام بالمقاطعة الرئيسية كان لابد أن يضمن كبار رجال الأوجاق الملتزمين الأصلاء من زملائهم للديوان، ويبدو أن ذلك الأسلوب ارتضته الإدارة لضمان الوفاء بالمبالغ المتفق عليها في عقود الاتفاق على الالتزامات، وقد نقلت لنا بعض الوثائق صورة للضمان المزدوج، وهو إجراء احترازي كانت تأخذ به الإدارة العثمانية في حالات تعدد الملتزمين، وكان ذلك الحق ينتقل إلى الملتزمين، حيث يتضامن لديهم ملتزمو الباطن ويتضامن مع أولئك بعض مشايخ الحرفة أو الطائفة أو بعض الأقارب، وفي تلك الحالات لابد أن يقبل الطرف الأول ذلك الضمان، وبتعبير الوثيقة (**وقد قبل منهم ذلك قبولاً شرعياً وهم في ذلك متضامنون متكافلون في الذمة والمال والحالات الست المعتبرة شرعاً الضمان الشرعي بالإذن الشرعي والقبول المرعي**)[٦٣].

على أن نظام الالتزام الذي تعاملت به الإدارة المركزية اعتبر نظاماً يتسم التعامل به بالمخاطر الشديد، الناشئة عن تخويل الملتزمين حقوقاً وسلطات واسعة بعيداً عن السلطة المركزية، مع أنه لا يعتبر مشروعاً خاصاً لصاحبه بصفة مطلقة؛ وذلك لأن الدولة احتفظت لنفسها دائماً بحق التدخل وتصحيح الأوضاع، غير أن كل ذلك لم يحل دون ظهور سلبيات ذلك النظام في فترات التراجع الإداري أو الفراغ السياسي، أو

النزاعات السياسية، وعلى هذا يمكن اعتبار سنوات النصف الأول من القرن ١٦الميلادى كانت تمثل سنوات التطبيق المثالى والآمن لنظام الالتزام، وفيها برزت إيجابياته[٦٤]، حينما كانت الإدارة المركزية تتصدى بحسم لأطماع الملتزمين، ولكن السلبيات والمحاذير الكامنة وراء استخدام ذلك النظام سرعان ما أبرزها التراجع التدريجى للقبضة الإدارية العثمانية، وإن كان ذلك كله بشكل نسبى فى حجمه وتأثيره وزمانه مع ابتداع جهات التمويل وعناصر النشاط المختلفة من أساليب الحماية الذاتية ما مكنها من التأقلم مع تلك الظروف[٦٥].

أما مستويات الملتزمين الذين أداروا مقاطعة الخردة وفروع وجهات تمويلها المختلفة فإنها تمثلت فيما يلى:

١-ملتزمو المستوى الأول:

نعنى بهم الملتزمين الأصلاء الذين يتعاقدون مباشرة مع الديوان العالى وديوان الروزنامة على الالتزام بالمقاطعة الرئيسية المتضمنة لكل فروع وجهات التمويل، وهم يمثلون الطرف الثانى فى التعاقد على الالتزام فى تلك الحالة، وقد أسلفنا أن رجال جماعة مهتران قلعة مصر ومن بعدهم رجال أوجاقى متفرقة وجاويشان ثم عزبان قد استأثروا بالالتزام بتلك المقاطعة، وقد أشرف أولئك على ما اصطلحت علية وثائق المحاكم الشرعية بأنة **(ديوان الخردة)** فكانوا يتسلمونه من سابقيهم من الملزمين عقب تعاقدهم على الالتزام، وكانت العناصر الإدارية الفنية العاملة فى مقر ديوان الخردة من الكتبة وغيرهم تكفل أنسيابية عمليات تغيير الملتزمين[٦٦]، أما مدة الالتزام فكانت سنة كاملة تتحدد وفق الالتزام بالمقاطعة الرئيسية وإرادة الطرفين، وإن سجلت بعض الوثائق مددا للالتزام من الباطن أو فى مستويات الالتزام الأدنى، واتى يلتزم فيها بعض مشايخ الحرف أو كبار رجال العائلات الخاضعة لمقاطعة الخردة من تلك التى تمتهن حرف اللهو والترفيه أو النشاط الهامشى[٦٧].

وقد حكمت عمليات تداول الالتزامات على مختلف تسمياتها قاعدة التزايد، حيث كانت تلك العمليات تتم فى مزاد أو ما يشبهه، يجوز الالتزام فيها من يقدم عرضا ماليا أكبر، وكان الملتزمون الأصلاء من رجال الأوجاقات المختلفة المحتكرة لمقاطعة الخردة وتوابعها يديرون ما التزموا به فى إطار علاقة خاصة تحكم علاقاتهم باوجاقاتهم، والثابت المتعارف علية فى تلك العلاقة[٦٨]، على أن حيازة تلك المقاطعة فى مستوياتها الأولى مثلما دانت لشخص واحد فإن بعض الوثائق قد رصدت اشتراك أكثر من واحد فى حيازتها، ومن ذلك التزام كل من الزينى جقمق والزينى أحمد

المهتاران بمقاطعة الطشتخاناه الرئيسية سنة ١٠١٨هـ/١٦٠٩م، كما التزم محمد جورجى عزبان منفردا بالمقاطعة سنة ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م وقبله بعام التزم بها الأمير حسين أغا[٦٩]، ولملتزمى المستوى الأول الأصلاء حق إدارة المقاطعة وجهاتها بالشكل الذى يرونه من حيث إدارة بعض فروعها بأنفسهم أو بمعاونيهم، أو إلزامها لآخرين وقبول العروض المقدمة للالتزام ورفضها ,إعفاء من يرون إعفاءه وإقامة الدعاوى القضائية فى المحاكم الشرعية على المتقاعسين والشكوى لنفس المحاكم من تقاعس ملتزمى الباطن وغيرهم، وهذا يفسر لنا ما سبق أن أشرنا إليه من تحصيل للرسوم والضرائب على البغايا وغيرهم، ورفع ذلك أحيانا أخرى، فالأمر فى تلك الحالة كان متعلق بإرادتى الباشا والملتزمين الأصلاء وتوجههم الأخلاقى والدينى.

٢-المستوى الثانى (الوكلاء- ملتزمو الباطن)[٧٠]:

رصدت الوثائق لونا من ألوان الوكالة فى إدارة الجهات والمقاطعات الفرعية، حيث استندت إلى الوكلاء فى مثل تلك الأحوال مهمة تحصيل الرسوم والعوائد من عناصر التمويل الضرائبى دون التزمات محددة على أولئك الوكلاء، باستثناء تسليم ما تم تحصيله من تلك العناصر للملتزمين الأصلاء، وقد أقام أحد المهاترة من الملتزمين بالمقاطعة الأصلية فى سنة ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م أحد مشايخ الحرف فى دمياط وهو الحاج على البرنبالى بغرض جمع العوائد والرسوم المتعلقة بالمقاطعة، وقد نصت الوثيقة على ذلك وجاء فيها **(يجمع لنا عوايدنا التى عليكم بموجب الخوالى القديمة وبموجب بيور لدى شريف من صاحب الدولة من طوائف الحمامية والسقائين والطحانين والمدافنين والعجانين وصناع العيش وسائر ما يتعلق بجهة مهتار باشا بثغر دمياط)**، وقد اتخذ ملتزمو المقاطعة الرئيسية ذلك الأسلوب مرات عديدة فى دمياط، حيث أطلقت إحدى الوثائق على القائم على التحصيل لقب (وكيل المهتار)[٧١].

وجاء فى نص وثيقة الوكالة **(صورة تذكرة محضرة من مهتار باشا بمصر مضمونها توكيل الشريف محمد تابع الأمير دلادر ملتزم ثغر دمياط لجمع ما يتعلق بنا بموجب العادة القديمة والتحذير من المخالفة وكل منكم من يعاند فى ذلك ويخالفة فيرسل يعلمنا نحضر به إلى هنا عندنا ويخلص من حقه ويحصل له غاية التحقير٠٠٠)** وهكذا فإن استقراء ذلك النص يشير إلى أن مهمة الوكيل لا تعدو جمع الرسوم والعوائد الضرائبية ممن يهبون لأدائها، والإبلاغ عن الممتنعين عن السداد للموكل، وهو الملتزم الأصلى بالمقاطعة الذى يتخذ ما يراه مناسبا فى ذلك الشأن دون مسئولية ما أو تأثير أو تأثر يقع على الوكيل، وعلى هذا لم ترصد وثائق الوكالة على

اختلافها مبلغا ينبغى على الوكيل دفعه أو شروطا وضعها موكل على وكيله، بل ولم ترصد المنافع التى تعود على الوكلاء من ذلك، ولذلك لا يعدو عقد الوكالة سندا قانونيا تقوم جهات التمويل من طوائف الحرف بالتعامل مع الوكيل بموجبه، ويبدو أن أسلوب الوكالة كان أسلوبا يلجأ إليه الملتزمون الأصلاء فى جهات التمويل المستقرة، أو قليلة العدد، محدودة الدخل، بسيطة التركيب، أو تلك التى لم يتقدم أحد للالتزام بها من الباطن، على أن الوثائق لم تسجل شيوع استخدام أسلوب الوكالة، بل سجلت عناء وعنتا ما لاقاه الوكلاء فى تحصيلهم لعوائد موكليهم، وآية ذلك أن عام ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م قد شهد عدول ملتزمى مقاطعة الخردة الأصلاء عن استخدام ما شاع استخدامه فى ثغر دمياط من الوكالة، أرسل عابدى أغا مهتران باشا وكيلا عنه اسمه أحمد الترجمان ولكن ما صادفه ذلك الوكيل من المشكلات أدى إلى العدول عن أسلوب الوكالة فى ثغر دمياط وإدراجه التزاما ضمن جهات عديدة فى الوجهين القبلى والبحرى وإسنادها إلى الأمير حسن جاويش الذى التزم بتلك الفروع والجهات من باطن ملتزم مقاطعة الخردة الجديد فى العام التالى، وهو الأمير أحمد جاويش الذى عدل عن توكيل غيرة، ربما لقصور الوكلاء عن القيام بمهمتهم، أو بتقدم أحد الملتزمين بعرض يلتزم فيه بتلك الجهات، وهو الأمر الذى لا نستطيع أن نجزم به[٧٢].

أما ملتزمو الباطن فكانوا يلتزمون لدى ديوان الخردة والقائمين عليه بجهات محددة، ترصد بدقة فى وثائق الالتزام وأسلوب سداده الذى غالبا ما يتناسب مع طبيعة الجهات موضع الالتزام، فهناك سداد على ثلثه أقساط متساوية فى المدة والمبلغ، وهناك أقساط أقل أو أكثر من ذلك، وهناك سداد يومى لبعض الجهات البسيطة الدخل والتركيب، وكما أسلفنا فإن لملتزمى الباطن أن يقسموا الجهات التى التزموا بها إلى جهات فردية وإلزامها الآخرين أو تحصيل رسومها بأنفسهم.

وقد غلبت على ملتزمى الباطن من المستوى الثانى أن يكونوا رجالا من الأوجاق صاحب السيطرة، ممن يشغلون رتبا ومكانة أدنى، أو بعض العاملين فى جهات التزامهم، سواء كانوا تجارا أو مشايخ حرف، وسوف نضرب أمثلة محددة لذلك:-

١-سنة ٩٤١هـ/١٦٥٣٤م التزم على المهتار بالمحلة الكبرى **(بجهات الطبالين والزمارين والدلالين وغيرهم من باطن الزينى جانم بن يوسف المهتار بالخدمة الشريفة على جهات الطشتخاناه نظير مبلغ ١٠٠٠نصف فضة لمدة خمسة أشهر)** وقد جمع المهتار على إلى جانب التزامه بتلك الجهات تعيينه كنائب عن الملتزم الأصلى فى عدة جهات، وقد وافقة الملتزم الأصلى على ذلك وخوله حقوق وسلطات

العمل كنائب، وعبرت عن ذلك الوثيقة بقولها: **(وأذن له أن يكون نايباً عنه بالوجه القبلى والبحرى والثغر السكندرى وفوه ومنوف والنحارية والمنزلة والشرقية والغربية وأذن له فى التكلم على جهات المغانى والحوشة بالمحلة الكبرى...)**.

٢–فى سنة٩٧٦هـ/١٥٦٨م التزم الشيخ على بن إسماعيل البولاقى الدخناوى للمهتار قلندريس إسكندر التوفكجى بلوك٣٥ بمبلغ ٦دنانيرفى مدة سنتين كاملتين نظير تخويله حق جمع الرسوم من **(مشيخة منف وجميع طايفة الرختاوية بالقاهرة وبولاق ومصر القديمة)**[٧٣].

٣– فى سنة ١٠١٨هـ/١٦٠٩م التزم الشريف على من باطن ملتزمى الطشتخاناه وأمريه علم وهما الزينى جقمق وأحمد المهتاران بالجهات التابعة للمقاطعة فى عدة نواحى **(مهترة الفيوم والوجه القبلى نظير مبلغ ١٣ألف نصف على ثلاثة أقساط متساوية مدة ومبلغاً)**[٧٤].

٤– فى سنة ١٠٢٦هـ/١٦١٧م التزم محمد بن صلاح الدين بن محمد المحلاوى لجهة الطشتخاناه وأمريه علم الجارية فى التزام المهتار الزينى قلندر بمبلغ دينارين ذهب نظير منحه حق تحصيل الرسوم والضرائب من طوائف الحرف الخاضعة للمقاطعة فى المحلة الكبرى.

٥– فى ينة ١٠٨٨هـ ١٦٧٧م التزم ثلاثة رجال من أوجاق عزبان، هم الحج عبد القادر والحج نور الدين وعلى الحكيم لمحمد حوربجى عزبان ملتزم المقاطعة الرئيسية بمبلغ ١٠ ألف نصف فضة على أربعة أقساط متساوية مبلغا وزمنا نظير تخويلهم حق جباية الرسوم[٧٥] على بعض الطوائف المختلفة.

وقد ذكرنا أن الحقوق القانونية لملتزمى الباطن كان فى إمكانهم نقلها بدورهم إلى ملتزمين من باطنهم،أو إلى مشايخ طوائف الحرف، وأولئك كانوا يأتون فى نهاية سلم ترتيب الملتزمين، لكون معظمهم من الحرفيين أو التجار أو مشايخ الحرف، ولذلك بات من الواجب تصنيفهم داخل الفئة الثالثة من مستويات الالتزام.

٣– ملتزمو المشيخات:

نعنى بهم بعض مشايخ طوائف الحرف الذين كانوا يلتزمون بجهات تتضمن عدة طوائف فرعية،تمارس أنشطة مختلفة، بعضها متقارب النوعية[٧٦]، والبعض الآخر يمارس أنشطة مختلفة وإن جمع المكان بين تلك الطوائف والحرف جميعاً، وكثيرا ما نسبت تلك المجموعات إلى المدينة أو إلى حرفة ذلك الشيخ الملتزم بتلك الحرفة

الفرعية، وقد أطلقت الوثائق على تلك المجموعات الحرفية عدة تسميات كانت أولاهـا تنسبها إلى المكان (مشيخة دمياط- مشيخة منف العليا- مشيخة رشيد- دمياط- المنصورة- المحلة الكبرى) كما نسبتها بعض الوثائق إلى المكان بتوصيف أخر (جهة بنى سويف- أرمنت- أبو تيج- الأسيوطية- جرجا- البهنساوية- المنفلوطية- وجهة فوه- وجهة الخردة بدمياط- وجهة الحوشا الحكما والكحالين)، كما أجملتها فى تعبير أخر مستخدمة مصطلح (حملة) مردفاً لجهة أو مشيخة، ومن ذلك (حملة الخردة والصباغة والسمك ومعمل الفروج بفارسكور- وحملة الحلوانية والشرباتلية والكنفانية بدمياط- مشيخة طوائف الحوشة والحواه والقرادين- مشيخة الحباكين والسماكرة والحصرية بالفيوم- مشيخة المنجدين)[٧٧].

ويدير القائمين على الالتزام بالمشيخات عملية جباية الرسوم والضرائب والإشراف الإدارى العام، باعتبار القائم على ذلك شيخاً أعلى لجميع مشايخ الطوائف والحرف الفرعية، والغرض من ذلك تيسير الاتصال الإدارى بين عناصر الطوائف المختلفة وبين الأجهزة الإدارية بشكل يحفظ حقوقاً متبادلة لجميع الأطراف، وكذلك ضمان الشمولية الضرائبية لجميع الأنشطة، ومثل ذلك كله كان يتم فى حالة أقرب إلى الإدارة شبه الذاتية لكل حرفة، وقد مثل أسلوب انتخاب المشايخ ومراقبة أدائهم وجماعية إرادة الاختيار والعزل وتداول المشيخة وسيلة ناجحة إلى حد كبير[٧٨]، وأضفى تحررا كبيرا على أولئك المشايخ من ضغط الأجهزة الإدارية والمتطلعين إلى استغلال طوائف الحرفيين على اختلافهم، وفيما يلى أمثلة نوردها على سبيل المثال لا الحصر للملتزمين من المشايخ:

١- سنة ٩٤١هـ/١٥٣٤م التزم الشيخ أحمد المدنى بجهة بنى سويف وأرمنت والبهنساوية لمقاطعة الطشتخاناه نظير مبلغ ٣٠٠نصف لمدة سنة كاملة.

٢- سنة ٩٧٦هـ/١٥٦٨م التزم الشيخ على بن سلام البولاقى بمشيخة منف العليا ومعها جميع طوائف الرختاوية بالقاهرة وبولاق ومصر القديمة نظير مبلغ ثلاثة دنانير من الذهب السلطانى.

٣- سنة ١٠٤١ التزم النورى على بن الحاج أحمد السمانودى بمشيخة دمياط وطوائفها وهى (الحمامية والقزازين والمطرفجين وأهل الشرط والرهن والأدبا وأرباب الفنون وأصحاب الصنايع والدخاخنة والقرادية وغير ذلك)[٧٩].

٤- سنة١٠٥٧هـ/١٦٤٧م التزم أربعة رجال هم مشايخ طائفة الحوشة (محمد بن

محمد الشهير بالناقة وأخوة على الشهير بالبولاقى ومحمد بن صدقة وأحمد بن على الشهير بثوم وطوائف الحوشة والحواه والقرادة بمصر المحروسة والريف البحرى والشرقى والغربى وشياس والبحيرة وطايفة العربانية وغيرها وذلك نظير مبلغ ٦٠٠٠ نصف فضة على ثلاثة أقساط) وفى نفس العام التزم الشيخ عمر بن نافع الشهير بالمنصورى من باطن ملتزمى الخردة بمبلغ ١٨٠٠نصف نظير تخويله جباية الرسوم والضرائب من طوائف (المثمنين والحبالين والمدارجية وبنى تقية)، ونصت وثيقة الالتزام على تخويله حقوقا هى (الشد والعهد والنص والحوش والقدوم)[٨٠]، وتلك الحقوق تعنى تمكينه رسميا من إضافة أو فصل أعضاء الطوائف، وتقدير الرسوم عليهم، وتقسيم أو جمع الجهات المختلفة من نواحى التزامه، وفق رؤيته وما يراه مناسبا للتعامل مع الجهات التى التزم بها.

٥- سنة١٠٨٧/١٠٨٨ التزم الحاج على بن حموده الدولابى شيخ طايفة الدخاختية بمشيخة (الدخاختية ومبيض النحاس والزلبانية والكنفانية بمصر وبولاق القاهرة ومشيخة المحلة والخانقاه السرياقوسية ومنف العليا وتوابع ذلك نظير مبلغ ١٦ألف نصف فضة على أربعة أقساط متساوية مدة ومبلغاً) وتمثل تلك الحالات استخداماً واسعاً لنظام الالتزام، انطلاقا من فكرة المشيخة، ويلاحظ تبعية حرف بعيدة عن نشاط ذلك الشيخ ونشاط أفراد حرفته فى إطار وحدود إلتزامه الادارية والقانونية[٨١].

٤- مشايخ الحرفة الواحدة:-

هم أخر العاملين فى سلسلة الملتزمين بمقاطعة الخردة وتوابعها، ونمثل الجانب الضرائبى فى مسئوليات شيخ الحرفة فى وجوب قيامه بتقسيم ما على أفراد طائفته من رسوم وعوائد على حسب إمكاناتهم وحجم أعمالهم، ولم يكن وأحد من أفراد الحرفة الجدد ليستطيع أن يمارس نشاطه أو يكسب عضوية الطائفة إلا بإذنه، وذلك يعنى فى جانب منه إخضاعه للمظلمة الضرائبية بعد وفائه بباقى الشروط المطلوبة لذلك، وقد مثل التزام شيخ كل طائفة أو بعض مشايخها- فى حالة تعدد المشايخ-[٨٢] أمرا لازما لا يدر ربحا للقائم عليه، على اعتبار ما يتقاضاه ذلك الشيخ من عوائد شخصية على أفراد طائفته تسمى (عوائد المشيخة)، وفى حالة التزام شيخ الحرفة بطائفته فإن غرض الربح لا يمثل هاجسا أساسيا للشيخ، وذلك لثبات الرسوم والضرائب المعتاد سدادها من أفراد الطائفة، وعدم سكوتهم على اتخاذ جبايته الضرائب وسيلة للتربح[٨٣]. وكان من دأب وثائق تعيين مشايخ الحرف اشتراط أفراد الطائفة شرطا أساسيا على شيخهم،

وهذا الشرط يتجه مباشرا إلى الضرائب، وكانت الوثائق تعبر عن ذلك صراحة بقولها (بشرط عدم إحداث حادث ولا تجديد مظلمة وأن يسير فيهم بموجب العوائد القديمة والخوالى السابقة)[٨٤]

وفى حالات كون جهات التمويل من أفراد عائلات محددة كان بعض أولئك الأفراد يلتزمون من باطن شيخ الحرفة الملتزم بالمشيخة على عدد من الحرف أو الملتزم من الباطن بالجهة أو الحملة التى يخضع لها أفراد تلك العائلات، ومن أمثلة ذلك ما أوردته الوثائق على النحو التالى:-

١- فى سنة ٩٤٢هـ/١٥٣٥م التزم المعلم محمد بن عبد الله البساطى الزفقى بمبلغ ٥٠٠نصف للمهتار نظير التزامه من باطنه بعدة جهات هى (مسبك الزهر وأحمال الشمع وأحمال النحاس وهى الجهات العاملة فى صناعة ذلك وقاعة الزفف الأمشاطى) التى تعد أمشاط الأنوال العاملة فى مجال نسج الأقمشة[٨٥]

٢- فى سنة ٩٤٩هـ/١٥٤٢م التزم المعلم سلطان بن مطاوع الرمكى وأخواه خطاب وفياض، وهم-كما عرفتهم الوثيقة-مشايخ البرامكة- بمبلغ ٧٠٠نصف فضة لمقاطعة الطشتخاناه نظير تخويلهم حق سداد الضرائب عن أقرانهم من طوائف الحلبية والزوامل بالوجهين القبلى والبحرى، وهى طوائف تنسب نفسها إلى أسرة البرامكة، ويعملون فى حرف الملاهى والمغانى[٨٦].

٣- فى سنة١٠١٨ هـ/١٦٠٩م أفردت إحدى الوثائق لعدد كبير من العائلات التابعة التزاما لمقاطعة الخردة، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر (أولاد هندى وأولاد تعلب وأولاد يحيى وأولاد عبيه). والواضح أن تسمية تلك العائلات تعنى قيام كبارها بسداد الضرائب عنها فى إطار الطبيعة الأبوية لتركيبة العائلات، وفيها تكون كل الطاعة والسلطة على أفراد العائلة لكبيرها سواء كان أبا أو أخا أو غير ذلك[٨٧].

٤- فى سنة ١٠٧٥هـ/١٦٤٧م التزم كل من الريس مقلد والريس محمد بن خليل الطبال الزمار كل منهما بمبلغ ٢٠٠نصف فضة من باطن أحد مشايخ طوائف حرف اللهو والطرفية وذلك نظير تخويلهم جمع الرسوم والضرائب من زملاء حرفتهم، وبتعبير الوثيقة (نظير تصرفاتهما من باطنه بضاعة الطبل والزمر والهزل والقواجى الشامية بالبرين بر الجيزة والقليوبية) وقد ضمنها فى ذلك عمهما[٨٨].

٥- فى سنة ١٠٥٦هـ/١٦٧٦م التزم المعلم شعبان بن أحمد القليوبى الحكوى بدمياط- وهو بذلك من طائفة الحكويين فى المقاهى التى يروى أفرادها السير الشعبية

والسيرة النبوية وغير ذلك من باطن ملتزم المهترة- بمبلغ ١٢قرش لمدة ستة أشـــهر، وذلك عن طائفته وعده طوائف أخرى تابعة للمقاطعة الرئيسية بدمياط هى (الحكويـيـن فى القهاوى والفوشية والسيارجية والفرانين)(٨٩).

٦- فى سنة ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م التزم المعلم محمد أبو غالى الحلوانـــى بكـامل معامل الحلوى الطحينية بالقاهرة ومصر القديمة وبولاق، وكذلـك بـالمحلات التـى تبيعها، وعددها كما حددته الوثيقة أربع محلات، وذلك مـن بـاطن ملـتزم الخـردة وتوابعها، لقاء مبلغ ٥٧ألف نصف فضة، وقام بدورة بإلزام أجزاء من الجهات التابعـة له لآخرين، وقد تقاضى نظير ذلك مبلغ ٢.٥٠٠١نصف، وذلك لأحد المحـلات التـى تبيع الحلوى وتصنعها للتجار(٩٠).

وبنظرة دقيقة إلى ما أسلفنا عن نظام التحصيل الضرائبى وآلياته والعاملين عليـه وما يحكمه من قواعد ونظم قانونية وكذلك إلى طبقات الملتزمين ومستوياتهم وأسـاليب التعامل البينى لتلك الطبقات، فأن الملاحظة الأبرز والتى تبدو جليه واضحة تتمثل فـى دقة التنظيم الضرائبى، رغم سلبيات الممارسة المختلفة التى جعلت نظام الالتزام مـن أكثر نظم التحصيل الضرائبى إثارة للجدل وتعرضا للانتقاد، ولا سـيما فـى حـالات اختلال المعادلة الضابطة لأدائه، والمتمثلة فى مراقبة الإدارة المركزيـة لطموحـات الملتزمين فى بهظ وابتزاز جهات ومفردات التمويل من طوائـف الحـرف ومختلـف الأنشطة إلا أن استغراق مستويات الملتزمين لكل جهات ومفردات التمويل وإن نأت أو تضاءلت فى ظل الدافعية الشخصية للملتزمين على كافة مستوياتهم، والتـى بموجبـها يمكن اعتبار أى حالة من حالات التهرب الضرائبى بمثابة خسارة شـخصية للملـتزم، الذى يدفعه حرصه على تحقيق استثماره الشخصى المتمثل فى عائد التزامـه (فـائض الالتزام) إلى تقصى كل مفردات التمويل الضرائبى فى جهته والاستعانة بكل ما يمكنـه من ذلك من أدوات، كل ذلك يمكن معه القول: بفاعلية وكفاءة ذلك النظـام الضرائبـى رغم التحفظات المختلفة عليه أما الدور الذى اضطلعت به مقاطعة الخردة وتوابعها فى إجمالى دخول الخزينة السلطانية وإجمالى إنفاقات (الإخراجات) وما حصل عنها بصفة رسمية تعود للخزينة السلطانية أو غير رسمية تعود إلى جهات أو أفراد أو متنفذين من الجانبين فهو ما نعرض له فيما يلى:-

رابعاً: دور مقاطعة الخردة وتوابعها فى مالية مصر العثمانية:-

١- متحصلات الخزينة السلطانية من المقاطعة وإنفاقاتها:-

اقتضى نظام الإدارة المالية لولاية مصر العثمانية اعتبار الباشوات هم الملتزمون الأصليون[٩١] بالولاية، وعلى ذلك كانت مقاطعات الالتزام المختلفة تطرح التزاما من قبل ديوان الروزنامه ويلتزم بها لحساب الباشا مختلف الملتزمين من مستويات الالتزام الأولى المكونة من كبار رجال الأوجاقات وغيرهم، وفى نظير ما كان يتقاضاه الباشا من هؤلاء الملتزمين كان عليه أن يدفع عنها مال الخراج السنوى، وله الفارق بين ما التزم به الملتزمون وما يدفع عن كل مقاطعة لحساب الخزينة السلطانية، إضافة إلى باقى مفردات دخله من رواتب وامتيازات، وقد مثلت مقاطعات الالتزام الحضرية- ومنها بالطبع مقاطعة الخردة وتوابعها- رافدا من روافد دخل الباشوات، وفى إطار التزام الباشوات بولاية مصر كانت الإجراءات المحاسبية الصارمة تعقب عزل كل باشا وولاية غيره[٩٢].

وعلى هذا فإن ما نعنيه بمتحصلات الخزينة السلطانية من مقاطعة الخردة وتوابعها هى المبالغ المربوطة عليها التى يدفعها الملتزمون للخزينة السلطانية لحساب الباشا، الذى ينتفع بالفائض بين ما التزم به الملتزمون وما سدد لحسابه من المال الميرى، وقد اشتملت بنود تلك المتحصلات على ما يلى:-

أ-المال الميرى:-

وهو إجمالى عدة بنود مختلفة اتسم بعضها بالثبات والبعض الآخر استحدث فى ظروف مختلفة وتعرض للزيادة أو النقص فى ظروف أخرى سوف نشير إليها فى موضوعها. وأما بنود المال الميرى المختلفة فهى:-

- أصل المال الميرى

وهى المبالغ المربوطة بصفة أساسية عن المقاطعة أو فروعها المختلفة، وقد رصد شو تفاصيلها فى فترة مبكرة وهى سنة ١٠٠٤/١٥٩٥م، وإن سجلت دفاتر الروزنامة فى سنوات القرن ١٨الميلادى ثباتهان وقد جاءت كالتالى:-

مقاطعة الخردة الفرعية	٣١٢,٥٠٠	بارة
مقاطعة الطشتخاناه	٣٠,٠٠٠	بارة
مقاطعة سكر أميرى	١٧٥,٠٠٠	بارة

مقاطعة باج بازاران	٦٦.٦٦٧	بارة
إجمالى	٥٨٩.١٦٧	

ب- المطلوب عن فارق التقويم (مال توتيه)[٩٣]:-

استخدمت الدولة العثمانية تقويماً معقداً نسق على أساس السنة الشمسية والسنة القمرية، وعلى أساسه كانت دخول الدولة تجبى وفقاً للتقويم الشمسى، بينما كانت مصر وفاتها تدفع وفقاً للنسبة القمرية، وبالتالى نشأ فارق خطير عن عدم تكافؤ المعدل اليومى للجبايات والمصاريف، وبالتالى كان لا بد من حل هذه المشكلة لتغطية العجز السنوى الذى تشمل قيمته مطلوبات ومصاريف ١١يوماً كل عام تمثل فارق التقويمين، وكان الحل هو إضافة مبلغاً على المطلوب كل عام يمثل الفارق بين التقويمين تحت بند (تفاوت السنة الشمسية)، وأسمته سجلات الروزنامة فى مصر باسم (مال توتيه)، وقد ظهر التعديل زمن إبراهيم باشا الوزير، وقد أضاف المطلوب ما نسبته ٢.٢% عن فارق التقويم لإجمالى المطلوب قبل الإصلاح وهو مبلغ ١٥٦.٨١بارة سنوياً وذلك سنة ١٠٨٢هـ/١٦٩٧م[٩٤].

- المطلوب عن ضريبة كشوفيه كبير

فرضت تلك الضريبة على كبار الموظفين الرئيسين العاملين فى خدمة الديوان وولاة الأقاليم من السناجق والكشاف وكبار الملتزمين من رجال الاوجاقات بالمقاطعات وغيرهم، وذلك لحساب الخزينة السلطانية[٩٥] فى مقابل الامتيازات المترتبة على عوائدهم المالية الضخمة من أرباح الالتزام والرواتب والعوائد العينية (جراية وعلق) وغير ذلك، ويرجع تاريخ تحصيلها إلى منتصف القرن ١٦الميلادى، ولكنها ألحقت ماليا بالباشا سنة ١٠٨٢هـ/١٦٧١م وبلغ المطلوب عنها سنة ١٠٠٤هـ/١٥٩٥م مبلغ ١٢٥.٠٠٠بارة، ثم ارتفع المطلوب عن كشوفية كبير سنة ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م إلى مبلغ ٥٥.٣٤٧بارة ليصل إجمالية إلى ١٨٠.٣٤٧بارة[٩٦] بنسبة مئوية قدرها ٤٤.٢٧%، وفى إصلاح إسماعيل باشا الذى سوف نشير إلى بعض تفاصيله لاحقاً-مضاف سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م:- أضيف مبلغ ٧.٢١٤بارة بنسبة مئوية قدرها ٤% زيادة على المطلوب فى السنوات السابقة للإصلاح، ويشهد المطلوب عن ضريبة (كشوفيه كبير) زيادة كبيرة فى سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م بلغت ٣٨.٩٧٦بارة بزيادة نسبتها المئوية هى ٢٠.٧٨% ليرتفع بذلك المطلوب عن تلك

الضريبة إلى ٢٢٦.٥٣٧بارة، ويظل ذلك ثابتا إلى أن يتم إلغاء ضريبة (كشوفيه كبير) بالكامل إثر قيام حسن باشا الغازى ببعض التعديلات المالية في هيكل إيرادات ومصروفات الخزينة السلطانية سنة ١٧٨٥/١٢٠٠ [٩٧].

- مضاف سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م

رغم محاولات إبراهيم باشا الوزير للإصلاح المالى التى أسفرت عن إضافة التقويم لمطلوبات الخزينة السلطانية، فإن المشاكل الإدارية والانحرافات داخل ديوان الروزنامة، واضطراب أسعار صرف العملات بسب انتشار الفضة الأوربية الرديئة التى ضربت بها العملة وعزف الناس عن التعامل بها- قد أسفرت تلك المشاكل المختلفة عن اضطرابات واسعة- جعلت الحاجة ماسة لأحداث إصلاح للهيكل المالى لإيرادات وإنفاقات الخزينة السلطانية فى مصر، ولذلك عهدت الإدارة المركزية فى استنبول إلى إسماعيل باشا بعبء القيام بالمناسب من الإصلاحات. ولتحقيق ذلك الأهداف اتخذ سلسة من إجراءات زيادة المطلوب عن بعض الجهات بشكل يناسب دخول ملتزميها المتزايدة وإنقاص المطلوب عن بعض الجهات التى تعانى مشاكل فى التمويل، واشتهرت إجراءات إسماعيل باشا تلك بمضاف إسماعيل باشا وقد تمثل ذلك المضاف فى إطاره العام بزيادة ١٠٠بارة على كل ٢٥ألف بارة، أى كيس مصرى بوحدات حساب ديوان الروزنامة، ومثلت تلك الزيادة ٤% علي أصول المال الميرى وقد هدف إسماعيل باشا من جعل الزيادات الجديدة تؤخذ قياساً على أصل المال الميرى دون غيرة من عبء ذلك المضاف على الملتزمين، وبالتالى تخفيف الأثر على جهات التمويل المختلفة. وقد بلغت الزيادة الناشئة عن ذلك المضاف فى مقاطعة الخردة وتوابعها ٢٤.١٩٤بارة بنسبة ومئوية قدرها ٣.٠٨%. وقد أوردته سجلات الروزنامة تحت بند (مضاف براى تكميل خزينة عامرة)[٩٨].

-مال تفاوت نقدية

ظهر المبلغ الإجمالى عن مقاطعة الخردة وتوابعها بعد مضاف سنة ١١٠٧هـ/١٦٩٥م فى سجلات الروزنامة ٦٣٠٢١٢بارة، وهو لا يمثل إجمالى المفردات، بل يتضمن مبلغ ١١٧٠بارة زيادة عن هذا الإجمالى، وهذا المبلغ كان عبارة عن جزء من التعديلات التى أجرتها الروزنامة على الإيرادات، بهدف زيادتها، واقتطعت بموجب بارة واحدة على كل ٤١بارة تسدد للخزينة، وذلك كى يغطى من خلاله ديوان الروزنامة بعض نفقات شراء جلود تستعمل لتعبئة البارود المطلوب للباب العالى، وقد رصدت الروزنامة من إجمالى المطلوب على الملتزمين فى كل المقاطعات

التى تقتطع منها إخراجات دون ذكر المبلغ بشكل مستقل، وقد سرى ذلك على كل من المقاطعات الحضرية، وإن شهدت بعض السنوات عدم وجود ذلك المبلغ فى مقاطعة الخردة وتوابعها[٩٩].

-مضاف سنة ١١٥٥/١٧٤٢

ونتيجة لظهور اختلالات جديدة فى هيكل الإيرادات والمصروفات التى تتعامل بها الخزينة السلطانية، وتفاقم التضخم ومشاكل أسعار صرف العملات وانخفاض معدل الفضة فى البارة الواحدة، وكون ذلك يعنى تراجعا حقيقيا فى قيمة عائدات الخزينة السلطانية مهما ارتفعت أرقام تلك العائدات، واستمرار انتشار الفساد والاختلال فى ضرب البارة-وحدة التعامل المال المصرى الرسمية- بشكل واصل معه الفارق بين نسبة الفضة فيها وبين مثيلاتها المضروبة فى استنبول من ٢٠إلى ٣٠% وازدياد هذا الفارق فى الاتساع إلى أن وصل فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر إلى ٥٠%[١٠٠]. وقد حدا ذلك بالإدارة المركزية العثمانية إلى التوجيه للإدارة فى مصر للتصدى لتلك المشاكل، وتعويض ما نتج عنها من تأثير للخزينة وإيراداتها، وذلك بفرض مضاف جديد قدرة ألف بارة على كل كيس مصرى جملته ٢٥ألف بارة وتبلغ نسبة الزيادة هذه ٤% من جملة أصول المال الميرى، وأضافت إلى المطلوب عن مقاطعة الخردة وتوابعها ٢٥.٢٠٨بارو، ليرتفع إجمالى المضافين فى سنة ١١٠٧/١٦٩٥م ومضاف سنة ١١٥٥هـ/١٧٤٢م إلى مبلغ ٤٩.٤٠٢بارة[١٠١].

-مضاف سنة ١١٧٤هـ/١٧٤٢م

اضطرت الإدارة المركزية العثمانية فى الضغط على الديوان العالى فى القاهرة لعلاج مسألة زيادة الانفاقات والمبالغ المطلوبة لذلك المرتبة على مالية مصر، وكذلك تأخير وعجز مبالغ إرسالية الخزينة السلطانية إلى استنبول والإسهامات المالية المطلوبة لمكة والمدينة والحرمين الشريفين، ونتيجة لذلك تم الاتفاق على مضاف جديد بنفس نسبة مضاف سنة ١١٥٥هـ/١٧٤٢م وهى ٤% وقد بلغت حصة مقاطعة الخردة وتوابعها من ذلك مبلغ ٢٦.٢١٧بارة بنسبة زيادة قدرها ٤% ليبلغ إجمالى المطلوب عن المضافات كلها ٧٥.٦١٩بارة يظل المطلوب[١٠٢] للمال الميرى عن مقاطعة الخردة وتوابعها ثابتا منذ ذلك التاريخ وحتى سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨موفيما يلى جدول يوضح مفردات المبالغ المطلوبة للخزينة السلطانية عن مقاطعة الخردة وتوابعها[١٠٣] وتطورها:-

السنة	أصل ميرى المقاطعة	فارق التقويم	المضافات	إجمالي ميرى المقاطعة	كشوفيه كبير	إجمالي متحصل الخزينة
١٠٠٥	٥٨٩١٦٧	ــــ	ــــ	٥٨٩١٦٧	١٢٥٠٠٠	٧١٤١٦٧
١٠٨٢	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	ــــ	٦٠٤٨٤٨	١٢٥٠٠٠	٧٢٩٨٤٨
١٠٩٣	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	ــــ	٦٠٤٨٤٨	١٨٠٣٤٧	٧٨٥١٩٥
١١٠٧	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	٢٤١٩٤	٦٣٠٢١٢	١٨٧.٥٦١	٨١٧٧٧٣
١١٢١	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	٢٤١٩٤	٦٣٠٢١٢	٢٢٦٥٣٧	٨٥٦٧٤٩
١١٥٥	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	٤٩٤٠٢	٦٥٥٤٢٠	٢٢٦٥٣٧	٨٨١٩٥٧
١٢١٢/١١٧٤	٥٨٩١٦٧	١٥٦٨١	٧٥٦١٩	٦٨١٦٣٧	٢٢٦٥٣٧	٩٠٨١٧٤

وبقراءة دلالات ذلك الجدول يتضح ما يلى:-

- ثبات المال الميرى الأصلى المربوط على المقاطعات منذ سنة ١٥٩٦/١٠٠٥باستثناء سنة ١٦٩٧/١١٠٩، حيث أضيف مبلغ ١١٧٠كتفاوت نقدية إلى أصل المطلوب عن الميرى.

- زاد إجمالى المطلوب فى بند فارق التقويم لمرة واحدة، بينما زاد المضاف لأكثر من مرة إثر الإصلاحات المالية المختلفة.

- شهدت ضريبة الكشوفية الكبيرة عدة زيادات بلغت النسبة المئوية لأعلاها قياسا إلى سنة الأساس ١٨١.٢٢%وقد رصدها شو دون زيادة على عكس ما أمدتنا به دفاتر الروزنامة المختلفة، حيث ذكر أنها ١٢٥.٠٠٠بارة ورغم أن سجلات أصول مال اسكلها ومقاطعات الضابطة لإيرادات ومصروفات الخزينة السلطانية من المقاطعات الحضرية قد رصدتها فى سنة ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م فإنها سجلت المطلوب عن تلك الضريبة (كشوفية كبير) وهو مبلغ ١٨٠٣٤٧، إى بزيادة قدرها٣٠.٣٤٧، ثم سجلت زيادة أخرى سنة ١٦٩٦/١١٠٨زيادة أخرى ارتفع بها المطلوب عن تلك الضريبة إلى ١٨٧٥٦١، أى بزيادة قدرها ٧٢١٤بارة، ثم ارتفع المطلوب سنة ١٧٠٩/١١٢١إلى مبلغ ٢٢٦٥٣٧بزيادة جديدة قدرها ٣٨٩٦٧، ويظل المطلوب ثابتا بعد ذلك حتى نهاية القرن ١٨الميلادى .

تلك كانت مفردات المطلوبات من مقاطعة الخردة وتوابعها للخزينة السلطانية والتطورات التى لحقت بها وظروفها، غير أن الخزينة السلطانية كلن عليها أن تنفق مبالغ معينة من جملة حصيلتها عن المقاطعات الحضرية، ومنها مقاطعة الخردة وتوابعها، وهذه المبالغ كانت ثابتة ومحدودة فى حجمها ووجوه إنفاقاتها، وقد دأبت

دفاتر الروزنامة على إدراجها تحت بند (موقف براى مهمات ميرى وإخراجات سـليرة تعلق قديم).

ب-الإنفاقات المرتبة على مقاطعة الخردة وتوابعها:-

-اتجهت الإنفاقات (الإخراجات) فى مقاطعة الخردة إلى وجهتين، كانت أولاهمـا معنية بأموال تنفق على بعض المهمات المطلوب للباب العالى فـى اسـتنبول، بينمـا اتجهت الثانية إلى مصارف محددة داخل ولاية مصر، وتفصيل ذلك يأتى على النحـو التالى:-

-اخراجات للباب العالى:-

واشتملت على مبالغ محددة للإنفاق على شراء أكياس جلدية تعد كعبوات للبـارود المرسل من مصر إلى استنبول، وكذلك لبعض الأشربة والأطعمة، وكأكيـاس تحمـل فيها الأموال المرسلة من الخزينة السلطانية بالقاهرة إلى مثيلتها فى اسـتنبول، ومثـل ذلك كمكة والمدينة، وقد أجملت المصروفات المرتبة لذلك تحت بند (مـهمات كيسـه هاى)(١٠٤)

-فى الاحتفالات الخاصة بمولد بعض الأولياء مثل الشيخ محمـد أبـو طرطـور والشيخ عبد الله الشرقاوى، وأجملتها وثائق الروزنامة تحت بند (مهمات شتران بـراى ركوب عبد الله الشرقاوى ومحمدأبو طرطور). وفيما يلى جـدول يوضـح تفـاصيل وإجمالى تلك الإخراجات(١٠٥):

السنة	اخرلجات الباب العالى	اخراجات داخل مصر	لجمالي لخراجات الخردة	اجمالي لخراجات المقاطعات المصرية	نسبة اسهام الخردة إلى اجمالى المقاطعات
١٠٩٣	٥٦٤٨	١٩٥٢	٧٦٠٠	٢١٦٩٦٩٤	%٣٥
١١٠٣	٤٣٨٠٥	١٩٥٢	٤٥٧٥٨	٢١٩٨٥٧١	%٢٠٨
١١٠٥	٣٨٤٩٠	١٩٥٢	٤٠٤٤٢	٢٨٦٨٧٤٦	%١٤٠
١١٠٧	٥٦٤٨	١٥٩٢	٧٦٠٠	٢٣٥٥٩٨١	·%٣٢
١١٠٨	١٥٦٣	١٥٩٢	٣٥١٥	٢٣٥٥٩٨١	%١٤
١١١١	٢٥٨٠٠	٢٠٠٠	٢٧٨٠٠	٢١٧٠٣٠٠	%١٢٨
١١٢٠	٢٤٩١٨	٢٠٠٠	٢٦٩١٨	٢٣٥٠٦٦٦	%١١٤
١١٥٥	٢٥١٢٢	٢٠٠٠	٢٧١٢٢	٢٢٩٥٢٥٥	%١١٨
١٢٠٩	٢٤١٢٢	٢٠٠٠	٢٧١٢٢	٢٠٣٤٥١٨	%١٣٣

غير أن تحليل تلك البيانات يقودنا إلى مايلى:-

- يمثل إجمالى إخراجات مقاطعة الخردة فى ذلك الجدول أصـــول الإخراجـــات دون أن تتضمن ما قد يتبقى من سنة إلى أخرى من الإجمالى دون إنفاقه، وهو فى تلك الحالة يرحل إلى العام التالى ويعرف باسم (فايض إخراجـــات)، ولـــم نشـــأ تفصيلة أو تتبعه.

- شهدت السنوات من سنة ١١٠٣/١٦٩١إلى سنة ١١٠٦/١٦٩٤زيادة ضخمـــة في الإنفاقات التى مولتها مقاطعة الخردة، وقد بلغت نســبتها المئويـــة ٧٢٨.٥%، وذلك قياساً للسنوات العشر السابقة على ذلك، ثم شـــهدت الســـنة التاليـــة عـــودة الإنفاقات إلى معدلها الطبيعي، ولكن سنة ١١٠٨/١٦٩٦شهدت انخفاضاً حاداً فـــى الإنفاقات نسبتة حوالى ٤٨%

- شهدت السنوات من ١١١١/١٦٩٩ولمدة ثمانى سنوات عودة ارتفاع الإنفاقـــات إلى حوالى ٧٩٠%، قياسا إلى الإنفاقات عام سنة ١١٠٨هـ/١٦٩٦م، وإن عـــادت فى السنوات من ١١٢٠هـ/١٧٠٨م إلى سنة١١٥٤/١٧٤١إلـــى نســـبة ٧٦٥%، قياسا إلى عام ١١٠٨هـ/١٦٩٦م.

- عاودت الإنفاقات ارتفاعها الطفيف من سنة ١١٥٥/١٧٤٢م وحتى نهاية القرن ١٨الميلادى لتصل إلى ٧٧١%، قياسا إلى سنة ١١٠٨هـ/١٦٩٦م.

- بلغ متوسط نسبة الإنفاقات المرتبة على مقاطعة الخردة داخـــل مصـــر إلـــى مثيلاتها التى انصرفت إلى تمويل مهمات وحاجيات الباب العالى فـــى اســـتنبول حوالى ٨%، وبالتالى يمكن القول إن: غالبية الإنفاقات المرتبـــة علـــى مقاطعـــة الخردة كانت تنفق على حاجيات الباب العالى.

- تراوحت النسبة المئوية لإسهامات مقاطعة الخردة وتوابعها بشكل إجمالى إلـــى ما أسهمت به المقاطعات الحضرية من إتفاقات إجمالية متضمنة ما أنفق فى ولأيـــة مصر وفى غيرها بين ٠٠.١٤%سنة ١١٠٨/١٦٩٦م عقب إصـــلاح إســـماعيل باشا، وهى أقل نسبة أسهمت بها مقاطعة الخردة فى إجمالى إتفاقـــات وإســـهامات المقاطعة الحضرية عموما فى ولاية مصر، وبين سنة ١١٠٣هـ/١٦٩٦م والتـــى بلغ ما أسهمت به المقاطعة فيها ما نسبته ١.٢٨%. وهذا الفارق كان أحد مظـــاهر الاختلال فى هيكل الإيرادات والإنفاقات والذى استدعى الإصلاح المالى السابق.

- تمثل سنة ١١١١هـ/١٦٩٩م بداية عودة الارتفاع فى نسبة إسهامات الخـــردة

فى الإنفاق العام المرتب على الخزينة السلطانية فى ولاية مصر، حيث ارتفعت نسبة ذلك الإسهام إلى ١.٢٨% من جملة ما أسهمت به المقاطعات الحضرية، وهى نسبة ظلت شبة ثابتة إلى حد كبير، وذلك حتى نهاية القرن ١٨الميلادى، ويمثل ذلك حقيقة مفادها أن الإصلاحات سواء المالية أو الإدارية التى أجراها بعض الباسوات فى أوقات مختلفة رغم أنها تعكس توجها إصلاحيا من الإدارة المركزية فى استنبول ومن الباشوات القائمين عليها إلا أن مفعولها وتأثيرها يرتبط ببقاء المناخ الذى تمت فيه، حيث تنعكس عليها بصورة مباشرة الصراعات الداخلية المختلفة على النفوذ والمنافع والحكم، والتى كانت سمته غالبة لسنوات القرنين ١٧،١٨الملاديين وإن تفاقمت فى القرن الأخير، إذا لم تتأثر بسياسة كل سلطان يتولى الأمور فى استنبول.

٢-الأعباء المطلوب عن المقاطعة لغير الخزينة السلطانية.

أ) **الأعباء المالية**:مثلت مقاطعة الخردة وتوابعها رافدا هاما حقق لحائزيها امتيازات ومنافع مالية عديدة، ولذلك فرض على حيازتها من الملتزمين الأصلاء من كبار رجال الأوجاقات أن يدفعوا ضريبة إضافية عن تلك المنافع إلى الباشا، وسميت تلك الضريبة باسم (كشوفية صغير)، وانخرط ملتزمو المقاطعات الحضرية كلها فى أدائها، كل على حسب ظروفه وحجم نشاطه وعوائده، وقد وصلت إيرادات الباشا عن ذلك إلى حوالى ١٠ملايين بارة سنة ١٠٨٢هـ/١٦٨٢م، ثم ارتفعت إلى ١٣مليون بارة فى بداية القرن ١٨الميلادى، ولكنها تراجعت بعد ذلك مع تراجع نفوذ الباشوات لحساب الباكوات المماليك، ووصلت إلى ١١مليون بارة فى أواخر القرن ١٨الميلادى، كما فرضت لحساب بعض كبار رجال الإدارة رسوما على تلك المقاطعات مثل الكتخدا[١٠٦] وغيرة. وفيما يلى تفصيل للمطلوب من ملتزمى الخردة للباسوات وكبار رجال الجهاز الإدارى وهى المبالغ التى دفعت فى سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م:

دفع ملتزم مقاطعة الخردة الرئيسية للباشا عن تلك السنة	مبلغ٢٠٠.٠٠٠بارة
ما دفعه ملتزم مقاطعة الخردة لكتخدا الباشا[١٠٧]	مبلغ٢٥.٠٠٠بارة
ما دفعه ملتزم مقاطعة الخردة لقائمقام الباشا[١٠٨]	مبلغ١٢.٥٠٠بارة

ما دفعه ملتزم مقاطعة الخردة إلى أفنـــدى المحاسـبة ومعاونية[109]	مبلغ ١٢٠٦٠٠بارة
ما دفعه ملتزم مقاطعة الخردة إلـــى كـــاتب الديـــوان العالى[110]	مبلغ ١٠٠٠٠٠بارة

وقد تقاضت الخزينة السلطانية تلك المبالغ لحساب الباشا باعتباره الملتزم الرئيسى والحقيقى بولاية مصر، وهى لا تمثل فى تلك الحالة عوائد شخصية له بقدر ما تعنيه من زيادت المطلوبات المستحقة عليه سواء لإرسالية الخزينة السلطانية إلى الباب العالى فى استنبول، أو ما يطلب منه من إنفاقات مختلفة لمصالح الدولة العثمانية الإدارية والإنشائية وغيرها من الأمور التى كان على الباشا تمويلها[111].

ب) الأعمال الإضافية:-

نعنى بها أعمالا كانت تسند لمشايخ بعض طوائف الحرف ليكلفوا أفراد طوائفهم بأدائها وهى تمثل أعباء إضافية ترتقى إلى وصفها بأنها أداء لبعض العوائد، ولم تفرد وثائق المحاكم الشرعية كثيرا لتلك الأعمال إن أشارت إلى بعض قليل منها بما يعنى وجود ذلك الأسلوب من الداء الضرائبى ومن ذلك قيام شيخ طائفة الدخاخنية فى القاهرة على بن حمودة بن رمضان الدولابى ببعض الأعمال للملتزمين الأصلاء وقد قرنت الوثيقة اسمه بطبيعة عمله حيث وصفته بأنه (المبيض فى النحاس)، وكانت الآنية الكبيرة المستخدمة فى الطهى وغيره تصنع من النحاس وتحتاج بصفة دورية إلى إعادة تأهيلها باستخدام النار والقصدير فيما عرفته الوثائق بأنه (تبيض النحاس) ورغم أن ذلك تالشيخ التزم بدفع ١٦ألف نصف فضة إلا إن\ه التزم بأن يقوم بأعمال إضافية تمثل جانبا من واجبات للملتزم الأصلى وقد صورت إحدى الوثائق ذلك فى هذا النص وإن أشارت فى نهايته إلى أن ذلك كان عرفا واجبا وأمرا لازما أخذ فى مسيرته شكل العادة المستقرة (عليه القيام ببياض نحاس شهر حوالى وكاتب الديوان والأمير حسين أغا ملتزم المقاطعة حكم المعتاد فى كل سنة[112])

وهكذا فإن تلك الأعمال كانت تدخل فى صلب مسئوليات الملتزم المباشر لتلك الحرفة بما يعنية ذلك من ضرورة القيام بها إما بنفسه إو بمن يعمل فى معيته أو يدفع أجور من يؤدونها عنه إن أسند ذلك للغير وفى نفس الاتجاه ورغم سداده لمبلغ ٨٠١نصف فضة نظير تحدثه على مشيخة السقائين بثغر دمياط. فإن شيخ تلك الطائفة التزم بإمداد المعصرة التمرازية بالثغر لصناعة السكر بحاجاتها من الماء وكذلك التزم

بإمداد صهريج مسجد ومقام الشيخ شطا التابعي[١١٣] شرقي ثغر دمياط بحاجته من الماء وهي صورة مكررة للأعباء العملية التي تعتبر جزءا من حقوق الملتزمين على الملتزمين المباشرين من الباطن الذين يمثلون آخر درجات سلم الالتزام على نحو ما أشرنا آنفا، تلك كانت الرسوم وأعباء التي رتبت على مقاطعة الخردة وتوابعها ورغم قصور الوثائق عن تحديد المطلوب من أفراد كل طائفة من طوائف الحرف الخاضعة لتلك المقاطعة وهو الأمر الذي لم تكتمل به صورة التمويل الضرائبي عن تلك الأنشطة الواسعة إلا أن أعباء رسمية قد شاعت في القرن ١٧والذي تلاه وهي ما عرف باسم (الحمايات[١١٤]) حيث خضعت معظم عناصر النشاط التابعة لمقاطعة الخردة وتوابعها لها وتحملت عبء دفع الحمايات كما تحمل الشطر الأكبر منها ملتزموا الباطن ولذلك شاع في بعض الوثائق المتضمنة لعقود الالتزام من الباطن ما يشير إلى مسئولية كل طرف إزاء ذلك وقد اشترط المعلم محمد أبو غالي الحلواني الملتزم بجهة صناعة الحلوى الطحينية على الملتزم الأول بالمقاطعة أن يكفل الأخير عدم وقوع نشاط تلك الصناعة تحت طائلة الحمايات وقد جاء في نص الوثيقة ما يلي (تصادقا على أنه متى رفع يد المعلم محمد المرقوم عن ميزان من الموازين المرقومة بحماية أو شفاعة فيكون الميزان الذي يرفع عنه بمبلغ ٢.٥٠٠ انصف يحاسب بها الأمير جوربجي عزبان من أصل المبلغ المعين للإلتزام)[١١٥] ولكن تلك الحمايات لم تكن قدرا محتوما وإنما اصطدمت كثيرا بنفوذ الأوجاق الذي يلتزم كبار رجاله بالمقاطعة مما حد من تأثيرها السلبي.

١- تقييم عام للدور المالي للمقاطعة:

مثلت مقاطعة الخردة وتوابعها أحد مصادر التمويل الضرائبي للخزينة السلطانية كما أسهمت بدورها في تمويل الانفاقات والأعباء المختلفة على تلك الخزينة سواء في مصر أو استنبول، على أن اسهامها الهام كان فيما حققته من عوائد ومنافع لملتزميها على كافة مستوياتهم وهو الأمر الذي يأتي في المقام الأول بشكل كفل تفاعلا وانتفاعا لقطعات مختلفة من البشر وسوف نشير لبعض أمثلة ذلك فيما بعد ويرصد الجدول التالي لمتحصلات الخزينة السلطانية من مقاطعة الخردة وتوابعها واجمالي المتحصلات العامة والمختلفة لتلك الخزينة من مختلف المقاطعات الحضرية والريفية كافة أوجه النشاط الخاضع للتمويل في سنوات مختلفة في القرنين ١٧، ١٨ الملادين[١١٦].

السنة	مدفوعات المقاطعة للخزينة	مدفوعات المقاطعات الحضرية	إجمالي الدخل العام للخزينة	نسبة المقاطعة للدخل العام	نسبة المقاطعة إلى إجمالى المقاطعات
١٠٠٥	٧١٤١٦٧	١١١٣١٨٦٧	٦٦٠٨٠٤٧٦	%١.٠٨	%٦.٤١
١٠٥٠	٧١٤١٦٧	١٠٨٦٨٩٤١	٨٣٦٤٧٠٨٣	%١.٦٦	%٨.٣٦
١٠٨٢	٧٢٩٨٤٨	١٤٦٦٣٩٦٠	٩٥٨٠٥٢٣٨	%٠٠.٧٦	%٤.٨٧
١٠٩٤	٧٨٥١٩٥	١٤٠٩٠١٦٦	٩٩٨٠٨٤٩٨	%٠٠.٧٨	%٥.٩٦
١١٠٧	٨١٧٧٧٣	١٤٣٦٩٩٧٦	١٠٨١٩٦٠٠٧	%٠٠.٧٥	%٥.٩٦
١١٢١	٨٥٦٧٤٩	١٤٨٩٦٦١٠	١٠٧٤٢٨٩٩٣	%٠٠.٧٩	%٥.٠٤
١١٨٠	٩٠٨١٧٤	١٨٠١٨١٠٩	١٢٣٩٨٢١٤٣	%٠٠.٧٣	%٥.١٤
١٢٠٩	٩٠٨١٧٤	١٧٦٣٤٩٧٢	١١٩٨٩٩٢٥٩	%٠٠.٧٥	%٥.١٤

وتمثل ضآلة إسهام مقاطعة الخردة وتوابعها فى إجمالى إيرادات الخزينة السلطانية، وكذلك فى إيرادات النشاط الحضرى، المتمثل فى مقاطعات الالتزام الحضرية على اختلافها- انعكاسا حقيقيا لهامشية الأنشطة التى غطتها تلك المقاطعة ضرائبيا ولكن الملمح الأهم من ذلك هو مدى شمولية التنظيم المالى والإدارى فى مصر العثمانية، بحيث أولى تلك المقاطعة وفروعها العديدة المتناثرة والبسيطة والكثيفة من الاهتمام ما جعلها تنضوى تحت مظلة ذلك التنظيم، بشكل يمكننا من القول :بأن المظلة الضرائبية لم تغادر صغيرة ولا كبيرة من أنشطة على اختلافها أو بساطتها أو انعزالها أو اقترابها من الأنشطة الرئيسية إلا وسجلتها وغطتها فى دقة كاملة، لا تتحقق إلا فى ظل نظام الالتزام الضرائبى الذى يقتضى فيه الملتزمون كل ما يمكن من الأنشطة، حيث يمثل انفلات أى منها من طائلة الضرائب خسارة شخصية للملتزمين على اختلاف مستوياتهم، ويمثل ذلك فى شكله العام أحد إيجابيات نظام الالتزام.

وتعطى البيانات التى أوردها الجدول السابق انطباعا يبدو ثابتا بشكل كبير، حيث كانت الاختلافات فيه طفيفة لحجم إسهامات مقاطعة الخردة وتوابعها فى إجمالى حجمى إسهامات المقاطعات الحضرية ككل، كما يبدو نفس الثبات التقريبى لإسهامات مقاطعة الخردة فى مالية مصر العثمانية، حيث تزامن التزايد فى مطلوبات الخزينة السلطانية عن مقاطعة الخردة مع مطلوباتها عن باقى أوجه النشاط الحضرى والريفى بشكل بدا الأمر معه منتظما لا يتعرض لطفرات حادة أو تراجعات كبيرة.

أما إسهامات مقاطعة الخردة وتوابعها فى الإنفاقات المختلفة المرتبة على الخزينة السلطانية فى ولاية مصر العثمانية التى تراوحت فى حديها الأدنى والأقصى بين ٠٠.١٤% كحد أدنى وما نسبته المئوية ٢.٠٨% كحد أقصى، إلى إجمالى ما أسهمت به المقاطعات الحضرية المختلفة، ومنها مقاطعة الخردة وتوابعها على نحو ما أشرنا

فى معرض حديثنا عن الإنفاقات التى اضطلعت مقاطعة الخردة وتوابعها بتغطيتها، والتى قد ضمناها جدولا تضمن تلك الإنفاقات، ونسبتها إلى إنفاقات المقاطعات الحضرية فى ولاية مصر العثمانية عبر سنوات مختارة من القرن ١٧والقرن ١٨الميلادى، فقد بدت تلك النسبة غير بعيدة عن نسبة ما أسهمت به هى ذاتها فى إيرادات الخزينة السلطانية، والتى تضمنها الجدول السابق وتراوحت بين ٤.٩٧%وبين ٦.٥٧%قياسا إلى إجمالى إيرادات الخزينة من المقاطعات الحضرية. وهو ما يمكن معه القول: بالثبات الكبير الذى لا يعرف تغيرات حادة سواء فى حجم تمويل مقاطعة الخردة وتوابعها لإيرادات الخزينة السلطانية أو حجم تمويل الإنفاقات المختلفة المرتبة على ذات المقاطعة، ولا يبدو ذلك مستغربا فى ضوء سياسة الدولة العثمانية فى إدارة ولاية مصر ماليا، حيث اتسمت تلك السياسة فى هيكلها المالى بالثبات الذى عبر عنه حسين أفندى الروزنامجى فى أواخر القرن ١٨الميلادى-فى رده على استفسارات الحملة الفرنسية- حينما سئل عن المال الميرى وهل حصل فيه زيادة أو نقصان- فأشار إلى ندرة ذلك وقلته، وأن تلك الزيادة فى حالة حدوثها يرتفع ما يوازيها من الخصم للانفاقات وبتعبيره (قدرت المصاريف على قدر الأصل لا زيادة ولا نقصان).

وإذا انتقلنا إلى مقاطعة الخردة وتوابعها تجره على القائمين عليها من مستويات الالتزام المختلفة من منافع، فإن قاعدتين تحكمنا فى ذلك، أولاهما هى إجراء الالتزامات على أساس قاعدة التزايد، وهى فى حقيقة الأمر تحكم إيرادات الخزينة السلطانية بما يعود عليها بالنفع، ويسرى ذلك الأمر على مختلف مستويات الالتزام، باستثناء المستوى الأخير من الملتزمين، وهم الذين كانوا يباشرون بأنفسهم جمع الضرائب،ويمثلون أخر حلقات مستويات الالتزام المختلفة، وفى ذات الوقت كانت تحكم المتازايدين بقاعدة أخرى، هى قاعدة عدم الخسارة، وهى تربط الأمر بحد أدنى من الأرباح لا يتجاوزونة، حيث يمثل هذا الحد خطا فاصلا بين الربح والخسارة، وهكذا يمكن القول: إن التزايد كان يجرى بين المتزايدين على نسبة الربح، حيث يفوز بالمقاطعة أ, الالتزام بجهة من جهاتها، أقلهم طمعا فى الربح وأكثرهم عرضا للسعر الأعلى، أما دافعو الضرائب فإن وثائق الالتزام على مختلف مستوياتها كانت تنص على عدم رفع الضرائب زيادة أو فرضا على من لا يخضعون لطائلة المظلة الضرائبية، وهى أمور كان المستوى الأعلى من الالتزام يشترطها على من يلتزم من باطنة، وكانت الوثائق تتضمن نصا ثابتا فى هذا الخصوص هو (بشرط عدم أحداث حادثة ولا تجديد مظلة وأن يسير فيهم على جارى العادة القديمة حكم السنة الخالية وما قبلها[١١٧]).

وقد قدرت نسبة الأرباح التى يحققها ملــــتزمو البــاطن فيمـــا بيـــن ٢٠%إلـــى ٣٣.٥%فى بعض أفرع المقاطعات الحضرية، كما رصدت أحدى الدراسات قيمة مـــا سدد عن الالتزام بسبع مقاطعات وجهات تابعة لمقاطعة الخردة الرئيســـية فـــى ســنة ١٠٨٦هــ/١٦٧٥م، وجملة ذلك ٦٨٣٥٠٠بارة، وهذا المبلغ يزيد عن المبلـــغ الـذى كانت تتقاضاه الخزينة السلطانية فى ذات العام عن كل جهات المقاطعة الرئيسية بمبلـغ ٢٦٩٣٣٣، أى بنسبة ٦٥% وقد حدا ذلك بالاعتقاد بأن أربـــاح الملـــتزمين الأصــلاء كانت تصلا إلى ثلاثة أضعاف[١١٨] المبلغ الأصلى الذى يدفعونه لخزينة السلطانية، ولا شك أن نسبة الأرباح كانت تتراجع مع مستويات الالتزام المختلفة، وإن شكلت فى كـل حالاتها دافعا كبيرا للالتزام والبحث عن طرائقه والتشبث به، ولا تبدوا تلك التقديـرات مبالغ فيها حيث نورد حالة تقترب من تلك التقديرات فى قيمتها وسنتها، وفيـــها الـتزم المعلم محمد أبو غالى الحلوانى من باطن محمد جوربجى عزبان ملتزم مقاطعة الخردة الأصلى باحتكار صناعة الحلوى الطحنية بالقاهرة وبولاق ومصـــر القديمـــة وكـامل المحلات التى تبيعها وأماكن تجارة الجملة فيها، وذلك سنة ١٠٨٨هــ/١٦٧٧م، وذلــك نظير مبلغ ٥٧ألف نصف فضة، ثم التزم من باطنه المعلم زينى بن على الحمصـــانى صاحب أحد المحلات الخاصة ببيع الحلوى الطحينية فى خط جامع الأزهـــر وأســمه (ميزان الحمصانى) بمبلغ ١٢.٥٠٠بنصف فضة،ويعكس هذا المبلغ ضخامة ما حصـل عليه المعلم أبو غالى من أرباح إذا أخذنا فى الاعتبار ما بالقـــاهرة ومصـــر القديمـــة وبولاق من محلات لصناعة الحلوى أو لبيعها[١١٩]، وتفسير ضخامة الأرباح المتحققـــة من الالتزام بالمقاطعات الحضرية ومنها مقاطعة الخردة وتوابعها تلك الصراعات التـى نشبت بين الأوجاقات المختلفة على حيازة المقاطعات، والتـــى أســتقرت فـــى معظـم أحوالها على أحتكار رجال أوجاق مستحفظات للإلتزام بمقاطعات الجمارك فى نظـــير استئثار أوجاق عزبان بمقاطعة الخردة وتوابعها وسمسرة بحرين الخاصـــة بالملاحـــة النيلية، كما يفسر ضخامة الأرباح المتحققة للملتزمين الأصــــلاء ومـــن والاهـــم مـــن ملتزمى الباطن فى مقاطعة الخردة وتوابعها قلة ما كان يسدد عنها للخزينة الســـلطانية وما ينفق من إيراداتها على أوجه الإنفاق المختلفة قياسا إلى ما كان يجبى على نحو مـــا أشرنا اليه آنفا، كما يفسر ذلك لنا حقيقة انكباب رجـــال الأوجاقـــات علـــى الالـــتزام بالمقاطعات المختلفة ومنها مقاطعة الخردة وتوابعها، وتحول حيازة المقاطعات المختلفة والالتزام بها إلى مصالح ومنافع تشكل عماد عوائدهم، وتدفعهم إلـــى خـــوض غمـــار صراعات وحروب طاحنة، أفرد لها المؤرخون[١٢٠] كثيرا وأشاروا إلـــــى اضطـــرار الإدارة المركزية فى استنبول إلى قبول ذلك الوضع على شذوذه وغرابته، اســـترضاء

لأصحاب النفوذ من رجال الأوجاقات وتابعيهم من ملتزمي الباطن-حينا، وعجزا عن مواجهتهم وإعادة ضبط الأمور في ميزانها وطبيعتها- أحيانا كثيرة.

خاتمة

يمكن القول- إجمالا: إن التنظيم المالي لولاية مصر العثمانية وضع في حسابه مد مظلته الضرائبية على كل نشاط حرفي أو إنساني، حتى وإن صغر وبدا هامشيا قليل الجدوى والتأثير، وذلك من خلال نظام الالتزام الذي أفردنا لفلسفته وإجراءاته ومستويات الملتزمين العاملين عليه، وضوابط علاقاتهم القانونية والإدارية، وما حكم ذلك من تنظيم كانت فيه دافعية الكسب والربح تشكل سببا رئيسيا في تقصي أوجه النشاط المختلفة التابعة لمقاطعة الخردة وتوابعها، وهي الوحدة الضرائبية التي انتظمت فيها مختلف تلك الأنشطة، وشكلت حدودها المالية والإدارية، وإن تطرفت تلك الأنشطة أو تضاءل عائدها.

وقد ابتدع ذلك التنظيم آلية ناجحة للسيطرة الضرائبية استعان فيها بفئات مختلفة من الالتزامات والملتزمين، وقسم فيها جهات النشاط المختلفة إلى جهات متقاربة، إما في المكان أو في النشاط، وذلك تيسيرا للتعامل معها وحصرها من قبل الملتزمين بها وضبط كافة عناصرها، كما نجح في استخدام التركيبة الإدارية داخل الحرف والطوائف وما تعارفت عليه من نظم وعادات وما جرت عليه طبيعة العلاقة بين الأفراد ومشايخهم في استخدام نظام المشيخة وحقوق وواجبات المشايخ لضمان السيطرة الضرائبية على أوجه النشاط المختلفة، ومثلما كانت مقاطعات الالتزام الحضري المتضمنة لمقاطعة الخردة مصدرا أساسيا ورافدا هاما حقق للخزينة السلطانية جزءا كبيرا من مواردها المالية المختلفة كما مولت من عوائدها جانبا من نفقاتها ومسئولياتها، فإنها كانت سببا من أسباب القلاقل السياسية والاضطرابات الداخلية حينما اتجه لحيازتها رجال الأوجاقات على اختلافهم وغدت هدفا لهم لا يتقاعسون عنه، هذا إذا لم يبذلوا في سبيل الحصول عليه وحيازته جل جهدهم ووقتهم ويكرسوا له نفوذهم وسلطانهم، وهو الأمر الذي اعترفت به الإدارة المركزية وأقرتهم عليه لظروف مختلفة-أشرنا إليها في حينه، وتعاقبت على ذلك عدة أوجاقات عسكرية تعاقب رجالها على مقاطعة الخردة وتوابعها إلى أن استقرت في أيدي رجال أوجاق عزبان، وغدت أحد أهم مصادر دخلهم وقوتهم، وذلك منذ سنوات النصف الثاني من القرن ١٧ الميلادي.

وفي خلال ذلك كله عرضنا لتطور تسمية المقاطعة منذ بدأت تحت اسم

الطشتخاناه وأمرية علم إلى أن استقرت تسميتها على اسم "مقاطعة الخردة وتوابعها" في النصف الثاني من القرن ١٧الميلادى، وتلك رحلة طويلة كان وراء كل خطوة وكل تغيير فيها أسباب كثيرة، عمدت تلك الدراسة إلى تقصيها وتحرى أسبابها، وكان التنظيم الإدارى والمالى لولاية مصر قد آثر جمع مختلف الأنشطة الحرفية الصغيرة والهامشية فى مقاطعة واحدة، أى فى منظومة مالية واحدة، واتسعت تلك الحرف والأنشطة لما يزيد عن مائتى حرفة وطائفة غطت ربوع مصر ومختلف أنشطتها الحرفية التى تضمنت- إلى جانب الحرف التى يقوم رجالها على بعض الصناعات الخفيفة، كالحدادة والباغة وصناعات الحلوى-حرفا يقدم رجالها خدمات مختلفة، مثل حرف الطب والعاملين فيها من الجراحية والكحالين وحرف اللهو والترفيه كالأدبا والشعراء وغيرهم. وقد شكل أولئك مصادر التمويل لمقاطعة الخردة، وقد عرضنا لهم- باعتبار ما جرى عليه- أسلوب تنظيمهم كروافد مختلفة يمثل ما تدفعه من ضرائب مصادر التمويل الضرائبى للمقاطعة الرئيسية، وتتبعنا التطور المالى للمطلوب عن تلك المقاطعة وفروعها المختلفة، وأسباب زيادته ونتائجه وما أسهمت به فى تمويل الخزينة السلطانية، مقارنة مع ما أسهمت به باقى المقاطعات، ولذلك الدور الذى اضطلعت به مقاطعة الخردة وتوابعها فى تمويل بعض النفقات المختلفة التى ربطت عليها سواء فى داخل ولاية مصر أو لحساب الإدارة المركزية فى استنبول.

وعلى الرغم من ضآلة ما قامت به تلك المقاطعة من دور فى تمويل إيرادات الخزينة السلطانية ونفقاتها فى ولاية مصر وفى مالية الإدارة المركزية فى استنبول فإن ما حققته للقائمين عليها من أرباح وعوائد جعلها سببا هاما وعنصرا رئيسيا من عناصر النشاط الإنسانى والاقتصادى فى ولاية مصر فى العصر العثمانى.

الملاحق

١-طوائف الحرف والمهن التابعة للخردة

١-**الإخفافيةالبلدى:**وهم صناع ألوان من النعال الخفيفة للرجال والنساء من الطبقة الدنيا.

٢-**الأدبا:**يسمون الأدباتية وهم فئة ممن يرتجلون الأزجال يمشى فيهم اثنان يكون مع أحداهم طبل معلقة فى كتفه الأيمن فينشدان معا مطلع زجل، ثم يرتجل إحداهم فى واقعة الحال ويرددان المطلع ويتقدمان ويتأخران فى فسحة للتفكير، ويكثر وزن ما يأتون به على (شرم برم حالى غلبان) وهو المطلع الذى يبتدأون به.

٣-**الأدمية**:تجار الجلود يأتون بها بعد سلخ الحيونات سواء الحية أو الميتة، وهـم يبيعون ذلك للمدابغ المختلفة.

٤-**أرباب الملاعب بالزط والرق**: هم بعض طوائف الترفيه واللهو ممن يقومـون ببعض الألعاب التى تشبه ما يقوم المهرجون الأن فى السـرك، ويسـتخدمون بعـض الأقنعة والملابس المزركشة.

٥-**أرباب الأرواح** :هم طوائف ممن يستخدمون بعض الخزعبـلات، لاسـتغلال رغبة الناس فى معرفة ما تخبئه الأيام، ويستخدمون بعض الآيات القرآنيـة والأدعيـة والتعويذات إلى جانب ذكائهم فى تفحص أحوال من يلجأ إليهم، وهـم مـن يعرفـون بضاربى الودع.

٦-**الطبا**: وهم طوائف من المعالجين بالأدوية والأعشاب والمراهم وغير ذلـك، وهم من التابعين لجراح باشا مثل الكحالين والجراحين وغيرهم .

٧-**أهل الشرط والرهن** : هم طوائف تقوم بالكتابة والوشم علـى أذرع الرجـال والنساء لأسمائهم وأسماء أحبائهم، ويقومون بوشم من يطلب ذلك برسم طيور صغـيرة على جانب من الوجه، وكانت طوائف من الغجر تقوم بذلك.

٨-**البزازين** : حرفة البزازة غير حرفة الخياطة، لأن البزاز هـو تـاجر يبيـع ويشترى الثياب ومتاع البيت، والخياط يقوم بحياكة الملابس لا الاتجار فيها.

٩-**الأمشاطية** : يعمل أفراد تلك الطائفة فى صناعة الغزل، حيث كانت معـامل النسيج المختلفة تتضمن أنوالا مختلفة عرفتها الوثائق بأنها (أمشاط الحياكـة)، ومنـها اتخذت تلك الطائفة اسمها.

١٠-**الأمواسية** : صناع الأمواس الحديدية والسكاكين وغيرها مـن مسـتلزمات الحلاقين والاستعمال المنزلى، وقد أضيفوا أحيانا إلى طائفـة السـيوفية مـن صنـاع السيوف وغيرها.

١١-**باعة الحديد الخردة** : هم باعة الأدوات الحديدية والنحاسية وغيرها مكـن الأدوات المستعملة، وقد أصبحت تلك الطائفة حديثا هى المحتكرة لمصطلـح الخـردة، حيث اقتصر على ما تقوم به تلك الأفراد من أعمال.

١٢-**البرامكة** :هم طوائف من الغجر يعملون فى أنشطة الغجر المختلفـة مثـل فنون الملاهى والغناء والحدادة، وقد انتشرت تلك الطائفة فى ربوع مصـر المختلفـة،

وسمى مشايخهم أحيانا باسم مشايخ البرامكة وأحيانا أخرى مشايخ طوائف الحلبية.

١٣-**البسطية** :هم صناع الأبسطة من الصوف أو من القطـــن وبعضــها مــن الحرير.

١٤-**البغالة** :هم مستخدمو البغال فى النقل للأفراد والبضائع، ومنـــهم طوائــف كانت تعمل فى بيطرة الحيوانات وتقليم حوافرها وقرونها.

١٥-**البقسماطية** :هم طوائف من الخبازين صناع لونا من الخبز الجــاف الــذى يستخدم زادا للمسافرين والجنود، وقد شغلت عمليات خبز وتجهيز البقســماط للجنــود والمسافرين جل نشاط هذه، وانتشر رجالها فى كبريات المدن المصرية مــن القــاهرة ودمياط ةالاسكندرية، وبلغ عدد رجالها فى القاهرة وضواحيها بولاق ومصر القديمـــة سنة ١١٥٢هـ/١٧٣٩مثلاثة عشر رجلا.

١٦-**البنائين** : هم العاملون فى صناعة البناء، وهم من التابعين لمعمار باشا فــى القاهرة، أو نوابه فى الأقاليم واقترنت بطائفة المهندسين، وإضافة إلى أعمــال التشــييد والبناء كانت تسند إليهم أعمال تخطيط المبانى وتقدير أثمانها وأعمال المساحة وغــير ذلك.

١٧-**البوابين** :هم العاملون على بوابات الوكائل والخانات وأبــواب الحــارات، ودورهم ملزمة الأبواب العاملين بها ليلا ونهارا وحفظ وصون ما بحواصلها ومخازنها وما بها من بضائع للتجار أو المسافرين النازلين بها، ودورهم بذلك ذو شقين، إحداهمــا تنظيمى مالى يحصلون فيه أحيانا رسوما على البضائع الداخلة والخارجـــة، والثــانى أمنى يتمثل فى حفظ الممتلكات .

١٨-**البيادية** :هم عازفو الأرغول فى المولد والأعياد والأفراح، ويمزجون بيــن العزف والغناء بمشاركة زملاء لهم فى ذلك .

١٩-**البيكن الدراكة** :هم طائفة كانت تقوم بحراسة بعض النواحى فــــى الوجــه القبلى، واعتبرت تابعة لمقاطعة الخردة .

٢٠-**الجرايحية** :هم طائفة تضم الجراحين، ومنهم طائفـــة فرعيــة تمثــل قمــة العاملين فى هذا المجال، وهى طائفة الجراحين فى المتقلات، أى العمليات الجراحيـــة الكبيرة، ومشيخة الجرايحية تكون لكبير الجراحين فى البيمارستان المنصــورى، وقــد بلغ عدد طائفة الجرايحية بدمياط ٨أفراد.

٢١-**الحدادين** :طوائف تتضمن العاملين فى تشكيل المعادن وتجهيز الآلات البسيطة المستخدمة فى كافة الأعمال، كصناعة المراكب والمعاصر وغيرها.

٢٢-**الحباكين** :هم والعقادون من الطوائف العاملة فى نسج الصوف والحرير والقطن،وجمعتهم معا طائفة واحدة، وكانوا معنيين بالعمل بما يستخدم للزينة وتزيين الملابس من تلك الخامات، والفارق بين الحباكين والعقادين أن الطائفة الأولى تقوم بفصل القطن أما الثانية فتقوم بصنع حبال الحرير المستديرة أو المفلطحة.

٢٣-**الجبانين** :هم صناع أنواعا مختلفة من الجبن من أشهر الجبن الحالوم، وتضمنت طوائفهم أيضا باعة تلك الأنواع وغيرها من الجبن المقلى والرومى.

٢٤-**الحجارين** :هم من يقطعون الحجارة فى المناطق الجبلية، ويجهزونها للاستخدام فى البناء وغير ذلك، وقد أضيفوا أحيانا إلى الطوائف التابعة لمعمار باشا.

٢٥-**الحصرية** :هم صناع ألوانا من الأبسطة المصنوعة من النباتات والسمار، وكانت أجود أنواعه تصنع بالقاهرة والفيوم التى تعتبر بحيراتها موردا هاما لتلك الأعشاب التى تصبغ بألوان جميلة مختلفة.

٢٦-**الإسكافية** :هم طوائف تعمل فى إصلاح الأحذية والمصنوعات الجلدية وغيرها.

٢٧-**الحكويين** :هم طوائف من رواة السير الشعبية مثل سيرة على الزيبق وذات الهمة وأبى زيد الهلالى وغير ذلك ، وهم يتخذون المقاهى ميدانا لعملهم وروادها جمهورا لهم .

٢٨-**الحلقية** :وهم طوائف من الحكويين الذين يجوبون الشوارع، ويتحلق الناس حولهم ليسمعوا منهم ما يقولون، ثم ينتفعون مما يدفعه لهم الجمهور .

٢٩-**الحلوانية** :هم صناع الحلوى وبائعوها، وقد اشتهر بحرفة صناعة الحلوى بعض العربان ومنهم الحلوانية العربانيين وفق ما أسمتهم الوثائق واليهود البطيطية من الطواف بالقصعة، حيث عرف عن بعض أهل الذمة العمل فى صناعة الحلوى فى الأسواق المتنقلة.

٣٠-**الحمارة (الحميرية)** :هم أصحاب الحمير المستخدمة فى نقل الناس والبضائع فى داخل المدن الكبرى بينها وبين ضواحيها، وقد رصدت وثيقة وصفا لمكان تجمعهم فى بولاق (موقف الحمارة)، ومسئولية أصحاب هذه الحرفة عن سلامة

الركاب والبضائع وممتلكات الركاب وحاجياتهم .

٣١-الحمامية : وهم أصحاب الحمامات العامة والعاملين بها، وقد انتشرت تلك الحمامات فى المدن المختلفة، واستدعت كثرتها وجود طائفة للحمامية فى المدن، ولهم شيخ يضمن انتظام أداء أفراد طائفته والآداب العامة والمعايير المطلوبة .

٣٢-الحمالون :هم طوائف يقومون بنقل الأشياء على ظهورهم، ويسميهم العامة باسم العتالين، وينتفعون من أجر نقل البضائع والأشياء المختلفة لأصحابها.

٣٣-الحواه :هم المشعوذون ممن يستخدمون الطيور والأفاعى والحيات فى ألعابهم، ويحتالون بها لإيهام الناس بسحرهم لها، ويفعلون فى ذلك الغرائب التى تأخذ بألباب الجمهور، فيدفعون لهم إعجابا بمهارتهم .

٣٤-الحوشة :هم طوائف من الغجر يسمون بالحوشة ويسمون أحيانا أخرى بالنورة، وهم يمثلون على الجماهير أدوار القوة والصلابة البدنية فى الوالد والمدن ذات التجمعات الكبيرة والأعياد، ويسيرون على الحبال ويقتحمون النيران وغير ذلك .

٣٥-الحوشة الحكما :هم بعض أفراد من الغجر من طوائف الحوشة، وقد اختصوا ببعض الأعمال العلاجية مثل الكى بالنار والحجامة، وهى إزالة الدم الفاسد أو الزائد وغير ذلك مما عرف باسم الطب البدوى .

٣٦-الخزازون :هم باعة الأقمشة الحريرية ذات القيمة العالية، وقد كانت لهم دكاكين وأسواق خاصة بهم، ومنها سوق الحريريين فى دمياط والقاهرة، ويسمى الخزاز أحيانا باسم الحريرى .

٣٧-الخواصون :هم صناع وسائل لحفظ المنقولات وحقائب من الخوص الناتج عن أشجار النخيل، ومن مصنوعاتهم (القفة -المقطف -الجرم -الفرد- الزنابيل)، وتنتشر تلك الحرفة فى دمياط ورشيد والصعيد .

٣٨-الخياطون :هم طوائف تعمل فى حياكة الملابس المختلفة، وقد تسموا أحيانا باسم الأسطوات الحياكين، وكانوا يعملون فى دكاكين تنتشر فى القاهرة، ورصدت إحدى الوثائق عدد كبار رجال تلك الصنعة سنة ١١٥٢هـ/١٧٣٩م فى القاهرة وكانوا تسعة، وانتشرت طوائف فرعية فى كل نواحى مصر .

٣٩-خيال الظل :هم طوائف أطلق عليهم فى بعض الوثائق "المشبعبذون" وأخرى "المحبظون" وهم كانوا من الفنانين الذين يقومون مسرحيات بسيطة ساذجة، ذات

أسلوب مباشر، وقد أنبهر بذلك السلطان سليم الأول حينما شاهد عرضا أقيم له.

٤٠-**الخيمية** :هم صناع الخيام المختلفة والإيوانات وغيرها مما عرف باسم (الصيوانات) أو السرادقات، وكان سوق الخيمية بجوار باب زويلة سوقا دائمة لهم .

٤١-**دباغون الجلود** :هى عملية دبغ جلود البقر والجاموس والأغنام والماعز، ثم صبغ الجلد بالالوان المختلفة، وكانوا يستخدمون فى عملية صباغة الجلد بعض النباتات كالرمان والبقم والمعادن كسلفات الحديد وغير ذلك .

٤٢-**الدخاخنية** :ميزت الوثائق بين نوعين من الدخاخنية أولهما العاملون فى تبيض الأدوات النحاسية ومنها أدوات الطهى، وثانيهما تجار الدخان أى التبغ.

٤٣-**الدقاقون** :هى طوائف عاملة فى دق البن وتجهيزه للاستخدام، وكذلك دق ملح البارود، وكانت تلك الطوائف تكلف به لمصلحة الدولة العثمانية .

٤٤-**الدلالون** :ترادفت الدلالة مع كلمة السمسرة وكلمة المثمنين، وارتبطت الدلالة بنوع السلعة، فعرف البعض بأنه الدلال فى الرقيق الأبيض والدلال فى الرقيق الأسود والدلال فى البطيخ وغيره، وقد وردت الكلمة فى بعض الوثائق بما يفيد التجارة، حيث وصف البعض بأنه الدلال فى البقجة، وهى البضاعة التى يطوف بها على المستهلكين كذلك الدلالين فى الأسباب، وعموما إذا انصرف المعنى إلى الوساطة بين البائع والمشترى كان القائم على هذا العمل يحتاج إلى كفيل له من التجار وبلغت حصته أحد التجار من الدلالين فى كفالته ٧٢رجلا.

٤٥-**الربابة** :هم طوائف من الفنانين الشعبيين الذين يتجولون فى الشوارع والأسواق، يعزفون على آلات موسيقية وترية بسيطة تسمى (الربابة)، وهم كانوا فى مكان وسيط بين الفنانين والمتسولين .

٤٦-**الرختاوية** :هم طوائف أطلق عليهم أحيانا تسمية صارت الأشهر وهى السروجية، وهم صناع طقم الحصان وعدة لجامه والأدوات الجلدية المستخدمة كسروج للدواب ومنها (اللجام –البردعة –السرج –الشدة – القربوص) وغير ذلك.

٤٧-**الرمالة** :هم من أطلق عليهم أرباب الأرواح من يستخدمون الودع والرمل والزيرحة وغيرها من الأدوات إلى جانب قدر كبير من الذكاء، لكى يوهموا جمهورهم بمعرفتهم ما كان وما سيكون .

٤٨-**الزلبانية** :صناع ألوان من الحلوى المكونة من الدقيق المخلوط فى اللبن

والماء ، تسمى الزلابية .

٤٩-**الزمارين** :هم طوائف من العاملين فى الأفراح وحفلات ختان الصبيان، باستخدام المزامير والناى والأرغول وغيرها من أدوات النفخ الموسيقية البدائية.

٥٠-**الزوامل الحلبية** :هم بعض طوائف الغجر أو النورة أو الفوزة أو الشطار، وتلك الطوائف تنتمى إلى أصول انتروبلوجية شبه واحدة، وإن اختلفت التسميات باختلاف المكان إلا أن أوجه كبيرة من التشابه كانت تجمعهم .

٥١-**السرماطية** :عرفتهم بعض الوثائق بأنهم صناع أخفاف النسا، وبأنهم السرماحية البلدى، وعموما فهم صناع بعض النعال الخفيفة ومنها (البلغة- المركوب- الأخفاف) .

٥٢-**السروجية** :هم الرختاوية وقد سبق التعريف بهم .

٥٣-**السقائيين** :هم طوائف متعددة بعضهم يقوم بتزويد البيوت بحاجاتها من المياه، محمولة فى قرب جلدية إما على ظهور السقائيين أو على ظهور الحمير أو الجمال أو البغال، وبعضهم يقوم بسقاية الناس فى الشوارع والأسواق ويسمون بالسقائين بالكوز .

٥٤-**السماكرة** :هم القائمون على تشكيل الصفيح، ويسمى المبيضون بالحديد باسم (السماكرية) .

٥٥-**السماسرة** :أسمتهم بعض الوثائق بالسماسرة بقلب السين إلى حرف شين، وحددت أعمالهم فى القيام بالتقريب بين البائعين والمشترين، وقرنتهم بعض الوثائق ببعض التجارات مثل السماسرة فى البهار والسماسرة فى الحرير تمييزا لهم عن غيرهم .

٥٦-**السوقة** :هم صغار تجار التجزئة العاملين فى الأسواق .

٥٧-**السيارجية** : عرفتهم بعض الوثائق بأنهم السرجانية، وهم يعملون فى صناعة الزيت المستخرج من السمسم بعد عصره، وانتشرت تلك الطوائف فى مدن القاهرة والوجهين القبلى والبحرى.

٥٨- **السيرية**: هم طوائف من المتحدثين الذين يتكسبون من رواية السير النبوية وسير الأبطال والفرسان فى المقاهى والموالد والأفراح.

٥٩- **السيوفية:** هم صناع السيوف والخناجر والدبابيس وغيرهـــا مـــن أنـــواع الأسلحة، وكان سوق السلاح بالقاهرة سوقا دائمة لتلك المنتجات.

٦٠- **الشعرا:** هم طوائف من التابعين لحرف اللهو، وأولئك كانوا يعملـــون فـــى المقاهى أو فى أماكن تعد لهم، تبدو مرتفعة عن الجمهور السامع لـــهم، وهـــم يـــرون قصص الهلالية وأبطالها ابا زيد الهلالى ودياب بن غانم والقـــاضى بديـــر بـــن فـــايد والسلطان حسن والخفاجى عامر وغيرهم.

٦١- **الشماعين** :هم صناع الشموع من الدهمن والزيوت وباعته، ممن عرفتـــهم الوثائق بأنهم العاملون فى أحمال القناديل وأحمال الشمع .

٦٢-**السرياتلية** :صناع ألوانا من الأشربة المختلفة من نباتات وفواكـــه مختلفـــة مثل العرقسوس والتمر هندى والسوبيا وغيرها .

٦٣-**الصباغين :هم الذين يقومون بصبغ وتلوين الأقمشة**، وقد ميزت الوثـــائق بين بعضهم فعرفوا باسم الصباغين فى الأزرق والصبـــاغين فـــى الأحمـــر، وكـــانوا يستخدمون أدوات ونباتات مختلفة فى عملية الصباغة .

٦٤-**الصيادين للطيور** :هم طوائف من صيادى الطيور القادمة من شمال مصـــر والدلتا فى الخريف فى طريق قدومها وعند عودتها فى الربيع، ومـــن تلـــك الطيـــور (السمان -الغر -الزرزور -البلبول) وغيرها وكانت بركة الحاج والخصومى وبحـــيرة المنزلة مكانا لصيد تلك الطيور .

٦٥-**الطباالين** :طوائف من ضاربى الطبول فى حفلات الأعراس وعرفوا أحيانـــا باسم الطباالين بالبلدى وأحيانا أخرى بالطباالين بالعربى، كما قرنوا أحيانا أخرى بأدوات موسيقية فعرفوا بأسم الطباالين بالصنج .

٦٦-**الطحانين** :هم العاملون فى الطواحين لعملية طحن القمـــح والأرز وتبيـــض الأرز .

٦٧-**طلاعين النخل** :عملت تلك الطوائف فى جنى ثمار النخل من البلح، وكذلـــك عملية تنظيف وتأبير النخيل حتى يثمر، وتلك الطوائف انتشرت فـــى دميـــاط ورشـــيد والبرلس وسيوة وبعض بلاد الصعيد حيث يكثر النخيل .

٦٨-**الطوافين بالحصر** :هم باعة الأبسطة المصنوعة مـــن الحصـــير، وكـــانوا يطوفون بها يبيعونها، وينتقلون فى ذلك فى القرى والمدن، وعرفوا ببـــائعى الحصـــر

البلدى والفيومى .

٦٩-**الطواهر** :هم القائمون من الرجال والنساء على ختان البنين والبنات، وتلك كانت مناسبات اجتماعية هامة، حيث تعقد فيها جلسات السمر والترفية ويدعى الأقارب والأصدقاء وتقام الولائم .

٧٠-**العتالين** :هم بعض طوائف الحمالين للأحمال الثقيلة، وقد ترادفت مصطلحات تضم أعمالا متشابهة مثل الشيالين والعتالين والمرابعين .

٧١-**العتقية** :هم باعة الجلود الرديئة بالأسواق، وكذلك الجلود غير المدبوغة، وبعض الأحذية البسيطة.

٧٢-**العجانين** :هم صناع العجين، ممن أسمتهم وثائق اخرى باسم الفرانين، وأولئك كانوا يقومون بعمليان إعداد وبيع الخبز .

٧٣-**العطل** :هم طوائف من الغجر سموا باسم الشطار العطل وأحيانا باسم النورة والبرامكة .

٧٤-**العوامين** :هم أولئك العاملون فى الغوص فى نهر النيل لانتشال الغرقى، أو ما فقد من المراكب أو الأفراد أو الأشياء عبر نهر النيل شمالا وجنوبا .

٧٥-**العوالم** :هم طوائف من النساء الراقصات وقد أسمتهم بعض الوثائق باسم (النسا العياق) وأحيانا باسم (الغوازى) .

٧٦-**الغياش** :هم طوائف من الرجال الراقصين الذين يتشبهون بالنساء فى ملابسهم وأفعالهم ورقصهم .

٧٧-**الفالاتية** :هم طوائف من الغوازى ورجالهم من الغجر الذين يعملون فى الدعارة وتسهيل وحماية أصحابها وفاعليها .

٧٨-**الفعلة** :العمال الذين يقومون بالعمل فى البناء والهدم إلى جانب البنائين والمهندسين وغيرهم، ويقومون بما يستلزمه ذلك من أعمال شاقة، وأجورهم كانت تقترب من نصف أجر البناء أو المهندس .

٧٩-**الفراشين** :هم طوائف تقوم بدهان المنازل والبيوت وبعضهم يعمل فى إقامة السرادقات وتجهيزها .

٨٠-**الفواتيل** :عرفتهم بعض الوثائق باسم الفتالين، وهم العاملون فى عمليات

غزل ونسج الخيوط والأقمشة، وميزت بعضهم بأنهم الفتالون فى الحرير عن غيرهم، ونسبتهم إلى بعض الأماكن المشهورة بتلك الصناعة مثل فواتيل فارسكور وفواتيل دمياط .

٨١-**القباقبية** :هم صناع ألوانا من الأحذية الخشبية التى يعلوها جزء جلدى، ويستخدم فى الحمامات العامة ولبسطاء الناس .

٨٢-**القرادة** :هم طوافون بالقردة، يدربونها على ألعاب مختلفة وحركات بهلوانية، يطوفون بها فى الشوارع والحفلات وفى مواسم الحصاد، حيث يتكسبون بما يدفع إليهم من أموال أو حبوب أو طعام .

٨٣-**القزازين** :هم طائفة من نساجى الكتان وبعض الأقمشة الصوفية، وهم يصنعون ألوانا من الأردية والمعاطف ذات الوشى والزخارف المطرزة بخيوط الذهب، وعرفت طوائف فرعية منها (القزازين الحرايرية) تميزا لهم عن غيرهم من القزازين، وتركزت هذه الطوائف فى كبريات المدن كالقاهرة ودمياط والمحلة وغيرها.

٨٤-**القواجى الشامية** :طوائف من الهذلية الذين يتبادلون الأهازيج والنكات، ويسخر كل منهم من صاحبه بما يستمتع به ويضحك لع الجمهور .

٨٥-**الكاحلين** :هم طوائف تعمل فى مجال طب العيون ومعالجة الرمد، ونسبوا إلى بعض المواد الطبية مثل (الكحل) حيث تتزين به النساء والرجال فى مواسم مختلفة مثل سبت النور وشم النسيم .

٨٦-**الكنفانية** :هم صناع ألوانا من الحلوى تسمى (الكنافة)، ويزدهر بيعها وصناعتها فى شهر رمضان .

٨٧-**المبالقة** :هم رواة أغان شعبية هزلية، وقد نسبوا إلى البلاليق، وهى أغان شعبية مفردها بليق .

٨٨-**المحبظين** :هم طوائف الشعبذين وخيال الظل وغيرهم، وتلك مترادفات سبقت الإشارة إليها .

٨٩-**المحدسين** :طوائف من رواة القصص على مسامع الجمهور، وهذه الطائفة من الطوائف العامة التى تضم طوائف فرعية مثل الحلقية والسيرية والحكويين والشعراء والمذاكرية وغيرهم، وكل أولئك جمهورهم من العامة أو رواد المقاهى والموالد .

٩٠-**المجبرين** :من الطوائف العاملة فى تالمجتال الطبى وهـو عمليـة تجبـير الكسور .

٩١-**المداقنة**:هم الحلاقون الطوافون على زبائنهم فى أماكن وجودهم فى بيوتـهم وحقولهم ودكاكينهم .

٩٢-**الدارجية**:هم طوائف العاملين فى تذرية الحبوب وتنقيتـها وغربلتـها فـى مواسم الحصاد، ويستخدمون فى ذلك أدوات منها (الشوكة- المدراة -اللوح٠٠٠).

٩٣-**المذاكرية** : هم من طوائف المحدثين، وقد سبق التنويه لطبيعة عملهم.

٩٤-**المرابعين** :رغم أن هناك أفرادا فى الريف يقومون بعمليات أدارة السـواقى ورى الأراضى، ويسمون بالمرابعين إلا أن المقصود هنا بعض طوائف العاملين فـى البيوت للخدمة الشاقة .

٩٥-**المزينين** :هم الحلاقون من أصحاب المحلات أو من أسمتهم الوثائق باسـم (أصحاب القاعات) .

٩٦-**المفذلين** :هم من طوائف الحرف العاملة فى اللهو والترفية بأداء يخلق بيـن الجد والهزل .

٩٧-**مشايخ المراكب** :هم بعض العاملين فى نقل الركاب عبر نهر النيـل بيـن شاطئية فى بلاد الوجة القبلى، ومثل أولئك كان عليـهم أن يدفعـوا ضريبـة أخـرى لصوباشية البحر التابعين لمقاطعة سمسرة بحرين .

٩٨-**مشايخ الفتيان** :هم القائمون على أمر الكتاتيب، حيث يتـم تلقيـن الفتيـان والصبيان المعارف الأولية فى القراءة والحساب ويحفظون ما تيسر من القرآن.

٩٩-**المشيخة** :هى رئاسة عامة لعدد من الطوائف البسيطة الموجودة فى بعـض المدن الضغيرة، حيث يكون المسئول عنهم هو أحد المشايخ، ويسمى نطاق مسـئوليته مشيخة المحلة ومشيخة دمياط على سبيل المثال .

١٠٠-**المطرفجين** :من طوائف العاملين فى رتق الثياب والملابس، وعرفوا باسم الرفائين .

١٠١-**المغانى** :هم طوائف من المغنين من الرجال والنساء الذين يسـتعان بـهم لإقامة الأعراس وحفلات الختان .

١٠٢-**المناخلية** :هم صناع المناخل المستخدمة فى تجهيز الدقيق وفصلـة عـن قشر الحبوب باستخدام نسيج من الحرير الخفيف .

١٠٣-**النجدين** :هم العاملين فى تنجيد وتجهيز الأغطية والوسائد وغيرهـا مـن الحاجات المنزلية، وقد عاملتهم الوثائق أحيانا باسم القطانين المنجدين.

١٠٤-**المنجمين** :هم الرمالة أو أصحاب الأرواح كما سبق الإشارة إليهم .

١٠٥-**المنيرين** :هم الذين يقومون بطلاء المنازل .

١٠٦-**المهندسين** :صمت طائفتهم إلى جـانب البنـائين طوائـف الجباسـين، وكانللمهندسين معاينة أحوال العقارات وما يتبع الأوقـاف منـها وقسـمة الأراضـى والمساحة، وهم من كانوا يقرون البنائين فى صلاحيتهم الفنية للعمل.

١٠٧-**النحاسين** :صناع الأدوات النحاسية كالأوانى والأسرة وغيرها، وقد كـان لهم سوق مشهور فى القاهرة يسمى سوق النحاسين .

١٠٨-**النشارين** :طائفة تعمل فى قطع الأخشاب وتجـهيزها للاسـتخدام، سـوا لصناعة المراكب أو للأبواب والشبابيك وغيرها، وبذلك كان عملها يكمل عمل طائفـة النجارين .

١٠٩-**الهزلية** :هم طوائف من العاملين فى الترفية بالسخرية كالبوالقة وغـيرهم على نحو ما سبقت الإشارة إليه .

١١٠-**وقادين القناديل** :هم القائمون على إضاءة الحفلات والأعيـاد والمواسـم الدينية والاجتماعية باستخدام مصابيح وقناديل مختلفة الأشكال .

١١١-**اليهود البطيطية** :هم باعة البوظة وبعض أنواع الخمور البسيطة كـالعرق وغيرها والحلوى الذين كانوا يطوفون بها فى الأسواق الأسبوعية المقامة على أطـواف المدن والقرى وقد عرفوا باسم اليهود الطرقية.

-تمت استعانة بإعداد وتفسير وشرح تلك الطوائف بالمصادر والمراجع التالية:-

١- أحمد تيمور - معجم تيمور الكبير إعداد وتحقيق د.حسين نصار

- الطبعة الأولى القاهرة سنة ٢٠٠١م

٢- سعيد مغاورى محمد - الألقاب وأسماء الحروف والطوائـف فـى ضـوء

البرديات العربية
- طبعة دار الكتب سنة ٢٠٠٠م
٣- كلوت بك - لمحة عامة إلى مصر - ترجمة محمد مسعود
- طبعة دار الموقف العربى سنة ١٩٨٢م
٤- إدوارد وليم لين - المصريون المحدثون- شمائلهم وعاداتهم
- ترجمة عدلى طاهر نور- طبعة هيئة قصور الثقافة سنة ١٩٩٨
٥- جومار - وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل. ترجمة وتعليق أيمن فؤاد سيد
- الخانجى سنة ١٩٨٨م.
٦- دار الوثائق القومية - سجلات المحاكم الشرعية المختلفة.

٢-وثائق لم يسبق نشرها

١-الوثيقة الأولى

أ-نص الوثيقة :-

(حضر إلى مجلس الشريف وأشهد على نفسة المحـــترم **شـــعبان ابـــن أحمـــد القليوبى الحكومى** هو بالثغر شهوده إشهادا شرعيا فى صحته وســـلامته وطواعيتـــه واختياره من غير إكراه ولا إجبار أن عنده فى ذمته لفخر أمثاله وأقرانه **أحمد جلبـــى** بن الشيخ تاج المتحدث على الطوائف الآتى ذكرهم فيه مـــن جـــانب فخـــر الأمـــاثل والأعيان **على جلبى الخردة بمصر** المحروسة مبلغا قدره من القروش الفضة العدديـــة معاملة تاريخيه بالديار المصرية **اثنا عشر قرشا وذلك فى نظير** التزامه منه بتعلقـــات الطوائف الموعود بذكرهم أعلاه **من ستة أشهر تمضى** من غرة شهر محرم ستة ســـتة وستون وألف وهم **الحكويون فى** القهاوى وغيرها والفوشية والســـيارجيه والفرانيـــن وغيرهم من أتباع المهتارية بالثغر المذكور وأن يقوم له بذلك على **ما يبين فيه** ما هـــو فى شهر ربيع الأول من السنة المذكورة أربعة قروش وما هو عن شهر ربيع الثـــانى من السنة المذكورة أربعة قروش وما هو فى شهر جمادى الأخر من السنة المذكـــورة أربعة قروش **وصدقة** على ذلك **أحمد جلبى المذكور** واعـــترف أن شـــعبان المذكـــور يستحق على الطوايف المذكورة طوال المدة المذكورة من غير **احداث حادث ولا تجديد مظلمة ولا خروج** عن العادة القديمة وعلى ما جرى وقع التحرير فى رابع عشر شـــهر ذى الحجة الحرام سنة خمسة وستون وألف،

الشيخ أحمد الدمياطى الشيخ عبد الرحمن بن أحمد البتناوى الشيخ محمد المتوفى

ب- مصدر الوثيقة:-

- دار الوثائق القومية
- سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ١٠٥ لسنة ١٠٦٥هـــ وثيقة رقم٢٩٢.

جـــ- ما يستفاد من الوثيقة:-

١- كيفية تعامل المستوى متمثلا فى أحد أفراد طائفة بســـيطة مـــع مســـتويات الالتزام التى تسبقه من ملتزمى الباطن ثم الملتزمين الأصلاء.

٢- التزام أحد طوائف الحرف بدمياط، وهى طائفة الحكويين بجهة دمياط وكل مـــا

يخضع لديوان مقاطعة الخردة وتوابعها فى تلك المنطقة .

٣- رغم بساطة وضآلة مبلغ الالتزام ومدة التعاقد على الالتزام إلا أن الوثيقة توضح حرص إدارة الالتزام بالمقاطعة الرئيسية على ضبط تلك الموارد والخاضعين لها، ومثل ذلك لا يمكن ضبطه بدون آلية نظام الالتزام وفلسفته التى يحكمها مبدأ الربح والخسارة بما يصحبها من دافعية للكسب والربح .

٢-الوثيقة الثانية

أ) **النص :-**

(**صدر هذا الأمر** الكريم الواجب القبول والتعظيم إلى كل واقف عليه وسامع له وناظر إليه من أمر الولاية الشريفة وحكام الشريعة المطهرة الإسلامية والكشاف والحكام وولاة أمور الإسلام **بالفيوم والوجه القبلى** نعلمهم أن فخرا الأماثل هما **الزينى** جقمق والزينى أحمد المهتاران بالطشتخاناه وأمرية جكسار أنهيا لدى حضرتنا العالية بالديوان أن **مما هو تابع لالتزامهما مهترة الفيوم زالوجه القبلى** وقدالتزم من باطنهما الشريف على بمدة مقيدة بالحجة الشاهدة بذلك بمبلغ قدرة **ثلاثة عشر ألف نصف من الأنصاف الفضية العددية** معاملة تاريخه وهو متوجه لقبض المال الميرى الجارى به العادة من الطوايف التابعة **لذلك بالفيوم وبنى سويف والبهنساوية والمنية والمنفلوطية والأسيوطية وأبى تيج وجرجا وبقية الوجه القبلى** ، الخارجية عن الأربعة طوايف التى برز الأمر الشريف **برفعهم** وهم **طايفة** النورة والغوازى والمغانى وبنو الخطيات الفواحش **وثبات الطوايف** المتفق عليها الحال وهى **طايفة خيال الظل** وطوايف المواشط والمتربين والجرايحية والبيادية والحصرية والدلالين والخزازين ودلالين الرقيق والفوايل وطوايف الواحشية والعربان والشعرى وسفرى الصينى والمحدثين والقزازين وأولاد هندى أولاد تعلب وأولاد على والأحمدية وأولاد يحيى وأولاد عبية والدخناوية والبزازين والبيكن الدراكه والحملاوية وأولاد عزيزة وسليمان **ومشايخ المراكب والدخاخنية والمنجدين والحلوانية** وغير ذلك من الطوايف التابعة لذلك وقد **رسمنا بأن يتقدم كل واقف** عليه والمشار إليهم حال ورود هذا الأمر عليهم بسرعة المبادرة إلى تقوية يد المذكور وشد عضده ومساعدته على استخلاص ما على الطوايف التابعة على **قوامته من المال الميرى** الخارج عن

الأربعة طوايف المرفوعة المذكورة بالتمام والكمال بالسرعة والعجلة من غير تمرد ولا تجوه ولا عناد ولا حماية ولا تهاون ولا أهمال بحيث لا يتأخر عليهم من المال الميرى الجارى به العادة شئ قل ولا جل قولا واحدا لازما وامرا نافذا جازما ونؤكد فى ذلك غاية التوكيد مع الابرام المزيد والحذر كل الحذر من المخالفة والتقصير والإهمال فى ذلك فليعتمد ذلك وليبادر اليه من غير تأخير ولا تقصير ولا إهمال تحريرا فى عشرين صفر سنة خمسين وألف بعد الهجرة)

ب) مصدر الوثيقة:-

-دار الوثائق القومية

- سجلات محكمة الباب العالى سجل رقم ١٢٠ السنة١٠١٨هـ/١٠٥١هـ وثيقة رقم ٥٣٢

ج) ما يستفاد من الوثيقة:-

١- ما يتبع مقاطعة الخردة من جهات ونواحى تمويل من عناصر الأنشطة على اختلافها فى الوجه القبلى

٢- تشير الوثية إلى عدم جباية الضرائب من طوائف الغوانى وغيرها من العاملين فى الدعارة وغيرها من الأمور التى تصطدم مع الأخلاقيات العامة والتوجه الدينى للدولة العثمانية.

٣- كانت عملية التحصيل للضرائب من الطوائف والعائلات البسيطة العدد والمتناثرة فى مختلف الأرجاء تتم بمساعدة من العناصر الإدارية المختلفة، حيث كانت الادارة المركزية فى القاهرة تلزمهم بمساعدة الملتزمين وتقديم الحماية لهم وكفالة خضوع العناصر المختلفة التابعة للخردة للملتزمين .

٣-الوثيقة الثالثة

أ-النص :-

(لدى مولانا قايم قام فخر الأكابر والأعيان **الأمير على المتصرف بمقاطعة** الخردة وتوابعها من الديوان العالى لواجب **سنة كاملة أولها شهر** رجب ستة تاريخة أدناه **وغايتها غاية جمادى** الثانى سنة ستين وألف **أشهد على نفسه**

المحترم عامر بن محمد القحافى وشريكه الزينى حسن بن أحمد الشامى شهود الإشهاد الشرعى فى صحتها واختيارهما أن عليهما القيام سوية للأمير على المشار اليه بمبلغ قدره من الفضة معاملة تاريخه ما جملته واحد وسبعون ألف نصف فضة يقومان له بذلك على أربعة أقساط متساوية مدة ومبلغا فى السنة المذكورة القيام السرعى وذلك فى نظير تصرفهما سوية من باطن الأمير على المشار إليه بمقاطعة المهترة المضافة لمقاطعة الخردة حكم ما هو معين بقيامة كشف دفاتر الديوان العالى بمصر وهى التصرف على طايفة الصيادين للطيور ببركة الحاج الشريف والخصوص وجماعة الغوزة والحدادين بالوجه القبلى والبحرى وقاعة الزفف بمصر المحروسة وجميع طايفة الأدمية بسوق الركن وموجب الجلود السخيان الوارد من الشام والقدس وغير ذلك ومشيخة الدلالين بالمحلة ومنف العليا والثغر السكندرى وثغر رشيد ودمياط والمنصورة والفيوم وطايفة الحوشة وغيرهم من الأطبا الكحالين والطواهر والمجبرين ومشايخ الغفرا ببولاق والقرادة والربابة والقباقبية والسرماطية والمنجدين والأخفاقية البلدى والمحدثين بمصر وبولاق والقاهرة ومصر القديمة وطايفة الحباكين والسمكرية وموجب الحصر الواردة مكن الفيوم والطوافين بالحصر الفيومى والبلدى والطبالين البلدى والشعرا بالصنج والرباب بمصر والأرياف والغياش بالطبل وخيال الظل بمصر المحروسة والوجه القبلى والبحرى وطايفة الزوامل الحلبية وطايفة الغجر وحمالين الأقفاص بمصر بحمل السكر وطايفة من طوايف الغوازى والنورة وأهل الفحش على جارى العادة القديمة أسوة من تقدمها فى ذلك من غير أحداث حادث ولا تجديد مظلمة لأحد من طائفة أهل الفحش بوجه من الوجوه ولا يؤخذ منهم شيئا مما كان يؤخذ منهم فى الزمن الماضى وأبطال ذلك ومنع من الديوان العالى بمصر وتصادقوا على ذلك وعلى أن ذلك خارجا عما كان يستحق الجناب العالى الأمير أحمد جاويش بالديوان والمتصرف بمقاطعة الخردة سابقا وتوابعها بذمة عامر وشريكة حسين المذكوران سوية وقدره من الفضة أربعة وخمسون ألفا وتسعماية وستون نصفا من الفضة ودفع الأمير أحمد المشار إليه نظير القدر بإذنهما حسب تصديقهما على ذلك واعترافهما بذلك لشهوده وبمقتضى ذلك صار الأمير على يستحق قبض المبلغ المرقوم الاستحقاق الشرعى وهما فى جميع ذلك متضامنان متكافلان ذمة ومالا الضمان الشرعى المقبول وتصادقوا على ذلك كله وصدر ذلك بحضور القاضى سليمان بن المرحوم القاضى محمد والشيخ خليفة الشعرانى مباشر ديوان الخردة

وولده الشيخ منصور واطلاعهما على الاشهاد بذلك لدى الحـاكم المشـار اليـه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وحرر فى أواخر شعبان سنة تسعة وخمسـين وألـف من الهجرة)

الشيخ حسين   الشيخ أبو الفضل

ب- مصدر الوثيقة:-

- دار الوثائق القومية
- سجلات الباب العالى سجل ١٢٧لسنة ١٠٥٩وثيقة ٩٨٦

ج-ما يستفاد من الوثيقة :-

١- تضمنت تلك الوثيقة عناصر مقاطعة الطشتخاناه وأشـارت إلـى مقاطعـة الخردة الرئيسية، ووضحت انتشار تلك الفروع المختلفة فـى كـل نواحـى الوجهين القبلى والبحرى

٢- نقلت تلك الوثيقة فى رصدها لمختلف الحرف والطوائف التابعـة للمـهترة، وهى المرادف لمسمى طشتخاناه، حقيقية تنوع تلك الحرف بين حرف عامله فى اللهو والتسلية وأخرى فى الصناعات الخفيفة وغيرها فى بعض الخدمات البسيطة.

٣- أكدت الوثيقة على أن الإدارة فى الأصل كانت لا تفرض الضرائـب علـى البغايا ومن شاكلهم، وأن غير ذلك كان دافعه طمع الملتزمين .

٤- أشارت الوثيقة إلى آليات الالتزام سواء فى داخل ديوان الخردة حيـث تتـم عملية ضبط التعامل مع الجهات والملتزمين وكذلك أشارت إلى العاملين فـى هذا الديوان .

الوثيقة الرابعة

أ-النص :-

(لدى الحاكم الحنفى حضر فخر أمثاله الزينى **جعفر بن عبـد الله** الرومـى **وشريكه الأجل** المحترم الزينى حسين بن عبد الوهاب الشامى **الملتزم بمقاطعـة** المهترة بمصر المحروسة لمدة سنة كاملة أولها شهر رجب الفرد الحـرام سـنة سبعة وخمسين وألف وهى سنة تاريخه أدناه كما هو معروف الالتزام المذكـور

أعلاه بحجة شرعية من هذه المحكمة تحـت أيديـها أعزهمـا الله **وصحبتـهما الاخوان** هما المحترم **محمد بن صدقة** والحاج أحمد به الشهير بـالثوم **الجميـع مشايخ على طايفة الحوسة واشهدوا** على أنفسهما لأربعة أنفار المذكورين أعلاه شهوده الاشهاد الشرعي فى كمال صحتهم وسـلامتهم وطواعيتـهم واختيـارهم وجواز الاشهاد عليهم **أن** عليهم القيام للزينى جعفـر وشـريكه الزينـى حسـين المذكورين أعلاه بمبلغ قدره من الفضة الأنصاف العدديـة سـتة آلاف نصـف يقومون لهم بذلك على قسطين متساويين فى السنة المذكورة أعلاه القيام المرعـى وذلك فى نظير **تصرفهم من باطنهما على طايفة الحوشه والحواه والقراديـن بمصر المحروسة والريف بالبحرى الشرقى والغربى وشباس والبحيرة وطايفـة اليهود الطرقية** والبطيطة الطواف بالقصبعة **وطايفة الحلوانية العربانية بأسـواق الغبار الطواف وجماعة بن جودة الصعايدة وقرادتيه البطيطة على جارى العـادة القديمة حكم سنة الخالية وما قبلها من غير أحداث** حادث ولا تجديد مظلمة لمدة السنة المذكورة باعترافهم بذلك لشهوده الاعتراف الشرعى وقبل ذلك منهم الزينى جعفر وشريكه الزينى حسين المذكوران أعلاه أن يدفعوا القدر المذكـور أعـلاه للأمير بن المرحوم الأمير أحمد الجاويش وإن كان من طايفة التوفكجية بمصـر المحروسة ليحاسب بذلك من أصل القرض الشرعى المكتتب عليها بحجة شرعية من هذه المحكمة مخلدة تحت يده شرعيا مقبولا وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانـا الحاكم المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا، جرى ذلـك وحـرر فـى سادس عشرين رجب سنة سبع وخمسين وألف من الهجرة...)

ب-مصادر الوثيقة :-

-دار الوثائق القومية

-محكمة باب سعادة والخرق سجل ٣٨١لسنة١٠٥٧وثيقة رقم ٤٣

ج-ما يستفاد من الوثيقة :-

١-أشارت الوثيقة إلى التزام مشايخ طوائف الحوشة المختلفة بعناصر تلـك الطائفة على أمتداد الوجهين القبلى والبحرى، كما التزموا ببعض الطوائف مـن الباعة وحرف الترفية واليسلية وبعض طوائف الترفيهية اليهود الذيـن يخضـع نشاطهم لطائلة مقاطعة الخردة الضرائبية.

٢-أشارت الوثيقة إلى أمتداد المظلة الضرائبية لبعـض الأفـراد مـن التجـار

المتجولين، وبعض الحرف التى كانت تصنع أنواعا من الحلوى وتقوم ببيعها فـى الأسواق غير الدائمة .

٣-أشارت الوثيقة إلى ثبات كبير فى التعامل والمطلوبات التـى ترتبت على جهات الخردة، وذلك يعكس صورة الثبات الكبير فـى المطلوبـات عـن تلـك المقاطعة للخزينة السلطانية، وانحصار التغيير فى هامش ضئيل .

الوثيقة الخامسة

أ-النص :-

(لدى الحاكم الشرعى الحنفى المشار إليه **أقر الحاج محمد محمد** على الديـن البرمكى وشيخ البرامكة المتحدث على جهات **أمير جكار للشهابى** بـن طويلـة الاقرار الشرعى **أنه استوفى من سلطان** بن خطاب بن يوسـف عـرف بـابن عيسوى وخطاب بن عليوى بن يوسف البرمكى، وفياض بن عليوى بن يوسـف البرمكى كل منهم **وشيخ طايفة الحلبية** بالوجهين القبلى والبحرى ما كان له فـى ذمتهم عن مقرر **التزامهم له** قبل تاريخه بمستند شرعى **ومكتتب** بالمحكمة مؤرخ فى ثالث عشرين من جمادى سنة تاريخه مما هو معلوم عندهم **ولم يقبض له** من قبلهم من ذلك **شئ قل ولا جل** وأبروا طايفة الزوامل الحلبية ممـا عليـهم مـن المقرر عن سنة تاريخه٠٠٠)

ب-مصدر الوثيقة :-

-دار الوثائق القومية

-سجلات الدشت سجل ٢٧لسنة ٩٤٩ -وثيقة رقم ٥٥٧

ج-ما يستفاد من الوثيقة :-

١-التزم مجموعة من طوايف البرامكة بالضرائب المطلوبة عن زملائـهم وأقاربهم العاملين فى نفس النشاط .

٢-امتدت مظلة شيخ طائفة البرامكة والزوامل الحلبية إلى كل المنتمين إلـى تلك الطائفة فى الوجهين القبلى والبحرى، حيث يمثل ذلك سيطرة مركزية لشـيخ طائفة على كل أفرادها فى سائر ولاية مصر .

الوثيقة السادسة

أ-النص :-

(لدى الحاكم الحنفى حضر فخر الأعيان المعتبرين الزينى **جعفر بن** عبد الله الرومي وشريكة فخر أمثاله الزينى حسين بن أحمد الشامى الملتزم **كـــل منـــهما** بمقاطعة المهترة بمصر المحروسة **وصحبتهما الرايس** مقلد بن عامر **والريـــس** مصطفى ابن خليل بن عبد الله **الطبال الزمار** كل منهما وأشهد على نفسه الرايس مقلد وشريكة الرايس مصطفى المذكور **شهودة الاشهاد** الشـــرعى فـــى كمـــال صحتهما وطواعيتهما واختيارهما وجواز الاشهاد وعليـــهما أن **عليـــهما ســـوية للزينى** جعفر وشريكه الزينى حسين المرقوم أعلاه بمبلـــغ قـــدره مـــن الفضـــة الأنصاف العددة **ألفا نصف** اثنان يقومان لهما بذلك على **ثلاثة أقساط متســـاوية** في مدة سنة كاملة أولها شهر رجب الفرد الحرام سنة سبعة وخمسين وألف فـــى نظير تصرفهما من **باطنها بصناعة الطبل والزمر والهذلى والقواجى والشـــامية بالبرين بر الجيزة وبر القليوبية** على جارى العادة **أسوة من** تقديمها فى ذلـــك ومالهما فى جميع القدر المذكور أعلاه على حكم **متضامنان متكاملان فى الذمـــة والمال والحالات الست المعتبرة** شرعا الضمان بالإذن الشرعى القبـــول **وصـــدر ذلك بحضور المحترم سليمان بن أحمد الفرجى وهو عـــم الرايـــس مصطفـــى المذكور أعلاه وإطلاعه على ذلك** وضمن ولدا **أخيه الرايس مصطفى** المذكـــور للزينى جعفر وشريكه الزينى حسين فيما عليه من القدر المذكور أعلاه فى الذمـــة والمال والحالات الست المعتبرة شرعا الضمان الشرعى المقبول **وثبت الإشـــهاد** بذلك لدى مولانا الحكم المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا تحريرا فـــى سادس عشرين شهر رجب سنة سبع وخمسون والف بعد الهجرة...)

الشيخ إبراهيم الشعراوى

ب- مصدر الوثيقة

- دار الوثائق القومية – محكمة باب سعاد والخرق سجل ٣٨١ لسنة١٠٥٧.

جـ- ما يستفاد من الوثيقة:_

١- التزام بعض العاملين فى حرف اللهو والترفيه بفرع من ذلك النشاط هو مـــا فرته الوثيقة بأنه الطبل والزمر والهذلى فى الوجه البحرى.

٢- ضمن هؤلاء الملتزمين فى كل مسئوليات عمهم وهو من المنتسبين لذلك النشاط.

٣- التزام هؤلاء الملتزمون بشكل مباشر بما التزاموا به من الملتزم الأصلى للمقاطعة الرئيسية، بما يؤكد خضوع عملية الالتزام بظروف مختلفة تتوالى فى بعضهما عدة حلقات ومستويات مختلفة وتختصر تلك الحلقات فى أحيان أخرى.

الوثيقة السابعة

أ- النص:-

(لدى الحاكم الشرعى ادعى الحاج منصور بن على الطنـاحى على أحمد بن حسام المنصورى بأن الجارى فى التزام المدعى عليه المذكور بفارسكو حملة الخردة والصباغة والسمك ومعمل الفروج مدة تزيد على خمسة وعشرين سنة تقدمت على تاريخه عن كل سنة ستة وعشرين ألف نصف من الأنصاف الفضية وذلك بدون زيادة، وأن المدعى عليه المزبور تعدى وزاد المدعى المزبور فى الجهات المزبورة أربعة آلاف نصف فى السنة الماضية زيادة عن المبلغ المرقوم وغرم بذلك لأجل الصرف مائتى قرش ثنتين وأضر ذلك بحاله وحصل التشويش له وللمسلمين وطالبه بذلك فسئل عن ذلك فأجاب بأنه زاد عليه فى الجهات المزبورة المبلغ المزبور وأنها قابلة للزيادة وأنه يريد الفايدة لأنه متسبب فإذا كان الأمر كذلك اختل سعر المسلمين على أن يكون فى كل شئ مشترى على الناس بالزيادة بالبينة فيحنئذ أدب المدعى عليه المزبور بالمجلس ولما تم الحال على هذا المنوال كتب ذلك ضبطا للواقع تحريرا فى الثالث عشرين جمادى الحرام سنة أربعة عشر وألف من الهجرة...)

الشيخ عبد الجواد- الحاكمى الشيخ يوسف الدمياط الحنفى- الشيخ محمد المرجاوى

ب- مصدر الوثيقة:-

-دار الوثائق القومية -سجلات دمياط سجل ٦٦ لسنة ١٠٤٠هـ -وثيقة رقم٢٣٨.

جـ -ما يستفاد من الوثيقة:-

١- توضح الوثيقة التزام أحد الحرفيين بكل توابع الخردة فى إحدى البلاد وهى فارسكو، ورغم تنوع واختلاف تلك الجهات، وهو أسلوب عرف باسم (الالتزام

بالحملة)، وهو آلية مبسطة للتعامل مع الجهات متعددة النشاط قليلة الأفراد الممارسين لتلك الأنشطة.

٢- أشارت الوثيقة إلى التزام رجل واحد بتلك البلدة وجهات الخردة فيها لما يزيد عن ربع قرن من الزمان، وكان ذلك بهامش بسيط من الربح تصدت الإدارة لإقصاء من أراد المضاربة بالزيادة عليه حماية لدافعي الضرائب، وهى إشارات تدل على تفهم الإدارة لقاعدة التزايد خاصة فى المستويات الدنيا من الالتزام بشكل يعنى بعدم الإضرار بالناس ويمنع من إحداث المضاربات وما يعقبها من بلبلة وارتفاع فى الرسوم.

الوثيقة الثامنة

أ- النص:-

(أشهد على نفسه لأجل المكرم الحاج على بن حموده بن رمضان عرف بالدولابى المبيض هوفى النحاس بمصر المحروسة وشيخ طايفة الدخاخنية حالا شهوده الإشهاد الشرعى وهو فى كمال صحته وسلامته وطواعيته واختياره أن عليه القيام لديوان الخردة المذكور تصرف الأمير حسين أغا المشار غليه بمبلغ وقدره من الفضة الأنصاف العددية ستة عشر ألف نصف فضة على أربعة قساط متساوية فى السنة المذكورة مدة ومبلغا القيام الشرعى وذلك نظير حملته وتصرفه من باطن الأميو حسين أغا المشار إليه فى مقاطعة مشيخة الدخاخنية ومبيضين النحاس والزلبانية والكفائية بمصر القديمة وبولاق والقاهرة ومشيخة المحلة والخانقاه الرياقوسه ومنف العليا وتوابع ذلك المتعلق بالمقاطعة المذكورة والتابع ذلك لها حكم المعتاد فى كل سنة وله نظير ذلك ما جرت به العادة أسوة من تقدمه وذلك من غير أحداث حادث ولا تجديد مظلمة لواجب سنة سبعة وثمانين وألف الخراجية المذكورة خارج ذلك عن قسط الأحد عشر يوما تفاوت الأشهر والسنة التوتية وعليه القيام ببياض نحاس شهر حوالة وكاتب الديوان والأمير حسين أغا ملتزم المقاطعة المذكورة حكم المعتاد فى كل سنة، وعلى أن كل شئ تحصل من معتاد إطلاق النار المستجدة فالنصف لملتزم المقاطعة المشار إليه والنصف الثانى للحاج على شيخ الدخاخنية حسب اعتراف كل منهما بذلك جميعه لشهوده وتصديق منهما على ذلك الاعتراف والتصديق الشرعية وصدر ذلك جميعه بحضور الشيخ أحمد بن إبراهيم النحاس شيخ سابق والمعلم سالم بن شحاده المبيض الشيخ والمعلم على بن محمد النحاس والمعلم محمد بن سليمان النحاس وإطلاعهم على ذلك وضمنوا أجمعهم الحاج على الشيخ

المذكور للأمير حسين أغا المشار إليه فى جميع ما شرح بأعلاه على **محكمة ضمانـــــا شرعيا فى الذمة والمال** والحالات الست المعتبرة شرعا الضمـــــان الشـــرعى والأذن الشرعى المقبول **وتصادقوا على ذلك كله تصادقا شرعيا** وثبت الإشـــهاد بذلــك لـــدى سيدنا الحاكم الشرعى المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا تاما معتبرا مرضيا تحريرا فى ثالث رجب سنة وثمانين وألف من الهجرة)

الشيخ على الجوينى　　　　لشيخ إبراهيم الكتامى

ب- مصدر الوثيقة:-

-دار الوثائق القومية -سجلات الدشت محفظة١٩٨ لسنة١٠٨٧ وثيقة رقم٥٠٩.

جـ- ما يستفاد من الوثيقة:-

١- تشير الوثيقة إلى الالتزام شيخ إحدى الحرف مباشرة من الملـــتزمين الأصـــلاء بمقاطعة الخردة بحرفته وببعض الحرف الأخرى من خلال ما اصطلحنـــا علـــى تسميته **(الالتزام بالمشيخة)**، حيث يلتزم هذا الشيخ بما على بعض الحـــرف مـــن خلال مشايخها وذلك فى عدة نواحى وليس فى كل ولاية مصر.

٢- أشارت الوثيقة إلى المطلوب عن ذلك الالتزام، متضمنا ما قدر على فارق التقويم **(التوتية)**، وكذلك أداء بعض الخدمات إلى بعـــض المســئولين مـــن الملـــتزمين الأصلاء وغيرهم وهى واجبات كانت ثابتة ودائمة.

الوثيقة التاسعة

أ- النص:-

(لدى **مولانا** أفندى زيدت فضايله صدر **ما مضمونـــه** بعـــد أن ورد **البيورلـــدى المطاع الواجب** القبول والاتباع على **بياض من الديوان العـــالى بمصـــر المحروســـة** المكمل بالختم والعلامة على العادة **من مضمونه المنيف أن عثمـــان أغـــا وكيـــل** دار السعادة **أنهى بعرض حال بالديوان** العالى المشار إليه **بأن جماعة الســـرجانية** ببنـــدر دمياط عمل **مهتار شيخا** عليهم **وأحدث عليهم مظالم وأن الطايفة المذكورة فقرا وبرز الأمر** الكريم بالبيور لدى المشار إليه **بمنع من يتعرض لهم** وأن يجرى لهم ما كـــانوا عليه من قديم الزمان **ومنع ورفع من يتعدى عليهم** بخلاف القـــانون علـــى موجـــب العرض الوارد من بندر دمياط **إلى آخر ما تضمنه** البيورلدى المشار إليه وهو مـــؤرخ فى رابع عشرين شهر جمادى الآخر سنة تاريخه أدناه **المقابل بمزيد الامتثـــال ومنـــع**

مولانا أفندى المشار إليه من يتعرض السرجانية بالثغر المذكور بأحداث مظـــالم وأن **يجرى لهم ما كانوا عليه من قديم الزمان** منعا شرعيا عملافى ذلك بموجى البيورلــدى المشار إليه ولما تم الحال على هذا المنوال كتب ذلك **ضبطا للواقع** ليعمـــل بـــه عنــد الطلب والسؤال تحريرا فى تاسع شهر رجب الفرد الحرام سنة مائة وستين وألف مـــن الهجرة...)

الشيخ مسعود الدمياطى

غفر له

ب- مصدر الوثيقة:-

دار الوثائق القومية – سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل رقم٢٣٢ لسنة١١٥٨/ ١١٦٠ وثيقة رقم٥٥.

جـ- ما يستفاد من الوثيقة:-

١- كفلت الإدارة سواء المركزية فى القاهرة أو المحلية فى الولايات حماية لدافعـــى الضرائب حينما يتعرضون لغائلة أطماع الملتزمين الذين كانت تشترط عليهم تلــك الإدارة عدم إحداث الحادث أو تجديد مظلمة بما يعنى ثبات المطلوب عنـــهم دون زيادة.

٢- رغم كون عدد طائفة السرجانية بثغر دمياط عدد ضئيـــل إلا أن الوثيقـــة تؤكــد اهتمام الإدارة على مستوياتهم العليا بشكواهم وتصديها لرفع ما فرض عليهم مـــن مظالم.

٣- يشير ذلك على إجماله إلى وجود آلية رسمية تتمثل فى الأجهزة الإدارية المختلفة وآلية شعبية تتمثل فى أفراد الطوائـــف والحـــرف المختلفـــة للتصـــدى لأطمـــاع الملتزمين والتقليل من ذلك أو منعه تماما.

المراجع والهوامش

١- على سبيل المثال فقد تناولت الدراسات التالية النشاط الإدارى والمالى والمركزى فـــى استنبول:-

Halil Inalcik: An Economic and social History of the ottoman Empire, Cambridge University press, 1999 Volume-1- (1300: 1600) PP: 84- 85

- Linda Darling:- Revenue- rising and Legitimacy- Taxes collection

and finance administration in the ottoman Empire, Leiden – New York– Koln- 1996.

- Sevket Bamuk- A Monetary History of the ottoman Empire, Cambridge university press- 2000.

ومن الدراسات التى تناولت النظام المالى والإدارى والأنشطة الاقتصادية فى مصر العثمانية

–André Reymond: Artisans et commerçants au caire, Damas 1974.

Stanford Shaw:- The Financial and Administration organigation development of ottoman Egypt (1517- 1798) princeton 1962.

– عبد الحميد حامد سليمان– الموانئ المصرية فى العصر العثمانى– نظرة المالية والإدارية والاقتصادية– هيئة الكتاب– القاهرة ١٩٩٥– سلسلة تاريخ المصرية عدد٨٩.

٢- كلمة خردة كلمة فارسية الأصل تعنى الصغير قليل الأهمية من أى شئ ومن أى نوع، وكانت مقاطعة الخردة مقاطعة التزام حضرى تشتمل على جهات عديدة ومتنوعة من الحرفيين وأصحاب الفنون والملاهى العامة وغيرهم على اتساع نواحى مصر– أحمد السعيد سليمان تأصيل ماورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل– صـ٨٦.

٣- المقريزى المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار– طبعة دار صار بيروت جـ١ صـ٨٧- ٩١- ١٠٣- ١٠٦.

–Cames W. Red House- A turkish and English lexiccon- Istanlul- 1978, P. 839.

٤- طشتخاناه مأخوذة من الطشت وهى اصطلاحا تعنى فى خزانة حفظ الملابس السلطانية المختلفة والتى يحتفظ بها ما يجلس عليه السلطان من السجاد والمقاعد، وكانت تحت مسئولية أحد العاملين فى القصور السلطانية ويلقب بمهتار الطشتخاناه ويشرف هذا المهتار على بعض معاونيه الذين يسمون بالطشتدارية وقد أطلقت كلمة بابا وهى لفظه روميه تعنى الأب على مهتار الطشتخاناه تعظيما له ثم غلبت على من عداه. القلقشدى– صبح الأعشى فى صناعة الانشا الناشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٦٢ جـ٤ صـ١٠- ١١ جـ٥ صـ٤٦٩- ٤٧١.

٥- دار الوثائق القومية– محافظة دشت رقم لسنة ٩٣١/ ٩٣٦قـ ١٨٨ قـ٤٨١ محافظة دشت رقم ٢٧ لسنة ٩٤٩ قـ٥٥٧.

٦- أمير علم ليس هو أمير جكار وإن كانت كلمة جكار تعنى بالفارسية الصيد أو القصص وقد اختلفت الوظيفة فى العصر المماليكى، حيث كان أمير علم هو المسئول عن (الطبلخاناه) المشتملة على الآلات الموسيقية والطبول وغيرها، ويقوم أمير علم أو فى تسمية أخرى له مهتار الطبلخاناه بمسئولية حمل الأعلام السلطانية والطبلخاناه ومعه مهاتره يساعدونه فى ذلك؛ أما أمير جكار فقد كان مدلولها فى الفترة العثمانية يشير إلى المسئول عن تحيل الرسوم

من اللاعبين بالطيور وصياديها، وهو نشاط يختلف عن دور صاحبة كملــتزم- القلقشــدى- المصدر السابق جـ صـ٤٦- ٤٥٦- ٢٤٦.

- محسن على شومان- المقاطعات الحضرية فى مصر من الفتح العثمانى حتــى أوائــل القرن التاسع عشر. رسالة ماجستير لم تنشر- جامعة الزقــايق- كليــة الآداب ســنة ١٩٩٠ صـ١٠٥.

٧- سيد محمد السيد: مصر فى العصر العثمانى فى القرن ١٦- دراسة وثائقية فى النظــم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية- الناشر مدبولى- القاهرة ١٩٩٧صــ٣١١.

- كلمة مهتار تركية من أصل فارسي تطلق على الموسيقين العسكرين الذين يعزفــون فى قصور الحكم أمام الحكام أو فى مقدمة قوافل الحجيج إلى مكة، وهنــاك أنــواع مختلفــة ونعوت متعددة للمهاترة بحسب طبيعة أعمالهم؛ فمنهم مــهتران خيمــه ومــهتران علــم وغير ذلك واسم المكان من ذلك هو (مهتره).

-Red House, op. Cit. P. 2042.

٨- دار الوثائق القومية- سجلات محكمة قناطر الســباع ســجل ١٢٠ لســنة ٩٦٧هــــ- و١٠٥٣.

- سجلات محكمة الباب العالى، سجل ٦٧لسنة ١٠٠٣/ ١٠٠٤ قـ١٥٢٧.

- سجلات دمياط رقم ٥٣ لسنة ١٠٢٣ قــ٤٢٠.

٩- دار الوثائق القومية- سجلات محكمة باب سعادة والخــرق رقــم ٣٨١ لســنة ١٠٥٧ قــ٤٢٠.

- سجلات محكمة دمياط سجل ٩٠ لسنة ١٠٥٤/ ١٠٥٥ قـ٥٤.

١٠- دار الوثائق القومية

- سجلات الدشت لسنة ١٠١٧ قـ١١٠١، سجل ١٣٥ لســنة ١٠٧٥قــــ١، ســجل ١٢٨ لسنة١٠١٨ قـ٦٨٩.

- سجلات محكمة دمياط سجل ٧٧ لسنة ١٠٤١/ ١٠٤٥ و٦٩- ٨٥٣ وســجل ٩٠ لســنة ١٠٥٤ و٥٤٠.

١١- دار الوثائق القومية :

- سجلات محكمة الباب العالى سجل ١٢٧ لسنة ١٠٥٩ قــ ٩٨٦.

- سجلات الدشت سجل ١٣٥ لسنة ١٠٧٥ صــ١، ســـجل ١٩٨ لســنة ١٠٨٧/ ١٠٨٨ محفظة ٢ صـ٥٠٩.

- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات تابع فلم شهر لسنوات متعددة تبدأ من ســنة ١٠٨٨ بسجل رقم ٤١٤٠ وأرقام ٤١٦٧، ٤١٧٩ وأرقام ٤٢٧٣.

١٢- لمزيد من التفاصيل حول مقاطعات الالتزام الحضرى المختلفة فــى الموانــى والمــدن والنيل وغيره والالتزام الريفى فى القرن ١٨ يرجع إلى: عبد الحميد حامد سليمان.

- الموانئ المصرية فى العصر العثمانى - هيئة الكتاب- تاريخ المصرين- عدد ٨٩.
- الملاحة النيلية فى مصر العثمانية- هيئة الكتب- تاريخ المصرين عدد ١٧٦.
- ليلى عبد اللطيف: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى- مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٨.
- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: الريف المصرى فى القرن ١٨ الميلادى- الناشر مدبولى سنة ١٩٨٦.

١٣- لمعرفة طبيعة نشاط كل حرفة مما سوف نورده تباعا من كل الحرف والطوائف المنضوية تحت إشراف المقاطعة الرئيسية للخردة انظر ملحق الحرف والطوائف..

١- دار الوثائق - محافظ الدشت سجل١٩٨ لسنة١٠٨٧/ ١٠٨٨ ق٥٢٠، وسجل١٩٩، لسنة١٠٨٩ ق٣٤.

٢- دار الوثائق - محافظ دشت رقم ٢٧ لسنة ٩٤٩ ق٣٢٠- ٥٥٨.

14- Halil inalcik: op. Cit pp 217- 218.

١٥- من ذلك ما سجل سنة ١٠٤٩/ ١٦٣٩ زمن محمد باشا الذى رفع عن المقاطعة ٤٠ألف بارة مقابل إلغاء الرسوم عن تلك الطوائف ومنعها، وكذلك سنة ١٠٥٢/ ١٦٤٢ زمن مقصود باشا، كما رصدت وثائق عديدة لسنوات مختلفة بيورلديات وفرمانات بإبطال ذلك ومنعه، وسجلت جهود مصلحين فى هذا الشأن مثل على أغاة مستحفظان وغيره.

- أحمد فؤاد متولى.
- قانون نامة مصر الذى أصدره السلطان القانونى- ترجمة وتعليق- مكتبة الأنجلو القاهرة سنة ١٩٨٦ ص٧٤- ٧٥.
- ابن أبى السرور البكرى- الروضة الزهية فى ذكر ولاة مصر القاهرة المعزية- تحقيق د. عفاف مسعد العبد- آداب الإسكندرية سنة١٩٩٢ ص١٣٦- ٣٨٩- ٤٣٩.
- أحمد الدمرداش كتخذا عزبان- الدرة المصانة فى أخبار الكنانة- تحقيق د.عبد الوهاب بكر- د.دانيال كريسلوس- القاهرة سنة١٩٩٢ ص١٢٩- ١٢٩ ١٣٢- ١٣٢.
- دار الوثائق القومية- سجلات دمياط رقم ١٠٧ السنة ١٠٧٣ ق٢٦٦، مصر القديمة سجل ١٣٠ لسنة ١٠٧٦ ق٥٦، باب عالى ١٢٠ لسنة ١٠١٨ ق٥٣٢.

١٦- لمزيد من التفاصيل حول شاغلى مناصب معمار باشا وجبجى باشا يرجع:-
- استيف.
- وصف مصر.
- الجزء الخامس ترجمة زهير الشايب.
- الناشر الخانجى سنة ١٩٧٩ ق١٦٩.

- Shaw: op. cit p. 122.

١٧- دار الوثائق القومية:- سجلات محكمة الباب العالى سجل رقم٦٣ لسنة ١٠٠٣

قـ١٥٢٧، سجل ١٢٠ لسنة ١٠١٨ قـ٥٣٢ سـجل ١٢٧ لسنة ١٠٢٣ و ٤٢٤ قـ٩٨٦ سجل١٩٩ لسنة١٠٨٩ قـ٣٤.

- سجلات الدشت سجل ١٥ لسنة ٩٤١ مادة بلا رقـم، سـجل١٩٨ لسـنة١٠٨٧/ ١٠٨٨ قـ٥٠٩.

- محكمة قناطر السباع سجل ١٢٠ لسنة ٩٧٦ قـ١٠٥٣.

- محكمة باب سعادة والخرق ٣٨١ قـ٤٠٣ و ٤٠٦، سجل٣٧٦ لسنة١٠٥٠ قـ٨١.

- سجلات محكمة المحلة الكبرى٧ لسنة١٠٣٦ قـ٣٥٧، سجل١٧ لسـنة١٠٩٧/ ١٠٩٨ قـ٧٢، سجل٣٥ لسنة١٠٧٦ قـ٦٣. ١٧٢- ٢٦٨.

١٨- استيف- المرجع السابق صـ١٩٩.

-Shaw: op. Cit p 121- 122.

- محكمة دمياط- سجل٣٥ لسنة ١٠٠٤/ ١٠٠٥ قـ١٠٤، ٥٣لسنة ١٠٢٣ قـ٤٢٠، ٥٩لسنة ١٠٢٨ قـ٢٥٨، ٦٧ لسـنة١٠٣١ قـ٩٦، ٧٣، ٣٥٥ و٣٩٥، ٧٧ لسـنة١٠٤١/ ١٠٤٢ قـ١٦٩- ١٧٧- ١٩٥- ٨٥٣، ٩١ لسنة١٠٥٤ سجل ١٠٥ لسنة١٠٦٥ قـ٢٠٠، ٢٩٢، ٣٠١، ٩٩ لسنة١٠٥٥ و٨٧.

- محكمة رشيد سجل ٤٧ لسنة ١٠٣٧ و ١٧٢.

-Shaw: op. Cit pp. 121- 122.

١٩- دار الوثائق القومية:

- باب سعادة والخرق ٣٨١ لسنة ١٠٥٧ قـ٤٠٧.

- سجلات محكمة الباب العالى الشرعية سجل ١٢٧ لسنة١٠٥٩ قـ٩٨٦.

- سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل ٨٩ لسنة ١٠٥٣ قـ٢٤٦.

20- Shaw: op. Cit pp 120- 123.

21- Shaw:- op, cit pp 120- 121.

- Raymond:- op. Cit pp- 519- 520.

- Shaw: the Budget of ottoman Egypt (1005-6/ 1596),.١٥٩٦ -١٥٩٦ -١٠٠٦ - Paris 1968 pp. 100- 102.

٢٢- دار الوثائق القومية:- دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعات للسـنوات ١٠٨٨- ١١١٠- ١١٦٥- ١٢٠٨ ودفاتر ميزان مال اسكلها ومقاطعات تحت أرقام ٤١٤٠- ٤١٥٠- ٤٢١٤- ٤٢٧٣.

- محافظ دشت رقم١٩٩ لسنة١٠٨٨ قـ٣٥٦- ٣٢- دمياط سجل١٨١ لسنة١١٢٣/ ١١٢٦ قـ٣٠ المحلة الكبرى سجل لسنة ١١٣٦ و٣٥٧.

- Raymond:- op. Cit p. 606.

- Shaw:- the Budget of ottoman Egypt, 1005- 1006, pp. 30- 32- 100.

- دار الوثائق القومية:- أصول مال اسكلها ومقاطعات- عمومـــي أرقـــام٤١٤٠، ٤١٥١، ٤٢١٩- ٤٢٧٧ لسنوات ١٠٨٨، ١١١٩، ١١٦٣، ١٢١٢.

٢٣- حسين أفندى الرونامجي- المرجع السابق صـــ٦٢- ٦٣.

- عبد الحميد حامد سليمان الموانى المصرية فى العصر العثمانى صـــ٢٢٣.

٢٤- أحمد فؤاد متولي- قانون نامة مصر صـــ٧٥- ٧٧.

٢٥- محمد بن أبى السرور البكرى- المصدر السابق صـــ٣٨٩- ٣٩٩- ٤٠٠- ٤٠٢.

٢٦- دار الوثائق القومية- محافظ دشت محفظة رقم١٨٥ لسنة١٠٧٥ قـــ٤.

- Shaw: the Budget at ottoman Egypt, pp 100- 102.

دار الوثائق القومية -دفاتر أصول مال اسكلها ومقاطعات بالأرقام السابقة ولمزيد التفـــاصيل حول التطور التاريخى لتلك المقاطعة

يرجع إلى: - ليلى عبداللطيف: المرجع السابق صـــ٣٣٤.

- محسن على شومان: المرجع السابق صـــ١١٩، ١٢٤.

٢٧- دار الوثائق القومية: محفظة دشت سجل١٩٩ لسنة١٠٨٨ و٣٢.

-Shaw: the financial., p123.

- استيف: المرجع السابق صـــ٢٠٦.

٢٨- فارسكور من القرى القديمة تقع على الضفة الشرقية لفرع دمياط إلى الجنوب من دمياط وقد عوملت ككشوفية مستقلة فى العصر العثمانى غير أن تبعيتها لدمياط كانت تبعية قضائية- محمد زمرى- القاموس الجغرافى القسم الثانى والجزء الأول صـــ٢٤٤ طبعة هيئة الكتـــاب سنة ١٩٩٤.

- دار الوثائق -سجلات دمياط سجل١٩ لسنة ٩٨٤ قـــ٣٠، سجل٥١ لسنة١٠٢٢ قـــ٣٨١، سجل٧٨ لسنة١٠٤٢ و٤٢٦.

٢٩- دار الوثائق القومية: محكمة دمياط رقم٦٦ لسنة ١٠٤٠هـ و٢٣٨.

٣٠- دار الوثائق: سجلات الدشت سجل رقم ١٩٨ لسنة١٠٨٧/ ١٠٨٨ قـــ٥٨٩.

٣١- محسن على شومان: المرجع السابق صـــ١٠١.

٣٢- دار الوثائق: سجلات الدشت رقم١٩٩ لسنة١٠٨٨ قـــ٣٥- ٣٦.

٣٣- محسن على شومان: المرجع السابق صـــ١١٠: ١١٢.

٣٤- طنبدى قرية تقع غرب النيل فى مركز مغاغة حاليا وقد تبعت للبهنســـا فـــى العصـــر الإسلامى وهى بخلاف قرية طنبدى التى تقع ضمن توابع مركز شين الكوم، والقيس إحـــدى قرى مركز بنى مزار القديمة تقع غربى نهر النيل.

- محمد رمزى القاموس الجغرافى القسم الثانى صـــ١٩٣ والجـــزء الثـــالث صـــ٢١٤- ٢٤٩.

- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة الباب العالى سجل ١٢٠ لسنة١٠١٨ قـ٥٣٢، دشت ١٩٩ لسنة ١٠٨٨ قـ٢٨.
- محافظ دشت رقم١٦ لسنة ٩٤١ قـ٨٥٣.
- محسن على شومان: المرجع السابق صـ١١٤.

-Raymond: op. Cit, p 631.

٣٥- دار الوثائق القومية: محافظ دشت رقم ١٧ لسنة٩٤٢ قـ٣٠٨.

-Shaw: op, cit, pp- 121- 122.

٣٦- محسن على شومان- المرجع السابق صـ١١٦.

-Raymond:- op. Cit, p. 635.

٣٧- دار الوثائق- سجلات دمياط٨٥ لسنة ١٠٤٩/ ١٠٥٠ و١٦٦- ١٦٧، سجل٨٨ لسنة ١٠٥٢ و١٧٧- ٢٨٢.
- دشت رقم ١ لسنة٩٣٦ و٦٥٦.
- صندفا: إحدى القرى القديمة فى مركز بنى مزار تقع على الشاطئ الشرقى لبحر يوسف تجاه بلدة البهنسا ولذلك سميت أحيانا باسم البهنسا الشرقية.
- محمد رمزى- القاموس الجغرافى- القسم الثانى- الجزء الثالث صـ٢١٩.

٣٨- دار الوثائق القومية: محكمة باب سعادة الخرق سجل٣٩٧ لسنة١٠٩٠ و٣٧٢.

-Shaw:- op. Cit, p 122.

٣٩- نيللى حنا: تجار القاهرة فى العصر العثمانى (سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار) ترجمة د. رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية- القاهرة سنة١٩٩٧ صـ١٤٦- ١٥٥؛
أحمد فؤاد متولى: المرجع السابق صـ٩٤- ٩٥.
- ليلى عبد اللطيف أحمد- المرجع السابق- ٣٢٧.

٤٠- محسن على شومان- المرجع السابق صـ١٠٩- ١١٠.

- Shaw: the Budget.. PP. 100- 102.
- Shaw: op. Cit, p122.

٤١- المرجع السابق صـ١١٧- ١١٨.
- دار الوثائق القومية:
- سجلات دمياط سجل ٨٥ لسنة١٠٤٩/ ١٠٥٠ قـ١١٧، رقم١٥ قـ١٠٦٤ قـ٢٠ قـ٢٩٢.

٤٢- دار الوثائق القومية:
- محافظ دشت تحت رقم١٧ لسنة٩٤٢ ومادة بلا رقم.
- قناطر السباع سجل رقم١٢ لسنة٩٧٦ قـ٢٢٨.
- باب سعادة والخرق سجل ٣٧٦ لسنة١٠٥٠ قـ٨١.

٤٣- دار الوثائق القومية: محافظ دشت تحت رقم١٧ لسنة٩٤٢ مادة بلا رقم.
- قناطر السباع سجل١٢٠ لسنة ٩٧٦ قـ٢٢٨٠.
- باب سعادة والخرق سجل٣٧٦ لسنة١٠٥٠ قـ٨١.
٤٤- دار الوثائق القومية:
- محافظ الدشت محفظة رقم٢ لسنة١٠٩٠ مادة بلا رقم.
- عبد الحميد حامد سليمان.
- الموانى المصرية فى العصر العثمانى صـ٢٢٩: ٢٤٠.
٤٥- البيومى إسماعيل الشربينى: النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك- هيئة الكتاب- القاهرة- سلسلة تاريخ المصريين عدد١١٨ لسنة١٩٩٨ صـ١٩٩- ٢٠٠.
٤٦- دار الوثائق القومية: محافظ الدشت رقم ١٥ لسنة ٩٤١ مادة بلا رقم
٤٧- ليلى عبد اللطيف أحمد: المرجع السابق صـ٢٠٦- ٢١٧
- عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر فى القرن السادس عشر والسابع عشر- بدراسة وثائقين الجزء الأول- القاهرة طبعة أولى سنة١٩٩٦ صـ١١٤- ١١٥.
- محسن على شومان: المرجع السابق صـ٢٤٣: ٢٤٥
٤٨- لمزيد من التفاصيل حول الاضطرابات والمشاكل النقدية والاقتصادية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة فى تلك الفترة وتأثير ذلك على أوضاع مصر يرجع إلى:- عبد الوهاب بكر- الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن ١٨- دار المعارف سنة ١٩٨٢ صـ٥٣: ٥٩.

- Sevket Ramuk: op. Cit, PP 85- 88- 95- 98- 172- 173.
- Linda Darling: op. Cit, 39- 46.

٤٩- خليل ساحلى ادغلو- ستو الازدلاف أو أزمات الإمبرطورية العثمانية المالية- المجلة التاريخية المغربية عدد يوليو سنة ١٩٧٨- رقم١٢- تونس صـ١٤٣- ١٤٩.

-Halil inaluk: op. Cit, pp- 84- 86.

٥٠- عبد الحميد حامد سليمان- الملاحة النيلية فى مصر العثمانية صـ٧٣-٧٩.

(٥١)Suraiya Faroqhi: An Economic and Sacial History of ottoman Empire- Volume2, 1600- 1914 Camlridge university press 1994 pp 593-595.

- Linda Darling: op. Cit, pp- 37- 39.
- Raymond: op. cit, pp 606- 639- 669- 740.
- Seveket pamuk: op: cit p 85- 86.

- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة الباب العالى سجل ٢٢٠ لسنة١١٥٢ و٥٩٠، وتوضيح تلك الوثيقة علاقة عزبان بآل الشرابى صـ٣٥٥.

٥٢- أحمد شلبى بن عبد الغنى- أوضح الإرشادات بمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات- تحقيق أ.د عبد الرحيم عبد الرحمن- الخانجى سنة ١٩٧٨.

٥٣- أحمد الدمرداش كتخدا عزبان- المصدر السابق صـ١٠٨- ١١٦- ١٦٤- ١٧٥- ٣١٢- ٣١٤.

٥٤- دانيال كريسيلوس- جذور مصر الحديثة- ترجمة وتعليق د. عبد الوهاب بكر- مكتبة نهضة الشرق سنة ١٩٨٠صـ٥٤.

- محسن على شومان: المرجع السابق صـ٣٤٠: ٣٤٩.

٥٥- استيف: وصف مصر جـ٥ صـ١٩٩.

- حسين أفندى الوزنامجى: ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية- نشر وتحقيق محمد شفيق غربال، مجلة كلية الآداب- الجامعة المصرية- المجلد الرابع- الجزء الأول سنة ١٩٣٦م، صـ٢٢- ٥٦.

٥٦- أحمد فؤاد متولى: المرجع السابق صـ٤٢- ٤٦.

الأسعد بن مماتى: قوانين الدواوين - جمع وتحقيق عزيز سوريال عطية- القاهرة طبعة ١٩٣٤ صـ٣٠٥.

٥٧- ليلى عبد اللطيف: المرجع السابق صـ٢٩٨ - ٣٠٢.

٥٨- لمزيد من التفاصيل حول نظام الالتزام وفلسفته وما يخوله من حقوق متبادلة لأطرافه وضوابطه وتراتيبه الإدارية وتقيمه يرجع إلى:

- عبدالحميد حامد سليمان: الموانى المصرية فى العصر العثمانى صـ١٧٧:١٧٣.

59- Shaw: op. cit pp 3-5.

-Linda Darling: op cit pp 126- 127 .

٦٠- الضمان لغة الالتزام، وشرعا: يقال أن الالتزام هو حق ثابت فى ذمة الغير ويسمى الملتزم لذلك ضامنا وكفيلا، كما عرف الضمان بأنه الكفالة وبأنه تقرير الدين فى ذمة الضامن حتى يصير مطالبا مع الأصل ومن مترادفاته أيضا الزعامة والقبالة وهو على وجهين ضمان الدين وكفالة النفس.

- محمد فاروق بدوى العكام- الفعل الموجب للضمان فى الفقه الإسلامى- رسالة دكتوراه حقوق القاهرة ١٩٧٧ صـ٨: ١٢.

٦١- دار الوثائق المصرية:- محافظ دشت رقم٤ لسنة٩٣١ قـ٤٨١، ورقم١٠ لـ٩٣ قـ١٥٦، ورقم ١٥ لـ٩٤١.

- قناطر السباع سجل ١٢٠ لـ٩٧٦ قـ٨٢٨- ١٠٥٣.

٦٢- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة دمياط الشرعية سجل٣٣ لـ١٠٠٣هـ قـ٢٩٨- ٥٧٦.

٦٣- اصطلح قانونا على تعريف التضامن بين الملتزمين بأنه التضامن السلبى حيث يكون فيه

عدة مدينين ملزمين بدين واحد، وكل منهم ملتزم قبل الدائن بكل الدين كما لا يجوز لأى مدين منهم الوفاء بكل الدين فينقضى بالنسبة له ولجميع المدينين ويكون للمدين الموفى أن يرجع زملائه كل بقدر نصيبه فى الدين، وإجمالا فإن التضامن فى فلسفته يعنى وحدة الالتزام مع تعدد الروابط وكفالة متبادلة مصحوبة بمصلحة مشتركة تسوغ قيام وكالة متبادلة...

ولمزيد من التفاصيل حول ذلك الموضوع يرجع إلى:

- فتحى عبدالرحيم عبدالله: دروس فى أحكام الالتزام- الجزء الثانى مكتبة الجلاء الجديدة صـ ٢٤٥: ٢٤٨.

٦٤- دار الوثائق القومية: محكمة قناطر السباع سجل لسـ٩٧٦ قـ٨٢٨.

٦٥- دار الوثائق:- محكمة باب سعادة والخرق سجل ٣٨١ لسـ١٠٥٧ قـ٤٠٢- ٤٠٣- ٤٠٦- ٤٠٧ دشت رقم ١٩٩ لسـ١٠٨٨/ ١٠٨٩ قـ٣٤.

(66) Linda Darling:- op cit pp. 109- 126

٦٧- رغم مظالم الملتزمين والتراجع الإدارى فإن الأفراد فى جهات التمويل المختلفة وجدوا سبلا كفلت لهم بعض الحماية من غائلة الالتزام ما قلل من سلبيات الممارسة إلى حد ما، وتلك رؤية اجتمعت لدينا من خلال تصفح وثائق المحاكم الشرعية المختلفة وبعض النصوص ذات الدلالات فى كتابات المؤرخين، ويمكن اعتبار ذلك قضية تحتاج إلى إعادة النظر فى الآراء المتعلقة عن اقتصاديات مصر العثمانية، أو بالأحرى هى قضية تحتاج لمناقشة عملية واسعة معمقة لا تعتمد آراء ونتائج شائعة أو مسبقة.

٦٨- دار الوثائق القومية: سجلات تقارير النظر رقم١١ لسنة ١١٧٩/ ١١٨١ قـ٤٨٤.

- محافظ دشت رقم١٩٩ لسـ ١٠٨٨ قـ٣٤.

٦٩- دار الوثائق القومية: محافظ دشت رقم١٠ لسـ ٩٣٦ قـ٦٥٦، ورقم١٥ لسـ٩٤١مادة بلا رقم.

٧٠- ذكر حسين أفندى الروزنامجى معلومات هامة عن إدارة كل أوجاق والقائمين عليها وعلى رأسهم (أفندى كبير) و(أفندى صغير) وهما من جملة المتكلمين على الأوجاق يديرون شئونه ويساعدهم فى ذلك (أفندية) بحيث يتسلمون رواتب الجنود ويقومون بتوزيعها بموجب دفاتر يمدهم بها ديوان الروزمانة المشرف على كل عمليات الإيرادات والمصروفات، ويتمثل دور الأفندية فى تسجيل جميع إيراد الأوجاق من جهاته المختلفة، وقد فسرت لنا بعض الوثائق عناصر تلك الإيرادات التى تمثلت فى بعض العقارات أو الأراضى أو ريعها ونسبة محددة من تركات الموتى من العسكرين وغير العسكرين المنتسبين للأوجاق، وكذلك نسبة عن عوائدهم عن التزاماتهم، وقد اختصت محكمة القسمة العسكرين بالنظر فى ذلك وتحديد الأنصبة فى حالات الوفاء، كما نقلت لنا تفاصيل واسعة لتركة كبار رجال عزبان الذين اعتبروا ملتزمين بالمقاطعات الرئيسية الواقعة فى دائرة سيطرة أوجاق عزبان كالخردة وسمسرة ومنها على سبيل المثال تركة صالح كتخذا عزبان الشهير بالرزاز وجاء فيها أكثر

من بند كان عنوانه (عن عوايد أوجاق عزبان ورجال الطايفة من أمانة الخردة).
٧١- دار الوثائق القومية: محكمة باب عالى سجل١٢٠ لســ١٠١٨ قــ٥٣٢، محافظ دشــت لســ١٠١٨ رقم١٥ لســ٩٤١ ق٣٨٨، ورقم١٩٩ لســ١٠٨٨/ ١٠٨٩ قــ٣٤.
٧٢- فى ألأصل أن كل شخص يعبر عن إرادته بنفسه، ولكن قد تقوم الحاجة إلى أن ينيــب عنه آخر؛ ليبرم التصرفات التى يرغب فى إبرامها، وقد أجازت القوانين الحديثة نظام النيابة، حيث يبرم الشخص تصرفاته قانونية نيابة عن الآخر، وفى حالة كون النيابة ناشئة بالاتفــاق فهى وكالة تحدد فيها سلطة الوكيل تحديدا دقيقا وشاملا، وفى حالات الالتزام من الباطن يكون تخويل النائب بكافة حقوق الأصيل من إبرام التصرفات وإقامة الدعاوى وغــير ذلــك مــن الحقوق، فتترتب له الحقوق كما يتحمل بالالتزامات الناتجة عن ذلك.
- ولمزيد من التفاصيل عن ذلك يرجع إلى:
جميل الشرقاوى- النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام)- الناشر دار النهضــة العربيــة سنــ١٩٩٥ صــ٩٧: ١١٢.
٧٣- دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية سجل رقم١٠٥ لســ١٠٦٤/ ١٠٦٥ وبــه مواد لســ١٠٤٥ قــ٢٠ ورقم٨٥ لســ١٠٤٩/ ١٠٤٦ق١١٧، ورقم٨٩ لســ١٠٥٣/ ١٠٥٤ قــ٢٤٦، ورقم١٠٣ لســ١٠٦٣ قــ٢٠٢.
٧٤- دار الوثائق القومية: محكمة دمياط الشرعية سجل٨٩ لســ١٠٥٣/ ١٠٥٤ قــ٢٤٦، سجل٩٠ لســ١٠٥٤/ ١٠٥٥ قــ٥٤.
- محافظ دشت رقم١٥ لســ٩٤١ مادة بلا رقــم - بــاب عــالى٦٣ لســ١٠٠٣/ ١٠٠٤ قــ١٥٢٧.
٧٥- دار الوثائق القومية: محكمة قناطر السباع سجل رقم١٢٠ لســ٩٧٦ قــ٨٢٨ - ١٠٢٦ - ١٠٥٣.
٧٦- دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالى سجل ١٠٢ لســ١٠١٨ قــ٥٣٢ قــ١٢٦.
٧٧- دار الوثائق القومية: محفظة دشت رقم١٩٩ لســ١٠٨٨ قــ٣٤.
٧٨- ذكر جبرائيل بير وتبعه مايكل ونتر بأن نظام المشــيخات لــم يكــن تنظيمــا باتدعــه العثمانيون، وإنما كان أسلوبا قديما للإدارة، وإن اتخذه العثمانيون بصفة أساسية لضبط عمليــة التمويلى الضرائبى لأفراد الحرف وضمان انتظام سداده للدولة، وأشار إلى فاعليــة التقســيم الجغرافى للحرف، وتبقى القول: إن وثائق المحاكم الشرعية التى أفردت كثيرا لأسلوب اختيار أولئك المشايخ والشروط المتبادلة بينهم وبين أعضاء وطوائف حرفهم والممارسة الفعلية لتلــك الحقوق وما رصدته الوثائق من حالات عزل عديدة لشيوخ أخلوا بمصالح رجال طوائفــهم أو اتخذوا علاقاتهم بالأجهزة الإدارية وسيلة وتغزيمهم ورضوخ السلطات الإدراية وفى مقدمتــهم قضاة الشرع لإرادة الحرفيين وتبنى مشايخ الحرف لمشاكل وقضايا حرفهم، كل ذلك يتنــافى مع ما ذكره الرجلان من فوارق بين دور مشايخ الحرف ورجالها فى مصر وبيــن طوائــف

الحرف فى أوروبا التى تبنت ما أثبتت الوثائق المختلفة فى محاكم مصر العثمانية تبنى مشايخ طوائف الحرف ورجالها وما كان لها من دور فاعل ومدافع عن حقوق أولئك الحرفيين.

- Michel Wintetr: op. Cit, pp 244: 250.

٧٩- دار الوثائق القومية: محافظ الدشت رقم١٦ لسـ١٩٤١هـ قـ٨٥٣، ورقم١٩٨ محفظة٢ لسـ١٠٨٧ قـ٥٠٩.

- محكمة دمياط الشرعية سجل رقم٣٥ لسـ١٠٠٤/ ١٠٠٥ قـ١٥٤ ورقم٦٦ لسـ١٠٤ قـ٢٣٨.

- محكمة قناطر السباع سجل١٢٠ لسـ٩٧٦ قـ١٢٦- ٨٢٨- ١٠٥٣.

- محكمة باب سعادة والخرق سجل٣٨١ لسـ١٠٥٧ قـ٤٠٢.

- Gabriel Baer: op. cit pp 42- 43- 84.

- دار الوثائق القومية:- محكمة دمياط الشرعية سجل٨٩ لسـ١٠٥٣/ ١٠٥٤ قـ٢٨٧، وسجل٩٠ لسـ١٠٥٥ قـ٥٤ وسجل٩٦ لسـ١٠٥٧ قـ٦٤ وسجل ١٢٧ لسـ١٠٨١/ ١٠٨٢ قـ٢٠٤ ورقم١٢١ لسـ١٠٧٦ قـ٤١.

- محكمة الإسكندرية: سجل٣٩ لسـ١٠٩٩ قـ٧٦٧- ٧٧٠.

- محكمة الباب العالى: سجل٨٥ لسـ١٠١٣ قـ٥٩٧، ١٢٧ لسـ١٠٥٩ قـ٤٢٤، سجل١٤١ لسـ١٠٧٥ قـ٩٧٨ ورقم٢٢٠ لسـ١١٥٢ قـ٢-٨ -٢٦٤- ٥١١.

٨٠- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة الباب العالى سـجل٢٢٠ لسـ١١٥٢ قـ٢،٨ قـ٤٧٢- ٤٧٥- ٥١١- ٥٨٣.

٨١- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة دمياط سجل٧٧ لسـ١٠٤١/ ١٠٤٢ قـ٨٥٣، محفظة دشت رقم١٦ لسـ٩٤١ قـ٨٥٣.

٨٢- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة باب سـعادة والخـرق سـجل٣٨١ لسـ١٠٥٧ قـ٤٠٢ قـ٤٠٣.

٨٣- دار الوثائق القومية: محافظ دشت رقم١٩٨ لسـ١٠٨٧/ ١٠٨٨ قـ٥٠٩.

٨٤- دار الوثائق القومية.

٨٥- لمزيد من التفاصيل حول دور ومسئوليات مشايخ طوائف الحرف يرجع إلى:_

- عبد الحميد حامد سليمان: الوانى المصرية فى العصر العثمانى صـ١٦٠- ١٦٣.

- André Reymond: The Role of the Communties (tawa' if) in the adminstration of cairo in the ottoman period- Articl in (the state and its servants) edited by Nelly Hanna – Auc press cairo 1995- pp 34- 35.

٨٦- دار الوثائق القومية: سجلات المحلة الكبرى سجل٣٥ لسنة١٠٧٦ قـ٦٣- ١٧٢.

- سجلات الإسكندرية سجل ٥٥ لسنة١٠٩٦/ ١٠٩٨ قـ٢١٦.

- 'سجلات دمياط سجل٧٧ لسنة١٠٤١/ ١٠٤٢ قـ١٦٩- ١٧٧.

- سجلات الباب العالى سجل ٢٥٦ لسنة ١١٧٢/ ١١٧٣ قـ٩، سجل ١٢٧ لسنة ١٠٥٩ قـ٩٨٦.

٨٧- دار الوثائق القومية: سجلات المحلة الكبرى سجل ٣٥ لسنة ١٠٧٦ قـ٦٣- ١٧٢.
- سجلات الإسكندرية سجل ٥٥ لسنة ١٠٩٦/ ١٠٩٨ قـ٢١٦.
- سجلات دمياط سجل ٧٧ لسنة ١٠٤١/ ١٠٤٢ قـ١٦٩- ١٧٧.
- سجلات الباب العالى سجل ٢٥٦ لسنة ١١٧٢/ ١١٧٣ قـ٩، سجل ١٢٧ لسنة ١٠٥٩ قـ٩٨٦.

٨٨- دار الوثائق القومية: دشت رقم ٢٧ قـ٥٥٧- ٥٥٨.

٨٩- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة دمياط سجل ٧٧ لسنة ١٠٤١/ ١٠٤٢ قـ٨٥٣، محافظة دشت رقم ١٦ لسنة ٩٤١ قت ٨٥٢.

٩٠- دار الوثائق القومية: سجلات محكمة باب سعادة والخرق سجل ٣٨١ لسنة ١٠٥٧ قـ٤٠٢ قـ٤٠٣.

٩١- دار الوثائق القومية: محافظ دشت رقم ١٩٨ لسنة ١٠٨٧/ ١٠٨٨ قـ٥٠٩.

٩٢- دار الوثائق القومية: محافظ دشت رقم ١٩٩ لسنة ١٠٨٨/ ١٠٨٩ قـ٣٥ قـ٣٦.

٩٣- احتلت الخزينة السلطانية مبنين كان أولهما عبارة عن قلعة بها عشرة مخازن بناها إبراهيم باشا سنة ٩٣١هـ/ ١٥٢٤، فى وسط قلعة الجبل ويشرف عليها الخازندار، وهو من مساعدى الباشا ويعمل تحت توجيه الروزنامجى المسئول عن تسليم وحفظ الأموال، ويخضع ذلك المبنى لحراسة مشددة من رجال أوجاق الإنكشارية وعزبان، وتتم إجراءات دخول وخروج مشددة لقاعات حفظ السجلات والنقود المتحصلة من مختلف أوجه الإيرادات، أما المبنى الثانى فكان عبارة عن مخازن كبيرة على شاطئ نهر النيل تسمى (العنبر الشريف)، حيث يتم تحصيل وتخزين المطلوب العينية من الحبوب وغير ذلك. لمزيد من التفاصيل حول ذلك يرجع إلى:
- ليلى عبد اللطيف أحمد- المرجع السابق- ٣١٤- ٣١٥.
- عبدالحميد حامد سليمان: الملاحة النيلية فى مصر العثمانية- ٦٨- ١٠٤- ١٢٢.

٩٤- أوردت المصادر التاريخية وسجلات محكمة الديوان العالى تفاصيل واسعة وبالغة الأهمية عن عمليات المحاسبة بين الباشوات وظروف كل محاسبة والصرامة التى كانت تتعامل بها الدولة العثمانية مع الباشوات فى مسئولياتهم المالية كملتزمين بولاية مصر ومحاسبتهم الدقيقة عن الإيرادات والمصروفات والإرسالية السنوية، وكان على الباشا الجديد أن يحاسب سلفه عن متطلبات الخزينة وباقى المسئوليات المالية فى جلسة بالديوان العالى، وببساطة كان على الباشا الجديد أن يرث تركة سلفة فإن رضى بديون كان عليه الوفاء بها، وكان من حقه مصادرة أموال الباشا القديم ومعاونيه وسجنهم فى حالة عدم وفائهم بما عليهم أو حدوث عجز فى مستحقات الخزينة السلطانية لديهم، إلا إذا تدخل الباب العالى فيعفى عندئذ

الباشا الجديد من مسئولياته عن المحاسبة للمدة السابقة.
- أحمد شلبى بن عبدالغنى: المصدر السابق صـ١٠٦- ١٢٠- ١٢١- ١٣٩- ١٤٦- ١٤٧- ١٤٩- ١٥٢- ١٥٧- ١٦٠- ١٦٤-، ١٦٧- ٢٠٣- ٢١٤- ٢٥١- ١٦٧- ٢٩١- ٢٩٤.
- أحمد الدمرداش كتخذا عزبان: المصدر السابق صـ٨٩- ٢١٩- ٢٢١- ٢٧٧- ٢٩٦.
- محمد ابن بى السرور البكرى: المصدر السابق صـ٣٠٢- ٣١٦- ٣٢٥- ٣٨٢- ٣٨٤- ٤٤٩.
- دار الوثائق القومية: سجلات الديوان العالى سجل١ لسنة ١١٥٤/ ١١٥٧ قـ١٢- ١٥٢- ٣٠٣- ٤٠٤ سجل٢ لسنة ١١٧٧/ ١٢٦٤ و١٨- ١٤٥- ١٥٢.
٩٥- ترجع أقدم سجلات أصول مال أسكلها ومقاطعات تاريخها الموجودة فى دار الوثائق القومية بالقاهرة والتى أمكننا الرجوع إليها سنة١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م وعبثا حاولنا الوصول إلى دفاتر ترجع إلى تواريخ سابقة دون جدوى والتى تمثل فى حال وجودها كنزا ثمينا ربما يفيض بتفاصيل جديدة وقد رجعنا إلى شو واحصاءاته للسنوات السابقة على ذلك،
- دار الوثائق القومية- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات رقم ٤١٤٨ لسنة١١٠٨ ورقم ٤٢١٣ لسنة١١٧٣.
- Shaw: op. cit p 142.
٩٦- أحمد شلبى بن عبدالغنى: المصدر السابق صـ١٧١.
٩٧- عبد الحميد حامد سليمان: إصلاح إسماعيل باشا المالى سنة١١٠٧هـ/ ١٦٩٤م دارسة فى الأسباب والنتائج صـ٨:٦
- خليل ساحلى أوغلو - سنوالازدلاف صـ٦.
89- Reymond: op. cit, PP. 631- 633.
- Shaw: op. cit, pp. 142. Etc.
99- Shaw: op. cit, pp. 123- 142- 143.
١٠٠- دار الوثائق القومية- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات رقم٤١٤٠ سنة ١٠٨ ورقم٤١٤٢ سنة١٠٩٣.
- Shaw: op. cit, pp. 123- 147, etc.
١٠١- دار الوثائق القومية- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات رقم٤١٤٨ سنة ١١٠٨.
- أحمد الدمرادش كتخذا عزبان- المصدر السابق صـ٧٥- ٧٦.
- ليلى عبد اللطيف - المرجع السابق صـ٣٦٢- ٣٦٣.
١٠٢- دار الوثائق القومية- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات رقم٤١٤٨ ولسنة١١١١ رقم٤١٥٣ لسنة١١٦٣ رقم٤٢١٣.
103- Savket: op. Cit, 172. 175.

١٠٤- دار الوثائق القومية: دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات لسنة١١٥٥ رقم ٤٢٠١.
١٠٥- دار الوثائق القومية: دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات لسنة١١٧٥ رقم٤٢١٢.
١٠٦- دار الوثائق القومية: دفاتر اصول أسكلها لسنوات لسنوات ١٠٨٨، ١٠٩٣، ١١٠٨، ١١٥٥، ١١٦٣، ١١٧٥، ١٢٠٨ تحت أرقام ٤١٤٠- ٤١٤٢- ٤١٤٨- ٤٢٠١- ٤٢١٢- ٤٢١٣- ٤٢٧٣.
١٠٧- دار الوثائق القومية: دفاتر اصول أسكلها مقاطعات سنة١١٦٣ رقم٤٢١١.
- دفتر بسط وتطبيق وأردات ومصاريف خزينة عامرة محروسة مصر للسنوات١١١٧ تحت رقم ٢١١٤.
- دفتر مصروفات من الخزينة إلى مذكورين لسنة١١٠٧ رقم٢١١٠.
١٠٨- رصدت دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات المبالغ الأصلية التى رتبت على مقاطعة الخردة وتوابعها- كإخراجات وهى مبلغ ٢٨٩٧٠بارة وظل ذلك المبلغ ثابتا فى تلك السجلات حتى نهاية القرن١٨ ولكن ذلك المبلغ لا يمثل حقيقة الإخراجات لأن أصول المال الميرى وأصول الإخراجات ظلت ثابتة منذ دخول العثمانين إلى مصر وحتى نهاية١٨ أما الاتفاقات الحقيقية فقد أشارت إليها باقى سجلات ديوان الروزنامة المعنية بتفصيلات الإيرادات والاتفاقات وهى التى كان يعول عليها فى حسابات الباشوات لتعرضها لظروف الزيادة والنقص.
- دار الوثائق القومية: دفتر مصروفات من الخزينة إلى مذكورين سنة١١٠٧ رقم٢١١٢٠.
- دفتر إجمالى وإردات ومصاريف خزينة عامرة محروسة مصر لسنة١١١١ رقم٢١١١ وسنة١١٣٦ رقم٢١٢٢.
- دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات للسنوات١٠٨٨، ١١٦٣، ١٢٠٨ تحت أرقام ٤١٤٠، ٤٢١٣، ٤٢٧٣.
- استيف: المرجع السابق، صـ٢٢٦- ٢٢٧.
١٠٩- ليلى عبد اللطيف أحمد؛ المرجع السابق صـ٩٣:٩٠.
١١٠- كلمة كتخذا أصلها كدخدا وقد أطلقت على بعض مشايخ الحرف أو نوابهم وكذلك على نائب القبودان وكذلك على أحد كبار رجال الأوجاق وترادفت مع كلمة (الكخيا) التى استعملها بعض مؤرخى تلك الفترة وهنا كان الكتخدا المساعد الأول للباشا والوكيل عنه فى كل الأمور وكان يحضر معه فى جلسات الديوان.
١١١- القائمقام يتولى إدارة ولاية مصر نيابة عن الباشا الجديد منذ تعيينه وحتى وصوله إلى القاهرة وقد اطلقت على نواب الملتزمين الذين يدبرون جهات الالتزام فى القرى بصفة مباشرة لحساب أولئك الملتزمين.
١١٢- أفندى المحاسبة هو أحد العاملين فى ديوان الروزنامة فى قيد ما يصرف من الخزينة السلطانية على الأطعمة المرسلة إلى استنبول والانفاقات المرصودة لبلاد الحجاز كمكة

والمدينة وينبع ومستحقيها ويقوم بمساعدته خمسة من المعاونين.

١١٣- كاتب الديوان العالى هو المسئول من ضبط وتحرير وقائع جلسات الديوان العالى وإخطار أعضاء الديوان للحضور لمناقشة القضايا الهامة وكانت جلسات الديوان تعقد أربع مرات أسبوعيا لتصريف أمور.

- عبدالوهاب بكر: المرجع السابق، صـ٢٠٨.
- ليلى عبد اللطيف أحمد: المرجع السابق، صـ١٣٣- ١٣٧.
- حسين أفندى الروزنامجى: المرجع السابق صـ١٢- ١٥.

- Red House: op. cit, P. 1525.

114- Reymand: op cit, p. 632- 633.

- محسن على شومان المرجع السابق صـ٣١٤- ٣١٦- ٣١٧- ٣٢١- ٣٢٣.
- استيف المرجع السابق صـ٥٢- ٥٣.
- حسن أفندى الروزنامجى المرجع السابق صـ١١- ١٢- ١٥- ٤٢- ٤٤- ٥٥.
- ليلى عبد اللطيف أحمد المرجع السابق صـ٩٠- ٩٣- ١٢٤.

١١٥- دار الوثائق القومية: محافظ دشت ١٩٨ لسنة١٠٨٧/ ١٠٨٨ قـ٥٠٩.

١١٦- دار الوثائق القومية - محكمة دمياط الشرعية سجل٥٧ لسنة١٠٢٤/ قـ٣٥، ورقم٧٧ لسنة١٠٤١/ ١٠٤٢ قـ١٦٩.

١١٧- دار الوثائق القومية - محافظ دشت رقم١٩٩ لسنة١٠٨٨/ ١٠٨٩قـ٣٥.

- محكمة دمياط سجل٥٣ لسنة١٠٢٣ قـ٤٢٠، سجل٧٧ لسنة١٠٤١/ ١٠٤٢ قـ٨٧٧.

١١٨- دار الوثائق القومية: دفاتر أصول مال أسكلها ومقاطعات لسنوات مختلفة تبدأ من سنة١٠٨٨هـ إلى سنة١٢٠٩ تحت أرقام ٤١٥٩- ٤١٥٧- ٤٢٠٢- ٤٢٠٩- ٤٢٥٨- ٤٢٧٤.

119- Shaw: op Cit, PP. 363- 368- 370- 399.

١٢٠- حسين أفندى: المرجع السابق، صـ٤٢: ٤٤.

١٢١- دار الوثائق القومية: محكمة باب سعادة والخرق سجل٣٨١ لسنة١٠٥٧ قـ٤٠٣.

- محافظ دشت رقم١٩٩ لسنة١٠٨٨/ ١٠٨٩ قـ٣٤.

١٢٢- محسن على شومان: المرجع السابق صـ٢٦٩- ٢٧٠.

١٢٣- دار الوثائق - محافظ دشت رقم١٦٩ لسنة١٠٨٨ محفظة رقم١ قـ٣٥-٣٦.

١٢٤- أحمد شلبى بن عبد الغنى - المصدر السابق صـ١٨٧- ١٨٨- ٢١٧- ٢١٩- ٣٤٩- ٤٣٨- ٤٤٢.

- القينالى: المصدر السابق، صـ٥٦- ٥٧ - ٩٤- ١٩٥- ١٨١- ١٨٢.
- حسين أفندى: المرجع السابق، صـ٢٢- ٢٣- ٣٥- ٣٥- ٥٥.

السادة الخدام بمقامات الأولياء

غادة طوسون

من المعلوم أن النتائج المستخلصة من دراسات الوثائق عامة إما أنـــها تقـدم معلومات وحقائق جديدة، أو تنفى وتدحض حقائق سابقة، أو أنها تؤكد وتثبت حقـــائق ومعلومات هى موجودة بالفعل.

وينتمى الموضوع المقدم هنا إلى الفئتين الأولى والثالثة، فهو يؤكد على مـــدى أهمية وظائف الأوقاف ومدى تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمتوليـها، ويقدم الجديد من حيث التعرف على طبيعة وماهية وظيفة جديدة من وظائف الأوقـــاف ألا وهى "خادم المقام".

والحقيقة أن فكرة هذا الموضوع إنما جاءت أثناء إعدادى لرســـالتى العلميـــة التى أتقدم بها للحصول على درجة الماجستير من قسم المكتبات والوثائق والتى تحمـــل عنوان "وثائق الأوقاف على مقام السيد البدوى"، وذلك مـــن خـــلال وثيقـــة وقـــف أو بالتحديد كتاب وقف يمثل مفردة واحدة من مجموعة الوثائق محل الدراسة[(١)].

تنوعت مجالات الإفادة من الوثائق محل الدراسة علــــى الجـــانبين الوثـــائقى والتاريخى، ومن بين النقاط التى ألقت عليها الضوء – وكانت سبباً فى إخـــراج هـــذا الموضوع للنور – الفئات الاجتماعية المختلفة التى كانت تصدر أوقافاً على مقام السـيد البدوى أو غير ذلك من التصرفات القانونية التى تتم لصالح جهة الوقف الأحمدى، وقـد انحصرت هذه الفئات فى: "أعيان– تجار– باشاوات– سيدات زوجات أمراء– وأخـــيراً خادم بالمقام الأحمدى أو– لتحرى الدقة فى اللفظ– خادم المقام الأحمدى، فأيمـــا فـــرق بين الاثنين كما سنرى".

وهنا يأتى سبب اختيار الموضوع، فقد لا يسترعى الانتباه أو يثـــير الفضـــول أن نتساءل عن مصدر ثروة أصحاب هذه المراتب أو الوظائف الذين تتيح لهم مراتبـــهم أو وظائفهم الأموال اللازمة التى بها يمتلكون ما يوقفون، ولكن يلفت النظـــر أن "خـــادم المقام الأحمدى" ينضم إلى هذه الفئة ويثير الدهشة كم الممتلكات الضخمة التى أوقفـــها على المقام، فلماذا يثير الدهشة ويلفت النظر؟ هذا ما سنحاول أن نجيب عنه من خـــلال طرح المعلومات الآتية تليها تساؤلات ربما يكون فى الإجابة عليها ما يشفى فضولنـــا

التاريخى.

- **المعلومات التى توافرت عن سعد الخادم من خلال حجة وقفة ومصادر أخرى:-**

(١) ورث هذه المهنة عن والده الذى ذكر اسمه بالحجة محملاً بهذا اللقب "الخادم"، وهو محمد حموده الخادم[٢].

(٢) لم يذكر بالحجة أنه كان من الأعيان أو أصحاب الثروات؛ إذ أن كل ما ورثه عن أبيه كان منزلاً كبيراً[٣]، يعرف باسم منزل "محمد حموده الخادم" ثم منزل زين الدين سعد الخادم، ثم عرف فيما بعد اسم تكية الواردين أيام الموالد الأحمدية، وهذا كان أول ما أوقفه سعد فى الوقفية، أما جملة ما ذكر من أوقاف بعد ذلك - والتى كانت كثرتها مدعاة للتساؤل فهى من ممتلكات سعد نفسه كما ينص على ذلك بالحجة.

وقد تم رصد هذه الأوقاف أو الممتلكات كالتالى:

خمس زرايب	ثلاثة أعواد زيت مباك[٤]	جفاران
خمس مصابغ	عشرون وكالة متعددة الأنشطة	اثنان وخمسون حانوتاً
ست سواقى	تسع وعشرون دارا	شادران
أربع قاعات للحياكة	ثلاثة طواحين	جنينتان
بستان	معصرة	بيت قهوة
قطعتا أرض غير محددتى المساحة.		

وأغلب هذه الأوقاف بمدينة طنطا ما عدا بعضاً من السواقى والجنينة بالمنوفية.

(٣) استمر سعد متوليا هذه الوظيفة ما يقرب من العشرين عاماً أو يزيد:

فتاريخ هذه الحجة ٢٧ صفر سنة ١١٧٢هـ، وفى حجة أخرى مؤرخة بـ١٣ ذى الحجة سنة ١١٥٣هـ ذكر فيها اسم سعد خادماً للمقام الأحمدى أيضاً، فقد يكون ما

قبل هذا التاريخ(٥) – فى نفس الوظيفة وقد يكون بعد تاريخ حجتنا- الأولى- مستمرا بها ولذلك تزيد المدة المحتملة احتفاظه فيها بالوظيفة.

(٤) تطل علينا الوثيقة عبارات توضح أصول ممتلكاته وتساعدنا فى استخراج شواهد أخرى:-

*فمثلاً: إحدى قطع الأرض التى أوقفها حصل عليها بالتواجر الشرعى من دفتر دار مصر المحروسة لمدة تسع وتسعين سنة وكانت تصرف قيمة الإيجار لصالح المقام الأحمدى، وقد بنى سعد على هذه القطعة سبعة حوانيت(٦). فأية إشارة يمكن أن نستخلصها من ذلك؟

أنه إلى جانب ممتلكاته الضخمة- السالف ذكرها- كان يمتلك من الأموال ما يتيح له البناء والتشييد والعمارة.

*يُلاحظ ذلك أيضاً حينما نطلع على الوقفية فنجد أن بعض ممتلكاته التى أوقفها كانت على صورة أخرى غير الصورة النهائية التى ظهرت بها فى الحجة.

* بالوقفية جملة نصها "أوقف جميع الدار التى بخط... بعد إضافته إليها قطعة أرض من الأرض الجارية فى تصرفه". وهذه العبارة المخطوطة تعنى أنه ربما كان هناك عدد آخر من الممتلكات لم تذكر فى الوقفية.

إذا فمن هو هذا الرجل الذى تقترب ممتلكاته وأوقافه من مضاهاة الأمراء؟ وهنا تبدأ التساؤلات والافتراضات التى لابد وأن تتسلسل منطقياً حتى نستطيع أن نتبين ماهية هذا الشخص: فمن هو الخادم؟ أو ما هى طبيعة تلك الوظيفية "خدم المقام"؟ هل تنتمى إلى شريحة الوظائف الدنيا للأوقاف؟ أم هل هى وظيفة أو لقب تشريفى يحمله صاحبه كخادم الحرمين مثلاً؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فما هى مهمة من يحمل هذا اللقب؟ أو ما هى طبيعة هذه الوظيفة الشرقية؟

من خلال الإطلاع على تقارير النظر ومحافظ الأبحاث الخاصة بالأوقاف، ومحافظ نظارة الأوقاف التابعة لمجلس الوزراء وبعض محافظ عابدين الخاصة بالأوقاف أيضا – وجدت أن الوظائف التى صنفت على أنها من الوظائف الدنيا للأوقاف أو من وظائف الخدمات كان ينص عليها صراحة ويتضح من اسمها التى يقوم بها صاحبها ككناس/ وقاد/ سقا/ بواب/ سباك، وعندما صادفنا لفظة "الخادم" كان ينص "الخادم بالمقام الفلانى أو بالزاوية الفلانية" دون تحديد لطبيعة المهمة التى يقوم

بها صاحب هذا اللقب الوظيفي.

وقد ورد في الحجة المؤرخة بـ١٣ ذى الحجة ١١٥٣هـ - السابق ذكرها- نصّ يخص توزيع النذور فيه

"(أنه إذا ورد من فيض الله سبحانه وتعالى- صدقة لمولانا السيد أحمد البدوى المشار إليه تكون ثلاثاً، حكم القوانين القديمة؛ فالثلث من ذلك للسادة المجاورين بالمقام الأحمدى، والثلث الثانى للسادة العلماء وأرباب الوظائف والخدام بالمقام المذكور والثلث يقسم ثلاثة أثلاث، فالثلثان منه للسادة الخلفاء والثلث الباقى للشيخ سعد الخادم **حكم القوانين القديمة**".

ونستخلص من هذا النص أنه لو كان سعد هذا ينضم إلى طائفة الخدام بالمقام الذين يقومون بوظائف الخدمة الدنيا لكان ضم إليهم وما تمتع بحصة متميزة عند ذكره والاهتمام به في توزيع النذور. وعلى ذلك فإن ما سبق يرجح أن هذا اللقب (خادم المقام الأحمدى) يخرج عن الافتراض الأول من كونه ينتمى إلى الوظائف الدنيا، ومن ثم يبقى الاحتمال الثانى وهو أن يكون هذا اللقب شرفياً وظيفياً في ذات الوقت، يتولى صاحبة مهمة الإشراف على شئون الضريح وتلبية احتياجاته واستقبال كافة الموارد المالية التى ترد على الضريح، وربما يقوم هو بتوزيعها وفق القواعد والقوانين القديمة المنصوص عليها. وربما يؤيد هذه الفرضية أمرين: الأول أننا نجد من أدلة ما تدحض هذا الافتراض، أو ربما ما يؤكده مما يجعلها فرضية محتملة.

والثانى يتعلق بما توصل إليه أحد الباحثين لما يقارب نفس النتيجة عند عمله على سجلات بطريركية الأقباط الأرثوذكس، حيث أشار إلى وجود فرق كبير بين نظار الوقف ونظار الكنائس، فالفئة الأولى يتولون إدارة أموال الوقف وفقاً لوقفيات بها شروط الواقفين، بينما اختصت الفئة الثانية يجمع النذورات التى ترد إلى الكنيسة والإشراف على بيوت الوقف وكفاية الكنيسة من كل احتياجاتها بل وكفاية الواردين والمترددين عليها، وأنه فى مناطق كثيرة كانت نظارة الكنائس تورث[٧]، وهو الأمر الذى حدث بالفعل فى هذه الوظيفة، فقد ورث "سعد" خدمة المقام عن والده وورثها عن "سعد" أبناؤه وأبناء أبنائه[٨].

وبفرض صحة هذه الفرضية السابقة ننتقل للتساؤل الثانى:-

(٢) كيف نجح "سعد" فى الاحتفاظ بهذه المهنة لنفسه ما يزيد على عشرين عاماً،

بل والأكثر توارثها داخل العائلة طوال أكثر من أربعين عاماً؟

تجيب على ذلك نتائج الدراسة التى قام بها أحد أساتذة التاريخ الحديث حين يتحدث عن مبدأ وراثة الوظائف فى العصر العثمانى، فيقرر أن هذا المبدأ كان من المبادئ المحترفة فى وظائف الأوقاف تستوى فى ذلك الوظائف الإدارية والمالية وحتى الخدمات(٩).

ومع فرض أنه تعرض لمحاولة الاستيلاء على هذه الوظيفة منه بإقصائه عنها مثلاً، وتعيين غيره بها، فإنه مع ذلك قد يتمكن من الاحتفاظ بها؛ بشرائها وفراغ متوليها الجديد عنها له، مقابل مبلغ مالى يتفقان عليه مسبقاً، وهو ما عرف في ذلك العصر باسم "إسقاط الوظائف"(١٠).

يضاف إلى ما سبق فساد ذمم القضاة وانتشار الرشوة بالنظام القضائى على ذلك العصر، مما هيأ له بابا جديداً لينفذ منه ويحقق مطامعه وأهدافه.

(١) ما هى افتراضاتنا عن مصدر هذه الثروة الهائلة؟ أو من أين له بها؟

وتستلزم الإجابة عن هذا السؤال الإجابة عن التساؤل التالى:

ما مصادر تمويل الضريح؟

المعروف أن مصادر تمويل الضريح عديدة: النذور والصدقات- التبرعات والهبات- الأوقاف والزكاة.

أ- النذور والصدقات:

هل تسير وفق نظام معين؟ أو وفق تقدير شخصى؟

- من خلال عرض جزء من نص الحجة- السابق ذكرها- المؤرخة بـ١٣ذى الحجة ١١٥٣هـ لاحظنا جملة تكررت مرتين- عند النص- على كيفية توزيع النذور- وهى "حكم القوانين القديمة"، وهى جملة تدل على وجود نظام محدد لتوزيع النذور، تشير الحجة ضمنياً إلى احتفاظ العثمانيين بهذا النظام والسير عليه وأنه لم يتغير، وأنه ربما كانت النذور توزع على العاملين داخل المقامات والأضرحة من علماء وموظفين وخدام وكذلك المترددين. أما الاستفسار عن احتمالية وجود مستفيداً آخر من النذور، أو الأصبية التى تخص كل فئة، ومسألة تقيد هذه النذور فى دفاتر كنوع من الضبط لها، فللأسف لم تتوافر عن معلومات

لهذه الأمور، لأمر الوثائق أو المصادر التاريخية الأخرى.

هذا وقد ورد بسجل ترتيب الوظائف المحفوظ بدار الوثائق القومية أمر رقم(٤٠) إلى ناظر أوقاف السيدين (الدسوقى والبدوى) مؤرخ فى غرة صفر سنة ١٢٧٢هـ فيه إشارة إلى صدور لائحة من مجلس الأحكام مكونة من تسعة بنود وخاتمة فيها يلزم إجراؤه فى النذور والصدقات التى ترد بالمقام الأحمدى خصوصاً[١١].

وقد استنتجت أن هذه اللائحة لابد وأن تكون صدرت فى الفترة من ١٢٦٧هـ: ١٢٧٢هـ، وقد حاولت جاهدة الوصول إلى هذه اللائحة باعتبارها أقرب اللوائح تاريخياً والتى يمكن أن تمدنا بتصور عن كيفية توزيع النذور إلا أننى للأسف لم أعثر عليها[١٢].

وعند محاولة البحث عن هذه اللائحة أطلعت على بعض الشكاوى والتظلمات التى تفيد فى النهاية أن "صناديق النذور والصدقات" كانت تمثل باباً كبيراً للثروة، فبالرغم من وجود رقيب رسمى على صناديق المقامات التابعة لديوان الأوقاف، إلا أن هذه الرقابة فيما يبدو كانت صورية، وتعرضت صناديق النذور للنهب والسلب تارة من قبل مسئولين بالمقام أم الضريح، وتارة من مسئولين بديوان الأوقاف نفسه، والضحية دائماً كانوا من المساكين- أصحاب الوظائف الدنيا بالمقام الذين يجهلون حقيقة موارد الصندوق، وهل ما لا يذهب إليهم هو نصيبهم بالفعل أم لا؟[١٣] وهكذا فإنه مع اختفاء الرقابة الحقيقة على هذا المصدر التمويلى الهائل، وطول المدة الزمنية التى تولى فيها "سعد" وظيفته لربما يجيب عن التساؤل السابق.

ب- الأوقاف التى تئول للمقام

يتولى إدارتها ناظر الوقف، ومن المفترض أنه يتحرى الأمانة والعدل فى أوجه الصرف المخصصة للمقام، وأنه من خلال الرقابة المفروضة عليه من قبل الديوان وإلزامه بتقديم كشفاً بالحسابات سنوياً أن ذلك يغل يده- إلى حد ما- فى أى سرقة تسول له نفسه أن يقوم بها، إلا أن واقع الأمر أن هذه الرقابة لم تكن تتم بشكل حاسم ودورى، وأن الناظر غير ملتزم فى أغلب الأحوال بتقديم هذا الكشف، يدلنا على ذلك التماس مرفوع من بعض الإشراف موجه إلى ناظر ديوان عموم الأوقاف، يتضررون فيه من استيلاء نقيب الإشراف على ريع الأوقاف المخصصة للسادة الإشراف، وأنه تجرأ يبيع بعض الوقف الواقع تحت نظارته بغير إذن شرعى ولا قانونى، وأنهم يلتمسون صدور أمر كريم بالتحرى فى الأمر لحين تقديم الحساب الذى بعهدة النقيب،

حيث إنه لم يقدر كشوفات بالحسابات للديوان كما هو مقرر[١٤].

فإذا كانت هذه هي حال الرقابة على الوقف فكيف هي علـــى نـــاظر المكـــان أو المقام، فهل يحاسبه أحد على ما وصل إليه من ريع الأوقاف، وتحرى أوجه صرفـــها؟ وهل يهتم ناظر الوقف وهو على هذه الحال المشين بمراقبة منّ تحت يـــده؟ أيحاســـب المغتصب مغتصباً مثله؟!

وفى النهاية أقول: إن عمل الباحث – أيا كان المجال العلمى الذى ينقب ويبحـــث فيه– يعتمد فى المقام الأول على المعلومة المثيرة المستفزة لعقله، والتى تســـتفز كـــل همته وعزيمته؛ ليسارع بالبحث وراءها ليصل إلى نتيجة ما، وقد عملت مـــن خـــلال محاولتى هذه أن العمل فى مجال البحث التاريخى لا يشترط أن يكون له نتيجة حتميـــة ومؤكدة دائماً، وفى النهاية فالفرضيات والاحتمالات تدخل دائرة النتـــائج المســـتخلصة وتفتح الباب دائماً لكل جديد، فإذا لم يظهر الجديد تبقى الفرضية هى النتيجة الاحتماليـــة الأقرب إلى الحقيقة.

ومن خلال العمل الذى أتقدم به، أقدم أقرب الاحتمالات فى تفسير طبيعة وماهيـــة وظيفة جديدة من وظائف الأوقاف؛ وظيفة "خادم المقام"، وأنقب وراء صاحبها، محاولة تفسير مصدر ثروته، ويظل الباب مفتوحاً أمام أى جديد.

المراجع والهوامش

(١) هذا الكتاب محفوظ بالأرشيف التاريخى لوزارة الأوقاف تحـــت رقـــم ٩٥١. ومـــؤرخ بـــ٢٧ صفر سنة ١١٧٢هـ والواقف هو زين الدين سعد بن المرحوم الشـــيخ شـــمس الدين محمد حموده بن المرحوم الشيخ نور الدين على خادم مقام سيدى أحمد البدوى.

(٢) سطر (٤) صفحة نمرة (١١).

(٣) الصفحات ١١، ١٢ فيها ذكر المنزل ووصفه وحدوده.

(٤) عود الزيت: هو أحد أشـــكال معـــاصر الزيـــوت وبالحجـــة وصـــف لشـــكله وبنـــاءه فى أكثر من موضع منها صـــ١٣، صـــ١٧.

(٥) حجة عثر عليها البـــاحث "ســـالم مـــرزوق بســـيونى الرفـــاعى" مـــع خليفـــة المقـــام الأحمدى، وكـــانت مـــن جملـــة وثـــائق الدراســـة فـــى رســـالته للماجســـتير "خلفـــاء السيد أحمد البـــدوى ودروهـــم السياســـى والحضـــارة فـــى العصـــر المملوكـــى ٦٧٥ – ٩٢٣هـــ، تحت إشراف أ.د/ أحمد عبد الحميد خفاجى ١٩٩٢م.

(٦) انظر الوثيقة ص٢٧: ص٢٩.

(٧) مجدى إبراهيم جرجس: السجلات القضائية لبطريركية الأقباط الأرثوزكس ١٨٥٣- ١٨٨٣، تحقيق ١٦اص ٢٨١.

(٨) يذكر الجبرتى فى أحداث عام ١٢١٥هـ فى العشرين من ذى الحجة عن دخول الفرنسيين إلى طنتا (... ... واستدعائهم لخدمة الضريح الذين يقال لهم أولاد الخادم وهم ملتزمون البلدة وأكابرها ومهتمون بكثرة الأموال من قديم الزمان...الخ النص) فاستدعاء أولاد الخادم عبارة تؤكد استمرارية توارث الوظيفة فى العائلة، والعبارة التى يذكرها الجبرتى بأنهم (مهتمون بكثرة الأموال...) تشكك فى مصدر ثروتهم التى أسسها سعد من البداية.

(٩) محمد محمد عفيفى: الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين(٤٤)، ١٩٩١، ص١١٨.

(١٠) محمد محمد عفيفى: المرجع السابق، ص١٢٤: ١٢٧.

(١١) سجل ترتيب الوظائف أمر رقم ٤٠نمرة ٢٣ ظهورات بدار الوثائق القومية.

(١٢) عام ١٢٦٧هـ هو ذلك العام الذى عاد فيه ديوان عموم الأوقاف إلى ممارسة نشاطه بعد أن ألغى عام ١٢٥٤هـ. أنظر سجل ترتيب الوظائف، دار الوثائق القومية، ص٤٦٥. وقد أطلعت فى سبيل الحصول على هذه اللائحة على:-

محافظ الأبحاث الخاصة بوزارة الأوقاف، سجلات مجلس الأحكام، محافظ ديوان عموم الأوقاف، محافظ نظارة الأوقاف التابعة لمجلس الوزراء، هذا وقد حاولت البحث فى أرشيف وزارة الأوقاف نفسه إلا أن وكيل وزارة التنمية هناك صرح بأن الوزارة لم تحفظ بآية قرارات أو لوائح قديمة كانت قد أصدرها وأن اقدم لائحة تنفيذية للنذور والصدقات فى الوزارة هى تابعة للقرار الوزارى ٢٢لسنة ١٩٧١.

(١٣) للإطلاع على بعض هذه التظلمات وأطرفها انظر:

١- محفظة ٢/أ موضوعات متفرقة- نظارة الأوقاف مجلس الوزراء من ١٠/ ٥/ ١٨٨٠ إلى ٤/ ٣، ١٩٢٣.

٢- محفظة ٢/ب نظارة الأوقاف- مجلس الوزراء مؤرخة من ١٣/ ٥/ ١٨٨٣: ١٧/ ١٠/ ١٩٢٣.

٣- محفظة ١٧١ عابدين بعنوان (الأوقاف- تكايا ونذور- قضاء شرعى) ٨/ ٦/ ١٨٨٩: ١٧/ ٨/ ١٩٤٨ وبالرغم من أن الأمثلة لفترات متأخرة إلا أنها تعطى انطباعاً أن السرقة والنهب إنما هو إرث يتواصل عبر الأجيال.

(١٤) محفظة ٢/أ موضوعات متفرقة- نظارة الأوقاف/ مجلس الوزراء، التماس تاريخه ١٧ربيع آخر سنة ١٣٠٧هـ.

طائفة المغاربة في مدينة الإسكندرية في العصر العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨)

د. حسام عبدالمعطى

حظيت دراسة الجاليات والأقليات والطوائف في مصر، إبان العصر العثماني في الفترة الأخيرة، بنوع من الاهتمام المتزايد؛ بهدف دراسة البناء الداخلي للمجتمع المصري في هذه الفترة المهمة من تاريخ مصر. ولن تركز هذه الدراسة على كل الطائفة المغربية في المجتمع السكندرى، لكنها سوف تطرح فقط إشكالية تطور العائلات التجارية المغربية ، ودورها في الاقتصاد السكندرى والغاية ليست دراسة العائلة المغربية في حد ذاتها فقط ، بل دراستها كخلية اجتماعية اقتصادية متحركة ؛ أى بصورة أوضح دراسة حراك المجتمع السكندرى من خلال العائلة المغربية ، وبالتالي فقد جاءت هذه الدراسة ترجمة لعائلات النخبة التجارية المغربية ودورها الاقتصادى والاجتماعى في المجتمع السكندرى إبان تلك الفترة التاريخية ، والمدى الجغرافي الذي اتخذته معاملاتهم التجارية بمختلف أنواعها والرخاء الاقتصادى الذى تمتعوا به وأسبابه، في الوقت الذي غلب الظن فيه أن الإسكندرية قد أصابها الكساد .

رغم أنه ثمة عوامل عديدة كانت وراء الهجرة المغربية إلى الإسكندرية، إبان العصر العثمانى ، إلا أن الوجود المغربى بها يضرب بجذوره إلى فترات تاريخية أقدم من ذلك بكثير. فمنذ العصر الفاطمي كان للمغاربة وجود قوى فى الإسكندرية، كما شهد العصر المملوكى هجرة مغربية قوية إلى الإسكندرية، وبخاصة بعد سقوط غرناطة فى سنة ٨٩٨ هـ /١٤٩٢م . وقد شكل هؤلاء المهاجرون طائفة مهمة، عشية نهاية العصر المملوكى ، وبسبب العديد من العوامل التى حدثت فى بلدان المغرب أثناء العصر العثمانى ، شهدت مصر هجرة واسعة النطاق من المغرب . ويمكن تحديد هذه العوامل فى :-

أولاً: طرد الموريسكيين من أسبانيا ففي سنة ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م أصدر الملك فليب الثالث ملك أسبانيا قراره بطرد حوالى ٢٧٢١٤٠ مسلم من إسبانيا ، حيث توافدت منهم أعداداً كبيرة إلى الإسكندرية ، وقد استقر الموريسكيون فى شمال المدينة

القديمة وأعمروا حارة البلقطرية جزءاً رئيسياً من المنطقة التى تطلق عليها الوثـــائق " الجزيرة الخضراء " ، ويطلق عليها المؤرخون "المدينـــة التركيـــة " [١] . ففـــى ســـنة ١٠٣٣هـ /١٦٢٣م اشتكى أهالى الثغر السكندرى إلى الديـــوان فـــى القـــاهرة بـــأن المغاربة القادمين من المغرب بنوا بيوتهم بجزيرة الثغر حتى تعـــدوا على مقـــابرهم . ورغم ذلك فقد جاءت أوامر الباشا بعدم التعرض للمغاربة وعدم منعهم مـــن البنـــاء ، وكانت حارة البلقطرية واحدة من تسع حارات تتكون منهما الإسكندرية [٢]

ثانياً : الضغط الأسبانى على المغرب العربى فقد كانت مدن الشـــمال الإفريقـــى تتعرض بين آن وآخر لهذه الهجمات الأسبانية ، مما كان يدفع عدداً كبيراً من ســـكانها إلى الفرار باتجاه الشرق وخاصة مصر التى كانت فى مأمن من هذه الـــهجمات كمـــا كانت تتميز بالاستقرار النسبى ، وكان أغلب هؤلاء المهاجرين الفـــارين مـــن وجـــه الهجمات الأسبانية من الطبقات التجارية الوسطى والتى كانت تخشـــى علـــى أموالـــها ومصالحها التجارية ، لذلك يمكن ملاحظة أن عدداً كبيراً من التجار المغاربـــة الذيـــن توافدوا على الإسكندرية واستقروا بها كانوا من أبناء هـــذه المـــدن الســـاحلية التـــى تعرضت للهجمات الأسبانية وكانت تربطها علاقات تجارية قوية مع الإسكندرية مثـــل وهران والجزائر وتلمسان وجربة وغيرها [٣] ولعل هذا يفسر صغر الحجـــم الســـكانى لمدن ولايات الشمال الأفريقى إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر[٤] .

ثالثاً : تعرضت بلدان المغرب العربى إبان الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر إلى أوضاع سياسية غـــير مســـتقرة ســـواء بســـبب الهجمات الأسبانية التى سبق الحديث عنها أو بسبب الصراع الملتهب دائماً بين رؤســـاء البحر الأتراك والأمراء المحليين ، وما كان أحدهـــم يصل إلى السلطة حتـــى يعمـــل على التنكيل بخصومه السياسيين ونفيهم وإبعادهم من أجل إحكام قبضته على الســـلطة . فمثلاً ، فى سنة ١٠٠٧هـ / ١٥٩٨م استطاع عثمان دى أن يصل إلى مقعد الحكم فـــى تونس وكانت أول أعماله أن قام بنفى جميع أهالى جربه القاطنين بتونس بدعوى أنـــهم يخضعون ويعلنون الولاء لأمير طرابلس [٥] .

رابعاً : موقع مصر والنشاط التجارى بها فقد جذبت مصر بموقعها الاســـتراتيجى هذا العديد من العناصر التجارية المغربية ، بل والشامية والتركية ، الراغبة فى الـــثراء والعمل التجارى الضخم . ومن المؤكد أن المغاربة تعرفوا علـــى النشـــاط التجـــارى

الضخم فى الإسكندرية من خلال الحج [٦] . وأن الأمل فى تحقيق أرباح أوفر من تلك التى يمكن تحقيقها فى المدن المغربية والرغبة فى ارتقاء مكانة رفيعة بين التجار كانت وراء اتخاذ عدد كبير من التجار المغاربة قرار النزوح والاستقرار فى الإسكندرية ، فقد كانت الإسكندرية واحدة من أهم نقاط تلاقى الطرق التجارية الدولية. ونتيجة لذلك كانت تجارة الإسكندرية ضخمة ومتنوعة [٧] . وكان التجار المغاربة الكبار يعرفون جيداً فرص النجاح التى تنتظر التاجر الذى يمتلك وكيل أو يمارس نشاطه فى مدينة ضخمة مثل الإسكندرية .

ومن أجل ذلك كانت الإسكندرية مدينة مغربية على أرض مصرية إذ كان التواجد المغربى كثيف جداً بها . ولعب المغاربة الدور الأول فى حركة إعمار المنطقة الواقعة شمال الثغر والمعروفة بالجزيرة الخضراء . ولا تزال المدينة الحالية تحتفظ فى أحيائها بأسماء العائلات المغربية مثل كرموز " كرموس " والشاطبى والبيطاش [٨] وغيرها من الأسماء ، كما سيطر المغاربة على أغلب الأنشطة التجارية بالثغر فسيطروا مع اليهود على حركة التجارة الدولية فى التوابل ثم البن [٩] . ومن بين تسع حارات كانت تنقسم إليها المدينة فى سنة ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م كان منها خمس حارات قام المغاربة بالدور الأول فى إنشائها وهى حارات البلقطرية والسيالة والمغاربة والشمرلى والنجع البحرى " عرفت فيما بعد ببحرى فقط " [١٠] .

والواقع أن عدد العائلات المغربية في الإسكندرية كان كبيراً جداً وخاصة قياساً على الفترة التاريخية الطويلة ، ولذلك قد كان من الصعب إحصاء هذه العائلات من خلال وثائق المحاكم الشرعية ، ولكن يمكن أن نشير إلى أهم وأشهر هذه العائلات في الجدول التالى : –

م	اسم العائلة	التاريخ التقريبى للهجرة	المكان المهاجر منه	مكان الاستقرار
١	فحيمة	النصف الأول ق ١٦ م	طرابلس	الإسكندرية
٢	رحومة	القرن السادس عشر م	أوجلة	الإسكندرية
٣	كريمان	القرن السادس عشر م	مسراته	الإسكندرية
٤	ترياتة	النصف الأول ق ١٧ م	مسراته	الإسكندرية – القاهرة
٥	غانم	بداية ق ١٧م	بنى غازى	الإسكندرية

٦	الغرياني	النصف الثاني ق ١٧م	طرابلس	الإسكندرية
٧	الناضوري	النصف الثاني ق ١٧م	مسراته	الإسكندرية
٨	البواب	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	الإسكندرية – القاهرة
٩	البرادعي	النصف الأول ق ١٨ م	مسراته	الإسكندرية
١٠	حميدان	النصف الأول ق ١٨ م	طرابلس	الإسكندرية
١١	جويلي	النصف الأول ق ١٨م	مسراته	الإسكندرية
١٢	دخيل	١١٤٣هـ/١٧٣٠م	طرابلس	الإسكندرية
١٣	الزنار	١١٤٠هـ/١٧٢٧م	طرابلس	الإسكندرية
١٤	الزواري	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	الإسكندرية - القاهرة
١٥	عجيبة	١١٣٣هـ / ١٧٢٠م	مسراته	الإسكندرية
١٦	العكروت	النصف الأول ق ١٨م	بني غازي	رشيد والإسكندرية
١٧	الفاوي	١١٥٦هـ/١٧٤٣م	مسراته	الإسكندرية
١٨	الفوال	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	الإسكندرية – الغورية
١٩	ميلاد	النصف الأول ق ١٨ م	تاجوراء	الإسكندرية
٢٠	الهجرسي	النصف الأول ق ١٨م	طرابلس	الإسكندرية – القاهرة
٢١	الأرزملي	١١٦٠هـ / ١٧٤٧م	تاجوراء	الإسكندرية
٢٢	ابن الكاتب	٩٣٠هـ/١٥٢٣م	منستير	الإسكندرية
٢٣	الفهمي	٩٣٠هـ/١٥٢٣م	جربه	الإسكندرية
٢٤	الكريماني	٩٥٦هـ/١٥٤٩م	سفاقص	بولاق –الإسكندرية
٢٥	تبن	٩٦٠هـ / ١٥٥٢م	مستير	الإسكندرية
٢٦	ابن عطية	النصف الأول ق ١٦ م	مصمودة	الإسكندرية– رشيد
٢٧	كرناف	النصف الأول ق ١٦م	سوسه	الإسكندرية
٢٨	الدشطوطي	النصف الثاني ق ١٦ م	سفاقص	الإسكندرية

٢٩	ملاعب	النصف الثانى ق ١٦ م	سفاقص	الإسكندرية
٣٠	الخلوفى	١٠١٥هـ/١٦٠٦م	سفاقص	الإسكندرية – رشيد
٣١	بكوش " بكوس"	١٠٤٠هـ/١٦٣٠م	جربه	الإسكندرية
٣٢	ابن ربيع	النصف الأول ق ١٧م	مستير	الإسكندرية
٣٣	جميع	النصف الأول ق ١٧م	جربه	الإسكندرية
٣٤	الحامدى	النصف الأول ق ١٧ م	سفاقص	الإسكندرية
٣٥	الحداد	النصف الأول ق ١٧م	؟	الإسكندرية
٣٦	درغث	النصف الأول ق ١٧م	جربه	الإسكندرية
٣٧	دويب	النصف الأول ق ١٧	سفاقص	الإسكندرية
٣٨	الزحاف	النصف الأول ق ١٧م	سفاقص	الإسكندرية – بولاق
٣٩	السافى	النصف الأول ق ١٧ م	المهدية	الإسكندرية
٤٠	شلتوت	النصف الأول ق ١٧ م	سفاقص	الإسكندرية
٤١	الصيادى	النصف الأول ق ١٧ م	منستير	الإسكندرية
٤٢	كرموس "كرموز"	النصف الأول ق ١٧م	سوسه	الإسكندرية
٤٣	مورو	النصف الأول ق ١٧ م	جربه	الإسكندرية
٤٤	مؤمن	النصف الأول ق١٧م	جربه	القاهرة
٤٥	الجربوعى	النصف الثانى ق ١٧ م	سفاقص	الإسكندرية – بولاق
٤٦	الركراك	النصف الثانى ق ١٧م	سفاقص	الإسكندرية
٤٧	غربال	النصف الثانى ق ١٧م	سفاقص	الإسكندرية
٤٨	الجبالى	١٠٩٦هـ/١٦٨٤م	سوسه	الإسكندرية – بولاق
٤٩	القشاش	١٠٨١هـ/١٦٧٠م	جربه	الإسكندرية

٥٠	الرضوى	١١١٤هـ/١٦٢٠م	جربه	الإسكندرية
٥١	أبو حفص	١١٤٠هـ/١٧٢٧م	جربه	الإسكندرية
٥٢	الحكيم	١١٣٣هـ /١٧٢٠م	سفاقص	الإسكندرية
٥٣	البيطاش	النصف الأول ق ١٨م	جربه	الإسكندرية
٥٤	حزام	النصف الأول ق ١٨م	سفاقص	رشيد - الإسكندرية
٥٥	جميعى	١١٣٣هـ/١٧٢٠م	جربه	الإسكندرية
٥٦	الرجبانى	١١٤٦هـ/١٧٣٣م	جربه	الإسكندرية
٥٧	ابن الحاج	١١٦١هـ/١٧٤٧م	مجربه	الإسكندرية
٥٨	السلامى	١١٦٢هـ/١٧٤٨م	سفاقص	الإسكندرية
٥٩	الأكدش "الأقدش"	١١٦٢هـ/١٧٤٨م	سوسه	الإسكندرية
٦٠	الصوينى	النصف الأول ق ١٨م	جربه	الإسكندرية
٦١	الزواوى	النصف الأول ق ١٨م	سفاقص	الإسكندرية
٦٢	فايد	النصف الأول ق ١٨م	جربه	الإسكندرية
٦٣	عزون	النصف الأول ق ١٨م	جربه	الإسكندرية
٦٤	السماوى	النصف الأول ق ١٨م	سفاقص	الإسكندرية
٦٥	المسيرى	النصف الأول ق ١٨م	سفاقص	الإسكندرية
٦٦	كريشة	النصف الأول ق ١٨م	مستير	الإسكندرية
٦٧	اللمسى	القرن الثانى ق ١٨م	جربه	الإسكندرية - القاهرة
٦٨	قويسم	١١٨٢هـ / ١٧٦٨م	سوسة	الإسكندرية
٦٩	البارونى	١٢١١هـ/ ١٧٩٦م	جربه	الإسكندرية
٧٠	زكيكوت	١٢١١هـ/١٧٩٦م	جربه	الإسكندرية
٧١	القسنطينى	٩٤٠هـ / ١٥٣٣م	قسنطينية	الإسكندرية - القاهرة
٧٢	ابن منديل	٩٤٠هـ / ١٥٣٣م	تلمسان	الإسكندرية

٧٣	أبو زيان	بداية القرن ١٦ م	تلمسان	الإسكندرية
٧٤	شامخ	النصف الأول ق ١٦م	وراسنه وأجلة	الإسكندرية
٧٥	الصباحي	النصف الثاني ق١٨ م	الجزائر	الإسكندرية
٧٦	السعران	النصف الأول ق ١٨م	الجزائر	الإسكندرية
٧٧	التمراني	١١٩٠هـ/١٧٧٦م	الجزائر	الإسكندرية
٧٨	الدرشايبي	ق ١٦ م	الجزائر	الإسكندرية
٧٩	الواراسني	بداية القرن ١٦ م	الجزائر	الإسكندرية
٨٠	المراكشي	ق ١١هـ / ق ١٧م	مراكش	الإسكندرية
٨١	الشاطبي	٩٤٥هـ /١٥٣٨م	أندلسية ؟	الإسكندرية
٨٢	الطرودي	٩٦٩هـ/١٥٦١م	أندلسية ؟	الإسكندرية – القاهرة
٨٣	البرجي	٩٥٠هـ / ١٥٤٣م	أندلسية ؟	الإسكندرية – القاهرة
٨٤	ابن الكاتب	القرن ١٦م	أندلسية ؟	الإسكندرية
٨٥	غروش	القرن ١٦ م	أندلسية ؟	الإسكندرية
٨٦	جبريل	بداية القرن ١٧ م	قرطبة	القاهرة – الإسكندرية
٨٧	المقرئ	١٠٣٠هـ/١٦٢٠م	قرطبة	الإسكندرية
٨٨	مراسي	القرن ١٨ م	مرسه	الإسكندرية – القاهرة

تلك كانت أهم العائلات المغربية التى استقرت فى الإسكندرية ومارست العمل التجارى بها ، ولم تكن هجرتها تعنى القطيعة مع المدن المغربية التى نزحوا منها، حيث بقيت هذه العائلات على اتصال وثيق بوطنها الأصلى تجارياً وعائلياً (١١) . ولم يكن استقرارها بالإسكندرية سوى استقرار حفزته فرص الاستثمار والتجارة المربحة، إذ حافظت أغلب هذه العائلات على أعمالها وتجارتها ببلدان المغرب مدعمة إياها باستثماراتها الجديدة فى الإسكندرية (١٢). حتى أن بعض هذه العائلات فضلت إرسال

أبنائها أو أقاربها للعمل وكلاء لها فى الإسكندرية بدلاً من أن تهاجر إليها خصوصاً فى بداية استقرار هذه العائلات بالإسكندرية [١٣] . ولكنها أمام تحقيق أرباح كبيرة فضلت الهجرة والاستقرار فى الإسكندرية أو غيرها من الموانئ خاصة وأن هذه المدن كانت بها أعداد كبيرة من المغاربة مما جعلها لا تختلف كثيراً عن البيئة المغربية [١٤] .
وعلينا منذ البداية أن نأخذ تواريخ هجرة العائلات المغربية بنوع من الحذر ؛ فبالطبع ليست كلها أكيدة بل هى تقريبية إلى حد كبير . ولعل هذا الجدول يوضح أن العائلات التونسية كانت أكبر وأكثر العائلات بين الطائفة المغربية فى الإسكندرية . فالجدول السابق يضم ثمانية وثمانون عائلة كانت هى الأشهر من بين العائلات المغربية التى استقرت في الإسكندرية خلال العصر العثمانى ، وقد مثلت العائلات التونسية حوالى ٥٥% من إجمالى عدد العائلات التى يضمها الجدول ، فقد كان عددها ٤٩ عائلة بينما تبوأت العائلات الطرابلسية المرتبة الثانية حيث بلغ عددها ٢١ عائلة بنسبة ٢٣% من إجمالى عدد العائلات التى رصدها الجدول ، بينما كان عدد العائلات الجزائرية تسعة عائلات والأندلسية ثمانية عائلات وبنسبة ١٠% و ٩% على التوالى ، فيما لم يحتوى إلا على عائلة فاسية واحدة ، مما يؤكد على أن العلاقات التجارية النشطة للغاية بين موانئ تونس وطرابلس والإسكندرية كانت هى أهم العوامل وراء هذا الوجود المغربى الكثيف في الإسكندرية ، ويعكس ذلك أيضاً التواصل العائلى القوى بين الإسكندرية والمدن التونسية والطرابلسية ولعل الترجمة لبعض هذه العائلات توضح الدور الهام الذى كانت تقوم به هذه العائلات في جميع نواحى الحياة في المجتمع السكندرى .

عائلة تربانة : تعد من أشهر العائلات المغربية التى لا يزال السكندريون يعرفونها إلى اليوم جيداً ، بسبب ذلك الجامع العتيق الذى أسسه الخواجا إبراهيم بن عبيد الشهير بتربانة فى خط الميدان بحى المنشية فى نهاية القرن السابع عشر ، وتلك الوكالة الضخمة التى تحمل اسمه والتى ما تزال باقية كأهم الآثار الإسلامية بالثغر [١٥] إلى اليوم ، وتبدو المعلومات الأولى عن آل تربانه غامضة ، فالوثائق الأولى عن هذه العائلة تبدأ فى منتصف القرن السادس عشر تقريباً حيث تشير إلى استقرار الحاج سليمان تربانه المسراتى فى أكدار [١٦] حيث عمل وكيلاً لعدد كبير من التجار فى توريد تراب الذهب الذى ظل واحدة من أهم السمات التى ميزت أنشطتهم التجارية . ويبدو أن سليمان تربانة هو الجد الأكبر للعائلة ، ورغم الغموض الذى يحيط بعمليات استقرار آل تربانة فى الإسكندرية ، فالثابت أن النصف الأول من القرن السابع عشر

قد شهد انتقال الحاج إبراهيم بن عبيد بن سليمان الشهير بتربانة إلى مصر مع ابن أخيه على بن سليم بن عبيد بن سليمان الشهير بتريانة إلى الإسكندرية . ويبدو أن النشاط التجارى الكبير للإسكندرية مع مسراته وطرابلس هو الذى دفعهما إلى الانتقال إلى الإسكندرية لممارسة التجارة بها ، وبخاصة عمليات صفقات البن الذى أصبح سلعة مطلوبة فى شمال إفريقيا [١٧] .

إن متابعة ودراسة النشاط التجارى للخواجا إبراهيم تربانة تدل على أن الرجل رغم انتقاله إلى مصر . لم يفقد شبكاته وعلاقاته التجارية التى كان قد كونها فى مسراته ، واستمرت علاقاته التجارية قوية مع الموانئ التونسية وظل وكلاؤه ومبعوثوه يترددون على كانو وأكدار لجلب تراب الذهب [١٨] وهو ما ساعده على احتلال مكانة مهمة فى الإسكندرية بصورة سريعة ، كما ساعده وجود ابن أخيه عبد الرحيم بن هويدى بن عبيد تربانة فى القاهرة على تزايد أعماله التجارية بصورة كبيرة، حيث كان عبد الرحيم واحداً من أهم تجار طولون إبان هذه الفترة [١٩] . وقد تمكن الخواجا إبراهيم تربانة بفضل نشاطه الواسع والمكثف وعلاقاته التجارية والسياسية القوية عبر كامل أرجاء مصر وشمال إفريقيا من مد علاقاته وشبكاته التجارية لتشمل أيضاً البحر الأحمر . كما تمكن الخواجا إبراهيم بفضل ذلك وبفضل الشركات التجارية القوية التى دخل فيها مع كبار تجار القاهرة ورشيد من الدخول فى شركات مع الخواجا عبد العزيز بن قاسم الشهير بالبرجى ، والذى كان أهم شخصية تجارية فى الثغر السكندرى خلال الربع الثالث من القرن السابع عشر [٢٠] . وقد تمكن إبراهيم تربانة بفضل ذلك وبفضل مهارته فى العمل التجارى من تهميش منافسيه التجاريين فى الثغر ، ليصبح أهم شخصية تجارية فى الإسكندرية إبان الربع الأخير من القرن السابع عشر وحتى وفاته فى سنة ١١٠٧هـ / ١٦٩٥ م [٢١] . ولإدراكه بأهمية وجود مركز له فى القاهرة ، باعتبارها المحور الأساسى للحركة التجارية ، فقد اشترى الخواجا إبراهيم تربانه فى أواخر سنوات حياته منزلا كبيرا فى طولون وأصبح يتنقل بين القاهرة والإسكندرية لإنجاز أعمال تجارية كبيرة [٢٢] .

وتبدو أهمية الخواجا إبراهيم تربانة بصورة أكثر وضوحا من مجموعة المنشآت المعمارية الضخمة التى قام بإنشائها بالثغر حيث أدرك الرجل بحسه التجارى أن أهم المناطق التجارية هى القريبة من ديوان جمرك الثغر فقام بإنشاء ثلاث وكالات ومسجد معلق على مجموعة كبيرة من الحواصل والحوانيت ، كما أنشأ عددا كبيرا من

الحوانيت . وبذلك فقـد أنشأ الرجل سوقا كاملا أطلق عليه سوق خط الميـدان [٢٣] . وقبل وفاته كان الخواجا إبراهيم تربانة قد أوقف كل منشأته العقارية فى وقف ضخـم ظل الرباط الأساسى الذى يجمع أغلب أفراد عائلة تربانة ، حيث شمل الخواجا إبراهيم فى وقفه أغلب أفراد عائلته مما دعم من الترابط العائلى فى أعقاب وفاته حيث حـل ابنه الأكبـر محمد محله فى إدارة أعمـال العائلـة ، واستطاع محمد أن يحافظ علـى الشـركة بيـن أفـراد عائلته فظلـت جميـع أمـلاك وأمـوال والـده تحت إدارتـه وخلف والده فى رئاسة تجار الثغر السكندرى [٢٤] . وكان والـده قـد زوجـه مـن عائلـة كبيـرة لتسانـده فى أعمالـه هى عائلـة غانـم ، فكـان والـد زوجته هـو يونس كتخدا [٢٥] مستحفظان [٢٦] بالثغر السكندرى واحدا من أهم الشخصيات الحاكمـة بالثغر ، كما قام الخواجا محمد بتزويج ابنته عائشة مـن الأمـير محمـد جوربجـى عزبان[٢٧] بن سالم الشهير بابن غانم والذى كان ملتزما لفـوه . وقـد دعمـت هـذه المصاهرات موقف الخواجا محمد تربانة أمام الإدارة السياسية . كما ظل حجم تجارتـه كبيرا حيث ورث عن والده شبكاته وعلاقاته التجارية . وعند وفاته فى سنة ١١٣٠هـ / ١٧١٧م لم تسجل للأسف تركته حيث وضع أخوه على " الذى خلفـه فـى رئاسـة العائلة " يديه على جميع أمواله وشركاته وحصل على تفويض من العائلـة فـى إدارة جميع أموال العائلة ما عدا زوجة أخيه الخواجا محمـد " زينـب بنـت يونـس غانم"[٢٨] . وظل على بن إبراهيم تربانة أهم شخصية تجارية فى الثغـر السـكندرى ، واستطاع أن يدير جميع الأنشطة التجارية المتعلقة بالعائلة خاصة بعد أن شب أخـوه عمر وراح يعاونه فى إدارة الأنشطـة التجاريـة [٢٩] . غير أنـه بوفـاة الخواجـا على تربانـة تحـول آل تربانة إلى كبار أعيـان يعيشـون على إيرادات أملاكهم من العقـارات الضخمـة [٣٠] ومن دخولهـم من العمل العسكرى حيث أصبـح جلهـم من الجوربجيـة [٣١] والأمـراء العسكريين فى الثغر السكندري [٣٢] ، كما امتلكـوا عـددا من المشروعات الصناعية والزراعية مثل معاصر الزيت والبساتين [٣٣] .

عائلة غانـم : يعود أصل هذه العائلة إلى مدينة بنى غازى وهى إحدى المـدن التى أسسها الموريسكيون . وقد هاجر آل غانم إلى مصر فى حوالى النصـف الأول من القرن السابع عشر [٣٤] . وقد تميز بيت غانم بالعمل المزدوج فى التجارة والنشـاط العسكرى . ورغم غموض المعلومات حول رأس هذه العائلة الحاج صالح بن أحمـد غانم ، فالوثائق توضح أن الرجل أصبح ذا شخصية قوية فى الثغر السـكندرى منـذ

تسعينيات القرن السابع عشر ، فكان يمتلك حانوتا فى سوق الطيارة يبيع فيه البضـــائع الواردة إليه من طرابلس ومن جربه وبخاصة الزيت والكبريت كما كـــان لـــه أربعـــة منازل إلى جانب ترسانة الثغر بالنجع البحرى (٣٥) .

ومنذ بداية السبعينيات أصبح الحاج صالح بن أحمد غانم شيخا لطايفة المغاربة فى الثغر السكندرى وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته فى سنة ١٠٨٠هـ /١٦٦٩م. وقد تـــرك الحاج صالح بن أحمد غانم عند وفاته ولدين هما أحمد ويونس وقد امتـــهن الولدان العمل البحرى فى ترسانة الثغر . وعمل أحمد فى التجارة بين مصر وأزمـــير وكان يمتلك نصف مركب شركة مع حسن الجزايرلى ، وكان يتردد بصفة دائمة علـــى أغلب موانئ البحر المتوسط من سالونيك إلى أزمير حتى سوسة وسفاقص ، حيث كان يصدر البن من مصر إلى أزمير وإسطنبول ؛ فعند وفاته فى سنة ١١٠٧هـــ /١٦٩٥م ترك ١٥٠ قنطارا من البن كان بصدد شحنها فى مركبه إلى إسطنبول ، وقد بلغـــت تركته ٣٦٦,٠٠٠ بارة ، وهو مبلغا كبيرا يعكس الثراء الواسع لهذه العائلة (٣٦) . أمـــا يونس فقد عمل فى الحياة العسكرية بالثغر السكندرى حتى أصبح كتخدا مســـتحفظان " وهو أهم منصب عسكرى فى الثغر " خلال الربع الأول من القرن الثامن عشـــر (٣٧) . وقد خلف يونس أخاه أحمد فى رئاسة العائلة ، وليدعم الوحدة والتماسك بيـــن عائلتـــه زوج حفيدته لطيفة ابنة سليمان من ابن أخيه صالح بن أحمد بن صـــالح غـــانم الـــذى يستطيع أن يحل محل عمه يونس فى رئاسة العائلة . كما ارتقى أيضا إلى درجة كتخدا مستحفظان بالثغر السكندرى .

وتوضح الأملاك العقارية لآل غانم مدى التلاحم الذى كان يربط أفراد العائلـــة، ففى سنة ١١٤٩هـــ /١٧٣٦م قام صالح كتخدا بترك وقـــف ضخـــم شـــمل وكـــالتين كبيرتين إضافة إلى أكثر من واحد وأربعين حانوتا وعددا كبيرا من المنازل بجزيـــرة الثغر السكندرى ، وأوقف ذلك على نفسه وعلى عائلته حيث دعم هذا الوقـــف عـــرى التلاحم العائلى لآل غانم (٣٨) . وقد تميزت عائلة غانم بالتحول نحو العمل العســـكرى أكثر من النمط التجارى منذ أربعينيات القرن الثـــامن عشـــر ، وراح أفـــراد العائلـــة يلحقـــون بألقابهـــم كلمة " زاده " ليؤكدوا على أصولـــهم الأرســـتقراطية العســـكرية وللتشبه بالفئة التركية . كما أصبحت الاستثمارات العقاريـــة وســـيلة أساســـية لإدرار عوائد مالية ثابتة على أفراد العائلة (٣٩) سمة أساسية لهم ، وقد تميز آل غانم بلقـــب " القبودان " وهو لقب يعكس الدور المهم لهذه العائلة فى العمل البحرى ، إذ عمل عـــدد

كبير منهم فى النشاط البحرى بين موانئ مصر والدولة العثمانية (٤٠) وقد تصاهر آل غانم مع كبريات العائلات السكندرية من أجل تدعيم قوتها ووجودها بالمدينة فتصاهروا مع عائلة أبى هيف وتربانة وغيرها (٤١) .

عائلة الناضورى : من العائلات المسراتية المهمة التى استقرت فى مصر خلال القرن الحادى عشر الهجرى (السابع عشر الميلادى) ، حيث هاجر إلى الإسكندرية الحاج عبد القادر بن أحمد الناضورى فيما بين عامى ١٠٦٠-١٠٧٠هـ / ١٦٥٠ - ١٦٥٩م حيث استقر بها وعمل وكيلا لأخويه سالم وأحمد فى مسراته ، وكان يرسل إليهم الأرز والأقمشة المصرية والبن وكانا يرسلان إليه الكبريت والزيت والصابون . ومن الإسكندرية استطاع الحاج عبد القادر أن يكون العديد من الشركات فى مصر مع عدد من التجار المغاربة ، فكون شركة مع الحاج سالم بن غانم للتجارة فى تراب الذهب ، كما كون شركة أيضا مع عبد الله بن غلبون لنفس الهدف ، وقد أدى انتقال أخيه أحمد من مسراتة إلى أدرنة والاستقرار بها إلى دعم العلاقات التجارية لآل الناضورى حيث امتدت الشبكة التجارية لهم لتشمل شرق البحر المتوسط (٤٢) . وعند وفاته فى سنة ١١٠٤هـ/ ١٦٩٢م كان عبد القادر قد ترك لولده الوحيد القاصر فتح الله تركة ضخمة قدرت بـ ٢٠٠,٠٠٠ بارة (٤٣) . وقد تزوج إبراهيم بن محمد بن أحمد الناضورى وهو ابن أخو عبد القادر من زوجة عمه فاطمة بنت منصور الناضورى حيث كان وصيا على فتح الله أيضا ، لكن فتح الله عندما شب أخذ فى إدارة أمواله واستطاع رغم صغر سنه أن يحقق إنجازات تجارية عظيمة مما دفع عمه أحمد إلى أن يجعله المشرف على جميع أعمال العائلة فى مصر بدلا من ابنه إبراهيم (٤٤) . استطاع فتح الله أن يجمع بين العمل العسكرى والعمل التجارى ؛ فارتقى فى المناصب العسكرية حتى أصبح كتخدا ومشرفا على قلعة الركن، كما أصبح من أهم تجار الثغر السكندرى بعد وفاة الخواجا أحمد جميع فى سنة ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م حيث لعب فتح الله دورا مهما فى العلاقات التجارية بين مصر وأدرنه وإسطنبول حيث كان عمه أحمد يرسل إليه بالدخان الذى أصبح سلعة مطلوبة بصورة واسعة فى الأسواق المصرية إضافة إلى الأخشاب والأقمشة الرومية ، وكان فتح الله يرسل إليه بالبن والأقمشة المصرية والأرز وغيرها من السلع (٤٥) . كما لعب فتح الله دورا مهما فى تجارة الذهب . وقبل وفاته قام فتح الله بإنشاء وكالة ضخمة فى منطقة المنشية بالقرب من الميناء . كما أصبح ابنه عبد القادر بن فتح الله جوربجى

بقلعة الركن بالثغر السكندرى . وبعد عبد القادر ظل لآل الناضورى تواجدا قويا بالثغر السكندرى ، إلا أنهم عملوا فى الفرق العسكرية بقلاع الثغر السكندرى واعتمدوا على مجموعة من الأوقاف التى تركها لهم والدهم.

عائلة القسنطينى : تنتمى هذه العائلة إلى مدينة قسنطينة التى تقع إلى الجنوب الشرقى للعاصمة الجزائر . وقد هاجر رأس هذه العائلة الحاج شحاتة بن أحمد بن على المغربى القسنطينى إلى مصر فى النصف الأول من القرن العاشر الهجرى ، وقد استقر فى الإسكندرية وعمل بالتجارة ، ورغم ندرة المعلومات حول نشاط شحاتة ، فإن الوثائق تشير إلى أنه كان يمتلك حانوتا فى سوق باب البحر (٤٦) وأنه فى سنة ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م تمكن من استئجار نصف وكالة لمدة عامين كان يستخدمها فى أنشطته التجارية التى توسع فيها حيث كان يتاجر فى التوابل والأقمشة والكتان (٤٧) . ورغم عدم وضوح تاريخ وفاته وحجم الثروة التى خلفها ، فالثابت أنه ترك لابنه عثمان تركة لا بأس بها من نشاطه التجارى ، وقد استطاع عثمان سريعا أن ينمى الثروة التى تركها له والده ويحصل على لقب الخواجا ، حيث دخل عثمان فى جميع الميادين التجارية ، وخاصة تجارة الأراضى ، حيث قام بشراء مساحات ضخمة من أراضى الجزيرة الخضراء من بيت المال ثم قام بإعادة بيعها (٤٨) مما أسهم فى نمو ثروته كثيرا ، كما دخل عثمان جميع ميادين التجارة فقام بدور كبير فى عمليات تصدير التوابل إلى فرنسا والبندقية (٤٩) . كما دخل جميع ميادين التجارة فى الثغر السكندري فكان يتاجر في الزيت والمسلي (٥٠) ويشارك الجزارين ، ويقدم القروض إلى كل الطالبين بشرط توفير ضمانات كافية (٥١) . هكذا ظل الخواجا عثمان القسنطينى منذ سنة ٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م إلى وفاته فى سنة ١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م مثالا رائعا للتاجر الناجح فى العمل التجارى ، حيث كان حريصا دائما على تحقيق الأرباح، فدخل فى العديد من الشركات مع كبار التجار المغاربة وحرص على السفر مرارا إلى القاهرة لشراء التوابل ولعقد الصفقات مع كبار تجارها مثل أحمد الرويعى وعبد المنعم البساطى وغيرهم (٥٢) . وقد استطاع الخواجا عثمان أن يصبح واحدا من أهم تجار الثغر السكندرى فكون شبكة تجارية ضخمة شملت إسطنبول وأزمير وسالونيك وسفاقص إضافة إلى المدن الإيطالية ، وكان يدير هذه الشبكة التجارية الكبير من الوكالة الضخمة التى أنشأها فى سوق باب البحر ، ومع إزدياد ثروته لجأ إليه ملتزموا الجمارك اليهود لتمويل إلتزاماتهم للجمارك ، ولم يكن يرفض هذا أبدا طالما كان ذلك

بفوائد مرضية "١٠%" وضمانات كافية . ففى سنة ١٠١٨هـ /١٦٠٩م اقترض منه المعلم سلمون بن داود اليهودى الملتزم بجمرك الثغر مبلغ قدره ١٢٠٠٠٠ بارة ليسدد بها الأموال المطلوبة لجهة الدولة " الميرى " عن التزامه لجمرك الثغر (٥٣) . ولم يكن الخواجا عثمان يتردد أبدا فى إلقاء المقترضين منه فى غيابات السجون طالما لم يدفعوا ما عليهم من أموال (٥٤) . كما كان يضع يديه فورا على الرهن إذا تقاعس المدين فى الدفع ، ثم يقوم ببيع الرهن إلى الراغبين أو تقييمه وشرائه (٥٥) .

وفى سنة ١٠١٩هـ /١٦١٠م توفى الخواجا عبد اللطيف بن محمد الوراسنى شهبندر تجار الثغر السكندرى ، وتولى الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطينى هذا المنصب من بعده ، ولتشهد الفترة من ١٠١٩ هـ / ١٦١٠م وحتى ١٠٣٠هـ /١٦٢٠م قمة نشاط الرجل الذى يرسى دعائم مؤسسة تجارية قوية ، أصبح نشاطها ينصب خلال هذه الفترة على عمليات تصدير التوابل إلى أوربا والكتان والسكر إلى إسطنبول وكان يستورد المرجان والحديد والكبريت والخشب والقصدير والقرمزية . وتميزت صفقات الخواجا عثمان القسنطينى خلال هذه المرحلة بضخامتها حيث كان متوسط قيمة هذه الصفقات يتروح بين ٩٠,٠٠٠ بارة و ١٠٠,٠٠٠ باره فمثلا فى سنة ١٠٢٠ هـ /١٦١١م عقد عثمان صفقة مع المعلم سعيد بن خلف الله اليهودى الشهير بالوارقلى لشراء قرمزية وقصدير قيمتها ٢٨٠٢٢٠ (٥٦) . وفى سنة ١٠٣٠هـ/١٦٢٠م بلغت المبالغ التى قدمها الخواجا عثمان القسنطينى للريس عمر بن سليمان الشهير برحمانه لشراء كتان من الفيوم ٢٨٣٢٢٠ بارة (٥٧) . وقد امتلك الخواجا عثمان ناصية الأمور التجارية بالثغر ، وكان اليهود مضطرين دائما إلى مهادنته حتى يمول التزاماتهم للجمارك بالأموال (٥٨) . وفى مجال الاستثمار العقارى لا مبالغة على الإطلاق القول بأن الرجل كان يسيطر على حوالى ١٠% من جملة حركة السوق العقارية فى الثغر السكندرى ؛ فكان يشترى العقارات المطروحة للبيع من بيت المال ، لقد كان يشترى الأرض والعقارات بلا حساب لأنه يعرف جيدا أن الأراضى مضمونة ولا تغش . فمثلا فى سنة ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م اشترى حاصل وأربعة حوانيت بسوق باب البحر بـ ١٢٠٠ بارة رغم أن قيمتهم كانت تساوى ضعف ذلك (٥٩) ولكن الرجل كان يعرف دائما حاجة من أمامه للأموال ، وقد أقام الرجل العديد من المنشآت التجارية فاشترى عددا من الوكالات بالثغر وجددها(٦٠). وأقام عدة منشآت معمارية فى منطقة سوق باب البحر أهم أسواق المدينة شملت وكالة

وسرجه وحوانيت ومساكن (٦١) . كما امتلك عددا من طواحين الغلال كان يؤجرها ويعطى للمؤجرين الغلال لطحنها وبيعها لحسابه كدقيق (٦٢) . وقام بإنشاء مسجد كبير ورصد عليه مجموعة كبيرة من الأوقاف كما أنشأ مدرسة لتعليم الأطفال وأوقف عليها مبلغ ٢٢٠٠ نصف فى كل سنة من ديوان جمرك الثغر (٦٣) . وكان عثمان يدرك جيدا الموقف السياسى الراهن فى البلاد فكان يعرف مدى أهمية وجود من يحمى هذه الأموال ومن يحافظ عليها وينميها من بعده فقام الخواجا عثمان بتعليم ابنه الأكبر محمد التجارة ليخلفه من بعده فى منصبه فحرص على أن يعلمه فنون التجارة فكان يعتمد عليه فى إتمام وإبرام الصفقات وكان يرسله إلى أزمير وإسطنبول والقاهرة ، حتى يتمرس فى العمل التجارى كما كان يشرف بنفسه على العمليات التى يقوم بها محمد وكان يترك له كل شئ ويفاجئه بالتدخل ليعلمه كيف يدار العمل . أما ابنه الثانى قاسم فقد دفع به إلى الفرق العسكرية وساعده على الترقى فى البحرية العثمانية حتى حصل على رتبة قابودان ثغر رشيد فى حياة والده (٦٤) .

وفى سنة ١٠٣٠هـ /١٦٢٠م تولى منصب القضاء فى الثغر مصطفى أفندى الشهير بقباصقلى زاده ، ويبدو أن هذا القاضى طلب مبلغا كبيرا كقرض من الخواجا عثمان (٦٥) الذى رفض إعطاءه ذلك المبلغ دون فوائد ودون ضمانات كافية . وعلى أثر ذلك حدث نزاع عنيف وقوى بين مصطفى أفندى والخواجا ، وأقسم القاضى أن يفلسه وأن يجعله يموت كمدا على هذا المال (٦٦) . وبالفعل بدأ القاضى على الفور فى المكيدة للخواجا فأرسل إلى التجار وغيرهم من المدينين للخواجا عثمان واصدر لهم حجج إبراءات ذمم بتسلم الخواجا عثمان للأموال التى عليهم له (٦٧) . وعندما جاءه رجلان يشكيان إليه مقتل والدهم الذى وجدوه مقتولا خارج الثغر ، قال لهم إن الخواجا عثمان القسنطينى هو الذى قتله وأرسل مصطفى أفندى إلى الديوان العالى والوالى فى مصر يشتكى إليهم من الظلم الواقع من الخواجا عثمان على الرعية بالثغر وتعديه على الحاج سلامه بن كريم وقتله وأن أولاده تقدموا لديه بشكوى من ذلك ، وأنه لا يستطيع القبض عليه بسبب تجبره ونفوذه (٦٨) . وعلى الفور صدرت أوامر حسين باشا والى مصر بضرورة القبض على الخواجا وإرساله إلى مصر ، فقبض مصطفى أفندى عليه وأودعه السجن لمدة أسبوع ثم إرساله إلى الديوان فى مصر ، ولما كان الخواجا عثمان يبلغ من العمر ما يناهز على الثمانين عاما فسرعان ما توفى فى مصر بسبب مشاق السفر (٦٩) .

ولم يكتف مصطفى أفندى قاضى الثغر بذلك ؛ ولكنه أرسل إلى الديوان في القاهرة يشتكى من الخواجا عثمان بأنه أنشأ مسجدا بالثغر وأنه أخذ أموالا ومرتبات كانت مخصصة لمكاتب وأسبلة وأضرحة داخل الثغر وجعلها مخصصة لمسجده ، وبذلك تعطلت الشعائر فى هذه المكاتب والأسبلة مما أضر بأهالى الثغر ، فصدرت أوامر الديوان العالى بإعادة المرتبات المخصصة من الجمرك إلى هذه الأماكن مرة أخرى (٧٠) . كما أرسل مصطفى أفندى إلى حسين باشا والى مصر يؤكد له أن الخواجا عثمان القسنطينى يخفى كميات ضخمة من الذهب فى منزله . ولما كان حسين باشا معروفا بحبه لجمع الأموال ، فقد سمح بالفعل لمصطفى أفندى بمهاجمة المنزل، فهدمه وحفر حوله ، لكنه لم يجد شيئا (٧١) . وكان قاسم بك بن الخواجا عثمان في رشيد عندما حدث هذا ، ويبدو أن مصطفى أفندى حاول إخفاء هذه الأخبار عنه ، بينما كان محمد فى القاهرة عندما وقع ذلك ، وفور وصوله إلى الإسكندرية استدعى محمد أخيه قاسم حيث تكاتفا معا ومع تجار القاهرة فى إرسال الشكاوى في حسين باشا بسبب سياسته العدائية تجاه التجار ومصادرته لعدد كبير منهم إلى السلطان العثمانى الذى أمر بعزله ومصادرة امواله لصالح التجار (٧٢) . كما سعيا إلى عزل مصطفى أفندى من قضاء الثغر السكندرى ، وكان مصطفى افندى قد حاول إغراء واستمالة ثانى أهم تجار الثغر الخواجا محمد بن منديل لتعيينه شهبندرا لتجار الثغر ، ولما كان محمد بن عثمان القسنطينى متزوجا من ابنته فاطمة فقد رفض ابن منديل ذلك . وأبى أن يدخل فى صراع مع نسيبه محمد بن عثمان مفضلا مساندته ليحل محل والده في منصب شهبندر تجار الثغر (٧٣) وبالفعل نجح الأخوان محمد وقاسم فى استعادة مكانة والدهما واملاكه ، كما تعهد لديهم جميع مدينين والدهم بسداد ديونهم التى أخذوا عنها إبراءات ذمة دون تسديدها (٧٤) .

وأصبح محمد يلقب بملك التجار بالثغر السكندرى وعمدة الخواجكية المعتبرين وشهبندر التجار بالثغر السكندرى (٧٥) . وقد استطاع الأخوان أن يلعبا دورا بارزا في الحياتين السياسية والاقتصادية خلال الربع الثانى من القرن السابع عشر ، حيث ساند قاسم بك أخاه بقوة وترك له إدراة جميع المؤسسة التجارية . وبالفعل نجح محمد في أن يحقق نجاحا أكثر من والده فكان يرتبط بعلاقات تجارية قوية مع جمال الدين الذهبى شهبندر تجار مصر (٧٦) وكانت تربطه به صداقة حميمة وكان يشترى لحسابه كميات كبيرة من الأخشاب والسلع الأوربية مثل المرجان والقصدير والحديد ، كما

ربطته علاقات تجارية قوية بإسطنبول التى كان له بها الوكلاء وكان يرسل إليها كميات ضخمة من البن . ونجح قاسم فى أن يصبح قابودان الإسكندرية مما أعطى لتجارة أخيه دفعة قوية [٧٧] ومنذ سنة ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م وحتى سنة ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م أصبح قاسم قابودان للسويس[٧٨]. ويبدو أن الخلافات الشخصية دبت بين قاسم وأخيه محمد فى السنوات الأخيرة من عمر الأخير الذى لم ينجب إلا ابنة واحدة هى خديجة. ويبدو أن زوجته فاطمة بنت الخواجا محمد بن منديل قد لعبت دورا ملحوظا فى هذه الخلافات، فأصبح لكل منهما منزل منفصل وإن بقيا متجاورين[٧٩].

ورغم ذلك ، فقد حافظ الوقف الضخم الذى أوقفه الخواجا عثمان الأب على وحدة العائلة ، فكان دائما محورا مهما لوحدة العائلة من بعده ، وقبل وفاته كان الخواجا محمد راغبا فى إنشاء وقف على ابنته خديجة وذريتها ؛ ففى سنة ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م أوقف وقفا ضخما ضم معصرة للزيت ووكالتين من إنشائه ، واحدة بسوق المغاربة والأخرى بسوق الطيارة ، إضافة إلى حوالى عشرين حاصلا وحانوتا وما فوقها من المبانى ، وقد أوقف الخواجا محمد ذلك الوقف الكبير على ابنته خديجة وذريتها ، دون أن يشرك معها أولاد أخيه قاسم إلا بعد انقضاء ذرية خديجة [٨٠] مما يوضح سوء العلاقة التى أصبحت تربط الأخوين فى أواخر أيام محمد الذى على ما يبدو قد وقع تحت تأثير نفوذ زوجته فاطمة ابنة محمد منديل [٨١] . وبوفاة محمد فى سنة ١٠٤٨هـ / ١٦٣٨م ترك آل القسنطينى ميدان التجارة إلى ميدان الحياة العسكرية والأرستقراطية ، فتحول آل القسنطينى إلى أسرة أرستقراطية عسكرية كانت تعيش على إيراداتها من المنشآت العقارية الضخمة التى ورثوها عن جدهم عثمان ، فأصبح أحمد بن الأمير قاسم بك قابودانا للسويس وأميرا صاحب لواء شريف وواحدا من كبار الأمراء فى القاهرة [٨٢] . وتزوج أحمد بك من فاطمة بنت عبد الرحمن البكرى نقيب أشراف مصر ، وأصبح أولاده يلقبون بالشرافة ، وصارت الوثائق تطلق على ابنه الشريف يحيى بن أحمد بك بن قاسم بك . وهكذا ظل آل القسنطينى يعيشون فى القاهرة من إيرادات أوقاف جدهم عثمان ومن رواتبهم كفئة من الأعيان ، مفضلين عدم المجازفة بأموالهم فى التجارة [٨٣] .

عائلة ابن منديل : تنتمى عائلة ابن منديل إلى أصول شريفة ؛ فالوثائق تحرص دائما على ذكر كلمات " الحسيب النسيب السيد الشريف " أمام أي فرد من

أفراد هذه العائلة (٨٤) . وقد هاجرت هذه العائلة إلى الإسكندرية من مدينة تلمسان في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي ، وارتبطت بعلاقات اقتصادية قوية مع عائلة القسنطيني عندما جمعت علاقات الصداقة والعمل بقوة بين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن منديل والخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني (٨٥) . ولا توضح الوثائق معلومات كثيرة عن النشأة التجارية لآل منديل ، ولكنها توضح المكانة الكبيرة التي أصبح يحتلها آل منديل منذ نهاية القرن السادس عشر ، حيث أصبحت الوثائق تلقب محمدا منذ هذه الفترة بلقب الخواجا عين أعيان التجار الكارمية بالثغر (٨٦) ، وهو ما يعني عمق الدور الذي أصبح يقوم به الخواجا محمد منديل في تجارة التوابل التي شهدت انتعاشا مرة أخرى خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر (٨٧) .

وقد ربطت العلاقات التجارية القوية بين الخواجا محمد منديل والتجار البنادقة كثيرى التردد على الإسكندرية من أجل شراء التوابل ثم البن والكتان ، فعقد معهم الصفقات الضخمة ، ولم يكن لدى الخواجا محمد منديل أى مانع من بقاء مبالغ كبيرة على التجار البنادقة فى هذه الصفقات طالما كانت هناك الضمانات الكافية من جانب القنصلية البندقية وفوائد معقولة (١٠%) على هذه المبالغ . وقد سمحت هذه التسهيلات التى كان يقدمها التجار المغاربة فى الإسكندرية بسهولة العمليات التجارية وانسيابها مع أوربا . فمثلا فى سنة ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م كان للخواجا محمد منديل مبلغ ٣٠٠٠٠ بارة فى ذمة قزمو البندقي من أصل صفقة كتان قيمتها حوالي ١٥٠٠٠٠ بارة (٨٨) ، كما شارك آل منديل مع غيرهم من التجار فى عمليات تمويل القطاع الزراعي بالأموال اللازمة لإنتاج ما يحتاجه السوق ، فكان الخواجا محمد منديل يرسل بأتباعه إلى الفيوم لتقديم القروض والأموال اللازمة لزراعة الكتان الذي كان مطلوبا فى أسواق بلدان المغرب وأوربا بصورة واسعة ؛ فكان للخواجا محمد مبلغ ٧٨٠٠٠ بارة بذمة فلاحين فى الفيوم عند وفاته فى سنة ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م ، كما استورد ابن منديل القطن من سورية لمصر لإمداد قطاع الغزل والنسيج بما يحتاجه من القطن لصناعة الأقمشة القطنية فى مصر .

كما ربطت العلاقات التجارية أيضا بين آل منديل وملتزمى الجمارك من اليهود حيث أسهم آل منديل فى إمداد ملتزمى الجمارك بالأموال عند احتياجهم إليها فى كل عام جديد لتسديد أموال الالتزامات العثمانية ، وفى مقابل ذلك كانوا يحصلون على تسهيلات جمركية واسعة ، كما تاجر الخواجا محمد بن منديل فى الرقيق فكان يجلب

الرقيق الأسود من إفريقيا ويعيد تصديره إلى إسطنبول التى كانت سوقا رائجة لهذه التجارة ، كما كان يستورد من أزمير الرقيق الأبيض الذى كان مطلبا مهما فى القاهرة . وتعكس استثمارات آل منديل تحولا مهما كان يجرى فى التجارة ، وهو تزايد الطلب على البن الذى أصبح واضحا فى تركة الخواجا محمد الذى كان له وكيلا فى مخا هو سالم عاشور كان عليه أن يرسل له بالبن ، فيما تراجعت تجارة التوابل تراجعا تدريجيا (٨٩).

وتوضح الاستثمارات العقارية لآل منديل مدى الدور الحيوى الذى قاموا به فى حركة التنمية العمرانية للثغر السكندرى ، فقد امتلك الخواجا محمد منديل ثمانية عقارات فى الجزيرة الخضراء فى منطقة النجع البحرى " بحرى فيما بعد " . كما قام بإنشاء طاحون وفرن فى نفس المنطقة (٩٠) وقام بإنشاء وكالة فى سوق الطيارة تكلفت ١٢٠٠٠٠ بارة مما يعكس ضخامتها ، ومن حانوته الصغير فى سوق باب البحر كان الخواجا محمد منديل يدير هذه الشركة إلى أن عاجلته الوفاة فى سنة ١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م بعد أن ترك تركة كبيرة قدرت بـ ٥١٧٥٩٠ بارة ، وقد ترك محمد ثلاثة أولاد من الذكور هم محمد ومصطفى وعبد الرحمن وثلاثة من البنات هن فاطمة وأمنة وملوك (٩١) وكان الوصي على تركة الخواجا محمد منديل هو شهبندر تجار مصر الخواجا إسماعيل أبو طاقية حيث ارتبط الخواجا محمد بن منديل بعلاقات قوية مع إسماعيل أبو طاقية فكان محمد منديل يشترى بالائتمان كميات ضخمة من التوابل والأقمشة من أبى طاقية (٩٢) غير أن محمد الابن الأكبر سرعان ما لحق بوالده فى سنة ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م (٩٣) . إن الأجيال التالية من آل منديل كانت أكثر محافظة ففضلت البعد عن العمل فى الميدان التجارى ، ورأت عدم المخاطرة بالأموال التى تركها لهم والدهم ، وفضلوا استثمار هذه الأموال فى الأنشطة العقارية . كما دخلوا الفرق العسكرية وعملوا نظارا للأوقاف الخيرية فى الثغر السكندرى فتولى مصطفى بن محمد منديل منصب جوربجى أوجاق المتفرقة (٩٤) بالثغر (٩٥) وقد ظل آل منديل يقومون بدور رئيسى فى الحركة العقارية بالثغر على مدار الأجيال التالية ؛ إذ فظلوا يتاجرون فى الأراضى والبساتين المحيطة بالمدينة ، إلا أنهم أحجموا عن العمل التجارى السلعى ، كما ظلوا طوال القرن الثامن عشر أعضاء بارزين فى الأوجاقات والفرق العسكرية بالثغر (٩٦) .

عائلة البرجى : عائلة أندلسية هاجرت إلى تونس بعد سقوط غرناطة ،

واستقر بها المقام فى مدينة سوسة ، حيث عملت فى النشاط التجـارى ، وقـد جـذب النشاط التجارى الضخم لسوسة مع موانئ الشرق هذه العائلة حيث هاجر إلى القـاهرة الحاج قاسم بن على بن أحمد المغربى الأندلسى الشهير بالبرجى حيث عمل فى تجـارة تراب الذهب ، ففى سنة ٩٥٠هـ/١٥٤٣م قدم الحاج محمد إلى إسـكيان بـن محمـد التكرورى مهرا وثلاث نياق فى مقابل خمسة وأربعين مثقالا مـن الذهـب [٩٧] . ولا توضح الوثائق الكثير عن حياة الرجل ، غير أنها تعطى تفـاصيل أكـبر عـن ابنـه الخواجا عبد العزيز الذى استقر فى الإسكندرية منذ بداية القرن السابع عشر ، حيـث قام بدور كبير فى النشاط التجارى بين الإسكندرية ورشيد من ناحية والموانئ التونسـية من جانب آخر ، وكانت تجارة الزيت واحدة من أهم المحاور التجارية التـى ارتكـز عليها النشاط التجارى للخواجا عبد العزيز ، حيث قام بدور مهم فى اسـتيراد زيـت الزيتون من تونس إلى مصر ، بل وإعادة تصديره إلى الحجاز أيضا ، وقد أسهم شـراء آل البرجى وامتلاكهم للعديد من الوكالات والعقارات فى سوسة فـى دعـم مكانتـهم التجارية واستحوازهم على قدر كبير من التجارة بين مصر وتونـس ، حيـث ظـل الخواجا عبد العـزيز يتنقل بين سوسة والإسكندرية ورشيد ثم بولاق . ومنذ النصـف الثانى من القرن السابع عشر أصبح الخواجا عبد العزيز أهم شخصية تجارية فى الثغر السكندرى ، ودخل فى العديد من الشركات التجارية مع عائلات دويب وتربانة للتجارة فى تراب الذهب. كما كانت التوابل تحتل مرتبة مهمة من أنشطة الخواجا عبد العزيـز أيضا فكان له شركة مهمة مع الحاج محمد رضوان أحد تجار جدة فى تجارة التوابـل برأس مال قدره ٢٥٤٠ ريال كان لكل منهما النصف [٩٨] ، ومع تزايـد أعمالـه فـى القاهرة واتجاهه إلى تجار البحر الأحمر فقد قرر الخواجا عبد العزيز الانتقـال ولـو لبعض الوقت إلى بولاق ؛ فقام بشراء أربع حواصل بوكالة الزيت ببولاق ، حيث كـان ميناء بولاق الميناء الرئيسى للصادر والوارد من موانئ مصر الشمالية والشرقية[٩٩].

وعند وفاته فى سنة ١٠٧٢هـ /١٦٦١م جاءت تركته ومخلفاته معبرة عـن واقع تجارى كبير ونشاط سلعى واضح ؛ فلم يترك الرجل سلعة إلا وتاجر بـها مثـل المرجان و اللبان (البخور) والفلفل والقرفة والبن سم الحوت والتبر واللـك والزيـت والزيتون والكحل والحديد والكتان وغيرها من السلع . كان يشحن السفن بالبضائع إلـى إسطنبول وفور عودتها حاملة الخشب والحديد والأقمشة الصوفية يعيـد شـحنها إلـى تونس بالتوابل والبن والكتان ليعيد أفراد عائلته فى سوسة إليه شحن الزيت والزيتـون

وغيره من السلع التونسية . وقد ساعده على ذلك امتلاكه لمركب كبير شركة الحـــاج على دويب ، وهو ما دعم مكانته التجارية بين موانئ البحر المتوسط (١٠٠)، ولم يترك الخواجا عبد العزيز من الأولاد سوى محمد وفاطمة وكانا قاصرين كما تــرك احــدى جواريه حاملا منه وتدعى صايمة بنت عبد الله وقد أنجبت ولدا أطلق عليه عبد العزيـز سرعان ما لحق بوالده ، وكان والدهم قد عين عليهم أخاه يوسف وصيـا ، ورغـم أن يوسف كان يعمل بالتجارة إلا أنه لم يكن فى كفاءة أخيه (١٠١) . وقد توفى يوسف فـى سنة ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م بعد أن كان محمد قد شب وتولى جميع أموره هــو وأختــه فاطمة ، غير أن محمد فضل دخول الفرق العسكرية والعمل بها والحياة من إيــرادات أوقاف والده على المجازفة بالأموال التى تركها له والده . وهكذا ظلت عائلة الــبرجى موجودة ولكنها كانت تنصرف تدريجيا عن العمل التجارى (١٠٢).

هكذا توضح دراسة العائلات التجارية المغربيـــة فـــي الإســكندرية أن هــذه العائلات لم تكن تستمر طويلا في العمل التجارى فربما استمرت جيلين أو ثلاثة أجيـال أو حتى أربعة أجيال ثم كانت تهجر التجارة لتحتل مواقع أقل تعرضا للمغامرة وأكــثر اتساما بالتشريف فكانت تشترى منصبا إداريا فـــي أجــهزة الأوقــاف وفــي الفــرق العسكرية، كما تزيد من أملاكها العقارية وتشيد مزيدا من المنشآت العقارية التى تــدر دخولا ثابتة كالوكالات والحمامات والرباع وغير ذلك .

لقد كانت تجارة البحر تعنى الثروة بالنسبة للمغاربة في الإسكندرية . فقد كـان النقل البحرى متغلغلا بصورة واسعة فى حركة التجارة السكندرية فى صــورة حيـاة بحرية بسيطة ولكن قوية ، قوامها سفن أكثرها عادية بغير ســقوف وكــانت إنتاجيــة السفينة مرتبطة بحجم الشحنات وقيمتها ونوعيتها ومصيرها ، فإذا كان مالك الســفينة محترفا للنقل فحسب فإن عليه أن يحصل على أسعار متناسبة مع النفقات حتى يحقــق فى النهاية ربحا ، وكان العمل على هذه السفن حرفة صعبــة معرضــة للمخــاطر لا تعطى من عائد إلا الشيء القليل لذلك فإن عددا كبيرا ممن كانوا يعملون علــى هــذه السفن من المغاربة كانوا يستقرون فى أحد الثغور مثل الإســكندرية ورشــيد أو جــدة ويأخذون فى إنابة أتباعهم أو عبيدهم أو أفراد مأجورين للعمل على هذه الســفن (١٠٣) مثل عائلات غانم وغراب والجربوعى وغيرها ، فالخواجا أحمد بن سعيد الجربوعــى كان هو وأخيه محمد يعملان كريسان على المراكب العاملة بين سفاقص والإســكندرية ، حيث امتلكوا بعض الأسهم فى هذه المراكب (١٠٤) ومع اســتمرار ترددهمــا علــى

الإسكندرية قررا أن يستقرا بها حيث عملا فى التجارة ، وخاصة تجارة البحر الأحمر، حيث أخذ أحمد يتردد على الحجاز فى كل عام ، فيما بقى محمد فى الإسكندرية يدير أموالهما بها وعند وفاة أحمد بالمدينة المنورة فى سنة ١١٤١هـ /١٧٢٨م كان قد أصبح من أعيان تجار رشيد التى استقر بها حيث بلغ إجمالى التركة التى خلفها ٦٧٨,٣٦٩ بارة استحوذ البن فيها على حوالى ٧٦% وهو ما يؤكد انخراطه الشديد فى تجارة البحر الأحمر ، وهكذا كانت العائلات البحرية تفضل دائما - إذا ما واتتها الفرصة - الاستقرار والعمل التجارى على الاستمرار فى الأعمال البحرية (١٠٥).

والواقع أن موضوع تأجير السفينة من جانب هذه العائلات والأفراد لم يكن أمرا واسع النطاق ، إنما كان التجار يقومون بتطقيم وتجهيز السفينة ليشحنوا عليها بضائعهم ، فكانت السفينة تدخل على هذا النحو كجزء فى عملية تجارية تتجاوزها أو لنقل تحيط بها ، ولهذا كان المألوف أن تتم عملية النقل فى إطار عملية التجارة التى تدخل فيها دخول الجزء فى الكل ، فتكون عنصرا من بين عناصر متعددة تتناول النفقات والمخاطر (١٠٦).

وكان أى تاجر مغربى سواء فى الإسكندرية أو فى إسطنبول وأزمير وموانئ الشام يجد فى أبناء جنسه فى أى من هذه المناطق وكلاء يثق بهم ويأمن إليهم وهو ما ساعدهم على تكوين شبكات وصلات تجارية قوية بين إسطنبول وأزمير وموانئ الشام من جانب والإسكندرية من جانب آخر (١٠٧) فعائلة بكوش "بكوس" كان لها فروع فى إسطنبول والإسكندرية . وكان الخواجا سليمان بن مسعود الشهير ببكوش يمتلك حانوتا بإسطنبول بالقرب من ميناء المدينة كان ثمنه يبلغ ١٢٠٠٠ بارة (١٠٨).

لقد بدأ عدد كبير من التجار المغاربة في الإسكندرية حياتهم التجارية بحارة على السفن أو كانت لديهم سفن خاصة يعملون عليها مثل عائلات جميع وغراب وغانم وكريشه وغيرها (١٠٩) حيث امتلك عدد كبير من التجار المغاربة المقيمين فى رشيد والإسكندرية أسهما وحصصا فى مراكب البحر المتوسط (١١٠) . وتوضح وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية أن عددا كبيرا من العائلات الكبيرة التى قامت بدور مهم فى النشاط الاقتصادى فى الإسكندرية قد مارست النشاط والعمل البحريين فى بداية حياتها فى مصر ، وكان هؤلاء يقومون بشحن السفن لحسابهم أو لحساب غيرهم بالبضائع إلى مدن شرق المتوسط (١١١) . فمثلا فى سنة ١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م تم شحن ثلاثة عشر

مركبا بالبضائع من ميناء الإسكندرية إلى إسطنبول كان منها أربعة مراكب يمتلكها تجار وبحارة من المغاربة وهى مراكب الجربوعى والفاوى والزوارى وكريشه [١١٢] . وإلى جانب ذلك أسهم المغاربة أيضا فى تنشيط عمليات النقل البحرى بين موانئ مصر وشرق البحر المتوسط عن طريق غير مباشر أيضا ؛ فكانوا يستأجرون السفن الأوربية ويقومون بشحنها بالبضائع الخاصة بهم وببضائع التجار [١١٣] . وتوضح وثائق الإسكندرية علاقات الصداقة التى كانت تربط العائلات التونسية بوجه خاص بقادة السفن البنادقة والفرنسيين ، حيث استطاع التجار التونسيون إدخال الطمأنينة إلى قلوب التجار فى الموانئ المصرية ليشحنوا بضائعهم فى هذه السفن التى استأجروها من الأوربيين [١١٤] . وقد استفادت هذه العائلات المغربية أموالا كبيرة من وراء ذلك حيث كانوا يعملون وسطاء فى نقل البضائع بين التجار ووكلائهم أو شركائهم ، وكان ذلك إضافة إلى تهريب البضائع إلى أوربا أحد العوامل التى أسهمت بدور مهم فى بروز عائلة جميعى كواحدة من أهم العائلات فى الثغر السكندرى منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ففى سنة ١١٧٦هـ /١٧٦٢م شحن الحاج أحمد جميعى بمركب بندقى إلى أزمير ٧٧٦ أردبا من الأرز و ٢٤٨ قنطارا من البن و ١٧٨ جوالا من الحنا و ٤١ قنطارا من غزل الكتان و ٢١ قنطارا من السكر و٦ دستات من الحصير الفيومى و٢٠ قنطارا من الكتان وفى نفس العام شحن أخوه محمد جميعى فى مركب بندقى أيضا فى الإسكندرية ٧٥٠ إردبا من الأرز و ١٣٤ قنطارا من البن و ٧٨ جوالا من الحنا و١١ بالة من الكتان [١١٥]

وقد قامت العائلات التونسية والطرابلسية بسبب وجودها القوى فى الإسكندرية ورشيد بدور أكثر فاعلية فى العلاقات التجارية مع موانئ البحر المتوسط حيث ظهرت فى هذا المجال عائلات الجملى والمصعبى والسيفاوى وتربانة والنبار وغيرها [١١٦] ؛ فكانت تقوم بشراء المنتجات الأوربية وإعادة تصديرها إلى جدة . فمثلا عند وفاة الخواجا قاسم بن على النبار فى سنة ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م ترك فى مخازنه بوكالة التركمانى بالبندقيين ٣١٣ فردة من الخرز ، حيث كان الخرز يجد سوقا واسعة فى مصر والحجاز بخاصة أثناء مواسم الحج ، وقبل عام ٩٩٨هـ/١٥٨٩م لم تكن الجمارك فى مصر تحصل عليه ضرائب ومع تزايد الكميات الواصلة إلى مصر منه حوالى ٢٠٠ صندوق كبير تم فرض العشر عليه فى جمرك الثغر السكندرى [١١٧] . كما ترك قاسم أقمشة جوخية فرنسية قيمتها ١٢٤١٠ بارة إضافة إلى ٢٦١ رزمة من

الورق الجنوى. وكان لقاسم شركة مع الخواجا أحمد بن سعيد الجملى وعبد السلام السيفاوى فى تجارة الورق . وقد بلغت ديون هذه الشركة للتاجر البندقى مارتين جيوفانى ثمن ورق ٧٨٤٠٢ بارة ، وكان للشركة كميات كبيرة من الورق تحت يدى وكيلهم فى جدة [١١٨] .

لقد شكلت الإسكندرية على مدى أجيال متعاقبة عمقا اقتصاديا في الوجود المغربى في مصر ، وقد اتسمت العلاقات التجارية بين مصر وبلدان المغرب العربى بالقوة والاستقرار بفضل انتظام حركة النقل البحرى بين الإسكندرية والموانئ التونسية والطرابلسية والجزائرية ، ومن أجل ذلك قامت العائلات التجارية المغربية في الموانئ والمدن المغربية بإرسال الأفراد الأصغر سنا بها لإدارة المصالح التجارية لها في الإسكندرية ، وقد شمل هذا النمط عددا كبيرا من العائلات المغربية مثل الجربوعى والمستيرى والزحاف وشلتوت وغيرها ، وعبر هذه الشركات التجارية كانت تتداول المنتجات المغربية والمصرية وحتى اليمنية والهندية وغيرها .

وهكذا فلم يكن التواجد المغربى كبيرا فى مدينة ما فى مصر مثلما كان فى الإسكندرية . فقد شكلت الإسكندرية العمود الفقرى للوجود المغربى فى مصر ، حيث ظلت قطب الجاذبية الرئيسى لهم وظلت تحتفظ بأكبر طائفة مغربية بين المدن المصرية قاطبة ، وكانت هذه الطائفة فى معظمها من التجار النشطاء ، لذلك فقد سيطر هؤلاء على منصب شهبندر التجار بها طوال أغلب فترات العصر العثمانى . ففى أول وثيقة يعثر عليها الباحث لتعيين شيخ للتجار بالثغر " شهبندر" فى سنة ١٠٠٠هـ /١٥٩١م كانت لتعيين الخواجا عبد الرحمن بن محمد بن ساسى المنستيرى [١١٩] وقد خلفه فى سنة ١٠٠٩هـ / ١٦٠٠م الخواجا عبد اللطيف ابن محمد الوراسنى حيث ظل يشغل هذا المنصب إلى حين وفاته فى سنة ١٠١٩هـ / ١٦١٠م ليخلفه أيضا تاجر مغربى آخر هو الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطينى الذى خلفه ابنه محمد عند وفاته فى سنة ١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م حيث ظل محمد بن شحاتة يشغل هذا المنصب حتى وفاته فى سنة ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م إن هذه السيطرة المغربية على هذا المنصب التجارى المرموق كانت تعبر عن سيطرة محكمة من قبل التجار المغاربة على أغلب الأنشطة التجارية والاقتصادية بالمدينة .

وليس ثمة من شكوك فى أن تولى أى تاجر لهذا المنصب كان يدعم من

مكانته ومكانة الجماعة أو الطائفة التى ينتمى إليها بصورة قوية . فقد كان منزل شهبندر التجار دائما مقصد التجار الغرباء القادمين إلى الثغر السكندرى ، كما كانت أجهزة الإدارة تطلب غالبا منه توفير ما يتعذر عليها جمعه من سلع وبضائع ، كما استفاد شهبندر التجار من الثقة الواسعة فى مكانته التجارية ، كما كان دائما موضع احترام الجميع بوصفه أغنى وأهم تجار الثغر السكندرى قاطبة . ولم ترد أية وثائق حول احتكار شهبندر التجار أو أحد من طائفة التجار لإنتاج وبيع وشراء سلعة معينة ؛ فلم تمارس هذه الطائفة التجارية أى احتكار معين ، بل كان السوق مفتوحا دائما أمام الجميع . فكان من السهل على أى تاجر وافد أن يشترى حانوتا فى أحد أسواق الإسكندرية ، وأن يصبح عضوا فى الطائفة التجارية التى يريد أن يكون بها عضوا بها حسب نوع تجارته أو جنسيته(١٢٠) .

أما عن الطائفة المغربية في الإسكندرية، فقد سيطرت على مصر خلال العصر العثمانى تلك النزعة المميزة للحكم العثمانى والتى كان ينضم بموجبها كافة السكان فى طوائف مهنية أو طوائف جنسية ، ولم يستثن من هذا الوضع سوى ذوى الوظائف المرموقة والعلماء، وكانت هذه الطوائف تخضع لما يتماشى مع طبيعة السياسة الاقتصادية المركزية العثمانية؛ لإشراف السلطة عليها . وقد تمثلت الأهداف الرئيسية من وجود هذه الطوائف فى الإشراف على السكان المقيمين فى المدن الكبرى، والحفاظ على الأمن والاستقرار، وتأمين دفع الضرائب ، والقيام بالأعمال العامة والمنافع الخدمية، بما يتماشى مع احتياجات الطائفة(١٢١).

وفى الإسكندرية كان للمغاربة طائفة كبيرة تقوم بدور أكثر ثقلا فى جميع نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمدينة ، وكان شيخ طائفة المغاربة يلى فى الأهمية الاجتماعية فى المدينة "نقيب الأشراف"، وكان يمارس سلطات قوية على أغلب المغاربة فى المدينة (١٢٢) كما كان مسئولا عن رعاية الأرامل واليتامى فى المدينة (١٢٣) وكان عليه الإشراف على الزوايا والأضرحة التى أقامها المغاربة فى الإسكندرية، شريطة عدم وجود أحد من ذرية هؤلاء: فمثلا قام الخواجا "سليمان درغث" شيخ المغاربة بالإسكندرية، والذى كان ناظرا على زاوية المغاربة وأوقافها، بإعادة بناء الفرن المعد لحرق الجير الكاين داخل الثغر بخط الجامع الغربى من ماله، وأوقف الفرن على جامع الخواجا عبد اللطيف الوراسنى؛ من أجل دعم استمرار الجامع فى أداء شعائره ومهامه، حيث كان من أكبر المساجد المغربية بالثغر (١٢٤) كما

كان شيخ مغاربة الثغر مسئولا عن زاوية "المغاربة المصامدة"؛ حيث كانت هذه الزاوية تقدم وجبات غذائية للفقراء من المغاربة الوافدين على الثغر ، وكانت تمتلك مجموعة كبيرة من الأوقاف، كان غالبا هو الناظر على إدارتها[١٢٥].

ولم يكن شيخ الطائفة المغربية في الإسكندرية هو أغنى وأهم شخصية تجارية مغربية في الثغر[١٢٦]؛ ذلك أن التجار المغاربة الكبار في الإسكندرية حاولوا البعد عن رئاسة الطائفة المغربية؛ لحيازة مكانة اقتصادية واجتماعية أكبر بمحاولتهم تولي منصب شهبندر تجار بالثغر[١٢٧] لذلك فقد حازت عائلات مغربية متوسطة الثراء هذا المنصب مثل عائلات الحداد وغانم وبلغيث في الإسكندرية [١٢٨] . إن اختيار شيخ الطائفة كان بالتراضي والاتفاق بين أفراد الطائفة أنفسهم، ولم تكن السلطات الحاكمة تتدخل في هذا الاختيار؛ إلا لإقرار ما اتفق عليه بين أبناء الطائفة [١٢٩] . كما أن بعض العائلات توارثت هذا المنصب طالما كان لدى العائلة ابن قوى الشخصية يحل محل والده أو أخ قوى الشخصية، يحل محل أخيه، ولم يكن شيخ الطائفة يتقاضى رواتب ثابتة ، إلا أنه كان يستفيد بخلاف الوجاهة الاجتماعية من خلال نظارته على مجموعة الأوقاف الخيرية للمغاربة سواء في الثغر السكندري [١٣٠] . وقد حرص مشايخ الطائفة على إنشاء الأوقاف والظهور بمظهر الخيرين على فقراء المغاربة؛ فأسهموا في إنشاء الأسبلة [١٣١] والكتاتيب [١٣٢] . ورغم هذا الثراء العريض الذى حققه التجار المغاربة ، فلم يشكل المغاربة أقلية ثرية مختلفة عن باقي عناصر المجتمع السكندري بل عرفت الطائفة أو الطوائف المغربية تفاوتا اجتماعيا ملحوظا . ففي الوقت الذى كان آل القسنطيني وتربانة على قمة الهرم الاجتماعي السكندري كان عدد ليس بالقليل من المغاربة من المتسولين يجمعون الصدقات من الطرقات [١٣٣] . وقد أنشأ التجار المغاربة زوايا للفقراء من بني وطنهم أو حتى من غيرهم لتقديم الطعام [١٣٤] وأوصى عدد كبير منهم بشراء كميات كبيرة من القمح وتوزيعها على الفقراء.

سمحت الثروات الكبيرة التي كونتها العائلات المغربية لها بعملية حراك اجتماعي واسعة داخل بنيان المجتمع السكندري ، حيث سعت هذه النخبة التجارية المغربية إلى الارتباط والاختراق والدخول في النخبة العسكرية الحاكمة والفئة الأرستقراطية في الثغر ، وكان أمام هذه العائلات طريقان لتحقيق هذا الحراك الاجتماعي ، الأول بدخولهم وأبنائهم في الفرق العسكرية وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير حتى أصبح من أبناء هذه العائلات أمراء ألوية وقبودانات للثغور المصرية ،

فكان قاسم بك بن الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطينى شهبندر تجار الثغر السكندرى قبودانا لثغر دمياط ورشيد ثم الإسكندرية ثم السويس (١٣٥) على التوالى . وكان ابنه أحمد بك أمير لواء شريف وقابودانا للسويس أيضا . كما كان كبار رجال الإدارة والحكم فى الثغر السكندرى فى أكثرهم ينتمون أو يعودون فى أصولهم إلى المغاربة منذ بداية القرن السابع عشر ، حيث كانت العائلات التجارية سرعان ما تهجر التجارة وتتجه إلى الأرستقراطية الحاكمة فعائلة زيان (بوزيان) عائلة تلمسانية هاجرت لمصر خلال القرن السادس عشر . وقد تصاعد نجم آل زيان مع نجم عائلتى القسنطينى وابن منديل حيث ارتبط آل زيان بوصفهم من الأشراف مع آل منديل بمصاهرات عديدة (١٣٦) . وقامت هذه العائلة بدور مهم فى تجارة التوابل والبن ، حيث قام الخواجا محمد أبو زيان بدور مهم فى حركة التجارة وأنشأ سوقا كاملة يشتمل على وكالة كبيرة ومجموعة ضخمة من الحوانيت (١٣٧) ولكن أبناءه وأحفاده انتقلوا إلى العمل بالإدارة العسكرية فى الإسكندرية فكان محمد بن على بن محمد أبو زيان أغا قلعة الإسكندرية فى سنة ١١٠٣هـ / ١٦٩١م كما كان نقيبا للأشراف (١٣٨) . وفى سنة ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م كان أغلب رجال الحكم فى الثغر السكندرى ينتمون إلى أصول لعائلات مغربية كانت تمتهن التجارة فى الأساس ؛ فكان محتسب الثغر ونقيب الأشراف إسماعيل بن على بن إبراهيم الشهير بابن الكاتب (١٣٩) وكانت عائلة ابن الكاتب عائلة منستيرية هاجرت إلى مصر فى بداية القرن السابع عشر وعمل جده فى القبانة "وزان" وعمل أبيه بالتجارة كما كان سليمان تربانة جوربجى عزبان وسردار لأوجاقه بالثغر (١٤٠) ، وكان الأمير محمد الغريانى كتخدا ترسانة بالثغر السكندرى أيضا (١٤١) . وهكذا انخرط أبناء وأحفاد كبار التجار فى النخبة السياسية الحاكمة .

أما الطريق الثانى والذى استهدف منه المغاربة الدخول إلى بنيان الصفوة السياسية الحاكمة والأرستقراطية فكان عن طريق الزواج إذ كانت بعض العائلات المغربية تحقق ذلك الحراك الاجتماعى سواء بالانتساب لجماعة الأشراف أو الانتقال إلى النخبة العسكرية الحاكمة عن طريق عمليات الزواج ، حيث عمل كبار التجار المغاربة على تحقيق أفضل صفقة ممكنة لأنفسهم ولأبنائهم سواء على المستوى المادى أو الاجتماعى ؛ فحرص قاسم بك ابن الخواجا عثمان القسنطينى على أن يزوج ابنه الأمير أحمد بك من آل البكرى وأصبح أولاده وأحفاده من الأشراف (١٤٢) . وتزوج الشريف محمد بن محمد الدرشابى الجزائرى وكان من أعيان التجار بالثغر السكندرى

من عائشة بنت الأمير قاسم بن أحمد الشهير بمرزة جوربجي مستحفظان وكان أخو زوجته على بن قاسم يشغل منصب أغادزدار قلعة الركن بالإسكندرية وهو ما كان يدعم بالتالى مكانته التجارية داخل الثغر (١٤٣) .

لقد ساعدت عدة عوامل على بروز دور التجار المغاربة في الحركة العمرانية في الإسكندرية في العصر العثمانى منها ، تراجع دور الفئات الحاكمة التى كانت تقوم بإنشاء المشروعات العمرانية بعد انتقال عاصمة الدولة إلى اسطنبول ، وتكوين عدد كبير من التجار المغاربة ثروات كبيرة وتراكم مالى نتيجة لانتعاش حركة التجارة ، والنمو السكانى والعمرانى الذى شهدته الإسكندرية إبان هذه الفترة حيث شهدت توسعا عمرانيا كبيرا في ظهيرها ، كما حرص التجار المغاربة على تنويع أصولهم المالية خشية حدوث أية عمليات مصادرات لهم ، وكان امتلاك وكالة أو ربع أو حمام أو غير ذلك يدر على أى تاجر دخلا منتظما مما يقوم بتحصيله من إيجار تلك المنشآت وهذا أمر مهم ، فقد كان هذا النوع من الاستثمار الأكثر ضمانا والأقل ربحية مطلوبا بصفة خاصة فى الأوقات التى تتذبذب فيها الأسواق أو تتذبذب أسعار العملة (١٤٤) فى مثل تلك الأزمات المتكررة كان الاحتفاظ بالأموال أو البضائع عرضة للمخاطرة ، ولكن كان الاستثمار فى العمائر الحضرية والعقارات يميل دائما إلى الزيادة فى مثل تلك الأزمات ؛ فالأرض لا تغش أبدا ، وكان التجار يعرفون هذه الحقيقة ، ويعرفون أن الأرض غير معرضة لغوائل وتقلبات الزمان والقدر وما تتعرض له الشركات التجارية من الخسارة .

لذلك فقد كان للمغاربة الدور الأول فى إنشاء الوكالات فى الثغر ، فكان عدد كبير من الوكالات التى أنشئت فى الثغر " خلال الفترة ١٠٥٠-١٢١١هـ / ١٦٤٠ – ١٧٩٦م " تعود إلى عائلات تجارية مغربية . ويكفى فقط أن تُعدد وكالات الفهمى ومنديل المراكشى والقسنطينى وتربانه ودويب والبرجي وجميعى والناضورى وغيرها(١٤٥) ، وكان إنشاء التجار المغاربة لمثل هذه الوكالات الضخمة مختلفا عن الوضع فى القاهرة حيث أن أغلب هذه المنشآت التجارية كانت من إنشاء هؤلاء التجار ؛ وذلك لأن المنطقة التى كان التجار المغاربة يبنون فيها فى الثغر كانت منطقة إعمار جديدة (١٤٦) على النقيض مع القاهرة حيث كان إقامة مثل هذه المؤسسات التجارية الكبيرة تتطلب إزاحة مناطق سكنية وبيوت عن طريق شرائها وإزالتها وهو ما كان يتطلب أموالا أكبر لإنشاء مثل هذه الوكالات الكبيرة ، حيث تركز التوسع التجارى

للقاهرة فى تمدد منطقة الوسط " القاهرة الفاطمية " (١٤٧) . ولكن المشروعات العمرانية التجارية فى الثغر السكندرى ارتبطت إلى حد كبير بديوان جمرك الثغر ، أكثر من ارتباطها بوسط المدينة ، فكان انتقال منطقة الجمرك من منطقة باب البحر إلى الجزيرة الخضراء واحدا من العوامل الرئيسية فى انتعاش حركة التعمير والعمران التجارى فى المنطقة المحيطة بالجمرك تدريجيا ، حيث أخذ التجار فى إنشاء الوكالات الكبيرة القريبة من ديوان جمرك الثغر (١٤٨) . وقد لعب التجار المغاربة دورا بارزا فى ذلك . وتمثل الوكالات الثلاث التى قام ببنائها الخواجا إبراهيم بن عبيد بن تربانة المسراتى فى سنة ١١٠٥هـ/١٦٩٣م بالإضافة إلى مسجده المعلق نماذج جيدة وواضحة لما أسهم به التجار المغاربة فى التنمية العمرانية فى الإسكندرية حيث ما لبثت هذه المنطقة التى عمرها الخواجا إبراهيم تربانة أن تحولت إلى السوق الرئيسى فى المدينة بسبب هذه المنشآت التجارية الضخمة . وقد خصص الخواجا إبراهيم تربانة أحد الرباع المبنية فوق وكالته والمكون من عشرة بيوت لليهود حيث تميز الوجود اليهودى فى هذه المنطقة بالكثافة بسبب عملهم فى ديوان الجمرك (١٤٩) . ولم ينته دور آل تربانة العمرانى عند هذا الحد ، بل أسهم الخواجا محمد بن إبراهيم بن عبيد تربانة بدور حيوى فى إنشاء حى المنشية حيث نشط آل تربانة فى المرحلة التالية لوفاة الخواجا إبراهيم فى عمليات بناء وإنشاء العقارات وإعادة بيعها أو تأجيرها (١٥٠) وحتى اسم المنشية ربما يعود فى الأساس إلى مدينة طرابلس التى كانت تقسم إلى قسمين أساسيين هما الساحل والمنشية حيث أن عددا كبيرا من أهالى المنشية الطرابلسيين كانوا يسكنون بها (١٥١) .

كما يمكن الإشارة إلى الوكالات الثلاث التى بناها الحاج محمد ساعى باشا بن عمر المغربى الشهير بالمراكشى حيث كانت إحداهما بالنجع الأوسط فى الشارع الذى عرف بالمراكشى نتيجة لوجود هذه الوكالة الكبيرة به ، والأخرتان وقعتا بالقرب من الميناء الغربية (١٥٢) . كما أنشأ الخواجا محمد بن سالم بن سعيد الجربى ثلاث وكالات كبيرة بالثغر السكندرى أيضا (١٥٣) وفى سنة ١٠٥٧هـ / ١٦٤٧م اشترى الأخوان محمد وأحمد ولدا الحاج سعيد الجربوعى قطعة أرض كبيرة بخط الميدان وأقاما عليها وكالة كبرى أيضا كانت تضم حوالى ٢٣ حاصلا (١٥٤).

كما أسهم التجار المغاربة بدور مهم فى إنشاء المساجد وخاصة فى منطقة الجزيرة الخضراء حيث لعب المغاربة بصفة عامة دورا مهما فى عملية إعمار هذه

المنطقة ، وقام كبار التجار المغاربة بإنشاء العديد من المساجد والمنشآت الخيرية في الإسكندرية ، فأنشأ الخواجا عبد اللطيف بن محمد الوراسني وهو الذى شغل منصب شهبندر تجار الثغر السكندرى منذ سنة ١٠٠٩ هـ / ١٦٠٠ حتى ١٠١٩هـ / ١٦١٠م مسجدا كبيرا فى منطقة الجزيرة الخضراء بمنطقة سوق المغاربة وقد استطاع الخواجا عبد اللطيف إدراج مسجده ضمن المنشآت التى تحصل على إيراد ثابت من جمرك الثغر السكندرى فكان يصرف له فى كل عام ١٢٠٠ بارة وقد أسهم ذلك فى استمرار وجود هذا المسجد (١٥٥) . كما أنشأ الخواجا عثمان بن شحاتة القسنطيني والذى شغل نفس المنصب منذ سنة ١٠١٩هـ / ١٦١٠م حتى ١٠٣٠هـ / ١٦٢٠م مسجدا ضخما فى منطقة سوق الطيارة ، وأوقف عليه مجموعة ضخمة من أملاكه ومنشآته العقارية (١٥٦) كما أنشأ الخواجا إبراهيم بن عبيد تربانة مسجدا كبيرا ولكن من نوع آخر وهو مسجد معلق مبنى على عدد كبير من الحوانيت وقهوتين ، حيث كان مسجد إبراهيم تربانه فى مواجهة ديوان جمرك الثغر السكندرى وفى واحدة من أهم مناطق المدينة كثافة بالمنشآت التجارية ، وقد أوقف الخواجا إبراهيم على نفسه وذريته وعلى مسجده حوالى اثنين وثلاثين منشأة تجارية ؛ منها طاحونتين بالإضافة إلى عدد كبير من الحوانيت والحواصل والقهاوى وقد خصص الخواجا تربانه لكل العاملين فى خدمة المسجد رواتب نقدية كما خصص أيضا مبالغ لكل احتياجات المسجد (١٥٧) . كما أنشأ الخواجا سعيد بن قاسم الوراسنى الشهير بابن بدر مسجدا بالنجع القبلى (١٥٨) . كما أنشأت عائلات المراكشى والزوارى وغيرها مساجد فى الثغر السكندرى أيضا (١٥٩) .

وقد أسهم التجار المغاربة بإنشائهم لهذه المساجد فى دعم عمليات التوسع الحضرى والعمرانى فى المناطق التى أنشأوا بها هذه المساجد. فقد حرص كل منشئ مسجد على ترك أوقاف لتوفير خدمات عامة للفقراء مثل إنشاء سبيل أو كتاب وغير ذلك.

كما قامت العائلات المغربية بدور مهم فى عملية إعمار أغلب الأحياء التى نشأت فى ظهير المدينة فى منطقة الجزيرة الخضراء ، حيث كانت الإسكندرية مركز جذب دائم للمغاربة ومثلت فى الواقع عمقا بشريا مغربيا فى مصر ، وكانوا يقولون عنها دائما أنها بوابة المغرب العربى (١٦٠) ، وقد أحدثت الهجرة المغربية أكبر تغير سكانى وعمرانى فى تاريخ الإسكندرية العثمانية ، حيث أسهمت هذه الهجرة المغربية

واسعة النطاق فى النصف الأول من القرن السابع عشر مع تغيير موقع ديوان جمرك الثغر من منطقة باب البحر إلى الجزيرة (١٦١) فى حركة إعمار واسعة فى الجزيرة الخضراء حيث تم إنشاء مدينة جديدة عرفها المؤرخون بالمدينة التركية ، كانت تمتد من الشاطبى إلى جزيرة فاروس . وتطل على الميناءين الشرقى والغربى ، فقد كان جسر الهبتاستاديوم عندما تحطم فى العصر الإسلامى قد تراكمت عليه الرواسب شيئا فشيئا إلى أن اتسعت رقعته فأقيمت عليه المبانى (١٦٢) ، وقد أطلق المغاربة على هذه المنطقة الجزيرة الخضراء نسبة إلى الجزيرة الخضراء فى الأندلس (١٦٣) . وأصبحت أغلب أحياء المدينة الجديدة تعرف بأسماء مغربية مثل الشاطبى والمنشية وكرموز والبيطاش (١٦٤) . ومن بين تسع حارات رئيسية كانت تنقسم إليها الإسكندرية فى بداية القرن التاسع عشر . كان منها أربع حارات رئيسية أنشأها المغاربة هى حارة المغاربة، وحارة السيالة وحارة البلقطرية وحارة الشمرلى (١٦٥) . وقد قام التجار المغاربة بالدور الأول فى إعمار وتخطيط ميادين وشوارع المدينة .

لقد أصبحت الجزيرة الخضراء مدينة مغربية فى أغلب تكويناتها ، وقد دافع المغاربة عنها بكل قوتهم لاستمرار الحياة بها ونقل المراكز الرئيسية للأمن والحياة من داخل أسوار المدينة القديمة إلى هذه المنطقة . ففى سنة ١٠٨١هـ/ ١٦٧٠م حدث نزاع كبير بين أهالى الثغر السكندرى بسبب مناطق بيع الغلال الغذاء الرئيسي لسكن المدينة ، فقد كان أهالى المدينة القديمة ممثلين فى عائلة أولاد شرف راغبين فى بقاء بيع الغلال فى منطقة باب سدرة ، ولكن المغاربة كانوا راغبين فى نقل مناطق بيع الغلال إلى الجزيرة الخضراء فى سوق الطيارة فى وكالة الخولجا صالح بن عبد العزيز الجربى المغربى ، وبالطبع بالقرب من منازلهم وقد نجح المغاربة بنفوذهم ومكانتهم التجارية والسياسية داخل الثغر فى نقل أسواق الغلال إلى سوق الطيارة(١٦٦).

ولم يكن اندماج المغاربة فى المجتمع السكندرى اقتصاديا لينجح كل هذا النجاح لولا اندماجهم وتأقلمهم الاجتماعى فى بنيان المجتمع وفهمهم العميق للشخصية السكندرية وبنيتها النفسية والثقافية والحضارية فضلاً عن الأمن والاستقرار الذى نعموا به منذ وصولهم مهاجرين إلى الإسكندرية ، إلى جانب عدم وجود فواصل فى اللغة والدين إضافة إلى قدم تواجدهم بالمدينة الذى يعود إلى مئات السنين . والواقع أنه لم تؤثر طائفة وافدة فى المجتمع السكندرى خلال العصر العثمانى أكثر من التأثير المغُربى ؛ فقد أسهم التواجد المغربى الكبير فى الإسكندرية فى نشر الكثير من العادات

والتقاليد المغربية فى المجتمع السكندرى وبمرور الوقت أصبحت هذه العادات والتقاليد جزءا من كيان ووجدان المجتمع السكندرى خلال هذه الفترة ، وهو ما يؤكد على التواصلين الاجتماعي والثقافي فى بناء المجتمعات العربية بصفة عامة . ولعل التصوف هو الظاهرة الأكثر بروزا فى كل العادات والتقاليد التى نشرها المغاربة فى الإسكندرية فالعديد من الأولياء والأضرحة بها ينتسب أصحابها إلى المغرب العربى ، مثل المرسى أبى العباس والشاطبى والعجمى وغيرهم الكثير .

الهوامش

١- دار الوثائق القومية ، سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية : س ٤٠ ، ص ٤٠٥ ، م ١٠٥٥ سنة ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م .
٢ – دار الوثائق القومية ، سجلات محكمة إسكندرية إشهادات : س ١٨ ،صـ ٢٩، ٣٠ م بدون ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م.
٣ – عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى ، الجزائر، ١٩٨٢ ، صـ ٢٣.
٤ – أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١ ، طـ ١ ، صـ ٤٧.
٥ – أبو عبد الله محمد بن أبى القاسم المعروف بابن أبى دينار : المؤنس فى أخبار إفريقية وتونس ، نهضة تونس ١٣٥٠ هـ صـ ١٨٢.
٦ – القسمة العسكرية : س ١٦٩ ، صـ ١٩٣ ، م ١٤٢ بتاريخ ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م .
٧ – نيللى حنا : تجار القاهرة فى العصر العثمانى ، سيرة إسماعيل أبو طاقية شهبندر التجار - ترجمة رؤوف عباس ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٧. صـ٦٦.
٨ – الباب العالى : س ٥ ، صـ ٢٨٤ ، م ١٠١٨ بتاريخ ٩٤٥هـ/١٥٣٨م.
٩ – الإسكندرية الشرعية : س ٣٦ ، صـ ١٠٥ ، م ٢٨٢ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م .
١٠ – إسكندرية إشهادات : س ١٨ ، صـ ٢٩ ، ٣٠ ، م بدون تاريخ ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م.
١١ – الدشت : س ٢٩٥ ، صـ ٢٠ ، بتاريخ ١١٩١ هـ / ١٧٧٧م .
١٢ – إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، صـ ٤٧٠ ، م ٥٨١ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م .
١٣ – إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، صـ ٤٦٥ ، م ٥٧٩ بتاريخ ١١٤٦هـ / ١٧٣٣م .
١٤ – إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، صـ ١٧٥ ، م ٢٥٤ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
١٥ – عوض عوض محمد الإمام : وكالة جديدة فى ضوء وثيقة الحاج إبراهيم بن عبيد المسراتى ، مجلة كلية الآداب بسوهاج ، العدد ١٦، ١٩٩٤ ، صـ ٤٩٩.
١٦ – محافظ الدشت : س ١٩ ، م ٣٥٦ بتاريخ ٩٤٤هـ/ ١٥٣٧م.
١٧ – القسمة العسكرية : س ٨٩ ، صـ ٤١٨ ، م ٦٨٨ بتاريخ ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥.

١٨ – الصالحية النجمية : س ٧٥٤ ، صـــ ٤٠ ، م ١٠٥ بتاريخ ١١٠٥هـــ ١٦٩٣م .
١٩ – الباب العالى : س ١٤٧ ، صــ٧٤ ، م ٢١٧ بتاريخ ١٠٧٩هـــ ١٦٦٨ م
٢٠ – القسمة العسكرية : س٧٦ ، صـــ٤٥٨ ، م ٦٢٣ بتاريخ ١٠٧٢هـــ / ١٦٦١م .
٢١ – الإسكندرية : س ٣٥ ، صـــ ١٢٩ ، م ٣١٤ بتاريخ ١٠٩٩هـــ ١٦٨٧م.
٢٢ – الباب العالى : س ١٦٢ ، صـــ ٢٠١ ، م ٨٧٢ بتاريخ ١٠٨٧هـــ/١٦٧٦م.
٢٣ – الإسكندرية : س ٨٥ ، صـــ ٣٧٩ ، م ٤١٣ بتاريخ ١١٧٥هـــ / ١٧٦١م.
٢٤ – إسكندرية الشرعية : س ٦٠ ، صـــ ١٢٧ ، م ٢٣٤ بتاريخ ١١١٤هـــ / ١٧٠٢ م .
٢٥ – كتخذا : بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء وهى كلمة فارسية من كلمتين "كد" بمعنى البيت "وخدا" بمعنى الرب والصاحب والكتخدا فى الأصل رب البيت ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك ويطلقها الترك على الوكيل المعتمد أو النائب . وقد تبع كل قائد عثمانى ومملوكى كتخدا كان ملازما رئيسى له ومدبر شئونه وأعماله بصفة دائمة ، وغالبا ما كان الكتخداوات عبيد أو معتقين لسادتهم وفى مصر كان مصطلح كتخدا يعنى الضابط الأول فى الأوجاق بعد الأغا ، أنظر ، أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى الجبرتى من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، صـــ ١٧٦.
٢٦ – مستحفظان : وهم الإنكشارية وكان منوط بم الإقامة فى القلعة " قلعة الجبل " حيث مركز الحكم العثمانى ، وذلك لحفظ الأمن بها وحراستها ، ومن هنا عرفوا بمستحفظان ، وهم من العسكر المشاة المسلحين بالبنادق ، وكان أوجاق مستحفظان أكبر وأهم الفرق العسكرية العثمانية فى مصر وقد استحوذ هذا الأوجاق على نصيب وافر من الموارد نظرا لما أسبغه عليه السلاطين من عطف باعتباره أوجاق السطان فأسندت إليه إدارة كثير من الجمارك والمقاطعات الهامة ، أنظر : عراقى يوسف محمد : الوجود العثمانى فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، بيت الحكمة للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، صـــ ٧٩ ، صـــ ١٢٢ .
٢٧ – عزبان : جمع فارسى لكلمة عزب ، وهى تطلق على الجندى غير المتزوج كما كان متبعا أساسا منذ نشأة الجيش العثمانى فى القرن الرابع عشر الميلادى ، وكان العزب ضمن جماعات المشاة بالجيش العثمانى منذ وقت مبكر ، كما كان بعضهم يشتغل فى السفن ، وكانوا يتركزون فى باب السلسلة فى القلعة وكانوا ثانى أهم فرقة عسكرية من حيث القوة والنفوذ فى مصر ، أنظر عراقى يوسف محمد : مرجع سبق ذكره ، صـــ ٨٠ .
٢٨ – إسكندرية الشرعية : س ٦٥ ، صـــ ٢٢٤ ، م ٤٠٧ بتاريخ ١١٣١هـــ / ١٧١٨م .
٢٩ – إسكندرية الشرعية: س ٦٧ ، صـــ ٢٢٧ ، م ٣٣١ بتاريخ ١١٣٤هـــ /١٧٢١م .
٣٠ – إسكندرية الشرعية: س ٧٣ ، صـــ٢٢٥ ، م ٢٧٤ بتاريخ ١١٧٤هـــ / ١٧٦٠م
٣١ – الجوربجية : مفردها جوربجى ، وهى كلمة تركية من أصل فارسى " وجور " بمعنى لذيذ أو الطعام المطهو والشربة هى المرق ، والجوربجى هو ضابط يشرف على مراجل الطعام فى المعسكر وهو رئيس المشاة ومع أنه كان رئيس المشاة فقد كان يمتطى جودا وقد

تضمنت مهام عمله حفظ النظام فى داخل الأوجاق ، أنظر ، أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد في الجبرتى من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، صـ ٦٦ .

٣٢ – إسكندرية الشرعية: س ٩٧ ، صـ ٣٥٩ ، م ٤٥٢ بتـــاريخ ١١٩٢هـــ /١٧٧٨م ؛ إسكندرية الشرعية: س ٧٣ ، صـ ٣٥٩ ، م ٤٥٢ بتاريخ ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

٣٣ – إسكندرية الشرعية: س ٧٣ ، صـ ٣٥٩ ، م ٤٥٢ بتاريخ ١١٩٢هـ /١٧٧٨م .

٣٤ – إسكندرية الشرعية: س ٩٧ ، صـ ٢٨٤ ، م ٣٦٥ بتاريخ ١١٨٢هـ / ١٧٦٧م.

٣٥ – إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، صـ ٦٣ ، م ١٣١ بتاريخ ١٠٨٠هـ /١٦٦٩م.

٣٦ – القسمة العسكرية : س ٥١ ، صـ ٦٨ ، م ٨٠ بتاريخ ١١١٠هـ / ١٦٩٨م.

٣٧ – إسكندرية الشرعية : س ٥٧ ، صـ ١١٢ ، م ٢٥٣ بتاريخ ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م

٣٨ – إسكندرية الشرعية : س ٧٥ ، صـ ٣٠٥ ، م ٣٩١ بتاريخ ١١٤٩هـ / ١٧٣٦م .

٣٩ – إسكندرية الشرعية : س ٧٨ ، صـ ٣٠٦ ، م ٥٣٨ بتاريخ ١١٥٨هـ / ١٧٤٥م.

٤٠ – إسكندرية اشهادات : س ٥ ، صـ ١٤١ م ٤٤٧ بتاريخ ١١٤٨هـ ١٧٣٥م .

٤١ – إسكندرية الشرعية : س ٩٥ ، صـ ٦١ ، م ٩٣ بتاريخ ١١٨٧هـ /١٧٧٣م

٤٢ – إسكندرية الشرعية : س ٥٣ ، صـ ١٣٧ ، م ٣٠٨٧ بتاريخ ١٠٤٩ هـ / ١٦٣٩م.

٤٣ – إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، صـ ٦٥ ، ٦٦ ، م ٩٨ بتاريخ ١١٣٣هـ/١٧٢٠م .

٤٤ – إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، صـ٦٠ ، م ٩٣ بتاريخ ١١٣٣هـ/ ١٧٢٠م

٤٥ – إسكندرية الشرعية : س ٦٥ ، صـ ٢٠٥ ، م ٣٨١ بتاريخ ١١٣٠هـ / ١٧١٧م.

٤٦ – إسكندرية الشرعية : س ٢ ، صـ ٣١٩ ، م ١٠٥٦بتاريخ ٩٦٢هـ / ١٥٥٤م

٤٧ – إسكندرية الشرعية : س ١ ، صـ ١٢٩ ، م ٦١٦ بتاريخ ٩٥٧هـ / ١٥٥٠م.

٤٨ – إسكندرية الشرعية : س ٣٨ ، صـ ١٦٣ ، م ٥٩٤ بتاريخ ١٠٢٩هـ / ١٦١٩م.

٤٩ – إسكندرية الشرعية : س ٣٦ ، صـ ٣٩ ، م ١٠٥ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م

٥٠ – إسكندرية الشرعية : س ٤ ، صـ ٢٣ ، م ٦٥ بتاريخ ٩٨٤هـ / ١٥٧٦م

٥١ – إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، صـ ٣٠٣ ، م ٧٣٦ بتاريخ ١٠٤٩هـ / ١٦٣٩م.

٥٢ – الباب العالى مكرر : ٩٠ مكرر ، صـ ١٧١ ، م ٢٣٣ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م .

٥٣ – إسكندرية الشرعية : س ٤٣ ، صـ ٩٩ ، م ٢٨٠بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٩٠٦م

٥٤ –إسكندرية الشرعية: س ٤٣ ، صـ ٣١٢ ، م ٩٢٢ بتاريخ ١٠١٨هـ / ١٦٠٩م .

٥٥ – الصالحية النجمية : س ٤٨٦ ، صـ ٨٣ ، م ٣١١ بتاريخ ١٠٢٤هـ / ١٦١٥م

٥٦ – إسكندرية الشرعية : س ٣٧ ، صـ ١٣٨ ، م ٤٨١ بتاريخ ١٠٢٠هـ / ١٦١١م.

٥٧ – إسكندرية الشرعية : س ٤٠ ، صـ ١٧٢ ، م ٤٧١ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م .

٥٨ – إسكندرية الشرعية : س ٤٣ ، صـ ٢٨٨ ، م ٨٤٧ بتاريخ ١٠١٩هـ / ١٦١٠م .

٥٩ – إسكندرية الشرعية: س ٣٦ ، صـ ٥٥ ، م ١٥٠ بتاريخ ١٠١٧هـ / ١٦٠٨م .

٦٠ – إسكندرية الشرعية: س ٤٢ ، صـ ٢٩٢ ، م ٩١٣ بتاريخ ١٠١٥هـ /١٦٠٦م.

٦١ إسكندرية الشرعية: س ٣٨ ، صـ ٢٦ ، م ١٠٧بتاريخ ١٠٢٦هـ / ١٦١٧م .

٦٢ – إسكندرية الشرعية: س ٤٣ ، صــ ٣١٢ ، م ٩٢٢بتاريخ ١٠١٨هـــ / ١٦٠٩م
٦٣ – إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، صــ ٢٤٨ ، م ٧٤٤ بتاريخ ١٠٣١هـــ / ١٦٢١م .
٦٤ – إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، صــ ١٣٢ ، م ٤٣٢ / ١٠٣١هـــ / ١٦٢١م .
٦٥ – إسكندرية الشرعية: س ٤٢ ، صــ ٥١، م ١٠١٨/١٣٩، إسكندرية الشرعية: س٣٩ ، صــ ١٦٩ ، م ٥٤٩ بتاريخ ١٠٢٩هـــ / ١٦١٩م .
٦٦ – إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، صــ ٤٨ ، م ٤١٢ بتريخ ١٠٣١ / ١٦٢١م.
٦٧ – إسكندرية الشرعية : س ٣٩ ، صــ ٨٢ ، م ٢٨٠ بتاريخ ١٠٣١هـــ / ١٦٢١م.
٦٨ – إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، صــ ١٦٥ ، م ٥٤٠ بتاريخ ١٠٢٩هـــ / ١٦١٩م.
٦٩ – إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، صــ ٤٨ ، م ٤١٣ بتاريخ ١٠٣١هـــ / ١٦٢١م
٧٠ – إسكندرية الشرعية: س ٣٩ ، صــ ٢٤٨ ، م ٧٤٣ بتاريخ ١٠٣١هـــ / ١٦٢١م
٧١ –إسكندرية الشرعية : س ٣٩ ، صــ ٤٨ ، م ٤١٣ بتاريخ ١٠٣١هـــ / ١٦٢١م .
٧٢ – محمد بن عبد المعطى الإسحاقى : مصدر سبق ذكره ، صــ ١٨٦ .
٧٣ – إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، صــ ٣٠٣ ، م ٧٣٦ بتاريخ ١٠٤٩هـــ / ١٦٣٩م .
٧٤ – إسكندرية الشرعية : س ٨٨ ، صــ ٣٤٧ ، م ٤٣٣ بتاريخ ١٠٣٥هـــ / ١٦٢٥م.
٧٥ – إسكندرية الشرعية : س ٤٠ ، صــ ١٧٢ ، م ٤٧١ بتاريخ ١٠٣٣هـــ / ١٦٢٣م .
٧٦ – إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، صــ ٣٠٣ ، م ٧٣٦ بتاريخ ١٠٤٩هـــ / ١٦٣٩م.
٧٧ – إسكندرية الشرعية : س ٤٥ ، صــ ٧٧ ، م ١٨٠ بتاريخ ١٠٣٥هـــ /١٦٢٥م.
٧٨ – إسكندرية الشرعية : س ٣٥ ، صــ ١٥٦ ، م ٢٩٣ بتاريخ ١٠٥٣هـــ / ١٦٤٣م
٧٩ – الباب العالى : س ١١٩ ، صــ ٢٦٥ ، م ١٣٥٩ بتاريخ ١٠٤٨هـــ / ١٦٣٨م .
٨٠ – الدشت : س ١٥٥ ، م ٦١٥ ، م بتاريخ ١٠٤٧هـــ / ١٦٣٧م.
٨١ – إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، صــ ٣٢٣ ، م ٧٩٨ بتاريخ ١٠٤٩هـــ ١٦٣٩م.
٨٢ – القسمة العربية : س ٥٠ ، صــ ٢٣٢ ، م ٤٣٧ بتاريخ ١٠٧٥هـــ / ١٦٦٤م .
القسمة العسكرية : س٥٨ ، صــ ٢٥٧ ، م ٣٠٠ بتاريخ ١٠٦١هـــ / ١٦٥٠م
٨٣ – إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، صــ ١٥٩ ، م ٢٣٠ بتاريخ ١١٣٣هـــ / ١٧٢٠م
٨٤ – إسكندرية الشرعية : س ٣٩ ، صــ ٢٠٨ ، م ٦٢٠ بتاريخ ١٠٢٩هـــ / ١٦١٩م.
٨٥ – إسكندرية الشرعية : س ٣٤ ، صــ ٣٤٣ ، م ٩٧٦ بتاريخ ١٠١٨هـــ / ١٦٠٩م.
٨٦ – إسكندرية الشرعية : س ٣٦ ، صــ ٢٩٦ ، م ٦٧٢ بتاريخ ١٠١٨هـــ / ١٦٠٩م.
٨٧ – نيللى حنا : تجار القاهرة ، مرجع سبق ذكره ، صــ ١٣٧ ، ١٣٨.
٨٨ – القسمة العسكرية : س ٣٧ ، صــ ٣٤٤ ، م ٥٢٨ بتاريخ ١٠٣١ هـــ / ١٦٢١م.
٨٩ – القسمة العسكرية : س ٣٩ ، صــ ٩٨ ، م ٤٢٥ بتاريخ ١٠٣٣هـــ / ١٦٢٣م.
٩٠ – إسكندرية الشرعية : س ٣٩ ، صــ ٩٨ ، م ٣٢٦ بتاريخ ١٠٣١هـــ / ١٦٢١م.
٩١ – القسمة العسكرية : س ٣٧ ، صــ ٣٤٤ ، م ٥٢٨ بتاريخ ١٠٣٠هـــ / ١٦٢٠م .
٩٢– القسمة العسكرية : س ٣٨ ، صــ ٣٧٠ ، م ٤٩٤ بتاريخ ١٠٣٥هـــ / ١٦٢٥م.

٩٣ - القسمة العسكرية : س ٣٩ ، صـ ٢٧٥ ، م ٤٥٢ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م .
٩٤ - المتفرقة : أصل كلمة متفرقة يرجع إلى نوع من الإقطاعات المعروفة باسم " زمامات متفرقة " التى كانت تمنح لبعض العسكر فى الجيش العثمانى ثم أطلق هذا الاسم على الحرس السلطانى بإسطنبول وكذلك الحرس الخاص بالباشا الحاكم فى مصر ، وفى مصر لم تعرف هذه الفرقة العسكرية فى عهد السلطان سليم الأول ولم يرد ذكرها فى قانون نامة مصر ، ولكنها ظهرت فى منتصف القرن السادس عشر حوالى سنة ١٥٥٤ بأمر من السلطان العثمانى وقد أختير أعضاؤها وجلبوا بصفة خاصة من إسطنبول أى من العناصر التركية بالإضافة إلى نفر قليل من المماليك وكان المتفرقة بمثابة الحرس الخاص للباشا ، أنظر : عراقى يوسف محمد : مرجع سبق ذكره ، صـ ٨٢ ، ٨٣ .
٩٥ - إسكندرية الشرعية : س ٧١ ، صـ ٦٧ ، م ٧٧ بتاريخ ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م.
٩٦ - إسكندرية الشرعية : س ٧٨ ، صـ ١٠٢ ، م ١٤٠ بتاريخ ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م.
٩٧ - الدشت : س ٢٨ ، صـ ٧٣ بتاريخ ٩٥٠هـ / ١٥٤٣م.
٩٨ - القسمة العسكرية : س ٧٦ ، صـ ٧٢٢ ، م ٩٨٥ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م .
٩٩ - القسمة العسكرية : س ٧٦ ، صـ ٤٥٨ ، م ٦٢٣ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م .
١٠٠ - القسمة العسكرية : س ٧٦ ، صـ ٧٢٢ ، م ٩٨٥ بتاريخ ١٠٧٢هـ / ١٦٦١م .
١٠١ - إسكندرية الشرعية : س ٥٧ ، صـ ١١٠ ، م ٢٥١ بتاريخ ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م .
١٠٢ - القسمة العسكرية : س ٨٣ ، صـ ٨٣ ، م ١٢٢ بتاريخ ١١٠١هـ / ١٦٨٩م .
١٠٣ -القسمة العسكرية : س ٩١ ، صـ ٥٣ ، م ٦٣ بتاريخ ١١١٠هـ/ ١٦٩٨م .
١٠٤ - الإسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، صـ ٣٣٦ ، م ٦٥٥ بتاريخ ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م.
١٠٥ - القسمة العسكرية : س ١٢٩ ، صـ ٣٦٧ ، م ٦٥٢ بتاريخ ١١٤١هـ/ ١٧٢٨م .
إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، صـ ٤١٧ ، م ١٠٧٤ بتاريخ ١٠٥٧هـ / ١٦٤٨.
١٠٦ - القسمة العسكرية : س ١٢٩ ، صـ ٣٥٧ ، م ٦٣٣ بتاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م
١٠٧ - القسمة العسكرية : س ٧٠ ، صـ ٥٢٠ ، م ٥٦٥ بتاريخ ١٠٨٣هـ / ١٦٧٢م .
١٠٨ - القسمة العسكرية : س ٥٠ ، صـ ١٧١ ، م ٢٢٠ بتاريخ ١٠٥٣هـ / ١٦٤٣م .
١٠٩ - إسكندرية الشرعية : س ٢٩ ، صـ ٢٢٠ ، م ٦٤٤ بتاريخ ١٠٠٠هـ / ١٥٩١م .
١١٠ - إسكندرية الشرعية : س ٤٩ ، صـ ٧١ ، م ٢١٤ ، بتاريخ ١٠٦٢هـ / ١٦٥١م .
١١١ - الدشت : س ١٩٩ ، صـ ٩١ ، بتاريخ ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م.
١١٢ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، صـ ٤٥٨ ، م ٩٠٣ بتاريخ ١٠٨٠هـ / ١٦٩٦م .
١١٣ - إسكندرية الشرعية : س ٨٥ ، صـ ١٣٢ ، م ١٤٠ بتاريخ ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢م .
١١٤ - بولاق : س ٦٤ ، صـ ٢٨٥ ، م ٧٤٧ بتاريخ ١١٣٢هـ / ١٧١٩م .
١١٥ - إسكندرية الشرعية : س ٨٥ ، صـ ١٥٦ ، م ١٨٠ بتاريخ ١١٧٦هـ / ١٧٦٢م .
١١٦ - القسمة العسكرية : س ١٨١ ، صـ ٢٠ ، م ٢٤ بتاريخ ١١٨١هـ / ١٧٦٧م .
١١٧ - إسكندرية الشرعية : س ٤ ، صـ ١٢٣ ، م ٣٦٣ بتاريخ ٩٨٨هـ/ ١٥٨٩م .

١١٨ - القسمة العسكرية : س ١٤٣ ، صــ ٢١٥ ، م ٤٩٤ بتاريخ ١١٤٨هــ / ١٧٣٥م .
١١٩ - إسكندرية الشرعية : س ٢٩ ، صــ ٣٨٢ ، م ١١١٦ بتاريخ ١٠٠٠ هــ / ١٥٩١م.
١٢٠ - نيللى حنا: مرجع سبق ذكره ، صــ٧٠ .
١٢١ - يعقوب لانداو : تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانيــة (١٥١٧-١٩١٤) ، ترجمــة جمال أحمد الرفاعى ، أحمد عبد اللطيف حماد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القــاهرة ، ٢٠٠٠ ، صــ ١١٣ ، صــ ١١٤.
١٢٢ - إسكندرية الشرعية : س ٦٠ ، صــ ١٨٨ ، م ١٥٣ بتاريخ ١١١٤هــ / ١٧٠٢م .
١٢٣ - إسكندرية الشرعية : س ٥٧ ، صــ ٣٤٨ ، م ٧٩٧ بتاريخ ١١٠١هــ / ١٦٨٩م .
١٢٤ - إسكندرية الشرعية : س ٢٤ ، صــ ٢٩٠ ، م ٨٧٢ بتاريخ ١١١٦هــ / ١٧٠٤م .
١٢٥ - إسكندرية الشرعية : س ٣٥ ، صــ ١٨٥ ، م ٥٨٠ بتاريخ ١٠٥٣هــ / ١٦٤٣م
١٢٦ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، صــ ٥٧ ، صــ ١٢٠ بتاريخ ١٠٨٠هــ / ١٦٦٩م.
١٢٧ - إسكندرية الشرعية : س ٧٢ ، صــ ٢٥٣ ، م ٣١١ بتاريخ ١٠٤٥هــ / ١٦٣٠م .
١٢٨ - إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، صــ ٤٢٠ ، م ١٠٨٣ بتاريخ ١٠٥٧هــ / ١٦٤٧م .
١٢٩ - طولون : س ١٩٧ ، صــ ٨١ ، م ٢٨٤ بتاريخ ١٠٤٥هــ / ١٦٣٠م .
١٣٠ - الإسكندرية الشرعية : س ٤٥ ، صــ ٨٢ ، م ١٩٩ بتاريخ ١٠٣٥هــ / ١٦٢٥م .
١٣١ - إسكندرية الشرعية : س ٤٢ ، صــ ١٢٧ ، م ٣٧٠ بتاريخ ١٠١٩هــ / ١٦١٠م .
بولاق : س ٣٨ ، صــ ٣٦٨ ، م ٩٨٢ بتاريخ ١٠٤٦هــ / ١٦٣٦م .
١٣٣ - الباب العالى : س ٣٥٢ ، صــ ١٥٢ ، م ٢٤٥ بتاريخ ١١٩٨هــ / ١٧٨٣م .
١٣٤ - الإسكندرية الشرعية : س ٢٤ ، صــ ٢٩٠ ، م ٨٧٢ بتاريخ ١١١٦هــ / ١٧٠٤م .
١٣٥ - الباب العالى : س ١٩٩ ، صــ ٢٥٨ ، م ١٣٢٦ بتاريخ ١٠٤٨هــ / ١٦٣٨م .
١٣٦ - إسكندرية الشرعية : س ٥٨ ، صــ ١٩٧ ، م ٣٤٧ بتاريخ ١١٠٣هــ / ١٦٩١م .
١٣٧ - إسكندرية الشرعية : س٥٨ ، صــ ٢٠٨ ، م ٣٧٢ بتاريخ ١١٠٣هــ / ١٦٩١م .
١٣٨ - إسكندرية الشرعية : س ٧٨ ، صــ ١٠٢ ، م ١٤٠ بتاريخ ١١٥٦هــ / ١٧٤٣م .
١٣٩ - إسكندرية الشرعية : س ٩١ ، صــ ٤٤٤ ، م ٦١١ بتاريخ ١١٨٣هــ / ١٧٦٩م .
١٤٠ - إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، صــ ١٠٦ ، م ١١٢ بتاريخ ١١٤٦هــ / ١٧٣٣م .
١٤١ - إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، صــ ٤٢١ ، م ٤٢٠ ، بتاريخ ١١٤٧هــ / ١٧٣٤م.
١٤٢ - القسمة العربية : س ٥٠ ، صــ ٢٣٢ ، م ٤٧٣ بتاريخ ١٠٧٥هــ / ١٦٦٤م .
١٤٣ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، صــ ٢٦٤ ، م ٥٠٦ بتاريخ ١٠٨٣هــ / ١٦٧٢م .
١٤٤ - نيللى حنا : مرجع سبق ذكره ، صــ ٢٠١.
١٤٥ - إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، صــ ٤٧٠ ، م ٥٨١ بتاريخ ١١٤٨هــ / ١٧٣٥م .
١٤٦ - إسكندرية الشرعية : س ٨٨ ، صــ ٢٨٣ ، م ٣٤٥ بتاريخ ١١٧٤هــ / ١٧٦٠م .
١٤٧ - أندرى ريمون : القاهرة ، تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، دار الفكــر العربــى للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٢٤.

١٤٨ - إسكندرية الشرعية : س ٧٣ ، صـ ٣٠٤ ، م ٣٧٧ بتاريخ ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م .
١٤٩ - إسكندرية الشرعية : س ٥٣ ، صـ ١٢٩ ، م ٣١٤ بتاريخ ١٠٩٩هـ / ١٦٨٧م .
١٥٠ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، صـ ١٧٣ ، م ٢٥٢ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
١٥١ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، صـ ١٩٨ ، م ٢٨٨ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
١٥٢ - إسكندرية الشرعية : س ٦٦ ، صـ ١٤٣ ، م ٢٤٤ بتاريخ ١١٣٢هـ / ١٧١٩م .
١٥٣ - إسكندرية الشرعية : س ١٠٨ ، صـ ٢٠٤ ، م ٤٠٤ بتاريخ ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م .
١٥٤ - إسكندرية الشرعية : س ٤٨ ، صـ ٤١٧ ، م ٧٤ بتاريخ ١٠٥٧هـ / ١٦٤٧م .
١٥٥ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، صـ ١٦٧ ، م ٣١٥ بتاريخ ١٠٨١هـ / ١٦٦٩م .
١٥٦ - إسكندرية الشرعية : س ٣٩ ، صـ ١٣٢ ، م ٤٣٢ بتاريخ ١٠٣١هـ / ١٦٢١م .
١٥٧ - عوض عوض الإمام : مرجع سبق ذكره ، صـ ٢٩٨ .
١٥٨ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، صـ ١٠٨ ، م ١٥٧ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٦٢٣م ؛ إسكندرية الشرعية : س ٥٨ ، صـ ١٨٧ ، م ٣٣٣ بتاريخ ١١٠٣هـ / ١٦٩١م .
١٥٩ - إسكندرية الشرعية : س ١٠٨ ، صـ ١٩٨، م ٣٨٩ بتاريخ ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م .
١٦٠ - محمد جبريل : حكايات عن جزيرة فاروس ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ١٩٩٨م ، صـ ٤٨.
١٦١ - إسكندرية الشرعية : س ٤٠ ، صـ ٤٠٥ ، م ١٠٥٥ بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م.
١٦٢ - جمال الدين الشيال : تاريخ مدينة الإسكندرية فى العصر الإسلامى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، صـ ١٥٧ .
١٦٣ - على مسعد النادى : الإسكندرية فى العصر العثمانى ١٥١٧/١٧٩٨، رسالى ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، صـ ٢٤٢ .
١٦٤ - إسكندرية الشرعية : س ٦٧ ، صـ ١٧٣ ، م ١٧٣ بتاريخ ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م .
١٦٥ - إسكندرية إشهادات : س ١٨ ، صـ ٢٩، ٣٠ ، م بدون بتاريخ ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م.
١٦٦ - إسكندرية الشرعية : س ٥٢ ، صـ ٦٢ ، م ١٣٠ بتاريخ ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م .



موقع الحرفيين على خريطة الحياة المصرية

١٨٧٨ - ١٨٨٢

أ.د. لطيفة محمد سالم

مع بناء مصر الحديثة كان من الممكن أن يتحول الحرفيون إلى برجوازية صناعية ، ولكن النهضة الصناعية التى خلقها محمد على افتقدت مقومات بناء ذلك لاعتمادها على نظام أبعدها عن أن تقوم بدور فى هذا الشأن . ومع تولى عباس الحكم عانت الصناعة وبالتالى الحرفيون من تصرفاته التى أضرت بهما ، ولم يكن الأمر بأحسن حالاً مع سعيد الذى ارتبط بالرأسمالية الأجنبية مما كان له الأثر على الصناعة ومن يعملون بها . وعندما تولى إسماعيل الحكم أقدم على سياسة اقتصادية انصب جزء منها فى القناة الصناعية ، ولكن التخطيط الذى اعتمد على الصناعات الزراعية من ناحية وازدهار الرأسمالية الأجنبية من ناحية أخرى انعكسا على الحرفيين ، حيث غزت الأسواق الصناعات الأوربية ، ومن ثم بارت الصناعات الوطنية التى كُبّلت بجمود نظام الطوائف ، ومعروفٌ أن كل حرفة تعرف باسم الطائفة ، ولكل منها شيخٌ ينتخب وتصدق الحكومة على تعيينه مقابل رسم ، وهو يحدد أثمان العمل ، ويرتب درجات الأجور ، ويستقبل الأعضاء الجدد ، وهو أيضاً المسئولُ عن دفع أعضاء الحرفة للضرائب .

وزاول الحرفيون نشاطهم فى إطار محدود ، ففى القرية هناك النساجون والصباغون وصانعو الحصير ، وفى المدينة هناك الحدادون وصانعو الطوب والنجارون والحُصْريون وصانعو الملابس والنحاسون وصائدو السمك والنوتيون وصانعو الورق وصانعو الزجاج والقلفاطيون ومركبو المزاريب والسروجيون والمغربلون والمرخماتيون والفحامون والنقاشون وعاملو الشبابيك والخيالون والفخاريون، وقد وصلت أعدادهم عام ١٨٧٧ إلى ٩٧,٢٧٧حرفياً(١) .

وعلى الرغم من امتلاكهم لوسائل بسيطة للإنتاج ، فإنهم عاشوا تحت وطأة الفقر وخطر البطالة ، وقد تحول الكثير منهم إلى أجراء فى المشروعات الاستثمارية

الأجنبية ، وفيها وجدوا المنافسين من الحرفيين الأجانب المنتمين للبحر المتوسط .

وكانت الحكومة متراخية معهم ، فلم تقدم لهم المساعدات ، ولم تُعفِ أدواتهم المستوردة من الجمرك ، وفرضت الأجور العالية على النقل ، ووضعت العراقيل أمام فتح باب التسليف من المصارف ، كما أنها لم تفكر في إنشاء نقابات تقدم لهم المساعدات وتكفل لهم الوقاية من أمراض المجتمع .

أما بالنسبة للضرائب فقد فرضتها الحكومة على أقل المهن وزناً ، وحتى على من ليس له مهنة ، وعندما سئل أحد كبار الموظفين أمام لجنة الدين عن سبب ذلك أبدى الدهشة وقال : "هل هى غلطة الحكومة أن ذلك الرجل لا يمارس أى مهنة ، وإنه يستطيع أن يشغل نفسه بأى مهنة يختارُها ، وأن الحكومة لم تمنعه من أن يفعل ذلك؟ ولكن إذا لم يختر أية مهنةٍ ، فيجب على الأقل أن يدفع الضريبة وإلا فيقع الظلم على المشتغلين بالمهن والحرف المختلفة" (٢) .

وتعددت الضرائب ، ضريبة التمغة المضروبة على الأصناف المصنوعة باعتبار ٥%، وضريبة معاصر الزيت ، والضرائب على القبانية والصيارفة والطبالين والزمارين والشيالين والحمّارين والفخّارين ، كما خضعت مصنوعات المنسوجات والمحيك والقماش الخام للضرائب بالإضافة إلى ضريبتى الدخولية والويركو – بالتركية تعنى الضريبة وهى أساساً كانت تفرض على الأملاك – وقد سجل نائب القنصل الإنجليزى كم كانت الضريبة الأخيرة مُجحفة بطائفة الفحامين(٣). وكان يضاف إليها ضريبة التذاكر الشخصية – تفرض على تنقل الأفراد من مكان لآخر – ، فمثلاً " أحد البنائين الذين قل أن تبلغ أجرتهم عشرة قروش فى اليوم تجده مُكلّفاً بدفع ويركو وقيمة تذكرة شخصية وتذكرة صناعية وقيمة يومين من أجرته فى السنة" (٤) .

وكانت القاعدة الضريبية مبنية على غير أسس ، ولعب القائمون على الأمر الدور لصالحهم " فقزازية الحرير كان المربوط عليهم كل ألف درهم عوائد مقدارها عشرون قرشاً ، ثم تزايدت بطرق غير رسمية ، وقد اتفقوا مع شيخ الطائفة على أن يغض النظر عن ذلك ، وهم يدفعون له أقمشته بدون أجر أو رسم " (٥) . إذاً فشيوخ الطوائف وقفوا حاجزاً دون النهوض بالحرف ، وبالغوا النظر فى الإساءة للطوائف بتلك الالتزامات والأعباء ، وكثيراً ما اختلسوا حقوق الحرفيين دون الالتفات إلى حالتهم التى يرثى لها . وارتفعت الأصوات بالشكوى من هذا الظلم ، فاشتكى السقاءون

من شيخهم ويبنوا ظلمَه لهم " أنه منذ أن تولى الشياخة تألّله ، وجعل له متكأً فى قهوة الكلزة ، فنفذ عليه أفراد الطائفة أفواجاً يقبلون يده ويمتثلون بين يديه مثل العبيد فى خدمةِ أسيادهم ، وله ضريبة ضربها على أفرادِ الطائفةِ مقدارها عشرة قروش فى الشهر ، فمن تأخر عن أدائها أرسل للضبطية ووُضِع فى السجن بدعوى أنه تأخر وعاصٍ عن الوردية ، هذا بالإضافة إلى ويركو الميرى ، وعند تحصيله يعين بطرفه شخصاً خارجاً عن الطائفة للتحصيل وجاعلاً له فى نظر ذلك عن كل عشرة قروش قرش صاغ ، وهو الآن حائزٌ على عقارات وغيرها فى المدة الوجيزة التى شُيِّخ فيها"(٦).

وساءت الحالة إلى أقصى درجة ، وعلى لسان أحد الورشجية يقول : " القوت الضرورى ماحناش واجدينه ، وإحنا ورشجية ولا لناش صنعة تانية ، والملاعين دول رفتونا ويا ريت صرفوا لنا المهية ، بعنا الهدمة اللى بتستر عورتنا ، وآد إحنا دايرين نشحت على الببان "(٧) . هذا على الرغم من أن حكومة رياض (٢١ سبتمبر ١٨٧٩ – ١٠سبتمبر ١٨٨١) قد ألغت بعضاً من الضرائب ، ولكن الواقع أنه عند التنفيذ كانت هناك الاستثناءات التى أصبحت قاعدة فى المسألة الضريبية ، بالإضافة إلى أن الضرائب التى دخلت تحت الإلغاء لم تكن لتمس الجوهر .

وبجوار الظلم الذى وقع على الحرفيين من الضرائب ، كانت هناك مزاحمة الحرفيين الأجانب لهم ، فعلى سبيل المثال نرى الإيطاليين يعملون فى البناء والنجارة وأيضاً امتهنوا قيادة العربات ، وأُعفوا من الضرائب وفقاً لنظامِ الامتيازات الأجنبية ، واعتادوا على المشاجرة مع الحرفيين المصريين ، وكانت الغلبةُ دائماً لهم . وقد سجل عبد الله النديم كيف تمكن الأجانب من احتكار بعض الحرف ، فيذكر على لسان أحد الخياطين " إنى كنت خياطاً أيام كانت هذه الصنعةُ رابحةً فى بلادنا ، وكنت فى نعمة بالنسبة لأشغالى ، ولا يخفاك ما آل إليه أمر هذه الصناعة من الكساد بعدم استعمال الملابس الوطنية حتى عُدمت بالكلية ، وعُدم معها كار العقادين والقصبية والكوا ، وغير ذلك مما كانت تدعو إليه الخياطة ، فلحق بالخياطين الفقرُ والفاقةُ ما لا يحتاج لدليل حتى اشتغل بعضهم فى التراب وبعضهم فى الحدادة وبعضهم لا يجد القوت ، فلما رأيت الأمر كذلك وصرت لا أقدر على دفع أجرة الدكان تركته وصرت حائراً لا أدرى ماذا أصنع لعدم معرفتى غير صنعتى " وينتهى النديم إلى أن السبب أن حرفة الخياطة تحولت إلى أيدى (الأسطى الافرنكية)(٨) .

وكان الحرفيون عندما يعملون لدى الأجانب يتعرضون للامتهانِ والذلِ؛ فنرى أحد الخواجات " يصلب شيالاً يعمل فى مكبسه ، وذلكِ بعد أن جرَّده من ملابسه وتركه فى الغروب إلى صحوةِ النهار بلا ستر ولا غطاء ، والبرد يلعب به والأمطار تُجلِلــه بملابسها الثلجية ، فضج الشيالون إلى شيخهم فى استنقاذ أخيهم ، لكن الخواجة أقســم ألا يُنزله إلا بعد ثمانية أيام "(٩).

وتصف صحيفة الوطن حال الحرفى فى صورة (عربجى الحجر) الــذى " يدأب نهاره عملاً يقطِّع الصخر ويحمله فيغلى نافوخه كالمرجَل ليبنى القصور وأجرتـه ثلاثة قروش ونصف وأسبوعه خمسة أيام لتعطيل يوم الجمعةِ ويوم آخر فــى مقابلــه لبحثٍ عن عمل فيرجع يومه إلى قرشين ونصف، فلو أكل النُخال واتتدم الملح وشــرب البحر وستر سوءته بالخيش وسكن القفر ما قوَّمت تلك الأجرة أوَدَه ، وهــو ذو عيــالٍ عاجزين ، هذا وإن لم يسجن على الفِردة - تفرض على أصحاب الحرف - والتذكــرة الشخصية يوم أو يومين فى الأسبوع"(١٠).

ووفقاً لتلك الحالة ، فقد امتلأت الشــوارع بالشــحاذينِ ، وضــاقت الأرزاق، وكثرت المظالم على الحرفيين وأصبح " الغذاء الحيوانــى هــو غذاؤهــم ، والكِســاء المتبطن بالأقذارِ هو ملبسُهم"(١١) . بل فى بعض الأحيان كان عليهم لزاماً أن يقبضــوا عملَهم (سندات) أعطاها لهم الأهالى نظير خدماتهم إليهم كطائفة السقائين(١٢).

وأغلقت أبواب الأرزاق أمام الحرفيين ، وباتوا فى أسوأ حـــال ، وأصبحــوا على أهبةِ الاستعداد للتمرد ، وكان للصحافة دورها فى إذكاء تلك الـــروح ، فراحــت تعطى الوصف الدقيق لحالتهم المتردية : " الحمَّـــار والجمَّــال والبويجــى والبــواب والإسكافى والزبَّال والعربجى والعتَّال ، إنها لا تكسب صاحبَها ما يسد به رمقه ، أمــا الحدادة والنجارة والنحت والبناية والخياطة والصباغة والنقش مكاســبها حقــيرة ، ولا يخلو واحد من أربابها عن ديْن ثقيل لا يمكنه سداده"(١٣).

وأصبح لمثل تلك الكتابات صداها وأثرها العميق فى نفوس الحرفيين ، ففــى نهايات حكم إسماعيل كان من الصعب أن يكون هناك حمَّار لم يسمع عن يعقوب بــن صنوع ، وينصت لمن يقرأ ما يكتبه عليه ، وكثيراً مــا كــان يحثُــهم علــى رفــض الظلم(١٤).

وبدأت الوداعة التى اتصف بها المصريون تخرج عن إطارهــا بعــد ذلــك

الإحساس العميق بالقهر ، مما خلق شعور الكراهية ضد الظروف التي يمرون بها بعد أن طفح بهم الكيل وأصبحوا يطرقون الأبواب ، وغدت معنوياتهم مهيأةً وعلى استعداد للمشاركة في أي عملٍ يمكن له أن يقضي على تلك المعاناة التي يعيشون في كنفها . وسرعان ما فرض التغيير نفسَه على الساحة مع بزوغ أولى خطوات الثورة العرابية .

ولقيت الصحافة الثورية الآذان الصاغية لها من الحرفيين ، حيث تمكنت من مس الأوتار الحساسة لدى المصريين ، فيصور النديم وضع العاملين في المعمار بصفة عامة فيقول " تعطى المقاولة بالمناقصة ، ويُطلب من العاملِ تأمين وضامن غارم ، ولا يصرف له شيء مقدماً ، فيبتدئ المسكين يبيع مصاغ زوجته وحُليها وأمتعة بيته ، وإذا انتهى العمل يقال له: هذا العمل مغاير لما في الشروط ، فإن الحجر أجرش والبلاط معصراني والقصر ملء تراب والهيْصَم مرمل والجير قليل وقلبَ البناية فارغ والبياض قشرة واحدة والجبس بارد والسلّم قائم والسقف واطي والجدار ناقص وسمك الحائِط ناقص عشرة سانتي مترا ... ويخرج من العمل بخرابِ بيته وكثرة ديونه " . ويمضي النديم ليوضح " بينما لو تقاضى أجنبى عمل بمائة جنيه يأخذ مائتين وخمسين"(١٥).

وينبه النديم إلى أهمية أن يكون هناك نظامٌ شبيهٌ بالنقابات "أن نسعى في عقد جمعية لكل طائفة تحت رئاسة عقلائها ، فإذا طرأ عليه عمل من الأعمال كان أمره مفوضاً لمجاس الرؤساء من الطائفة يساوم من يشاء ثم يوزع فيه من العمال بقدر ما يحتمله ، وعندما يطرأ غيره يوزع فيه من لم يكن في الأول"(١٦).

كما رأى النديم تكوين صندوق دعم تكون أمواله موزعةً بأسهم على الصناع ويكون لهم نصيب في الأرباح(١٧). وراح يبحث عن الطرق التي تنشل الحرفيين من أوضاعهم ، وناشد أصحاب رؤوس الأموال المساعدة في ذلك .

ويتساءل النديم " أين البناءون والنجارون والحدادون والبرادون والخراطون والمبلطون والمبيضون والحجارون والرمالون والمُنجدون والخياطون والدقادون والقصابون والقزازون والغزالون والنحاتون والطحانون والسبّكية والخرازون والصباغون والصائغون والحريريون والفوطية والنحاسون والقفاصون والفخاربة وغيرهم ؟ أين أهل الطوائف والمهن؟ تالله إنهم في أماكنهم بين الأغنياء ، لم تَنزِل عليهم صاعقة ولا خُسفت بهم أرضٌ ولا جهلوا الصنعة ولا قصَّروا في الخدمة ، وإنما

سلَّط عليهم الأغنياء فحاربوهم بسهام مسمومة حتى ماتوا ، فقد تركوهم يتكففون الأبواب ويلتمسون الإحسان"[١٨].

ويتحرك الحرفيون بعد أن وجدوا من يشجعهم على الجهر بالشكوى والمطالبة بحقوقهم ، فيطلب الصيادون فى الفيوم تعويضَهم عن فترة تسخير مراكبهم لخدمة أمير النمسا[١٩]، ويصر صيادو الإسكندرية على حقهم فى الصيد بالميناء الغربية[٢٠]. وتُعلَن صيحةُ المعارضة ضد الضرائب ، فيتذمر الحلاقون من " دفع العوايد " ثلاث مرات فى السنة ، وكذلك الحال بالنسبة للماعونجية بالسكة الحديد ، وتتوالى البرقيات على المسئولين من " أرباب الكارات " فى هذا الصدد ، ويعبرون عن آلامهم من ضرب الكرباج[٢١].

وراح مجلس النواب ينظر إلى قضايا الحِرفيين؛ ففى تقرير عرض عليه من رئيس طائفة التمغجية بالقاهرة بشأن الويركو والرغبةِ فى تعديله مع ربطه على الأجانب ، فأحاله المجلس على المالية . أيضاً عُرِض عليه ما تعانى منه طوائف الحبالين والقبانية والعتالين من الضريبة نفسها ، وكذلك شكاوى طائفة عربات الركوب من الشركات التى كونها الأجانب وكيف أثرت على هذه الطائفة مما أدى إلى تأخرِها فى سداد "عوايد الميرى"[٢٢]. إذاً فهذه ثورةٌ على الأوضاعِ القائمة وبلورةٌ للوعى الكاملِ ورغبةٌ فى تطبيق شعار الثورة (مصر للمصريين) .

ومع تقدم خطوات الثورة ، خطا معها الحِرفيون بعد أن أصبحوا على درجة من التيقظ ، فقد أحبوا عرابى وشغفوا به لأنه هو المخلص والمنقذ لهم ، ويسجل شاهد عيان عقب وقفة ٩ سبتمبر ١٨٨١ أنه قد " تزايد تساؤلهم عما فى صحف الأخبار وأكثروا من شرائها ، واضطر من لا يعرف القراءة من العامة إلى مصاحبة من يعرف القليل منها ، فكنت تراهم فى شوارع القاهرة ومصر القديمة جماعات وبينهم الرجل أو الصبىُ من صبيان المكاتب وهو يقرأ عليهم ترجمة لصاحب جريدة التيمس الإنجليزية أو لصاحب جريدة الديبا الفرنسية أو لغيرهما من صحف الأخبار الأجنبية وهم فى ضجة وحوقلة ، وعمَّ هذا الحال السوقة وأصحابَ الحِرف الدنيئةِ كالصباغين والزياتين والحلاقين ، وقد رأيت صبيا فى حانوت لرجل يبيع البَقْل وبيده صحيفة الأخبار العربية وأمام الحانوت خلقٌ من السوقة وهم مُحْدِقُون بالصبى وهو يقرأ عليهم"[٢٣].

وساهم الحرفيون فى المسيرة الثورية ، فنجد أنه من بين الوفـود التـى تكونـت ومثلت قوى مصر من أجل رفض المذكرة الأنجلو فرنسية (٢٥ مايو ١٨٨٢) وطلب عودة عرابى إلى منصبه كان هناك من ينوب عنهم ، أيضاً أقدمـوا علـى خطـوات عملية، فنرى شيخ الخياطين بالإسكندرية يتولى المساهمة فى عملية تختيم طائفته فـى هذا الصدد ويزيد بتسجيل المطالبة بعزل الخديوى[٢٤]. وعندما حضر درويـش باشـا مندوب السلطان العثمانى حمل الحرفيون لواء المعارضة لتلـك المذكـرة وللوجـود الأجنبى ، وأحاطوا بعربته وأغلقوا عليه الطريق فى ضجة شعبيةٍ قوميـةٍ ومظـاهرةٍ عنيفةٍ ، فكان منهم الحمَّارون وماسحو الأحذية صائحين (نصر الله ديـن الإسـلام ، أهلك الله دين الكفار ، أتاكم الموت يا كفار ، أتاكم الموت بحرق النار) ، وتبعهم بـاقى الحرفيين كل شريحةٍ على رأسها متعهدُها ، وصحب ذلك الدعاء لعرابـى والحـزب الوطنى[٢٥].

ومما لا شك فيه أنه كان لمثقفى الثورة دورُهم فى جذب هذه القوة للثـورة ، ولا ننكر فضل النديم فى إذكاء ذلك الحماس ، فقد كان لخطبهِ التى يُلقيها فى السـاحات الشعبية الأثر الكبيرُ فى هذا المجال ، حيث تواجد الحرفيون فيها ، وتعددت الحـوادث التى عبروا فيها عن وجودهم ، فعلى سبيل المثال أثناء وجود ثلاثةٍ من من الشـيالين على محطةِ سكة حديد بركة السبع ، علت أصواتهم بالدعاء لعرابى ، وسـرعان مـا تطاولوا على بعض الأجانبِ الواقفين على رصيف المحطة ، ورغم مـا حُـرِّرَ ضـد هؤلاء الشيالين ، فقد تم الإفراج عنهم[٢٦].

لقد كان الحرفيون تواقين لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وإقصـاء الظلم بعيداً عنهم ، ومن أجل ذلك قدموا ما لديهم من أجل نُصرةِ الثـورة ، وانتشـرت الخلايا الثورية، فعلى سبيل المثال نجد " محمد سليمان سائق الوابـور كـان مـهيجاً للأفكار فى السكة الحديد"[٢٧] ، وقد عُدَّت هذه تهمة وجهت له بعد هزيمة الثورة .

ولم يبخل الحرفيون على الثورة رغم فاقتهم ، فدفعوا بنفس راضيـةٍ الإعانـةَ الحربيةَ التى فرضت عليهم " كل صنايعى يدفع عشرة قروش"[٢٨] ، وكذلك أسهموا فى المجهود الحربى بتقديم ما يتفق مع أحوالِهم[٢٩].

واستناداً على وضعهم الجديد ، راحوا يتمردون على مرءوسيهم من الأجـانب، فقد سيطر عليهم الشعور بأن مِصرَ ستكونُ لهم وحدهم وما هو إلا وقتٌ قصيرٌ ويـنزحُ

الأجانب عن مصر ، فعلى سبيل المثال "يُضْرِبُ حمَّالو مصلحة خفر السواحل ببور سعيد عن العمل ويرفضون نقل البالات ولا يُبالون بأوامرِ رئيسهِم الخواجة فكارى ويجاوبونه بالقول : افعل ما تريد"[٣٠].

أما عن الاشتراك فى الحرب ضد الإنجليز ، فقد سجل الحرفيون صفحة طيبة من صفحات الكفاح الوطنى ، فواصل " عمال الورش والفابريقات العسكرية أشغالهم مع مزيد من الهمة والنشاط ليلا ونهارا"[٣١].

وعندما شرع فى إقامة الاستحكامات والتجهيزات الحربية "استحضر محمود فهمى البنائين والنجارين والمرخماتية والسباكين وباقى الصنايعية والورشجية"[٣٢]. واستطاعوا بكفاءة فنية أن يقوموا بالعمل على خير وجه .

وعمل الحرفيون على رفع الروح المعنوية للمصريين إبان الحرب "فالإسكافية والقهوجية والخياطين كانوا يطوفون بالشوارع مهللين يا لطيف يا جبار إهلك عسكر الكفار"[٣٣]، ومنع الخبازون الخبز عن الجنود الإنجليز ، وخبزوا ما يكفى القوات المصرية فقط رغم التهديدات التى وجهت لهم[٣٤].

وقد رأى عرابى إمكانية الاستفادة من تعبئة قوة الصيادين ، وخاصة فى المناطق التى يتوقع هجوم الإنجليز عليها ، وطبق ذلك على منطقة بحيرة المنزلة ، كما كان للصيادين دورهم فى تحصين طابيتى الجميل والديبة بدمياط[٣٥]. كذلك شارك حرفيو الإسكندرية فى الأحداث ، فساعدوا عساكر الطوبجية فى جلب المهمات والذخائر وخراطيش البارود والمفرقعات[٣٦].

ويذكر لنا أحد شهود العيان - الذى أطلق على الحرفيين تارة أصحاب المهن الحقيرة وتارة الغوغاء - القول : "خرجت الغوغاء من الحارات وانتشرت فى الأطراف واختلطت بالجنود وهم فى جلبة وصياح ، وتزاحموا على القلاع والحصون يريدون معاونة الجند ، فكان إذا هم الجندى بتصويب مدفعه نحو سفن الإنجليز هللوا وصاحوا ونادوا يا أهل بيت رسول الله، يا شيخنا يا أباصيرى ، يا سيدى ياقوت"[٣٧]. وبالطبع كان كل دعاء مقرونا بدعاء آخر يتضمن النصر لعرابى وجيشه .

لقد عبروا عما يجيش فى صدورهم من حبهم لقائد الثورة، فهو الذى يمتلك العصا السحرية التى سينالهم منها تغيير أحوالهم البائسة ، فلن يعودوا المعذبين فى الأرض ، وإنما سيصبح لهم الكيان الجديد فى ظل تلك الحياة التى أشرقت عليهم بنورها لتردد " لا ظلم بعد اليوم " .

الهوامش

(١) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، الطبعة الثانية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٣٣٤ .

(2) Cromier: The Earl of Modern Egypt , VOL.1, London , 1908 , p . 49.

(3) Egypt No 3 (1880) , Enclosure 13,Acting consul General Wolff - Mallet, Port Said , May 5 , 1880, p.11.

(٤) الوقائع المصرية ، ٢٣ فبراير ١٨٧٩ .

(٥) التجارة ، ٣٠ نوفمبر ١٨٧٨ .

(٦) الوقت ، ١٢ ديسمبر ١٨٧٩ .

(٧) أبو نظارة زرقاء ، ٤ أبريل ١٨٧٩ .

(٨) التنكيت والتبكيت ، ٢٤ ، ٣١ يوليو ١٨٨١ .

(٩) المحروسة ، ١٩ يناير ١٨٨٠ .

(١٠) الوطن ، أول فبراير ١٨٧٩ .

(١١) التجارة ، ١٨ نوفمبر ١٨٧٨ .

(١٢) الوقت ، أول أغسطس ١٨٨٠ .

(١٣) الكوكب المصرى ، ١٢ يونيو ١٨٧٩ .

(١٤) أبو نظارة زرقاء ، ٢٨ مارس ، ٤ أبريل ١٨٧٩ .

(١٥) التنكيت و التبكيت ، ١٩ يونيو ١٨٨١ .

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه ، ٢١ أغسطس ١٨٨١ .

(١٩) محفوظات الداخلية ، محفظة ٣٦ ، ١٣ مارس ١٨٨١ .

(٢٠) المصدر نفسه ، محفظة ٣٧ ، ١٣ يونيو ١٨٨١ .

(٢١) المصدر نفسه ، محفظة ٣٧ ، ٦ يونيو ١٨٨١ ، محفظة ٣٨ ، ١٥ يوليو ١٨٨١ ، محفظة ٣٩ ، ٢١ نوفمبر ١٨٨١ .

(٢٢) الوقائع المصرية ، ٢٠ أبريل ١٨٨٢ ، جلسة ٢٥ مارس ١٨٨٢ ، محفوظات الداخلية، محفظة ٤٣ ، ٢٦ أبريل ١٨٨٢ .

(٢٣) ميخائيل شاروبيم ، الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، الجزء الرابع ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢٤) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١٢٠ .

(٢٥) ميخائيل شاروبيم ، المرجع المذكور ، ص ٢٩٧ ، محافظ الثورة العرابية ، محفظة

١٠، دوسيه ١١٩.
(٢٦) محفوظات الداخلية ، محفظة ٤٣ ، ١٣ يونيو ١٨٨١ .
(٢٧) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٤ ، دوسيه ٣٢٣ .
(٢٨) المصدر نفسه ، محفظة ٤١ ، دوسيه ٢ .
(٢٩) الوقائع المصرية ، ١٣ أغسطس ١٨٨٢ .
(٣٠) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١٠ ، دوسيه ١٠٣ .
(٣١) الوقائع المصرية ، ١٥ يوليو ١٨٨٢ .
(٣٢) محافظ الثورة العرابية ، ، محفظة ٢ ، دوسيه ١٧٩ .
(٣٣) ميخائيل شاروبيم ، المرجع المذكور ، ص ٣٣٢ .
(٣٤) محافظ الثورة العرابية ، محفظة ١١ ، دوسيه ١٦٧ .
(٣٥) المصدر نفسه ، محفظة ٣ ، دوسيه ٤٥ .
(٣٦) محمود فهمى ، البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣١٢ هـ (١٨٩٤م).
(٣٧) ميخائيل شاروبيم ، المرجع المذكور ، ص ٣٠٤ .

الأمثال الشعبية مصدراً لدراسة الأعمال والحرف المصرية في القرن التاسع عشر

حسام عبد الظاهر

الأمثال الشعبية هى عبارات أدبية قصيرة تلقائية يتداولها النـــــاس وتعـبر عــن مواقف حدثت فى الماضى ، وتلخص تجارب هؤلاء الناس وفلسفتهم . وتعتبر الأمثـــال إحدى أدوات التعبير الشعبى مثلها فى ذلـــك مثــل الســير والحكايـــات ، والأغـــانى والمواويل، والنكت والنوادر ، والألغاز والفوازير . وهذه الأدوات جميعـــاً هـــى مــا اصطلح على تسميته بالفولكلور أو المأثورات الشعبية[١]. ولكن الأمثال تعتــبر أوســع فنون هذه المأثورات شيوعاً وانتشاراً وأكثرها دوراناً على الألسنة وثوباً للذاكرة[٢] .

وتصور لنا الأمثال الشعبية – بوجه عام – حياة الشعوب ؛ وهى لذلك تعد بمثابــة المرآة الصافية التى تنعكس عليها عادات وتقاليد الشعوب ، بل وتعطى صورة إجماليــة للمجتمع بجوانبه المختلفة . ومن هنا يمكن القول: إنها مصادر تاريخيـــة ذات طبيعــة خاصة .

وهذا القول ليس جديداً ؛ فقد أدرك بعض علماء الفولكلـــور الأهميـــة التاريخيـــة للفولكلور وأدواته المختلفة بما فيها الأمثال الشعبية ، وعلى سبيل المثال يقول الكزانــدر كراب: "الفولكلور علم تاريخى"[٣]، وعرف لورنس جوم الفولكلـــــور بأنـــه " دراســـة سيكولوجية للموروثات التاريخية "[٤] ، أما رايت فيرى " أن الفولكلور ينشد أن يســتكنه تاريخ الناس غير المدون "[٥] ، ويذكر يان فانسينا أن " المأثورات الشـــفهية مصـــادر تاريخية يمكن أن تمدنا بمعلومات جديرة بأن يعول عليها عن المـــاضى إذا اســتعملت بكل حذر يتطلبه تطبيق المنهج التاريخى على أى نوع من المصادر أياً كان "[٦] .

ومن المؤسف أننا لم نجد لذلك صدىً واضحاً بالنسبة لتاريخ بلادنا ، وإذا طبقنـــا ذلك على الأمثال الشعبية سنجد أن دراستها إما أن تكون جمعاً وتبويباً[٧] ، أو دراســـة أدبية واجتماعية[٨] ، ومن الباحثين من درس الأمثال وعينه علـــى علــم النفــس[٩] ، والبعض حاول أن يبحث عن الفلسفة الكامنة وراء الأمثال الشعبية[١٠] ، كما أن هنـــاك

البعض لم ينظر إلى الأمثال الشعبية المصرية إلا فى ضوء وسواس مخالفتها للثقافة العربية وأحكام الدين[١١] ... إلى غير ذلك من اتجاهات علمية أو غير علمية .

ومما سبق يمكن القول بأن: دراسة الأمثال الشعبية فى مصر لم تلتفت إلى الجانب التاريخى لهذه الأمثال التفاتاً مناسباً[١٢] ، وإن كان البعض قد مسه مساً خفيفاً أو مر عليه سريعاً، بالرغم من أن الأمثال الشعبية لا يمكن فهمها فهماً حقيقياً فى غياب المنظور التاريخى لها . وهذا المنظور التاريخى ينهض من كون المثل الشعبى وليد لموقف تاريخى معين كان هو الدافع وراء ظهور أو ترديد وانتشار المثل ، وليس صحيحاً أبداً ما يذكره البعض بقوله : " أما عن تحديد الزمان والمكان اللذين نشأ فيهما المثل فهذا لا فائدة وراءه "[١٣] ؛ فكيف لا يكون " لا فائدة وراءه " إن الأمر لا ينقصه حتى تتضح هذه الفائدة سوى تحديد الأسس والمنطلقات التى يمكن على أساسها التعامل التاريخى مع الأمثال الشعبية المصرية ، وهذه القضية ليست موضوعنا الآن فقد تناولناها تفصيلاً فى موطن آخر[١٤] . أما موضوع هذا البحث فهو دراسة تطبيقية تبين أهمية الأمثال الشعبية كمصدر تاريخى للأعمال والحرف المصرية فى القرن التاسع عشر .

والملاحظ على كتب الأمثال الشعبية فى القرن التاسع عشر[١٥] ما يأتى:

أولاً : معظمها تم تأليفه بعد الثورة العرابية ، ولعل ذلك مرجعه إلى تأثير هذه الثورة فى توهج الشخصية المصرية ؛ الأمر الذى دفع البعض إلى البحث والتفتيش فى كل ما يمكن من خلاله فهم طبيعة الشخصية المصرية .

ثانياً : كل الكتب مجرد جمع لنصوص الأمثال الشعبية ، وتفسيرها لغوياً ، دون التعرض لدراستها أو تحليلها إلا فى نماذج قليلة قام بها بوركهارت فى مجموعته .

ثالثاً : معظمها تم تأليفه عن طريق أشخاص من غير المصريين، ولعل عمر الباجورى هو المصرى الوحيد الذى وضع كتاباً عن أمثال القرن التاسع عشر .

رابعاً : كل الكتب تتصف بالاختيارية أو الجزئية فيما عدا مجموعة الباجورى، والتى ضمت نحو ثلاثة آلاف مثل (٣٠٠٠) وهو عدد ضخم جداً، بل إنه أكبر من مجموعة أحمد تيمور الشهيرة فى القرن العشرين – بعد ذلك – والتى بلغ عدد أمثالها ستة وتسعين وستمائة وألفين (٢٦٩٦) مثلاً.

خامساً : أن مجموعات أمثال القرن التاسع عشر – حتى مجموعة بوركهارت – حرصت في تجميعها للأمثال على ما يسمى الآن بالبحث الميداني؛ أي أنها جميعاً قامت بجمع الأمثال من أفواه المصريين ؛ وفى هذا الصدد يقول عمر الباجورى: – على سبيل المثال – إنه جمع مجموعته بمخالطة الشعب وجمع الأمثال الدائرة على ألسنة أهل البلاد المصرية(١٦) ، أما نعوم شقير فيذكر أنه قام بالتجول فى أنحاء البلاد ومازج الكثيرين من أهلها على اختلاف طبقاتهم ونحلهم، ثم ضمن كتابه مجموعة من الأمثال العصرية(١٧) .

ويمكن عن طريق هذه المجموعات المختلفة أن نضع أيدينا على الأمثال الشعبية التى رددها الناس فى مصر فى القرن التاسع عشر ، والأمثال بدورها تعطى لنا تصوراً شعبياً أو قراءة شعبية لأحداث المجتمع المصرى فى ذلك القرن ، وإذا ضربنا على ذلك مثلاً بالأعمال والحرف فإننا سنجد مجموعة كبيرة من الأمثال المتعلقة بأوجه النشاط الاقتصادى ، والتى تشكل فى مجموعها ما يمكن تسميته بالمنظومة الاقتصادية الشعبية ؛ حيث إنها تضم العديد من البنود والأفكار مثل صورة العمل والقيم المرتبطة به ، ورؤى الناس فى القضايا الاقتصادية ، كما أنها تلقى الضوء على مصادر الدخل الشعبى بتبيانها للعديد من أنواع الأعمال والحرف .

ويبين الملحق المرفق بهذه الدراسة بعض الأعمال والحرف فى القرن التاسع عشر والتى تناولتها الأمثال الشعبية ، وبطبيعة الحال ليست هى كل ما كان يوجد فى المجتمع المصرى من أعمال وحرف وعبرت عنه أمثالنا الشعبية ؛ فهناك أعمال كثيرة أخرى . ويكفى أن نقول: إن أمثال الفلاح والزراعة – على سبيل المثال – تستحق دراسة خاصة لكثرتها وشموليتها ، كما أن هناك الأعمال الرسمية وموقف الشعب منها. وكل ذلك لا يمكن التعرض له في بحثنا الصغير هذا ، ويكفى القول هنا: إن الأعمال والحرف متعددة تعدداً كبيراً(١٨) ، وهو ما حاولت الأمثال الشعبية أن تصوره وتعبر عنه .

وبخصوص الأعمال والحرف التى اخترناها مجالاً للدراسة فى ضوء الأمثال الشعبية فيمكن تقسيمها إلى عشرة أقسام رئيسية يحتوى كل قسم منها على العديد من الأعمال والحرف كما يلى :–

أولاً :أعمال التجارة مثل: الخضرية والجزارون والزياتون والسقاءون والعطارون

والفسخانية .

ثانياً : أعمال الصناعات المختلفة ، وهم يتوزعون كالآتى :-

١-عمال الصناعات الغذائية مثل : الخبازين والخلالين والطحانين والعصارين .

ب- عمال الغزل والنسيج مثل : الغزالين والخياطين والصباغين .

جـ عمال البناء مثل : ضرابى الطوب والبنائين والنشارين والنجارين .

د- صناعات أخرى مثل : صناعة الأحذية (الصراماتية) ، وصناعة الحديد (الحدادون) ، وصناعة الزجاج (الزجاجون) ...الخ

ثالثاً : أعمال الطب والحجامة : مثل الأطباء والحجامين والكحالين .

رابعاً : أعمال مرتبطة بالأوزان : كالكيالين والقبانية والعتالين .

خامساً : أعمال بحرية : كالرؤساء والنوتية والمراكبية .

سادساً : أعمال دينية : كالمؤذنين والمسحراتية .

سابعاً : أعمال النظافة : كالزبالين والسرباتية .

ثامناً : أعمال مرتبطة بالحيوانات : كالحمارين والجمالين .

تاسعاً : أعمال فنية : كالزمارين والطبالين والغوازى والمغنين

عاشراً : أعمال أخرى : كالشحاذين واللصوص والعاهرات .

والأمثال الشعبية فى تناولها للأعمال السابقة والعمل عموماً تتناول العادات والتقاليد المصاحبة لها ، كما تلقى الضوء على أخلاقيات المهن والصعوبات التى تواجه العاملين فيها ، وأيضاً تبين المواقف الشعبية من بعض هذه الأعمال .

ويمكن للدارس الذى يريد بحث حرفة ما أن يستقى بعض ما يتعلق بها من خلال الأمثال الشعبية ؛ وعلى سبيل المثال فإن من يدرس طائفة البحارة أو الذين يعملون بالبحر سوف يجد أن الأمثال تبين درجاتهم المختلفة، وعلى رأسهم (الريس) والذى يكون شخصاً واحداً (**المركب اللى فيها ريسين تغرق**) ، وشروط توليه لهذه المهنة والمتمثلة فى الخبرة والدراية الكبيرة بالأعمال البحرية (**الريس يجيب الريح من**

قرونه) . وبجانب (الريس) هناك النوتية والمراكبية ، وكل واحد منهم له عمله المحدد ولا توجد بينهم كثرة غير مبررة **(إن كترت النوتية غرقت المركب)** ، وكانت النساء أحياناً ما تصاحب الرجال فى البحر **(يركب بلاش ويغامز امرأة الريس)** ، وتُظهر الأمثال أن الصيد ليس وحده هو العمل فى الحر فهناك التجارة وتبين الأمثال تفضيل التصدير عن الاستيراد **(المركب اللى تودى أخير من اللى تجيب)** . وبجانب ذلك فإن الأمثال الشعبية تُظهر بعض السلوكيات السلبية لدى بعض عاملى البحر؛ كالبخل **(زى عزومة المراكبية من بعيد لبعيد)** مما قد يعكس وضعاً اقتصادياً ما لهذه الفئة ، وتشير الأمثال إلى بعض أخطار البحر كحركة الرياح غير المواتية أو الأمواج الشديدة **(تجرى الرياح بما لا يشتهى السفن)** و **(تضارب الريح والبحر قالت المراكب دى نوبة وقعت علينا)** .

والباحث الذى يقوم بدراسة طائفة السقائين يمكن أن يجد مادة معلوماتية معضدة له فى الأمثال الشعبية ؛ فسوف تبين الأمثال له وجود حارة خاصة بهذه الطائفة **(تبيع المية فى حارة السقايين)** وهو ما تؤيده الدراسات التاريخية والتى تذكر أن هذه الحارة هى كفر الشيخ ريحان القريب من باب اللوق بالقاهرة(١٩) .

أما من يدرس اللصوص فسوف يجد فى الأمثال الشعبية الكثير من المعتقدات الشعبية الخاصة باللصوص واللصوصية ؛ حيث تترجم الأمثال سلوكيات اللصوص مثل عدم التعدى على ممتلكات الحى الذى يقيمون فيه **(الحرامى الشاطر ما يسرقش من حارته)** وربما اتخذ كثير من اللصوص هذا المسلك حتى لا تحوم حولهم الشبهات وحتى يخلقوا ستاراً من السمعة الطيبة والتى تخفى وراءها أعمالهم اللصوصية فى الأحياء الأخرى . وتفرق الأمثال بين نوعين من اللصوص أحدهما يسهل معرفته وضبطه لتوتره وارتباكه **(الحرامى على رأسه ريشة)** و **(الحرامى مالوش رجلين)** وثانيهما من الصعب اكتشاف أمره لرباطة جأشه **(الحرامى يقتل القتيل ويمشى فى جنازته)** ، كما أن الكثيرين منهم على استعداد للقسم الكاذب طالما ينجيهم من العقاب ويجعلهم يغنموا حصيلة سرقاتهم المتنوعة **(قالوا لسراق الدقيق احلف قال لامرأته انخلى)** و **(قالوا لسراق العجين احلف قال لامرأته اخبزى)** وبشكل عام **(قالوا للحرامى احلف قال جاك الفرج)** .

ونختتم هذه النماذج بالحديث عن الشحاذين والذين تُظهر الأمثال الشعبية عملهم

بأنه يحتاج إلى دقة وتروٍّ وإتقان **(الشحاتة كيميا)** فهى كصنعة لا تتأتى إلا بالتدريب والتعليم والممارسة **(علمتك الشحاتة سبقتنى على الأبواب)** . وهناك بعض الأمثال التى تبين بعض المأثورات المتداولة فى أوساط الشحاذين **(إن ابتليت بالشحاتة عليك بالباب العالى)** ، وتُظهر الأمثال الطريقة التى يتبعها الشحاذون فى عملهم وهى الإلحاح المستمر والستجداء وإراقة ماء الوجه **(الشحات خرجت عنيه وصاحب البيت على مهله)** و **(اللى يعرف الشحات طريق بابه يا طول عذابه)** ، كما أن الأمثال تلتفت إلى الطبيعة النفسية للشحاذين وأنهم لا يمكن أن يتخلصوا من الشحاذة بسهولة لأنها طبع نفسى قد رُكب فى معظمهم **(جوزوا بنت الشحات تغتنى قالت حسنة يا ستى)** ، وأيضاً كثيراً ما يكره الشحاذون بعضهم البعض كنتيجة للمنافسة التى تنشب فيما بينهم **(شحات يكره شحات)** .

وهذه النماذج القليلة كافية للدلالة على أن الأمثال الشعبية تعطى لنا مادة علمية موازية للمادة الوثائقية والمؤلفة يمكن أن يُعَوَّلَ عليها فى الدراسة التاريخية .

ومن خلال الأمثال الشعبية المصرية فى القرن التاسع عشر وحديثها عن الأعمال والحرف من الممكن الخروج بعدة ملاحظات نجملها فى النقاط التالية :

أولاً : كثرة عدد الأعمال والحرف التقليدية البسيطة عن الصناعات الحديثة المتطورة فى أوساط العامة ، وهذا ما يبينه الملحق المرفق بهذه الدراسة ، وهذه الملاحظة أكدتها المصادر التاريخية فى القرن التاسع عشر ، وإذا تصفحنا قائمة الأعمال والحرف فى الخطط التوفيقية[٢٠] سنجد أن هناك بعض الأعمال الحديثة ولكن عدد المشتغلين بها قليل جداً قياساً بأعداد المشتغلين بالحرف والأعمال التقليدية ؛ ففى هذه القائمة نجد على سبيل المثال عدد الخراطين ٩٨ وعدد سباكى الرصاص ٢٥ فى حين نجد عدد المزينين ٨٣٦ والخياطين ١٢٣١ والحمارين ١٧٣٩ .

ثانياً : وجود المنافسات الحادة بين أهل المهن أو الأعمال الواحدة والتى تصل فى بعض الأحيان إلى حد الكراهية ، وهو سلوك طبيعى وإفراز مهنى يوجد فى كل العصور **(خلال ما يحب خلال)** و **(خباز ما يحب خباز)** و **(صراماتى ما يحبش صراماتى)** ...الخ .

ثالثاً : تمدنا الأمثال الشعبية بأسماء الكثير من الأدوات المستخدمة فى نطاق الأعمال والحرف كالحجر عند صانعى الزجاج **(حجر فى دكان إزاز)** ، والفوط عند الحمامين

(زى فوط الحمام كل ساعة فى وسط راجل) ، والنار عند الحدادين **(من جاور الحداد ينحرق بناره)** ، والشبكة لدى الصيادين **(قال يا صياد اصطدت ايه قال اللى فى الشبكة راح)** ، والقربة عند السقائين **(اللى يشيل قربة مخروقة تخر على دماغه)** ، و **(عمر التشفيت ما يملا قرب)** والطبلة والمزمار لدى الطبالين والزمارين **(طبل طبلك وزمر زمرك)** ، والغرة عند النجارين **(انت لزقة بغرة)** ...... الخ .

رابعاً : كشفت الأمثال الشعبية عن وجود نوعاً من التمايز الطبقى بين أهل الأعمال والحرف ؛ فبجانب الأعمال التى ينظر لها باحترام هناك أعمال أخرى محتقرة **(لا تصاحب بطال ولا حمار)** و **(اسمه عنبر وصنعته سرباتى)** .

خامساً : تشير الأمثال الشعبية على وجود بعض التقلبات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها مصر فى القرن التاسع عشر ؛ وهى لذلك توجه المصريين إلى أن العمل هو الملاذ الحقيقى والحصن الأخير أمام هذه التحديات، فالزمان لا تأمن غادرته **(إن مال عليك الزمان ميل على دراعك)** ، لذلك فعلى المصريين بذل كل الطاقة لتوفير لقمة العيش وعليهم أن يتحملوا ألوان الكد والعناء حتى يحصلوا عليها ، خاصة وأن القرن التاسع عشر شهد ازدياد النفوذ الجنبى وتدفق المنتجات الأجنبية ومنافستها للمنتجات المصرية[٢١] ، وربما كانت معاناة المصريين من ذلك هى التى جعلت المصريين آنذاك يرددون ذلك المثل الذى نجده فى كتب أمثال القرن التاسع عشر وهو **(ديار مصر خيرها لغيرها)** والذى يلخص مشاعر المصريين ومنهم العمال والحرفيون تجاه ما يجابه وطنهم من تَحَدٍّ اقتصادى خارجي .

سادساً : ونجد فى أمثال القرن التاسع عشر موقفاً صارماً من البطالة والبطالين ، وهو الموقف الذى يسير عبر منطلقات أربعة هى :-

١- التحذير من البطالة وعدم العمل **(خرا العمل ولا زعفران البطالة)** .

٢- مهاجمة البطالين والسخرية منهم **(انت زى الكلاب تحب الجوع والراحة)** و **(ايش انت فى الحارة يا منخل بلا طارة)** و **(لا هو نافع طبلة ولا طار)** .

٣- الدعوة إلى العزل الاجتماعى للبطالين **(لا تعامل بطال)** و **(اشتغل بجديد وحاسب البطال)** ؛ فالإنسان يتفاضل على غيره بعمله، ومن لا يعمل ينبغى عدم مصاحبته أو التعامل معه ، فهو لا يستحق ذلك ، وربما يكون هذا العزل

الاجتماعى سبباً فى أن ينصرف عن بطالته ويعمل عملاً مفيداً لنفسه ومجتمعه .

٤- الدعوة إلى العمل أياً كان نوعه (**العمل بالزيت ولا القعاد فى البيت**)؛ أى العمل ببيع الكيروسين أفضل من البطالة ، (**جنازة بطار ولا قعاد الراجل فى الدار**)؛ أى أن العمل بالندب فى الجنازات أشرف للمرء من جلوسه فى بيته دون عمل . بل إن الأمثال تدعو المصريين إلى السعى فى خلق فرص العمل حتى لو كانت وهمية ولا طائل من ورائها (**اللى عنده مال محيره يشترى حمام ويطيره**) .

ولا تقتصر نظرة المجتمع المصرى فى ذلك الوقت إلى العمل على أنه فقط الوسيلة الآمنة للمعيشة فى حياة مستقرة، بل أيضاً تؤكد على أن العمل فى حد ذاته وسيلة للكرامة الإنسانية والإحساس بالذات والاعتزاز بها والشعور بالمسئولية (**بدال ما أقول للعبد سيدى أقضى حاجتى بايدى**) و (**تخيط بسلاية ولا تخلى المعلمة تقول هات كراية**) ، وهو ما يؤكد موقف الإنسان المصرى من قدراته خاصة الاقتصادية منها ، ونجد فى الأمثال ما يدل على معنى ضرورة الاعتماد على الذات فى تحقيق الأعمال (**ما يمسح دمعتك إلا ايدك**) و(**احضر إردبك يزيد قدح**) و (**احضر محبوبك يزيد قيراط**) و (**الحجامة بالفاس ولا الحاجة للناس**) .

سابعاً : وترصد أمثال القرن التاسع عشر خطوات اكتساب الأعمال والحرف والتى يمكن تلخيصها فى عشر نقاط هى :

١- إدراك أهمية التعليم (**غلام عالم خير من شيخ جاهل**) و (**قيمة كل إنسان معرفته**) .

٢- اختيار مهنة واحدة للتعلم فـ (**صاحب بالين كداب**) .

٣- معاشرة أهل المهنة (**عاشر المغنى تغنى**) .

٤- التعلم خطوة بخطوة (**أول الرقص حنجلة**) .

٥- تدبير أدوات المهنة وهى لا تهم فى حد ذاتها ؛ بل المهم هو ما يفعله بهذه الأدوات (**الغزالة الشاطرة تغزل برجل حمار**) .

٦- التدريب المبدئى بدون أجر أو بأجر متواضع **(يتعلموا الحجامة فى رءوس اليتامى)** و **(يتعلموا البيطرة فى حمير الفقرة)** .

٧- التكرار المتواصل فى أداء الأعمال **(التكرار يُعلم الحمار)** .

٨- التعاون مع زملاء المهنة **(الإيد ما تصقفش لوحدها)** و **(القفة اللى لها ودنين يشيلوها اتنين)** .

٩- المشاورة مع أهل الخبر **(شاور أكبر منك وأصغر منك وارجع لعقلك)** .

١٠- مراعاة التسلسل المهنى والتخصص وتقسيم العمل **(أنا أمير وأنت أمير ومين فينا يسوق الحمير)** .

ثامنا : تلقى الأمثال الشعبية بعض الأضواء على التنظيم الداخلى للمهن والحرف فى القرن التاسع عشر، والذى كان يضم صبية ثم زملاء وعرفاء ثم المعلم أو الأوسطى[٢٢] ، وهذا الأخير لا بد أن يكون من أهل الخبرة والدراية الكبيرة **(دقة المعلم بألف)** ، وكانت الطائفة هى وحدة تنظيم المهن والأعمال والحرف ، وكل طائفة لها شيخها **(اللى ما لوش شيخ شيخه الشيطان)** ، وكان هذا الشيخ يتمتع بسلطات واسعة ، فكان يضع قواعد المهنة ويوقع العقوبات على المخالفين ويفض المنازعات فيما بين أهل المهنة كما كان يقوم بجمع الضرائب المفروضة على أصحاب مهنته ، وكان لهؤلاء الشيوخ نواب أو وكلاء يطلق عليهم نقباء ، وكان يختارهم حكام المدن التى يقيمون بها أو السلطة العليا[٢٣] ، وهو لذلك يتمتعون أيضا بنفوذ كبير **(يا بخت من كان النقيب خاله)** .

تاسعا : دعت الأمثال الشعبية المصرية العمال والحرفيين فى القرن التاسع عشر إلى الاستفادة من النصائح والعظات وخبرات السابقين موضحة أنه إذا التزم المصرى بها جنبته الوقوع فى كثير من الأخطاء المهنية ، كما أتاحت له التفوق والنبوغ فى عمله أو حرفته **(ان كنتم اخوات اتحاسبوا)** و **(السلف تلف والرد خسارة)** و **(اللى تغلب به العب به)** و **(قال له لا تبيع رخيص قال له لا توصى حريص)** و **(بع بخمسة واشترى بخمسة يرزقك الله من بين الخمستين)** ... إلخ. ومن المعروف أن الأمثال الشعبية فى حد ذاتها تمثل إحدى الطرق الشعبية لنقل الخبرة الحياتية من جيل إلى آخر ؛ فالأمثال تضع التجارب التى حصلها السابقون أمام الأجيال اللاحقة لكى تسير عليها **(قالوا**

لأولاد مصر تعرفوا الغيب بإيه قالوا بكثرة التجارب) .

عاشراً : هناك قضية اقتصادية هامة فى محيط الأعمال والحرف وهى قضية الرزق ، وقد أخذت هذه القضية حيزاً كبيراً فى الأمثال الشعبية التى رددها الناس فى القرن التاسع عشر ، والتى تقدم نظرة المصريين لهذه المسألة ورؤيتهم لأسباب الاختلاف فى توزيع الأرزاق بين الناس . ويمكن من خلال مجموعة الأمثال أن نتلمس وجود تيارين متعارضين تُعبر الأمثال عنهما؛ التيار الأول يرتكز على العامل الدينى والنواحى الغيبية فقط **(تجرى جرى الوحوش غير رزقك ما تحوش)** و **(ربنا يرزق العمال والبطال والنايم على صماخ ودنه)** و **(قيراط بخت ولا فدان شطارة)** ... الخ ، وهذه الأمثال وغيرها قد توهمنا بانتشار روح السلبية فى أوساط العمال فى ذلك الوقت ؛ حيث إن الاستسلام المطلق لهذه المعانى معناه أنه ما دام الرزق مقسوماً مسبقاً فإنه يمكن اعتبار ما يبذله الإنسان من جهد أمراً لا طائل من ورائه ، وبهذا فإن ذلك يعتبر مبرراً وحجة للفاشلين والعاطلين، وهذا الأمر غير صحيح فالمعانى السابقة لها مدلولاتها الجزئية خاصة وأن الأمثال الشعبية – كما ذكرنا من قبل – لا ترضى بالبطالة ، ولذلك أيضاً فإن هناك تياراً آخر تبينه الأمثال؛ وهو التيار الذى يفهم الرزق فهماً واقعياً ويصمم على أن الرزق يأتى بجهد الإنسان ولا يستحقه إلا من يعمل ويبذل الجهد ويكد من أجل الحصول عليه **(الرزق يحب الخفية)** و **(الرزق تابع للقدم)**؛ ويُفهم من ذلك أن هذا التيار يرى أن الرزق لا يُمنح كهبة من السماء ولكن لا بد من دفع المقابل له نشاطاً وحركة وعملاً مستمراً؛ أى أن هناك ترابطاً عضوياً بين جهد الإنسان فى عمله وبين استحقاقه للرزق والجزاء الحسن والذى يمثل ثمرة هذا العمل .

حادى عشر : تقدم الأمثال الشعبية بعض الإشارات التاريخية غير المباشرة لأوضاع الأعمال والحرف المصرية فى القرن التاسع عشر يمكن أخذها كأدلة ظرفية على الأوضاع التاريخية المقدمة لنا فى الوثائق وكتابات المؤرخين . وعلى سبيل المثال من المعروف أن القرن التاسع عشر قد شهد تدخلاً كبيراً من قبل الدولة فى أمور الطوائف الحرفية ، وظهر هذا التدخل فى صور أبرزها سياسة الاحتكار الجزئى التى اتبعها محمد على ، وأيضاً التدخل فى تحديد الأسعار ، والتدخل فى تعيين مشايخ الطوائف وعزلهم ... إلى غير ذلك من أمور(٢٤) . وقد قامت الأمثال الشعبية بترجمة هذه التطورات بإظهارها لمواقف المصريين فى مواجهتها ؛ فمن المصريين من ارتضى ذلك وأخذ يتودد إلى رجال الحكم سواء بالرشوة **(البرطيل شيخ كبير)** ، أو بالاتفاق

على نسبة من المكسب **(خباز ومحتسب)** و **(القبانى شريك المحتسب)** ، أو الرضا بأى عمل فى ظل الحكومة المصرية **(إن عدم الميرى تمرغ فى ترابه)** وهو الأمر الـــذى يؤكد مدى نفوذ الدولة فى الأوضاع الاقتصادية بدرجة جعلــت كثــيراً مــن العمــال والحرفيين لا يأمنون على حياتهم إلا بــالعمل الحكومــى أو التمســح فــى الأعمــال الحكومية. وأيضاً من مظاهر تدخل الدولة ما تذكره كتب المؤرخين من أنـــه فـــى ٩ يناير ١٨٩٠م صدر دكريتو (الباتنتا) والذى ألغى التزام التمرين الحرفـــى وأصبـــح لا يؤلف بين أفراد الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية ، كما ســمح هــذا الدكريتــو بحرية الحرف؛ أى حرية الأشخاص فى تعلم ما يريدون من أعمال وحرف[٢٥] ، وهــو الوضع الذى يترجمه المثل الشعبى بسخرية مريرة واستهزاء **(سبع صنايع فــى يــدى واسألوا عنى طبال وزمار وبياع لب ومغنى)** .

وفى نهاية هذه الدراسة يمكن الخروج بنتيجة مفادهـــا أن الأمثـــال الشـعبية تعمق لدينا الرؤية فى فهم صورة الأعمال والحرف فى مصر فى القـــرن التاســع عشر ؛ حيث إنها تقدم لنا رؤية العمال والحرفيين لأوضاعهم المختلفة ، وآرائـــهم وانطباعاتهم حول الأحداث التاريخية المرتبطة بأعمالهم والمؤثرة عليهم ؛ فالأمثال الشعبية تُعتبر فى مجموعها – فى ظل الإطار التاريخى لها – صـــورة تاريخيـــة صادقة للأعمال والحرف المصرية ، وهى صورة لم ترســـمها – علـــى الوجــه الأكمل – الدولة فى وثائقها ولا المؤرخين فى كتاباتهم ، بل رسمها أصحاب الشأن بأنفسهم ؛ ولهذا فمن الممكن التعويل عليها فى كتابة تـــاريخ الأعمـــال والحـــرف المصرية، واعتبارها مصدراً لأى دراسة فى هذا الصدد .

ملحق البحث
مختارات من أمثال الطوائف المهنية والحرفية فى مصر
فى القرن التاسع عشر

١- الأطباء

- اسأل مجرب ولا تسأل طبيب .
- طبيب يداوى الناس وهو عليل .
- عليل وعامل مداوى .
- لما يطيب العليل ينسى جميل المداوى .
- آخر الطب الكي .

٢- البحارة

- تجرى الرياح بما لا يشتهى السفان
- تضارب الريح والبحر قالت المراكب دى نوبة وقعت علينا.
- قال يا ريس عد موج البحر قال الجيات أكتر من الرايحات .
- الريس يجيب الريح من قرونه .
- النوتى فى حساب والريس فى حساب
- الريس يحبك امسح إيدك فى القلع
- المركب اللى فيها ريسين تغرق.
- إن كترت النوتية غرقت المركب .

٤- البياطرة

- جاءوا لينعلوا خيل الباشا فمدت الخنفسا رجلها .
- يتعلم البيطرة فى حمير الأكراد .
- يتعلم البيطرة فى حمير الفقرة .

٥- الجزارون

- الجزار ما يخافش من كتر الغنم .
- كل جزار كداب .
- صاهر كراشاتى جزار قال جا الخرا لباب الدار .
- الخروف يسبق أمه على المجزرة

٦- الجمّالون

- كل جمل وله جمّال .
- اللى يبيع الجمل ما ينقيش قراده .
- الجمل فى شئ والجمّال فى شئ .
- إما بالجمل أو بالجمّال أو بصاحب الجمل .
- حدش شاف الجمل ولا الجمّال.

٧- الحانوتية

- أنت مغسل وضامن جنة .
- قالت له يا حمّار أنا أبكى على عشقى وبلاى وامى تبكى على بكاى وانت تبكى ليه يا حمّار قال وانا أبكى على كراى .

١١- الحمّامون

- دخول الحمّام ماهش زى خروجه .
- زى فوط الحمّام كل ساعة فى وسط راجل .

١٢- الحواة

- الحاوى ما يسلم من الحيتان .

١٣- الخبّازون

- باتت جعانة وجوزها خبّاز .
- خبّاز ما يحب خبّاز .
- خبّاز ومحتسب .
- الرغيف المقمر للصاحب اللى يدور
- الرغيف اللى يلمع للصاحب اللى ينفع.
- أنا خابزة وعاجنة .

١٤- الخُضرية

- ضربوا بتاع البامة خرى بتاع الملوخية قال داهية وطبلت على الخضرية .
- ضربوا بتاع التوم خرى بتاع الكزبرة.

- زى المراكبية مـا يفتكروش ربنـا إلا وقت الغرق .
- زى عزومة المراكبية من بعيد لبعيد
- يركب بلاش ويغامز امرأة الريس .
- حلينا القلوع وارسينا وأصبحنا مثل ما أمسينا .
- المركب اللى تودى أخير من اللى تجيب .
- البحر ولاد .

٣- البناءون

- أنا أبنى وهو يهد .
- يا بانى فى غير ملكك يا مربى فى غير ولدك .
- البانى طالع والحافت نازل .
- يبنى قصراً ويهدم مصراً .

١٧- الخياطون

- زى الخياط كنراه تحت ...
- زى الإبرة تكسى الناس وهى عريانة .

١٨- الخيّالون

- كل فرس ولها خيال .

١٩- الراقصون

٨- الحجّامون

- الحجامة بالفاس ولا الحاجة للناس
- يتعلموا الحجامة فى رءوس اليتامى .

٩- الحدّادون

- بينه وبينه ما صنع الحدّاد .
- من جاور الحدّاد ينحرق بناره .
- ليس كل من سود وجهه قال: أنا حداد.

١٠- الحمّارون (الحمّارة)

- لا تصاحب بطال ولا حمّار .
- كل حمار وله حمّار .

٢٨- الشحّاذون

- الشحاتة كيميا .
- ان ابتليت بالشحاتة عليك بالباب العالى .
- شحّات يكره شحّات .
- الشحّات خرجت عينه وصاحب البيت على مهله .
- علمتك الشحاتة سبقتنى على الأبواب
- اللى يعرف الشحّات طريق بابه يا طول عذابه .
- جوزوا بنت الشحات تغنتى قالت حسنة يا ستى .

- ضربوا بتاع القرع خرى بتاع البادنجان قال داهية وطبلت على الجيران .
- مطرت على الملح غنى بتاع القلقاس .

١٥- الخلالون

- خلال ما يحب خلال .

١٦- الخمرجية

- خمرجى ما يحب خمرجى .

٣٥- ضرابو الطوب

- زى ضرابين الطوب يعدوا بالألوف ويتغطوا بالبروش .

٣٦- الطبّالون

- سبع صنايع فى يدى واسألوا عنى طبّال وزمّار وبياع لب ومغنى .
- طبل طبلك وزمر زمرك .

٣٧- الطحّانون

- انت لا لك فى الطور ولا فى الطحين.
- القمح يدور ويجى الطاحون .
- من الساقية للطاحون .
- الطحان ياخد حفان بحفان وربنا ياخد حصان بحصان .
- لسانه زى رقاص الطاحون .

٣٨- العاهرات

- ان كانت المية تروب القحبة تتوب .

- أول الرقص حنجلة .
- قال له ايش منعك من الرقص قال قصر الأكمام .

٢٠- الزبّالون
- زبّال الدنيا وقاد الآخرة .
- زبّال وفى ايده وردة .

٢١- الزجّاجون
- حجر فى دكان ازاز .

٢٢- الزمّارون
- يموت الزمّار وصباعه يلعب .
- طول ما انت طبّال وانا زمّار ياما تشوف من الليالى الملاح .
- زامر الحى لا يطرب .

٢٣- الزيّاتون
- العمل بالزيت ولا القعاد فى البيت .
- لو تاجر الفقير فى الزيت لمحا الله آية الليل .

٢٤- السرياتية
- اسمه عنبر وصنعته سرياتى .

٢٥- السقاءون
- باتت عطشانة وجوزها سقا .
- اللى يشيل قربة

٢٩- شيوخ الكتاتيب
- بعد ما شاب ودوه الكتاب .

٣٠- الصاغة
- الدهب يعوز النخالة .

٣١- الصبّاغون
- زى الصبّاغين تتناه على ضهر ايده.
- كل صبّاغ كداب .
- يموت الصبّاغ بحسرة المبلول .

٣٢- الصراماتية
- صراماتى ما يحبش صراماتى .
- قال اسمك ايه قال عنبر قال وصنعتك قال صراماتى قال خسرت الاسم بالصنعة .

٣٣- الصيّادون
- كل غزالة ولها صياد .
- العصفور يتفلى والصياد يتقلى .
- لو كان فى الحداية خير ما فاتت الصيادين .

٣٤- الصيارفة
- أعمى وعامل صراف .
- ما يدخل الدرهم الزغل الا على الصراف الشاطر .

- كلم القحبة تدهيك واللى فيها تجيبه فيك.
- القحبة الجوادة ما تحب لها قوادة .
- قحبة مدارية ولا حرة مبهرجة .
- تابت القحبة ليلة قالت ولا والى يمسك القحاب .
- ربنا يكفينا شر تاجر جديد وقحبة قديمة.
- الفواجر دموعها حواضر .

٣٩- العتّالون
- زى العتّال المشئوم ما ينكر الله الا تحت الحمل .

٤٠- العصّارون
- ما يجيب الزيت الا المعصار .

٤١- العطّارون
- صباح الفوّال ولا صباح العطار .

٤٢- الغزّالون
- من يعرف عيشه فى سوق الغزل .
- الغزّالة الشاطرة تغزل برجل حمار.

٤٣- الغنّامون
- غنّام ما يحبش غنّام .

٥٩- المكّاسون
- لا تصاحب القواص ولا المكاس ..

٦٠- المنجدون
- باتت عريانة وجوزها منجد

مخروقة تخر علـــى دماغه .

- تبيع المية فى حـــارة السقايين .
- عمر التشــفيت مــا يملا قرب .

٢٦- السمّاكون

- كل سمّاك كداب .

٢٧- السياس

- خلى العدس للسـياس .

٤٤- الغوازى

- اللى يحتمى بغازيـــة تحميه .
- الدنيا زى الغازيـــة ترقص لكل واحـــد شوية .
- زى حمار الغازيـــة يسمع الدربكة يـــهز وسطه .
- تمــوت الغازيـــة وكعبها يرقص .

٤٥- الفخارون

- لولا الكســورة مــا كانت الفاخورة .

٤٦- الفراشون

- الفراش الشاطر مـــا يحتاج مهماز .

٤٧- الفرّانون

- ادى عيشك للفــران ولو أكل نصه .

٤٨- الفسخانية

- زى سلام المـلوردى لبياع الفسيخ .

٤٩- القوّالة

- الصراف لما يفتقـــر يدور فـــى الدفـــاتر القديمة .

٥٤- اللصوص

- صار نقاب الغراير واعظ .
- الحرامى على راســه ريشة .
- جه نقبه على شونة .
- الحرامى الشاطر مــا يسرقش من حارته .
- زى الحرامى يقتـــل القتيل ويمشى فـــى جنازته .
- قالوا للحرامى احلف قال جـــاك الفـــرج علمتـك الســـرقة حطيت ايـــدك فـــى الخرقة.
- الحرامى ما لـــوش رجلين .
- قالوا لسرّاق الدقيـــق احلف قال لامرأتـــه انخلى .
- قالوا لسراق العجيـن احلف قال لامرأتـــه اخبزى .

٥٥- الماوردية

- زى سلام المـلوردى لبياع الفسيخ

٥٦- المزينون (الحلاقون)

- مزين فتـــح بـــاقرع استفتح .
- ان حلق جارك بـــل انت .

.

٦١- المنجمون

- لا تعطى المنجـــم علـــى دا فلوس .

٦٢- المهرجون

- دب لا يجلب ولا يجنب ولا يركب .

٦٣- المؤذنون

- على المؤذن أن يؤذن .

٦٤- النجّارون

- باب النجار مخلع .
- انت لزقة بغرة .
- الشاب لما يتدلع زى البـــاب المخلع

٦٥- النحالون

- اللى ياكل العســـل يصـــير لقرص النحل .

٦٦- النشّارون

- زى المنشار يـــاكل داخـــل وخارج .

▪ صباح الفوّال ولا صباح العطار . ٥٠- **القبّانية** ▪ النقل ورا يا قبانى . ▪ القبانى شريك المحتسب . ٥١- **القوّاصون** ▪ لا تصاحب القواص ولا المكّاس . ٥٢- **الكحّالون** ▪ من العجايب أعمش كحّال . ▪ جه يكحلها عماها . ٥٣- **الكيّالون** ▪ ما تم فولة مسوسة الا لها كيال أعور .	٥٧- **المسحراتية** ▪ سموك مسحر قال فرغ رمضان. ٥٨- **المغنون** ▪ عاشر المغنى تغنى . ▪ المغنى يغنى وكل حى على معناه يسأل . ▪ غنا بلا نقوط زى ميت بلا حنوط.	

الهوامش

(١)سلوين جيرنى شامبيون : أمثال الشعوب . ترجمة : أحمد مرسى . [ضمن] دراسات فى الفولكلور . تأليف : أحمد أبو زيد (وآخرون) . القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٢م ، ص٣٠٧

(٢)محمد قنديل البقلى : وحدة الأمثال العامية فى البلاد العربية . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨م ، ص ٦

(٣)الكزاندر كراب : علم الفولكلور . ترجمة : أحمد رشدى صالح . القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨م ، ص١٨ .

(٤)فوزى العنتيل : الفولكلور ... ما هو ؟ الطبعة الثانية . بيروت ، دار المسيرة ، ١٩٨٧ ، ص٤٦ .

(٥)فوزى العنتيل : المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

(٦)يان فانسينا : المأثورات الشفاهية . ترجمة وتقديم : أحمد مرسى . مكتبة الدراسات الشعبية — ٤٥ . القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ١٩٩٩م ، ص٣٤٦ .

(٧)انظر على سبيل المثال : فايقة حسين راغب : حدائق الأمثال العامية . الطبعة الأولى . القاهرة ، مطبعة أمين عبد الرحمن ، ١٩٤٣م ؛ أحمد تيمور : الأمثال العامية . الطبعة الأولى . لجنة نشر المؤلفات التيمورية . القاهرة ، مطبعة الاستقامة ، ١٩٤٩م ؛ وفاء الخناجرى : الأمثال الشعبية فى حياتنا اليومية . ط٢ . الإسكندرية ، منشأة المعارف ١٩٨٧م؛ سامية عطا الله : الأمثال الشعبية المصرية . ط٢ . القاهرة ، ١٩٨٧م ؛ عادل غريب : قاموس الأمثال العامية . ط١ . القاهرة ، مكتبة مدبولى الصغير ، ١٩٩٤م ... الخ .

(٨)إبراهيم أحمد شعلان : الشعب المصرى فى أمثاله العامية . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م ؛ عزة عزت : الشخصية المصرية فى الأمثال الشعبية، كتاب الهلال — ٥٦١ ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٦٧م .

(٩)فاطمة حسين المصرى : محاولة لدراسة الشخصية المصرية من خلال بعض مظاهر الفولكلور المصرى، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب — جامعة عين شمس ، ١٩٧٤م .

(١٠) محمد إبراهيم أبو سنة : فلسفة المثل الشعبى، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م .

(١١) أنور الجندى : أخطاء المنهج الغربى الوافد، بيروت ، دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٨٢م، ص٢٥٦ ؛ محمد كامل عبد الصمد : الأمثال الشعبية التى تخالف ما جاء فى نصوص الإسلام وروحه . الإسكندرية ، المركز العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧م .

(١٢) بعد الانتهاء من كتابة بحثنا هذا وبتصفح كتاب (الإنتاج الفكرى العربى فى علم الفولكلور) للأستاذ الدكتور / محمد الجوهرى (وآخرون) فى طبعته الأولى بالقاهرة سنة ٢٠٠٠ م ، علمنا بوجود دراسة للدكتور محمد رفعت عبد العزيز بعنوان (الأمثال مصدراً لدراسة التاريخ ، قراءة فى التاريخ المصرى والتاريخ السعودى) صدرت سنة ١٩٩٩م إلا أنه لم يتيسر لى الإطلاع على هذه الدراسة بعد .

(١٣) نبيلة إبراهيم : أشكال التعبير فى الأدب الشعبى، ط٢ . القاهرة ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٤م ، ص١٧٤ .

(١٤) لكاتب هذه الدراسة مقالاً (قيد الطبع) عن " تاريخية الأمثال الشعبية المصرية " .

(١٥) أهم كتب الأمثال الشعبية المصرية فى القرن التاسع عشر هو ما ذكرته الدكتورة عايدة إبراهيم نصير فى كتابها : الكتب العربية التى نشرت فى مصر فى القرن التاسع عشر ، والمطبوع بالقاهرة سنة ١٩٩٠م . وهى : جريين (مترجم) : مجموع حكايات وأغانى وأدوار وأمثال، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٨٨٦م ؛ محمود عمر الباجورى : أمثال المتكلمين من عوام المصريين . القاهرة ، المطبعة الشرفية ، ١٨٩٣م ؛ نعوم شقير : أمثال العوام فى مصر والسودان والشام، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٨٩٤م ؛ نصرى حنا فقير: التحفة الأدبية فى الأمثال الشعبية، القاهرة ، مطبعة العصر التاسع عشر ، ١٨٩٤م . ويمكن إضافة بعض الكتب الأخرى لمجموعة الدكتورة عايدة وهى: جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على، ترجمة : إبراهيم شعلان. ط٣ . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠م ، وهو كتاب قام مؤلفه بتأليفه سنة ١٨١٧م ؛ كرلوندبرج الأسوجى : الأمثال السائرة والأقوال الدائرة عند أولاد العرب، لندن ١٨٨٣م ؛ يوسف خانكى : مجموع أمثال عامية مصرية، القاهرة ، مطبعة البيان ، ١٨٩٧م .

(١٦) الباجورى : مصدر سابق ، ص٣ .

(١٧) نعوم شقير : مصدر سابق ، ص٤ .

(١٨) انظر : على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٠م ، ج١ ص٢٤٧ – ٢٤٨ ؛ عبد السلام عبد الحليم عامر:طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ – ١٩١٤، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م ، ص٢٩ – ٣٠

(١٩) أندريه ريمون : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة : زهير الشايب . القاهرة ، مؤسسة روزاليوسف ، ١٩٧٤م ، ص٩٩ .

(٢٠) على مبارك : مصدر سابق ، ج١ ص٢٤٧ – ٢٤٨ .

(٢١) انظر تفصيلات ذلك فى : عبد السلام عامر : مرجع سابق ، ص١٣٢ – ١٣٣ .

(٢٢) راجع : أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ط٣ . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٨م ، ص١٢ ؛ حلمى محروس : دراسات فى الحياة الاجتماعية فى مصر ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ١٩٧٧م، ج١ ص١٩ – ٢٠ ؛ رياض سوريال عطية : المجتمع القبطى فى مصر فى القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة القاهرة (د . ت) ، ص١٠٤؛ سمير عمر إبراهيم : الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢م ، ص٢٥ ؛ عبد السلام عامر : مرجع سابق ، ص١٤ وما بعدها .

(٢٣) عبد السلام عامر : مرجع سابق ، ص١٤ .

(٢٤) عبد السلام عامر : المرجع نفسه ، ص١٩١ وما بعدها .

(٢٥) رياض سوريال عطية : مرجع سابق ، ص١٠٤ ؛ عبد السلام عامر : مرجع سابق ، ص٢٨٦ .

النساء والطب والسلطة فى مصر القرن التاسع عشر

خالد فهمى

(ترجمة شريف يونس)

فى عام ١٨٢٥ وصل إلى القاهرة بناء على طلب والى مصر؛ محمد علي باشا، طبيب فرنسى من مرسيليا يدعى دكتور أنطوان بارثلمى كلوتAntoine Barthélemy Clot؛ ليضع نظاما طبيا للبلاد. وبعد سنتين نجح دكتور كلوت فى إقامة مدرسة طبية حديثة، ألحقت بها إسبتالية (مستشفى) جديدة مثيرة للإعجاب، كان هو أيضا الذى أنشأها، فى أبى زعبل فى الضواحى الشمالية للقاهرة، والتى نجحت بحلول أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر فى تخريج ٤٢٠ حكيما (طبيبا) ليخدموا جيش الباشا وأسطوله الكبيرين(١). وكانت الاسبتالية، التى سميت لاحقا اسبتالية قصر العينى (بعد انتقالها إلى مقرها الجديد فى جنوبى غربى القاهرة عام ١٨٣٧)، تهدف أساسا إلى علاج جنود جيش الباشا الضخم؛ أما السكان المدنيون فكانوا غالبا يعالجون فى الاسبتالية المُلكية (المستشفى المدنى) التى أنشئت فى عام ١٨٣٧، وكانت تقع فى حى الأزبكية، فى شمالى غربى القاهرة. وفى الإسكندرية كانت اسبتالية المحمودية التى أنشئت عام ١٨٢٧ تعالج جنود البحرية وعمال ترسانة الإسكندرية وعائلاتهم. وبالإضافة إلى إقامة المستشفيات وفتح ما يعتبر بكل المعايير مدرسة طبية مثيرة للإعجاب، أسس الباشا وكبير مستشاريه الطبيين نظام تطعيم ضد الجدرى على مستوى مصر كلها، وأدخلا العناية الطبية المجانية لسكان المدن، واضطلعا، بعد إقامة مطبعة حديثة، بمشروع طموح لترجمة أكثر من خمسين عنوانا طبيا من مختلف اللغات الأوربية إلى العربية(٢).

وتعتبر مدرسة القابلات إحدى أكثر المؤسسات الطبية العديدة التى شهدتها مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر إثارة للاهتمام. فقد أقيمت عام ١٨٣٢ بهدف تعليم بعض الشابات بعض أسس الطب الحديث. وأثناء سنوات الدراسة الست، كانت السنتان الأوليان تركزان على محو الأمية العربية، تليهما أربع سنوات من التدريب المتخصص فى المجالات التالية: الولادة، العناية بالأم قبل الولادة وبعدها، تضميد

الجروح، الكى، التطعيم، التشريط، الحجامة، ووضع العلقات، بالإضافة إلى التعرف على معظم الأدوية شائعة الاستعمال وتحضيرها. وعلى ذلك لم تتلق هؤلاء الطالبات العلم فى مجال التوليد وحده على عكس ما يوحي اسم المدرسة، وإنما تلقين أيضا المعارف الأساسية للطب الحديث. وكان هذا سببا كافيا عند لافرن كونكي LaVerne Kuhnke، المؤرخة الرائدة فى هذا الموضوع، لأن تطلق عليهن لا دايات، مثل القابلات التقليديات، وإنما حكيمات، أى طبيبات[٣]. وتواصل كونكي قائلة: إن المدرسة جديرة بالثناء أيضا لأنها كانت "أول مؤسسة تعليم حكومية للنساء فى الشرق الأوسط"[٤]. وفوق ذلك إذا قارنا بين وضع تلك المدرسة ونظيراتها المعاصرة فى أوربا سنجد أن المقارنة فى صالحها إلى حد كبير. فعندما كان الرجال (خصوصا فى إنجلترا وفرنسا) يحلون تدريجيا محل النساء فى مهنة الطب، بحجة أنهن ضعيفات، وغير كفء للخدمة الطبية، أو أنهن، خصوصا فيما يتعلق بالقابلات، يشكلن طبقة دنيا من ممارسى المهنة[٥]، كانت مدرسة القابلات المصرية توفر للنساء الفرصة لتعلم العلوم الطبية الحديثة، وليكنّ جزءا من النظام الطبى الذى ترعاه الدولة.

كان الجانب الطليعى للمدرسة مثيرا لإعجاب كل الرحالة الأوربيين المعاصرين؛ فالأمر لم يقتصر على أنهم وجدوا النساء المصريات غير معزولات فى أجنحة الحريم، ولكن رأوهن يعملن فى مؤسسات الصحة الحديثة. فمثلا تأثر أحد هؤلاء الرحالة،الدكتور ويلد Wilde، وكان زميلا لكلية الجراحين الملكية فى أيرلندا، بأن محمد علي "ليس مشغولا فحسب بحياة جنوده ورعاياه، ولكن حتى بأدنى النساء فى أملاكه... فقد أوجد مرة أخرى قابلات من النساء فى مصر"[٦]. وأبدى رحالة آخر إعجابه بالسماح له بدخول المدرسة وبأنه وجد "عالما، طبيبا مسلما، يدرس النساء- إنها ثورة حقا. وحين يرى المرء هذا، يبدو مُهمًا أن نضيف أن الطالبات لم يبد عليهن الحرج على الإطلاق لبقائهن بوجوه سافرة، حتى فى وجود أوربيين كانت رءوسهن محاطة ببساطة بحجاب من الشاش الأبيض يغطى الذقن وينساب برشاقة على الكتفين"[٧]. ويصعب ألا يلاحظ المرء أن الرحالة الأوربى فى هذه الحالة لم يكن مشمئزا من الحجاب، الذى كان أحد الموضوعين النمطيين اللذين كانا يبرزان دائما فى كتابات الزوار الأوربيين للشرق الأوسط فى القرن التاسع عشر (أما الموضوع الآخر فكان، بالطبع، الحريم). وتجرى الحجة المقدمة ضمنا فى هذا الوصف الموحى، وإن كان مختصرا، لمدرسة القابلات فى أوائل أربعينيات القرن التاسع

عشر، على النحو الآتى: كان من أثر التعليم الحديث الذى تلقته هؤلاء النساء، أنهن تنورن، ولم تستطع مؤسسة الحجاب التى عزلتهن وساعدت على وضعهن فى موضع أدنى أن تقاوم ضغط الحداثة: فالحجاب الآن "ينساب برشاقة" وسرعان ما سيُنسى. فالحجاب لا يبدو هنا وكأنه يحجب الوجه ويمنع الرؤية والضوء، وهو الوصف الاستشراقى الغالب فى كتب الرحالة الأوربيين، وإنما هو "يحيط" بالرأس ويضفى الطهر على هذه الشخصيات الجميلة، مثل الهالة فوق رءوس الملائكة والقديسين. والرسالة واضحة: الدين والخرافة والعادات القديمة لا تستطيع أن تكون ندا لقوة إغراء العلم الحديث.

وفوق ذلك لم يتمالك المؤرخون الأحدث أنفسهم من الإعجاب بالمدرسة؛ فأميرة سنبل رحبت بها بوصفها "واحدة من أكثر إصلاحات محمد علي جدارة بالتقدير"(٨)، واعتبرتها ليلى أحمد بأنها توضح مدى تنور نظام محمد علي، بسبب "تفتحه وقبوله لوجود نساء يدرسن موضوعات أوربية"(٩). لقد رؤى حقا أن هذه المدرسة قد غيرت بشكل حاسم وضع النساء المصريات بطريقة جعلتهن أكثر استعدادا من النساء الأخريات فى الشرق الأوسط للمطالبة بتحررهن. وتتعجب ندى توميش من هذه التجربة قائلة: "ألم تكن هذه الغزوة لمجالات تتجاوز تلك المقصورة بشكل تقليدى على [المرأة المصرية]، عاملا كبح تراجعها إليها؟ ألم تكسر تلك الرابطة الضعيفة التى تربطها باختصار بالحياة، تاركة خلفها شعورا بالحنين يفسر لماذا كنت المرأة المصرية أول امرأة فى العالم العربى تدعى أن لها حقوقا فى العمل وفى الحياة العامة والسياسية، بعد حوالى نصف قرن من الاستقلال الأكبر؟"(١٠).

على هذا النحو جرى النظر إلى هذه المؤسسة ودراستها؛ أى كمثل على المشروع المتنور الذى منحته حكومة إصلاحية لساكناتها المعزولات من النساء. فمجازات النور والرؤية والتنوير المصحوبة بإدخال العلم الحديث فى مقابل الحجاب والدين والخرافة وفيرة فى الأدبيات المكتوبة عن هذه المدرسة، مثلما هى الحال بالطبع بشأن كل المؤسسات التى استحدثها محمد علي "المستنير". فى هذا البحث أتحدى هذه الرؤية الإيجابية الحداثية التى اعتنقها عامة المراقبين المعاصرين والمؤرخين اللاحقين على السواء بشأن هذه المدرسة. فبالاعتماد على وثائق المدرسة المحفوظة فى دار الوثائق القومية بالقاهرة، سأطرح مجموعة منظمة من الأسئلة بشأن أدائها اليومى، ستمكننا فيما آمل من أن نفهم بوضوح أكثر طبيعة وغرض

إنشائها، وتأثيرها على طالباتها اللائى التحقن بها، وأثرها على المجتمع ككل. وبصفة خاصة سأثير الأسئلة التالية: ما ظروف التحاق هؤلاء الفتيات ودراستهن بالمدرسة؟ وما المشكلات اللاتى واجهتهن عند تخرجهن فى تولى مناصبهن وأداء مهامهن؟ وماذا كان رأيهن هن أنفسهن فى هذه "التجربة" ككل وفى دورهن فيها؟ وأخيرا: ما الذى تخبرنا به هذه المؤسسة عن إدخال "الإصلاحات" الحديثة على المجتمع "التقليدى" - أى الإصلاحات التى كانت موجهة للنساء والتى كان من شأنها، حسب الرواية التقليدية عن هذه المدرسة، أن تحسن وضع المرأة فى المجتمع؟

فبدلا من أن نرى فى هذه المدرسة مجرد مؤسسة استعملتها الدولة لنشر التعليم الحديث بين النساء المصريات، أو تحسين وضعهن في المجتمع، أو حسب رواية أخرى، القول بإنها كانت مجرد مؤسسة أخرى استخدمتها الدولة لنشر نفوذها والسيطرة على السكان، يوضح هذا الفصل أن مدرسة القابلات، وكل المؤسسات الصحية بالطبع، كانت مواضع للصراع، دارت فيها معارك مختلفة عن "الحداثة" و"العلم". ففى سياق مدرسة القابلات وطالباتها، وبالمثل فى سياق أى من مؤسسات محمد علي "الحديثة" الأخرى، كان يتم تفنيد وتحدى الأفكار المختلفة بشأن "التحديث" و"الإصلاح" و"التنوير"؛ وفيها أثيرت قضايا من قبيل مكانة المرأة الطبيعية فى المجتمع، وآراء رجال الدين بشأن التغيرات التى كانت مصر تشهدها، والوضع النسبى لمختلف الجماعات الاجتماعية والإثنية فى مصر . يبين هذا الفصل، بدراسته عن قرب لمؤسسة كانت فى مقدمة عملية "التحديث" المثيرة التى شهدتها مصر القرن التاسع عشر، أن أكثر الناس ارتباطا بهذه المؤسسة، أى خريجات مدرسة القابلات، لم يكنّ فقط موضوعات للانضباط وسيطرة الدولة، وإنما كن أيضا ذواتا واعية استفدن بشكل ملحوظ من الفرصة التى منحت لهن لتحسين وضعهن فى المجتمع.

العلم وإنشاء الأمة المصرية

ومع ذلك ربما كان من المفيد أن نتتبع أصول الرؤية التقليدية لمدرسة القابلات قبل أن ندرسها عن قرب فى أدائها اليومى. من المثير للاهتمام أن أحد هذه المصادر يتمثل فى تصريحات محمد علي ذاته لزواره الأوربيين. كان هؤلاء الرحالة الأجانب تواقين لإضافة المزيد من الحيوية على رواية جولتهم الشرقية، الغرائبية أصلا، بزيارة "العنكبوت العجوز فى عرينه"، وهو الوصف الذى منحه رحالة بريطانى للقاء، الذى كاد يكون شعائريا، بالباشا فى قلعته فى القاهرة(11). كان الباشا، المستميت من

ناحيته فى التأثير على الرأى العام فى أوربا وتحسين فرصه فى إجبار السلطان العثمانى على منحه الحكم الوراثى لمصر، يستخدم هؤلاء الرحالة فى إطار سعيه لتصوير نظامه كنظام مستنير وغير مستبد، يعمل على إدخال الأفكار الجديدة فى ولايته بينما تعانى الأراضى المركزية فى الدولة العثمانية من التعصب الأعمى والخرافة. ولما كان واعيا بأنه ليس من حقه أن يعين وكلاء سياسيين (سفراء أو قناصل) فى العواصم الأوربية: لأنه كان عمليا وقانونيا مجرد والٍ لولاية عثمانية، لم تتوفر له سوى أدوات قليلة متاحة لتحقيق مشروعه فى التأثير على الرأى العام الأوربى. وتتمثل إحدى تكتيكاته فى إخراج زيارات السائحين الأوربيين له بشكل مسرحى، وبالتالى يتحكم بمعنى ما فيما يكتبونه عنه[١٢]. وترجح الكتابات التى خلفها هؤلاء الرحالة أنه قد نجح غالبا فى استخدامهم فى هذا الغرض. انظر مثلا الرواية التالية عن مقابلة منحها للسير جون باورنج John Bowring، وهو "خبير" بريطانى أرسله اللورد بالمرستون Lord Palmerston، وزير الخارجية البريطانى، لمصر ليعد تقريرا عن الأوضاع المالية للباشا وعن حكومته، ولكنه أقام أيضا علاقة صداقة حميمة للغاية مع الباشا العجوز: "لا تحكم عليَّ بمعيار معرفتك، قارن بينى وبين الجهل المحيط بى... لم أجد سوى القليلين ليفهمونى ويقومون بما آمرهم به... لقد كنت وحيدا تقريبا فى معظم فترات حياتى"[١٣]. كيف يستطيع المرء أن يقاوم التأثر بهذه التصريحات البارعة التى يكشف فيها الباشا عن نفسه كمصلح عظيم يعانى الوحدة، نادرا ما فهمه شعبه، ولكنه مصمم مع ذلك على دفع بلاده إلى "الحداثة"؟ لقد انتشل البلاد، التى وصل إليها حين كانت تترنح على شفا الانهيار والبؤس، من حافة الفوضى الشاملة وحاول برباطة جأش وبانتظام أن يحدِّثها. إن ما يعنينا هنا هو إشارته إلى العلم الحديث فى تبرير منصبه فى مصر وفى الرد على النقد الأوربى لحكمه وتمرده المثير للجدل على السلطان العثمانى.

ومن المثير للاهتمام أن محمد علي، فى محاولته للتأثير على آراء هؤلاء الزائرين الأجانب (بل والتحكم فيها)، وصل هو وكبار موظفيه إلى أقصى حد لتقديم المؤسسات المختلفة التى يفحصها هؤلاء الزوار بأفضل شكل ممكن، تماما مثلما يفعل الموظفون المصريون فى عصرنا هذا عند حلول الزيارات "المفاجئة". فمثلا كتبت شورى الأطبا (إدارة الصحة) لديوان الجهادية، الذى يشرف على أنشطتها إداريا، قائلة:

"ان اسبتالية قصر العينى ربعها الآن بغير بنا وهذه الربع معد لعمل اجزلخانة

الاسبتالية وما يتبعها ومطبخ الاجزاخانة الموجود الآن عمل وقتـــا [أى مؤقتـــا؟] وضيق جدا ومتعرض لجميع الاهويا والتراب لكونه فى حوش صغير فحبذا هــذا المكان غير كافى ومتعب وعديم الانتظام حتى اننا لم عند[نا] جراءة لتوريته الـــى السواح"[١٤].

وفى خطاب آخر كتب ديوان تفتيش صحة المحروسة (أى القاهرة) إلى ظبطيـــة مصر (شرطة القاهرة) لتخبرها أنه أثناء جولة تفتيشية فى شوارع المحروسة

"وجدنا تمن [أى حى] الازبكية أوسخها كليا ... مع ان مقتضى [أى من الأولـــى] أن يكون هذا التمن أنظف من خلافه لوجود ديوان ضبطية طرفكم به ولوجـــود ساير القناصل الافرنك والاوروباويين فهذا المناسبة لازم يكون نظيـــف نظافـــة عظيمة زيادة عن خلافه كما لا يخفـــى علـــى حضرتكـم...فالرجـــا مجـــازاة [المسؤولين عن هذه القذارة] ادبا لـــهم وعـــبرة لغـــيرهم ... ســـيما وأن ســـاير السواحين دايما بالمرور بجهات هذا التمن فبالملاحظة علـــى [أى إذا رأوا] تلـــك الوساخة الموجودة به فيصير معلومهم ان ساير جهات المحروسة بهذه المناســـبة وهذا لا ترضوا به سعادتكم"[١٥].

وفى خطاب ثالث كتبت شورى الأطبا إلى ديوان المدارس تؤيـــد طلـــب أحـــد مدرسى مدرسة القابلات لتوفير إحدى المعدات المهمة التى تفتقر إليها المدرسة. وفـــى هذا الخطاب قالت شورى الأطبا إن طلبه ضروري "ليس فقط لشـــدة لزومـــه لفـــايدة التلامذة بل أيضا التميز للمدرسة نفسها التى تعود منها فوايد عظيمة علـــى الأهـــالى سيما وإن جميع السواح المعتبرين يتوجهوا اليها لمعاينتها..."[١٦].

ويبدو أن هذه الإعدادات البهرة كانت قد أتت أكلها: نظرا لأن الســـجلات تبيـــن وجود شكاوى مستمرة من الأداء الواقعى للمؤسسات الطبية المختلفة، بينمـــا وصـــف الكتاب الأوربيون المعاصرون الاسبتاليات كما لو كانت بلا نواقـــص. انظـــر مثـــلا وصف اسبتالية قصر العينى كما كتبه الدكتور ويلد، الذى سيق والتقينـــا بـــه وهـــو مسحور بجهود الباشا لتعليم "أدنى النساء فى أملاكه". كانت زيارته لقصر العينى فـــى ٢٧ يناير ١٨٣٨: "كان معى خطاب يقدمنى لكبير المرافقين الطبيين، دكتور برونـــر Prunner، فزرت فى ذلك الصباح الاسبتالية العسكرية والكلية الطبية فى قصر العيـــن [كذا]... هذه المؤسسة الرائعة، وهى بلا جدال الأفضل تأسيسا، والمؤسسة التى تقـــدم،

من بين العديد من التحسينات الجديدة فى مصر، أقوى برهان على إنسانية وليبرالية الباشا، [فهى] تقع وسط أفضل الحدائق الساحرة... ولا يسعنى سوى أن أقول إنها أكثر المؤسسات الطبية التى زرتها على الإطلاق نظافة وتنظيما وكفاءة فى الإدارة"[١٧].
إننى أقتبس من ويلد هنا وأضع طبعته عما رآه إلى جانب الخطابات التى كتبها موظفو الصحة التى تلمح إلى إمكانية أن زيارته ربما كانت معدة سلفا للتحذير من استخدام روايات الرحالة بشكل غير نقدى ونحن نصيغ رؤانا لمدرسة القابلات. وبصفة أعم، أهدف إلى الإشارة إلى أن رؤيتنا للباشا العظيم قد شكلها الباشا ذاته إلى حد كبير. فالأمر يبدو كما لو أن الباشا قد نجح فى إملاء سيرته الشخصية حتى بعد وفاته. مرة أخرى، كان "العلم" هو ما لجأ إليه الباشا ليؤثر على رؤية زواره الأوربيين لحكمه وحكمهم عليه. لقد ترك لنا هؤلاء المحاورون من الزوار الأوربيين "شهادات عيان" عديدة عن الباشا وحكمه المستنير، علينا أن نقرأها بعناية، لا أن نقبلها بشكل غير نقدى على نحو ما فعل بعض كتاب سيرته[١٨].

ويمكن تتبع مصدر آخر لهذه الرؤية لتنوُّر الباشا فى كتابات معاصريه المصريين، خصوصا هؤلاء الطلبة الذين أرسلهم "ليروا بأعينهم... كيف ولماذا يتفوق علينا [الغرب]"[١٩]. فقد أوفد ما يزيد على ثلاثمائة طالب للدراسة فى أوربا (فى فرنسا فى أغلب الأحوال) منهم حوالى خمسون طالبا أرسلهم لدراسة الطب، وبعد عودتهم بدأ البعض منهم فى ترجمة الكتب من اللغات الأوربية ونشر المعرفة التى تلقوها فى أوربا بين زملائهم المصريين الذين أصبحوا يدرسون آنذاك فى اسبتالية قصر العينى المتوسعة. فهؤلاء الأطباء الشبان الذين اختارهم الباشا بعناية لم يكن لديهم أدنى شك فى أن محمد علي هو صاحب الفضل فى إدخال الطب الحديث فى مصر. فإذا كان الباشا يريد أن يصور نفسه كمستبد مستنير، فإن هؤلاء الطلبة الذين أرسلهم إلى أوربا كانوا يفضلون أن يعتبروه نبيا شغوفا بتحسين أوضاع شعبه بحكمته وبصيرته وعزيمته. انظر مثلا كتابات أحمد الرشيدى، أحد هؤلاء الطلبة، الذى أرسل إلى فرنسا عام ١٨٣٢ بعد أن أنهى دراسته فى قصر العينى، فقد كتب بعد عودته إلى مصر أن علم الطب "كان قد اندرس رسمه وانمحى من بلادنا أثره ووسمه... حتى منَّ الله على تلك البلاد بأعظم الوزراء على سطح البسيطة مشرقا ومغربا... فخر الوزراء الأماجد محمد على... فعزم أبقاه الله على احياء ما اندرس هنا من العلوم"[٢٠]. وأخيراء أخذ الحكيم (الطبيب) ذاته على عاتقه مهمة ترجمة كتاب عن

الولادة والوضع للاستخدام فى مدرسة القابلات الجديدة[٢١].

لم يكن خطاب العلم والحداثة والتنوير منحصرا فى محمد على ومحاوريه الأوربيين وطلبته المصريين: فالمؤرخون من المدرسة الوطنية فى سعيهم المتواصل لإيجاد أباً مؤسساً للأمة المصرية صوروا الباشا العظيم فى صورة هذا النوع من القادة. لم يكن "مؤسس مصر الحديثة"، إذاً، مجرد شخصية مألوفة لدى المؤرخين البريطانيين لأنه يذكرهم بمهمتهم الحضارية فى الهند[٢٢]، أو المؤرخين الفرنسيين الذين رأوا فى سيرته امتدادا منطقيا لما خلّفه نابليون ولم يكمله[٢٣]، فالمؤرخون المصريون أيضا اعتبروه بطلا وطنيا حقيقيا صمم على تخليص مصر من نيرها العثمانى، واستخلاص البلاد أيضا من قبضة السيطرة الأوربية، والبريطانية خصوصا[٢٤]. غير أن تدابيره لتصميم برنامجاً حديثاً للصحة العامة هو الذى يعتبر – خصوصاً – أعظم إنجازاته؛ لأن به "أخذ الطب الحديث يتغلغل فى غمار الريف، فكان أكبر عامل على تبديد سحب الجهل التى خيمت على البلاد قرونا طويلة"[٢٥]. وبالمثل اعتبرت أميرة سنبل مدرسة قصر العينى "أكثر من مجرد مؤسسة أكاديمية إضافية... فقد لعبت دورا مركزيا فى خلق مهنة طبية فى مصر، و... أصبحت بذلك تمثل مركز حضارة قدر لها أن يكون لها أثر تنويرى على البلاد ككل"[٢٦].

أصول مدرسة القابلات

بدلا من أن نعتبر إقامة مدرسة طبية حديثة عام ١٨٢٧، أو مدرسة القابلات بعدها بخمس سنوات، "مركز حضارة" ساعدت على " تبديد سحب الجهل التى خيمت على البلاد قرونا طويلة"، سأحاول فى الصفحات القليلة اللاحقة أن أضع "تجارب" الباشا هذه ضمن سيرته العسكرية الأشمل. فقد كانت إقامة جيش وأسطول ضخمين فى وقت مبكر كالعشرينيات من القرن التاسع عشر (وصل عدد القوات المقاتلة إلى الذروة بعد عقد، فبلغ رقما مذهلا هو ١٨٠ ألف مقاتل) هى التى دفعت الباشا للاضطلاع ببرنامج إصلاح طبى مكلف ومثير للخلاف. فقد أدرك الباشا أن خلق جيشاً قائماً على التجنيد يستتبع جمع وتدريب عشرات الآلاف من المجندين فى معسكرات محروسة بإحكام وتعليم آلاف الطلبة فى مدارس عسكرية لا تقل ازدحاما، وهى أفعال تشكل بحد ذاتها خطرا صحيا معتبرا، لأسباب ليس أقلها أهمية أن مصر كانت عرضة لزيارات متكررة من وبائى الطاعون والكوليرا[٢٧].

ولا يقل عن ذلك أهمية الاهتمام بحجم القوة المقاتلة المحتملة، والذى تعاظم مع تزايد تواتر أوامر التجنيد والسخرة[٢٨]. وبصفة خاصة، فيما يتعلق بالقضية محل البحث هنا، مسألة ارتفاع معدل وفيات الأطفال بسبب الجدرى ووفاة الأطفال حديثى الولادة. وكان يُعتقد أن كلا الأمرين يمكن التعامل معه بكفاءة إذا ما أولى الاهتمام الكافى لتكوين فريق من النساء اللائى يعملن حكيمات للصحة. كان كلوت بك يشارك معاصريه فى تحاملهم على الدايات التقليديات، وكان يعتبرهن وحدهن مسئولات، بممارساتهن الخرافية غير العقلانية، عن عدد كبير من حالات الولادة المتعسرة ووفاة عدد كبير من الأطفال حديثى الولادة كل عام. وكان يأمل فى أن يوفر فتح مدرسة للقابلات الفرصة لاستبدال حكيمات متعلمات تعليما صحيحا محل الدايات التقليديات، كخطوة نحو الإبادة الكاملة لما كان يعتبره "رمزا لكل المركب المعقد لـ"طب الرُكّة" أى طب الزوجات العجائز بكل ترياقاته السحرية ورقاه وتعاويذه"[٢٩].

غير أن الجدرى هو الذى اعتُبر أكثر تدميرا لأحلام محمد علي التوسعية؛ تكفى فقط معدلات الإصابة العالية لتوضيح أهميته: فى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، كان يقع ضحية له خمسون إلى ستين ألف طفل سنويا، فكان بالتالى مسئولا عن رفع معدل وفيات الأطفال بنسبة أربعين أو خمسين فى الألف، وهو ما رفع بدوره معدل الوفيات العام السنوى بما يتراوح بين ثلاثة وأربعة فى الألف[٣٠]. وفى مواجهة ذلك أمر الباشا كتخداه (نائبه) فى وقت مبكر يرجع لعام ١٨١٩ بوضع برنامج تطعيم ضد الجدرى على مستوى البلاد[٣١]. وبعد خمس سنوات طلب الباشا من م. دروفيتى M. Drovetti، قنصل فرنسا العام، إحضار عدداً من الأطباء من فرنسا لإدارة نظام تطعيم فى الريف، فوصل ثلاثة منهم إلى مصر وبدأوا فى تطعيم الأطفال ضد الجدرى فى مختلف مديريات الدلتا[٣٢]، ثم انتقلوا إلى مصر الوسطى فى العام التالى[٣٣]. وبعد وصول دكتور كلوت عام ١٨٢٥ وتوليه مسئولية مؤسسة الصحة بمجملها، أقنع الباشا بأن السيطرة الفعالة على الجدرى والأمراض الأخرى تتطلب الاهتمام بالصحة والقواعد الصحية للنساء والأطفال، الذين لم يكونوا حتى ذلك الحين هدفا للسياسة الصحية العامة[٣٤]. وأوضح كلوت "ضرورة تدريب نساء على حماية صحة نساء مصر وأطفالها"[٣٥]، ويجب خصوصا أن يُعهد لهن بالتحصين ضد الجدرى، وهو ما كان حلاقو الصحة ينجزونه بصعوبة.

وإذا كانت السيطرة على الجدرى هى الهدف الأول الذى دفع الباشا عام ١٨٣٢

ليقبل نصيحة كبير مستشاريه الطبيين ويوافق على إقامة مدرسة للقابلات، فإنه لم يكن العامل الوحيد. فقد كان هناك مرض أكثر خطورة تتطلب السيطرة عليه إيجاد سبيلاً للوصول إلى النساء وإتاحة أجسادهن للنظرة الطبية الفاحصة: وهو الزهرى. وربما كانت علاقة الزهرى بجيش محمد علي أكثر وضوحا من علاقة الجدرى به، ففى مصر القرن التاسع عشر، مثل كل مكان آخر آنذاك، كان يُعتقد أن الزهرى ينتشر أساسا من خلال الدعارة، وهى ظاهرة غير مرغوب فيها، وإن كان يبدو أنه لا يمكن تجنبها، تصاحب جيوش القرن التاسع عشر الجرارة التى بالإضافة إلى ضخامتها كانت تمتاز عن الجيوش السابقة عليها بأنها لم تكن تسرّح بعد انقضاء هذه الحملة أو تلك بل كانت جيوشا تتصف بالدوام.

وهناك بعض الدلائل التى تشير إلى أن الدعارة كانت تتزايد فى مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهو أمر لا يعود تماما إلى أى انهيار مفاجئ فى الأخلاق، أو أى زيادة مفاجئة فى الرذيلة، على نحو ما تمثلها العالمة كوتشوك هانم(٣٦)، أو تختها، أو "خولات"(٣٧) القاهرة الذين يرقصون فى الشوارع بملابس نسائية لإمتاع الأغنياء والفقراء على حد سواء. كما لا يرجع إلى ما يلمح إليه كلوت، وهو ارتفاع معدل الطلاق أو "الطبيعة الشبقية للنساء المصريات"(٣٨)، وإنما ترتب بالأحرى على التمزيق غير المسبوق للحياة العائلية الذى نتج مباشرة عن سياسة التجنيد النهمة، التى أجبرت عشرات الآلاف من الرجال على التنقل من مدينة لأخرى ومن منطقة لأخرى، تاركين خلفهم الزوجات والأمهات والبنات. "اضطر العديد من الزوجات الشابات، وقد هُجرن بهذا الشكل، تحت وطأة الجوع أو لتجنب هلاك أبنائهن، إلى الانضمام إلى العوالم [أى الدعارة]، وسوف يكتسبن بالضرورة وبسرعة كل عاداتهن الخليعة"(٣٩). وقد وصف سان جون زيارة قام بها لبنى سويف فى مارس ١٨٣٣، من المرجح أنها تمثل مشهدا نموذجيا: "عند وصولنا إلى المدينة كان ثمة صخب ونشاط غير عاديين بشكل ملحوظ فى الشوارع... وسرعان ما اكتشف السبب: كان أحمد باشا يكن قد وصل على التو من الحجاز ومعه قسم من الجيش المصرى، وكان الجنود... يوزعون أنفسهم فى كل أنحاء المدينة، ليخطفوا متعجلين المتع الفظة التى يجدونها فى متناولهم. وبالتالى ظهرت كل الفتيات الراقصات، وشرع المغنيون والموسيقيون فى العمل، ووجدنا الفنادق مشغولة عن آخرها بهذه الحثالة العسكرية بحيث تعذر العثور ولو على غرفة واحدة"(٤٠).

ومن الواضح، كما تبين من ملاحظة هذا الزائر الأوربى المعاصر، أن جيش الباشا لم يكن يشكل ضغطا على ثروات البلاد وحدها، بل أيضا على النساء فى أية منطقة يحدث أن يزحف عبرها. وبالتالى ساعد جيش محمد علي، مثلما يحدث فى جميع التحركات العسكرية، فى نشر الأمراض التناسلية حيثما زحف(٤١). فمثلا بعد اندلاع الحرب السورية عام ١٨٣١ مباشرة واجه الجيش حالة وبائية خطيرة للزهرى(٤٢). وعجزت مستشفيات الميدان التى أقيمت على عجل فى سوريا عن ملاحقة الأعداد المتزايدة من الجنود المصابين بالزهرى، واضطر الجيش لإعادة الكثيرين إلى مصر ليعالجوا هناك(٤٣). وكشفت إحدى عمليات الفحص الطبية التى أجريت فى الجيش عن أن عدد المصابين بالزهرى يساوى عدد كل المرضى الآخرين مجتمعين(٤٤). وكان على محمد علي وقد أدرك خطورة الوضع أن يأمر أحمد باشا يكن، ابن اخته، أن يشرف بنفسه على عملية الفحص الطبى(٤٥). وأخيرا، كدليل على الاهتمام الخاص بالزهرى، وُضعت خانة خاصة له (وأخرى للجرب) فى نماذج التقارير اليومية المطبوعة للمستشفيات فى سوريا، ولم يكن على مدير الاسبتالية سوى أن يكتب أمامها عدد الجنود المصابين بالزهرى(٤٦).

ولما وجد كلوت بك أنه يواجه ما يشبه الوباء فى معدل الإصابة بالزهرى، وعدم كفاءة الأطباء المشرفين فى التصدى له، كتب كتيبا مخصصا للموضوع، تُرجم إلى العربية وطُبع فى مطبعة الجهادية(٤٧). وكان الكتيب على هيئة خطاب شخصى من حكيمباشى (كبير أطباء) الجيش لأطباء الآلايات لمساعدتهم على فهم محتواه. ولكن أيا كانت فوائد هذا المقال فى مساعدة الأطباء الشبان على تشخيص وعلاج المرض، فإن السلطات قد شعرت بأن المشكلة الأساسية تكمن فى المحل الأول فى فشل المؤسسة العسكرية فى منع انتشار المرض. ومن الواضح أن منع الإصابة كان يتطلب نظاما صارما فى السيطرة على حياة الجنود الجنسية، وحظرا صارما على دخول النساء إلى المعسكرات أو الثكنات(٤٨). فلم يُسمح للرجال باستقدام المومسات، وتم تطبيق الأمر أيضا على الضباط الأوربيين "أيا كانوا"(٤٩)، وعلى الضباط المتحدثين بالتركية(٥٠).

بمجرد منع دخول المومسات إلى المعسكرات، وإصدار اللوائح الصارمة ضد التماس الجنود والضباط لخدماتهن، أصبحت المشكلة الرئيسية هى زوجات الجنود. ففى البدء كان يُسمح لعائلات الجنود باللحاق بهم وتتبعهم من معسكر لآخر طالما

ظلوا فى مصر[٥١]، ولكن بمرور الوقت أصبح من الواجب إيقاف هذه الممارسات لأسباب صحية. غير أنه ثبتت صعوبة تطبيق قرار حرمان الجنود من زوجاتهم، فقد تنكرت بعض النساء فى هيئة جنود ليتتبعن أزواجهن على طول الطريق وحتى سوريا[٥٢]. وحين أصرت السلطات على منع الزوجات من مصاحبة أزواجهن تذمر الرجال بشدة "فسُمح لزوجات ومحظيات ووالدى المجندين بمصاحبتهم، للحد من الشعور باليأس بقدر الإمكان"[٥٣].

أثبت محمد علي بتسليمه بحاجة الجنود من هذه الناحية أنه أكثر مرونة وبراجماتية من قادة الأسطول البريطانى المعاصرين، الذين كانوا يهدفون إلى تحقيق معيار أخلاقى "كان فى مجمله مرتفعا للغاية بالنسبة للرجال الذين يتناولهم... بواسطة نظام من الضغط بلا تمييز، غير منطقى برمته، بما فى ذلك عدم السماح للرجال بالنزول إلى الشاطئ حين يكونون فى الميناء"[٥٤]. هدأ السماح للنساء باللحاق بأزواجهن فى سوريا الجنود وساعد على كبح التمردات التى كانت ممكنة، ولكنه خلق مشكلات صحية خطيرة ساهمت فى نشر الزهرى والأمراض التناسلية الأخرى بين هيئة الجنود، وأصبحت السلطات تواجه صعوبة فى التعامل معها.

يصور كلوت بك فى القسم الثانى من كتيبه عن الزهرى طريقة كان يأمل فى أن تكون فعالة فى السيطرة على انتشار الزهرى من خلال الوقاية بدلا من العلاج. وهى طريقة تتناول بالدرجة الأولى الأحوال الصحية لمساكن الزوجات وأجسادهن. فكان يجب تقسيم زوجات جنود كل آلاى إلى أربعة أقسام، تناظر الأورط التى ينقسم إليها الآلاى، فيتم عزلهن وفحصهن على يد زوجات الأطباء المسئولين عن رجال الأورطة المعنية[٥٥]. وكان على الأطباء أن يعلمن زوجاتهن طريقة تشخيص الزهرى والتعرف على أية أعراض على أجسام النساء اللاتى يوقعن الكشف عليهن. وبعد ذلك يجب على "الطبيبات" أن يبلغن النتائج إلى أزواجهن بعد كل كشف أسبوعى. والأهم من ذلك أن الجنود أُمروا بألا يسمحوا بدخول أية امرأة إلى المعسكرات باستثناء زوجاتهن، "ولو كانوا أمهات وأخوات وغير ذلك فان ذلك يحوج العسكرى إلى زيادة المصروف وإنفاق قوته عليهم ويورثه الأمراض"[٥٦].

يتضح من هذه الانعطافة فى الشئون العسكرية أن كلوت بك كان يدرك بوضوح أن هؤلاء النساء، سواء كن زوجات أو محظيات أو مومسات، يشكلن خطرا صحيا

كبيرا. وقد واجه اقتراحه الأول بمنع النساء من الالتحاق بأزواجهن لأسباب صحية بمعارضة اضطرت السلطات العسكرية للاستسلام لها وإهمال توصياته. غير أن السماح بدخول النساء إلى المعسكرات خلق مشاكل واضحة، وخصوصا مشاكل صحية، كانت مؤسسة كلوت بك الطبية المبهرة، كما أدرك هو ذاته، غير مؤهلة لحلها لافتقارها إلى هيئة عاملة مؤهلة مسموح لها بالكشف على النساء.

وإذا كانت حالة الجيش الصحية قد أزعجت كلوت بك، فإن انزعاجه قد تزايد حين أدرك أن الزهرى قد انتشر بشكل وبائى بين طلبة المدارس العسكرية فى القاهرة. فحين أُبلغ فى يونية ١٨٤٧ أن عدد الطلبة المصابين بالزهرى قد بلغ ٣٠٥ فى مدرسة واحدة كتب رسالة توبيخ فظة لديوان المدارس طالبا منهم أن يتخذوا إجراءات جادة للسيطرة على الوضع(٥٧). أجاب ديوان المدارس قائلاً: إن كلوت بك يبالغ فى الأمر نظرا لأن عددا من الأسماء فى القائمة التى أرسلها مكررة أكثر من مرة، وبالتالى فإن العدد الإجمالى للطلبة المصابين ليس بالقدر الذى يدعيه. رد كلوت بك على هذه الحجة قائلاً: إنه حتى لو كانت بعض الأسماء مكررة فإن العدد يظل كبيرا بما يكفى ليثير القلق. وختم رده قائلاً: إنه الانتشار الشديد للمرض يعود بلا شك إلى "وجود عدم أدب وافعال الأمور الغير لايقة"(٥٨).

وفى النهاية قرر كلوت بك أن جذر المشكلة يكمن فى الدعارة:

"ولسبب هذا الداً يكون عدم معالجة النسا الفواحش المصابين به [أى أن السبب وراء انتشار هذا الداء هو عدم معالجة المومسات اللاتى قد يكن مصابات به] لان حرمة واحدة تكون مصابه به تكفى لعدوة مايت رجل [أى يمكن أن تعدى مائة رجل] فمن حيث ان موجود فى المديريات اسبتاليات فيكون اجراء عظيم جبر تلك الحريماة على معالجتهم... وعلى ظننا ان معالجة الحريمات الفواحش فى الاسبتاليات لا مانع لها لأن تلك الحريماة بما ان لا حيا عندهم فى فعل الفسق والزنا بكل وقاحة لا يوجب حبذا ان يكون عندهم حيا فى تسليم نفسهم للمعالجة [أى أنه نظرا لأن هؤلاء المومسات لا حياء لهن فبالطبع لن يعترضن على الذهاب طواعية للإسبتاليات لكى يُكشف عليهن]... فنرجو ... الالتفات لهذا الأمر ومعالجة الحريماة الفواحش هو أحسن من منعهم [من ممارسة عملهن؟] لأن تلك الحريماة واسطة ضرورية لصيانت النسا الأحرار وعدم منعهم [أى

السماح لهن بممارسة عملهن بشرط الكشف عليهم طبيا] يكون أوفق من استعواضهم برزيلة أقبح منهم وضد الطبيعة البشرية ومعنا [أى معنى] قولنا هذه الاولاد الذين بحجت الرقص يفعلو ما لا ينبغى زكره"[٥٩].

رأى كلوت بك أن مفتاح السيطرة على انتشار الزهرى يكمن إذاً فى القدرة على الكشف على المومسات وعلاجهن: لأنهن كن فى نظر كلوت بك مسئولات وحدهن عن انتشار المرض بين "النسا الأحرار"، وهو الاسم الذى كان يُطلق على نساء الطبقة العليا المسلمات. يضاف إلى ذلك أن الافتقار إلى الفحص الطبى للمومسات أجبر الرجال، خوفا من العدوى بالأمراض التناسلية، على البحث عن المتعة فى مكان آخر، وارتكاب "ما لا ينبغى زكره"، أى ممارسة الجنس مع الأولاد "الخولات". غير أن الفحص الطبى الإجبارى الأسبوعى للمومسات لم يتقرر إلا بعد الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢[٦٠]. ومع ذلك يبدو مما سبق أنه كان هناك بعض الإدراك منذ وقت مبكر يرجع إلى ثلاثينيات القرن التاسع عشر للحاجة إلى ممارِسات للطب ليفحصن المومسات من سكان المحروسة والمدن الكبرى الأخرى. بل وتمثلت إحدى محاولات السيطرة على هذه الجماعة السكانية المنتشرة من المومسات فى محاولة تجنيد بعضهن فى مدرسة القابلات. ففى خطاب موحٍ من شورى الأطبا لديوان المدارس قال كلوت بك:

"والحال أن محروسة مصر كبيرة وبها عددا كثيرا من البنات البعض اغلبهم يتما وفقرا ولسبب عدم اقتدارهم على المعيشة كثيرا منهم يرتكبوا الرزايل والقبليح... فنؤمل... المخاطبة لسعادة ميرلوا ظابط بك [أى رئيس شرطة المحروسة] ليجلب [؟] مشايخ الأتمان وبولاق ومصر القديمة والزام كل منهم باحضار ثلاثة بنات لأجل أخذ ما يلزم [منهن]"[٦١].

يتضح من هذه المراجعة السريعة للأسباب التى ربما تكون قد دفعت السلطات لإقامة مدرسة طبية للنساء أن الغرض لم يكن الشروع فى مشروع "تنويرى" بين السكان من النساء. ربما كان كلوت بك مهتما بالأخلاق العامة، وكان كما هو واضح مشمئزا من "عدم الأدب والأمور الغير لايقة" لطلبة المدارس العسكرية، وربما كان مهتما أيضا بتنظيف المحروسة من المومسات اللاتى كن يفترشن طرقاتها، وربما كان أيضا صادقا فى رغبته فى إعطائهن فرصة أخرى؛ غير أن السبب الأول

لتأسيس مدرسة القابلات بمساندة محمد علي الكاملة لم يكن تحرير سكان المحروسة الموسمات، ولا كان منح "نسائها الأحرار" الفرصة للحصول على تعليم حديث، وإنما كان بالأحرى الحاجة إلى الحفاظ على صحة الجنود فى الجيش، التى كان يُعتقد أنها مهددة بالمومسات المصابات بالزهرى وبالدايات التى رفعت ممارساتهن النابعة من الخرافة معدل الوفيات بين الرضّع، بما يهدد فى نهاية المطاف حجم القوة المقاتلة المحتملة. ونستطيع أن ندعمَ القول بإن الدافع الرئيسى لإقامة هذه المؤسسة الجريئة كان يتشكل من كل من معايير الصحة العامة للسكان التى كانت تؤثر بدورها على حجم الجيش وهدف المراقبة الدائمة للأخلاق العامة، من مراجعة واجبات ومسئوليات طالبات المدرسة عند تخرجهن والمهمات التى كلِّفن بها. ولكن قبل أن نتتبع خريجات مدرسة القابلات لنرى ما إذا كن قد حققن بالفعل توقعات السلطات بعدما توليـن مناصبهن؟ ثمة كلمة واجبة الآن عن هؤلاء النساء، من هن أولاً؟ وكيف التحقن بالمدرسة؟

المشكلات المبكرة: العثور على طالبات ومعلمات

كانت أول مشكلة واجهت كلوت بك فى إقامة المدرسة الجديدة هى العثور على بنات قادرات على إكمال ما يعتبر بكل المعايير برنامجا تدريبيا طويلا وصارما وغير تقليدى. فالناس عموما، لا النساء فقط، قاوموا سياسة محمد علي التعليمية "التقدمية". ولم تكن هذه المقاومة ناتجة عن تعصب أعمى أو معارضة رجعية لـ"العلم" الحديث، وإنما كانت نتيجة طبيعية لطريقة تطبيق سياساته والمنطق الذى أملاها. وهنا يجب أن نتذكر أن محمد علي لم يكن مستريحا لفكرة التعليم العام، ناهيك عن مسألة تعليم النساء من السكان، لأنه كان قلقا بشأن المشكلات السياسية والاجتماعية المقدر لها أن تنشأ إذا حصل رعاياه من المتحدثين بالعربية على فرصة تحدى القلة الحاكمة العسكرية/ البيروقراطية المتحدثة بالتركية التى جمعها حوله بكد واجتهاد(٦٢). وبالتالى كان الباشا يعارض فتح مدارس أولية لتعليم البنات (أو الأولاد.. طبعا). فقد فتح هذه المدارس الابتدائية فقط بعد أن أصبحت الحاجة الملحة إليها بالغة الوضوح، حين أصبحت المدارس الثانوية والعالية عاجزة عن العمل بسبب النقص فى الطلبة غير الأميين. وبالتالى كانت سياسته التعليمية متخبطة، وبدت بالأحرى كسلسلة من القرارات غير المتسقة، اتُخذت كرد فعل على أزمات. ويتضح هذا بصفة خاصة فى حالة مدرسة القابلات التى كانت، على خلاف مدرسة أبى زعبل الطبية التى جندت

طلبتها من طلبة الأزهر الرجال، تفتقر إلى مؤسسة مماثلة للبنات تستطيع أن تزود كلوت بك بطالبات غير أميات قويات البنية قادرات على مواظبة الدراسة لسنوات عدة.

وفوق ذلك نادرا ما سمح محمد علي وكبار موظفيه للسكان بالالتحاق بالمؤسسات التعليمية، المفترض أنها مفيدة لهم، بإرادتهم الحرة. فقد قاوم الفلاحون بضراوة تجنيد الطلبة لمدارس الباشا، وكان الوالدان غالبا ما يخفيان أطفالهما ليتجنبا وقوعهم فى أيدى رجال الباشا. لم يفجر هذه المعارضة نفور متأصل من قيم التعليم، وإنما طريقة إدارة السلطات لعملية إلحاق الأطفال بالمدارس: كان يجرى إرسال الموظفين المتحدثين بالتركية من القاهرة ليجمعوا أكبر عدد يجدونه من الأطفال الصغار، ثم يسحبونهم إلى المدارس، وبالتالى دفعوا الفلاحين لإجراء مقارنة بين جمع الأطفال للمدارس وعصابات التجنيد وموظفى السخرة وجباة الضرائب. وكانت المعارضة تتخذ أحيانا طابعا مأسويا، مثل حالة الأم التى بترت إصبع ابنها للحيلولة دون إلحاقه بإحدى مدارس الباشا؛ ومع ذلك طُلب منه لاحقا أن يلتحق بها أيا كانت حالته(٦٣).

فى ضوء هذه المشكلات فى العثور على بنات متطوعات للالتحاق بالمدرسة لجأت السلطات إلى "إجراء يبدو لنا الآن بالغ الشذوذ"(٦٤): أرسل الموظفون إلى سوق الجوارى لشراء عشر بنات حبشيات وسودانيات، شكلن الدفعة الأولى من طالبات المدرسة. وقد أُلحقن فى البداية باسبتالية أبى زعبل، وأمر الباشا بتعيين اثنين من الخصيان من قصره بالقلعة لحراستهن فى مكانهن الجديد. وبعد ثلاث سنوات جلبت السلطات عشر بنات أخريات من سوق الجوارى بالمحروسة؛ ليرتفع العدد إلى عشرين طالبة. وبعد ذلك أخذت الحكومة عشر بنات صغيرات من مارستان المنصورية القديم، الذى كان تكية للفقراء منذ عصر المماليك(٦٥). كانت هؤلاء الفتيات ممن أرسلهن أهلهن إلى هذا المارستان ليعالَجوا ولم يطلبوا استردادهن. من هذا المزيج "الشاذ" من الإماء سابقا ونزيلات التكايا القديمة للمحروسة تشكلت النواة الأولى لهيئة طالبات مدرسة القابلات.

وبرغم حاجة الحكومة الملحة لهؤلاء الحكيمات للقيام بمهمات طبية عديدة، كما سنفصل فيما بعد، ظلت صعوبة العثور على بنات مناسبات للمدرسة مشكلة خالدة

رافقت المدرسة على مدى تاريخها. كان كلوت بك يتخيل فى البداية أنه يمكن تجنيد عدداً يصل إلى مائة فتاة، وهو رقم يمثل الحد الأدنى المطلق الضرورى لتشكيل هيئة طبية نسائية أساسية[٦٦]، ولكن نادرا ما وصل عدد الطالبات إلى نصف هذا الرقم: فبعد نقل المدرسة عام ١٨٣٧ من أبى زعبل وإلحاقها بالاسبتالية المُلكية فى الأزبكية مباشرة، لم يكن فيها أكثر من اثنتين وعشرين فتاة؛ وبحلول الأربعينيات من القرن التاسع عشر كن إحدى عشرة فتاة فقط[٦٧]. وفى عام ١٨٤٤، طلب كلوت بك، بناء على طلب عيسوى النحراوى، المشرف على المدرسة (كما سنذكر لاحقا)، تعيين ستاً من هؤلاء الحكيمات للقاهرة: أربعاً لأثمان (أحياء) القاهرة الثمانية، واثنتين لبولاق ومصر القديمة. غيرَ أنه تبين أنهن لم يكملن المقرر الدراسى التدريبى، وسرعان ما تبين أن "إذا اشتغل عدد التلامذة المذكورة يلزم الأمر الى مدة مايسة سنة لحين ان القطر المصرى يستكمل فى القابلات"، وبالتالى تقرر ألا يتم تخريجهن بالكامل من المدرسة، وإنما يقمن بتقسيم جدول عملهن اليومى بين الدراسة وأداء واجباتهن خارج المدرسة[٦٨]. كانت شورى الأطبا تشكو باستمرار من عدم كفاية عدد الحكيمات، وكانت تدرك تماما أن كل تمن من أتمان المحروسة يحتاج على الأقل إلى حكيمة واحدة التى قد يحدث – كما أضافت الشورى– أن "يحصل لها المرض" وتحتاج إلى استبدالها بحكيمة أخرى[٦٩]. ومع ذلك كانت الفتيات اللائى التحقن بالمدرسة بإرادتهن الحرة قليلات للغاية، وكن فى معظمهن يتيمات[٧٠]. وبحلول عام ١٨٥٩ وضعت شورى الأطبا بعض المعايير العامة بشأن القبول بالمدرسة. فجاء فى خطاب أرسلته لمجلس الأحكام (أعلى سلطة قضائية فى البلاد والذى كان يتمتع أيضا بصلاحيات تشريعية وإدارية) أن "كيفية قبول تلامذة مدرسة الولادة أن يسمح أولا للبنات اليتما ثم لبنيات ضباط المحروسة ثم للبنات أولاد الجهادية ثم للبنات أولاد المستخدمين على العموم [أى الموظفين العموميين]"[٧١]. وبرغم هذه التنظيمات كان عدد الطالبات عام ١٨٦٣ أربع طالبات فقط، الأمر الذى دفع القائمين على المدرسة أن يشتكوا قائلين إن هذا العدد "لا يكفى مطلقا للوازم الخدمة الصحية بمناسبة [أى بالنسبة إلى] عدد الأهالى..." وطالبوا زيادة العدد إلى عشرين تلميذة [٧٢]. وبعد ثلاثة عشر عاما استقر رأى شورى الأطبا أن يكون عدد التلميذات ثلاثين فتاة فحسب[٧٣].

كانت العقبة الثانية، إلى جانب تشجيع الفتيات المناسبات على الالتحاق بالمدرسة، إيجاد مدّرسات كفء. حين افتُتحت المدرسة عام ١٨٣٢ تولت تعليم

المجموعة الأولى من الطالبات امرأة فرنسية من أتباع سان سيمون(*) تدعى سوزان فوالكان Suzanne Voilquin(٧٤)، وظلت مسئولة عن المدرسة حتى عام ١٨٣٦، حين حلت محلها امرأة فرنسية أخرى تدعى بالمير جول Palmyre Gault. ولا نعرف المدة التى أمضتها مدام جول فى مصر، ولكن فى عام ١٨٤٤ تم تعيين حكيماً مصرياً، هو عيسوى النحراوى، ناظرا على المدرسة وكبيرا لمعلميها(٧٥). وبعد ثلاث سنوات أجرى من يدعى اسطفان أفندى مفاوضات بتفويض من كلوت بك للعثور على امرأة فرنسية أخرى لتتولى منصب كبيرة المعلمين، ولكن السجلات لم تورد اسمها، والمعروف فقط أن عقدها نص على راتب سنوى قدره ١٥٠٠ قرش(٧٦). وفى عام ١٨٤٧، أنهت جليلة تمرهان، إحدى طالبات المدرسة دراستها التدريبية وعُينت مساعدة مدرسة(٧٧). وأثبتت تمرهان أنها حكيمة متفوقة وفى النهاية رُقيت إلى منصب كبيرة المعلمات فى المدرسة عام ١٨٥٧، وظلت فيه حتى وفاتها عام ١٨٦٣(٧٨). وبعد وفاتها أوصى كبار أطباء قصر العينى واسبتالية الإسكندرية بتعيين طبيبة أوربية فى منصبها، وهى توصية عضدها مجلس الصحة. غير أن المجلس الخصوصى رفض التوصية وقرر تعيين احدى الحكيمات الموجودات بالفعل بالمدرسة خصوصا أن ذلك من شأنه أن يحفز التلميذات على الدراسة إذ ترين ان بإمكانهن الترقى والتقدم لأن بغياب الترقى "يعتريهن الفتور ويضيع النشاط"(٧٩). وفى النهاية أجرى امتحان عام للحكيمات وتم تعيين ظريفة عمر كبيرة للمعلمات(٨٠).

واجبات خريجات المدرسة

كانت الطالبات خلال إقامتهن فى المدرسة تتلقين راتبا شهريا من الحكومة إلى جانب الإقامة والطعام؛ وعند تخرجهن كن يحصلن على راتب شهرى قدره ٢٥٠ قرشا، ورتبة عسكرية مساوية لرتبة زملائهن الأطباء الذكور، ووسيلة مواصلات (حمار فى العادة)، ومكان للإقامة، وعمل داخل مؤسسة الصحة الحكومية، عادة فى مكاتب الصحة التى أقيمت فى المحروسة والمديريات لتقديم المشورة الطبية مجانا للسكان. وبالتالى يبدو للوهلة الأولى أن مقولات التنوير التى بدأنا بها هذا البحث صائبة وفى محلها، إذ يبدو من ذلك أن خريجات مدرسة القابلات قد تحسنت مكانتهن فى المجتمع ونجحن فى عبور حواجز العرق والطبقة والجنس. ولكن إذا تتبعنا عن قرب هؤلاء النساء فى مناصبهن الجديدة، سنجد صورة أقل وردية، وسيبدو لنا وضعهن الجديد فى المجتمع أكثر إشكالية مما يريد منا التحليل الغائى لإدخال العلم

"الحديث" فى المجتمع "التقليدى" أن نعتقد. وسيَتَبُت لنا ذلك حين نراجع ما قامت به هؤلاء النساء فعليا بعد التخرج من المدرسة، وأدائهن للواجبات الموكلة إليهن.

فإذا صدقنا جريدة الوقائع المصرية الرسمية، كانت إحدى المهمات الرئيسية الموكلة لهؤلاء النساء هى الخدمة فى مكاتب الصحة المنشأة حديثا فى المحروسة، وهى عيادات تقدم خدمات طبية مجانية لسكان المدينة، عولج فيها على نحو ما جاء فى الجريدة ٢١٤٦٨ مريضا زائرا بين عام ١٨٤٥ حين أنشئت ستة من هذه المكاتب للمرة الأولى، وعام ١٨٤٨، حين رفع عددها إلى ثمانية: ستة مكاتب لأثمان المحروسة الثمانية وواحدة لبولاق وأخرى لمصر القديمة. وكان يُفترض فى هذه المكاتب أن "تعالج [الناس من] الأمراض الشائعة مثل الرمد والجرب والزهرى وانخلاع المفاصل وكسور الأطراف... [وكان عليها بالإضافة إلى ذلك، أن تقدم] استشارات طبية لكل سكان المدينة، وإسعافات سريعة فى حالات الغرق والاختناق، وتضميد الجروح، وتطعيم [الأطفال] مجانا، وإرسال الحكيمات لفحص الحالات المحتجزة [فى الضبطيات أو السجون؟]، [و] التحقق من أسباب الوفاة وتسجيلها"(٨١).

هذا هو ما تريد منّا جريدة الوقائع أن نعتقده: أن مكاتب الصحة تلك كانت مؤسسات خيرية تقوم بدورها بدون مشاكل. غير أن قراءة سجلات هذه العيادات تكشف لنا عن صورة مختلفة: لم يكن عدد المرضى الذين التمسوا المساعدة الطبية كبيرا بهذه الدرجة، ولا كانت العناية الطبية مجانية. وفوق ذلك فإن الصورة التى تظهر لنا هى صورة صراع والتباس، وأن هذا الصراع والالتباس يكونان على أوضح ما يكون فى القضايا التى تكون الحكيمات من أطرافها. لا شك أن التطعيم كان أحد الواجبات المهمة التى كانت تؤديها هؤلاء الحكيمات فى المكاتب وكذلك فى الاسبتالية المُلكية بالأزبكية. غير أن هؤلاء النساء كن مكلفات بالإضافة إلى ذلك بمسئوليات أخرى نادرا ما تُذكر فى الأدبيات؛ وهى واجبات فعالة فى تمكين السلطات من تشديد قبضتها على السكان وتوسيع مجال سيطرتها، وكانت فيما أرى أكثر أهمية للدولة من الواجبات الخيرية التى تبرزها الأدبيات القليلة التى تناولت هذه المؤسسة بالبحث. كذلك وضعت هذه الواجبات الحكيمات فى مواجهة جماعات فى المجتمع أصابتها إصلاحات الدولة بالضرر، وكانت لا حيلة لها أمام السلطة الجديدة، اللهم إلا مهاجمة أضعف حلقات هذه السلطة الجديدة؛ أى الحكيمات خريجات مدرسة القابلات.

الحكيمات والدايات

كما ذكرنا سابقا كان عدد الحكيمات المتخرجات من مدرسة القابلات أقل بكثير من المطلوب للإشراف على كل حالات الولادة فى البلاد والحلول محل الدايات بالكامل، فظلت الدايات مسئولات عن الغالبية العظمى من حالات الولادة فى مصر(٨٢). وقد ذُكر مثلا أنه على مدى سنتين أجريت ثلاث ولادات فقط فى الاسبتالية المُلكية، الأمر الذى دفع الحكومة لتقديم حوافز للحوامل لتشجيعهن على التعامل مع تسهيلات العناية بالأمهات فى الاسبتالية(٨٣). ولكن الحكيمات برغم قلة عددهن كن منخرطات فى عمليات الولادة بشكل غير مباشر، حيث كن يشرفن على عمل الدايات التقليديات، اللاتى كان مطلوبا منهن أن يبلغن عن كل حالات الولادة المتعسرة، وأن يلجأن على الفور إلى مساعدة حكيمة التمن الذى يعملن فيه، فإذا لم يجدنها يبلغن حكيمة ظبطية مصر بالأزبكية على الفور(٨٤).

ويتمثل رابط آخر بين القابلات الجديدات والقديمات فى الاشتراط على النساء الراغبات فى الحصول على ترخيص بممارسة التوليد، ويتبين أنهن تفتقرن إلى المعلومات الأساسية، أن يتجهن إلى "حضرة معلمة مدرسة الولادة ... لتعليمها وتفهيمها ويكون ذلك براني لا داخلي" أى بشكل شخصى وخارج المدرسة(٨٥). غير أن الوظيفة الأهم للحكيمات إزاء الدايات إنما تتمثل فى إجبار الدايات على مدهن بالإحصائيات الحيوية. فالسلطات كانت تشك دائما فى أن الدايات (بالإضافة إلى مشايخ الاتمان والقرى) يتجنبن النظم الحكومية بشأن تسجيل أسماء ومواعيد ولادة الأطفال الذين ساعدن فى ولادتهم وتوصيل هذه المعلومات بانتظام. فوفقا للوائح كان على الدايات أن يقدمن البيانات عن هؤلاء الأطفال يوميا؛ غير أن عددا كبيرا من الدايات كن يقدمنها مرة واحدة فى نهاية كل شهر(٨٦)، وكان المفروض أن يسلمن هذه المعلومات إلى مشايخ الحارات، الذين كان يفترض أن يسلموها بدورهم لمكتب صحة التمن. غير أن السلطات كانت تشكو باستمرار من انخفاض عدد المواليد المبلغ عنهم بشكل لا يعقل، ومن عدم قيام الدايات ومشايخ الحارات على حد سواء بالإبلاغ عن المواليد بسرعة(٨٧). وغالبا كان عدد حالات الوفاة المسجلة يفوق عدد المواليد، وهو أمر مثير تماما للشك حين لا تكون ثمة أوبئة كبرى(٨٨).

تمثلت إحدى وسائل السيطرة على ما تبدى كثغرة فى النظام فى تشديد السيطرة

على الدايات. وقد أمكن تحقيق ذلك بأن طُلب منهن الحصول على ترخيص يمنحهن حق مزاولة حرفتهن، وتجديده سنويا[٨٩]. وكانت أية داية يُشَك فى أنها تتقاعس عن الإبلاغ عن بيانات الرضع الذين ساعدت فى ولادتهم تغرَّم مبلغ "فرانسة نقدية" فى المرة الأولى، ثم "ترفع من وظيفتها وتاخذ منها التذكرة" عند العود[٩٠]. أما من يضبطن وهن يمارسن المهنة بغير ترخيص فكن يغرَّمن ويعاقَبن[٩١]. هنا يجب أن نعرف أن الحكيمات هن اللاتى كن يقمن بهذه المهمة: فالتراخيص التى كان يتم تسليمها للدايات كان يجب أن تختمها الحكيمات[٩٢]. يتضح من ذلك أن الحكيمات كن من الأدوات المهمة فى أيدى السلطات، استخدمتهن ببراعة فى إخضاع قسم من السكان كان حتى ذلك الحين خارجا عن السيطرة الفعالة للحكومة، أى الدايات. لم تكن السيطرة على الدايات مهمة فقط لإجبارهن على التماس مساعدة رئيساتهن الأفضل تعليما، ولكن أيضا لضمان حصول الحكومة أولا بأول على المعلومات الحيوية التى "تعتمد عليها أمور من قبيل الإرث والزواج والمعاشات والتجنيد والضرائب والتطعيم"، على نحو ما جاء صراحة فى منشور حكومى رسمى صدر عام ١٨٧٩[٩٣].

الحكيمات والموتى

من بين الواجبات الأخرى التى كان على الحكيمات أن يقمن بها، إجراء فحص جثث الموتى الإناث للتحقق من أسباب الوفاة[٩٤]. وكان هذا الواجب على أقصى قدر من الأهمية، خصوصا أثناء الأوبئة، وأهمها الطاعون والكوليرا. فمن خلال الوقوف على أسباب الوفاة تحديدا، تمت السيطرة الفعالة على الطاعون ثم القضاء عليه نهائيا فى مصر.

أثناء أوبئة الكوليرا والطاعون لم تكن تُدفن أية جثة بغير صدور "تذكرة" صحية تؤكد أن الموت لم ينتج عن أى من هذين المرضين، أو أية أسباب أخرى مثيرة للشبهة، مثل القتل. ولما كان الدفن فى المدينة ممنوعا، كان فحص هذه التذاكر يتم عند بوابات المدينة[٩٥]. ومن الناحية العملية، أُمر حراس البوابات باستلام الشهادات من أهل المتوفى وتسليمها للظبطية. وحين تبين أن الحراس يسلمون عددا قليلا من التذاكر يثير الشك، عوقبوا[٩٦]. هكذا يبدو أن النظام كان يعمل على نحو محكم، وأن المشكلة الوحيدة الممكنة هى مسألة فحص جثث الإناث. وربما أُمرت الشابات

المتخرجات من مدرسة القابلات بإجراء عمليات فحص جثث الإناث من أجل إرضاء المعارضين لقيام الأطباء الذكور بفحص جثث النساء، وتدريجيا أصبح هذا الفحص واحد من مهماتهن الرئيسية. لم تكن الحكيمات تفحصن الجثث فى أزمنة الأوبئة فقط ولكن أيضا فى حالات الاشتباه فى قتل امرأة. وبصرف النظر عن طبيعة أسباب الوفاة "غير الطبيعية"، سواء كانت الإصابة بالوباء أو الاشتباه فى جريمة قتل، كان يجب على الحكيمات أن يرسلن الجثة إلى اسبتالية قصر العينى للوقوف على سبب الوفاة[٩٧].

كانت هذه الوظيفة بالذات – أى عملهن فى التحقيق فى أسباب الوفاة – هى التى جعلتهن يواجهن أقوى معارضة من جماعات اجتماعية مختلفة. فأحيانا كان رؤساؤهن الرجال يتهمونهن بعدم الكفاءة؛ وفى أحيان أخرى كن يواجهن مقاومة السلطات الدينية التى وجدت أن الحكيمات تتولين مهمات غير تقليدية مثيرة للخلاف. لقد فجر تعاملهن مع الموت هذه المعارضة لأن تشريح الجثث وفحصها بصفة عامة قدم، كما سنرى، أرضا خصبة لنزاعات أكبر بين الرجال والنساء بشأن الوضع السليم للمرأة فى المجتمع، وبين السلطات الدينية والعلمانية، وبين الأرستقراطية المتحدثة بالتركية، من جهة، والمستشارين الأوروبيين فى الإدارة المصرية والأطباء الشبان المتحدثين بالعربية الذين كانوا يشقون طريقهم بسواعدهم صعودا فى السلم الاجتماعى، من جهة أخرى، وأخيرا بين شورى الأطبا وفروع الحكومة الأخرى المسئولة عن الصحة والصحة العامة. فإذا أردنا أن نفهم العقبات وألوان المعارضة المختلفة التى واجهتها الحكيمات، يجب أن نعرج هنا لنشرح الإطار الاجتماعى والإدارى والقانونى الذى كان يحكم مدرسة القابلات.

كان العامل الأهم فى التأثير على أداء مدرسة القابلات، بل والمؤسسة الطبية التى أسسها كلوت بك بمجملها، هو الافتقار إلى الاستقلال الإدارى. فلم تكن شورى الأطبا التى كان يترأسها الرجل الفرنسى هيئة حكومية مستقلة، وإنما كانت إداريا مجرد قلم من أقلام ديوان الجهادية. ومعنى ذلك أن ديوان الجهادية كان يجب أن توافق على كل عملياتها وماليتها وطلباتها ومراسلاتها؛ وقد شكا كلوت بك ومرءوسوه بمرارة من التعقيدات البيروقراطية الحتمية التى تترتب على هذا الوضع. ففى خطاب للجهادية أكد كلوت بك أن المستشفيات العسكرية لم تصرف لها كفايتها من الأدوية والغذاء، وأردف قائلا: "ولم نفهم لماذا هنا استعداد ليس فقط لتنقيص بل لإعدام ما

يتعلق بالخدامة الطبية عوضا عن المساعدة فى إصلاحها والدستور الجارى عليموجبه بإسبتاليات العموم بمصر يحتوى إلا على جزء من عشرون جزء منما هو فى إسبتاليات أوروبا وهذه النسبة توجد فى جميع الاشيا فلذلك الآن الأمور وصلت على أدنا درجة التى [لا] يمكن تنقيصها..."[٩٨]. وفى خطاب آخر رد على اتهام الجهادية له بأن إدارته هى المسئولة عن حوادث التأخير فقال إنه لا يقبل هذه اللهجة: "وعلى ظننا أن هذه الملحوظات تكفى لقطع مخاطبة مثل هذه الذى يستبان لنا منها انها جعلت فقط لاحتقارنا مع أن أمر مثل هذا لا يحصل لنا مع بقية الدواوين وديوان الجهادية يجب أن يعامل الناس المتقدمين فى السن للذى مثلنا وقضوا اكثر عمرهم أعنى ما ينوف عن اثنتين وعشرين سنة فى الخدامة بدون أننا نستحق ادنا تعزير..."[٩٩].

وما زاد الطين بلة أن شورى الأطبا كانت خاضعة أيضا لإشراف ديوان المدارس فى الشئون المتعلقة بمدرسة قصر العينى (بينما كانت الاسبتالية ذاتها تحت إشراف الجهادية)، والديوان الخديوى (الذى كان يعنى بالشئون المدنية) فى الأمور المتعلقة بالإسبتاليات المدنية مثل إسبتالية الأزبكية ومكاتب الصحة فى المدن والمديريات. وقد استدعت هذه البنية الإدارية المزعجة كل أنواع النزاع والتوتر؛ فمثلا كان ديوان المدارس يشكو لشورى الأطبا من أن مدرسة قصر العينى الطبية تخاطب الشورى مباشرة ملتفة حول ديوان المدارس. فرد كلوت بك على ذلك قائلا إن هذا قد حدث فقط بغرض توفير الوقت، وأنه لم يكن قصده أن يشير ضمنا إلى أن شورى الأطبا على نفس المستوى الإدارى لديوان المدارس[١٠٠]. ولم تكن حتى المهام التى تبدو بسيطة، مثل تعيين الأطباء وإدخال المرضى إلى المستشفيات وتقديم الطلبات وجلب الطعام والدواء والإمدادات لمستشفيات المديريات، تستكمل إلا بعد خطابات عديدة[١٠١]. ويقدم الخطاب الساخر التالى الذى أرسله كلوت بك لديوان المدارس عن طول وطبيعة البوص اللازم لتغطية أسقف المساكن القروية أفضل دليل على التوتر الذى ميز العلاقة بين شورى كلوت بك والإدارات الحكومية الأخرى التى كانت تسيطر عليها وتتدخل فى عملها:

"بخصوص البوص اللازم لتسقيف البلاد المستجدة صار معلوم. والحال ولو أننا لم فهمنا [أى لم نفهم] مدخل [أى علاقة] البوص الطويل والقصير فى الوسايط الصحية ولاكن بنجاوب سعادتكم [أى ديوان المدارس] بحسب ما اقتدرت مفهوميتنا، أولا: ان أى محل انكان لا يمكن تسقيفه بدون أخشاب. ثانيا:انكان

يوضع على تلك الاخشاب اما لوح بوص طويل أو قصير واما جرايد فبالنظر للصحة جميع ذلك على حد سواء. ثالثا: اذا قيل ان القصد بالقول ان لاجل عدم الاصراف لا يريد [لأى لا يفضل] سقف المحلات بالبوص ففى هذه الحالة يحتاج الامر ان البيوة [أى البيوت] تكون صغيرة [حتى يتسنى للبوص القصير أن يسقفها] وحبذا [أى وفى هذه الحالة] لم تكن [أى لن تكون] موافقة للصحه ولا للسكنة [أى للسكن] وكان الأوفق ابقا القديمة عليما كانت عليه. ومن حيث سعادتكم تشرفتونا بالمخاطبة فى هذا الخصوص فنزداد حظا بافادتنا لسعادتكم ان جناب الخديوي الأعظم [محمد على] ولى نعمت الجميع قصده فى إنشاء وتجديد البلاد ببر مصر وعين لذلك خمسين ألف كيس سنوى وهذه شيىء أمره مشهور ومنشور فى الوقايع المصرية حتى أن جميع كزيتات [أى صحف] ببلاد أوربا تكلموا فى هذه الخصوص. وغايت القسم ان بواسطة تجديد البلاد تزداد صحة العباد والآن مضت أكثر من سنة والتشغيل داير فى ثلاثة بلاد فقط واذا داومت الامور على هذه الوجه تتم عمارتهم بعد سنة ونصف فحبذا يقال ان كل بلد تمت فى سنة فعلى هذه الصورة لنشاء الله تعالى بعد أربعة آلاف سنة تنتهى تجديد جميع البلاد..."(١٠٢).

هذا الخطاب مثير للاهتمام ليس فقط لأنه يوضح نوع المشاكل اليومية التى واجهها كلوت بك ومؤسسته الطبية، وإنما أيضا لأسلوبه اللاذع. فلم يكن كلوت بك يستخدم لغة كهذه لأنه كان وافدا حديثا إلى مصر، وأثار اشمئزازه عجز وعدم كفاءة البيروقراطية المحلية؛ ولكنه بالأحرى خطاب كتب بعد قضاء أكثر من عشرين عاما فى مصر، وبعد أن أصبح وضعه فيها آمنا. فهذه اللهجة اللاذعة قد فجرتها بالأحرى معارضة واقعية للغاية واجهها كلوت بك يوميا فى عمله -معارضة عزاها إلى التعقيدات البيروقراطية أو التعصب الأعمى من جانب كل من رؤسائه والسكان بصفة عامة(١٠٣).

ومع ذلك وبرغم حجج كلوت بك "العلمية"، لم تكن المعارضة التى واجهتها مؤسسته غير عقلانية ولا صدفية ولا ناشئة عن التهور، وإنما انبعثت بالأحرى من زمر مختلفة رأت فى مجمل مؤسسة الطب الحديث شيئا ضارا بمركزها الاجتماعى. فبرغم ادعاءات كلوت بك المتكررة بأن "أرباب شوراى اطبا لم يكن لهم الا لفايدة المصلحة فقط ولم يكن عندهم حماية لاحد ولا قرابة راعوها ولا اسباب اخرى خلاف

ذلك"[١٠٤]، رأى أعضاء البيروقراطية المتحدثون بالتركية فى شورى الأطبـــا هيئـة حكومية جديدة قوية ومرموقة تحظى بدعم محمد علي ومحظور عليهم دخولها بسـبب افتقارهم للمعرفة بالعربية أو الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك أدرك رجال الدين عن حـق أنهم ليس لهم مكان فى خريطة محمد علي الاجتماعية الجديدة؛ فقد سبق أن أصابــهم بضربة شديدة حين وضع أوقافهم تحت رقابة حكومية قوية، كما أن برنامج الإصـلاح التعليمى الذى شرع فيه لم يكن فيه مكان للأزهر، كذلك كانت البنية القانونية الجديـدة تضع تدريجيا محل الشريعة مزيجا من القوانيــن العثمانيــة والأوربيــة ليـس فـى استطاعتهم استيعابها، وأخيرا كانت المؤسسة الطبية الحديثة تتحدى مـــا تبقـى مـن مكانتهم الاجتماعية، خصوصا فيما يتعلق بالشعائر المرتبطة بالموت. أما من حيث مـا يتعلق بالسكان ككل، فقد رأوا فى المؤسسة الطبية الحديثة وسيلة تتيح التدخل فى حيـاة الناس اليومية بشكل غير مسبوق. فقد وجد سكان المدن والريف على السواء أمامــهم مؤسسة قوية سيطرت على أجسادهم وتلاعبت بها بشكل غير مســبوق مـن خـلال ممارسات من قبيل تسجيل المواليد و الوفيات والتطعيم والحجر الصحـــى وتشـريح الجثث.

لقد كانت هذه الاعتبارات التى أملتها توترات لغوية ودينية وطبقية هـــى التـى فجرت المعارضة ضد مؤسسة كلوت بك الطبية الجديـــدة. وفيمـا يتعلـق بمدرسـة القابلات كانت المعارضة أكثر شراسة بسبب إضافـة التوتـرات المتعلقـة بـالجنس والعرق[١٠٥]. ويترتب على ذلك إذا، أنه برغـم أن مقاومـة الأدوار الجديـدة التـى اضطلعت به هؤلاء النساء كانت تكتسى أحيانا باللغة الدينية، كما سنرى لاحقا، فـإن المدرسة وطالباتها كن غالبا (وعن حق) يعتبرن جزءا من مؤسسة أكبر كانت تواجـه معارضة تنبع من أسباب واهية الصلة بالدين. وبالمثل، برغم أن جنـس الحكيمـات ربما كان سببا فى بعض الصعوبات التى كن يواجهنها فى أعمالـهن اليوميـة، فـإن الاعتبارات الأخرى لعبت غالبا دورا فى إيجاد صعوبة فى وصف حياتهن بأنها كانت سارة، وهو ما توضحه الأمثلة التالية.

فى نوفمبر ١٨٧٧ ماتت فجأة سيدة فى منتصف العمر، هى زهرة بنـت سـيد أحمد. واتجه الشك منذ البداية إلى أن زوج ابنتها محمد عبد الرحمن قد تسـبب فـى موتها، حين أشاع الجيران أنه قد شوهد وهو يضربها ضربا شديدا فى معدتها حيـن تدخلت فى نزاع بينه وبين زوجته. فقبض عليه شيخ الحارة وتم حجزه فـى قرقـول

(حجز) الموسكى فى شمال القاهرة. استدعيت حكيمة التمن (الحى)، واسمها آمنة، للإدلاء برأيها فى القضية، فذكرت فى تقريرها أنها لم تجد ما يثير الشك فى أن الموت ناتج عن قتل، وأنه نتج عن مشكلات معوية، وإذا كان أقارب المتوفاة يشكون فى الأمر فعليهم أن يرسلوا الجثة إلى اسبتالية قصر العينى ليجرى الحكيم تشريحا لها. حين سمع محمد الإسكافى، ابن المتوفاة، ذلك خاف وقبل رأيها، وسحب اتهامه لنسيبه: "ومن خوفه من ذلك اقتنع بكشفها"، وبالتالى أفرج عن المشتبه فيه الأول، زوج الابنة. ولكن بعد ذلك بقليل تجددت الشكوك فى نفس الابن وذهب إلى الظبطية حيث أصر على إجراء التشريح. وفى هذه المرة تولى التشريح حكيم ذكر بعد استخراج الجثة من القبر. وانتهى تقريره إلى أن المرأة قد ضربت، وأشار تقريره التفصيلى إلى أن المرأة كانت تعيش برئة واحدة وأنه "حصل انضغاط للرئة اليمنى السليمة التى كانت بمفردها فى حالة الحياة معدة للتنفس وإصلاح الدم ومن هذا الانضغاط حصل إعاقة وقتية فى التنفس فى هذه الرئة... وباتحاد أعاقت التنفس مع التمزق التى حصل فى الكبد حصل الوفاة الفجائية وكانا هما السبب [للموت] والسبب لهم هو الرض البادى الضاهرى فى حالة الحياة".

غير أن ابن المتوفاة وأخته (زوجة المتهم) قررا إسقاط الاتهام وادعيا أن أمهما كانت مريضة من مدة وأن موتها كان "بالقضا والقدر"، وطلبا إسقاط كل الاتهامات الموجهة ضد محمد عبد الرحمن. ولكن الظبطية لم تقبل طلبهما؛ فبناء على شهادة الجيران (التى لم يقم عليها دليل) بأن المرأة قد ضربت، اتهمت الظبطية محمد عبد الرحمن بالقتل. وقد بنى هذا الاتهام أيضا على تقرير قصر العينى عن تشريح الجثة، الذى ناقض شهادة آمنة المكتوبة، وبالتالى أصبحت كفاءتها ضمنيا محل تساؤل. وبالطبع لم يتحسن موقف آمنة حين زعم ابن المتوفاة أنه قد غير رأيه بشأن طلب إجراء تشريح لأنها قد حيرته: فمن جهة أخبرته أنه لا يوجد سبب لشكوكه، ومن جهة أخرى أخبرته أن عليه إذا أراد التأكد من أن الوفاة ترجع لأسباب طبيعية، أن يرسل الجثة لقصر العينى.(١٠٦)

حين أحيلت القضية لمجلس ابتدائى مصر (وكان بمثابة محكمة ابتدائية للقاهرة)، أنكرت الحكيمة أنها قد قالت له ذلك. على أن المحاكمة لم تكن تهدف فقط إلى معرفة ما إذا كان محمد عبد الرحمن مذنبا أم لا، وإنما أيضا إلى تقييم أداء آمنة وكفاءتها. فتم تشكيل لجنة خاصة من اثنين من كبار الحكماء لمراجعة التقرير الذى كتبته. وقد

أيدا تقرير آمنة وقالا: إنهما لم يجدا به أخطاء، ربما لأنهما أدركا أن الموضوع محل التساؤل هو مؤسستهما الطبية ذاتها، لا كفاءة آمنة فحسب. وأيداها أيضا فى إنكارها أنها أدلت بأقوال متضاربة لابن المتوفاة، ولكنهما مع ذلك قالا: إنها قد انحرفت عن لوائحهما الطبية التى تنص على ضرورة أخذ رأى حكيمة أخرى إذا ثار أبسط شك. وبالتالى اعتبر المجلس آمنة مذنبة بالإهمال البسيط (لا عدم الكفاءة) وحكم عليها بالحبس عشرة أيام، ولكن الحكم خفف إلى الخصم من مرتبها.

غير أن القضية لم تتوقف عند هذا الحد. فقد استأنف محمد عبد الرحمن الحكم (وكان قد اعتبر مذنبا وحكم عليه بالسجن سنة فى ليمان الإسكندرية سيئ السمعة)، فحكم مجلس استئناف مصر على آمنة بالحبس لمدة شهر فى "الإبلكخانة" (وكانت تلك ورشة لصناعة الحرير معدة كسجن للنساء فى بولاق). ومن جهة أخرى فإن محمدا، بدلا من أن يحصل على تخفيف للحكم، حكم عليه بالسجن لمدة سنتين فى الليمان. وهنا أتى الدور على آمنة لتستأنف قائلة: إنها تفضل حكم المجلس الابتدائى. وعندما عرضت القضية على مجلس الأحكام قبل استئنافها، ولكنه رفض حكم محكمة الاستئناف، فحكم على محمد عبد الرحمن بالسجن لمدة سنة واحدة (كان آنذاك قد قضاها بالفعل فى السجن، فأطلق سراحه)، وتقرر أن يحقق مجلس الصحة مع آمنة[١٠٧].

إن ما يثير اهتمامنا فى هذه القضية، هو أن الحكيمة وشهادتها أصبحتا محلا لصراعات ووجهات نظر ومواقف اتخذها أناس مختلفون بشأن الطب الحديث، وموظفى الصحة، والدولة ككل. لاحظ مثلا موقف محمد الإسكافى المتذبذب (وهو ابن المتوفاة)، بشأن طلب إرسال جثة أمه إلى الاسبتالية لإجراء التشريح. لا شك أنه كان قرارا صعبا، خصوصا لأنها كانت قد دفنت بالفعل، وبالتالى يتطلب التشريح استخراج الجثة من قبرها، وهو إجراء يثير آراء ومشاعر محيرة وموترة ومتناقضة. بالإضافة إلى ذلك لم يكن المتهم، محمد عبد الرحمن، غريبا عنه، فقد كان زوج أخته. (للأسف لا تكشف أوراق القضية بأى درجة برغم اهتمامها بالتفاصيل عن طبيعة العلاقة بين الرجلين، باستثناء أنهما لم يكونا شديدى الغرام ببعضهما البعض). وربما تفسر علاقة القرابة إسقاط الإسكافى للاتهام فى نهاية الأمر. فربما كان الأقارب قد اجتمعوا معا وقرروا أن هذه مسألة عائلية فى المقام الأخير، وأن الحكومة ليس لها أن تتدخل فى ما لا يعنيها. وبديهى أن السلطات لم تلق بالا لهذا الرأى، بل أن

الظبطية قد غضبت من تذبذب الإسكافى وسألته لماذا لم يطلب إجراء تشريح فى البداية. وحين حاول أن يجيب على هذا السؤال البالغ الأهمية لم يجد أحدا أكثر عرضة للوم من آمنة. صحيح أن آمنة برئت فيما بعد، ولكن هذا الحكم شكل أضعف نقطة فى هذه القضية المعقدة. لقد كانت كفاءة الحكيمة وقدرتها على تأكيد أسباب الوفاة بكفاءة محلا للمحاكمة، مثلها مثل محمد عبد الرحمن. ولا يقل عن ذلك أهمية موقف الطبيبين الكبيرين اللذين استدعيا ليقدما رأيهما فى شهادة آمنة. فبرغم إدانتها بالإهمال البسيط، فإنهما لم يكونا راغبين فى إلقاء اللوم عليها وحدها فيما حدث، واكتفيا بأن يشيرا إلى أن خطأها كان الانحراف عن لوائحهما الخاصة التى تحتم استشارة رأى آخر. كان الحكم النهائى إذا مناسبا تماما لميولهما، لأنهما كانا يفضلان إجراء تحقيق داخلى، لا تستطيع فيه الإدارات الحكومية الأخرى أن تحكم على كفاءة إدارتهما وجدارتها بالثقة.

لم تكن تلك الحالة فريدة من نوعها فى الاعتراض على شهادة الحكيمة. فمثلا فى عام ١٨٥٧، حين ماتت امرأة تدع فطومة بنت على عبيد، أعلنت حكيمات الظبطية أنها قتلت، وكان يجب أن يصادق على رأيهن حكماء شورا الاطبا الذين خالفوهن قائلين: إن هؤلاء الحكيمات قد اختلط عليهن الأمر بسبب تصلب الجثة بعد موتها. فقد تسببت حالة الجثة فى عجز الحكيمات عن تحديد سبب الوفاة. غير أن كبار الحكماء كان عليهم أن يدافعوا عن موقفهم، لئلا يوجه واحد من المؤسسة القضائية، وهو يراجع القضية، الاتهام لمجمل المؤسسة الطبية الحديثة التى كانت تتدخل بشكل متزايد من خلال تشريح الجثث وفحصها فى عملية التحقيق الجنائى. وبالتالى كان على هؤلاء الحكماء أن يقولوا: "أما من خصوص الحكم الذى تشابهوا فيه حكيمات الاثمان الذى أجروا [أى اللاتى أجرين] الكشف على هذه الحرمة ابتداء فمن المهمم انه التبس عليهم علامات التعفن الشديد بعلامات الموت الذى يحصل بفعل فاعل لان هذه الحكيمات لم يتلقوا المعارف العملية...". ومن نافلة القول: إن رأى هؤلاء الحكماء الرجال من الرتب العالية هو الذى كان يقبل فى حالات الخلاف(١٠٨). وأخيرا ذكر هذا الوضع الأدنى للحكيمات صراحة فى أمر صادر عام ١٨٧٩ ينص على أن يتم فحص الجثث أولا فى الثمن، فإذا لم تكن النتيجة حاسمة، يتم تغليب رأى حكماء ظبطية مصر؛ وأخيرا إذا ظل ثمة شك فى الرأى الطبى يجب أن يتولى حكماء قصر العينى، وكلهم من الذكور، فحص الحالة(١٠٩).

وعلى ذلك وجدت الحكيمات أنهن يشغلن أدنى المراكز فى المؤسسة الطبية المقامة حديثا. وبينما كن يشغلن مواضع هامشية فى المجتمع من قبل – أى فى حياتهن السابقة، إن جاز التعبير – فإن هذه الهامشية، هذا الوضع الذى تعودن على التكيف معه، ولو بشكل غير مريح، قد استبدل به الآن وضع محدد بصرامة، مؤسسيا فى المرتبة الدنيا من المؤسسة. ففوقهن كانت توجد مؤسسة صارمة هرمية لم تكن هى ذاتها متجانسة، على رأسها رجل فرنسى، هو كلوت بك، وحل محله بعد رحيله أطباء أوربيون آخرون. تحت هذه الشريحة الأوربية كان هناك الأطباء المتحدثون بالعربية (الحكماء أولاد العرب) الذين تلقوا العلم فى قصر العينى أو أرسلوا إلى أوربا ليدرسوا فيها الطب. وتحتهم يوجد الممرضون الذين لم يتلقوا تعليما، والأمويون فى معظمهم، الذين عينتهم الحكومة لتزود بهم عياداتها والمؤسسات الصحية الأخرى فى العاصمة. وفى قاع القاع، وأسفل كل هؤلاء الرجال، سنجد الحكيمات. فبرغم أنهن تلقين تعليما حديثا، وبرغم أهمية المهام التى كن يؤدينها، فإنهن شغلن الدرجة الدنيا فى هذه المؤسسة الحديثة، وكن بطبيعة الحال الطرف الخاسر دائما فى حالات النزاع.

وربما يسهم المثال التالى فى إلقاء مزيد من الضوء على هذه النقطة. فكما ذكرنا سابقا، لم يكن هناك ما يكفى من الحكيمات لمجاراة ضغط العمل، خصوصا بشأن إجراء فحص الجثث. وكان العجز يتفاقم فى حالات الأوبئة، أو حين تمرض إحدى الحكيمات، لتتقاسم مهماتها حكيمات التمن الأقرب. وتصبح هذه المشكلة أكبر حين تحدث فى أبعد تمنين، هما مصر القديمة فى الجنوب وبولاق فى الشمال. فهنا كان المعتاد أن يستغرق وصول البديل وقتا أطول، الأمر الذى كان يؤدى إلى تأخير الدفن ويثير معارضة رجال الدين، الذين شكوا قائلين: إن فشل الحكيمات فى أداء عملهن على الوجه الأكمل تسبب فى خرق المبدأ الإسلامى الخاص بسرعة الدفن(١١٠). لقد كان رجال الدين، فى معارضتهم للمؤسسة الصحية الجديدة، قد أضعفتهم بالفعل الإصلاحات التى أجراها محمد علي وخلفاؤه فى مصر، ولم يجسروا على رفع صوتهم بالمعارضة علنا؛ ولم يكونوا ليجرءوا أيضا على مهاجمة كلوت بك أو أى من مساعديه صراحة. ولكنهم سيكونون آمنين إذا اتهموا الحكيمات بالبطء وعدم الكفاءة، وبالحيلولة دون إجراء الشعائر الدينية كما ينبغى. مرة أخرى، لقد كان الوضع الهش للحكيمات فى المؤسسة الطبية المقامة حديثا هو الذى أتاح للعلماء أن يهاجموهن.

ولما كانت الحكيمات تواجهن معارضة فئات اجتماعية متعددة، وكان مطلوبا منهن فى نفس الوقت أن يؤدين قدرا مبالغا فيه من العمل، فإن بعضهن كان يقاوم أحيانا.. وبرغم أن أفعال المقاومة لم تكن ضخمة ولا بطولية، وإنما اتخذت شكل شكاوى من المعاملة التى يتلقينها والأعباء الضخمة المتوقع منهن حملها، فإن هذه الأفعال تبين مع ذلك أنهن لم تكن موضوعات طيعة خرساء مثلما أرادت لهن السلطات. فمثلا فى عام ١٨٥٩ تم تعيين زينب بنت محمد حكيمة فى مدينة دمنهور، وكانت واجباتها مشابهة لواجبات زميلاتها فى القاهرة: التطعيم، فحص الجثث، منح التراخيص للدايات، وما شابه. وفى يوم من الأيام طلب منها أن تساعد فى إجراء ولادة متعسرة لامرأة تعيش فى قرية صغيرة على بعد ساعتين من دمنهور، ظلت فى حالة ولادة لمدة أسبوع. رفضت الحكيمة أن تقوم بمهمتها، وفى النهاية ماتت المرأة أثناء الوضع. ولدى التحقيق مع زينب قالت: "إنه لم يسبق لها التوجه إلى النواحى الخارجة عن البندر"، وأضافت "بأن عدم توجهها هو بناء على عدم وجود لزومها من ركوبة وأدوية وآلات، وأنها أوضحت عن ذلك سابقا الى حكيمباشى المديرية". وختمت قولها: بإن "مادام المجلس [أى مجلس الصحة] أشار عن لزوم توجهها فى المواد المماثلة لذلك فيترتب لها بدل تعيين، وعليقة، ويصرف لها بدل ركوبة وتخصم من استحقاقها بالتدريج ثم ويرتب لها ورديان [أى حارس] مخصوص أيضا للتوجه برفقتها ويحضر الآلات اللازمة للولادة...". وبينت أنها لم ترفض الذهاب إلا بعد أن رفضت طلباتها. سمع مجلس الصحة قضيتها ولكنه لم يقبل حججها واعتبرها مذنبة بتهمة الإهمال، وحكم عليها فى البداية بالحبس لمدة شهرين. ولكن سرعان ما اكتشف المجلس أنه لا يستطيع أن يتحمل خسارة خدماتها، فقرر أن يستبدل بعقوبة السجن خصم نصف أجرها. ولكنهم قبل أن ينفذوا حكمهم راجعوا سوابقها واكتشفوا أن هذه لم تكن المرة الأولى التى ترفض فيها الخروج من البندر بناء على استدعاءات طبية، وبالتالى تقرر، عقابا لها، أن تعود إلى مدرسة القابلات كطالبة لمدة سنة. وحين استأنفت زينب هذا الحكم أمام مجلس الأحكام، لم يقف الأمر عند فشلها فى إسقاط حكم مجلس الصحة، بل حكم بفصلها من الخدمة نهائيا[١١١].

العذارى والحكيمات وأزواجهن

إن الأدلة التى راجعناها حتى الآن بشأن الحكيمات وأصولهن وتدريبهن وواجباتهن داخل المؤسسة الطبية أبعد ما يمكن عن أن تشكل علامات لا يشوبها

الغموض على الصورة الأكبر لوضع النساء فى المجتمع. فإذا كانت مدرسة القابلات ستعتبر مثالا نموذجيا على جهود "التحديث" التى شهدتها مصر فى القرن التاسع عشر، فإن سجل هذا التحديث سيبدو بالتأكيد معقدا. فمن جهة سنجد أن الحكومة قد اختطفت بعض الإماء الحبشيات والبنات اليتيمات، ومنحتهن الفرصة لتلقى تعليم مجانى فى العلوم الطبية، ومنحتهن راتبا بل وخلعت عليهن رتبة عسكرية داخل البيروقراطية المتوسعة المرموقة. ومع ذلك، وفى نفس الوقت، فإن هؤلاء النساء وجدن أنفسهن مؤسسيا أسيرات بنية هرمية صارمة منحن داخلها أدنى المراتب. وسرعان ما أدركن أيضا أنهن كن فى كثير من الأحيان هدفا لمعارضة شرسة كانت موجهة من الناحية الاستراتيجية إلى المؤسسة الطبية اللاتى كن جزءا منها، وكن بوصفهن أكثر مكونات هذه البنية المثيرة للجدل هشاشة، الهدف الأسهل فى الهجوم. وقد حاولن أن يدرأن عن أنفسهن معارضة مختلف قطاعات المجتمع، ولكن بلا جدوى.

غير أن أوضح الأمثلة على غموض طبيعة مدرسة القابلات، وكيف أنها كثيرا ما استخدمت للسيطرة على النساء بدلا من أن تحررهن، تتعلق بمهمة معينة كان يتوقع من الخريجات أن يقمن بها فى مكاتب الصحة الحضرية، والظبطيات، كجزء من عملهن الروتينى، وهى تحديدا مهمة فحص بكارة العذارى الصغيرات اللاتى كن يتجولن فى الشوارع بعد الهرب من منازلهن.

خذ مثلا حالة المرأة المعدمة المسماة "صابحة" التى ذهبت تنشد مساعدة صديقة لها، هى "حسنة"، "التى أورتها بأنها فقيرة [مثلها] ... وصحتها بطالة وأنها إذا كانت توافق على أن تكون مع ابنتها سيدة فى منزل تفتح لهم [أى لهما] كرخانة [أى بيت للدعارة] وتصير عظيمة وفى غاية الصحة وتصير صاحبة مصاغات وساعات واستيكات..." فوافقت "صابحة" على هذا العرض المغرى؛ وفى أحد أيام الجمعة هربت بعد خروج أبيها لدكانه و"خروج أمها لتوصيل فطور إليه بالدكان" وذهبت إلى "حسنة" كما وعدتها. ولكن أباها سرعان ما وجدها فاقدة الوعى فى خمارة بالمنشية بعد "أن حصل لها دوخان زايد"، وسألها عما إذا كانت لا تزال عذراء، فقالت نعم، ولكنه لم يصدقها واقتادها إلى الضبطية حيث فحصتها حكيمة ووجدت "أن بكارتها منزالة من مدة وأنها سيب [أى ثيب]"(١١٢). وهذه حالة أخرى تورطت فيها امرأة فى العشرين من عمرها اسمها "سيدة"، كانت تعيش فى الجمالية فى شمالى القاهرة مع

والديها، اللذين رفضا عدة خطاب تقدموا لها، لأنهما كانا يطلبان مهرا أكبر. فلما يئست منهما قررت أخيرا أن تترك المنزل، وانتهزت فرصة نشوب نزاع بينهما "وكل منهم عزل عفشه عن عفش الآخر وغضبوا من بعض" وانطلقت سرا لتجد مأوى فى بيت بعض أصدقاء الأسرة. وهناك مارست الجنس مع ابنهم "حسنين" البالغ من العمر ١٨ سنة. وبعد يومين وجدها عمها الذى كان يمر بالمكان بالصدفة وكان يعرف أن أخاه وزوجته يبحثان عن ابنتهما التى لم يجداها فى المنزل. جرها عمها إلى ضبطية التمن لفحصها، ولكن حكيمة مكتب صحة تمن الجمالية "حصل لها اشتباه" ولم تستطع أن تحدد ما إذا كانت سيدة عذراء أم ثيبا، وتطلب الأمر إحضار حكيمة ظبطية مصر، التى أعلنت أن سيدة "سيب، ومنزال البكارة بالكلية وهى مستعملة من مدة قديمة". وبرغم أن "سيدة" و"حسنين" وافقا فيما بعد على أن يتزوجا، إلا أن الظبطية أصرت على تقديم القضية للمحاكمة(١١٣).

وهناك قضية أخرى بشأن امرأة تدعى "حفيظة" بنت عبد المنعم، طلب منها من يدعى "أحمد محمود" أن تعمل فى بيته فى غربلة قمح "ولكونها تغربل بالأجرة توجهت معه ومع دخولها بالمنزل أوراها بأن تدخل القاعة لتخرج القمح منها ودخلت ودخل معها ولما صاروا الاثنين داخل القاعة أوقعها على ظهرها ومسك أياديها بيده وبيده التانية خرق لباسها ثم برك عليها وكتم حنكها وبلغ غيه من تبويظها وهى لم أمكنها الصياح..." و بعيد حضورها للضبطية فحصتها الحكيمة ووجدت أن "غشاء البكارة منزال من مدة قديمة ومستعملة". وحين استدعت الظبطية "أحمد" أنكر فى البداية كل التهم تماما، ثم أقر بفعلته، ولكنه أصر على أن "الفعل بها كان برضاها". وحين واجهوا "حفيظة" بشهادة أحمد "كانت اجابتها أنه برضاها بما أنها ترغب التزوج به وأورت بأنه من حيث إنه بوظها فتريد التزوج به". وبرغم أن المحكمة الشرعية أسقطت القضية نظرا لمسامحة المدعية، إلا أن الظبطية قررت أن ترفع الدعوى إلى مجلس الأحكام(١١٤). وهناك قضية أهم فى مغزاها، عن امرأة تدعى جازية وقعت فى حب رجل يدعى حسن الفل، "ولسبب ما بينهما من المحبة وعدم التسليم من والدها فى تزويجها به" ففرت من المنزل إليه "واتفقا على أنه يزيل بكارتها ويتزوجها وقد كان وتوجهوا لمنزل الحرمة أم الرزق ... وسكرا وازال بكارتها واقامت بذلك المنزل الى أن صار احضارها" عن طريق بصاص كانت الضبطية قد عينته بعد أن أخطر أبو جازية عن اختفائها. وعند إرسالها إلى الظبطية

فحصتها حكيمة ضبطية بولاق ثم حكيمة الظبطية نفسها، ووجدت كلتاهما أنها "سيب"، وطلب كل من "جازية" و"حسن" أن يتزوجا، ووافق الأب فى النهاية بعد أن قبل حكم المحكمة الشرعية الذى ألزم حسن "بدفع مبلغ ٥٠٠ قرش ارش البكارة قيمة مهر المثل" الذى نصت عليه الشريعة. غير أن السلطات المدنية، وهى هنا الظبطية، قالت أنه برغم أن القضية قد انتهت من وجهة نظر الشريعة، فإن كلا من جازية وحسن، وفوقهما أم رزق التى منحتهما مأوى، ما زالوا جميعا متهمين وفقا لـ"السياسة"، واصبحوا مستحقين المجازاة بالسجن(١١٥).

إن ما تكشف عنه هذه القضايا هو أن الدولة بدلا من أن تحرر النساء، كانت تقحم نفسها فى تنظيم "حشمتهن" وجنسانيتهن، وتستولى على هذه الوظيفة من الآباء والأخوة والعائلات. وبالإضافة إلى ذلك شهدت الفترة دمجا بين الأخلاق الخاصة والأمن العام. فقبل "إصلاحات" محمد علي كان الأب الذى يبحث عن ابنته المفقودة والسيد الذى يبحث عن خادمة منزله مسئولين عن العثور عن المرأة المفقودة بنفسيهما. صحيح أن أمن المدن لم يكن أبدا أمرا خاصا، ولكن الحكومات المصرية المختلفة قبل القرن التاسع عشر لم يكن لديها يوما هيئة بلدية تستطيع أن تفرض الأمن وتحافظ عليه بشمول يكافئ ما قام به محمد علي. ويمثل خلق هذه الإدارات البلدية فى الربع الثانى من القرن التاسع عشر فى القاهرة مفهوما جديدا للمدينة، يعتبرها كينونة متحدة يجب أن تتم حماية سلامتها وأمنها. ومن هنا لم يكن السلام والأمن اللذان كانت تدافع عنهما السلطات، هما فقط سلامة وأمن الأطراف المعنية. فكما رأينا، لم تكن القضية لتسقط بالضرورة فى حالة موافقة كل أطرافها على إسقاط الاتهامات. لقد كانت المدينة بحد ذاتها هى ما يجرى الدفاع عنه، وكان أمن الحياة الحضرية بحد ذاته هو الموضوع. لم يعد فقدان الفتاة لبكارتها إذا أمرا خاصا، ولم يعد ينظر إليه أيضا كمجرد مسألة تتعلق بالحدود الشرعية، وإنما أصبحت فعلا يدمر سلطة الدولة وقدرتها على الحفاظ على أمن المدينة. وكان تعيين الحكيمات فى الظبطيات -حيث كلفن، ضمن أمور أخرى، بفحص بكارة الفتيات اللائى يتم العثور عليهن بعد فقدانهن- تطفلا جديدا على حياة الناس. كان هذا النوع من السيطرة على أجسام النساء وجنسانيتهن أمرا غير مسبوق، وقد أمكن تحقيقها ليس فقط عن طريق إدارة البصاصين وضباط الضبطية، ولكن أيضا إدارة هؤلاء الحكيمات، اللاتى تلقين تعليمهن فى مدرسة القابلات.

وسنجد المثال الأوضح على المكانة المنخفضة التى وجدت هؤلاء الحكيمات أنفسهن فيها، فى قاع النظام التراتبى الطبى، فى مسألة زواجهن هن أنفسهن، التى حاولت بيروقراطية الدولة الخديوية الخانقة أن ترتبها. لم يكن مسموحا للحكيمة بأن تترك المدرسة إلا إذا وجدت زوجا مناسبا من بين الحكماء. وكانت هذه السياسة تهدف أولا: "للحفاظ" على هؤلاء الكائنات الضعاف(١١٦)، وثانيا : لتخفيض النفقات؛ حيث نصت التعليمات على "وضع كل حكيم فى مكتب زوجته أو محل يقرب من مكتبها بدون أن يصير كلفة على الميرى"(١١٧)، وألا تصرف أجرة المنزل لزوم سكن الحكيمات "لكونهم متزوجين وقاطنين مع أزواجهم"(١١٨). ها نحن مرة أخرى نرى التناقضات في منطق السلطات؛ فمن جهة كانت السلطات تجند النساء وتعلمهن وتمنحهن أجرا منتظما ورتبة محترمة، ومن جهة أخرى كانت تتخذ موقفا أبويا تجاههن، أولا: بعدم السماح لهن بترك المدرسة إلا فى حالة زواجهن، وثانيا بإيجاد زوج لهن(١١٩).

بالطبع كان من حق البنات، نظريا، وبالطريقة الأبوية المعروفة، أن يوافقن على زواجهن بأنفسهن، وكان على السلطات أن تسأل الحكيمة "انكانت تريد تتزاوج [بالحكيم الفلانى] فعند رضا الطرفين يصير البحس بغايت الدقة لربما ان المذكور يكون متزوج وطمعا يريد يتزوج [الحكيمة] المذكورة"(١٢٠). غير أن الأمور كانت مختلفة على أرض الواقع، وكانت الحكيمات تشتكين أحيانا من الأزواج الذين اختيروا لهن. ولدينا مثلا حالة آمنة بنت محمد، التى منحت رتبة ملازم ثان بعد انتهاء دراستها فى المدرسة، براتب شهرى قدره ٢٥٠ قرشا، وسرعان ما زوجوها من "علي أفندى جبريل" حكيم بندر دمياط، وحصلت على مهر قدره ٥٠٠ قرش "وجهازها مثل إخوانها"، وأرسلت معه للعمل فى دمياط. وقد عاشا سويا لمدة ثلاث سنوات يؤديان عملهما بكفاءة ويتلقيان مديح رؤسائهما. ولكن فى يوم من الأيام ذهبت آمنة إلى الشورى فى المحروسة وقدمت التماسا "تشكت فيه فى حق زوجها من عدم امتزاجها معه وشراسة أخلاقه وبهدلته لها واخذ دراهمها ومجامعته لجارية سودة لا يمتلكها وفضلا عن ذلك طلق زوجته [الثانية] وتزوج بامرأة كان تزوج بها قبل وكان مطلقها قبل زواجه بآمنة". فاستدعت الشورى الزوج للحضور إلى المحروسة للتحقيق(١٢١).

حين حضر علي إلى شورى الأطبا، تم جمعه مع زوجته فى رئاسة الشورى

بحضور كلوت بك، "تحقق ان القال والقيل الذى حصل بينهم ناشئ عن نفسانية وغيرة فقط ..." وبعد يومين من المفاوضات تم حل المشكلة بالطريقة الآتية:"أولا، بأن "على أفندى" يبيع الجارية ويطلق زوجته الموجودة معه الآن حيث أكثر القال والقيل كان بسببها وسبب الجارية. ثانيا، أن "آمنة أفندى" تترك اختها ووالدتها بالمحروسة لكون كانوا سببا فى النزاع. ثالثا، كذلك أن على أفندى يرسل أخيه إلى المحروسة. رابعا، أن آمنة أفندى المذكورة تعطى لزوجها كل شهر نصف ماهيتها لأجل الإعانة على المصروف..."(١٢٢).

يبين سجل مدرسة القابلات، على نحو ما توضح حالة "آمنة"، التعقيدات التى صحبت إدخال المؤسسات "الحديثة" فى مصر القرن التاسع عشر، والتى تنطبق أيضا على "مشروع التنوير" ككل. فمن جهة نستطيع أن نرى بوضوح أن المدرسة قد ساعدت الفتيات اللائى التحقن بها بتحويلهن إلى حكيمات، وأنقذتهن بذلك من مصير أسوأ: فقد التقطن من الشوارع وتلقين تعليما وعناية، ومنحن راتبا منتظما وإقامة خلال وجودهن فى المدرسة. بل كن يحصلن عند التخرج على راتب أعلى، ويتم تعيينهن فى أماكن عديدة، لا فى المحروسة فقط، بل فى المديريات المختلفة أيضا، حيث كن يؤتمن على أداء مهمات مهمة، وقد تعتبر مرموقة أيضا. وعلى ذلك يكن قد منحن تعليما مجانيا وسلطة اقتصادية وقدرة على الحركة، ووضعا اجتماعيا يحسدن عليه؛ أى أنهن باختصار قد تلقين كل المزايا التى يطرحها دارسو الحداثة وبرامج التحديث كحقوق تكتسبها النساء فى ظل برامج كهذه. ومع ذلك فإن هؤلاء النساء، كما رأينا، قد وجدن أنفسهن مأسورات بإحكام فى نظام هرمى كن يشغلن فيه أدنى المراكز. وعند وقوع مشاكل، الأمر الذى كان يحدث بانتظام، كن يكتبن التماسات، ويحتججن على ما كن يعتبرنه نظاما غير عادل، وكثيرا ما كن يشتكين من وضعهن المتدنى فى البنية الطبية الجديدة. ومع ذلك فقد وجدن أنفسهن، وأجسامهن، تحت سيطرة محكمة، وليس عندهن من يلجأن إليه سوى عائلاتهن وأصدقائهن. وسرعان ما أدركن أن المدرسة كانت فى نفس الوقت قوة انضباط وتنظيم، و مؤسسة "تنوير"، بل و"تمكين". وباختصار، فبرغم أنه من الواضح أن إقامة الحكيمات فى المدرسة ووظائفهن التالية قد منحتهن الفرصة ليصبحن فاعلات متحررات ذوات سلطة، بل وفى بعض الحالات ذوات تمتع بالإرادة القوية قادرات على الاضطلاع ببعض أعمال المقاومة الصغيرة، فإنهن كن أيضا واعيات قطعا بأن الدولة كانت تستخدمهن عن

عمد كأدوات للانضباط والتنظيم. وقد أدركن بالإضافة إلى ذلك أن أجسامهن تخضع لسيطرة صارمة ومراقبة يقظة. إن هذه الطبيعة المتناقضة ظاهريا لمدرسة القابلات الحديثة، التي هي واحدة من أكثر مؤسسات محمد علي وكلوت بك شهرة، هي التي تجعلنا نتساءل، حين نتأمل في حالة آمنة: هل كانت آمنة ستوافق على الالتحاق بالمدرسة إذا كانت تعرف ما ستكون عليه حياتها مع علي جبريل؟؟

الهوامش

(1)F. M. Sandwith, "The History of Kasr-el-Ainy, " *Records of the Egyptian Government School of Medicine*, 1 (1901): 11.

(٢) وضع الشيال قائمة بستين كتابا في الطب والطب البيطري ترجموا أثناء حكم محمد علي فقط، ولم يفقها في العدد سوى الكتب العسكرية: جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحياة الثقافية في عصر محمد علي (القاهرة، ١٩٥١)، ص ٣٨ من الملحق.

(3)LaVerne Kuhnke, *Lives at Risk: Public Health in Nineteenth Century Egypt* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1990), p. 123.

(4) Ibid., p. 122.

(٥) أنظر مثلا: Jean Towler and Joan Bramall, *Midwives in History and Society* (London: Croom Helm, 1986), pp. 99-146, and Jean Donnison, *Midwives and Medical Men: A History of the Struggle for the Control of Childbirth* (London: Historical Publications, 1988), pp. 72-93.

(6)Sir William Robert Wilde, *A Narrative of a Voyage to Medeira, Teneriffe, and along the Shores of the Mediterranean* (Dublin, 1844), pp. 234-53.

(7)Victor Schoelcher, *L'Egypte en 1945* (Paris, 1846), pp. 44-45.

(8)Amira el- Azhary Sonbol, *The Creation of a Medical Profession in Egypt, 1800- 1922* (New York: Syracuse University Press, 1991), p. 45.

(9)Leila Ahmed, *Women and Gender in Islam* (New Haven: Yale University Press, 1992), p. 135.

(10)Nade Tomiche, "The Situation of Egyptian Women in the First Half of the Nineteenth Century," in *Beginnings of Modernization in the Middle East*, ed. William R. Polk an Richard L. Chambers (Chicago: University of Chicago Press, 1968), pp. 183-84.

(11)A.W.C. Lindsay, *Letters from Egypt, Edom, and the Holy Land* (London: Henry Colborn, 1838), 1:34.

(١٢) للاطلاع على مناقشة لكيفية إخراج محمد علي لمقابلاته مع الزوار الأجـانب، أنظـر: خالد فهمي، كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمـة شـريف يونس، ط١، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠١، ص ص ٢١-٢٩.

(13)John Bowring, "Report on Egypt and Candia," *Parliamentary Papers, Reports from Commissioners*, 21 (1840): 146.

(١٤) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكاتبة رقم ٣٨٩، ص ١٦٣، في ٢٥ جمـادى الأول ١٢٦٣/ ١١ مايو ١٨٤٦.

(١٥) محافظة مصر، صادر تفتيش الصحة، سجل رقـم ل/١/٥/١، [الرقـم القديـم ١٨٣]، مكاتبة رقم ٩، ص ص ١٧و ٣٢، في ١٦ ربيع الأول ١٢٧٦/ ٢٣ أكتوبر ١٨٥٩.

(١٦) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكاتبة رقم ٤٦، ص ٤٩، في ٢٩ ذو القعدة ١٢٦٢/ ١٨ نوفمبر ١٨٤٦.

(17)Wilde, *A Narrative of a Voyage*, pp. 234-35.

(١٨) كان الباشا مشهورا، حتى في عصره هو، بالكثرة البالغة للمقابلات التي يمنحها وكـثرة التصريحات. أنظر ملاحظة القنصل النمسوي القائلة أن "الباشا لا يتمتع دائمـا بفضيلـة الصمت والتظاهر [به]"، اقتبسه: M. Sabri, *L'empire égyptien sous Mohamed-Ali et la question d'Orient (1811-1849)* (Paris: Paul Geuthner, 1930) p. 142.

(19)Bowring, "Report on Egypt and Candia," p. 146.

(٢٠) أحمد الرشيدي (مترجم)، ضياء النيرين في مداواة العيانين (القاهرة: بـولاق، ١٨٤٠)، ص ص ٣-٤.

(٢١) أحمد الرشيدي (مترجم)، كتاب الولادة (القاهرة: بولاق، ١٨٤٢).

(٢٢) أنظـر: Henry Dodwell, *The Founder of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Pree, 1931)، حيث تتردد هذه الفكرة فيه من أولـه لآخـره، وذكرت صراحة في خاتمته.

(٢٣) أنظر مثـلا: Édouard Driault, *Mohamed Ali et Napoleon* (1807-1814) (Cairo: Royal Egyptian Geographic Society, 1825).

(٢٤) للاطلاع على آخر الأمثلة على هذا التحليل أنظر: Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

(٢٥) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمـد علـي (القـاهرة: النهضـة المصرية، ١٩٣٨)، ص ٢٦٦.

المصرية، ١٩٣٨)، ص ٢٦٦.

(26)Sonbol, *Creation of a Medical Profession*, p. 21.

(٢٧) للاطلاع على رواية مختصرة لتاريخ هذين الوبائين فى مصر فى بدايات القرن التاسع عشر، أنظر: Kuhnke, *Lives at Risk*, pp. 49-57, 75-78.

(٢٨) بشأن اهتمام محمد علي بمشكلة عدم كفاية الرجال لتلبية احتياجاته العسكرية، أنظر، خالد فهمى، كل رجال الباشا، ص ص ١٣١-١٣٢.

(29)Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 129.

(30)Daniel Panzac, "The Population of Egypt in the Nineteenth Century," *Asian and African Studies*, 21 (1987): 18.

(٣١) أمين سامى، تقويم النيل (القاهرة: دار الكتب، ١٩٢٨)، ج ٢، ص ٢٧٨، خطاب مؤرخ ٥ جمادى الأول ١٢٣٤/ ٢ مارس ١٨١٩.

(٣٢) ديوان كتخدا محفظة رقم ١، وثيقة رقم ١٠١، و معية سنية تركى، سجل رقم س/١/٥٠/٥ [الرقم القديم ٤]، مكاتبة رقم ٤١٣؛ وكلاهما فى ٢٦ ذو القعدة ١٢٣٩/ ٢٤ يوليو ١٨٢٤. وحصل كل من هؤلاء على راتب شهرى قدره ٥٠٠ قرش (حوالى خمسة جنيهات إسترلينية): المصدر السابق، مكاتبة رقم ٤١٩ فى ٢٩ ذو القعدة ١٢٣٩/ ٢٧ يوليو ١٨٢٤.

(٣٣) معية سنية تركى، سجل رقم س/١/٤٧/٧ ، [الرقم القديم ١٧]، مكاتبة رقم ٢١٦، فى ٢٧ محرم ١٢٤١/ ١٢ سبتمبر ١٨٢٥.

(٣٤) يدعى كلوت بك فى مذكراته أن إدخال التطعيم فى مصر يرجع الفضل فيه إليه وحده. ويتضح مما ذكرناه سابقا أن ذلك غير صحيح؛ Antoine-Barthélemy Clot, *Memoires*, ed. Jacques Tagher (Cairo: I.F.A.O., 1949), p. 157.

(٣٥) Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 123. مُنح كلوت اللقب الشرفى "بك" عام ١٨٣٢ بعد نجاحه فى السيطرة على وباء الكوليرا فى ذلك العام.

(٣٦) وهى الغازية التى خلدها فلوبير فى ملاحظاته على رحلته إلى مصر؛ أنظر:
Gustave Flaubert, *Flaubert in Egypt, a Sensibility on Tour*, ed. and trans. Francis Steegmuller (Chicago: Academy Chicago Press, 1979), pp. 114-20.

(٣٧) وهم "مشخصاتية" للشخصيات النسائية، كانوا يرقصون غالبا فى الشوارع أمام البيوت، وفى بعض قصور الأعيان فى الريف فى الأفراح وحفلات الختان. أنظر:
Edward W. Lane, *An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians* (London: Ward, Lock, 1890), pp. 351-467.

(38)A.B. Clot Bey, *Aperçu général sur l'Égypte* (Paris: Fortin, Masson, 1840),

1:336.

(٣٩) James Augustus St. John, *Egypt and Mohammed-Ali* (London: Longman, 1834), 2:176. وعن الالتباس الذى وقع فيه أغلب الرحالة بين العوالم والغوازى انظر: John Rodenbeck, "'*Awalim*; or, The Persistence of Error", in *Historians in Cairo: Essays in Honor of George Scanlon*, ed. Jill Edwards (Cairo: American University in Cairo Press, 2002), pp. 107-121.

(40)St. John, *Egypt*, 2, p. 265.

(٤١) بشأن أول مرة يتفشى فيها مرض الزهرى فى أوربا، حوالى نهايـــة القـــرن الخـــامس عشر، وعلاقة ذلك بالحروب الإيطالية فى المدة من ١٤٩٤ إلى ١٥٥٩، أنظر: William McNeill, *Plagues and Peoples* (New York: Doubleday, 1977), pp.192-193؛ وعن نشر جيوش نابليون للزهرى، أنظر: John Elting, *Swords around a Throne: Napoleon's Grande Armée* (London: Macmillan, 1988), pp. 294 ff.

(٤٢) الوقائع المصرية، على ٣٣٤ فى ٢٩ ديسمبر ١٨٣١، نقلا عـن: Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 135.

(٤٣) أنظر: الشام، محفظة رقم ١، وثيقة رقم ٢٧، فـــى ٢٠ جمـــادى الثـــانى ١٢٤٧/ ٢٦ نوفمبر ١٨٣١، وهى عن مرضى أرسلوا لاسبتالية أبو زعبل؛ الشام، محفظـــة رقـــم ٢، وثيقة رقم ٥٤، فى ٧ رجب ١٢٤٧/ ١٢ ديسمبر ١٨٣١؛ الشام، محفظة رقم ٢، وثيقـــة رقم ٨٨، فى ٢٣ رجب ١٢٤٧/ ٢٨ ديسمبر ١٨٣١، وهى عن إرسالهم إلـــى اســـبتالية الإسكندرية. وفى كل هذه الحالات تم نقل المرضى بالسفن.

(٤٤) الشام، محفظة رقم ٣، وثيقة رقم ١٠١، فى ١٠ شعبان ١٢٤٧/ ١٤ يناير ١٨٣٢.

(٤٥) سجلات عابدين، سجل س/٥/٥١/٢، مكاتبة رقم ٦٢، فـــى ٣٠ شـــوال ١٢٤٧/ أول أبريل ١٨٣٢.

(٤٦) للاطلاع على نماذج لهذه الاستمارات المطبوعة أنظر: الشام محفظة رقم ٧، وثيقة رقم ٧٨، فى ١١ محرم ١٢٤٨/ ١١ يونية ١٨٣٢، والشام محفظة رقم ١٠، وثيقة رقم ١٥٠، فى ١٧ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٤ أغسطس ١٨٣٢؛ وخالد فهمى، كل رجال الباشا، ملحق رقم ٤ و ٥.

(٤٧) أ. ب. كلوت بك، رسالة من مشورة الصحة إلى حكماء الجهادية (القـــاهرة: مطبعـــة ديوان الجهادية، ١٨٣٥).

(٤٨) قانون الداخلية (القاهرة: مطبعة الجهادية ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤-٣٥ م)، المـــادة ٢٧٣، ص ٥٢. (وهو قانون بشأن المعسكرات والثكنات).

(٤٩) معية سنية تركى، سجل رقم س/١/٤٨/٤، مكاتبة رقم ٥٩٤ فـــى ٢٠ جمـــادى الأول

١٢٥٠/ ٢٤ سبتمبر ١٨٣٤. وهى بشأن حالة ضابطين أوربيين، صيدلى ورسام خرائط، ضبط فى خيمتهما "راقصة ومغنية" ليلا. كانت لهجة الباشا فى هذا الخطاب حادة بشكل خاص، وصارمة فى حظر معيشة المومسات بالقرب من أى معسكر.

(٥٠) أوامر للجهادية، محفظة رقم ١، وثيقة رقم ١٠، فى ٦ صفر ١٢٤٦/ ٢٧ يوليو ١٨٣٠. وكانت هذه حالة عثمان أغا الذى حصل على تصريح بمغادرة المعسكر لمدة ٢٤ ساعة، ولكنه عاد بعد خمسة أيام من موعده. وحين تم التحقيق فى المسألة تبين أنه قضى وقته فى كرخانة. وقد رفت من الخدمة نهائيا.

(51)Judith Tucker, *Women in Nineteenth-Century Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 136.

(٥٢) الشام، محفظة رقم ١، وثيقة رقم ٢٧، فى ٤ جمادى الثانى ١٢٤٧/ ١٠ نوفمبر

(٥٣) Bowring, "Report on Egypt and Candia," p. 46.

(54)Michael Lewis, *The Social History of the Navy* (London: George Allen and Unwin, 1960), p. 282.

(٥٥) كلوت بك، رسالة، القسم الثانى، مادة ١، ص ٦.

(٥٦) نفسه، مادة ٤، ص ٦.

(٥٧) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكاتبة رقم ١٨٩، ص ١٨٢، فى ١٧ جمادى الأول ١٢٦٣/ ٢ يونية ١٨٤٧.

(٥٨) نفسه، مكاتبة رقم ٢١٢، ص ١٩٥، فى ٤ رجب ١٢٦٣/ ١٨ يوليو ١٨٤٧.

(٥٩) نفسه، مكاتبة رقم ١٤٣، ص ١٦٩، فى ٧ جمادى الثانى ١٢٦٣/ ٢٣ مايو ١٨٤٧.

(٦٠) فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضاء، الإسكندرية ١٨٩٠-٩٢، ج٣، ص ١٢١٧، لائحة نظارة الداخلية المؤرخة ١١ نوفمبر ١٨٨٢.

(٦١) ديوان اسبتالية، سجل رقم م/١/١ (الرقم القديم ٤٣١)، مكاتبة رقم ٨٢، ص ١٨، فى ١٥ شوال ١٢٦٠/ ١١ نوفمبر ١٨٤٤.

(٦٢) بشأن تحفظ محمد علي عل فكرة نشر التعليم الأساسى، أنظر: خالد فهمى، كل رجال الباشا، ص ص ٣٧٠-٣٧١.

(٦٣) عوقبت بجلدها بالسوط ٢٠٠ جلدة: جمعية الحقانية، سجل رقم س/٦/٢/١،مكاتبة رقم ٥،ص ٥٢، فى ٧ شوال ١٢٦٤/ ٦ سبتمبر ١٨٤٨.

(64)Naguib Mahfouz, *The History of Medical Education in Egypt* (Cairo: Government Press, 1935), p. 71.

(٦٥) أقامه السلطان المملوكى منصور قلاوون فى ٦٨٣/ ١٢٨٤، وكان أحد مستشفيات القاهرة الرئيسية التى قدمت خدماتها لفقراء الحضر، برغم أنه يعتقد الآن أنها لم تكن

كافية بالنسبة لعدد سكان المدينة. للاطلاع على تاريخها وتطورها واضمحلالها النهائى فى القرن الثامن عشر أنظر الوصف القيم الذى قدمه الرحالة التركى إفليا شلبى فى: Evelia Çelebi, *Seyahatnamesi*, vol. 10, *Misir, Sudan, Habeş (1762-80)*, (Istanbul: Devlet Basimevi, 1938), chap. 35، وبالنسبة لحالة المستشفى فى زمن الحملة الفرنسية، أنظر: *Description de l'Egypte*, 2d ed., (Paris, 1822), vol. 18, pt. 2, pp. 318ff.

(66)Clot Bey, *Memoires*, p. 321.

(67)Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 127.

(٦٨) ديوان اسبتالية، سجل رقم م/١/١ (الرقم القديم ٤٣١)، مكاتبة رقم ١٩٥، ص ٢٣، فى ٢٧ شوال ١٢٦٠/ ١٠ نوفمبر ١٨٤٤؛ نفسه، مكاتبة رقم ١٨٢، ص ص ٤٠-٤١، فى ١٦ ذو الحجة ١٢٦٠/ ٢٧ نوفمبر ١٨٤٤.

(٦٩) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٢، مكاتبة رقم ٣٠، ص ص ٤٦، ٤٨، فى ٢٨ ذو القعدة ١٢٦٤/ ٢٧ أكتوبر ١٨٤٨.

(٧٠) لم أستطع أن أجد سوى حفنة من الالتماسات من بنات يرغبن فى الالتحاق بالمدرسة. الالتماس الأول قدمته فتاة فرنسية عمرها ١٠ سنوات، واسمها جوستين، وكانت "يتيمة ولم موجود لها أهل ولا أقارب": ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكاتبة رقم ٦٦، ص ٥٨، فى ٢١ ذو الحجة ١٢٦٢/ ١١ ديسمبر ١٨٤٦. أنظر أيضا حالة فتاة تدعى نفيسة التى قدمت التماسا تتطلب فيه إلحاقها بالمدرسة فكشف عليها ووجدت "قويت البنيا صاغ سليم... وتفهم فى القراية..." : نفسه، مكاتبة رقم ٢١٦، ص ١٩٥، فى ٨ رجب ١٢٦٣/ ٢٢ يونية ١٨٤٧.

(٧١) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٥٠، مكاتبة رقم ١، ص ٢، فى٢٢ صفر ١٢٧٦/ ٢١ سبتمبر ١٨٥٩.

(٧٢)مجلس الخصوصى، سجل رقم س/١١/٨/٤، (الرقم القديم ٦٦)، قرار رقم ١٦، ص ص ١٤-١٥، فى ١٨ ذو الحجة ١٢٧٩/ ٦ يونية ١٨٦٣.

(73)Sandwith, "History of Kasr-el-Ainy," p. 18.

(*) سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥)، هو مصلح اجتماعى وفيلسوف فرنسى، قدم نظرية عن التنظيم الاجتماعى واعتبر فيما بعد أبو الاشتراكية الفرنسية. وترى نظريته الأساسية أن المجتمع يجب أن ينظم على نمط المصنع، وأن يتولى الصناعيون قيادة المجتمع، بينما يتولى العلماء إرشاده. ومن أهم أعماله: النظام الصناعى (١٨٢١) والمسيحية الجديدة (١٨٢٥). [المترجم]

(٧٤) أنظر روايتها لرحلتها إلى مصر وإقامتها فيها : Suzanne Voilquin, *Souvenirs*

d'une fille du peuple, ou la Saint-Simonienne en Egypte (Paris: François Maspero, 1978).

(٧٥) ديوان اسبتالية، سجل رقم م/١/١،(الرقم القديم ٤٣١)، مكاتبة رقم ١٠٥، ص ٣٢، في ٢٧ شوال ١٢٦٠/ ١٠ نوفمبر ١٨٤٤. ولم يتضح لي سبب اختيار النحراوي لشغل هذه الوظيفة، فلم يكن مسئولا عن تدريس الولادة في مدرسة قصر العيني، وكان رئيس قسم الولادة بالمدرسة هو أحمد الرشيدي، الذي ذكرناه من قبل (أنظر الهامشين ٢٠ و ٢١ أعلاه)، والذي نشر كتابا عن الموضوع: بهجة الرؤساء في أمراض النساء (القاهرة: بولاق، ١٨٤٤). أما النحراوي، فقد ترجم كتابا عن التشريح العام بهذا الاسم: (القاهرة: بولاق، ١٨٤٥)، وفي عام ١٨٤٧ عين حكيمباشي جفالك نبروة: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكاتبة رقم ١١، ص ١٨، في ١٥ شوال ١٢٦٣/ ٢٦ سبتمبر ١٨٤٧:وأرسل في عام ١٨٥٠ للاشراف الطبي على مولد ابراهيم الدسوقي: ديوان تفتيش الصحة، م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، ص ٩، في ١٥ ذو الحجة ١٢٦٦/ ٢٢ اكتوبر ١٨٥٠، وعين في عام ١٨٥٧ كبيرا لحكماء مديرية المنيا: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٤، مكاتبة رقم ٧٥،ص ١٤، في ٢٣ شعبان ١٢٧٣/ ١٩ أبريل ١٨٥٧.

(٧٦) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكاتبة رقم ٣٨، ص ٥٠، في ٨ ذو القعدة ١٢٦٣/ ١٨ أكتوبر ١٨٤٧؛ نفسه، مكاتبة رقم ١٢٠، ص ٩٤، في ١٢ ربيع الأول ١٢٦٤/ ١٧ فبراير ١٨٤٨. وبالنسبة لوصولها إلى المحروسة والامتحان الذي أعدته للطالبات فور توليها منصبها الجديد، أنظر: نفسه، مكاتبة رقم ٨٧، في ٢٦ محرم ١٢٦٤/ ٤ يناير ١٨٤٨، وبشأن النزاع حول الجهة المسئولة عن تحمل تكلفة إقامتها في فندق أستريا (ربما كان في الأزبكية)، أنظر: نفسه، مكاتبة رقم ١٢٩، ص ص ١٠١، ١٠٦، في ٢٣ ربيع الأول ١٢٦٤/ ٢٨ فبراير ١٨٤٨.

(٧٧) الوقائع المصرية، رقم ٤٦، في ٥ يناير ١٨٤٧، ص ص ١-٢. نقلا عن: Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 128.

(٧٨) ثمة خطابات عديدة بشأن هذه الشخصية المرموقة. بشأن تعيينها كبيرة للمعلمات أنظر: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٥٢، مكاتبة رقم ٢٣٥، ص ٤٤، في ١٦ ذو القعدة/ ١٩ يوليو ١٨٥٧. وعن كفاءتها، أنظر: محافظة مصر، سجل رقم ل/١/٥/٢ (الرقم القديم ١٨٥)، مكاتبة رقم ١٥، ص ٤٠، في ١٦ ربيع الثاني ١٢٧٧/ أول نوفمبر ١٨٦٠؛ محافظة مصر، سجل ل/١/٢٠/٥ (الرقم القديم ١٠٤٣)، قضية رقم ٢٤، ص ص ١٣٧-٣٨، في ٨ شوال ١٢٧٧/ ١٩ أبريل ١٨٦١.

(٧٩): مجلس الخصوصي، سجل رقم س/١١/٨/٤ (الرقم القديم ٦٦)، قرار رقم ١٦، ص ص ١٤-١٥، في ١٨ ذو الحجة ١٢٧٩/ ٦ مايو ١٨٦٣.

(٨٠) وكانت ظريفة قبل ذلك حكيمة المنصورة، وعند ترقيتها إلى وظيفتها الجديدة أعطيت لها الرتبة الأولى بدرجة يوزباشي بمرتب شهرى ٧٥٠ قرشا: محافظة مصر، سجل ل/١/٤/١، (الرقم القديم ٤٥٤) مكاتبة رقم ٢٢، ص ٦٨، فى ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٠/ ٣١ مارس ١٨٦٤. على أنه سرعان ما "تبين شراسة أخلاقها وعدم امتثالها لقوانين المدرسة..." (محافظة مصر، صادر تفتيش الصحة، سجل ل/١/٤/٣ [الرقم القديم ٤٥٧]، مكاتبة رقم ٥٣ ص ص ١٠٢ و١٠٥، فى ٨ محرم ١٢٨٢/ ٣ يونيو ١٨٦٥) وأنها كانت تفعل "أفعال مغايرة" مع خديجة المغربية، إحدى التلميذات المشاغبات (محافظة مصر، صادر تفتيش الصحة، سجل ل/١/٤/٩ [الرقم القديم ٤٥٨]، مكاتبة رقم ١٣٠، ص ص ٢٧ و٢٩، فى ١١ ربيع أول ١٢٨٢/ ٤ أغسطس ١٨٦٥) ولذا رأت لجنة خاصة شكلت لإصلاح المدرسة أنه إذا كانت "البنات الشابات ...مختلطات بإنسان غير حسن الأطوار والأخلاق فيسرن طبعهن من طبعه ...[وبما أن] المرام منها [أى من المدرسة] تربية حكيمات كاملات الصفات والأخلاق الحميدة وحيث أنهن [يتدربن] للمعالجة والولادة فى البيوت ويختلطن بمن فيها فينبغى أن يكن ذوات أخلاق حميدة صاحبات معارف لئلا يحصل منهن الضرر...فلما وجدت أرباب الجمعية أن هذا القصد يتعزر الحصول عليه ببقاء ظريفة افندى وخديجة المغربية [فطلبت] إخراجهما من المدرسة لاسيما أن رب الدار أدرى بما فيه ...وأن ظريفة أفندى ليس فيها الكفاية المطلوبة لتربية البنات... لأنها غير حسنة الأخلاق ويخشى على البنات أن يسرقن من طبعها..." وفى النهاية فصلت ظريفة أفندى من نظارة المدرسة وعينت حكيمة المحلة (نفسه، مكاتبة رقم ١٥٣، ص ٤٠، فى ٢٨ ربيع أول ١٢٨٢/ ٢١ أغسطس ١٨٦٥). وفى وقت لاحق عينت حكيمة ضبطية مصر (ضبطية مصر، سجل ل/٢/٣١/١، مكاتبة رقم ٣١٧، ص ٩٩، فى ٩ شوال ١٢٩٦/ ٢٦ سبتمبر ١٨٧٩.)

(٨١) Kuhnke, *Lives at Risk*, p. 142. ، وقد أخذت كونكى كل معلوماتها من "الوقائع".

(٨٢) لم أستطع أن أجد أية مكاتبة تنص صراحة على عدد الدايات. ومع ذلك ربما تعطينا الوثائق التالية فكرة عن العدد التقريبى. كان عدد الدايات المسجلات عام ١٨٥١ (فى أغلب الظن فى المحروسة وحدها) ٥٦٥ داية: ديوان تفتيش الصحة، سجل م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، مكاتبة رقم ١٢٦، ص ٦٢، فى ٢٥ ربيع الثانى ١٢٦٧/ ٢٨ فبراير ١٨٥١ ؛ وفى عام ١٨٦٠ تم طبع ستمائة ترخيص للدايات فى الإسكندرية: محافظة مصر، صادر تفتيش الصحة، سجل ل/١/٥/١، (الرقم القديم ١٨٣)، مكاتبة رقم ٧، ص ٥٦، فى ٢١ جمادى الثانى ١٢٧٦/ ١٦ يناير ١٨٦٠؛ وفى أواخر عام ١٨٥٩ صدر أمر بطباعة أربعة آلاف ترخيص للدايات فى مصر كلها: نفسه، مكاتبة رقم ٣٨/ ص ٦٥، فى ٣ جمادى الثانى ١٢٧٦/ ٢٨ ديسمبر ١٨٥٩.

(83)Kuhnke, *Lives at Risk*, pp. 129-30.

(٨٤) أنظر التعليمات المحددة التى صدرت لإحدى الدايات، وهى هنا بنت حسن الدمنـهورى، بـ"التنبيه عليها [بأنها فى حالة] تعسر ... ولادة فتبـادر باخطـار [حكيمباشـى التمـن] لإحضار حكيمة معها لاجراها الإسعافات المقتضية لسهولة الولادة": محافظـة مصـر، سجل رقم ل/١/٥/١١ (الرقم القديم ٢٠٩)، مكاتبة رقم ١٠، ص ٣٧، فى ٢٢ جمـادى الثانى ١٢٨٦/ ٣٠ سبتمبر ١٨٦٩. أنظر أيضا حالة داية لم تكتف بعدم إبلاغ الحكيمـة المختصة عن ولادة متعسرة، أدت للوفاة فى النهاية، ولكن أيضا "عملت زنبا بان حفـرت حفرة بحوش المنزل ودفنت بها الجنين": ديوان تفتيش الصحة، سجل رقم م/٥/١ (الرقـم القديم ١٦٣)، مكاتبة رقم ١٣٣، ص ٥٨، فى ٢٨ ربيع الثانى ١٢٦٧/ ٣ مارس ١٨٥١.

(٨٥) ضبطية مصر، سجل ل/٢/٣١/١، مكاتبة رقم ١٧٥، ص ١٢٤، فى ٢٨ شوال ١٢٩٦/ ١٦ أكتوبر ١٨٧٩.

(٨٦) ديوان تفتيش الصحة، سجل رقم م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، مكاتبة رقـم ٢٠، ص ٧، فى ١٦ ذو الحجة ١٢٦٦/ ١٩ أكتوبر ١٨٥٠.

(٨٧) ثمة خطابات عديدة بنفس الفحوى، أنظر مثلا: المرجع السابق، مكاتبة رقـم ١٩١، ص ٧٤، فى ١١ جمادى الثانى ١٢٦٧/ ١٣ أبريل ١٨٥١.

(٨٨) مرة أخرى، هناك خطابات عديدة بنفس الفحوى، أنظر مثلا: المرجع السابق، مكاتبـة رقم ٦، ص ٢٨، فى ١١ ربيع الأول ١٢٧٦/ ٢٧ سبتمبر ١٨٦٠، حيث ذكر أن عـدد المولودين فى شهر صفر ١٢٧٦ (سبتمبر ١٨٥٩) كان أقل بـ٤٠٧ عن عدد المتوفييـن فى نفس الشهر، الأمر الذى لا يستسيغه عقل.

(٨٩) محافظة مصر، صادر تفتيش الصحة، سجل رقم ل/١/٥/١ (الرقم القديم ١٨٣)، مكاتبة رقم ٣٨، ص ٦٥، فى ٣ جمادى الأول ١٢٧٦/ ٢٨ ديسمبر ١٨٥٩. وللاطـلاع علـى صيغة مثل هذه الشهادات، أنظر: نفس السجل، مكاتبة رقم ١٢، ص ٣١، فى ٢٣ ربيـع الأول ١٢٧٦/ ٢٠ أكتوبر ١٨٥٩، حيث يذكر ما نصه: "رافقة هذه التذكرة الحرمة نفيسة أم حنفى الداية سكنها بالقوطية التابعة لتمن الأزبكية شياخة على عمار والمذكورة دايـة وقد تحررت لها هذه التذكرة بيدها بالاجازة باجراها عملية الولادة بدون معارضة لها فى تلك المادة بإذن من طرفنا لما وجدنا فيها من اللياقة والدراية فى هذه العملية وبـهذا قـد يقبل منها التبليغ عن اسما الاطفال الذين يصير ولادتهم عنيدها [أى عـن يدهـا] بـدون معارضة وتوقف معها فى ذلك."

(٩٠) ديوان تفتيش الصحة، سجل رقم م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، مكاتبة رقـم ١١٨، ص ٥٧، فى ٨ ربيع الثانى ١٢٦٧/ ٢٠ فبراير ١٨٥١.

(٩١)محافظة مصر، ديوان تفتيش الصحة: سجل رقم ل/١/٥/١ (الرقم مالقديم ١٨٣)، مكاتبة

رقم ٢٤، ص ٣٨، فى ٦ ربيع الثانى ١٢٧٦/ ٢ نوفمبر ١٨٥٩.

(٩٢) ضبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٣١/١، مكاتبة رقم ٤٤، ص ٤٢، فى ١٤ شعبان ١٢٩٦م ٤ أغسطس ١٨٧٩.

(٩٣) نفسه، مكاتبة رقم ٩٦، ص ١١٩، فى ٢٩ شوال ١٢٩٦/ ١٧ أكتوبر ١٨٧٩.

(٩٤) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكاتبة رقم ٢١٢، ص ٢١٨، فى ٢ رمضان ١٢٦٤/ ٢ أغسطس ١٨٤٨.

(٩٥) ديوان تفتيش الصحة، سجل رقم م/٥/١، (الرقم القديم ١٦٣)، مكاتبة رقم ٤، ص ١، فى ١١ ذو القعدة ١٢٦٦/١٨ سبتمبر ١٨٥٠.

(٩٦) ديوان تفتيش صحة، سجل رقم م/٤/١ (الرقم القديم ١٦٥)، مكاتبة رقم ٢٨، ص ٢٢، فى ٢٤ صفر ١٢٦٦/ ١٠ يناير ١٨٥٠.

(٩٧) وكمثال على ذلك أنظر قضية المرأة التى وجدت متوفاة فى فم الخليج والتى لم تستطع حكيمة مصر القديمة أن تحدد سبب الوفاة فبعث بالجثة إلى قصر العينى: ضبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٣١/١، مكاتبة رقم ٢١٦، ص ٩، فى ٦ رجب ١٢٩٦/ ٢٦ يونية ١٨٧٩.

(٩٨) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكاتبة رقم ١٥٠، ص ص ٧٢-٧٣، فى ١٢ محرم ١٢٦٣/ أول يناير ١٨٤٧.

(٩٩) نفسه، مكاتبة رقم ١٥٥، ص ٧٤، فى ١٢ محرم ١٢٦٣/ أول يناير ١٨٤٧.

(١٠٠) نفسه، مكاتبة رقم ٣٩، ص ٣٨، فى ٢١ ذو القعدة ١٢٦٢/ ١١ أكتوبر ١٨٤٦.

(١٠١) توجد وثائق عديدة بشأن هذا الأمر، أنظر مثلا: نفسه، مكاتبة رقم ٥١، ص ٧٥، فى ١١ محرم ١٢٦٣/ ٣٠ ديسمبر ١٨٤٦، وفيها توضح العلاقة بين شورى الاطبا، من جهة، وكل من ديوان الجهادية وديوان خديوي، من جهة أخرى، على الشكل الآتى: "إن شوراى اطبا أمام [ديوان خديوي] فيما يتعلق بمصلحة الطب الملكى [أى المدنى، غير العسكرى] مثل وظيفتها بديوان جهادية بمصلحة الطب الجهادى..."؛ ونفس السجل، مكاتبة رقم ٢٣، ص ٣٤، فى ٣ ذو القعدة ١٢٦٣/ ١٣ أكتوبر ١٨٤٧، وهى بشأن النزاعات مع ديوان المدارس، بشأن الطريقة الأمثل لإدارة مدرسة قصر العينى الطبية.

(١٠٢) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكاتبة رقم ١٢٠، ص ص ١٠٦-١٠٧، فى ٤ ربيع الأول ١٢٦٣/ ٢٠ فبراير ١٨٤٧.

(١٠٣) أنظر أيضا خطابه الطريف الذى يشكو فيه من خبر نشر فى الوقائع ذكر أن نعجة فى قرية بالصعيد قد ولدت عجلا برأس إنسان، وقال إن "حضرة وكيل مديريت قبلى ... وقت ما عرضت له هذه القضية كان مصاب بأمراض مخية [أى أنه كان فى الأغلب مخبول] لان لا تكن أبدا أن الحرمة ولدة بهيم [أى أنه لا يعقل أن أمرأة تلد بهيمة] ولا

ان البهيمة ولدة انسان ولا ان بهيمة ولدة حيوان نصفه انسان ونصفه بهيمة....ومن كون ان نشر هذه الأمر بالوقايع يتولد عنه نتايج ردية فلذلك يوجب [أي يجب] تكذيب هذه الأمر لان حصل ان بعض النسا المساكين لسبب خرافياة مماثلة مثل هذه تهموا [أي اتهموا] بانهم جامعوا حيوانات وكذلك رجال تهموا بانهم جامعوا بهايم اناث": ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكاتبة رقم ١٩٤، ص ١٨٢، في ١٨ جمادى الثاني ١٢٦٣/ ٤ يونية ١٨٤٧.

(١٠٤) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكاتبة رقم ٤٥، ص ٤٤، في ٧ ذو القعدة ١٢٦٣/ ١٦ نوفمبر ١٨٤٧.

(١٠٥) يجب هنا أن نتذكر أن أول مجموعة من الطالبات كن من الإماء السود.

(١٠٦) ظبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٦/٢، (الرقم القديم ٢٠٢٨)، قضية رقم ١٩٩، ص ص ١٧٦-٨٧، في ٢٢ ذو القعدة ١٢٩٤/ ٢٨ نوفمبر ١٨٧٧.

(١٠٧) مجلس الأحكام، سجل رقم س/٧/١٠/١٢١، (الرقم القديم ٧٥١)، قضية رقم ٤٤١، في ٢٣ ذو القعدة ١٩/١٢٩٥ نوفمبر ١٨٧٨.

(١٠٨) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٤، مكاتبة رقم ١٣٣، ص ٢٥، في ٢٨ ذو القعدة ١٢٧٣/ ٢١ يوليو ١٨٥٧.

(١٠٩) ظبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٣١/١، مكاتبة رقم ٢٨٢، ص ٦٧، في ٨ رمضان ١٢٩٦/ ٢٦ أغسطس ١٨٧٩.

(١١٠) أنظر المراسلات المثيرة للاهتمام بين الظابط بك (مدير ظبطية مصر)، وشورى الأطبا بشأن شكوى رجال الدين من تأخير عمليات الدفن أثناء وباء الكوليرا عام ١٨٤٨، وإلقاؤهم مسئولية ذلك على الحكيمات: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكاتبة رقم ٢٠٦،ص ٢٢٢، في ٢٦ شعبان ١٢٦٤/ ٢٨ يوليو ١٨٤٨: من الشورى إلى ظابط بك؛ ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤١، مكاتبة رقم ١١٥١، ص ١٢١، في ٢٩ شعبان ٣١/١٢٦٤ يوليو ١٨٤٨: من ظابط بك إلى الشورى؛ ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكاتبة رقم ٢١٤، ص ٢٢٦، في ٢٩ شعبان ١٢٦٤/ ٣١ يوليو ١٨٤٨، وهي الرد على الخطاب السابق.

(١١١) مجلس الأحكام، سجل رقم س/٧/١٠/٨، (الرقم القديم ٦٧٠)، قضية رقم ٧٤، ص ص ١٢٥-٢٧، في ١١ ربيع الأول ١٢٧٦/ ٨ أكتوبر ١٨٥٩.

(١١٢) ظبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٦/٣، (الرقم القديم ٢٠٣٠)، قضية رقم ٢٥١، ص ص ١٩٦-١٩٩، في ١ ربيع الأول ١٢٩٥/ ٥ مارس ١٨٧٨.

(١١٣) ظبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٦/٢، (الرقم القديم ٢٠٢٨)، قضية رقم ٢٢١، ص ص ٢٠٠-٢٠١، في ٢٦ ذو القعدة ١٢٩٤/ ٣ ديسمبر ١٨٧٧.

(١١٤) ضبطية مصر، سجل رقم ل/٢/٦/٣، (الرقم القديم ٢٠٣٠)، قضية رقم ١٠٧، ص ص ٨٣-٨٤، فى ٢٤ محرم ١٢٩٥/ ٢٨ يناير ١٨٧٨.

(١١٥) مجلس الأحكام، سجل رقم س/٧/١٠/١٨ (الرقم القديم ٦٢٦)، قضية رقم ٤١٠، ص ص ١٠٠-١٠١، فى ٤ شعبان ١٢٨٠/ ١٤ يناير ١٨٦٤.

(١١٦) أنظر كمثال على هذا المنطق حالة وسيلة بنت محمد الحكيمة التى عينت لبندر اسنا فكتبت رياسة الاسبتالية (وهو على الأرجح الأسم الذى أطلق على شورى الأطبا لاحقا) إلى ديوان مدارس قائلة "أننا نرى من الصواب عدم ارسال مثل هذه البنت فى مثل هذه البلدة ... لصغرها وعدم تأهلها ممن يحافظ عليها...": محافظة مصر، صادر رياسة الاسبتالية، سجل ل/١/٤/٢٤ (الرقم القديم ٤٦٤)، مكاتبة رقم ٣٩، ص ١٠٩، فى ٨ ربيع أول ١٢٨٥/ ٢٩ يونية ١٨٦٨.

(١١٧) ديوان تفتيش الصحة، سجل م/٥/١ (الرقم القديم ١٦٣)، مكاتبة رقم ١، ص ١ فى ٥ ذو القعدة ١٢٦٦/ ١٢ سبتمبر ١٨٥٠.

(١١٨) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكاتبة بدون رقم، ص ٧٠ فى ١٢ محرم ١٢٦٤/ ٢٠ ديسمبر ١٨٤٧.

(١١٩) وتوجد أمثلة كثيرة على طلبات الزواج هذه؛ أنظر مثلا: ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكاتبة رقم ٩٩٥، ص ٩٠، فى ٤ صفر ١٢٦٣/ ٢٢ يناير ١٨٤٧.

(١٢٠) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٤٠، مكاتبة رقم ٢١٢، ص ١٩٥، فى ٢٧ رجب ١٢٦٤/ ٢٩ يونية ١٨٤٨.

(١٢١) ديوان الجهادية، سجل رقم ٤٣٧، مكاتبة رقم ١٢١، ص ص ١٢٤، ١٣٥، فى ١٣ ربيع الثانى ١٢٦٣/ ٣١ مارس ١٨٤٧.

(١٢٢) نفسه، مكاتبة رقم ١٢٨، ص ص ١٣٨ و ١٤٦، فى ٧ جمادى الأول ١٢٦٣/ ٢٣ أبريل ١٨٤٧.

دور العمد فى ريف مصر فى القرن التاسع عشر

أ.د. عبدالمنعم إبراهيم الجميعي

لم يكن منصب العمدةَ معروفا في مصر قبيل الربع الأول من القرن التاسع عشر، بل كان منصب شيخ مشايخ القرية أو المقادم هو التطور التدريجي لظهور هذا المنصب[١]. الذى أدخله الفرنسيون إلى مصر خلال تواجدهم بها[٢] . وهو منصب يماثل لقب العمدة في بعض الأحوال . وقد استعان محمد على باشا بهؤلاء المشايخ خاصة بعد أن ألغي نظام الالتزام، حيث كانوا سنده في الحفاظ على الأمن والنظام في قراهم ، بالإضافة إلى مسئوليتهم في جمع الضرائب ، ثم تطور لقب هؤلاء من شيخ البلد إلى العمدة، وإن ظل اللقب الأول ملتصقا ببعضهم[٣] . وظل اللقبان يستعملان دون تمييز؛ فكان لقب شيخ البلد معادلا للفظ العمدة في العديد من الأحيان، وكان تعيين العمد في بداية الأمر يتم عن طريق الاختيار من بين أرباب الأطيان ، وأغنى العائلات في القرية ، ومن أكثرها نفوذا وسطوة[٤] . وغالبا ما كان هذا المنصب يستمر في عائلة واحدة لعدة سنين ، وعلى سبيل المثال نذكر أن منصب العُمُديّة استمر في إحدى العائلات بقرية نقيطة بالوجه البحرى ١٩٧ عاما[٥].

ويعد منصب العمدة من أدق المناصب المؤثرة في إدارة القرية المصرية في ذلك الوقت ، وفي ربط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وكافة الشئون الحياتية بين أهالي القرية[٦]. فكان العمدة صاحب الأمر والنهي في قريته ، وبيده مفتاح شقاء أهل القرية أو سعادتهم؛ فهو نائب الحكومة والرئيس الإداري لقريته ، وصاحب السلطة التامة عليها والمتصرف في أمور الفلاحين ، وكانت الحكومة تعتمد على خبرته في إدارة شئون القرية والزمام التابع لها ، وفي تنفيذ أوامرها وتعليماتها بين الأهالى، خاصة من ناحية تحصيل الإيرادات والقيام بأعباء الأشغال الحكومية الأميرية والشخصية ، وتقديم واجبات الضيافة لموظفيها ، والمحافظة على الأمن والقبض على المجرمين والمشتبه فيهم ، وقطع دابر الأشقياء واللصوص ومصادرة مسروقاتهم[٧] ، وفض المنازعات بين الأهالى ، ومساعدة الصيارفة في جمع الضرائب ، وكانت للعمدة سلطة حبس الفلاحين ، وجلدهم بالسياط، وإلى جانب ذلك فقد شارك العمد في عمليات التعداد التي

جرت بين عامى ١٨٤٥ ، ١٨٨٠ ، كما أضيفت إليهم بعض المسئوليات المرتبطة بالصحة العامة ، وربط الضرائب على الحرفيين في قريتهم ٠

ونتيجة لتكليف العمد بكل هذه الأعمال أمر محمد على بإعفائهم من قسم من ضريبة مسموح الأراضي الخاصة بهم(٨) ٠

ونظرا لاتساع سلطات العمد وامتيازاتهم استطاعوا تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة ، ونفوذا متزايدا بين الفلاحين ٠

فقد أتاحت هذه الوظيفة لشاغليها زيادة ممتلكاتهم من الأراضي على حساب الفلاحين، خاصة وأن بعض العمد استغلوا مناصبهم لزيادة رقعة أراضيهم ، فكانوا لا ينقلون ملكية الأرض إلى الحكومة عند موت المنتفعين بها الذين لا ورثه لهم ، كما أنهم كانوا يستغلون سلطاتهم في تحديد الأراضي الخصبة من الأراضي البور وفقا لمصالحهم ، ويقدرون الضرائب على أراضى الدولة التى تباع للأفراد على هواهم ، ويستولون على الأراضي التى يتركها الفلاحون هربا من سوء المعاملة وأعباء الضرائب والقسوة الزائدة(٩)٠ وإلى جانب ذلك فقد كان للعمدة نفوذه القوى وسلطاته على الفلاحين وأراضيهم ، فقد كان مسئولا عن تقديم الفلاحين للسخرة، والتى كانت تفرض دوما على فقراء الفلاحين ، أما من كان يستطيع تقديم الرشاوى فقد نجا بنفسه من شدة قبضتها(١٠) ، كما كان مسئولا عن تقديم الفلاحين للتجنيد؛ فهو الذى يحدد ويختار من سيرسلهم إلى الجندية من الشبان، خاصة وأنه كان غالبا ما يحدث التزوير في دفاتر التعداد حتى يمكن للعمدة إخفاء بعض الشبان المطلوبين لأداء الخدمة العسكرية مقابل حصوله على مبالغ معينة(١١). وليس معنى ذلك أن كل العمد كانوا كذلك ، ولكن هذه كانت السمة الغالبة على معظمهم؛ فهناك من العمد من قام بمساعدة الأهالى في حلّ مشاكلهم ، وراعى الحق وأناب عنهم في عرضها أمام السلطات المختصة ، واستمرت الأحوال على هذا المنوال حتى تقلصت سلطات العمد فيما يتعلق بضرائب الأطيان بعد صدور اللائحة السعيدية(١٢) التي أعطت للفلاحين حق توريث الأرض الخراجية مما حرم العمد من سلطتهم في هذا الخصوص ، أما في عصر إسماعيل فقد أعيد للعمد مكانتهم، ووصلوا قمة السلم الاجتماعي والاقتصادي وتولى بعضهم مناصب حكومية هامة ، كما وصل معظمهم إلى عضوية مجلس شورى النواب الذى أنشأه إسماعيل والذى خرجت منه تباشير مشاركة الأعيان في السلطة،

وخلال ذلك أصدر مجلس شورى النواب قراره في عام ١٨٦٩ بأن يتم توليه منصب العمدة عن طريق الانتخاب مع احتفاظ الحكومة بحقها في اتخاذ القرار بشأن نتيجة الانتخاب أو الاعتراض عليه ، ولكن ذلك الوضع لم يستمر طويلاً[١٣]، فبعد عزل إسماعيل وسقوط مصر في قبضة الاحتلال قامت الحكومة بإصدار قانوناً جديداً للعمد في ١٦ مارس ١٨٩٥ أعادت عن طريق تعيين العمد به قيام المديريات بتشكيل لجان تعد قائمة بأسماء المرشحين لمناصب العمد والمشايخ بحيث يجرى الاختيار النهائى منها برئاسة المدير أو من ينوب عنه ، وعضوية بعض موظفى الداخلية وبعض الأعيان الذين يختارهم المدير ٠٠ وكان من حق الداخلية :الاعتراض على هذه الترشيحات بحجة عدم ولاء أو ارتباط المرشح أو أسرته للحكومة ، أو أن المرشح لا يتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية ونفوذ لدى الفلاحين[١٤].

كما اشترط هذا القانون ضرورة ألا تقل ملكية العمدة عن عشرة أفدنة ، وإذا تعدد المرشحون المستوفون لهذه الشروط تكون المفاضلة بين أكثرهم دفعا للضرائب، وأكثرهم معرفة بشئون الزراعة ، وأكثرهم إقامة في قريته ٠

وقد حدت سلطات الاحتلال البريطاني لمصر من سلطات العمد ، خاصة في ظل الأنظمة الإدارية الجديدة التى استحدثتها؛ ففقدت مهام العمد التى كانت تعود عليهم بالمكاسب المادية وتزيد من مكانتهم الاجتماعية أمام مواطنيهم ، فألغت كل اختصاصاتهم الخاصة بإجبار الناس على أعمال السخرة ، وأصبح كل ما بقى للعمدة من الاختصاص في هذه الشأن هو إعداد قوائم بأسماء القادرين على العمل من الرجال وتسليمها للمديرية حتى يستعان بها في أوقات الطوارىء ، كالفيضانات ٠ وحدث نفس الشيء بالنسبة لتقديم الشبان للجندية، يضاف إلى ذلك أنها ألغت سلطة العمد فيما يتعلق بتقدير الضرائب وجمعها ، وتركت هذه المسألة للصيارفة، كما حددت اختصاصات العمد بشأن فض المنازعات، وأصبح محظورا عليهم فرض غرامة أكثر من خمسين قرشا أو احتجاز أى شخص لأكثر من أربع وعشرين ساعة[١٥].

وقد أضافت سلطات الاحتلال للعمد مهاماً جديدة أثقلت كواهلهم ، واضطرت بعضهم إلى الهروب من هذه الوظيفة؛ مثل تكليفهم بمراقبة أحوال قراهم الصحية، والإبلاغ عن الأوبئة، وردم البرك والمستنقعات[١٦]، وحماية أملاك الحكومة، ومنع الأهالى من استغلالها ، والقيام بأعمال التعداد، وتسجيل المواليد والوفيات ، وإعداد

قوائم الانتخاب ، والإشراف على حراسة المنشآت البريدية والتلغرافية والتلفونية، وخطوط السكك الحديدية ، ومراقبة القنوات والجسور والعمل على سلامتها ، وتنفيذ تعليمات المديرية بشأن مصادرة محاصيل المستأجرين الذين توقفوا عن تسديد الإيجارات لأصحاب الأراضى[١٧]، هذا بالإضافة إلى مشاركتهم في لجان تحديد مساحة الأراضى الزراعية التى يصعب زراعتها بسبب نقص مياه النيل[١٨].

وهكذا تأرجح دور العمد في الريف المصرى بين الصعود والهبوط خلال القرن التاسع عشر ٠

فقد كان عصر عباس الأول هو العصر الذهبي لتزايد نفوذ العمد، خاصة وأنهم كانوا مكلفين بتقديم الفلاحين للسخرة والتجنيد ٠

وقد تراجع هذا الدور في عصر سعيد بعد إلغاء نظام المسئولية الجماعية في دفع الضرائب ، وفرض عقوبات على العمد الذين يرغمون الفلاحين على العمل دون أجر، أما في عصر إسماعيل فسرعان ما استرد العمد نفوذهم خاصة بعد أن نجحوا في استصدار قانوناً بتعطيل العمل بقوانين الميراث ، وجعل تكليف الأطيان باسم أكبر أولاد المتوفى ، كما أعيدت مسئولية جمع الضرائب من الفلاحين إليهم؛ نظرا للأوضاع المالية المتردية ، ورغبة إسماعيل في جمع أكبر قدر من المال ٠ وفي بدايات حكم توفيق وعهد الاحتلال تدهور وضع العمد بسبب القيود التى فرضت على سلطتهم، مثل تقدير الضرائب ، وتجنيد الفلاحين للأشغال العامة والخدمة العسكرية ، بالإضافة إلى أن تنظيم القضاء قد حد من سلطتهم ، كما أن تحريم الضرب بالكرباج قد أدى إلى تداعى نفوذهم ٠

هذا عن دور العمد الإدارى والسلطوى ، أما عن دورهم السياسي فقد برز بعد تشكيل مجلس شورى النواب في عصر إسماعيل؛ حيث اتخذ منهم الخديوى أساسا وقاعدة في إنشاء هذا المجلس؛ ففي المجلس الأول الذى أنتخب في عام ١٨٦٦ بلغ عدد العمد ٥٨ عضواً من بين مجموع الأعضاء البالغ ٧٥ عضواً[١٩]. وفي الهيئة النيابية الثانية التى انتخبت في عام ١٨٧٠ بلغ عدد الأعضاء من عمد ومشايخ القرى ٦٣ عضوا ، وفي الهيئة النيابية الثالثة التى انتخبت في عام ١٨٧٦ بلغ عدد الأعضاء من عمد ومشايخ القرى ٦٠ عضواً[٢٠]. وقد برز من خلال اجتماعات المجلس روح المعارضة لدى بعض النواب؛ نتيجة للنكبات التى حلت بالبلاد من جواء

سياسة الحكومة المالية ، وبدايات التدخل الأجنبي في شئون البلاد[٢١]، مما يوضح أن نفوذهم وقوتهم قد تجاوزت حدود مجتمع القرية إلى المجتمع القومي الأكثر اتساعا ، كما اتضح هذا الدور جليا خلال قيام الثورة العرابية؛ حيث وقفت الغالبية العظمى من العمد بجانب عرابى وساندوا الثورة ، بينما رأى البعض منهم أن استمراره في مساندة الثورة سيعرض مصالحه للخطر خاصة بعد أن نادى عرابى وعبد الله النديم بالتخلص من الظلم الاجتماعي المسيطر على الفلاحين، ومن هنا انسحب معظم أصحاب الملكيات الكبيرة من العمد من ميدان الثورة ، وانضموا إلى معسكر الخديو ، بينما استمر أصحاب الملكيات المتوسطة والصغيرة في مساندة عرابى ، واشتركوا في حركة التوكيلات المؤيدة لعرابى ، كما طالبوا في الجمعية العمومية التى دعا إليها عرابى في ٢٢ يوليو ١٨٨٢ باستمرار عرابى في منصبه وتكليفه بالدفاع عن البلاد رغم قرار الخديو بعزله ، كما شاركوا في التبرع بالأموال وكل ما يلزم من متطلبات الحرب؛ فامتلأت معسكرات العرابيين في كفر الدوار والتل الكبير وغيرها بالغلال والخيول والمواشى والأغنام والحبوب والأرز والأقمشة وغيرها[٢٢] ، وقد برزت أسماء العديد من هؤلاء العمد والأعيان الذين تبرعوا لجيش عرابى؛ من هؤلاء حميد أبو ستيت بسوهاج ، وعبد النور بجرجا وزغلول بابيانه غربية ، وعائلة طنطاوى بسنورس فيوم[٢٣] وغيرها ،

وهذه التبرعات التى قدمها العمد والأعيان مكنت عرابياً من الصمود بعد أن نقل الإنجليز أموال الخزانة إلى أسطولهم ،

وإلى جانب ذلك فقد قام بعض العمد بجمع المتطوعين من قراهم للجهاد ضد الإنجليز، كما شارك بعض الفلاحين تحت إشراف عمد ومشايخ قراهم في حراسة شواطئ بحيرتى المنزلة والمطرية، بعد أن قام عبد العال حلمى بالاشتراك مع عمد ومشايخ مركزى دكرنس وفارسكور بترتيب بعض نقاط الحراسة وتحديد منطقة معينه من الشاطئ لكل شيخ أو عمدة ليتولى ترتيب الخفر اللازم لها تحت إشرافه[٢٤].

ولم يقتصر دور العمد على مؤازرة الثورة خلال قيامها ، بل وقفوا بجانب أحد زعمائها بعد محنة الهزيمة؛ فعبد الله النديم خطيب الثورة وأحد كبار رجالاتها وجد المساندة والمساعدة منهم خلال فترة اختفائه بين قرى مصر ونجوعها أثناء بحث الحكومة عنه والترصد له للقبض عليه بكافة الوسائل ،

وبالرغم من تهديدات الحكومة للعمد والمشايخ بإعدام من يأوى النديم ولم يبلغ عنه[٢٥]. وعلى الرغم من إعلانها عن مكافأة قدرها ألف جنيه لمن يقبض عليه حيا أو ميتا فإنه كان لبعض العمد من الشهامة والمواقف الوطنية ما دفعهم إلى مساندة النديم خلال محنته ، وعدم الإبلاغ عنه وهؤلاء عديدون، نذكر منهم الشيخ محمد الهمشرى عمدة العتوة القبلية بمركز كفر الشيخ[٢٦]. الذى أنزل النديم ضيفا عليه وجعله يقيم بمنزله أكثر من ثلاث سنوات[٢٧]. ثم مؤازرة أسرة هذا العمدة للنديم بعد وفاة عائلها وضيافتها له أكثر من أربع سنوات[٢٨]. وعمدة قرية الكوم الطويل غربية الذى ساعد النديم في تنقلاته من قرية إلى أخرى ، وإبراهيم حرفوش عمدة البكاتوش غربية[٢٩] وأبو العزم البسيونى عمدة الجميزة غربية ، وأحمد بك المنشاوى أحد أعيان قرية القرشية غربية وغيرهم .

هذه أمثلة لمواقف العمد الوطنية خلال محنة النديم ، رغم التهديدات بإعدام من يأويه والمكافأة السخية لمن يقبض عليه. ومع كل ذلك يمكن القول: إن دور العمد في القرن التاسع عشر كان متأرجحا بين الصعود والهبوط، ليس فقط في النواحى الإدارية والتنظيمية فحسب، ولكنه كان أيضاً في خدمة قضايا بلادهم الوطنية؛ فعلى الرغم من وقوف العديدين منهم بجانب الثورة فإن موقف بعضهم بعد هزيمتها كان يدعو للأسف؛ فغالبيتهم أرسل برقيات يهنئون فيها الخديو بانتصاره على العرابيين[٣٠]، كما حررت عرائض تحمل توقيعات عديدة للعمد والمشايخ أوضحوا فيها أن تبرعاتهم للعرابيين كانت تفرض عليهم قسرا وعلى غير إرادتهم[٣١].

وهكذا كانت الأمور تنقلب بانقلاب الأحوال، وكان الخوف من العقوبة أو فقدان المنصب أو الجاه السمة الغالبة لدى معظم هؤلاء، وإن استمر البعض الآخر ثابتا على مواقفه الوطنية لا يأبه بتهديد أو وعيد .

الهوامش

١- على بركات : تطور الحركة الزراعية في مصر ص ٢٣١-٢٣٢ .

2- Baer : Studies in Social History of Modern Egypt, pp. 30-61 .

٣- كينيث كونو : فلاحو الباشا ، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحرى ص ٢١٣.

٤- مجلس شورى القوانين : جلسة السبت ٢ مارس ١٨٩٥ .

٥ رظنا ليصافتلل -كونو : مرجع سبق ذكره ص ٢٢٠-١٢٢ .

6- Baer, G : History of Land Ownership in Modern Egypt, p. 50 . .

٧- فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء جـ٣ ص ١٤٦ .

٨- مسموح المشايخ كان أرضا معفاه من الضريبة في نظير قيام المشايخ بواجباتهم المكلفين بها، بينما كان مسموح المساطب لدعم تكاليف ضيافة الغرباء ، ولهذا أعفيت من الضريبة أيضا : للتفاصيل انظر كونو : مرجع سابق ص ٢١٦ .

٩- على مبارك : الخطط التوفيقية جـ١٤ ص ٥١ .

١٠- على شلبي : الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ص ٣٧٩ .

١١- على شلبي : مرجع سابق ص ٣٨٢ .

١٢- بذل سعيد باشا جهودا كبيرة لإصلاح أحوال الفلاحين فاصدر قانونه المشهور باللائحة السعيدية الصادرة في ٥ أغسطس ١٨٥٨ والتى تعد بمثابة التشريع الخاص بملكية الأطيان في مصر للتفاصيل انظر فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء جـ١ ص ١١٨،

وجرجس حنين : الأطيان والضرائب في القطر المصرى ص ٣٨٨ .

١٣- عبد الله عزباوى : عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصرى في القرن التاسع عشر ص ١٤-٢١ .

١٤- محمود عوده : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ص ٢٠٥-٢٠٦ .

١٥- محمود عودة : مرجع سابق ص ٢٠٩-٢١٠ .

١٦- فيليب جلاد مصدر سابق جـ٢ ص ٣٠٧ .

17- Baer : Studies in Social History p. 30-61 .

١٨- جلاد : مصدر سبق ذكره ص ٣٠٧ .

١٩- الرافعى : عصر إسماعيل جـ٢ ص ٨٢-٨٤ .

٢٠- على شلبى : دور القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ص ١٤٦ .

٢١- الرافعى : مرجع سابق جـ٢ ص ١٣٤ وما بعدها .

٢٢- لتفاصيل ذلك انظر محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ دوسيه رقم ٥ ، ٧ ومحفظه٩.

٢٣- للتفاصيل انظر محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٧ دوسيه ١٧ ٠
٢٤- على شلبى : الريف المصرى ص ٤٣٨-٤٣٩ ٠
٢٥- محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ١٠ دوسيه ١٢٣ ٠
٢٦- دار المحفوظات : دفتر قيد أسماء المشايخ والعمد بمديرية الغربية حـ١ رقم ٧٠٨ ، عين ٥٥ مخزن ٧ ٠
٢٧- محفوظات مجلس الوزراء : نظارة الداخلية ، محفظة ٢٢ مذكرة لمجلس النظار بخصوص عبد الله النديم ٠
٢٨- المقطم العدد ٧٨٨ في ١٨٩١/١٠/٩ ٠
٢٩- محافظ مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية محفظة ٢٢ ٠
٣٠- انظر على سبيل المثال محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ٥ تلغرافات ٠
٣١- نفسه محافظ أرقام ٧ ، ٩.

طائفة الصيادين فى مَوْرِدَة* المطرية
فى القرن التاسع عشر

خالد عيد الناغية

تعد حرفة الصيد من الحرف ذات الأهمية الكبيرة فى مصر؛ نظراً للإيرادات التى تحققها للخزانة العامة، وما تنتجه من كميات ضخمة من كافة أنواع الأسماك التى هى من إنتاج طائفة الصيادين الذين يشتغلون بحرفة الصيد، ومن ثم حظيت هذه الحرفة برعاية وحماية الحكومة المصرية، فأصدرت اللوائح والقوانين التى تنظمها، وتحافظ على حقوق أصحابها.

ويرجع اختيار طائفة الصيادين فى موردة المطرية إلى الأسباب التالية:

١- موقع المطرية المتوسط بالنسبة لبحيرة المنزلة؛ فهى تقع فى جنوب البحيرة، ففى شمالها موردة بور سعيد، وفى شرقها شطوط البحيرة التى تتبع حدود مديرية الشرقية، وفى غربها محافظة دمياط، وفى جنوبها الأقاليم التابعة لمديرية الدقهلية، وقد أتاح هذا الموقع لمراكب الصيد حرية التنقل فى أنحاء البحيرة دون أن تشعر بطول خطوط مواصلاتها.

٢- تعد موردة المطرية أكثر موارد مصلحة المطرية اعتماداً على بحيرة المنزلة، ويقاس مستوى الحياة فيها بحالة الصيد والملاحة فى البحيرة.

٣- أن موردة المطرية من أكبر موارد مصلحة المطرية ازدحاماً بالسكان؛ إذ بلغ عدد سكانها فى بداية القرن التاسع عشر نحو ثلاثة آلاف نسمة، ووصل فى أواخر القرن التاسع عشر إلى نحو ستة عشر ألف نسمة، ويعمل حوالى ٩٠% من السكان بحرفة الصيد وذلك لعدم وجود أراضٍ زراعية ببلادهم [١].

وقد سار البحث فى دراسته لهذا الموضوع فى المحاور التالية:

أولاً : الهيكل التنظيمى لطائفة الصيادين.

ثانياً: الجهاز الإدارى الذى يشرف على الصيد والصيادين.

ثالثاً:أنواع مراكب الصيد.

رابعاً : طرق الصيد وأدواته.

خامساً:علاقة الصيادين بالملتزمين.

سادساً: علاقة الصيادين بالحكومة.

سابعاً : الحياة الاجتماعية للصيادين.

أولاً: الهيكل التنظيمى لطائفة الصيادين:

تشكل طائفة الصيادين مثل غيرها من طوائف الحرف الأخرى وحدة اقتصادية واجتماعية خاصة، حيث ينتظم فيها مشايخ الصيادين وروِيسا* المراكب وأصحاب المراكب وعمال الصيد المشتغلين بهذه الحرفة، فقد تكونت موردة المطرية من جزيرتين إحداهما تسمى العقبين والثانية تسمى الغصنة، وكان الاتصال بينهما يتم عن طريق معدية بحراً، ثم أنشئ بين الجزيرتين جسر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عرف باسم الجباليه، وكان يتم ردم وتعلية هذا الجسر كل عام لحمايته من طغيان مياه البحيرة، وكانت المبالغ التى تنفق على تعلية وتعمير هذا الجسر تخصم من مستحقات الصيادين(٢).

وكانت موردة المطرية مقسمة إلى مناطق إدارية تسمى حصص أو حارات، ففى ناحية العقبين وجدت حصة العلادية، وحصة الدعابسة، وحصة العقبين. أما ناحية الغصنة فوجدت بها حصة الحمالطة، وحصة المزارعة، وحصة الغصنة. ولكل حصة صيادوها ومراكبها، ولا يسمح بانتقال صياد من حصة إلى أخرى أو من مركب إلى آخر خوفاً من تعطيل المراكب عن الصيد بخروج أحد صياديها وبالتالى ينخفض الإيراد من الأسماك (٣). فتشير إحدى الوثائق إلى أن خلافاً حدث بين أحمد برايا صاحب مركب صيد والدوادى الخياط عامل صيد فى مركب الأول نتيجة خروج الداودى الخياط من مركب أحمد برايا وعمل بمركب إبراهيم الحماحمى، مما يعد مخالفاً للقواعد المتعارف عليها بين الصيادين التى تقضى بعدم التصريح لأى عامل من عمال الصيد بالخروج من مركب إلى مركب آخر، ولذلك تدخل مشايخ طائفة الصيادين لفض النزاع بين الطرفين، بإرغام الداودى بالعودة للعمل فى مركب أحمد برايا، وإلزام صاحب المركب بإجراء كل ما فيه راحة الداوذى الخياط لمنع شكواه (٤).

وكان لكل حصة شيخان، فأصبح للموردة اثنا عشر شيخاً، وكان علـــى رأســـهم شيخ طائفة الصيادين، وتقوم الحكومة بتعيين مشايخ الصيادين عندما يقدم ناظر مـــوردة المطرية كشفاً من نسختين مدوناً به أسماء أهالى المطرية الذين تتوافر فيـــهم شـــروط الانتخاب وهى التمتع بالسمعة الطيبة بين الصيادين ومن كبار عائلاتهم، ولـــم يصـــدر ضدهم أى أحكام قضائية(٥).

وبعد تعيين مشايخ طائفة الصيادين من جانب نظارة المالية أصبح هؤلاء المشايخ بمثابة الواسطة بين الحكومة وصيادى موردة المطرية فى "رؤيا أشغالهم وتأدية كافـــة طلباتهم، وإجراء كل ما يكون فيه تحسين حالتهم، واتساع مكانة معيشتهم، وتأدية جميع ما تقتضيه الشياخة بمعرفتهم وتحت مسئوليتهم؛ ولذا فإنهم المسئولون أمـــام مصلحـــة المطرية ونظارة المالية دون خلافهم عن تأدية وتنفيذ كل هذه الأعمال دون اشتراك أو مداخلة أحد غيرهم فى أى نوع منها"(٦).

وهكذا تمتع مشايخ طائفة الصيادين دون غيرهم بسلطة على الصيادين التـــابعين لهم، ونقل تعليمات الحكومة إليهم، وتشجيعهم على ضرورة التوجـــه باســـتمرار إلـــى البحيرة للصيد من أجل زيادة الإيراد من الأسماك، ففى الأوقات التى يقل فيـــها إيـــراد الصيادين من الأسماك كانت الحكومة تلزم مشايخ طائفة الصيادين بالمرور فى البحيرة بالتناوب- أى شيخين كل أسبوع- وذلك لحث الصيادين على كثرة الصيد(٧).

وحاولت الحكومة الاستفادة بخبرة مشايخ طائفة الصيادين فـــى إصـــدار بعـــض التشريعات المتعلقة بالصيادين على أساس أنهم أهل خبرة فى شئون حرفة الصيد فـــى بحيرة المنزلة، وعلى دراية تامة باللوائح والقرارات التى تتناسب مع أبنـــاء طائفتـــهم، فقد استعانت الحكومة برأيهم فى طريقة بيع الأسماك والطيور بالقرش الصاغ بدلاً مـــن الريال، وذلك لسهولة المراجعة، وحسن عملية كتابة البيع(٨).

وعندما كانت الحكومة تريد معرفة الأوقات المناسبة التى تبـــاع فيـــها الأســـماك بأثمان مرتفعة كانت تستدعى مشايخ طائفة الصيادين لمعرفة هذه الأوقـــات، فـــأجمع هؤلاء المشايخ على أن أسماك القاروص، واللوت، والبورى تباع بأثمان مرتفعـــة إذا كانت "تازة" فى وقت الصيف، وفى وقت النيلية يجب تمليحها لتباع بأسعار مرتفعـــة، ولما كان غير واضح لمصلحة المطرية بداية ونهاية مدة الصيف ومدة النيلية، فقد بيـــن مشايخ طائفة الصيادين بأن مدة الصيفية هى بداية من شهر مايو حتى شهر أغســـطس،

أما مدة النيلية من شهر سبتمبر حتى نوفمبر(٩).

واستعانت الحكومة أيضاً بمشايخ الصيادين فى معرفة أماكن صيد الطيور فى بحيرة المنزلة، وأسماء العائلات التى تعمل بتلك الحرفة، وعدد مراكبهم، والطرق التى يستخدمونها فى الصيد، وكان الهدف من ذلك وضع حدود ومواعيد للصيد بين صيادى الأسماك وصيادى الطيور لتفادى قيام نزاع بينهما، وضمان حسن سير عملية الصيد(١٠). فقد وردت إشارات متعددة فى الوثائق إلى قيام حالات تَعَدٍّ بين الصيادين بعضهم مع بعض بسبب عدم تحديد برور الطير؛ ففى إحدى هذه الوثائق تعرض ثلاثة من الصيادين "الإجريج"- اليونانيين- للضرب من جانب صيادى الطيور بسبب قيامهم بصيد الأسماك فى أماكن صيد الطيور، مما أدى إلى طيران الطيور وحدوث ضرر لصيادى الطيور(١١).

كما أن مشايخ طائفة الصيادين مكلفون بالقيام بإعداد إحصاء بعدد سكان كل حصة فى موردة المطرية، وبجوار كل اسم الحرفة التى يعمل بها، وحصر مراكب الصيد، وأسماء أصحابها، وأسماء عمال الصيد فى كل مركب، وكذا عمل حصراً بأسماء معامل* الصيادين، فقد قام الحاج محمد الغوابى، والشيخ عبد الله غزى شيخا حصة الغصنة بحصر عدد سكان هذه الحصة والتى بلغ نحو ٨٧٣ نسمة(١٢).

وكان هدف الحكومة من هذا الحصر معرفة الأشخاص الذين لا يعملون بحرفة الصيد لفرض العوايد عليهم، إذ أن مصلحة المطرية اكتشفت انقطاع عدد كبير من سكان الموردة عن الصيد فى البحيرة مستغلين إعفائهم من الويركو باعتبارهم جميعاً صيادين، فالحكومة كانت تعفى صيادى المطرية من الويركو لأنها تأخذ حقها من صيادتهم، فترتب على هذا الانقطاع قلة الإيراد، ولذلك صدرت الأوامر من الحكومة إلى مشايخ طائفة الصيادين بالقيام بحصر عدد سكان موردة المطرية لمعرفة الصيادين من غيرهم لفرض الويركو على الذين لا يعملون بحرفة الصيد(١٣).

وعلاوة على ذلك فإن مشايخ طائفة الصيادين كانوا يتعهدون "بالضبط والربط وعدم حدوث اضطرابات بناحية المطرية" وكذلك تسوية الخلافات التى تنشأ بين الصيادين، والبحث عن الصيادين الذين يفرون من موردة المطرية للعمل بجهات أخرى؛ إذ كان مشايخ الصيادين يعينون من ينوب عنهم للبحث عن هؤلاء الصيادين الفارين وإحضارهم إلى الموردة للعمل بحرفة الصيد من أجل جلب الإيراد من

الأسماك[١٤]. كما أن الحكومة لا تسمح بانتقال الصيادين من بحيرة إلى بحيرة أخرى، فعندما فر بعض صيادى المطرية إلى بحيرة البرلس للصيد بها، اقترحت مصلحة المطرية على نظارة المالية عند إعلان مزاد بحيرة البرلس وجوب وضع شرط يتضمن عدم السماح لصيادى المطرية الذين يفرون فيها بالصيد فى بحيرة البرلس، ويتم القبض عليهم وإرسالهم إلى موردة المطرية، أما صيادو البرلس الذين يأتون للصيد فى بحيرة المنزلة فإن مصلحة المطرية ملزمة بضبطهم وإرسالهم إلى بلادهم، وذلك لعدم تشتت الصيادين فى كلا البحيرتين[١٥].

ومن مهام مشايخ طائفة الصيادين أيضاً تعبئة الصيادين المطلوبين للخدمة العسكرية من جدتى الغصنة والعقبين بالمطرية، والتأكيد عليهم على ضرورة الحضور إلى ديوان مديرية الدقهلية فى المواعيد المحددة للفرز، وكان يرافق أفراد كل جده أحد مشايخها[١٦]. أما العساكر الجهادية الذين يحضرون إلى الموردة أثناء إجازاتهم فكان يسمح لهم بالصيد فى البحيرة لحين الانتهاء من إجازاتهم وبعدها يتوجهون إلى آلاياتهم[١٧].

يتضح مما سبق أن الصلاحيات التى منحت لمشايخ طائفة الصيادين كان لها أثرها فى النهوض بحرفة الصيد الذى يعود فائدته على الحكومة والصيادين، علاوة على قيامهم بإمداد الحكومة بالمعلومات المهمة الخاصة بحرفة الصيد وطرقه مما سهل عليها إصدار العديد من القرارات التى تنظم عملية الصيد فى موردة المطرية.

ثانياً: الجهاز الإدارى الذى يشرف على الصيد والصيادين:

أنشأت الحكومة المصرية مصلحة شبه مستقلة تعرف باسم "مصلحة المطرية" للإشراف الفنى والإدارى على بحيرة المنزلة، وهى مصلحة حدودها واسعة تتصل بحدود ثلاث مديريات هى الغربية والدقهلية والشرقية وبضهره البحر المتوسط من قرية البرلس حتى بورسعيد وترعة القناة فى القنطرة، وتتبع المصلحة نظارة المالية مباشرة[١٨]. وتتكون مصلحة المطرية من عدد من الموارد هى موردة غيط النصارى، وهى مركز ديوان العموم لمصلحة المطرية، وموردة أولاد حمام، وموردة عزبة البرج، وموردة الناسيمة، وموردة أشتوم الجميل، وموردة السخارين، وموردة صان الحجر، وموردة الجمالية، وموردة البصراط، وموردة البحر الصغير، وموردة الحرابة والطويل، وموردة الصوفية، وبحر حادوس، ومورد الجماملة، ومورد المطرية،

وموردة بور سعيد، بالإضافة إلى إشراف مصلحة المطرية على الوكالات المعدة لبيع الأسماك مثل وكالة مصر، وسوق فارسكور، وسوق دمياط، ووكالة الزقازيق، ووكالة سمنود، ووكالة المنصورة.

وكان لكل موردة ووكالة جهازها الإدارى الخاص بها، علاوة على الجهاز الإدارى للمصلحة ذاتها الذى تخضع له هذه الموارد والوكالات، وكان على رأس هذه المصلحة مأمور يتقاضى راتباً شهرياً قدرة أربعة آلاف قرش(١٩).

أما الجهاز الإدارى فى موردة المطرية فكان يرأسه ناظر يسمى ناظر موردة المطرية ويتقاضى راتباً شهرياً قدرة سبعمائة وخمسون قرشاً، ومقر إقامته فى مركز الموردة بناحية الغصنة، حيث فيها الشروط التى حددتها نظارة المالية لمركز الموردة، والتى تتمثل فى مكان يصلح لرسو المراكب فيسهل عملية نقل البضائع والركاب، ويتيح للصيادين الحضور بسهولة إلى الموردة بأسماكهم، كما أنه مكان يسهل تأمينه والسيطرة عليه(٢٠).

وقد تعددت الصلاحيات التى منحت لناظر الموردة، وهى:

١- تنفيذ اللوائح والمنشورات الصادرة من نظارة المالية إلى مصلحة المطرية.

٢- اتخاذ الإجراءات التى تضمن حسن سير العمل فيها، وتجنب كل ما فيه إضرار بالمصلحة العامة(٢١).

٣- حث الصيادين على ضرورة التوجه إلى البحيرة للصيد وجلب الإيراد، وعدم بقائهم فى الموردة، وكذا القيام بكشف دورى على إيرادات الصيادين لمعرفة المراكب التى تأتى بالإيراد من المراكب التى تقصر فى توريده(٢٢) وفى هذا الإطار كان ناظر الموردة لا يمنح أى إجازة للصيادين لإصلاح شباكهم، لأن تجديد وتركيب هذه الشباك يقوم بها كبار السن والأولاد والنساء الذين لا يكون لهم انشغال فى حركة الصيد، ويمكن لهؤلاء الأشخاص تجهيز هذه الشباك دون تعطيل للصيادين، وإذا دعت الضرورة التصريح بإجازة للصيادين، فكان على ناظر الموردة التحقق من أن شباكهم تحتاج إلى إصلاح، وإذا منح بعض الصيادين إجازة فيجب عليه أن يتأكد من أنهم مشغلون فى تركيب الشباك فى الميعاد الذى حدده لهم، كما أن المقية التى تحتاج إلى شباك فإن ذلك لا يمنعها من

توريد الإيراد من الأسماك، لأنه فى هذه الحالة لا يكون كل مراكب المقيدة والصيادين معطلة ولكن بعضها معطل وبعضها الآخر يكون مشغولاً بالصيد في البحيرة[٢٣].

٤- أن ناظر موردة المطرية من مأمورى الضبطية القضائية، فأصبح من حقه ضبط ما يقع فى دائرة اختصاصه من جرائم قتل أو سرقة أو التعدى بالسب والشتم[٢٤].

وبالرغم من الصلاحيات الواسعة التى منحت لناظر الموردة فإنه لم يدخل فى اختصاصه توقيع أى جزاءات على موظفيه باستقطاع أياماً من مرتباتهم أو رفتهم، وإنما يجب عليه فقط تبليغ مأمور مصلحة المطرية بأحوال موظفيه للنظر فى إذا كان الموظف يستحق العقاب فتكون مجازاته بما يستحق[٢٥]. ووصل الأمر إلى درجة أن ناظر الموردة نفسه كان يتعرض للجزاء بالخصم من راتبه، إذ تشير إحدى الوثائق إلى أن على أفندى سليمان ناظر موردة المطرية تم استقطاع خمسة أيام من راتبه لخروجه عن حدود وظيفته، عندما اعترض على الإنذار الذى وجهته إليه نظارة المالية فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٨ بسبب عدم قيامه بتقديم المساعدة لمأمور الملاحات[٢٦].

وكان يساعد ناظر الموردة ثلاثة من المعاونين براتب قدره ثلاثمائة قرش لكل واحد منهم؛ الأول للإشراف على نقطة بوابة المطرية، للختم على تصاريح الأسماك التى تخرج من بوابة الموردة، والتحقق من الكمية المدونة بالتصاريح، وضبط الأسماك والفسيخ الزائد عن هذه التصاريح، أما الثانى فيشرف على ناحية العقبيين لتفتيش مراكب الصيادين عند مرورهم بهذه الناحية، والمعاون الثالث تنحصر مهمته فى صرف الملح للصيادين لتمليح أسماكهم، والمساعدة فى أعمال الموردة. وفى بعض الأحيان كان أحدهم يتوجه إلى موردة صان الحجر لاستلام النقدية الموجودة بها، وكذلك تسليم النقدية الموجودة بموردة المطرية إلى ديوان العموم بغيط النصارى[٢٧].

ويضم الجهاز الإدارى فى الموردة ثمانية كتبة تتراوح مرتباتهم بين ثلاثمائة قرش وثلاثمائة وخمسون قرشاً، ويرأس هؤلاء الكتبة موظف يسمى رئيس حسابات موردة المطرية، ويتقاضى راتباً قدره خمسمائة قرش[٢٨]، كانت اختصاصات هؤلاء الكتبة:

١- قيد كل الإيرادات بالموردة، فالأسماك والطيور التى تباع بالمزاد فى حلقة الأسماك عندما تبلغ الأثمان المعقولة يتم تدوينها فى دفاتر الموردة، والحصول

على أثمان الأسماك من التجار الذين لا يقدمون أى ضمانات ومن جهات بعيدة، وكذلك قيد إيرادات واستحقاقات الصيادين فى دفاتر خاصة، وكان يتولى هذه المهمة كاتب الصيادين[٢٩]. وكانت ترسل نسخ من هذه الدفاتر إلى ديوان العموم لمراجعتها، والوقوف على حالة الإيراد من حيث الزيادة أو النقصان[٣٠].

٢- تقديم كشفاً باحتياجات الموردة من طعام وأدوات وغيرهما إلى ديوان العموم فى المواعيد المحددة[٣١].

٣- إعداد كشف مرتبات الموظفين فى استمارة نمرة ١٠١ وبعد مراجعتها يتم صرف المرتب من خزينة الموردة، وأن يتسلم كل موظف مرتبه بيده ويوقع فى الاستمارة أمام اسمه، وبعد صرف المرتب واستيفاء الاستمارة ترسل إلى ديوان العموم، ثم يقوم باشكاتب المصلحة بدوره بإرسالها إلى مديرى عموم حسابات مصر خلال العشرة الأيام الأولى من الشهر الجديد، وإذا وصلت هذه الاستمارة بعد تجاوز هذه المدة يتعرض للجزاء بالاستقطاع من راتبه[٣٢].

ولحسن سير العمل وتجنب وجود عقبات عند تسوية الحسابات كان على هؤلاء الكتبة أن يتخذوا الإجراءات التالية:

١- أن يوضح بجانب القسيمة المنصرفة من مراكز الموارد المكان الذى يرد منه النقدية، وتاريخ التوريد.

٢- أن يبين بالحساب الشهرى البيانات اللازمة من مضبوطات بأنواعها، وأثمان أدوات النقل المستخدمة فى عملية تهريب الأسماك والفسيخ، وتسجيل أسماء الأشخاص الذين قاموا بعملية الضبط.

٣- التأكد من توقيع ناظر الموردة بختمه على كل بيعة من الأسماك تباع بالحلقة، كإقرار منه بحدوث بيعها على يده[٣٣].

ولكى تضمن مصلحة المطرية وجود كتبة ذوى مهارة فائقة فى الأعمال المحاسبية فى مواردها المختلفة، كانت تصدر أوامرها إلى هذه الموارد بالتنبيه على كل الكتبة العموميين الموجودين بدائرة نفوذهم- التوجه إلى محافظة دمياط لأداء امتحان فى الأشغال المتعلقة بالمصلحة للحصول على رخصة لممارسة مهنة الكتبة[٣٤].

وعُين في موردة المطرية قباني ومخزنجي بمرتب شهري قدره ثلاثمائة وخمسون قرشاً من أجل وزن الأسماك التي يتم شراؤها على ذمة مصلحة المطرية وإدخالها إلى المخزن لصناعتها فسيخاً(٣٥)، وكان عليه أن يقيد هذه الأسماك في دفتر خاص، يدون فيه اسم طالب الوزن وتاريخ الوزن، ونوعية الأصناف الموزونة، ومقدار الوزن، وثمن هذه الأصناف(٣٦). وكل ما يرد إلى المخزن يكون بموافقة قباني ومخزنجي الموردة، وكان عليه أيضاً أن يلاحظ خروج السبوبة من المخزن وعد شققها ليتحقق من أنها مطابقة للسند المحرر للمستلم أو بها زيادة أو عجز، وفي آخر كل يوم يقوم بختم أبواب المخازن، والتأكد من أنها مغلقة تماماً ومفاتيحها بحوزته(٣٧).

ويشترط فيمن يعين في وظيفة قباني ومخزنجي الموردة أن يكون لديه رخصة بمزاولة هذه المهنة، وتمنح إليه هذه الرخصة من ناظر الداخلية بناءً على الشهادات القانونية التي تدل على أهلية الشخص واستقامته، ويستخدم في عملية الوزن ميزانان هما الميزان الشاهيني ذو الكفتين، والميزان ذو الطبلية المعروف باسم ميزان (باسكول) -الذي يوجد في موردة المطرية وقوته ٨٠٠ أوقه- ويجب على القباني استخدام العبارات المصرية، ومقدار الوزن بالكيلو جرام والجرام، والميزان ذو الطبلية يجب أن يصنع بكيفية أن تكون قوته في الوزن بنسبة واحد إلى عشرة مهما وضع عليه من أثقال، بمعنى إذا وضعت عليه عشرة قناطير ينبغي أن تعادل قنطاراً واحداً(٣٨).

وقد حظيت الموازين الموجودة بالموارد باهتمام مأمور مصلحة المطرية؛ حيث كان يصدر تعليماته بين الحين والآخر إلى ناظر موردة المطرية بالتنبيه على قبانية الموردة بالمواظبة على نظافة ومسح وتزييت الموازين الموجودة بالموردة، وحمايتها من الأتربة وأشعة الشمس حتى لا تتعرض للتلف، وإذا تساهلوا في مهمة تنظيف هذه الموازين فإنهم كانوا معرضين للجزاء بما يستحقونه(٣٩).

وكانت مصلحة المطرية تسند عمل صناعة الفسيخ إلى شخص يسمى معلم صناعة أسباب المصلحة، ويشترط فيه أن يكون لديه خبرة طويلة بصناعة الفسيخ، فكان عليه قبل تمليح الأسماك أن يغسلها جيداً مرة أو أكثر، ثم رصها بملح أبيض نظيف من ملاحات البحيرة، ويأخذ لكل جنبه خوصاً – وزنها خمسة وسبعون أوقه سمك – كيلة(*) ونصف ملح في أيام الشتاء، وكيلتين في أيام الصيف، وذلك حتى

تستكمل صناعتها ويحدث رواج للأسباب ببيعها بأسعار مرتفعة(٤٠).

أما إذا حدث تقصير من معلم صناعة الأسباب فى صناعة الفسيخ فإنه يتعرض للعقاب بالخصم من راتبه أو الرفت من وظيفته، فتشير إحدى الوثائق إلى أنه ورد إلى وكالة الفسيخ بمصر سبوبه مقدارها ست عشرة جنبه لوت لم يستوفوا الصناعة، وتم بيعها بأسعار منخفضة، لذلك قرر مأمور مصلحة المطرية برفت معلم صناعة الأسباب من وظيفته بسبب إهماله فى صناعة الأسباب الصناعة المناسبة، وعين شخص آخر بدلاً منه(٤١).

وينبغى على معلم صناعة الأسباب أن يقطع علاقاته بتجار الفسيخ أثناء بيع الأسماك فى الحلقة، وفى هذه الحالة يكون خصماً لهم، وأن تكون كل الإجراءات التى يتخذها معلم صناعة الأسباب تحت ملاحظة ناظر الموردة، وإذا رأى فيها أى مخالفة كان يعاقبه فى الحال، ومن أجل هذا نجد أن مصلحة المطرية قبل أن تعين هذا الموظف كانت تضعه تحت الاختبار مدة كافية لكى تتحقق من أهليته، فإذا أثبت جدارته كان يتم تعيينه على الفور(٤٢).

أما خولى موردة المطرية فقد كانت مهمته الكشف عن الأسباب والتأشير على الحوافظ الخاصة بهذه الأسباب بعد التحقق من مطابقتها للأسباب(٤٣). وإذا ثبت تساهله فى الكشف عنها فإنه يتعرض للجزاء بالخصم من راتبه(٤٤). وإذا تغيب خولى الموردة عن أشغاله فإن ناظر الموردة يقوم بتعيين من ينوب عنه فترة غيابه (٤٥).

وكان يوجد بموردة المطرية سبعة عشر قواصاً يرأسهم مقدم القواصة، وكانت مهمتهم حفظ الأمن بالموردة، ومراقبة مراكب الصيادين لمنع تهريب الأسماك، وحراسة الأسباب التى ترسل للمبيع فى الوكايل التابعة للمصلحة(٤٦). وبالإضافة إلى القواصة وجد بالموردة أربعة مراكب غفر، كل مركب مرتب له ناظر وريس وثلاثة بحارة، ووظيفتهم المرور بالبحيرة وملاحظة الصيادين أثناء قيامهم بعملية الصيد، ومنعهم من بيع صيادتهم من الأسماك والطيور إلى المراكب الميكارية، وإذا اكتشفوا قيام الصيادين بتهريب صيادتهم كان يتم القبض على الصيادين وإرسالهم إلى مركز الموردة، وكان ناظر كل مركب يكتب تقريراً كل عشرة أيام، يبين فيه الإجراءات التى اتخذها خلال هذه المدة فى البحيرة، ويعرض هذا التقرير على مأمور مصلحة المطرية ليتخذ من الإصلاحات ما يعود بالنفع على المصلحة(٤٧).

ووجد بموردة المطرية أيضاً مجموعة من الملاحظين مزودين بالأسلحة ومكلفين بالمحافظة على إيراد المصلحة من الأسماك والطيور أثناء حضورها من مصايد البحيرة للمبيع بالموردة، وكذلك تفتيش مراكب المنقولات بالبحيرة[٤٨].وكثيراً ما تعرض الملاحظون للاعتداء عليهم من جانب الصيادين الذين يقومون بتهريب الأسماك والطيور، ونظراً لعدم وجود شهود غير المعتدى عليهم، فإن المحكمة تحكم للمعتدى بالبراءة، لذلك كانت النيابة تطلب من الملاحظين عند قيامهم بضبط واقعة تهريب الأسماك يجب أخذ شهادة من حضر الواقعة من الأهالى، ولكن مأمور مصلحة المطرية اعترض على ذلك لأن حدود مصلحة المطرية كبيرة، وفى بعض الأحيان لا يوجد شهود للواقعة، وأحياناً أخرى يكون الشهود أقارب المتهمين أو من أهالى بلدهم أو النواحى المجاورة لها، وبدلاً من قيامهم بتأدية الشهادة فإنهم يساندون السارقين فى مقاومة المستخدمين والتعدى عليهم، للهروب بالمسروقات[٤٩].

يتضح مما سبق أن الجهاز الإدارى فى موردة المطرية كانت وظيفته رعاية مصالح الموردة، ومنع ما يكون فيه إضرار بحقوق مصلحة المطرية، والحفاظ على زيادة إيراداتها من الأسماك والطيور، وحماية حقوق الصيادين، كما أن المصلحة لا تتوانى عن عقاب من يقصر من عناصر الجهاز الإدارى فى أداء وظيفته على الوجه الأمثل، بالخصم من مرتبه أو رفته من وظيفته أو حرمانه من المعاش.

ثالثاً: أنواع مراكب الصيد:

تعتمد حرفة الصيد فى بحيرة المنزلة على المراكب الشراعية التى لها قرينة -أى عمود مد- وتنقسم هذه المراكب إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: يبلغ متوسط طولها أربعة عشر متراً، وعرضها خمسة أمتار ونصف، وتعرف باسم المراكب الميكارية التى تستخدم للشحن والتفريغ، لكن فى وقت الشتاء يصرح لها بالصيد فى البحيرة، ويتكون طاقم كل مركب من ثمانية بحارة وأربعة صبية مساعدين، ممن تقل أعمارهم عن أربعة عشر عاماً.

النوع الثانى: ويبلغ متوسط طولها اثنا عشر متراً، وعرضها أربعة أمتار ونصف، ويطلق عليها الصيادون اسم "زهرية"، وكان عدد بحارة كل مركب يتكون من ستة رجال من عمال الصيد، وثلاثة أولاد مساعدين.

النوع الثالث: ويبلغ متوسط طولها تسعة أمتار، وعرضها متران ونصف، وتعرف لدى الصيادين باسم "لوكس" وعدد رجالها ثلاثة من عمال الصيد، واثنان من الصبية[٥٠]. وكان لكل مركب من الأنواع الثلاثة السابقة وريس له خبرة طويلة بشئون البحيرة، وعلى دراية تامة بالأماكن التى تتوافر فيها الأسماك.

وبالإضافة إلى هذه الأنواع الثلاثة وجدت أنواع أخرى صغيرة الحجم تستخدم فى عملية الصيد وهى الفلايك والصالات، وكان سكان المطرية يستخدمون الصالات فى نقل الغلال لطحنها فى ناحية الجماملة*، ولكن مأمور مصلحة المطرية منع استخدام الصالات فى البحيرة لنقل الغلال خوفاً من استخدامها فى تهريب الأسماك والفسيخ، وتكليف أصحابها باستخدامها فى الصيد فقط[٥١].

ونظراً لارتفاع تكاليف إنشاء مراكب الصيد التى تتراوح ما بين مائة إلى ثلاثمائة جنيه، فإن عدداً من الصيادين كان يشترك فى ملكيتها، كما أن كثيراً منها كان ملكاً لتجار السمك وأصحاب الحلقات والمعلمين، ومشايخ طائفة الصيادين، فالحاج محمد الغوابى شيخ حصة الغضة كان يمتلك عشرة مراكب من النوع الذى يسمى "زهرية"، وتستخدم فى حرفة الصيد بالبحيرة[٥٢].

وكان الصيادون قبل الشروع فى إنشاء مراكب جديدة للصيد فى البحيرة ينبغى عليهم الحصول على تصريح من مصلحة المطرية بإنشاء هذه المراكب، ثم يقدمون إعلانات عن مراكبهم من أجل وضع النمر عليها، فقد صدر أمر المالية فى ١٨ يولية ١٨٨٨ بضرورة تسلسل نمر المراكب الموجودة بموارد مصلحة المطرية من نمرة واحد حتى آخر نمرة، ولما كانت موردة المطرية تمتلك أكبر عدداً من المراكب، فقد تقرر وضع النمر على مراكبها أولاً، ثم تبدأ موردة ثانية فى وضع النمر على مراكبها[٥٣]. فإذا كانت موردة المطرية قد أجرت تنمير مراكبها من نمرة ١ إلى نمرة ٧٩٥، فإن موردة غيط النصارى الموجود بها ٤٩ مركباً يتم تميزهم من ٧٩٦ حتى وضع النمر على آخر مركب بها أى حتى ٨٤٤[٥٤].

وكانت هذه النمر توضع على المراكب بالبوية وبالزيت، بأرقام واضحة بالجهة الخارجية من مقدمة المركب، فتوضع أولاً البوية باللون الأبيض فى المكان المخصص لوضع النمرة عليه، وفوق البوية البيضاء توضع النمرة بالبوية الحمراء[٥٥]. كما كانت

تصرف لكل مركب صفيحة من النحاس متموغه بختم الحكومة، ومكتوباً عليها مصايد المطرية ونمرة المركب، وتلصق هذه الصفيحة فى مكان واضح فى القسم الثابت من المركب الذى يسمى البطنسة[*]، بواسطة مسامير غير المسامير البرمه حتى يصعب نقلها إلى مركب آخر، أما ثمن الصفيحة فيكون من طرف صاحب المركب ويبلغ عشرة قروش[٥٦]. ويتم تحصيل أثمان الصفائح من الصيادين عند صرف استحقاقهم، ولا يصرف لأى مركب من مراكب الصيادين استحقاقهم إلا المراكب التى بها صفيحتها، والمراكب التى لا يكون بها صفيحة يتم مصادرتها وبيعها لحساب الحكومة[٥٧].

واعتقد أن تمسك مصلحة المطرية بوضع النمر والصفيحة على كل مركب يتيح لها حصر المراكب المستعملة للانتفاع بالبحيرة، ومعرفة أسماء مالكيها، ويضمن لها قيام المراكب بتوريد إيراداتهم من الأسماك فى الموارد المخصصة لهم فى المواعيد المقررة، كما أن وجود الصفيحة يثبت حقيقة أو شرعية المركب الملصوقة عليها هذه الصفيحة.

وإعلان المراكب ينبغى تجديده كل عام فى الخمسة عشر الأول من شهر يناير، وهذا التجديد لا يتطلب إعطاء صفيحة جديدة، أما مراكب الصيادين التى تستهلك فى البحيرة وأصبحت قديمة ويريدون تكسيرها فكان على أصحابها إبلاغ ناظر الموردة الذى يتحقق من عدم صلاحية المركب، فيعمل المحضر اللازم عنها ويقدمه إلى ديوان عموم المصلحة للتصريح بتكسيرها، وبعد حصول صاحب المركب على هذا التصريح يسلم الصفيحة التى كانت على ذلك المركب[٥٨]. ولكنْ صيادى المطرية لم يلتزموا بهذا الإجراء إذ كانوا يتركون مراكبهم القديمة التى استهلكت على الشاطئ ويقومون بإنشاء مراكب جديدة، وينزعون صفائح المراكب القديمة ويضعونها على المراكب الجديدة مخالفين بذلك لائحة المصلحة، وفى حالة ضبطهم كان يتم نزع الصفيحة من المركب الجديد ووضعها على المركب القديم، وحجز المركب الجديد وعمل المحضر القانونى، وبعد انتهاء المدة المحددة للمعارضة يتم تنفيذ القانون عليها ببيعها بالمزاد لحساب الحكومة[٥٩].

رابعاً: طرق الصيد وأدواته:

تعتبر شباك الغزل أهم أدوات طائفة الصيادين، وتصنع من غزل القطن، وكثيراً

ما تتعرض هذه الشباك للتلف نتيجة وجود الحشائش النباتية بكثرة فى المياه الضحلة ببحيرة المنزلة، والتى لا يمكن إزالتها لأهميتها فى تغذية الأسماك، وكذلك نتيجة ملوحة مياه البحيرة وشدة حرارتها، لذلك يلجأ الصيادون إلى صبغ شباكهم لحمايتها من ملوحة المياه[٦٠].

وتنقسم شباك الغزل إلى نوعين:

النوع الأول: وهو عبارة عن شباك من الطبقة الواحدة تستخدم فى المناطق العميقة، ويبلغ ارتفاع هذا الشباك نحو متر ونصف، ومزودة بالرصاص من أسفل وبفل من أعلى لتعويم الشباك.

النوع الثانى: وهو عبارة عن شباك تتكون من ثلاث طبقات تستخدم فى المناطق الأقل عمقاً، ولا يزيد ارتفاعها عن ٨٠سم، ومزودة بالرصاص من أسفل وبفل من أعلى، ويطلق الصيادون على هذا النوع من الشباك اسم غزل "مسجون" لأن الأسماك عندما تدخل فى هذه الشباك لا تستطيع الخروج منه كأنها فى سجن[٦١].

وقد تعددت طرق الصيد التى اعتادت طائفة الصيادين فى موردة المطرية استخدامها ومنها:

أ-الشباكة:

عبارة عن غزل يتكون من طبقه واحدة مزود برصا ص من أسفل ولكن بدون فل من أعلى، ويستخدم هذا النوع من الشباك فى الصيد عندما تجتمع عدة مراكب وبكل واحدة منها ٤٠ متراً من الغزل، وتربط جميعها ببعضها، ثم يقوم مركبان بأخذ جميع الغزل، وتلقيانه فى المنطقة المراد الصيد فيها كل فى اتجاه مضاد للآخر، بحيث يأخذ شكل دائرة، ثم يقف بعض صيادى هذه المراكب فى المياه على مسافات متناسبة لرفع الطرف الأعلى من الشباك فوق سطح المياه، أما باقى الصيادين يقومون بالضرب فى المياه بالأيدى أو الهراوى لطرد السمك نحو الشباك، ثم يسحب الغزل من طرفيه على بعضها وبداخلها السمك[٦٢].

ب- اللواته:

عبارة عن غزل ذى طبقة واحدة مزود برصاص من أسفل وبفل من أعلى،

وتقوم هذه الطريقة فى الصيد على تجمع عمال الصيد فى مركبين، ويكون فى كل مركب نصف الغزل، ثم يربط النصفان أحدهما بالأخر، ويسير المركبان بالشراع مع إلقاء الغزل فى المياه على شكل دائرة، وعندما تتم الدائرة يأخذ أحد المركبين كلا طرفى الغزل والمركب الأخر يأخذ الغزل من الوسط فى اتجاه مضاد للآخر، وذلك لجمع جانبى الغزل أحدهما مع الأخر، ثم ينزل بعض الصيادين فى المياه لجمع الأحبال المركبة فى أسفل الغزل، وبعد ذلك تسحب الشباك على ظهر المركبين من كلا الطرفين(٦٣). وتستخدم طريقة اللواتة فى وسط الأبحر أى فى المياه العميقة، وهى الطريقة المفضلة فى الصيد، وذلك لفائدتها للحكومة والصيادين(٦٤).

جـ- الطواشى:

وتعتمد هذه الطريقة فى الصيد على خمسة مراكب على الأقل، وفرقة غزل من طبقة واحدة، وفرقتين أخريين من غزل ثلاث طبقات، ويثبت فى الغزل بوص لتعويمه على سطح المياه، ويوضع الغزل ذو الطبقة الواحد فى الماء بشكل رأسى مثبت بالبوص على أبعاد متناسبة، أما الغزل الثلاث طبقات فيوضع أفقياً على سطح الماء، ثم يقف مركبان فى موقع مناسب بالنسبة للغزل، وتتقدم المراكب الأخرى من مسافة بعيدة فى اتجاه الغزل لطرد الأسماك داخله(٦٥).

ء- غزل الخداوى:

وهو عبارة عن غزل ذى ثلاث طبقات، به رصاص من أسفل وليس به فل من أعلى، ويوضع الغزل رأسياً فى الماء بواسطة غرائز مثبته فى قاع البحيرة على مسافة معينة بطول الغزل، ويترك الغزل عدة ساعات فى الماء، ثم يرفع بعد ذلك وبداخله الأسماك، وهذه الطريقة لا يستخدم فيها عدد كبير من الصيادين لذا يفضلها الملتزمون(٦٦).

وتعد الطراحة من الطرق الشائعة فى الصيد الفردى، حيث تلقى فى الماء، ثم تسحب بواسطة حبل، ويساعد الرصاص الذى يوجد فى دائرها السفلى على انطباق الغزل وبداخله الأسماك. أما عدة الجرافة فتستخدم فى صيد الجمبرى ليلاً، ولكن هذه الطريقة فى الصيد لا تناسب الصيد فى ترعة القناة لكونها تجرف كل ما يصادفها من السمك صغيراً كان أو كبيراً، ومن ثم تضر بالإيرادات، لأن الأسماك الصغيرة تباع بأثمان منخفضة(٦٧).

ومن طرق الصيد المخالفة فى موردة المطرية؛ عدة الكركبة* وعدة الدباكة* لأن الصيد بهاتين الطريقتين يترتب عليهما الإضرار بحرفة الصيد فى بحيرة المنزلة، لذلك تحرر مخالفة للصيادين الذين يتبعون هاتين الطريقتين فى عملية الصيد، ويتم حجز مراكبهم لحين سداد الغرامة التى تفرض عليهم، ولما كان معظم الذين يستخدمون عدة الكركبة والدباكة من الأجانب فقد أخذ عليهم التعهد اللازم بعدم استخدامهما فى حرفة الصيد(٦٨).

وإذا كانت الشباك هى الأداة الأولى لطائفة الصيادين، فإن هناك بعض الصيادين لا يعتمدون على الشباك فى عملية الصيد، بل يعتمدون على السنار، ويعرف هؤلاء باسم الصيادين السنارية؛ حيث يقوم الصيادون السنارية بصيد الأسماك الصغيرة جداً لاستخدامها كطعم للأسماك، وهذا النوع من السنار يتكون من خيط طوله متر ونصف أحد طرفية به سنارة والطرف الآخر يربط بغزيزة مثبتة فى قاع الماء، وتوضع الغرائز فى عدة صفوف، وتطعم كل سنارة بسمكة صغيرة، ثم تترك الخيوط فى الماء عدة ساعات وتجمع بعد ذلك وبداخلها السمك، ومن أشهر الصيادين السنارية عائلة الحماحمى بحى الغصنة(٦٩).

أما الأسماك التى كان الصيادون يصطادونها فهى خليط بين الأسماك النيلية والبحرية وأهمها البورى، والقاروص والحيتان، والوقار، واللوت، والطوبار، والسهيلى، والقشور، والحنشان، والجران، والجمبرى، والدنيس، والبياض، والبلطى، والشيلان والقراميط.

خامساً: علاقة الصيادين بالملتزمين:

مقاطعة المطرية مثل غيرها من المقاطعات الحضرية فى مصر كانت ملكاً للدولة، وكانت الحكومة تعهد إلى الملتزمين بجمع الضرائب التى تفرض على طائفة الصيادين.

وحددت الحكومة شروطاً معينة للالتزام من بينها تعرض كل مقاطعة بالمزاد قبل نهاية مدة الالتزام السابقة بثمانين يوماً، وخلال هذه المدة كان من حق الراغبين فى دخول المزاد معرفة شروط المقاطعة المعروضة للالتزام، على أن يتم المزاد خلال العشرين يوماً الأخيرة من هذه المدة. وبعد مرسى المزاد على أحد الملتزمين، كان عليه أن يقدم ورقة الضمانة وسند التعهد إلى ديوان الإيرادات، ثم تنسخ صورتان من

المزايدة، يوضح فيها تاريخ المزايدة، واسم الملتزم الذى رسا المـزاد عليـه، ومـدة الالتزام، ومقدار المبلغ، وتحفظ نسخة فى ديوان المالية، والأخرى تعطى للملتزم[٧٠].

وكان ضمن شروط التزام مقاطعة المطرية أن الملتزم ملزم بسداد المال عن كـل سنة ثلاثة أقساط كل قسط أربعة شهور، وأن لكل قسط فترة سماح مدتها ٣١يوماً، فـإذا حصل تأخير فى سداد القسط بعد انتهاء السماح، فيطلب السداد من الضامن، وإذا كـان الملتزم قادراً على الدفع فيحصل منه القسط بالقوة، وإذا كان للملتزم مهمات وممتلكـات وديون طرف آخرين سواء من الصيادين أو التجار، ويرغب الملتزم تسويتها لصـالح الحكومة مقابل الديون التى طرفه إليها -فإن الحكومة لا تقبل منه ذلك، بل يكون ملزماً بسداد المتأخرات التى عليه للحكومة فى الأوقات المحددة حتى تنتهى مدة التزامـه ولا يكون عليه شيء للحكومة[٧١].

ومنحت مقاطعة المطرية بطريق المزايدة لأفراد من كبار الموظفيـن والتجـار والأعيان ومشايخ الصيادين والأجانب، فقد التزم الخواجة قرابيت مصلحة المطرية فـى عام ١٨٥٨ بمبلغ واحد وثلاثين ألف وسبعمائة وتسعين قرشاً[٧٢]. أما الأجانب الذيـن يدخلون المزاد ولا يرسى عليهم، فإن الحكومة كانت تمنحهم مبلغاً من المـال إحسـاناً منها عليهم. إذ تشير إحدى الوثائق إلى أن قنصل فرنسا طلب من سعيد باشا أن يسـاعد أحد رعاياه فى رسو مزاد سمك المطرية عليه، فلما رسى المزاد على غـيره طلـب القنصل من سعيد باشا أن يمنحه مبلغاً من المال، فمنحـه سـعيد باشـا سـتين ألـف قرش[٧٣].

وأحياناً كانت مصلحة المطرية تجدد للملتزم دون إجراء مزاد، فقد أبقت الماليـة مصلحة المطرية فى عهده ملتزمها مصطفى بك عنانى لمدة ست سنوات جديدة بـدون مزاد "إحساناً من لدن ولى النعم" بشرط ألا يشرك معه أحداً سواء أكـان مـن رعايـا الحكومة أم من رعايا الدول الأجنبية، وإذا أشرك معه أحداً فإنها تنزع منه فى الحـال، ولا يحق له أن يطلب من الحكومة أرباحاً عن المدة الباقية مـن الالـتزام[٧٤]؛ وذلـك بسبب القضية التى رفعها حنا عنجورى- أحد الرعايا الأجانب- ضد مصطفـى بـك عنانى شريكه فى التزام المطرية -لأنه رفض أن يسدد إليه مبلغاً وقدره ثلاثـة آلاف ومائتان وخمسون جنيهاً أرباح عن المدة السابقة، وقـام عنجـورى - أول ترجمـان قنصلية ألمانيا- بتقديم التماساً إلى الخديو إسماعيل يطلب فيه سرعة الفصل فى القضية

لإنقاذ عمه وأولاده من حالة البؤس التى يعيشونها[٧٥].

وقد اشترطت الحكومة على الملتزمين قبل فتح المزاد إبلاغ ديوان المالية بشركائهم فى الالتزام إذا كان هناك شركاء حتى يكونوا معروفين لدى الديوان، أما إذا قام أحد الملتزمين بمشاركة آخر من الباطن بعد انتهاء المزاد دون معرفة ديوان المالية، فإنها تعتبر هؤلاء الملتزمين مخادعين، ولا تقبل منهم مزاداً بعد ذلك[٧٦]. وكان دافع الحكومة من وضع هذا الشرط هو أن كثيراً من الشركاء فى الالتزام يتنازعون فيما بينهم بشأن الالتزام، ففى هذه الحالة لا تسمع الحكومة لهم دعوى، ولا تعترف بوجودهم، ولا يكون لها دخل فى هذا النزاع، بل هى ملزمة فقط باتباع الأصول والقواعد مع الملتزم الذى وقعت معه عقد الالتزام.

وبعد مرسى مزاد مصلحة المطرية على الملتزم فإن كل معاملة الصيادين والمتسببين تكون مع الملتزم، أما الأصناف التى تلزم أهالى المطرية وصياديها من عمارة المراكب مثل أخشاب وبياض وقطران ومسمار وغيرها، وكذلك الأصناف التى تلزمهم من شباك الصيد مثل الكتان والرصاص، واحتياجاتهم من الأرز، والغلال، والدشيش، فكل هذه الأصناف يتم شراؤها من المصلحة بموجب حجج وسندات والربح الناتج من بيع هذه الأصناف يورد إلى خزينة المصلحة، وتخصم أثمان هذه المنتجات من استحقاقات الصيادين. فبيع هذه الأصناف لا يكون حكراً على الملتزم، وليس من حقه أن يمنع أحداً من المتسببين والتجار من التوجه إلى موردة لبيع منتجاتهم للصيادين، والأصناف التى يبيعها الملتزم إلى الصيادين تكون برضاهم وبمعرفتهم ولا تزيد أرباحها على ٢٠% من الثمن، ويقيد ذلك فى دفاتر المصلحة[٧٧]. لمنع تلاعب الملتزمين فى أسعار السلع المختلفة.

وإذا خالف الملتزم شروط التزام مصلحة المطرية بتحصيل أموالاً من الصيادين زيادة عن المقرر، فإن الحكومة تسترد منه هذه الزيادة وتردها إلى أصحابها، أما إذا حدثت المخالفة من أحد موظفى الملتزم دون علمه، فتؤخذ من الموظف، فإذا ثبت عدم قدرته على الدفع، فيتحصل المبلغ الذى أخذه من الصيادين زيادة عن الشروط من ضامنه، وإذا لم يكن له ضامناً فيتحصل المبلغ من الملتزم نفسه، لأنه استخدم موظفين دون أن يستوفى عليهم الضمانة المعتمدة، ومن يقع منه المخالفة خلال فترة التزامه فإن الحكومة لها حرية الاختيار فى أن تقبل منهم مزاداً مرة أخرى أو لا تقبل[٧٨].

وفى حقيقة الأمر كان دافع الحكومة فى التأكيد على الملتزم ومصلحة المطرية بضرورة تمويل الصيادين بكافة احتياجاتهم من عمارة المراكب والشباك والمؤونة حتى يتفرغوا للصيد وجلب الإيراد الذى يعود فائدته على الدولة.

وفى ظل نظام الالتزام كان الصيادون يأتون بإيرادهم من الأسماك إلى حلقة الموردة، وتباع بالمزاد لمن يرغب من التجار والمستبين أو الملتزم نفسه، ويؤخذ من أثمان سمك الصيادين إلى الالتزام "مسموح" يعرف باسم مسموح المشايخ -مقداره ٢ باره* عن كل ريال ٩٠ فضة، والباقى يقسم مناصفة بين الملتزم والصيادين، وكان الملتزم يفرض عن كل مركب ترد إلى الموردة لصيد الأسماك رسماً مقداره ١٦ فضة تحت اسم عشا، وأسماك معامل اللواتة، والشباكة، والطواشى إذا بلغ إيرادها نحو ٢٣ قرشاً و ٣٠ فضة أو زيادة، فإن الملتزم يمنح للمعمل ٦ قروش و ٣٠ فضة عوايد شهرية للصيادين تسمى "عريب"؛ وذلك تشجيعاً للصيادين على الاجتهاد فى الصيد لزيادة الإيراد من الأسماك؛ لأنه كلما زاد إيراد المعامل زادت حصة الملتزم سواء من المسموح أو من حق نصف الإيراد(٧٩).

ومقابل العريب الذى يمنحه الملتزم للصيادين كان من حق مصلحة المطرية جمع أسماكاً من معامل الصيادين تحت اسم سمك اللمم، وكان هذا السمك يؤخذ إلى المضايف، وبعد أن تأخذ المضايف كفايتها من الأسماك يتم بيع الباقى، ويورد ثمنه إلى خزينة المصلحة. وكان الملتزم يحجز من حصة الصيادين مسموح للفساخة والمتسببين مبلغ مقداره نصفان فضة عن كل ريال(٨٠). لتشجيعهم على الاستمرار فى شراء أسماك الصيادين من الحلقة.

ولم يقتصر البيع فى حلقة الموردة على الأسماك فقط، وإنما أيضاً الطيور بأنواعها المختلفة(*)، حيث كانت تباع بالمزاد فى الحلقة، ويأخذ الملتزم نصفين فضة عن كل ريال يبلغ ٩٠ فضة باسم مسموح المشايخ، والباقى يقسم بالتساوى بين الملتزم والصيادين، وللملتزم أيضاً عشر فضة عن كل مائة فضة من أصل ثمن البيع، كما فرض الملتزم على مراكب صيادى الطيور فى موردة المطرية ضريبة تسمى "مسواق"، وهو عبارة عن "جوز" من الطيور يؤخذ عن كل مركب، ثم تحول إلى رسم نقدى بلغ ٤٢ بارة(٨١).

أما مسموح المشايخ الذى كان الملتزم يقوم بتحصيله من طائفة الصيادين بموردة

المطرية فكان يأخذه كله سواء كان كثيراً أو قليلاً، ويعطى الملتزم من جانبه سنوياً نحو ٣٧٥ جنيهاً، ٤٢ كيساً إلى مشايخ الصيادين والكتبة والميكارية التابعين لمصلحة المطرية، وكذلك مشايخ العربان[٨٢]. وذلك نظير الخدمات التى يؤدونها للملتزم والصيادين.

وبالإضافة إلى مسموح المشايخ فإن الملتزم كان يدفع ٢٢٥ قرشاً عوايد سنوية إلى مساجد موردة المطرية فى شهر رمضان، و ٢٠ فضة عوايد فقراء المطرية، و ٢٥ قرشاً لمولد عبد الله بن سلام[*]، و ١٢ قرشاً لمولد النصف من شعبان، و ٣٠ قرشاً معتاد قاض شرع دمياط، كما أن الملتزم كان يدفع مرتبات شهرية لفقهاء المساجد بموردة المطرية مقدارها نحو ٤١ قرشاً، و ١٦ فضة. أى فى العام نحو خمسمائة قرش، ويدفع ٣٣ قرشاً، و٣٠ فضة لمركب نقل الجراية للعساكر الطوبجيه فى قلعة الديبه، و ٥٠ قرشاً لمركب نقل المياه إلى أشتوم الهداوى[٨٣].

والمبالغ التى تنفق على إصلاح الطرق التى تقع داخل دائرة التزام الملتزم تكون من طرفه، وكذا تطهير الأشاتيم وما يلزمها من أنفار ومعدات وغيرهما تكون على الملتزم لأن فوائدها تعود عليه. أما المحلات التابعة لمصلحة المطرية أو الأهالى والتى يستخدمها الملتزم كشوادر لصناعة الفسيخ أو تخزين الملح فتكون أجرتها من طرف الملتزم كل شهر خلاف مال الالتزام[٨٤].

يتضح مما سبق أن كافة أنواع الأسماك والطيور التى يصطادُها طائفة الصيادين بموردة المطرية كانت تباع بالمزاد داخل حلقة الأسماك بالموردة، وإذا لم ترد إلى الحلقة، وتضبط خارجها فإنه يتم بيعها بالحلقة وأخذ ثمنها لمصلحة المطرية، وفرض غرامة على الذى قام بمحاولة تهريب هذه الأصناف تعادل أربع طاقات الثمن الذى تم بيعها به فى الحلقة. معنى ذلك أن مهربى الأسماك والطيور من التزام المطرية يعاملون نفس المعاملة التى يتم تطبيقها على راكبى القطار بدون تذكرة؛ حيث تؤخذ منهم ثمن التذكرة أربعة أضعاف[٨٥]. إذا كان الدافع من وضع هذه العقوبة الحد من تهريب الأسماك والطيور وبيعها خارج حلقة الأسماك بالموردة، وبالتالى يؤدى إلى الإضرار بمصالح الملتزمين.

كما أن مصلحة المطرية تقوم بحماية الصيادين التابعين للالتزام، وإعفائهم من الأشغال العامة وبخاصة السخرة من أجل التفرغ لعملية الصيد، إلا أنه ليس من حق

الملتزم معارضة تجنيد الصيادين فى الخدمة العسكرية؛ فتشير إحدى الوثائق إلى أن ملتزم مقاطعة المطرية يلتمس من سعيد باشا بالا يتعرض أحد للصيادين ومراكبهم التابعين له، وأن يمنع قوارب رجال ديلسبس من الدخول فى بحيرة المطرية للصيد فيها(٨٦).

وفى الحقيقة أن التزام مصلحة المطرية قد ضمن مورداً ثابتاً للحكومة، ووفر الكثير من الجهود التى تبذل فى الرقابة على الصيد فى موردة المطرية، وتحصيل الرسوم على الصيادين، إلا أن هذا النظام وضع بحيرة المنزلة تحت تصرف الملتزم الذى كان شغله الشاغل الحصول على أكبر قدر من الأسماك، علاوة على تحكمه فى الصيادين. إذ لم يكتف الملتزم بتحصيل الرسوم المتنوعة التى فرضها على الصيادين بل نجده يشاركهم فى إيرادهم بالحصول على النصف.

كما أن بعض الملتزمين -خالف شروط الالتزام بشراء الأسماك من الصيادين فى حلقة الموردة بربع الثمن، وألغى الغريب الذى كان يصرف للصيادين، وفى الوقت نفسه كان يأخذ سمك اللمم أربعة أضعاف من مراكب الصيادين، بالإضافة إلى قيامهم ببيع احتياجات الصيادين بأسعار مرتفعة، وحققوا أرباحاً تصل إلى نحو ستة وثلاثين فى المائة. فتشير إحدى الوثائق إلى أن الخواجه يعقوب التزم بمقاطعة المطرية فى عام ١٨٤١ قام ببيع بعض المنتجات إلى الصيادين بمبلغ ٤٩٧٣ قرشاً و ٢٥ بارة، بينما الثمن الأصلى لهذه المنتجات ٣٦٥٠ قرشاً، و ١٨ بارة و٣٦ فضة، أى أن الأرباح بلغت ١٣٢٦,٩٦,١٠ بنسبة ٣٦% وعلاوة على ذلك فإن صراف مصلحة المطرية كان يقبض العملة من التجار حسب التعريفة ويصرفها إلى الصيادين بزيادة عن التعريفة فالريال أبو مدفع بـ ٢٢ قرشاً، والجنية بـ ١٠٥ قرشاً(٨٧).

هذه الظروف التى تعرض لها الصيادون فى ظل نظام الالتزام دفع بعضهم إلى ترك حرفة الصيد والهروب من موردة المطرية، ففى خلال فترة التزام محمد أفندى - مأمور أشغال المحروسة سابقاً- لمصلحة المطرية فى عام ١٨٢٩- فر نحو خمسون صياداً من موردة المطرية إلى الإسكندرية، وعملوا مع طائفة المعمار فى خدمة الأبنية، فأصدر محمد على أوامره إلى محافظ الإسكندرية بضرورة عودة هؤلاء الصيادين إلى بلادهم؛ لأنهم لا يستطيعون العمل إلا فى حرفة الصيد فقط(٨٧). كما فر نحو ثلاثمائة صياد من المطرية فى التزام الخواجة يعقوب بسبب الديون التى تراكمت

عليهم نتيجة ظلم هذا الملتزم الذى مارس سياسة الاستبداد تجاه الصيادين وحرمهم من الحصول على ثمرة جهدهم من الصيد بفرض رسوماً متنوعة عليهم، مما دفع مشايخ الصيادين المطرية إلى رفع دعوة قضائية ضده فى ديوان جمعية الحقانية[٨٨].

سادساً: علاقة الصيادين بالحكومة:

ظلت موردة المطرية خاضعة لنظام الالتزام لفترة طويلة من القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٧١ عندما قررت الحكومة المصرية إدارة مصلحة المطرية على ذمتها، وقامت بتعيين يوسف فهمى بك الذى كان وكيل محافظة مصر - مأموراً على مصلحة المطرية، وأنعم عليه الخديو إسماعيل برتبة متمايز[٩٠].

ويبدو أن الدافع الذى دفع الحكومة إلى إدارة هذه المصلحة لحسابها، وتعيين الموظفين اللازمين لها- هو الديون التى تراكمت على الملتزمين نتيجة تأخرهم فى سداد الأقساط فى المواعيد التى كانت تحددها لهم نظارة المالية؛ مما ضيع على الحكومة مبالغ كبيرة، فى حين أنها لو أدارت هذه المصلحة لحسابها فإنها ستحقق مكاسب ضخمة. فقد بلغت الديون المتراكمة على ملتزم مصلحة المطرية مصطفى بك عنانى فى عام ١٨٧٠ نحو سبعة عشر ألفاً وسبعمائة وثمانون كيساً وتسعة وثمانون قرشاً وخمسة وعشرون فضة[٩١].

هذا بالإضافة إلى سوء أحوال الصيادين فى ظل نظام الالتزام، وتعرضهم للظلم والاستبداد من جانب الملتزمين، مما دفع عمد ومشايخ الصيادين فى موردة المطرية إلى تقديم عدة شكاوى إلى الحكومة لحمايتهم من الملتزمين، فقد تقدم محمد الجيار، وأحمد حسين من عمد المطرية بشكوى إلى محافظ دمياط ضد مصطفى بك عنانى ملتزم مصلحة المطرية لقيامه بسلب ونهب أموال الصيادين والميكارية، وقيام مساعديه بضربهم[٩٢].

وعندما قامت طائفة الصيادين برفع عدة قضايا ضد الملتزمين فى عام ١٨٦٨ رأت الحكومة تعيين أحد موظفيها للإشراف على مصلحة المطرية خلال فترة التحقيق[٩٣]. ومن ثم قامت الحكومة بإدارة هذه المصلحة قبل نهاية مدة الالتزام، إلا أن مصطفى بك عنانى اعترض على ذلك، وبين بأن له فى موردة المطرية مبانى أنشأها فى مدة التزامه، وأن له ديوناً عند أهالى المطرية ولا يستطيع تحصيلها ما دام بعيداً عن التزامه، لذلك طلب من الحكومة إعادة مصلحة المطرية إلى عهدته كما كانت،

وأن يمنح مدة تساوى المدة التى قامت الحكومة خلالها بإدارة المصلحة لحسابها(٩٤).

وبالرغم من أن الحكومة استجابت لالتماس مصطفى بك عنانى بإعادة مصلحة المطرية لالتزامه، إلا أنها كانت عاقدة العزم على إدارة هذه المصلحة بنفسها بعد أن لمست الإيرادات السنوية الكبيرة التى حققتها خلال فترة إشرافها عليها، فمجرد انتهاء مدة التزام مصطفى بك عنانى قررت الحكومة إلغاء نظام الالتزام فى مصلحة المطرية، وإدارة هذه المصلحة لحسابها فى عام ١٨٧٢، وحققت مصلحة المطرية خلال هذه السنة إيراداً بلغ نحو ٦٠,٠٠٠ جنية، وكان معظم الإيراد من موردة المطرية، وفرح الخديو إسماعيل بهذا الإيراد، ووجه شكراً لصيادى المطرية، وحثهم على ضرورة زيادة الإيراد عاماً بعد عام، كما طلب منهم زيادة مراكب الصيد والتقليل من مراكب الميكارية، واجتمع مأمور مصلحة المطرية بمشايخ الصيادين وعمدهم، وأبلغهم سعادة الخديو بهذا الإيراد، وتعهد المشايخ بتوريد الإيراد بحق النصف أى نصف الإيراد للحكومة والنصف الأخر للصيادين(٩٥).

وفى الحقيقة أن إيراد مصلحة المطرية ناتج من حقوق تعود على الحكومة من قيمة ما يصطاده الصيادون من الأسماك والطيور ومن أجرة ما ينقلونه المراكبيه داخل البحيرات التابعة للمصلحة، وحقوق الحكومة من الصيادين لم يكن على نسق واحد فى كل الموارد، بل تختلف من موردة إلى أخرى، فهناك موردة تأخذ منها الحكومة بحق الثلث، وثانية تأخذ منها بحق الربع، وثالثة تأخذ منها بحق النصف(٩٥).

فالأسماك التى ترد إلى موردة المطرية تأخذ الحكومة نصف إيراداتها، بالإضافة إلى فرض بعض العوايد على الصيادين تحت مسميات مختلفة وهى اللمم(*) ومسموح المشايخ(*) والحادثة(*) وفرق النحاس(*) ومسموح الفساخة(*) فالأسماك التى ترد إلى موردة المطرية يتم بيعها فى الحلقة، فإذا بلغت أى بيعة على سبيل المثال مبلغ ٣٧ ريال باعتبار الريال تسعين فضة، أى أن قيمة البيعة تساوى ٨٣ قرشاً و ١٣ بارة* ويطلق عليه الثمن الأصلى للبيعة، ويقيد باسم الصياد، ويضاف على هذا المبلغ ١٦قرشاً و ٢٧ بارة على المشترى للحكومة تحت اسم حادثة، و ١٦ بارة رسم عشا عن كل مركب، فيصبح إجمالى المبلغ ١٠٠ قرش و ١٦ بارة(٩٧).

أما المبلغ الأصلى الذى تم البيع به وهو ٨٣ قرشاً و ١٣ بارة فيقسم مناصفة بين الحكومة والصيادين بعد استبعاد مسموح المشايخ وهو واحد قرش و ٣٤ بارة؛ فيكون

نصيب الحكومة ٤٠ قرشاً و ٣٠ بارة، ويضاف إليه ١٦ قرشاً و ٢٧ بارة حادثة، و ٥ قروش، و ١٣ بارة فرق نحاس، و١٦ بارة رسم عشا، وقرش و٣٤ بارة مسموح، فيكون إجمالى حصة الحكومة نح ٦٥ قرشاً. أما حصة الصيادين وهى ٤٠ قرشاً و٢٩ بارة فيخصم منها ٥ قروش و١٣ بارة فرق نحاس، واحد قرش و ١٨ بارة مسموح الفساخة، والباقى يكون من نصيب الصيادين وهو ٣٣ قرشاً و٣٨ بارة [٩٨].

أما العوايد التى فرضت على الصيادين فتتمثل فقط فى الحصول على ستين فى المائة من إيراد الصيادين دون إضافة أى رسوم، فقد كان على الصيادين أن يوردوا جميع ما يصطادونه من السمك إلى الموارد المخصصة للبيع لهم، أما صيادو المطرية فكانوا يوردون محصولهم إلى موردة غيط النصارى، وموردة بور سعيد، وموردة المطرية، وذلك حسب الأسعار التى تباع بها الأسماك فى هذه الموارد. إذ كان لمقايا الصيادين بعض الأفراد يطلقون عليهم اسم "حضارة" يمكثون فى الموردة لاستقبال أسماك مقاياهم، وتجهيزها داخل حلقة الأسماك، وإعطاء الأخبار يومياً لرويسا الصيادين بالبحيرة عن الأسعار التى تم بيع السمك بها، وكانت مهمتهم أيضاً تقديم المساعدات اللازمة للمقايا داخل البحيرة من غذاء وأدوات الصيد، بالإضافة إلى استلام حصص المقايا من النقود المستحقة لهم من خزينة الموردة بالنيابة عن رويسا الصيادين، وذلك لانشغالهم فى عملية الصيد وعدم قدرتهم مغادرة مراكب المقايا والحضور لاستلام مستحقاتهم[١٠٠].

وعند وصول مراكب الصيادين بإيرادهم من الأسماك إلى الموردة تتم عملية بيع هذه الأسماك فى حلقة الأسماك بالموردة عن طريق المزاد على يد دلال المصلحة وبحضور ناظر الموردة أو معاونها، وإذا ظهر لناظر الموردة أن المزاد لم يحقق أعلى سعراً مطلوباً، أو حدث اتفاق بين التجار والمتسببين فى عدم رفع المزاد عند حد معين، فمن حقه أن يشترى هذه الأسماك لحساب المصلحة وتمليحها[١٠١]. ويجب على ناظر الموردة مراعاة أن تكون الأسماك المباعة فى المزاد تشمل جميع الأصناف أى الأسماك الكبيرة مع الأسماك الصغيرة، فالطوبار والقشر والشبار باعتبارها أسماكاً غير مرغوب شراؤها توضع مع البورى والدنيس واللوت التى يزداد الإقبال عليها، وذلك حتى يحول دون حدوث تواطئ بين معلمين الموردة ومعلم صناعة الأسباب وبعض الموظفين بشراء الأسماك الصغيرة لحساب المصلحة، بينما يأخذ الفساخة الأسماك الكبيرة[١٠٢].

وبعد انتهاء مزاد حلقة السمك تقيد نتائج المزاد فى دفاتر خاصة، وعند مرسى المزاد يصدق الناظر أو المعاون فى هذه الدفاتر على صحة ما جاء فيها، ثم يضع عليها ختمه، وهذه الدفاتر ترقم وتختم بمعرفة المصلحة، ويشترط البيع فى المزاد بالقرش بدلاً من الريال، وتحذف كسور القرش من المزاد من أجل سهولة المراجعة وحسن عملية كتابة مبيعات الأسماك، وقد وافق مشايخ الصيادين وأصحاب مراكب الصيد على هذا الشرط[١٠٣]. وإذ دل ذلك فإنما يدل على أن الحكومة المصرية كانت لا تقرر أمراً يمس حقوق الصيادين أو عملية الصيد فى البحيرة إلا وأخذت رأيهم فيه.

وتُسلم مصلحة المطرية رويسا مراكب الصيادين سركى بمبلغ ثلاثة قروش يدفعها ريس كل مركب، ويقيد بهذا السركى يومياً محصول بيع السمك، والحصة الآيلة للصيادين، ولا يجوز لأى مركب صيد مغادرة الموردة إلا بعد قيد إيراداتها، وتاريخ مغادرة الموردة، وتوثق هذه السراكى بختم ناظر الموردة[١٠٤].

والحصة التى تؤول إلى صيادى السمك توضع تحت طلبهم ابتداءً من اليوم الثانى للمزادات ويكون الدفع بموجب إيصال، كما يدون فى سركى الصياد حصوله على استحقاقه، وكان حرص الحكومة على منح الصيادين هذه السراكى لتحقيق أمرين:

الأول: الحفاظ على حقوق الصيادين وعدم ضياعها.

الثانى: أن التأشير على سراكى الصيادين بتاريخ قيامهم من الموردة وساعته يُلزم الصيادين الحضور إلى الموردة فى مواعيدهم المحددة لتوريد إيرادهم من صيادتهم، مما يسهل على موظفى الموردة معرفة المراكب التى تتأخر عن توريد الإيراد، وبالتالى تقع تحت أحكام العقوبات المنصوص عليها فى لائحة المصلحة التى تقضى بأن مراكب الصيادين التى تتأخر عن توريد الإيراد أربعة أيام وتحضر فى اليوم الخامس تدخل تحت العقوبة المترتبة على التأخير فى الدفعة الأولى وهى معاقبة المركب بغرامة تساوى ضعف متوسط ما تم بيعه فى الثلاث مرات الأخيرة[١٠٥].

وتشير إحدى الوثائق إلى أن على حماد أحد صيادى المطرية تأخر عن توريد الإيراد خمسة أيام فتكون الغرامة المستحقة عليه ضعف متوسط الإيراد فى الثلاث دفعات الأخيرة قبل الانقطاع وقدرها أربعمائة وأربعون قرشاً، كما هو واضح من المثال التالى:

٩٤٠	قرشاً	إيراد على حماد فى الثلاث دفعات الأخيرة.
٤٦٩	قرشاً	تنزيل النصف عن حصة الصياد.
٤٧١	قرشاً	حصة الحكومة.
١٨٩	قرشاً	حادثة "عوايد بنسبة ٢٠% على المشترين".
٦٦٠	قرشاً	

∴ متوسط الإيراد = ٢٢٠ قرشاً.

وبالتالى يكون ضعفه = ٤٤٠ قرشاً[١٠٦]. أى أن حساب ضعف متوسط الإيراد يأتى من حصة الحكومة مضافاً إليه ٢٠% الحادثة.

أما إذا تأخرت مراكب الصيد أكثر من ثمانية أيام وأقل من اثنى عشر يوماً فتكون الغرامة ثلاثة أضعاف متوسط المبيع فى الثلاث دفعات الأخيرة، والمراكب التى تتأخر عن توريد الإيراد أكثر من اثنى عشر يوماً فإن هذه المراكب تقع تحت عقاب الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من لائحة مصلحة المطرية وتقضى بضبط المركب وأدواتها بالموردة وإشهار مزاد بيعها على من يرغب فى شرائها[١٠٧].

ولم تقتصر المصادرة على مراكب الصيادين التى تتأخر عن توريد الإيراد اثنى عشر يوماً وإنما امتدت لتشمل معاقبة مرتكبى سرقة الأسماك والطيور، أو شحنها بدون تصاريح، فالشحنة بأكملها والمركب وأدواته ووسائل النقل الأخرى تضبط وتباع لصالح الحكومة دون أن يكون لصاحبها أياً كان أدنى مطالبة[١٠٨].

وإذا كانت الإجراءات السابقة الخاصة بمصادرة مراكب الصيادين بموردة المطرية التى تحدث منهم مخالفة تستوجب المصادرة على النحو المشار إليه سابقاً، فإن الأمر اختلف مع الصيادين الأجانب فقد كانت مصلحة المطرية فى حيرة من أمرها بشأن تطبيق عقوبة المصادرة على الصيادين الأجانب الذين تقع منهم مخالفة أسوة بالصيادين الوطنيين، لأنها كانت تخشى من قيام الصيادين الأجانب برفع قضايا ضد الحكومة فى المحاكم المختلطة، ومن ثم طلب مأمور مصلحة المطرية من مفتش المالية ضرورة توضيح الإجراء الذى يجب اتخاذه تجاه الصيادين الأجانب الذين يرتكبون مخالفات تستوجب مصادرة مراكبهم وفلايكهم وأدوات الصيد[١٠٩].

وقد أجاب مفتش المالية بأن قوانين الحكومة المصرية يجب تنفيذها على رعايا الدول الأجنبية ما دام أحكامها في العقوبات لا تخرج عن المنصوص عليه في باب المخالفات من عقوبات المحاكم المختلطة، وفي هذه الحالة يجب استشارة محكمة الاستئناف المختلطة قبل إجرائها، أما إذا كانت العقوبة تشبه عقوبات الجنح والجنايات فيكون نظرها بمعرفة القناصل، ولما كانت المخالفة التي وقعت من الصيادين الأجانب يلزم تقديمها إلى محكمة الجنح لأنهم لم يقدموا معارضة إلا بعد ثمانية أيام من حجز المراكب أو الفلايك، فإنه لا يمكن تقديم الصيادين الأجانب إلى محاكم الجنح الأهلية لأن الدكريتو الخاص باستقلال مصايد المطرية الصادر في ١٨ يولية عام ١٨٨٨ لا يسري على الرعايا الأجانب، بسبب صدروه بعد قانون المحاكم المختلطة، ودون أخذ رأي الدول التي وافقت على إنشاء هذه المحاكم ولذلك فإن الفصل في القضايا التي تتعلق بالصيادين الأجانب في موردة المطرية تتطلب صدور قانون، ولحين صدور هذا القانون كان من رأي مفتش المالية تسليم مضبوطات الصيادين الأجانب بالضمانة اللازمة(١١٠).

وبالنسبة لإيراد الغرامات والمصادرات فإن نظارة المالية كانت تقسمه بين مصلحة المطرية والموظفين الذين قاموا بعملية الضبط وذلك على النحو التالي:

١- إذا كانت المخالفة تستوجب تجريماً بسيطاً أو مضاعفاً فإن المبلغ الذي يُحصل من الغرامة يوزع مناصفة بين المصلحة والموظفين.

٢- وإذا كانت المخالفة تتطلب مصادرة المركب الذي استخدم في ارتكاب المخالفة، فإنه يتم بيع هذا المركب وأدواته، وإيراد البيع تأخذ منه الحكومة تسعة أعشاره، والموظفون الذين قاموا بعملية الضبط يأخذون عُشراً(١١١).

ومما لا شك فيه أن حصول الموظفين على نصيب من إيراد الغرامات والمصادرات أدى إلى اجتهادهم في أداء أعمالهم على الوجه الأمثل، بالقبض على الصيادين الذين يحاولون تهريب الأسماك بعيداً عن أعين الحكومة لحرمانها من حصتها في الإيراد. كما أن الحكومة بهمة ونشاط هؤلاء الموظفين في ضبط مهربي الأسماك -تضاعف من إيراداتها لأن الأسماك التي يتم تهريبها تقوم الحكومة ببيعها والاستيلاء على ثمنها دون أن يأخذ الصياد منها شيء، فضلاً عن حصول الحكومة على حصتها من بيع المركب والذي استخدم في تهريب الأسماك.

ولم تكن مصلحة المطرية بمجرد الاستيلاء على إيراد الأسماك التي قام الصيادون بتهريبها، ومصادرة الوسائل المستخدمة في نقلها، بل نجدها تطالب بتقديم السارقين إلى النيابة لمحاكمتهم بموجب العقوبات المنصوص عليها في القانون وبخاصة أن لائحة المصلحة لا تتضمن عقوبات عليهم باستثناء مصادرة ما معهم لصالح الحكومة، وأن مصادرة الأسماك المهربة لا يعد من وجهة نظر مصلحة المطرية عقاباً، لأن هذه الأسماك إنما هي حق من حقوق الحكومة، وبمثابة الشيء الذي يسرق من صاحبه ثم يرد إليه، ولذلك فإن استمرار الوضع على هذه الحال يؤدي إلى اضطراب الأشغال في مصلحة المطرية، ومن ثم طالب مأمور مصلحة المطرية من رئيس النيابة العمومية بمحكمة المنصورة الأهلية بتوقيع أقصى العقوبة على مهربي الأسماك أدباً لهم وردعاً لأمثالهم المعتادين على السرقة(١١٢).

هذه الظروف القاسية التي تعرض لها صيادو المطرية نتيجة تشدد موظفي الحكومة في تنفيذ لائحة مصلحة المطرية، بمصادرة مراكبهم وبيعها بالمزاد، وتأخر صرف استحقاقاتهم –خلفت رجالاً من الصيادين يفهمون ويتدبرون ويحيدون عن الطاعة التي اتصفوا بها، فاعترضوا على إجراءات المصلحة، وبدأوا يتمردون على الأوضاع، ويطالبون باسترداد حقوقهم ومستحقاتهم وإصلاح أحوالهم.

وقد اتخذ هذا الاعتراض والتمرد ثلاثة أشكال:

الشكل الأول: الانضمام إلى جانب رجال الثورة العرابية ١٨٨١-١٨٨٢؛ فقد تجاوبت طائفة الصيادين مع أحداث الثورة العرابية، بعد قيام القوات البريطانية باحتلال بور سعيد في ٢٠ أغسطس عام ١٨٨٢، وتوجهها ناحية طابية الجميل للاستيلاء عليها، وكان أحمد عرابي يدرك أنه يوجد ببحيرة المنزلة عدد كبير من المراكب المعدة لنقل البضائع وصيد الأسماك والطيور، وبها عدد كبير من الرجال الأقوياء المعدين لهذه الأعمال من أهالي المطرية، ولذلك أصدر أوامره إلى قومندان فرقة دمياط بمنح صيادي المطرية الأسلحة اللازمة للدفاع عن سواحل بحيرة المنزلة وصيد من يجرؤ من القوات البريطانية على المرور بالبحيرة بالصنادل أو الصالات، ومنعهم من المرور من بوغاز الجميل(١١٣).

وساهم عمد ومشايخ المطرية بتقديم كافة التجهيزات الحربية لقوات عرابي؛ حيث كانت مراكبهم تحمل كل احتياجات الجنود والعمال في طابية الجميل، كما تطوع عدد

كبير من الصيادين للمساعدة فى إنشاء الاستحكامات فى شواطئ بحيرة المنزلة والدفاع عن طابية الجميل[١١٤]. وكان من بين هؤلاء الصيادين السيد نعناعة أحد عمال الصيد فى مراكب على الشناوى، وعثمان عبد الفتاح، حيث تم القبض عليه بتهمة اشتراكه مع رجال عرابى فى أشتوم الجميل، وبالتحقيق معه عن سبب اشتراكه فى هذه الثورة، أجاب "بأن سبب اشتراكه مع الجهادية نتيجة ظروفه المادية السيئة لأن دخله من حرفة الصيد لا يكفى للإنفاق على أسرته"[١١٥].

كما تم القبض على كثير من أهالى المطرية بعد هزيمة عرابى واتهامهم بالاتصال بعبد العال حلمى والاشتراك مع قوات عرابى فى إعلان العصيان ضد الحكومة، وكان من بينهم أحمد داوود الريس الذى تبرع بنحو ثلاثين إردباً من الأرز وشحنها بمراكب صيادى المطرية التى تعمل بحرفة الصيد بالقرب من دمياط، وعند وصولهم إلى دمياط أرسل جزءاً من الأرز إلى أشتوم الجميل والجزء الآخر إلى عزبة البرج، كما قام أحمد داوود الريس أيضاً. بجمع تبرعات من صيادى وأهالى المطرية وصلت إلى نحو خمسة آلاف جنية لتقديمها إلى الثوار[١١٦].

الشكل الثانى: تمثل فى جميع توقيعات من الصيادين وأهالى المطرية ضد إجراءات مصلحة المطرية، وتقديمها إلى الخديو لكى يرفع الظلم عنهم، فتشير إحدى الوثائق إلى أن عائلة الريس قامت بجمع توقيعات من بعض الصيادين والميكارية من ناحيتى العقبين والغصنة ضد تشدد موظفى المصلحة فى معاملة الأهالى[١١٧].

أما الشكل الثالث: فيتمثل فى توقف الصيادين عن القيام بأعمال الصيد، والتعدى بالضرب على موظفى المصلحة، وحجز مراكب الحكومة، وقد رأت نظارة الداخلية أن تمرد صيادى المطرية وتوقفهم عن الصيد يؤدى إلى الإضرار بإيرادات الحكومة، ومن ثم طلبت من ناظر موردة المطرية بتهدئة الصيادين، وحثهم على ضرورة التوجه إلى البحيرة للصيد، وإذا كانت لديهم أى شكوى فعليهم أن ينوبوا عنهم ثلاثة أو أربعة أشخاص ممن يثقون فيهم لعرض شكواهم، من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع هذه الشكوى[١١٨]. ثم اضطرت الحكومة مع استمرار تمرد الصيادين إلى إلغاء مصلحة المطرية، وتعديل طريقة استغلال بحيرة المنزلة منذ أول يناير عام ١٨٩٨؛ بحيث

أصبح الصيادون أحراراً فى بيع إيرادهم من الأسماك مقابل فرض رسوم سنوية على مراكب الصيد(١١٩).

سابعاً: الحياة الاجتماعية للصيادين:

عاش الصيادون الأوائل فى موردة المطرية منذ العصر المملوكى (١٢٥٠-١٥١٧)، وكانت أرض المطرية عبارة عن جزيرتين متجاورتين داخل بحيرة المنزلة، وقام الصيادون بإصلاح أرضهما بطريقة الردم المستخدمة عندهم؛ وهى وضع الأحطاب والقش والرمال بعضها فوق بعض حتى تصبح الأرض صالحة لإقامة المساكن عليها، وكان كل صياد يقيم منزله حسب قدرته، فمنهم من يجعله من العشش، أو الخشب، أو يبنيه بالطوب. وكان يساعد الصيادين فى إقامة هذه المنازل عدد من الأشخاص المعماريين مثل الفعلة والبنائين والتجاريف والنشارين وغيرهم، أما المواد المستخدمة فى بناء هذه المنازل من طوب ورمل وتراب فكان الصيادون يحضرونها بمراكبهم من الجزر المنتشرة بالبحيرة(١٢٠). وسمح الخديو لأهالى المطرية فى عام ١٨٧٢ باستخراج حججاً شرعية من محكمة المطرية تقضى بتمليكهم المنازل التى أقاموها على أرض المطرية(١٢١).

وكان يوجد بموردة المطرية خلال فترة الدراسة نحو تسعة مساجد، خصص لها تسعة خطباء، ومثلهم أئمة، ومؤذنيين، وثمانية فراشين، من بين هذه المساجد مسجد الحاج داود الريس، ومسجد كشك، ومسجد عزام، ومسجد الجيار، ومسجد الحسانين، وأقيمت معظم هذه المساجد على شاطئ البحيرة حتى يسهل على المصلين الوضوء من مياهها، نظراً لأن مياه الشرب(*) كانت قليلة فى المطرية، وكان المصلون حريصين على أن تكون مياه البحيرة المحيطة بالمسجد نقية ونظيفة، إذ تشير إحدى الوثائق إلى أن الحاج محمد كشك بن الحاج إبراهيم كشك رفع قضية أمام قاضى محكمة المطرية الشرعية ضد الحاج حميد بن عبد الخالق حميد بن الحاج حميد بسبب قيامه وضع حطب فى ماء البحيرة ليبنى عليه، مما أتلف ماء وضوء المصلين فى مسجد الكشايكة، فالزم القاضى الحاج حميد بإزالة ما أحدثه مع دفع رسماً قدرة خمسة وعشرون قرشاً لخزينة موردة المطرية(١٢٢).

وكان يوجد بموردة المطرية نحو واحد وخمسين دكاناً بعضها تحت منازل الأهالى، والبعض الأخر خارج المنطقة السكنية، وذلك لبيع كافة السلع المختلف

للصيادين وأهالي المطرية، كما أقيمت على شاطئ البحيرة بالموردة واحد وأربعون شادراً معدة لوضع الفسيخ وصناعته بها[١٢٣].

وافتقرت المطرية لوجود مستشفى أو أطباء خلال الفترة موضوع الدراسة، بل كان السكان متروكين لمدعى الطب من المنجمين والحلاقين؛ فقد كان حلاق الصحة بمثابة وكيل الصحة فى الموردة؛ إذ يقوم بإجراء الكشف الطبى على السكان فى الحالات البسيطة، أما الحالات الحرجة التى تحتاج إلى أطباء متخصصين فكانوا يذهبون إلى أقرب مستشفى للموردة فى دمياط أو دكرنس[*] وفى حالات عديدة كان حلاق الصحة يجرى الكشف الطبى على المصابين بجروح خلال المشاجرات التى تقع بين الأهالى بعضهم مع بعض، أو بين الصيادين وموظفى مصلحة المطرية، ثم يكتب تقريراً يبين فيه حجم الإصابة والمدة التى يحتاجها المصاب للعلاج، وعلى أساس هذا التقرير يحدد القاضى العقوبة التى توقع على المتهم[١٢٤].

وكان حلاق الصحة بموردة المطرية يجرى أيضاً الكشف الطبى على الأشخاص المتوفيين قبل التصريح بالدفن، لمعرفة إذا كانت الوفاة طبيعية أم جنائية، ثم يقيد الحالة فى دفتر الوفاة، ويعطى تذكرة بالوفاة إلى اللحاد تكون بمثابة تصريح له بدفن الجثة، وإذا لم يتبع حلاق الصحة هذه الخطوات فإنه يتعرض للعقاب. فتشير إحدى الوثائق إلى أن أثناء وجود مفتش أول مصلحة المطرية بناحية المطرية قدم له ناظر موردتها بلاغاً يتضمن مشاهدته لسيدة متوفية خلال مروره بالبلدة فتم دفنها بعد التأكد من عدم ورود بلاغات عنها من جانب شيخ الحصة، فقام مفتش أول المصلحة بإجراء التحقيق اللازم حول هذا الموضوع، فاتضح له أنه لم يتم توقيع الكشف الطبى بمعرفة حلاق الصحة على السيدة المتوفاة قبل دفنها، ولم تقيد بدفتر المتوفيين، وأن اللحاد دفن الجثة قبل الحصول على تذكرة الوفاة، ودفنها بإذن من حلاق الصحة شفوياً، ومن ثم رأى مفتش أول المصلحة عرض أوراق الواقعة على النيابة العمومية لأن ما فعله حلاق الصحة واللحاد مما يعاقب عليه قانونياً[١٢٥].

وكان أهالى المطرية يدفنون موتاهم بجزيرة ابن سلام؛ حيث كانوا ينقلون موتاهم بمراكبهم إلى الجزيرة بعد الحصول على تصريح من مصلحة المطرية بذلك، وكانت المصلحة تشترط على الأهالى بعدم استغلال هذا التصريح فى تهريب محصولات البحيرة من أسماك وغيرها[١٢٦].

واعتقد أن قيام أهالى المطرية بدفن موتاهم فى جزيرة ابن سلام يعود إلى:

أولاً: كإجراء صحى بدفن الموتى خارج الكتلة السكنية.

ثانياً: صغر مساحة المطرية بالنسبة للكثافة السكانية المرتفعة.

ثالثاً: اعتقاد أهالى المطرية أن هذه الجزيرة مباركة بسبب وجود مقام الصحابى الجليل عبد الله بن سلام بها، بدليل أنه بعد تخطيط المقابر الجديدة داخل البلدة فى أواخر القرن التاسع عشر، كان بعض الصيادين يفضل دفن موتاهم بالجزيرة.

أما عن البوليس فى موردة المطرية؛ فإنه على الرغم من زيادة عدد سكانها فإن الحكومة المصرية لم ترتب نقطة بوليس بالمطرية للإشراف على حالة الأمن بها، مثل غيرها من جهات القطر المصرى، وإنما الذى كان يقع على عاتقه القيام بهذه المهمة موظفو مصلحة المطرية إضافة إلى وظيفتهم الرئيسية وهى إدارة الأشغال الخاصة بمصلحة المطرية من مبيع الأسماك وتحصيل أجرة ما ينقل بمراكب البحيرة*. وكان ناظر موردة المطرية باعتباره من رجال الضبطية القضائية -يفصل فى المنازعات والمشاكل التى تحدث بين الصيادين بعضهم مع بعض، وبينهم وبين موظفي المصلحة، وذلك بالصلح بين المتنازعين من أجل عدم تعطيل الصيادين عن التوجه إلى البحيرة للصيد.

ودعا ناظر الموردة إلى تعيين مجلساً بلدياً فى المطرية للنظر فى القضايا التى تحدث فيها، على أن يتألف هذا المجلس من ناظر الموردة رئيساً للمجلس، وأحمد حسين من عمد المطرية وكيلاً للمجلس، وعضوية داوود الريس، ومحمد الجيار الصغير، والحاج عثملى حسين، وينضم إليهم قاضى محكمة المطرية للفصل فى الأحكام الشرعية، وفى حالة غيابه ينوب عنه أحد مشايخ المطرية(١٢٧).

أما بالنسبة لقضايا الجنح والجنايات والمخالفات التى تقع فى حدود مصلحة المطرية فقد اتفق مأمور مصلحة المطرية مع بوليس دمياط فى ٨ مارس عام ١٨٩٢ - على الإجراءات التى يجب اتخاذها فى هذه القضايا، ويتبع فيها ما يلى:

أولاً: محاضر المخالفات ترسل أولاً بأول من ناظر الموردة إلى مأمور مصلحة المطرية، مبيناً فيها نوع الشكوى أو البلاغ، وأقوال المتهم والشهود، وأسمائهم، وألقابهم، وصناعتهم، ومحل إقامتهم، ويحدد مادة العقوبة التى

تنطبق عليها المخالفة، وإذا كان مع البلاغ كشف طبي كان يرفق مع المحضر.

ثانياً: قضايا الجنح يتم التبليغ عنها فور حدوثها لمأمور المصلحة وتحرر في استمارة نمرة ٦، وتوضح بخانة الجناية مادة العقوبة التي تنطبق عليها القضية.

ثالثاً: قضايا الجنايات أو الجنح الكلية التي تكون فيها السرقة تزيد عن خمسين جنيهاً، أو سطو أو تربص أو تسلق جدار فيتم تحريرها في استمارة نمرة ١٠ وترسل إلى مأمور المصلحة[١٢٨].

وقد تعددت قضايا المخالفات والجنايات والجنح مع زيادة مساحة أرض المطرية وزيادة سكانها، لدرجة أن ناظر الموردة لم يعد في استطاعته القيام بأعباء وظيفته، علاوة على تجاهل الأهالي له، وتعرضه للسب والشتم والإيذاء من جانب الصيادين، ووجد ناظر الموردة أنه لو تفرغ لعمل محاضر للصيادين في كل واقعة فإن الأمر يؤدي إلى عدم استقامة أشغال الموردة، لذلك طلب من مأمور مصلحة المطرية أن يحث ناظر الداخلية على ترتيب نقطة بوليس في موردة المطرية لحفظ الأمن في الموردة، وحماية إيرادات مصلحة المطرية من عبث الفاسدين والمهربين، فناظر الداخلية يستطيع أن يصدر أوامره إلى مديرية الدقهلية لإرسال أربعة أو خمسة رجال من مركز بوليس المديرية وجعلهم نواة لنقطة بوليس في المطرية[١٢٩].

وتحظى المناسبات والاحتفالات الدينية باهتمام طائفة الصيادين، ومن بينها الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، ومولد السيد أحمد البدوي، ومولد أحمد الرفاعي بدمياط، ومولد عبد الله بن سلام، وذلك بإقامة الزينات وحلقات الذكر بالمساجد، وكانوا حريصين على حضور هذه الموالد الدينية، إذ كانت مصلحة المطرية تعفيهم من أجرة انتقالهم بالبحيرة لحضور هذه الموالد، كما كانت تصرف مرتبات للفقراء في مولد عبد الله بن سلام. فتشير إحدى الوثائق إلى أن الشيخ أحمد غنايم أمير طائفة الفقراء بناحيسة المطرية – حضر إلى الموردة لصرف خمسة وعشرون قرشاً مرتب الفقراء في أعمال مولد الأستاذ عبد الله بن سلام[١٣٠].

وكان يصرف مجاناً في المولد الأحمدي أصناف متنوعة من الأسماك – بطارخ، وحيتان، ولون، وطوبار – لإطعام الفقراء الذين يحضرون هذا المولد[١٣١]. ويعد مولد السيد أحمد البدوي موسماً لتصريف الأسماك؛ إذ كان مأمور مصلحة المطرية يطلب

من ناظر موردة المطرية ضرورة التنبيه على الفساخة بضرورة إرسال الأسماك التي توجد بشوادرهم لبيعها في المولد(١٣٢).

ولطائفة الصيادين في المطرية عيد سنوى للصيد يحتفلون به يوم ١٥ أكتوبر من كل عام يطلق عليه يوم الحدود* ويستعد الصيادون بإعداد شباكهم، وإصلاح مراكبهم وتلوينها وتزينها، ووضع الرايات والأعلام المختلفة الأشكال والألوان على سوارى وأشرعة المراكب، وبدت المراكب فى ألوانها الجميلة ورسومها البديعة أشبه بالعروس ليلة زفافها، وتنطلق هذه المراكب فى يوم ١٥ أكتوبر كالحمائم البيضاء تجاه الأشاتيم* حيث يلقى الصيادون شباكهم فى البحيرة لتحمل إليهم الرزق الحلال من شتى أصناف الأسماك كالبورى والقاروص والدنيس والطوبار(١٣٣).

أما الأغنية الشعبية فقد احتلت مكانة مهمة بين طائفة الصيادين، لأنها تساعدهم على العمل وترغبهم فيه، وتشحذ الهمة عليه، وتعبر إلى حد كبير عن حالتهم النفسية، إذ كان لكل مقية أو معمل صياد يحدِى يتميز بعذوبة صوته، وقدرة على الغناء لفترة طويلة، ويضيف إلى الأغنية كل ما يطرأ على ذهنه من كلام يتفق مع لحن الأغنية، ويردد الصيادون الأغنية خلف الحَادِى عند جمع الشباك على المراكب وبداخلها الأسماك، ففى بداية عملية الصيد يحدى بقوله:

يا فتاح يا عليم	يا رزاق يا كريم
أصبحت بالله ضيفاً	وأنا ضيفك يا كريم
وتوكلت على الله	صلى على النبى صلى
وصلاة النبى	مكسبى
حسنين	ياولاد النبى
ودى حجة	ونزور النبى
ونزوره	ونشاهد نوره
يا شيخ العرب	يا سيد
حسنين	ياولاد النبى

تجمـــعنى علــــى	محبـــوبـــــــى
وانجانى محبـــوبى	الليلــــــــــــة
لعمله على الســرة	جتينــــــــــــه
وأقول له سلامات	مـــن الغـــيبــــة
وغيــــابــــــك	طــول علــــــى
يا شيخ العـــرب	يا سيــــــــــد[١٣٤].

وأحياناً يختار الحَادِى قصيدة دينية يشدو بها، وتتعلق هذه القصيدة بذكر الرســول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام، فكل كلام يرتبط بذكر الرسول يمكن أن ينــدرج فى القصيدة. حتى إذا استنفذ الحَادِى قدرته على إيجاد الألفاظ المناســبة توقــف عــن الغناء وربما توقفت معه عملية الصيد. ومن كلمات هذه القصيدة الدينية ما يلى:

لا إله إلا اللـــــــــه	محـــمــد رســــول الله
طه الزين نصره مـــــولاه	هــو والصـــــديق ويــــاه
أبــو بكــر كحيــل العيــن	والعنكبوت خيم على الزين
خيم عليه فى الغار وكــساه	ســيدنا النبى فى لذيذ النوم
نــزلت دمــوع الصديق عوم	علــــى خــد النبى صحاه
قال الرسول مالك يا صديق	أنت بتبكى حصـــلك ضيق
فقال ثعبان فى الوكر عتيق	قرصنى يا رســـول الله
ســيدنا النــبى من توفيقه	ملس على الجــرح بريقه

كـــــأنه دواء وشفـــاه[١٣٥]

وقد تتغنى طائفة الصيادين بكلمات تكشف عن حرفته، مثال ذلك:

هيلــــه هيلـــه	آه يا ليصـــــا
أنا قــلت لأمى	آه يا ليصـــــا

جـــــــوزيني	آه يا ليصــــــا
بنــت بيضـــة	آه يا ليصــــــا
ياما اشتريني	آه يا ليصــــــا
قالــت لي أمي	آه يا ليصــــــا
مــا جوزكــش	آه يا ليصــــــا
لما أنت تعــمل	آه يا ليصــــــا
في البحر ريس	آه يا ليصــــــا
واشوف عذابك	آه يا ليصــــــا
يابني بعـــــيني	آه يا ليصــــــا
يا بحر غـــازي	آه يا ليصــــــا
شيبت راســـي	آه يا ليصــــــا
تميل قلوعــك	آه يا ليصــــــا
فيك المراسي	آه يا ليصــــــا
دا كل ريــس	آه يا ليصــــــا
يمشـــي يهزه	آه يا ليصــــــا
والهــــم كله	آه يا ليصــــــا
يعود على أمه	آه يا ليصــــــا(١٣٦)

ففي هذه الأغنية وفي غيرها من الأغاني يــردد عمــال الصيــد عبــارة آه يــا ليصا(١٣٧)، وكأنهم يناجون الأسماك لكي تدخل شباكهم فهي الملاذ الوحيد لـــهم، ومـــع زيادة الأسماك داخل الشباك ترتفع أصوات الصيادين بالتهليل والتكبير والصلاة علـــى الرسول صلى الله عليه وسلم، وتعم الفرحة بين الصيادين؛ لأن كثرة إيرادهم يؤدي إلى قيامهم بسداد ديونهم، وكسوة أولادهم، وتموين منازلهم بالثمن والأرز والعسل.

وبعد نهاية عملية الصيد يتناول الصيادون طعام الغذاء أثناء عودتهم محملين بالإيراد من كافة الأسماك، وهذا الطعام عادة من الأسماك المستوية فى قدورهم(*) فقد كانت مصلحة المطرية تسمح للصيادين بالحصول على مقدار من الأسماك المشوية "والمستوية" برسم مأكولهم بالبحيرة على حسب احتياج كل مركب، إذ كان يُمنح كل صياد من صيادين المقايا بسمكة واحدة من الأسماك المتوسطة الحجم، أو سمكتين من أصناف الشبار وقطع البورى والحنشان، أو قيمة كيلو واحد من أصناف الأسماك الكبرى مثل القاروص أو اللوت(١٣٨).

وقد لعبت المرأة دوراً مهماً فى حياة الصيادين، إذ كانت تساعد زوجها عند حضوره بالمراكب من البحيرة إلى الموردة، وذلك بإنزال الأسماك وتجهيزها، وتنظيف الشباك، لكن كان لا يسمح للنساء بالسفر بمراكب الصيادين لمساعدتهم فى عملية الصيد، خوفاً من وقوع المشكلات بين الصيادين الأمر الذى يؤدى إلى تعطيل العمل، واستغل الصيادون وجود النساء معهم بمراكب الصيد أثناء تعرض مراكبهم للضبط من جانب موظفى الحكومة باتهام هؤلاء الموظفين بمعاكسة نسائهم؛ مما أدى إلى اضطراب الأعمال فى المصلحة، وفتور همة الموظفين فى تأدية الأعمال المكلفين بها خوفاً من مكائد الصيادين(١٣٩).

ومن اللافت للنظر فى علاقة الصيادين بزوجاتهم، أنه انتشرت حالات الخلع بين الصيادين، ففى عام ١٨٨٢ رصدت الوثائق نحو عشر حالات خلعاً مقابل حالة طلاق واحدة، إذ كانت الزوجة تصحب زوجها إلى قاضى المحكمة الشرعية، وتطلب من زوجها أن يخالعها من عصمته وعقد نكاحه مقابل براءته من ذمته من مؤخر صداقها، وكذا نفقة عدتها، وأحياناً كانت تدفع مبلغاً من المال للزوج لكى يوافق على أن يخالعها(١٤٠).

ويبدو أن الدافع لكثرة حالات الخلع نتيجة طبيعة حرفة الصيد الشاقة التى تجبر أحياناً الصيادين إلى البقاء داخل البحيرة لفترات طويلة تمتد إلى خمسة شهور مدة الصيد فى الأشاتيم.

* * *

وفى نهاية الدراسة يمكن التوقف أمام بعض النقاط التـــى عالجتــها الدراســة والتى يمكن حصرها فيما يلى:

- يتضح من خلال هذه الدراسة أن الصيادين الذين يمارسون حرفة صيد الأســماك فى بحيرة المنزلة يكونون طائفة فيما بينهم، مثل أى حرفة أخرى فى مصر، فقــد ظهرت طائفة لصيادى الأسماك على رأسها شيخ الطائفة، ويساعده اثنا عشر شيخاً من الصيادين، ويلتف الصيادون حولهم ويخضعون لأوامرهم. ولما كــان مشــايخ الصيادين على دراية تامة بكل صغيرة وكبيرة بشئون حرفة الصيد، فقد اســتفادت الحكومة من خبراتهم فى تطوير هذه الحرفة لزيادة الإيراد من الأسماك مما يعــود بالفائدة على الحكومة والصيادين.
- وأصبح مشايخ الصيادين ممثلين عن الصيادين أمام مصلحة المطرية، وهى هيئــة شبه مستقلة قامت بالإشراف على حرفة الصيد فى بحــيرة المنزلــة مــن خــلال مجموعة من الموظفين على رأسهم مأمور يعرف باسم مأمور مصلحة المطريــة، وكانت مهمة هذا الجهاز الإدارى تنفيذ لوائح وقوانين المصلحة على الصيادين فــى بحيرة المنزلة من أجل تنظيم عملية الصيد فى البحيرة، وضبــط المخــالفين مــن الصيادين، والحفاظ على إيراد البحيرة من الأسماك.
- وأظهرت الدراسة أن حرفة الصيد فى موردة المطرية تعتمد اعتماداً رئيسياً علــى المراكب الشراعية وشباك الغزل؛ فالمراكب الشراعية التى يسمح لها بالصيد فــى البحيرة هى المراكب التى لها قرينة ولا يقل طولها عن تسعة أمتار، وتشترك هــذه المراكب بعضها مع بعض فى عملية الصيد على هيئة معامل أو مقايا، ولا يقــل عدد كل معمل أو مقية عن خمسة مراكب؛ وذلك لتوفير شــباك الغــزل، وصيــد كميات كبيرة من الأسماك. وكان لكل مركب تسير فى البحيرة نمرة خاصــة بــها توضع فى مقدمة المركب بأرقام واضحة بالزيت والبوية، علاوة على الصفيحــة التى تثبت فى بطنسة المركب.

أما شباك الغزل، فتعد من أهم أدوات الصيد، وتنقسم إلى أنــواع حســب نــوع السمك ومكان صيده، فهناك شباك تستخدم للصيد فى المياه العميقة من البحيرة لصيــد البورى، وأخرى تستخدم للصيد فى المياه الأقل عمقاً لصيد الطوبار والبلطى، وحرمــت لوائح وقوانين المصلحة استخدام شباك الغزل التى تزيد عيونها عن ٢٦ عيناً فى كــل

ذراع طوله ٥٠سم، لأن زيادة عيون شباك الغزل عن ذلك يؤدى إلى صيد كميات كبيرة من الأسماك الصغيرة قبل أن تتاح لها فرصة النمو والتفريخ؛ مما يحرم البحيرة من زريعة الأسماك، وكذلك يحرم صيادى الأسماك من مصدر ثروة كبيرة وبخاصة أن الأسماك ترتفع قيمتها بازدياد حجمها.

- كانت بحيرة المنزلة مَثل غيرها من بحيرات مصر الشمالية ملكاً للدولة، لذلك وضعت الحكومة نظماً لاستغلالها من بين هذه النظم نظام الالتزام الذى يمنح حق الصيد فى بحيرة المنزلة لمن يرسى عليه المزاد، وإذا كان هذا النظام قد ضمن مورداً ثابتاً للحكومة فإنه وضع بحيرة المنزلة تحت تصرف الملتزم، وأدى إلى وقوع صيادى السمك تحت رحمته، ففرض عليهم الضرائب المتنوعة، وشاركهم فى الحصول على نصف إيرادهم من الأسماك، فساءت أحوالهم ودب اليأس فى نفوسهم؛ مما دفع كثير من الصيادين إلى هجرة حرفة الصيد والهروب من موردة المطرية.

وإزاء هذا الظلم الواقع على الصيادين من قبل الملتزمين قررت الحكومة إلغاء نظام الالتزام، وإدارة مصلحة المطرية لحسابها، كما قامت بإلغاء الضرائب المتنوعة التى كانت مفروضة على الصيادين، واكتفت فقط بالحصول على ستين فى المائة من الإيراد، وحصول صيادى المطرية على أربعين فى المائة دون إضافة أى رسوم، وذلك لتحسين أحوال الصيادين، وتشجيعهم على الاستمرار فى عملية الصيد لجلب الإيراد من الأسماك.

- وأخيراً ثبت من خلال هذه الدراسة أن طائفة الصيادين لم تكن تعيش بمعزل عن الأحداث السياسية التى مرت بها مصر فى القرن التاسع عشر، وبخاصة إبان أحداث الثورة العرابية، فقد قامت طائفة الصيادين بتقديم كافة المساعدات المادية والعينية إلى قوات عرابى أثناء قتالها للقوات البريطانية، ومنهم من اشترك مع القوات العرابية فى الدفاع عن طابية الجميل ومنع القوات البريطانية من المرور من أشتوم الجميل إلى بحيرة المنزلة، مما دفع الحكومة إلى إلقاء القبض على كثير من الصيادين ومشايخهم وتقديمهم للمحاكمة عقاباً لهم على مساعدتهم لرجال الثورة العرابية.

الهوامش

* المَورِدَة في اللغة: هى مآتاة الماء وقيل الجادة، ويُقصد بها الأرض التى تتصل بالمـــاء مـــن عـــدة جهات، ومعناها الاصطلاحى المكان الذى يصلح لرسو المراكب للشحن والتفريغ.

- لسان العرب لابن منظور، جــ٦، دار المعارف، القاهرة، ص ٤٨١١.

• رويسا مفردها ريس، وأصل الكلمة فى اللغة العربية من رأس القوم أو ترأس عليهم فهو رئيس وخففت الهمزة وقلبت إلى ياء ثم أدغمت فيما بعدها وعوض عنها بالتشديد واستعملت فـــى التركيـــة (رئيس) وجمعها (رؤسا) ومن معانيها المختلفة إضافة إلى الرئاسة صفة من يتولى قيـــادة المراكـــب التجارية والحربية.

- الزمخشرى: أساس البلاغة، طبعة دار التنوير العربى، بيروت ١٩٨٤، ص ص ١٤٨-١٤٩، نقـــلاً عن، عبد الحميد سليمان: الملاحة النيلية فى مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨م، الهيئة المصرية العامـــة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ٢٩.

(١) مصلحة المطرية، دفتر رقم ٧٥٤١ تعداد نفوس المطرية فى سنة ١٢٦٣هـــ- ١٨٤٦م، كوبيـــا مصلحة المطرية، م/٤٢/٧ من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر المالية- يناير ١٨٩٠، ص ٤٦.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) محكمة دمياط الشرعية: اشهادات محكمة دمياط الحمراء، سجل رقم ١٧٣ وثيقة رقم ٢٢٣، جماد أول ١١١٧هـــ- أغسطس ١٧٠٥م

ديوان المطرية، م/٥/٥، وارد عرضحالات، وثيقة رقم ٢٤ وارد من موردة المطرية، فى ٢٤ صفـــر ١٢٩٥- ٢٧فبراير ١٨٧٨، ص ١٢.

(٤) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/٧، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، فبراير ١٨٩٠، ص ١١٥.

(٥) المصدر السابق: م/٤٦/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مديرية الدقهليـــة، ســـبتمبر ١٨٩٧م، ص ٤٦٦.

(٦) نفس المصدر السابق: م/٤٣/١ من نظارة المالية إلى مأمور مصلحة المطرية، وثيقة رقـــم ٢٥٨، بتاريخ ٢٩ أبريل ١٨٩٤م، ص ٦٢.

(٧) ديوان المطرية: م/٢٢/٣، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٧٢٥، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٩٤هـــ- ٢١ ديسمبر- ١٨٧٧م، ص ٥٧.

(٨) المصدر السابق: م/٢٢/٢، صادر إدارة الموارد- صادر لموردة المطرية، وثيقـــة رقـــم ٥٨١، بتاريخ ٦ صفر ١٢٩٤هـــ- ٢٠ فبراير ١٨٧٧م، ص ٦٦.

(٩) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٥/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش الماليـــة، ٦ أغســـطس ١٨٩٥م، ص ص ٦٥-٦٦.

(١٠) المصدر السابق: م/٤٧/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، ١٣ ينـــاير ١٨٩٥م، ص ص ٥، ٢٤٩.

(١١) ديوان المطرية: وارد مصالح م/٣/٢، وارد من موردة بور سعيد وثيقة رقم ١٠، بتـــاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٨٩هـ–١٢ يناير ١٨٧٣م، ص ٨.

* المعامل أو المقايا: مفرد معمل أو مقية والمقصود بها لشتراك عدد من مراكب الصيد قد يصل إلـى سبعة مراكب فى عملية الصيدّ.

(١٢) ديوان المطرية: م/٣/٢، وارد مصالح. وارد موردة المطرية وثيقة رقــم ٣٧٧، غــرة رجــب ١٢٨٩هــ– ٤ سبتمبر ١٨٧٢م، ص ١٢.

(١٣) المصدر السابق: م/٢٢/٣، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة المطريــة، وثيقــة رقــم ٦٥، بتاريخ ٢٠ محرم١٢٩٥هــ– ٢٤يناير ١٨٧٨م، ص ٥٣.

(١٤) نفس المصدر السابق: م/٢٢/٢، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة المطريــة، وثيقــة رقــم ٦٠٥، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٩٤هــ–٢٧ فبراير ١٨٧٧م، ص٨٥.

، نفس المصدر السابق: م/١٧/١٠، صادر مصالح، صورة الصادر إلى موردة المطرية، وثيقة رقــم ٣٤٦، بتاريخ ٤ رجب ١٢٩٤هــ– ١٥ يوليه ١٨٧٧م، ص ٦.

(١٥) نفس المصدر السابق: م/١٦/٧، صادر الدواوين، صورة الصادر إلى المالية، وثيقة رقــم ٢١٣، بتاريخ ٣ جماد ثانى ١٢٩٣هــ– ٢٦ يونيه ١٨٧٦م، ص ١٠.

(١٦) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٦/١، قسم الإدارة، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر مــــوردة المطرية، ٤ شعبان ١٣١٤هــ–٨ يناير ١٨٩٧م، ص ٥.

(١٧) ديوان المطرية: وارد مصالح م/٣/٢، وارد موردة المطرية، وثيقة رقم ٣٦١، بتـــاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٩هـــ، ٢١ يناير ١٨٧٣م، ص ٥.

(١٨) ديوان المجلس الخصوصى: س/١١/٨/٤، القرارات واللوائح الصادرة، وثيقة رقم ٣٤، بتـــاريخ ٢٥ صفر ١٢٨٠هــ–١١ أغسطس ١٨٦٣م، ص ٩٦.

(١٩) ديوان المطرية: دفتر المستخدمين بمصلحة المطرية، م/٤٩/١.

(٢٠) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة بورسـعيد، أول أبريل ١٨٩٠، ص ٢٣٣.

(٢١) ديوان المطرية: م/٣٣/٢، قيد الأوامر الصادرة لفروع المصلحة، صورة الصادر إلى مــــوردة المطرية، وثيقة رقم ٨١٥، بتاريخ٢٧ سبتمبر ١٨٨٨م، ص١٦.

(٢٢) نفس المصدر السابق: م/١٧/٥، صادر المصالح، صورة الصادر إلى ناظر موردة المطريــــة، وثيقة رقم ٣٦٧، بتاريخ ٢١صفر١٢٨٩هــ–٣٠ أبريل١٨٧٢م، ص ١١٥.

(٢٣) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى نـــاظر مـــوردة المطريـــة، مارس ١٨٨٩م، ص ١٣٦.

(٢٤) نفس المصدر السابق: م/٤٢/٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، أبريـــل

١٨٨٩م، ص ٢٥٢.
(٢٥) نفس المصدر السابق: م/٤٢/٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، يونيه ١٨٨٩م، ص ٣٨٤.
(٢٦) ديوان المطرية: م/٤٩/١، دفتر المستخدمين بمصلحة المطرية، حـ١،١٨٨٦م، ص١٢.
(٢٧) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، وثيقة رقم ١٧٧، بتاريخ ٤ مارس ١٨٨٩م، ص ٢١٠.
(٢٨) ديوان المطرية: م/٤٩/١، دفتر قيد مستحقات مستخدمين مصلحة المطرية، حـ١، عام١٨٨٦م، ص ص ١٣-١٤.
(٢٩) ديوان المطرية: م/١٧/٥، صادر المصالح، صادر لملاحظ المنزلة، وثيقة رقم ٥٢، بتاريخ ٣ شوال ١٢٨٩هـ، ٤ ديسمبر ١٨٧٢م، ص ٧٨.
(٣٠) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/٣، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، مارس ١٨٨٩م، ص ٣٠.
(٣١) نفس المصدر السابق.
(٣٢) نفس المصدر السابق: م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مديرى عموم حسابات مصر، فبراير ١٨٨٩م، ص ١٨.
(٣٣) نفس المصدر السابق: م/٤٢/٣، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية وثيقة رقم ٢٢، بتاريخ ٩ أبريل ١٨٨٩م، ص ٥٦.
(٣٤) نفس المصدر السابق: م/٤٣/٤، من مأمور مصلحة المطرية إلى محافظ دمياط، ٣ أغسطس ١٨٩٢م، ص ٢٢٥.
(٣٥) ديوان المطرية: م/٤٩/١، دفتر قيد مستحقات المستخدمين بمصلحة المطرية، حـ١، عام١٨٨٦م، ص ١٤.
(٣٦) محفوظات مجلس الوزراء: محفظة ٢/١، مصلحة المساحة، موازيين ومكاييل، من ١٨٩٠/١/١٤-١٩١٦/٢/١م.
(٣٧) ديوان المطرية: م/١٧/٥، صورة الصادر إلى موردة غيط النصارى، وثيقة رقم ٤٦، غرة صفر١٢٨٩هـ-١٠ أبريل١٨٧٢م، ص ٧٧.
(٣٨) محفوظات مجلس الوزراء: محفظة ١ /٢، صورة الأمر العالى المتعلق بلوائح القبانة الصادر فى ٣١ ديسمبر ١٨٨٩م.
(٣٩) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، مارس ١٨٨٩م، ص ١٦٣.
* الكيلة تساوى ١٦,٥٠ لتر.
(٤٠) ديوان المطرية: م/١٦/٣، تلغراف من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، شعبان١٢٩٤هـ- أغسطس ١٨٧٧م، ص ١١.

(٤١) نفس المصدر السابق، م/٢٢/١، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة غيط النصارى، وثيقة رقم ١١٠، بتاريخ ٦ رجب ١٢١٤هـ- ١٧ يوليه ١٨٧٧م، ص١٠.

(٤٢) نفس المصدر السابق: م/٣٣/٢، قيد الأوامر الصادرة لفروع المصلحة، صورة الصادر إلى موردة المطرية، وثيقة رقم ٨١٥، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٨٨٨م، ص ١٦.

(٤٣) نفس المصدر السابق: م/٣٢/٢، قيد القرارات الصادرة لفروع المصلحة، جماد أول١٣٠٥هـ- يناير ١٨٨٨م، ص ١٤.

(٤٤) نفس المصدر السابق: م/٤٩/١، دفتر مستخدمين مصلحة المطرية، جـ١، ١٨٨٦م، ص ١٥.

(٤٥) نفس المصدر السابق: م/٢٢/١، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٣٤٥، بتاريخ ٤ رجب ١٢٩٤هـ-١٥ يوليه ١٨٧٧م، ص ٩.

(٤٦) ديوان المطرية: م/١٧/٧، صادر مصالح، ص ١٨٧.

(٤٧) نفس المصدر السابق:م/١٧/٥، صادر مصالح،صادر لموردة المطرية،وثيقة رقم ٣١٥،بتاريخ٢ صفر ١٢٨٩هـ-١١ أبريل ١٨٧٢م، ص ص٧٠-٧١

(٤٨) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٣/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش عموم البوليس، ١٨ أغسطس ١٨٩١، ص ١١.

(٤٩) نفس المصدر السابق: م/٤٣/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى رئيس نيابة محكمة المنصورة الأهلية، أغسطس ١٨٩١، ص ١٢.

(٥٠) عبد المنصف محمود: على ضفاف بحيرات مصر، بحيرة المنزلة، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٥٧

، لقاء مع الريس عبد غنام أحد كبار الصيادين فى المطرية من مواليد عام ١٩١٢. فى يوم السبت الموافق ٢٠٠١/١٢/١٥. فالباحث من أبناء موردة المطرية مما سهل عليه الانتقال إلى موقع الدراسة لتسجيل الملاحظات.

* الجماملة: أصلها من توابع ناحية إقليم المنزلة ثم فصلت عنه من الناحية الإدارية فى سنة ١٨٦٣م، وكانت تابعة لمركز دكرنس فلما أنشئ مركز المنزلة فى سنة ١٩٢٩ ألحقت به لقربها منه.

محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، القسم الثانى، جـ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٠٥.

(٥١) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/٧، من مأمور مصلحة المطرية إلى وكيل نظارة المالية فبراير ١٨٩٠م، ص ٦٩.

(٥٢) محكمة المطرية الشرعية: مضبطة اشهادات، جماد ثانى ١٢٨٨هـ-أغسطس ١٨٧٧م، ص ١٤٣.

(٥٣) ديوان المطرية: م/٣٣/٢، قيد الأوامر الصادرة لفروع المصلحة، صورة الصادر إلى موردة المطرية، وثيقة رقم ٨٠٠، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٨٨٨م، ص ٦.

(٥٤) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة غيط النصارى،

يناير ١٨٨٩م، ص ٦٤.

(٥٥) ديوان المطرية: م/٢/٣٣، صورة الصادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٨٠٠، بتاريخ٢٥ سبتمبر ١٨٨٨م، ص ٦.

* البطنسة: هى ألواح من الخشب تركب فى أعلى جوف المركب فى المقدمة والمؤخرة.

– عبد الحميد حامد سليمان: المرجع المذكور، ص ١٩١.

(٥٦) تقرير منشور عن مصلحة المطرية: إدارة عموم الأموال غير المقررة والدخوليات، مطبعة بولاق عام ١٨٨٤، ص ١٩.

(٥٧) ديوان المطرية: م/٢/٣٧، يومية إيرادات موردة المطرية، وثيقة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٦ يوليه ١٨٨٩م.

(٥٨) كوبيا مصلحة المطرية: م/٢/٤٤، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، ١٢ يناير ١٨٦٥م، ص ٥.

(٥٩) نفس المصدر السابق: م/١/٤٤، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، ٨ نوفمبر ١٨٩٤م، ص ٣٤٠.

(٦٠) سعد قسطنطين ملطى: بحيرات مصر الشمالية، دراسة طبيعية وبشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة عام ١٩٦٠، ص ١٧٢.

(٦١) نفس المرجع السابق، ص ص ١٧٢-١٧٣.

لقاء مع الريس عبده غنام أحد كبار الصيادين فى المطرية.

(٦٢) عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ٥٩.

(٦٣) لقاء مع الريس عبده غنام.

(٦٤) كوبيا مصلحة المطرية: م/١/٤٧، صادر لمفتش المالية، وثيقة رقم ٤٢٤، بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٨٩٦م، ص ٢٧٨.

(٦٥) عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ٦.

لقاء مع الريس عبده غنام.

(٦٦) سعد قسطنطين ملطى: المرجع المذكور، ص ١٧٣.

(٦٧) كوبيا مصلحة المطرية: م/١/٤٧، صادر لمفتش المالية، وثيقة قم ٣٦٨، بتاريخ١١ أكتوبر ١٨٩٦م، ص ٢٤٤.

* الكركبة: تستخدم طريقة الصيد بعدة الكركبة غزل يتألف من ثلاث طبقات بفل من أعلى ورصاص من أسفل، ويوضع الغزل فى مركب يسمى "لوكس"، ثم يلقى الغزل فى الماء، ويقوم عمال الصيد بالضرب على سطح المركب بقطعتين من الخشب لإحداث ضوضاء من أجل تشتيت فكر الأسماء لتدخل الشباك.

– لقاء مع الريس عبده غنام.

* الدباكة: تتألف عدة الدباكة من غزل ثلاث طبقات برصاص من أسفل وفل من أعلى، وتكون

المسافة بين كل فله وأخرى نحو ٢٥سم، بينما المسافة بين قطعة الرصاص والأخرى نحو ٥سم، وكل فرقة غزل طولها ١٥ باعاً تأخذ نحو ٣ كيلو جرام رصاص. ويوضع هذا الغزل فى مركب أو فلوكة، ويلقى فى الماء بطريقة طولية أو عرضية أو يأخذ شكل نصف دائرة، ثم يمسك الصياد غريـــزة مـــن الخشب يثبت فى أسفلها قطعة من الحديد تزن نحو نصف كيلو جرام وتأخذ شكل كوب، ويقوم برفعـها إلى أعلى ويضربها فى الماء، فتحدث نوعاً من الضوضاء مما يؤدى إلى تشتيت فكر الأسماك، فتسـير فى الاتجاه المعاكس للضوضاء فتصطدم بالشباك وهذا هو المراد. لقاء مع الحاج معـــاطى معـــاطى سرحان– من كبار الصيادين من مواليد عام ١٩١٧م– يوم الاثنين الموافق ٢٠٠١/١٢/١٦.

(٦٨) كوبيا مصلحة المطرية: م/٧/٤٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة بورسعيد، يناير ١٨٩٠م، ص ٤٥.

المصدر السابق م/٣/٤٣، من مأمور مصلحة المطرية إلى وكيل النائب العمومى بدميـــاط، ديســمبر ١٨٩٤، ص٢.

(٦٩) نفس المصدر السابق: م/١/٤٧، صادر لمفتش المالية، وثيقة رقم ٢٧٠، بتـــاريخ ٢ أغســطس ١٨٩٦م، ص ١٧٢.

ء سعد قسطنطين ملطى: المرجع المذكور، ١٧٤.

(٧٠) ديوان المالية: سجل مجموعة ترتيبات الوظائف من عهد محمد على، أقـلام إيــرادات الحمــل والمقاطعات، وثيقة رقم٥، بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٥٩هـ–٦١نوفمبر١٨٤٣م، ص ١٥٦.

(٧١) ديوان الداخلية: ل/٢/٣٦/١٩، قيد القرارات واللوائح والمنشورات، من ٤ صفر ١٢٧٥ إلــى ٥ رجب ١٢٧٦هـ– ١٣ سبتمبر ١٨٥٨–٢٨ يناير ١٨٥٩م، ص ١٠٦.

(٧٢) مجلس خصوصى: محفظة ١٣، إفادة واردة إلى الداخلية من المالية، فى ١٧ شوال ١٢٧٤هـ– ١ يونيه ١٨٥٧م.

(٧٣) معية تركى: محفظة رقم ١٣، وثيقة رقم ١٠١، صادر إلى المعية، ١٠ رجب ١٢٧٣هـــ– ٥ مارس ١٨٥٦م.

(٧٤) ديوان الداخلية: ل/٢/٣٦/١٩، قيد الأوامر واللوائح والمنشورات، ص ١٠٦.

(٧٥) معية عربى: محفظة رقم ١٣، مستخرجه من محفظة ٤٤ معية تركى، ملخص الوثيقة العربيـــة رقم ٧٠، بتاريخ ١٦ جمادى ثانى ١٢٨٥هـ–٢ أكتوبر١٨٦٩م من عنجورى أول ترجمـــان قنصليـــة ألمانيا إلى المعية.

(٧٦) ديوان الداخلية: ل /٢/٣٦/١٩، ص ١٠٦.

(٧٧) نفس المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٧٨) نفس المصدر السابق، ص ١٠٦.

* بارة: كلمة فارسية معناها "قطعة" وقد استخدمت فى مصر كعملة و ٤٠ بارة تساوى قرشاً واحداً.

– غريب عبد الغنى أحمد السيد: الضرائب فى مصر ١٨١٣– ١٩٠٧، رسالة دكتوراه غير منشـــورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق عام ٢٠٠٠م ص ز.

(٧٩) نفس المصدر السابق، ص ٧١.

(٨٠) ديوان جمعية الحقانية: س/٦/٩/١، دفتر قيد الخلافات وثيقة رقم ٤١، من الخواجة يعقوب ملتزم مقاطعة المطرية إلى جمعية الحقانية، ٢٣ شوال ١٢٦٠هـ-٥ نوفمبر ١٨٤٤م، تقرير عن مصلحة المطرية، إدارة عموم أموال غير مقرره ودخوليات، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٨٨٤م، ص ص ٢٧،٢٨.

* تنتشر فى بحيرة المنزلة أنواع مختلفة من الطيور المائية التى تترك أوطانها الأصلية فى جنوب شرق أوربا، وغرب آسيا فى فصل الخريف سعياً وراء القوت والدفء، وتساعدها فى الهجرة الرياح الشمالية، وتصل إلى بحيرات مصر الشمالية ظامئة منهوكة القوى، ومن أهم هذه الطيور الغر، والحمراوى، والبلبول، والبشاروش، والبجع، والخضيرى، والعجاج، والشرشير، وهى تصاد فى الفترة من نوفمبر حتى مارس من كل عام.

- ديوان مصلحة المطرية: م/٢٢/٤، صادر إدارة الموارد، يناير ١٨٧٨م

سعد قسطنطين ملطى: المرجع المذكور، ص ١٥٠.

(٨١) ديوان الداخلية: ل/١٩/٣٦/٢، قيد القرارات واللوائح والمنشورات، ص ٧٦.

تقرير عن مصلحة المطرية: المصدر السابق، ص ٢٨.

(٨٢) ديوان الداخلية: ل/١٩/٣٦/٢، ص ٧٦.

* يوجد فى جزيرة تونة الأثرية المعروفة الآن باسم جزيرة بن اسلام والتى تقع فى قلب بحيرة المنزلة على بعد ٥ كيلو متراً من موردة المطرية- مقام لأحد الأولياء الصالحين، ويعتقد سكان موردة المطرية أن هذا المقام للصحابى الجليل عبد الله بن سلام، وكانوا يحتلفون بمولده كل عام فى هذه الجزيرة التى حملت اسمه، لكن الثابت تاريخياً أن عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلى الأنصارى، أسلم عند قدوم النبى- صلى الله عليه وسلم- المدينة، وشهد له النبى بالجنة، ومات بالمدينة سنة ٤٣هـ. الشيخ الذهبى: التفسير والمفسرون، حـ١، دار الكتب الحديثة، ١٩٧٦م، ص ١٨٤.

(٨٣) ديوان الداخلية: ل ١٩/٣٦/٢، ص ١٠٢.

(٨٤) نفس المصدر السابق: ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٨٥) دفتر ٥٥٣ معية تركى: وثيقة رقم ٢٠٤، من المعية إلى ناظر المالية، ١٤ ذو الحجة ١٢٨١هـ-١٠ مايو ١٨٦٥م.

(٨٦) محافظ الأبحاث: محفظة ١٤١، موضوعات مختلفة، دفتر رقم ٥١٦ معية تركى، من جعفر باشا محافظ دمياط إلى المعية السنية، ٢ ذو الحجة ١٢٧٥هـ- ٣ يوليه ١٨٥٩م.

(٨٧) ديوان الحقانية: س ٦/٩/١، دفتر قيد الخلافات، من المالية إلى محافظة دمياط، وثيقة رقم ٤١، بتاريخ ٢٣ شوال، ١٢٦٠هـ-٥ نوفمبر ١٨٤٤م.

(٨٨) محافظ الوقائع المصرية، محفظة ٢٠، من المعية إلى محافظ الإسكندرية، ٢٠ شعبان ١٢٤٤هـ- ٢٥ فبراير ١٨٢٩م.

(٨٩) ديوان الحقانية: س ٦/٩/١، المصدر السابق.

(٩٠) محافظ الداخلية: محفظة٢، أمر إلى ناظر الداخلية، ١٠ شوال ١٢٨٩هـ- ١١ ديسمبر ١٨٧٢م.

(٩١) محافظ المجلس الخصوصي: محفظة ٢٣، من المالية إلى المجلس الخصوصي،٢٥ محرم ١٢٨٩هـ- ٤ أبريل ١٨٧٢م.

(٩٢) محافظ الداخلية: محفظة ٥ مكاتبات، شكوى مقدمة من محمد الجيار، وأحمد حسين من عمد المطرية إلى ناظر الداخلية، ٢١ رمضان ١٢٨٥هـ-٥ يناير ١٨٩٦م.

(٩٣) المجلس الخصوصي: دفتر رقم ٧٤، وثيقة رقم ٦٠، من ناظر المالية إلى ناظر الداخلية، ٢٦ صفر ١٢٨٥هـ- ١٨ يونيه ١٨٦٨م، ص ٦٣.

(٩٤) المصدر السابق: دفتر رقم ٧٥، وثيقة رقم ١٢٦، قرار المجلس الخصوصي إلى المعية، ٩ جماد أول ١٢٨٦هـ- ١٧ أغسطس ١٨٦٩م، ص ٥٤.

(٩٥) ديوان المطرية: م/١/١٩، صادر الدواوين، صورة الصادر إلى المالية، وثيقة رقم ٥، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٩٠هـ- ٩ أكتوبر ١٨٧٣م، ص ٤٦.

(٩٦) مجلس الوزراء: نظارة المالية: محفظة ١٢/ب مصلحة المطرية، صورة وترجمة التقرير المقدم لنظارة المالية من قومسيون المطرية بشأن إجراءات المصلحة وما ترآى له موافقة إجرائه فيها، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٩٧هـ- ٤ يوليه ١٨٧٩م.

* اللمم: كان للمصلحة في الزمن السابق أن تأخذ بعض أسماك عن كل مركب، وهذا الرسم الذى كان يؤخذ بالصنف استبدل فيما بعد برسم محدد من النقود ومقداره خمسة ريالات عن كل مركب باعتبار قرشين وعشرة فضة فتكون الجملة ١١ جنيهاً ١٠ قروش.

* مسموح المشايخ: كان تحصيل المسموح خلال فترة التزام مصلحة المطرية معداً لمكافأة مشايخ طائفة صيادى السمك، وبعد أن أحيلت إدارة مصلحة المطرية على الحكومة المصرية أخذت المصلحة هذا المسموح لحسابها، وكان مقدار رسم المسموح اثنين فضة عن كل ريال باعتبار الريال قرشين وعشرة فضة وذلك من محصول المبيع بعد خصم رسم اللمم.

* الحادثة: هى رسم قدرة عشرون فى المائة تضيفه المصلحة إلى ثمن المبيع وهو معد للاعتياض عما يمكن خسارته من المبيع بالدين، وهذا الرسم على طرف المشترى.

* فرق النحاس: ملتزم عوايد صيد السمك والطيور كان مرخصاً له بأن يدفع إلى صيادى السمك والطيور ثلاثة عشر فى المائة من النحاس من قيمة محصول مبيع السمك والطيور والمصلحة تدفع هذا القدر بالفضة؛ لذلك فإنها تحجز ثلاثة عشر وثمن فى المائة فرق النحاس.

* مسموح الفساخة: هو رسم يؤخذ لذمة الفسخانيين الكبار، فالمصلحة تدفع لهم فى الواقع قيمة ما يستقطع من هذا القبيل ومقدار هذا الرسم يساوى مقدار مسموح المشايخ، وذلك لتشجيع تجار الفسيخ على شراء الأسماك وصناعته فسيخاً.

- مجلس الوزراء: نظارة المالية، محفظة ١٢/ب مصلحة المطرية بيان بأنواع المبالغ التى تستقطع من الإيرادات لذمة الحكومة. ملحق رقم ١.

(٩٧) مجلس الوزراء- نظارة المالية: محفظة ١٢/ب مصلحة المطرية، صورة وترجمة التقرير

المقدم من قومسيون المطرية إلى نظارة المالية، بتاريخ ٤ يوليه ١٨٧٩م.

(٩٨) المصدر السابق.

* الجدول من عمل الباحث مستعيناً بالأرقام التي وردت في المصدر السابق.

* تمتع الصيادون الأجانب بإعفاءات من العوايد المختلفة التي كانت تفرض على الصيادين الوطنيين، فالأسماك التي ترد من الصيادين الإجريج، والأروام، والشوام، والإيطاليين يجرى مبيعها في حلقة الأسماك بالكيفية التالية:

أولاً: الأسماك التي ترد مع الصيادين الإجريج يتم مبيعها، وتأخذ الحكومة نصف إيراد المبيع بدون مسموح أو حادثة أو فرق نحاس، ويأخذ الصياد النصف الثاني، فإذا كان إيراد المبيع مائة قرش، فحق الحكومة خمسون قرشاً، وحق الصياد خمسون قرشاً.

ثانياً: الأسماك التي ترد مع الصيادين الأروام، والشوام، فإن حق الحكومة فيها الثلث، والصيادين الثلثان دون إضافة أي رسوم لصالح الحكومة، فإذا كان إيراد المبيع مائة قرش فإن حق الحكومة ثلاثة وثلاثون قرشاً وأربعة عشر بارة، وحق الصياد ستة وستون قرشاً وستة وعشرون بارة.

ثالثاً: الأسماك التي ترد مع الصيادين الإيطاليين، فحق الحكومة فيها على المائة عشرة وحق الصيادين باعتبار المائة تسعين، دون إضافة أي رسوم لصالح الحكومة، فإذا كان إيراد المبيع مائة قرش فإن الحكومة تأخذ عشرة قروش، والصيادين تسعون قرشاً.

- نفس المصدر السابق.

(٩٩) تقرير عن مصلحة المطرية: المصدر المذكور، ص ٢٧.

(١٠٠) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٧/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، وثيقة رقم ٤٧، عام ١٨٩٦م، ص ٢٨.

(١٠١) ديوان مصلحة المطرية: م/٢٢/٣، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٧٤٥، بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٩٤هـ-٢٧ ديسمبر ١٨٧٧م، ص ٦٨.

(١٠٢) ديوان مصلحة المطرية: م/٢٢/١، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٤٧٢، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٩٤هـ ١٩ أغسطس ١٨٧٧م، ص ١١١.

(١٠٣) المصدر السابق: م/٢٢/٢، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٥٨١، بتاريخ ٦ صفر ١٢٩٤هـ- ٢٠ فبراير ١٨٧٧م، ص ٦٦.

(١٠٤) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/٧، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، فبراير ١٨٩٠م، ص ٧٤.

(١٠٥) المصدر السابق: ص ٩٤.

(١٠٦) نفس المصدر السابق: ص ٩٣.

(١٠٧) ديوان مصلحة المطرية: م/٣٣/١، قيد الأوراق الصادرة لفروع المصلحة، صادر لموردة غيط النصارى، وثيقة رقم ٤١٠، أول سبتمبر ١٨٨٨م، ص١٨.

(١٠٨) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مديري عموم إدارة أموال

غير مقررة ودخوليات، يناير ١٨٨٩م، ص ٤٢.
(١٠٩) المصدر السابق: م/٤٤/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، ٢٥ يوليه ١٨٩٣م، ص ٤٢.
(١١٠) نفس المصدر السابق.
(١١١) نفس المصدر السابق، م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مديرى عموم أموال غير مقرره ودخوليات، فبراير ١٨٨٩م، ص ١١٠.
(١١٢) نفس المصدر السابق: م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى رئيس النيابة العمومية بمحكمة المنصورة الأهلية، مارس ١٨٩٢م، ص ٣٩.
(١١٣) محافظ الثورة العرابية: محفظة ٣، تلغراف من عرابى إلى سعادة قومندان فرقة دمياط، شوال ١٢٩٩هـ- أغسطس ١٨٨٢م.
(١١٤) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ٤٤٩.
(١١٥) محافظ الثورة العرابية: محفظة ٧، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٨٢م.
(١١٦) المصدر السابق.
(١١٧) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٧/١ من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش المالية، وثيقة رقم ٧٦، بتاريخ ٢ مارس ١٨٩٦م، ص ٤٦.
(١١٨) المصدر السابق: م/٤٦/١، صورة ما ورد للمصلحة من جناب لسمعلون بك مفتش المالية، وثيقة رقم ٢٣٤ غير رسمى، بتاريخ ٢٤ يونيه ١٨٩٧م، ص٣١٣، مجلس الوزراء- نظارة المالية- مصلحة المطرية: محفظة ١٢/ب من ٨ سبتمبر ١٨٨٠م إلى ١٧ يوليه ١٨٩٩م، بشأن هجوم مشايخ وأهالى المطرية على مستخدمى المصلحة.
(١١٩) عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ٨٢.
(١٢٠) المجلس الخصوصى: محفظة رقم ٩ قرارات من عهد الخديو إسماعيل، دفتر قيد القرارات الصادرة من المجلس الخصوصى رقم ٨٥، صورة القرار الصادر رقم ٧٦، ٥ ذى الحجة ١٢٩٣هـ- ٢٢ ديسمبر ١٨٧٦م، ص ١٤٨، مديرية الدقهلية، محكمة المطرية الشرعية، سجل رقم ١، وثيقة رقم ٤٩، بتاريخ ١٨ جماد ثانى ١٢٩٨هـ-١٨ مايو ١٨٨٠م، ص ٣٢.
(١٢١) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/٧، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر المالية، يناير ١٨٩٠، ص ص ٢٦-٢٧.
* كان سكان المطرية يأخذون احتياجاتهم من مياه الشرب من ترعتى الجماملة والعصافرة اللتين تتصلان بالبحر الصغير، وعندما تجف مياه هاتين الترعتين كان الأهالى يحصلون على المياه من تصافى أطيان المزارع والحفر فى الأرض، بينما يأخذ الصيادون احتياجاتهم من المياه أثناء وجودهم فى البحيرة من بحر حادوس وبحر البقر حيث كانت مياهمها تمتاز بالعذوبة وحلاوة المذاق، وذلك قبل إلقاء مياه الصرف الصحى للقاهرة الكبرى فيهما.

– ديوان المطرية: م/٢/١٧، من مأمور مصلحة المطرية إلى مفتش الماليـــة، وثيقــة رقــم ٨٨، بتاريخ ٩ ربيع ثان ، ١٢٩٠هـــ–٧يونيه ١٨٧٣م، ص ٢٥.

، لقاء مع الريس عبده غنام.

(١٢٢) ديوان المطرية: م/٢/٣، وارد مصالح، وارد موردة المطرية، وثيقة رقم ٤٦٠بتـــاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٨٩هـــ– ٣ فبراير ١٨٧٣م، ص ٣٥.

(١٢٣) محكمة المطرية الشرعية: سجل رقم ١٠، وثيقة رقم ١٨بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٣٠٦هــــ–٨ نوفمبر ١٨٨٨م، ص ٣١.

* دكرنس: من القرى القديمة التابعة لمديرية الدقهلية، وأصبحت قاعدة للمركز الذى حمل نفس الاســم منذ سنة ١٨٧١م.

– محمد رمزى: المرجع المذكور، ص ٢٣٣.

(١٢٤) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مساعد مأموريـــة النيابـــة بالمنصورة، أول مايو ١٨٨٩م، ص ٣١٨.

(١٢٥) المصدر السابق: م/٤٢/٧، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر المالية ينـــاير ١٨٩٠م، ص ٦٧.

(١٢٦) ديوان المطرية: م/٢/٣٣، قيد الأوامر الصادرة، صورة الصادر لموردة المطرية، وثيقة رقــم ٧٩٧، بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٨٨٨م، ص ٥.

* كانت مصلحة المطرية تفرض رسوماً على مختلف البضائع التى تقوم المراكب بنقلها فـــى حــدود بحيرة المنزلة من أمثلة هذه البضائع:

الصنف	الأجرة	
نقل الغلال	١٢٠	فضة
نقل البصل	١٠٠	فضة
نقل الدخان	٨٠	فضة
نقل برميل للبياض	٢٠	فضة
نقل قماش قلوع بالقنطار	٢٠	فضة
نقل التمر بالفرد	٦٠	فضة
نقل الدجاج والحمام بالقفص	٢٠	فضة
نقل حجر وطوب وريش وتراب بالوسق	٩	فضة
مراكب الملاوى التى تبيع المياه للشرب	٣٢٠	فضة كل شهر
نقل الأنفار	٤٠	فضة للنفر

وهذه الرسوم التى فرضتها المصلحة على البضائع تأخذ المصلحة نصفها والمراكب النصف.
- ديوان الداخلية: ل/١٩/٣٦/٢، قيد القرارات واللوائح المنشورة، ص ص ٧٦،٨٠.
(١٢٧) ديوان المطرية: م/١٧/٣، صادر مصالح، صورة الصادر للمالية، وثيقة رقم ٣٨٩، بتاريخ ٢ رجب ١٢٩٠هـ-٢٦ أغسطس ١٨٥٣م، ص ٤٧.
(١٢٨) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٣/٢، من مأمور مصلحة المطرية إلى ناظر موردة المطرية، مارس ١٨٩٢م، ص ٣٠.
(١٢٩) المصدر السابق: م/٤٢/١، من مأمور مصلحة المطرية إلى مدير عموم أموال غير مقررة والدخوليات، ٢٧ مارس ١٨٨٩م، ص ١٨٤.
(١٣٠) ديوان المطرية: م/٣/٢، وارد مصالح، وارد موردة المطرية، وثيقة رقم ٧٣٤، بتاريخ ١٤ ذى الحجة ١٢٩٠هـ-٣ فبراير ١٨٧٤، ص ١٨.
(١٣١) المصدر السابق: م/٣/٣، وارد مصالح، وثيقة رقم ٧٨٦، بتاريخ جماد أول ١٢٩٠هـ- يونيه ١٨٧٣.
(١٣٢) المصدر السابق: م/٢٢/١، صادر إدارة الموارد، صادر لموردة المطرية، وثيقة رقم ٣٩١، بتاريخ٢٠ رجب ١٢٩٤هـ- ٣١ يوليه ١٨٧٧م، ص ٤٩.
* تعود تسمية هذا اليوم بيوم الحدود إلى أن مصلحة المطرية المنوط بها الإشراف على حرفة الصيد فى بحيرة المنزلة كانت تحدد مساحة من البحيرة عند مدخل الفتحات المؤدية إلى البحر المتوسط تسمى منطقة بحر الجميل- تمنع الصيد فيها وتحرسها بقواتها طوال الفترة من ما يو إلى ١٥ أكتوبر، وفى هذه المنطقة يكثر السمك من الأصناف الكبيرة الغالية الثمن كالقاروص واللوت والبورى، ويتكاثر وذلك لهدوء مائها وجودة مرعاها ولقربها من البواغيز التى تمون بحيرة المنزلة بالماء والسمك من البحر المتوسط.
- عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ص ٩٦-٩٧.
* الأشاتيم: يطلق هذا الاسم على الفتحات أو البواغيز التى تصل بين بحيرة المنزلة والبحر المتوسط، وهى عبارة عن مجرى مائى طبيعى يقطع الحاجز بين البحيرة والبحر فى أضعف نقطة له حيث استواء السطح وخلوه من الكثبان الرملية، ومن بين هذه الأشاتيم؛ أشتوم الجميل، وأشتوم الهداوى، وأشتوم أم فارج، وكانت مصلحة المطرية تقوم بترتيب قوارب الغفر من مستخدميها لحراسة حدود الأشاتيم حتى تحول دون تعدى صيادى الأشاتيم بالصيد فى الأماكن الخارجية عن حدود الأشاتيم، أو قيام صيادى البحيرة بالصيد داخل حدود الأشاتيم، إذ أن مراكب الأشاتيم كانت تضع رايات تميزهم عن غيرهم من مراكب الصيادين.
وكانت مصلحة المطرية تعهد إلى صيادى المطرية بالصيد فى هذه الأشاتيم مقابل مبلغاً من المال- كان ٢١٠٠ كيس فى عام ١٨٧٢م- ويسدد من إيراد الصيد، كما تقدم المصلحة إعانة للصيادين قدرها خمسون ألف قرش للإنفاق منها على كافة احتياجاتهم من مؤن وشباك وإصلاح المراكب، والأسماك التى ترد من الأشاتيم يتم بيعها بمعرفة المصلحة، ويحصل الصيادون على ثلث الإيراد، أم المصلحة

فتأخذ الثلثين والحادثة، ويخصم من أثمان البطارخ والحيتان مال التعهد والإعانة التى تقدم للصيادين.

- ديوان المطرية، صادر المصالح، م/١٧/٧، وثيقة رقم ١٠٠٦، تقرير بيد مشايخ المطرية عن إجراءات تعهدهم بالثلاثة أشاتيم التابعين للمصلحة، ٢٩ محرم ١٢٩٠هـ ـ ٢٩ مارس ١٨٧٣م، ص ص ٥٣-٥٤.

مجلس الوزراء: نظارة المالية، محفظة ١٢/ب مصلحة المطرية، إجراءات الأشاتيم الذى يصير إجراها إذا كان الميرى يريد إدارة الأشاتيم على ذمته قبل عام ١٨٨٠م، ص٨.

(١٣٣) عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ص ٩٦،٩٩.

(١٣٤) لقاء مع الريس السيد محمد منتصر -أحد أعضاء فرقة البرامكة للفنون الشعبية بالمطرية- يوم الثلاثاء ٢٠٠١/١٢/١٨.

(١٣٥) لقاء مع الريس على أحمد شحاته - أشهر حَادِى للصيادين يوم الأربعاء ٢٠٠١/١٢/١٩.

(١٣٦) نبيلة إبراهيم: أشكال التعبير فى الأدب الشعبى، ط٣، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٨٩م، ص ٢٤٦.

لقاء مع الريس على أحمد شحاته.

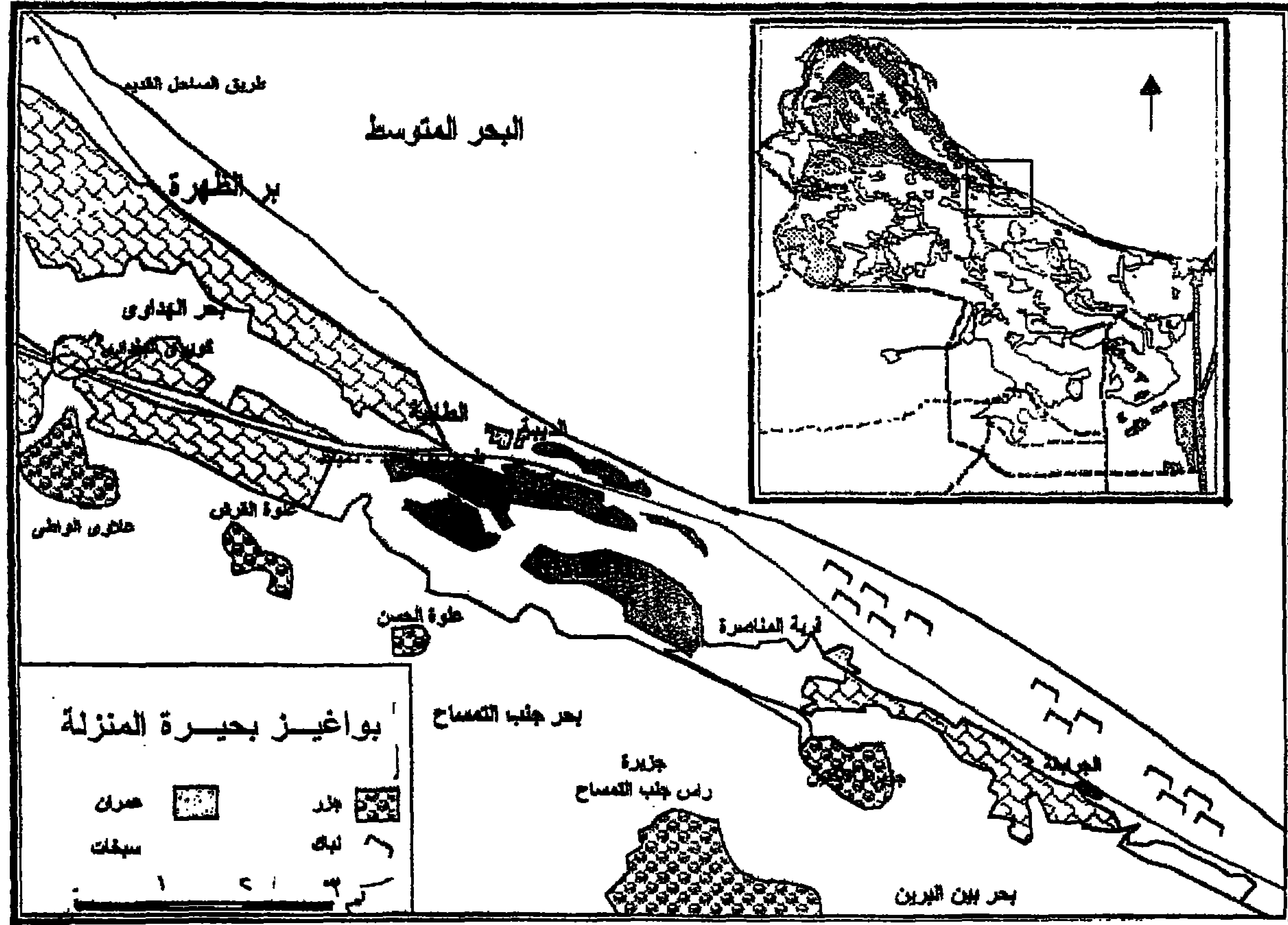
(١٣٧) عبد المنصف محمود: المرجع المذكور، ص ص ١٠٠-١٠١.

* القدور جمع قِدْر وهى من أشهر الآنية التى يستخدمها الصيادون فى الطبخ، وهى عبارة عن رقبة أسطوانية، وجسم مخروطى والقاع جزء من كرة، ومصنوعة من نحاس، ويتم تبيضها بالقصدير من الداخل لحمايتها من الأكسدة.

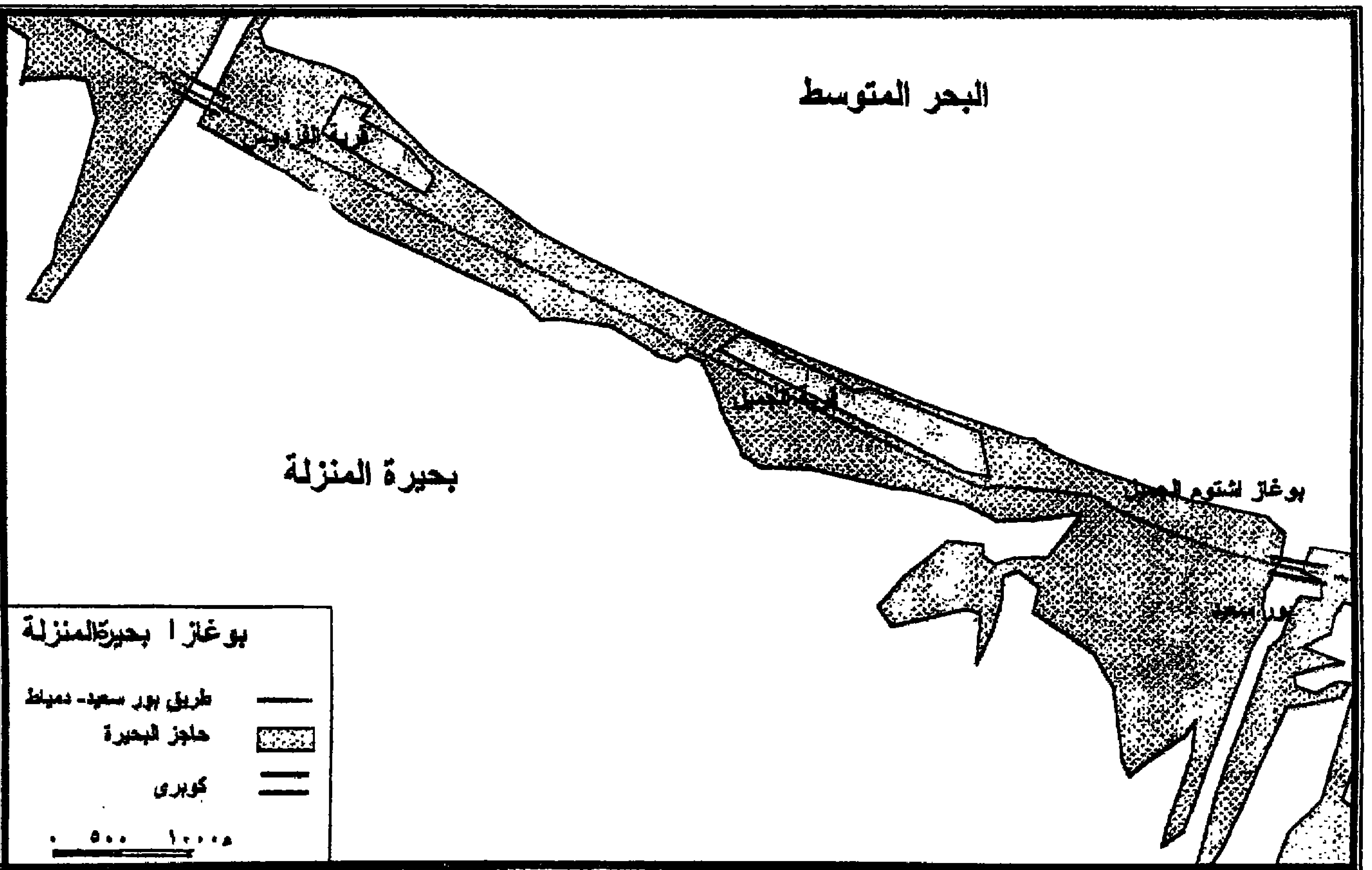
(١٣٨) كوبيا مصلحة المطرية: م/٤٧/١، فهرست الصادر، صادر لمفتش المالية، وثيقة رقم ٤٥، بتاريخ ديسمبر ١٨٩٦، ص ٢٩٦.

(١٣٩) المصدر السابق: م/٤٣/ ١، من مأمور مصلحة المطرية إلى رئيس نيابة محكمة المنصورة الأهلية، يونية ١٨٩١، ص ٨١.

(١٤٠) مديرية الدقهلية: محكمة المطرية الشرعية، سجل قيد السنوات الشرعية أرقام ١،٢،٣، عام ١٨٨٢م.



محمد عبد الحليم حلمى : التغيرات البيئية فى منطقة بحيرة المنزلة، دراسة فى الجغرافيا الطبيعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا ، عام ٢٠٠٢



محمد عبد الحليم حلمى : التغيرات البيئية فى منطقة بحيرة المنزلة، دراسة فى الجغرافيا الطبيعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا ، عام ٢٠٠٢

توزيع البحار وبعض الجزر في بحيرة المنزلة

مصارف ---- ترع وقنوات ----

طرق —— بحور جزر

كم١٦ ١٢ ٨ ٤

محمد عبد الحليم حلمي : التغيرات البيئية في منطقة بحيرة المنزلة، دراسة في الجغرافيا الطبيعية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا ، عام ٢٠٠٢.

طوائف المعمار فى مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر

د. صبرى أحمد العدل

من أكثر المصطلحات المثيرة للجدل مصطلح "طائفة"؛ فهذا المصطلح يثير عدداً من المشكلات في استخدامه في الفترة السابقة علي القرن التاسع عشر، فقد استخدمته مصادر تلك الفترة بشكل مرن وفضفاض بحيث يصعب تحديد الأساس أو المعيار الذي علي أساسه تم استخدام هذا المصطلح. فهذا المصطلح كان شائع الاستخدام في مصادر العصر المملوكي للدلالة علي جماعة مملوكية أوحزب سياسي بشكل عام ، ثم استخدم في العصر العثماني بمعني أوسع وأشمل، فقد أطلق علي الجماعات أو البيوت المملوكية الكبيرة كطائفة الفقارية وطائفة القاسمية وبصيغة الجمع أيضاً كطوائف القاسمية، كما أطلق في الوقت نفسه علي البيوت المملوكية الصغيرة؛ كطائفة القازداغلية وعلي الفرق العسكرية العثمانية أيضاً، كما اتسع نطاق المصطلح ليشمل الجماعات الحرفية والمهنية والعرقية والدينية والعلماء [1]. وفي القرن الثامن عشر كان هناك ثلاث مجموعات كبيرة من الطوائف في القاهرة وهي أمين الخردة والمحتسب والمعمارباشي [2].

أما في القرن التاسع عشر فنلاحظ أن مصطلح طائفة ــ وفقا للتعريف الإداري المستخدم بالوثائق التي اطلعت عليها ــ استخدم ليدل أيضاً علي الجماعات الحرفية والمهنية بشكل أكثر تحديداً كما استخدم علي نطاق ضيق ليدل على الجماعات الدينية . حيث إن هناك بعض التغيرات التي حدثت في القرن التاسع عشر؛ فقد ألغيت وظيفة المحتسب بعد عصر محمد علي وحل محلها حكمدار الشرطة أو البوليس، وقد صنفت هذه الطوائف إلي ثلاثة أنواع هي : طوائف أصحاب الحرف وطوائف التجار وطوائف الأعمال المتعلقة بالنقل، ولم يكن تاريخ الطوائف في القرن التاسع عشر تاريخاً للطوائف الحرفية بمعناها الضيق لكنه كان نظاما يضم سكان المدن من الموظفين

كالكتبة وجباة الضرائب بينما بقيت البيروقراطية الكبرى والعلماء خارج هذا النظام علي الرغم من استخدام بعض المصطلحات التي تستخدمها طوائف الحرف كمصطلح طائفة وشيخ ونقيب [٣].

وعلي أية حال، فقد كان المصطلح أكثر دقة وتحديدا في القرن التاسع عشر، علي الأقل وفقا للاستخدام في الوثائق بصورة عملية، حيث كان هذا الاستخدام محددا من الناحية الإدارية في الطوائف الحرفية . كما استخدمت بعض المصطلحات الدالة علي الطوائف المهنية كمصطلح " كار " لتعني حرفة أو مهنة .

١- البناء التنظيمي لطوائف المعمار

كانت هذه الطوائف تتشكل من عدد من الطوائف التي تعمل في مجال المعمار بكل ما يتصل بها من حرف أساسية وحرف معاونة لها . وكانت طوائف المعمار الأساسية تشمل البنائين والمهندسين والمبلطين والمرخمين والرصاصين والمبيضين والنقاشين والفعلة والعتالين ، بينما كانت الطوائف المعاونة تشمل الخشابة والقزامة واللغمجية والنحاتين والحجارين ونشاري الرخم والسباكين والجيارين والجباسين والحدادين والترابة وضاربي الطوب وشيالي الطوب .

ويقف علي رأس البناء التنظيمي لطائفة المعمار " سر معمار " وهو المسئول عن تنظيم طوائف المعمار في مصر؛ حيث يقوم بتوزيع الأعمال علي الطوائف المختلفة. أما شيخ الطائفة فهو المسئول أمام الإدارة الحكومية عن أفراد طائفته ، كما أنه يحدد حجم العمل اليومي [٤]، كما أنه المسئول عن أفراد الطائفة الذين يرسلون للعمل خارج الحدود المصرية ، من حيث ضمان أشخاصهم أمام السلطات الحكومية وضمان الأجر المقرر لهم [٥]. ويعاون شيخ الطائفة وكيل يقوم بمهامه في حالة غيابه أو خلو المنصب [٦] .

وكان شيخ الطائفة يتولي منصبه بالانتخاب أحيانا ، وعن طريق الوراثة أحيانا أخري ، لكن في الغالب كانت الحكومة تتدخل في مسألة تعيينه[٧]، وهو بمثابة النقيب المدافع عن حقوق طائفته، وهو المسئول أمام السلطات الحكومية عن أفراد طائفته .كما كان من مهام شيخ طائفة المعمار

التأكد من مطابقة المباني وفقا لمـا هـو موجـود بالمقايسـات المتفـق عليـها مـع المقاول المكلف بإنجاز البنـاء [٨].

وتقع علي عاتق شيخ أو عمدة الطائفـة كمـا تطلـق عليـه الوثـائق مسـألة تحديد أجر العامل وفقا لمهنته ودرجة إجادتـه (فئتـه) [٩].

كما كان تقدير المشايخ للأجور في بعـض الأحيـان لصـالح العمـال، كمـا حدث في تقدير شيخ المبيضين لأجـر أحـد العمـال اليومـي، فقـد قـدره الشـيخ بثمانية قروش وزيادة قرشين لسابق خبرتـه، إلا أن ديـوان المـدارس اكتشـف أن له سابقة عمل بستة قروش لدي الدايرة السـنية ومـن ثـم يسـتحق فقـط إجمـالي ثمانية قروش وتساءل الديـوان عـن سـبب هـذا الاختـلاف [١٠]. وأحـد مقدمـي الفعلة العامل بسكة سيدنا الحسين أجرتـه اليوميـة ثمانيـة قـروش ويتظلـم منـها، وقد أفاد شيوخ وعمد الطايفة أنه يسـتحق عشـرة قـروش[١١].

٢- معايير تحديد أجور العمال والترتيب النوعـي لدرجـات الوظـائف

من الملاحظ أن مسألة تحديـد أجـور العمـال والحرفييـن لـم تكـن تسـير بشكل عشوائي؛ فقد كان هناك أكثر مـن معيـار ، ففـي الفـترة مجـال الدراسـة أصدرت الحكومـة المصريـة لائحـة تحديـد الأجـور عـام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م والتي كانت بمثابة المرجعية التي يتم الرجـوع إليـها فـي حـال الاختـلاف بيـن صاحب العمل والعامل ، كما أصـدرت الحكومـة بعـد ذلـك عـددا مـن اللوائـح الأخري تم فيها تعديل الأجور وفقا للظروف الاقتصاديـة وظـروف سـوق العمـل ، وكانت هذه اللوائـح جميعـها مجـرد تعديـل للائحـة الصـادرة فـي ١٨٦٠م ، وكان في كل مرة يطلق علـي اللائحـة اسـم اللائحـة المسـتجدة ، ووفقـا لـهذه اللوائح تم تقسيم درجة إجادة الحرفة إلي عـدد مـن الفئـات وفقـا لظـروف كـل حرفة فهناك علي سبيل المثال " مقـدم فعلـة " و" سـواق فعلـة " و" فـاعل كبـير" "وفاعل وسط" "وفاعل صغير" "وفاعل دون" "وفاعل دون الـدون" كمـا سـنري .

وقد كان هناك مرجعيات لتحديد الأجـور إذا مـا حـدث تضـارب أو تذمـر من قبل العمال حول الأجر المقـرر لـهم . فوفقـاً للعينـة المسـتخدمة فـي هـذه الدراسة والتي كان غالبها وثـائق تتعلـق بالعمـال والحرفييـن الذيـن يعملـون أو ينتدبون للعمل لـدي جـهات حكوميـة نلاحـظ وجـود لوائـح حكوميـة لتحديـد

الأجور[١٢] ، كما كان هناك معيار هام يتم علي أساسه تحديد أجر العامل؛ وهو تحديد أجر العامل وفقاً لنظيره الذي يعمل لدي الحكومة بشكل ثابت. ومن خلال الوثائق نجد أن هناك جهتين حكوميتين يتم القياس علي أساسهما، وهما القياس وفقاً لأجور العاملين في الدايرة السنية وديوان المدارس[١٣].

وقد تظلم بعض الفعلة والقزامة العاملون بـ"عمارة القلعة" من الأجر المرتب لهم الذي يمثل أجرا أقل من نظرائهم بالدايرة السنية، فأرسل ناظر عمارة القلعة إلي الدايرة السنية وديوان المدارس يستوضح عن الأجر المعمول به بهذه الأماكن، فاتضح أن هناك أكثر من لائحة يمكن العمل بها بهذا الخصوص منها "جدول ٧٧ " وتقدير " سرمعمار" و" الدايرة السنية " و" ديوان المدارس " كما يلي[١٤]:

المهنة	الأجر اليومي حسب جدول١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م	الأجر اليومي حسب تقدير سر معمار	الأجر اليومي حسب تقدير الدايرة السنية	الأجر اليومي حسب تقدير ديوان المدارس
ريس الخشابة	٥،٢٠	٧	٧	٧
نفر خشاب	٥	٦	٦	٦
ريس قزامة	٦	٧	لم ترد عنه إفادة	لم ترد عنه إفادة
نفر قزام	٥	٦	لم ترد عنه إفادة	٦
مقدم فعلة	٦	٨	٨	٨
سواق فعلة	٥	٧	٧	٧
نفر فاعل كبير	٣	٤	٥	٥

نفر فاعل وسط	٢,٢٠	٣	٣	٣
نفر فاعل دون	٢	٢,٢٠	٢	٢
نفر فاعل دون الدون	١,٢٠	٢	لم ترد عنه إفادة	لم ترد عنه إفادة

جدول يوضح الأجور اليومية لبعض طوائف المعمار حسب تقدير جهات مختلفة

أما المعيار الأخير فقد كان يتم بالرضـــــاء بيـــن العـــامل وصـــاحب العمـــل، كان ذلك غالبا ما يتم هذا الاتفاق بمقر الضبطية. وكان هــــذا الاتفـــاق يتـــم بمعرفـــة شيخ الطايفـــة(١٥).

وفيما يتعلق بتحديد وقت العمل فقد خضـــع لمعـــايير معينـــة وفقـــا لطبيعـــة العمل، وطبيعة المهنة نفسها؛ فقـــد كـــانت بعـــض المـــهن تشـــترط التواجـــد مـــن الصباح حتي المساء، كما كان الحال بالنســـبة لمقـــدم الفعلـــة؛ حيـــث تؤكـــد إحـــدي الوثائق أن مدة عمله " من أول النـــهار إلـــي آخـــره " (١٦). كمـــا أن شـــيخ طايفـــة الحجارة يحدد معدل العمل لكـــل حجـــار بعشـــرة " قنـــاطير وثمانيـــة ترابيـــع مـــن الدبش " يوميـــاً (١٧) .

وكان اختبار الصنايعية لمعرفة الفئة التي ينتمـــون إليـــها، يتـــم عـــن طريـــق شيخ الطائفة أو الجهات الحكومية التـــي ترغـــب فـــي تعيينـــهم؛ حيـــث يتـــم عمـــل اختبار لأولئك الذين يودون العمل لدي الحكومـــة بـــأجر يومـــي، كمـــا حـــدث عنـــد إحالة عدد من الحجارة إلي باشمهندس سكة السويس لعمـــــل امتحـــان لـــهم لمعرفـــة الفئة والدرجة التي يســـــتحقونها(١٨).

وكانت أجور عمال طائفة المعمار تتفـــاوت حســـب الخـــبرة ونـــوع العمـــل نفسه ، وفيما يلـــي جـــدول يوضـــح الأجـــور اليوميـــة لبعـــض أصحـــاب المـــهن المعماريـــة :

المهنة	الأجر اليومي بالقرش	مكان العمل	المصدر
نفر فاعل دون	٢	تقدير اللايحة	وارد سر معمار، سجل ١ ، ص ١٧ مال الوارد من المحافظة ، وثيقة ٣١ عرض ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.
نفر فاعل دون الدون	٢	تقدير اللايحة	وارد سر معمار، سجل ١ ، ص ١٧ مال الوارد من المحافظة ، وثيقة ٣١ عرض ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.
نفر فاعل وسط	٣	تقدير اللايحة	وارد سر معمار، سجل ١ ، ص ١٧ مال الوارد من المحافظة ، وثيقة ٣١ عرض ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.
فاعل كبير درجة أولي	٤	ديوان مرور السكة	صادر دواوين ، سجل ٤٦ ، ص٧٦، صادر إلي المرور والسكة ، وثيقة ٥٠، بتاريخ ٥ الحجة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م.
نفر فاعل كبير	٥	تقدير اللايحة	وارد سر معمار، سجل ١ ، ص ١٧ مال الوارد من المحافظة ، وثيقة ٣١ عرض ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.
سواق فعلة	٥	ديوان مرور السكة	صادر دواوين ، سجل ٤٦ ، ص٧٦، صادر إلي المرور والسكة ، وثيقة ٥٠، بتاريخ ٥ الحجة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م.

المهنة	الأجر اليومي بالقرش	مكان العمل	المصدر
نشار رخام	٥ قروش	الأنتيقخانة	صادر قلم هندسة ، سجل ٢ جـ٢ ، ص ١٠٦، سايرة ــ لمديرية الجيزة ، وثيقة ٥٠٧ ، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م.
نشار (صنايعي فوق)	٥	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ١ ، ص ٥٧ صادر سايرة ــ لمحافظة مصر ، وثيقة ١٠١ عرض ، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٧٤م.
قزام درجة ثانية	٦	ديوان الجهادية	صادر الدواوين ، سجل ٤٦، ص ٢٧ صادر إلي الجهادية ، وثيقة ٦ بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٩١هـ/١٨٧٤م.
نفر قزام	٦	تقدير اللايحة	وارد سر معمار، سجل ١ ، ص ١٧ مال الوارد من المحافظة ، وثيقة ٣١ عرض ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.
عتال	٦	الطوبخانة	صادر سر معمار ، سجل ٢ جـ٢، ص ٢١، سايرة ــ صادر إلي سر طوبخانة ، وثيقة ٤٥١، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.
بناء	٦	(لم تحدد الوثيقة مكان العمل)	صادر سر معمار ، سجل ١ ، ص ٥١، صادر إلي ضبطية مصر ، وثيقة ٩٢ عرض ، بتاريخ ٢١ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.
جلاء رخام	٦	الأنتيقخانة	صادر قلم هندسة ، سجل ٢ جـ٢ ،

			ص ١٠٦، سايرة ـــ لمديرية الجيزة ، وثيقة ٥٠٧ ، بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٧٧هـــ/١٨٦٠م.
مبيض	٧	الدايرة السنية	صادر دواوين ، سجل ٤٦ ، ص١١٤، صادر إلي الدايرة السنية ، وثيقة ٢٤، بتاريخ١٨ شوال ١٢٩١هـــ/١٨٧٤م.
عتال	٧	عمارة المدابغ	صادر سر معمار ، سجل ١ ، ص ٤٣، صادر لمحافظة مصر ، وثيقة ٦٧ ، بتاريخ ١٢ جماد آول ١٢٨١هـــ/١٨٦٤م.
بناء	٧	يعمل بالميري (لم يحدد مكان العمل)	صادر سر معمار ، سجل ٤ ، ص ٧٢، صادر سايرة ـــ لشيخ المهندسين ، وثيقة ١٧٧ عرض، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٣هـــ/١٨٦٦م.
قزام درجة أولي	٨	ديوان الجهادية	صادر الدواوين ، سجل ٤٦، ص ٢٧ صادر إلي الجهادية ، وثيقة ٦ بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٩١هـــ/١٨٧٤م.
مقدم فعلة	٨	سكة سيدنا الحسين	وارد سر معمار ، سجل ٢ ، ص٣٥، سايرة ـــ وارد من الأوقاف ، وثيقة ٢٠ ، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٨٢هـــ/١٨٦٥م.
مقدم فعلة	٨	عمارة المدارس	وارد سر معمار ، سجل ٢ ، ص٤٨، سايرة ـــ وارد من مأمور إدارة المدارس الحربية ، وثيقة ٣٤ ، بتاريخ ٢٧ شوال

			١٢٨٢هـ/١٨٦٥م.
مبيض	٨	عمارة المدارس	وارد سر معمار ، سجل ٢ ، ص ٣٠، سايرة ــ وراد من وكيل المدارس ، وثيقة ٣١٤ ، بتاريخ غاية رجب ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م.
جيار (حما جير يعمل في حريق الجير)	٨	القناطر	صادر سر ومعمار ، سجل ٢ جـ٢ ، ص ٥٢ صادر سايرة ــ ناظر القناطر الخيرية، وثيقة ٥٢٦ ، بتاريخ ١٤ محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م.
نشار (صنايعي أول تحت)	٨	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ١ ، ص ٥٧ صادر سايرة ــ لمحافظة مصر ، وثيقة ١٠١ عرض ، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.
لغمجي	٩	قنطرة فم الترعة	صادر سر معمار ، سجل ٤ ، ص١٠٣، سايرة ــ صادر إلي ناظر عمارة قنطرة فم الترعة ، وثيقة ٢٥٠ ، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٦م.
ريس عتالين	٩	عمارة المدابغ	صادر سر معمار ، سجل ١ ، ٤٣، صادر لمحافظة مصر ، وثيقة ٦٧ ، بتاريخ ١٢جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٧٤م.
مبلط	٩	المرور والسكة الحديد	صادر دواوين ، سجل ٤٥ جـ٢ ، ص ٦٣، صادر للمرور والسكة الحديد ، وثيقة ١٠٤ ، بتاريخ ٥ رجب ١٢٩١هـ/١٨٧٤م.
مبلط	١٠	المرور	صادر دواوين ، سجل ٤٥ جـ٢ ،

		والسكة الحديد	ص ٨١، صادر للمرور والسكة الحديد ، وثيقة ١١٩ ، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٩١هـ/١٨٧٤م.
شيال طوب	١٠ قروش لكل ألف طوبة	من درب اللبانة إلي سراي القلعة	صادر سر معمار ، سجل ٤ ، ص ٧٤، صادر لمحافظة مصر المحروسة ، وثيقة ١١٧ ، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م.
مرخم	١٠	مصلحة الأنتيقخانة	صادر سر ومعمار ، سجل ٢ جـ٢ ، ص ٤٦، صادر للمالية ، وثيقة ٣٧ ، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م.
سباك	١٠	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ٢ ، ص ٩٤ لمحافظة مصر المحروسة، وثيقة ٤٣٧ ، بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م.
نشار (معلم أول)	١٠	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ١ ، ص ٥٧ صادر سايرة ـ لمحافظة مصر، وثيقة ١٠١ عرض ، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.
معمارجي	١١	عمارة قنطرة فم الترعة	صادر سر معمار ، سجل ٤ ، ص١٠٣، سايرةـ صادر إلي ناظر عمارة قنطرة فم الترعة ، وثيقة ٢٥٠ ، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م.
بناء	١١	سراي القلعة	صادر سر معمار ، سجل ٢ ، ص ٥٩، سايرة، وثيقة ٢٢ ، بتاريخ ٢ محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م.
مهندس	١٣	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ٣ ، ص

معماري			٤ صادر سايرة ــ لمحافظة مصر، وثيقة ٩ عرض ، بتاريخ ٢٣ ربيع ثاني ١٢٨٢هــ/١٨٦٥م.
مرخم	١٣	سراي المنيا	صادر دواوين ، سجل ٤٤ جــ١ ، ص ١٠، صادر جفالك سنية قبلي مصر ، وثيقة ٥ ، بتاريخ ٦ شوال ١٢٩٠هــ/١٨٧٤م.
مرخم	١٣	ديوان الأشغال	صادر دواوين ، سجل ٤٤ جــ١ ، ص ٥١، صادر للمالية ، وثيقة ٨٣ ، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٩٠هــ/١٨٧٣م.
فاعل	٢،٣،٤،٥	ديوان الجهادية	صادر الدواوين ، سجل ٤٦، ص ٢٧ صادر إلي الجهادية ، وثيقة ٦ بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٩١هــ/١٨٧٤م.
شيخ طايفة النشارين	١٤	القلعة	صادر سر ومعمار ، سجل ١ ، ص ٥٧ صادر سايرة ــ لمحافظة مصر، وثيقة ١٠١ عرض ، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨١هــ/١٨٦٤م.
شغال معماري	١٥	عمارة خان النحاس	صادر دواوين ، سجل ٤٦ ، ص٧، صادر إلي الدايرة السنية ، وثيقة ٣ ، بتاريخ ٢ صفر ١٢٩١هــ/١٨٧٤م.
ريس عتالين	١٥	الدايرة السنية	صادر سر معمار ، سجل ٣ ، ص ٦٣، جهات سايرة ، وثيقة ١٣٧ ، بتاريخ ٢٩ جماد آخر ١٢٨٣هــ/١٨٦٦م.
سباك	١٦	المدارس الحربية	صادر سر ومعمار ، سجل ٢ جــ٢ ، ص ٥١ صادر سايرة ــ لمحافظة

		بالعباسية	مصر، وثيقة ٥٢٣ ، بتاريخ ١١ محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م.
مهندس معماري	١٨	ديوان المدارس	وارد سر معمار ، سجل ١ ، ص ١٢٦، سايرة ـ من ديوان المدارس ، وثيقة ٦٩٥، بتاريخ ٦ محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م.
بناء متخصص في بناء أفران صهر الذهب والفضة	٢٠	القلعة	صادر سر معمار ، سجل ٢ ، ص ١١٦، صادر إلي ديوان الأوقاف ، وثيقة ٦٨٦ ، بتاريخ غاية ربيع الثاني١٢٨٢هـ/١٨٦٥م.
سباك	٢٥٠(عن شبكة مجاري طولها ٨٠٠متر)	قصر شبرا	وارد سر ومعمار ، سجل ٤٥ ، ص ٧٩ وارد سايرة ـ المحروسة، وثيقة ٢٠٣ ، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٨١هـ/١٨٦٤م .

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ تفاوت أجور الحرفيين حسب نوع وطبيعة العمل والفئة أو الدرجة المهنية للعامل ، كما نلاحظ أن أكبر الأجور كانت للحرف النادرة أو المتخصصة وكذلك التي تحتاج إلي خبرة كالمهندسين والمبلطين والمرخمين والنشارين والسباكين ، بينما كانت أدني الأجور اليومية لتلك المهن التي لاتحتاج إلي خبرة كشيالي الطوب والفعلة حيث وصلت أجرة الفاعل يومياً إلي بضعة أنصاف فضة .

وبالنسبة للعمال الذين ينتدبون للعمل خارج مناطق سكناهم ، فقد كانوا يحصلون علي أجر اليومية العادية بالإضافة إلي صرف أجر شهر مقدماً، وأحياناً شهرين حسب تقدير المدة الزمنية التي سوف يستغرقها العمل . فحين طلب عدد من الحداديـن، والنشارين والسقائين بالقاهرة السفر للعمل بقلعة

العقبة تم أخذ " ضمانة حضور" عليهم وتم صرف أجـــرة شـــهرين مقدمـــا ، وكـــان يطلق علي هذا المقدم النقدي اسم " ترحيلـــة " ، وذلـــك بحضـــور مشـــايخهم حتـــي يتسني لهم ترك بعضاً من هذه النقـــود لعائلاتـــهم[١٩].

كما طالب عدد من العمال الذين ســيتوجهون إلـــي جزيـــرة طاشـــيوز لقطـــع أحجار الرخام علي سبيل " الجشـــني " بـــأجرة يوميـــة قدرهـــا ١٧١ قرشـــاً، وتـــم صرف راتب شهر مقدماً للعمال؛ لكي يتمكنوا مـــن تـــرك جـــزءاً منـــها لعائلاتـــهم، لكن نظارة المالية طالبت بزيادة هذا المبلـــغ لعـــدم اتضـــاح المـــدة الزمنيـــة التـــي سوف تستغرقها هذه العمليـــة[٢٠] .

وتوضح العلاقة بين أفراد الطائفة بعضـــهم البعـــض مـــدي تماســـك الطائفـــة وطريقة تنظيمها . فنلاحظ هناك في بعض الأحيـــان تجـــاوزات مـــن بعـــض أفـــراد الطائفة، لكنها لم تكن علي أية حال تشكل ظاهرة عامـــة، وإنمـــا كـــانت ــ حســـبما يتضح من خلال الوثائق ــ حالات فردية ونـــادرة الحـــدوث فـــي الوثـــائق؛ ففـــي وثيقة مؤرخة بتاريخ غايـــة القعـــدة ١٢٨١هـــ/١٨٦٤م ادعـــي أحـــد المهندســـين علي أحد المبيضين العاملين بمبني قصر النيل بأنه أخـــذ مـــن زميلـــه مبلغـــا قـــدره ثلاثة جنيهات، لكنه بعد القبض عليه ادعـــي ضياعـــها منـــه أثنـــاء عمليـــة القبـــض عليه، لكن الوثيقة لا توضـــح الدافـــع وراء أخـــذ هـــذه النقـــود، هـــل كـــان بدافـــع السرقة، أم لدوافع أخـــري[٢١]؟

وأحد المبيضين يريد الخروج الانتقال من العمـــل لـــدي معلمـــه إلـــي معلـــم آخر لأنه يشكو سوء معاملة معلمـــه لـــه[٢٢].

وكان هناك عدد من **الضرائب والعوائد** التي تفرضـــها الدولـــة علـــي أفـــراد الطوائف المعمارية؛ فقد أوجدت نظـــارة الماليـــة عـــددا مـــن العوائـــد والضرائـــب التي يتم تحصيلها من العمال في مجال المعمـــار، فقـــد كـــان يتـــم تحصيـــل عـــائد يطلق عليها " تذاكـــر التمغـــة " للطوائـــف المعماريـــة وفقـــا لمعـــاييرتتعلق بقيمـــة الأجر اليومي ، حيث حددت " تذكرة " بقيمة عشـــرة قـــروش لمـــن تزيـــد يوميتـــه عن أربعة قروش ، وتذكرة بقيمة خمسة قروش لمـــن يـــتراوح أجـــره اليومـــي مـــا بين خمسة قروش إلي قرش واحد ، وكانت هذه العوائـــد بخـــلاف العوائـــد اليوميـــة الجاري تحصيلها من كل عامل [٢٣]. فنجـــد اثنيـــن مـــن النشـــارين راتبـــهما ٩، ٥

قروش، كان يقتطع منهما أجرة يوميــــن بالإضافــة إلـــي ٢٠ قرشـــا ثمـــن التذاكـــر التمغـــة(٢٤) .

٣- طبيعة العمل ومعاملة حالات العجز عن العمل نتيجـــة الإصابـــة أثنـــاء العمـــل

ربما كانت قسوة العمل مع قلة الأجــر ســبب مــن أســباب هــروب بعــض أفراد الطائفة من العمل، كما حدث مع أحــد النجــارين الــذي عمــل بالقلعـــة مــدة يوم واحد وهـــرب (٢٥).

وكان هناك في بعض الأحيان سوء تقديـــر لأجــور العمــال وعــدم الــتزام بلوائح الأجور، كما حدث لعمال الشغالين بالدخيلـــة والمكــس بالإســكندرية؛ حيــث حصل العامل الذي رتب له أجر يومي قرشين علـــي ســتين نصــف فضـــة؛ بينمـــا من رتب له أجرة قرش واحـــد حصـــل علـــي ٢٠ نصــف فضـــة؛ ممـــا اضطـــر العمال للحضور لديوان الإسكندرية مطالبين بتطبيـــق لائحـــة الأجـــور(٢٦).

وأحد العمال العتالين الذي كان يعمــل باســتحكامات شــرق الإســكندرية ثــم سقطت عليه الأحجار مما أدي إلي كســر ســاقة فأرســل إلــي الإســتبالية للعــلاج وتم صرف نصف راتب له حتي يتــم الشــفاء (٢٧).

بينما نجد أحد المبيضين مريـــض بالبواســير ولــم تعــد بــه القــدرة علـــي ممارسة عمله، فتم إرساله إلي اســتبالية ضبطيـــة مصـــر للكشــف عليـــه واتضـــح صحة ما قاله مما استدعي معــــه إبقـــاءه فـــي العمـــل علـــي قـــدر طاقتـــه لأجـــل معاشــه(٢٨).

وهكذا يتضح لنا أنه كانت هناك مراعـــاة للظـــروف الصحيـــة والاجتماعيـــة للعمال وفقا لما أوضحته الوثائق ، لكن من غـــير الواضـــح مـــا إذا كـــانت حـــالات العجز الكامل كانت تعامل بنفس القدر مــــن الرعايـــة أم لا ؟.

وعلي أية حال فإنه مما سبق يمكن أن نخــــرج بحقيقـــة مؤداهـــا أن طوائــف المعمار في مصر خلال النصف الثـــاني مـــن القـــرن التاســع عشـــر التـــي لعبــت دورا مهما في فترة كانت فيها مصر تشهد نهضة حضاريـــــة – إلـــي حـــد كبـــير – مقارنــــة بـــالفترة الســـابقة؛ حيــث شــهدت بنـــاء القنـــاطر والجســـور والمنشـــآت الحضارية وغيرها من المنشآت التي لايــــزال بعضـــها قائمـــاً إلـــي اليـــوم، وكـــان

ذلك نتاج عمل هؤلاء العمال المعماريين؛ لهذا كان دورهم متميزاً عن غيرهم من الحرفيين الآخرين . كما يتضح لنا أن الحكومة المركزية كانت - في كثير من الأحيان - وكما رأينا - تمسك بزمام الأمور فيما يتعلق بتنظيم الطوائف المهنية؛ فهي في الغالب التي تعين شيوخ الطوائف، وتحدد الأجور وفقا للوائح معينة ومحددة.

كما يتضح لنا أن طوائف المعمار خلال الفترة مجال الدراسة قد شهدت نوعا من الاهتمام والرعاية الحكومية ، لكن هذه الرعاية كانت لأهداف تتعلق بحاجة الحكومة إليها كما أن تدخلها لتنظيم هذه الطوائف كان بهدف ضمان عائداً حكومياً ثابتاً مما يتم تحصيله من الضرائب والعوائد من أفرادها.

الهوامش

(١) حول استخدام هذا المصطلح في العصرين المملوكي والعثماني راجع : صبري أحمد العدل، سيادة البيت القازداغلي علي مصر ١٦٦٢- ١٧٦٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص ص ٣٨، ٣٩.

(٢) رءوف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ٢٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٣ .

(٤) وارد سر معمار، سجل ٣ ، ص ٨ وارد من مال جهات سايرة ـ من ناظر عمارة العباسية ، وثيقة ٣ بتاريخ ٢٩ ربيع ثاني ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٤٥ وارد من الروزنامة ، وثيقة ٢ بتاريخ ١ جماد أول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م .

(٦) صادر سر معمار ، سجل ٢ جـ٢، ص١٥ صادر لمجلس مصر، وثيقة ٤٣٩ بتاريخ غاية ذوالقعدة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م) ، صادر المحافظات والضبطيات والمجالس، ص٦ صورة الصادر لمحافظة السويس، وثيقة ٣١ بتاريخ ١٨ رجب ١٢٩١هـ/ ١٨٧٣م.

(٧) عبد السلام عبد الحليم عامر ، طوائف الحرف في مصر من ١٨٠٥ ـ ١٩١٤ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٣٥.

(٨) صادر سر معمار، سجل ١، ص ١٣٨ سايرة ـ لوكيل دايرة والدة باشا، وثيقة ٢٣٨، بتاريخ ١٢ ربيع ثاني ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م .

(٩) وارد سر معمار، سجل ٢، ص ٣٠ سايرة ـ من وكيل المدارس، وثيقة ٣١٤، بتاريخ غاية رجب ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م .

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٠ سايرة ــ من وكيل المدارس، وثيقة ٣١٤، بتاريخ غاية رجب ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م .

(١١) المصدر نفسه، سجل ٢ ، ص ٣٥ سايرة ــ وارد من الأوقاف ، وثيقة ٢٠ عرض بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م .

(١٢) نفسه، ص ٢٣ . وجابريل بايير، طوائف الحرف في مصر في العصر الحديث،

(١٣) صادر سر معمار، سجل ١ ص ٣٤ صادر سايرة – ناظر القلعة، وثيقة ٥٧ بتاريخ ٥ جماد أول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م .

(١٤) المصدر نفسه .

(١٥) وارد سر معمار ، سجل ٣ ، ص ٥٤ وارد من ديوان الأشغال ، وثيقة ٢٦ بتاريخ ٢٨ ربيع ثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م .

(١٦) وارد سر معمار، سجل ٣، ص ٥٤ وارد من مال الوارد من ديوان الأشغال، وثيقة ٢٦ بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م .

(١٧) وارد سر معمار، سجل ٣، ص ٨ مال الوارد جهات سايرة – من ناظر عمارة العباسية، وثيقة ٣ ، ٩ جماد أول ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م.

(١٨) المصدر نفسه، سجل ٢ ، ص ٢٦ سايرة ــ ديوان الأشغال، وثيقة ٢١٨، بتاريخ ١١ رجب ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م .

(١٩) المصدر نفسه، ص ٩١ سايرة – إلي الروزنامة، وثيقة ٦١٣ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م.

(٢٠) صادر سر معمار، سجل ١ ص ١٨٩ صادر سايرة ــ للمالية وثيقة ٣٨٨ بتاريخ ١٣ الحجة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م .

(٢١) المصدر نفسه، سجل ٢ جـ٢ ، ص ١٥ صادر لمجلس مصر، وثيقة ٤٣٩ بتاريخ غاية القعدة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.

(٢٢) المصدر نفسه ، سجل ٥ ، ص ١٧ صادر سايرة – إلي وكيل طايفة المبيضين – وثيقة ٤٠ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م.

(٢٣) صادر الدواوين ، سجل ٤٤ جـ١ ص ١٠٤ صادر إلي ديوان الأوقاف المصرية، وثيقة ٢٦، بتاريخ ١٢ شوال ١٢٩٠هـ/١٨٧٤م .

(٢٤) صادر الدواوين، سجل ٤٥جـ٢، ص ٦٣ إلي المرور والسكة الحديد – وثيقة ١٠٣ بتاريخ ٤ رجب ١٢٩١هـ/١٨٧٤م.

(٢٥) صادر قلم هندسة، سجل ٢ جـ٢، ص ١٤ جهات سايرة ، وثيقة ٣٥٢ ، بتاريخ ٢١ ربيع ثاني ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م .

(٢٦) ديوان الأبنية بالإسكندرية، وارد تحريرات عربي، سـجل بـدون رقـم ٩ ربيـع أول ١٢٦٠- ١٣ شعبان ١٢٦١، ص ٣ وارد ديوان الفـردة ، وثيقـة ٩٤٢، ٩ ربيـع أول ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م .

(٢٧) ديوان الأبنية بالإسكندرية، وارد تحريرات عربي، سـجل بـدون رقـم ٩ ربيـع أول ١٢٦٠- ١٣ شعبان ١٢٦١، ص ٤ ، وارد ديوان البحرية ـ وثيقة ٩٧٩، ١٦ ربيع أول ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م .

(٢٨) صادر سر معمار، سجل ٥ ، ص ٣٠ إلي وكيل طايفة المبيضين ، وثيقة ٨١ عـرض ١٩ رجب ١٢٨٤هـ/١٨٦٤م .

إصدارات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية

كلية الآداب - جامعة القاهرة

*****

١- البيليوجرافيا الشارحة للترجمات العربية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، إشراف أحمد زايد، ١٩٩٧.

٢- الملخصات السوسيولوجية العربية: من الأول وحتى السابع، إشراف أحمد زايد، ١٩٩٧.

٣- الملخصات السوسيولوجية العربية: من الثامن وحتى الحادى عشر، إشراف محمد الجوهرى فى عامى ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٤- الإنتاج الفكرى العربى فى علم الفولكلور: قائمة ببليوجرافية، إعداد محمد الجوهرى وآخرون، ٢٠٠٠.

٥- الفولكلور العربى: بحوث ودراسات (المجلد الأول)، إشراف محمد الجوهرى، ٢٠٠٠.

٦- الفولكلور العربى: بحوث ودراسات (المجلد الثانى)، تحرير محمد الجوهرى، وإبراهيم عبدالحافظ، ومصطفى جاد، ٢٠٠١.

٧- استخدام الحاسب الآلى فى مجال العلوم الاجتماعية (استخدام برنامج SPSS من خلال Windows)، عبدالحميد عبداللطيف، ٢٠٠٠.

٨- البناء السياسى فى إحدى قرى الصعيد، محمود جاد ، ٢٠٠٠.

٩- آثار القبلية على المزاج الغنائى والموسيقى لأهل الصعيد، تأليف محمود جاد، ٢٠٠١.

١٠- العنف فى الأسرة، تأديب مشروع أم انتهاك محظور، تأليف علي السمرى، ٢٠٠١.

١١- ملامح التغير فى القصص الشعبى الغنائى ، تأليف إبراهيم عبدالحافظ، ٢٠٠١.

١٢- الصحة والبيئة: دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور نبيل صبحى، تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، ٢٠٠١ (ضمن مشروع توثيق الإنتاج العربى فى علم الاجتماع).

١٣- الإنتاج الفكرى العربى فى علم الاجتماع : قائمة ببليوجرافية مشروحة (١٩٢٤-١٩٩٥)/ إشراف أحمد زايد ، ومحمد الجوهرى ،٢٠٠١، (وهى طبعة منقحة ومزيدة من المجلدات السبعة الأولى من الملخصات السوسيولوجية العربية التى سبق أن أصدرها المركز ونفذت) .

١٤- الشباب ومستقبل مصر : الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٩-٣٠ أبريل ٢٠٠٠/ تحرير محمود الكردى، ٢٠٠١.

١٥- المجتمع الاستهلاكى ومستقبل التنمية فى مصر : الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ٢٢-٢٣ إبريل ٢٠٠١/ تحرير أحمد مجدى حجازى ، ٢٠٠١ .

١٦- الإدراك البيئى عند الطفل: دراسة مقارنة بين الريف والحضر، تأليف أحمد مصطفى العتيق، ٢٠٠١.

١٧- دراسات مصرية فى علم الاجتماع: مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى، ٢٠٠٢.

١٨- الجماعات الهامشية: دراسة أنثروبولوجية لجماعات المتسولين بمدينة القاهرة، تأليف ابتسام علام ، تقديم: فاروق العادلى ، ٢٠٠٢ .

١٩- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الأول: الإطار النظرى وقراءات تأسيسية، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات، ٢٠٠٢.

٢٠- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثانى: التراث فى عالم متغير: قراءات تأسيسية، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات، ٢٠٠٢.

٢١- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثالث: مقترحات ومحاولات بحثية، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات، ٢٠٠٢.

٢٢- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الرابع: عمال مصر بين ثقافة التصنيع والثقافة التقليدية: دراسة ميدانية بمجمع الألومنيوم، تأليف محمود عبدالرشيد بدران، أحمد محمد السيد عسكر، ٢٠٠٢.

٢٣- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الخامس: التيار الإسلامى بين التأييد والمعارضة: قراءة فى الصحافة المصرية، تأليف على ليلة، ٢٠٠٢.

٢٤- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب السادس: تأثير أنماط العمران على تشكيل بعض عناصر الثقافة الشعبية: دراسة ميدانية لسياقات اجتماعية متباينة بمصر، إشراف وتحرير محمود الكردى، ٢٠٠٢.

٢٥- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب السابع: الاحتفالات الشعبية الدينية: دراسة لديناميات التغير وقوى المحافظة والتجديد. تأليف منى الفرنوانى، ٢٠٠٢.

٢٦- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثامن: الطب الشعبى: دراسة فى اتجاهات التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى، تأليف سعاد عثمان، ٢٠٠٢.

٢٧- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب التاسع: قوى المحافظة والتجديد فى بعض عناصر التراث المادى: دراسة حالة للأزياء الشعبية المصرية. تأليف فاتن أحمد على، ٢٠٠٢.

٢٨- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب العاشر: ديناميات تغير التراث الشعبى فى المجتمع المصرى: دراسة لعادات الطعام وآداب المائدة. إعداد نجوى عبدالمنعم قاسم، إشراف علياء شكرى.

٢٩- علم الاجتماع ودراسات المرأة: تحليل استطلاعى، تأليف محمود عبدالرشيد بدران، ٢٠٠٢.

٣٠- المرأة وقضايا المجتمع، تأليف مجموعة من أساتذة الجامعات، ٢٠٠٢.

٣١- بحوث فى الأنثروبولوجيا العربية، مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد أبوزيد،

تحرير/ ناهد صالح، ٢٠٠٢.

٣٢- دراسات فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور أحمد الخشاب، ٢٠٠٢.

٣٣- القيم كما تعكسها الصحافة المحلية: تحليل مضمون صفحة (المحليات) بجريدة الأهرام، تأليف فاطمة القلينى، ٢٠٠٢.

٣٤- علم الاجتماع والرعاية الاجتماعية، دراسات مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور عبدالمنعم شوقى، تحرير/ عبدالهادى الجوهرى، ٢٠٠٢.

٣٥- العدالة بين الشريعة والواقع فى مصر فى العصر العثمانى، إشراف رؤوف عباس، تحرير/ ناصر إبراهيم، عماد هلال، ٢٠٠٢.

٣٦- علم السكان، تأليف محمد محى الدين، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣٧- أنتونى جيدنز: مقدمة نقدية فى علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، القاهرة، ٢٠٠٢.

٣٨-دراسات فى علم الاجتماع، مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور مصطفى الخشاب، تحرير/ أحمد زايد، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣٩- رشدى صالح والفولكلور المصرى. دراسة لأعماله وفصول من تأليفه، محمد الجوهرى، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤٠- الإنتاج العربى فى علم الاجتماع، قائمة ببليوجرافية مشروحة (المجلد الثانى: ١٩٩٥-٢٠٠٠)، إشراف محمد الجوهرى وأحمد زايد، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤١- الملخصات السوسيولوجية العربية، المجلد الثانى عشر، إشراف محمد الجوهرى وأحمد زايد، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤٢- التقاء الحضارات فى عالم متغير، حوار أم صراع، تحرير: عبادة كُحيلة، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤٣- الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة: تأصيل نظرى ودراسة ميدانية للثقافة الفرعية ومحددات السلوك الإجرامى، تأليف محمود عبدالرشيد بدران، أحمد محمد السيد عسكر، ٢٠٠٣.

٤٤- قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف عبدالجواد، مراجعة وتقديم محمد الجوهرى، القاهرة، ٢٠٠٢.

٤٥- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الحادى عشر: التراث والحداثة فى منظومة القيم المرتبطة بالعمل الأهلى عند قادة المجتمع المدنى، تأليف خالد عبدالفتاح، ٢٠٠٣.

٤٦- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثانى عشر: التسامح الاجتماعى بين التراث والتغير، تأليف أشرف عبدالوهاب، ٢٠٠٣.

٤٧- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثالث عشر: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع: دراسة للثبات والتغير الاجتماعى والثقافى، تأليف علياء شكرى، ٢٠٠٣.

٤٨- دراسات بيئية فى المجتمع المصرى، تأليف نجوى عبدالحميد سعدالله، ٢٠٠٢.

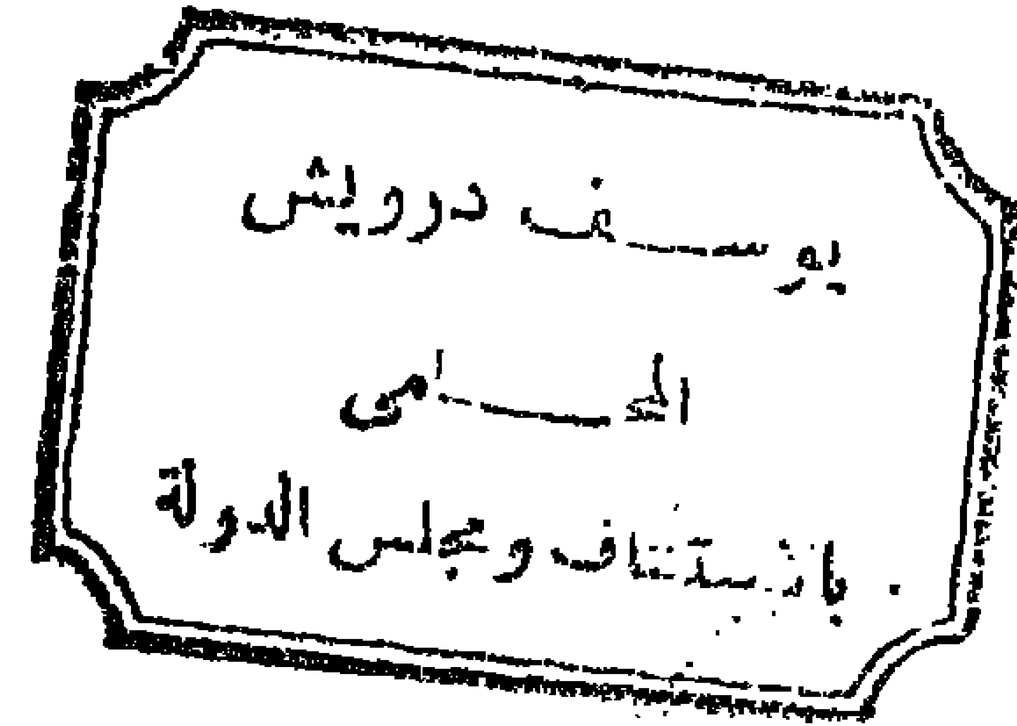
٤٩- كتابات اجتماعية معاصرة، مهداة إلى الأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى، تحرير: محمد سعيد فرح، ٢٠٠٣.

٥٠- تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الرابع عشر: الثابت والمتغير فى آليات الضبط الاجتماعى، تأليف: عدلى السمرى، ٢٠٠٣.

٥١- قراءة تاريخية لبعض الجماعات الهامشية المرتبطة باللصوصية فى تاريخ مصر الاجتماعى الحديث، تأليف: سيد عشماوى، ٢٠٠٣.

٥٢- سخرية الرفض وتهكم الاحتجاج. عوام أهل مصر وتعسف وعنطظة الأتراك. مصر العثمانية ١٥١٧-١٩١٤، تأليف: سيد عشماوى، ٢٠٠٣.

٥٣- الطوائف المهنية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى، تحرير: ناصر إبراهيم، إشراف رءوف عباس، ٢٠٠٣.



رقم الإيداع	٢٠٠٣/٧١٥٩
الترقيم الدولى	I.S.B.N. 977-223-759-8

مطبعة العمرانية للأوفست

الجيزة ت : ٧٧٩٧٥٥٠

